

قوله اللاتب بنهجه الحلال في

د. حسن الطيبوري

أستاذ مدرس في مدرس  
د. رفعة عوزي عبد المطلب  
الطالب نور الدين مغل

جامعة الزيتونة  
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
قسم الدراسات العليا الشرعية  
فرع الفقه والأصول

كتاب

# دلالة الأحكام

(قسم العبادات)

للشيخ الإمام العلامة رئيس القضاة أبي المحاسن يوسف بن رافع بن تميم  
الأسدي الموصلي الحلبي الشافعي الشهير بابن شداد المتوفى سنة ٦٣٥ هـ  
«دراسة وتحقيق»

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه

إعداد الطالب

نور الدين مغل

١٠٠٤٢٠٩

إشراف الأستاذ الدكتور

حسين خلود الطيبوري



المجلد الثالث

١٤١٢ هـ

الباب السابع

القول فى صلاة الجمعة



(١)  
[الباب السابع]

## القول فى صلاة الجمعة

حديث فى فضل يوم الجمعة :

(٦٦٧) عن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم ذكر يوم الجمعة فقال : "فيه ساعة لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلى يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه وأشار بيده يقللها" .  
(٢)  
أخرجه الشيخان .

(٦٦٨) وعن أبى هريرة قال :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "خير يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة ، فيه خلق آدم ، فيه أدخل الجنة ، وفيه أهبط منها ، وفيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم يصلى فيسأل الله فيها شيئاً إلا أعطاه إياه" ، قال أبو هريرة فلقيت عبد الله بن سلام فذكرت له هذا الحديث ، فقال : أنا أعلم تلك الساعة ، فقلت له أخبرنى بها ولا تضنن بها على ، قال هى بعد العصر الى أن تغرب الشمس ، قال قلت فكيف تكون بعد العصر وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "لا يوافقها عبد مسلم وهو يصلى" ، وتلك الساعة لا يصلى فيها ، فقال عبد الله ابن سلام أليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من

---

(١) هذه الزيادة يقتضيها النسق العام لترتيب أبواب الكتاب .  
(٢) هذا لفظ مسلم ج ٨٥٢ ورواه البخارى ٢٢٤/١ غير أنه قال : "... وهو قائم يصلى" ، وأصله فى الموطأ ١٠٨/١ كلفظ البخارى .

جلس مجلسا ينتظر فيه الصلاة فهو فى الصلاة " ، قلت بلى ، قال  
فهو ذاك .

أخرجه الترمذى وقال : فى الحديث قصة طويلة وهو حديث  
(١)  
صحيح .

وقد ذكر البغوى الحديث بطوله وذكر القصة التى أشار  
اليها أبو عيسى :

(٦٦٩) قال أبو هريرة :

(٢)  
خرجت الى الطور فلقيت كعب الأحمبار فجلست معه فحدثنى  
عن التوراة وحدثته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان  
مما حدثته أن قلت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
"خير يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة ، فيه خلق آدم ،  
وفيه أهبط ، وفيه مات ، وفيه تيب عليه ، وفيه تقوم الساعة  
(٣)  
ومامن دابة الا وهى مسيخة يوم الجمعة من حين تصبح حتى تطلع  
(٤)  
الشمس شفقا من الساعة الا الجن والانس وفيه ساعة لا يصادفها

(١) الترمذى ح ٤٩١ ، وأثبت أحمد شاكراً ٣٦٣/٢ أنه قال فى  
بعض نسخه : "وهو حديث حسن صحيح" . كما أنه قال فى  
بعضها : "فهو فى الصلاة" ، قال وهو مخالف لما فى  
الموطأ ١٠٩/١ : "فهو فى صلاة" .

(٢) هو كعب بن ماتع - بالتاء بعد الالف ، على وزن فاعل -  
الحميرى ، أبو اسحاق ، ثقة مخضرم من أهل اليمن ،  
كان عالم أهل الكتاب ، على دين يهود ، فأسلم زمن أبى  
بكر ، وخرج الى الشام فسكن حمص حتى توفى بها فى آخر  
خلافة عثمان سنة اثنتين أو أربع وثلاثين وقد زاد على  
المائة ، روى له الجماعة الا ابن ماجه فقد روى له فى  
التفسير .

انظر : طبقات خليفة ص ٣٠٨ ، ابن سعد ٤٤٥/٧ ، الجرح  
والتعديل ١٦١/٧ ، الثقات ٣٣٣/٥ ، الكاشف ٨/٣ ، العبر  
٢٦/١ ، التقريب ص ٤٦١ ، التهذيب ٤٣٨/٨ ، الخلاصة ص ٣٢١  
سير أعلام النبلاء ٤٨٩/٣ .

(٣) فى جميع النسخ : "مسيخة" ، وفاقا لرواية يحيى بن  
يحيى عن مالك ، ورواية النسائى والمثبت فى النص  
رواية البغوى من طريق أبى مصعب عن مالك ، ورواية أبى  
داود عن القعنبرى عن مالك : "مسيخة" بالسين مكان  
المصاد ، وهما لغتان بمعنى واحد كما سيأتى فى الغريب  
(٤) سقطت كلمة : "تصبح حتى" من (ت) ل ٩٣/أ ، و (ح) ص ١٨١ .

عبد مسلم وهو يصلى يسأل الله شيئا الا أعطاه اياه " . قال كعب ذلك فى كل سنة يوم ؟ قلت : بل فى كل جمعة ، قال فقرأ كعب التوراة فقال صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال أبو هريرة ثم لقيت عبد الله بن سلام فحدثته بمجلسى مع كعب الاحبار وماحدثته فى يوم الجمعة فقال عبد الله بن سلام : قد علمت أية ساعة هى ، هى آخر ساعة فى يوم الجمعة ، قال أبو هريرة : وكيف تكون آخر ساعة وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم : "لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلى" ، وتلك الساعة لا يصلى فيها ، فقال عبد الله بن سلام : ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من جلس مجلسا ينتظر الصلاة فهو فى صلاة حتى يصليها" ، قال أبو هريرة : قلت بلى ، قال فهو ذاك .  
(١) (٢)

#### غريب هذه الأحاديث :

قوله : "ولاتضنن" ، ضبطه بتاء معجمة باثنتين من فوق مفتوحة وضاد معجمة مكسورة ونون مشددة مفتوحة ونون مخففة ، ومعناه : لاتبخل ، ذكره الجوهري وقال واللغة المشهورة

- (١) كذا فى (ت) ل ٩٣/أ ، وفاقا لما فى الموطأ والنسائى وشرح السنة . وفى باقى النسخ : "هو" باسقاط الفاء وفاقا لرواية أبى داود .
- (٢) البغوى ج ١٠٥٠ من طريق مالك وأصله فى الموطأ ١٠٨/١ - ١١٠ ، وأبو داود ج ١٠٤٦ ، والنسائى ١١٤/١ ، ١١٥ ، وصححه الحاكم ٢٧٩/١ على شرطهما ووافقه الذهبى . ومطلع الحديث الى ذكر الساعة فى مسلم ج ٨٥٤ ، ١٨ ، وجاء فى حديث جابر رضى الله عنه مرفوعا بلفظ : "فالتمسوها آخر ساعة بعد العصر" رواه أبو داود ج ١٠٤٨ ، والنسائى ١٠٠ ، ٩٩/٣ ، والحاكم ٢٧٩/١ وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبى ، وصححه فى المجموع ٣٨٣/٤ وقال فى الفتح ٤٢٠/٢ اسناده حسن .
- قلت لأن الجلاح - بضم الجيم ولام خفيفة بعد ألف وحاء مهملة - أبو كثير المصرى مولى الأمويين صدوق كما فى التقريب ص ١٤٣ .



(١)

بكسر النون فى الماضى وفتحها فى المستقبل .

قوله : "مسيخة" ، بضم الميم وكسر السين المهملة وياء

ساكنة وخاء معجمة وهاء ، قال فى الغريب : معناه مستمعة ،

(٢)

ويقال : "مصيخة" بالصاد ، وهما لغتان بمعنى .

وأما فوائدها :

فقد اختلف أهل العلم فى الساعة ، قال أبو عيسى :

ذهب بعض أهل العلم من أصحاب النبى صلى الله عليه

وسلم وغيرهم الى أن الساعة بعد العصر الى أن تغرب الشمس ،

وهو قول أحمد وإسحاق ، وحكى عن أحمد أنه قال أكثر أهل

(٣)

الحديث فى الساعة التى ترجى فيها اجابة الدعوة أنها بعد

(٤)

صلاة العصر ، وعليه دل حديث أبى هريرة مع كعب

(١) المصاح ٢١٥٦/٦ ، وكذا رجه فى المشارق ٦٠/٢ وزاد :

ويروى "ولاتفن على" بفتح الضاد ، ويروى : "على" مكان

"على" وكلاهما صحيح ، قلت : الرواية الاولى فى الموطأ

١٠٩/١ .

(٢) شرح السنة ٢٠٨/٤ ، وأصله فى المعالم ٣/٢ ، وانظر

المشارق ٥٢/٢ وقال مستمعة مقبلة على ذلك ، ونقل عن

مالك فى "مصيخة" أنها مستمعة مشفقة ، وفى النهاية

٤٣٣/٢ أن الأصل بالصاد .

(٣) هكذا فى نسخة من نسخ الترمذى ذكره أحمد شاکر ٣٦١/٢

هـ وقال زيادة : "أهل" خطأ ، قال وفى بعض النسخ :

أكثر الحديث - وصوبه - وفى بعضها الآخر : "أكثر

الاحاديث" وأثبتته فى النسخة التى شرحها وهى المتداولة

بين الناس وهو الموافق لما فى العارضة ٢٧٦/٢ ، والذى

فى شرح السنة ٢٠٩/٤ ، والفتح ٤٢١/٢ ، وتحفة الأحوذى

٦١٥/٢ .

(٤) الترمذى ٣٦١/٢ وتمامه : "وترجى بعد زوال الشمس" ،

وكذا ذكره البغوى ٢٠٩/٤ وحكى عن الطرطوشى المالکى

والزملكانى الشافعى وأنه كان يحكيه عن نص الشافعى

كما فى الفتح ٤٢١/٢ ونسبه فى الزاد ٣٨٩/١ الى جمهور

المصابة والتابعين ، قال ابن حجر وروى سعيد بن منصور

باسناد صحيح الى أبى سلمة بن عبد الرحمن أن ناسا من

المصابة اجتمعوا فتذاكروا ساعة الجمعة ثم افترقوا

فلم يختلفوا أنها آخر ساعة من يوم الجمعة .



(١)

الأخبار .

(٦٧٠) وروى أبو عيسى حديثاً بلغ به إلى كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه

وسلم قال : " إن في الجمعة ساعة لا يسأل الله العبد فيها شيئاً إلا أتاه إياه ، قالوا يا رسول الله أية ساعة ؟ قال حين تقام الصلاة إلى انصراف منها " .

(٥)

وقال حديث ابن عمرو بن عوف حديث حسن غريب .

(١) سياق الكلام يوهم أن هذه الجملة من كلام الترمذي ولم أجده في سننه ، وأيضاً لم يذكره البغوي ولا الخطابي ، فالظاهر أنه من كلام المصنف رحمه الله يستدل به لهذا المذهب .

(٢) وهو المزي المنى المدني ضعيف أفرط من نسبه إلى الكذب من السابعة ، أخرج له الأربعة سوى النسائي ، والبخاري في جزء القراءة كما في التقريب ص ٤٦٠ . وانظر : الجرح والتعديل ١٥٤/٧ ، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ٢٤٠٢٣/٣ ، الميزان ٤٠٦/٣-٤٠٨ ، الكاشف ٥/٣ ، الإصابة ٣٤٨/٨ ، التهذيب ٤٢١/٨-٤٢٣ ، الفتح ٤١٩/٢ .

(٣) هو عبد الله بن عمرو بن عوف بن زيد المزي المدني تابعي مقبول من الثالثة ، روى له من روى لابنه كثير كما في التقريب ص ٣١٦ . انظر : الجرح والتعديل ١١٨/٥ ، الثقات ٤١/٥ ، الاستيعاب ٣٤٨/٨ ، الكاشف ١٠١/٢ ، التهذيب ٣٣٩/٥ ، الخلاصة ص ٢٠٨ .

(٤) هو عمرو بن عوف بن يزيد بن ملح - بكسر أوله - أبو عبد الله المزي ، صحابي ، أول مشاهده الخندق ، وكان أحد البكائيين في غزوة تبوك ، سكن المدينة ومات بها في آخر خلافة معاوية رضي الله عنهما ، روى له من روى لولده وحفيده .

(٥) انظر : ابن سعد ٣٦٣/٤ ، طبقات خليفة ص ٣٩ ، الجرح والتعديل ٢٤٢/٦ ، التقريب ص ٤٢٥ ، الاستيعاب ٣٤٧/٨ ، تاريخ الصحابة ص ١٧٦ ، الجمهرة ص ٢٠٢ ، حلية الأولياء ١٠/٢ ، الإصابة ١٣٢/٧ ، التهذيب ٨٥/٨ ، الخلاصة ص ٢٩٢ . الترمذي ح ٤٩٠ ونقل في التهذيب أن البخاري حسنه فيما حكاه الترمذي ، وأثبت أحمد شاكر ٣٦١/٢ في النسخة التي اعتمدها : " إلى الانصراف " .

قلت لكن الحديث فيه كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف وهو ضعيف كما سبق في ترجمته ، فالحديث ضعيف بهذا الاسناد ، ومع ذلك قال أحمد شاكر ٣٦٢/٢ هـ ٣ هو حديث صحيح أو مقبول .

وروى ابن عباس رضى الله عنهما : "أنها قيما بين

(١)

الأذان الى انصراف الامام " . هكذا حكاه البغوى ولم يسنده .

(٢)

وحكى أيضا عن أبى بردة أنه قال : "هى عند نزول

(٣)

الامام " .

وحكى عن أبى هريرة رضى الله عنه أنه قال : التمسوا

الساعة التى فى يوم الجمعة فى ثلاثة مواطن : ما بين طلوع

الفجر الى طلوع الشمس ، وما بين نزول الامام الى أن يكبر ،

(٤)

وما بين صلاة العصر الى غروب الشمس .

(١) شرح السنة ٢١١/٤ ورواه حميد بن زنجويه عن ابن عباس كما فى الفتح ٤١٨/٢ .

(٢) فى جميع النسخ : "عن أبى ذر" والتصويب من البغوى .

(٣) شرح السنة ٢١١/٤ ، ورواه ابن أبى شيبه وحميد بن

زنجويه وابن جرير وابن المنذر باسناد صحيح الى أبى

اسحاق عن أبى بردة قوله كما فى الفتح ٤١٩/٢ وقد رواه

مسلم ح ٨٥٣ عن أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى عن أبيه

مرفوعا : "هى ما بين أن يجلس الامام الى أن تقضى الصلاة

لكن من طريق مخرمة (بن بكير) عن أبيه بالعنعنة ،

وأعل بالانقطاع بين مخرمة وأبيه ، وبأنه رواه أبو

اسحاق وواصل الأحمد ومعاوية بن قره وغيرهم عن أبى

بردة من قوله وهؤلاء من أهل الكوفة ، وأبو بردة كوفى

فهم أعلم بحديثه من بكير المدنى ، وهم عدد وهو واحد

كما فى الفتح ٤٢٢/٢ .

قلت ولولا هيبة من انتقد هذا الحديث من الحفاظ

كالدارقطنى فى الالزمات والتتبع ص ٢٣٤ ، وابن حجر فى

الفتح ٤٢٢/٢ لقلت قول ابن حجر قال أحمد عن حماد بن

خالد عن مخرمة بن بكير أنه قال لم أسمع من أبى ،

انما هى كتب كانت عندنا ، لدليل واضح على أنه روى

الخبر عن أبيه من طريق الوجادة ، وقد قال فى التقريب

ص ٥٢٣ مخرمة بن بكير صدوق يروى عن أبيه وجادة من

كتابه قاله أحمد وابن معين وغيرهما ، وقال ابن

المدينى سمع من أبيه قليلا . اهـ والوجادة من طرق

التحمل كما فى قواعد التحديث ص ٢٠٤ ، وتدريب الراوى

٦٣/٢ فى الحديث حسن ، وقد صححه مسلم ، وفى شرح مسلم

١٤١/٦ وفى الزاد ٣٨٩/١ ونقل أن البيهقى روى فى سننه

أن أحمد بن سلمة قال ذكرت مسلما حديث مخرمة هذا

فقال مسلم هو أجود حديث وأصح فى بيان ساعة الجمعة ،

والله أعلم .

(٤) شرح السنة ٢١٢/٤ وقال فى الفتح ٤١٧/٢ رواه حميد بن

زنجويه فى ك/الترغيب له من طرق عطاء بن قره عن عبد

الله بن ضمرة عن أبى هريرة .

قلت الأول صدوق كما فى التقريب ص ٣٩٢ ، والثانى وثقه

العجلى وابن حبان كما فى التهذيب ٢٦٧/٥ .

(١) (٢)

كل ذلك ذكره بغير سند .

حديث فى وجوب صلاة الجمعة :

(٣) (٤)

(٦٧١) عن الحكم بن ميناء أن ابن عمر وأبا هريرة رضى الله

عنهم قالا سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول

وهو على أعواد منبره : "ليفتحين أقوام عن ودعهم

الجمعات أو ليختمن الله على قلوبهم ثم ليكونن من

الغافلين" .

(٥)

أخرجه مسلم فى صحيحه .

(١) يريد أثر ابن عباس وأثر أبى بردة وأثر أبى هريرة كما

فى شرح السنة ٢١١/٤ ، ٢١٢ .

(٢) وحكى فى الفتح ٤١٦/٢ - ٤٢٢ ثلاثة وأربعين قولاً للعلماء

فى هذه المسألة الخلافية ثم قال لاشك أن أرجح الأقوال

حديث عبد الله بن سلام (يريد رقم ٦٦٨ المتقدم) .

(٣) فى (ز) ل ١٠٠/ب "ميثاً" بالشاء مكان النون وهو تصحيف.

(٤) والحكم بن ميناء - بكسر الميم بعدها تحتانية ثم نون

ثم مد ، الأنصارى المدنى ، تابعى صدوق من أولاد

المصاحبة من الثانية ، روى له مسلم وأبو داود فى

فضائل الصحابة والنسائى وابن ماجه كما فى التقريب

ص ١٦٧ .

وانظر : الجرح والتعديل ١٢٧/٣ ، الثقات ١٤٥/٤ ،

الكاشف ١٨٤/١ ، التهذيب ٤٤٠/٢ ، الخلاصة ص ٩٠ .

(٥) مسلم ح ٨٦٥ وقد أعلاه أبو حاتم كما فى العلل لابنه ح ٥٩٦

وابن حجر فى التهذيب ٤٤٠/٢ بأنه مختلف فى أسناده .

وهذا الاختلاف من وجهين : الأول رواية يحيى بن أبى كثير

فى المسند ٢٣٩/١ ، وابن حبان كما فى الموارد ح ٥٥٥

يحيى عن أبى سلام ، وفى النسائى ٨٨/٣ يحيى عن الحضرمى

ابن لاحق عن زيد بن سلام عن أبى سلام ، قال أبو حاتم فى

العلل وابن معين فى التاريخ ٦٥٢/٢ لم يلق يحيى زيد

ابن سلام ولم يسمع منه ، قال أبو حاتم ولهذا رواه عن

الحضرمى عن زيد ، وقال فى التهذيب ٢٦٨/١١ يحيى عن أبى

سلام مرسل .

والاختلاف الثانى أن رواية أحمد والنسائى عن الحكم بن

ميناء عن ابن عمر وابن عباس ، والذى فى مسلم عن الحكم

عن ابن عمر وأبى هريرة ، وادعى أحمد شاكراً فى تحقيق

المسند ١٠/٤ أنه ليس باختلاف على الحقيقة وقال فقد

سمع الحكم الحديث منهم جميعاً فرواه على الوجهين .



غريبه :

قوله : "ودعهم" ، بفتح الواو وسكون الدال المهملة وعين مهملة مكسورة وهاء وميم ، أى عن تركهم اياها ، ذكر الهروى الحديث وفسره بتركهم اياها . ويحكى عن شمر أنه قال زعمت النحوية أن العرب أماتوا مصدره وماضيه ، ثم قال : والنبي صلى الله عليه وسلم أفصح .  
(١)  
(٢)  
(٣)  
(٤)  
(٦٧٢) وعن أبى الجعد الضمرى رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من ترك الجمعة ثلاث مرات تهاونا طبع الله على قلبه" .  
(٥)  
أخرجه الترمذى وقال هذا حديث حسن .

- (١) أصله فى المشارق ٢٨٢/٢ ، وغريب ابن الجوزى ٤٥٨/٢ ، والفائق ٥١/٤ ، وشرح السنة ٢١٥/٤ ، والنهاية ١٦٦/٥ .  
(٢) هو شمر - بفتح أوله وكسر ثانيه - ابن حمدويه أبو عمرو الهروى الامام اللغوى رحل الى العراق وسمع الحديث ولقى ابن الأعرابى وغيره من اللغويين ثم رجع الى خراسان فلقى أصحاب النضر بن شميل والليث بن المظفر واستكثر منهم ، ألف كتابا فى اللغات ابتداء فيه بحرف الجيم لم يسبق اليه لكنه ضن به ولم ينسخه طلابه ، مات سنة خمس وخمسين ومائتين رحمه الله تعالى .  
انظر : مقدمة تهذيب اللغة ٢٥/١ ، معجم الادباء ٢٧٤/١١ بغية الوعاة ص ٢٢٦ ، انباه الرواة ٧٧/٢ ، كشف الظنون ١٤١٠/٢ .  
(٣) شرح السنة ٢١٥/٤ ، وانظر المشارق ٢٨٢/٢ ، والنهاية ١٦٦/٥ .  
(٤) فى جميع النسخ "ابن عمر" والتصويب من الترمذى . واسمه أدرع أو عمرو أو جنادة ، صحابى له حديث أخرجه الأربعة كما فى التقريب ص ٦٢٨ .  
انظر : الاستيعاب ١٧١/١١ ، أسد الغابة ٥١/٦ ، التجريد ١٥٥/٢ ، الكاشف ٢٨٢/٣ ، الجرح والتعديل ٣٥٥/٩ ، الثقات ١٦/٣ ، الاصابة ٦٠/١١ ، التهذيب ٥٤/١٢ ، الخلاصة ص ٤٤٦ ، اللباب ٢٦٤/٢ .  
(٥) الترمذى ج ٥٠٠ ، وأبو داود ج ١٠٥٢ ، والنسائى ٨٨/٣ ، وابن ماجه ج ١١٢٥ ، وصححه ابن خزيمة ج ١٨٥٧ ، وابن حبان كما فى الموارد ج ٥٥٤ ، والحاكم ٢٨٠/١ ووافقه الذهبى مع أن فى سنده محمد بن عمرو بن علقمة صدوق له =



غريبه :

قوله : "طبع" ، الطبع بسكون الباء : الختم وهو تأثير الطابع في الطين أو نحوه ، والطابع بفتح الباء وكسرها لغة (١) في الخاتم ، ذكره الجوهري .

حديث فيمن لا تجب عليه الجمعة :

(٢)

(٦٧٣) عن طارق بن شهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة : عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض" .

= أوهام كما في التقريب ص ٤٩٩ ، لكن له شاهد عن أبي قتادة عند أحمد ٣٠٠/٥ واسناده حسن كما في المجمع ١٩٢/٢ ، والتلخيص ٥٢/٢ ، وله شاهد آخر عن جابر عند ابن ماجه ح ١١٢٦ ، وصححه في المصباح ١٣٥/١ ، وصححه قبله ابن خزيمة ح ١٨٥٦ ، وله شواهد أخرى في المجمع ١٩٢/٢-١٩٤ ، والتلخيص ٥٣٠٥٢/٢ فالحديث يرتقى بمجموع طرقه وشواهد الى درجة الصحيح .

(١) المصباح ١٢٥٢/٣ ، وانظر تهذيب الأسماء واللغات ١٨٥/٣ .  
(٢) هو طارق بن شهاب بن عبد شمس البجلي الأحمسي أبو عبد الله الكوفي ، رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو رجل ولم يسمع منه ، وروى عن الخلفاء الأربعة وغيرهم ، أخرج له الجماعة وقال أبو حاتم ليست له حبة ، وقال ابن حجر ثبت أنه لقي النبي صلى الله عليه وسلم ، رواه أبو داود الطيالسي ثنا شعبة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب بإسناد صحيح ، فهو صحابي على الراجح وإذا ثبت أنه لم يسمع منه فروايته عنه مرسل صحابي وهو مقبول على الراجح ، وقد أخرج له النسائي عدة أحاديث وذلك مصير منه الى اثبات صحبته ، أدرك الجاهلية ومات سنة اثنتين أو ثلاث وثمانين ، رضى الله عنه .

انظر : طبقات خليفة ص ١١٧ ، ابن سعد ٦٦/٦ ، تاريخ الثقات ص ١٣٣ ، الجرح والتعديل ٤٨٥/٤ ، تاريخ الصحابة ص ١٤٤ ، الاستيعاب ٢١٣/٥ ، أسد الغابة ٧٠/٣ ، التجريد ٢٧٤/١ ، الاصابة ٢١٣/٥ ، التقريب ص ١٨١ ، التهذيب ٣/٥ ، سير أعلام النبلاء ٤٨٦/٣ .



( ٨٩٥ )

(١)

أخرجه أبو داود فى سننه .

وقد اختلف العلماء فى ذلك :

فكان الحسن وقتادة يوجبان الجمعة على العبد اذا كان

(٢)

مخارجا ، وهو مذهب الاوزاعى حكاه الخطابى ، قال وأحسب أن

(٣) (٤)

مذهب داود ايجاب الجمعة عليه .

وقال وقد حكى عن الزهرى أنه قال اذا سمع المسافر

(٥)

الاذان فليحضر الجمعة هكذا حكى الخطابى .

(٦)

والنساء لاجمعة عليهن ، قال البغوى واتفقوا على ذلك ،

(٧) (٨)

ولاتجب على المسافر .

(١) ح ١٠٦٧ وقال طارق بن شهاب رأى النبى صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه . وقال فى المعالم ٩/٢ اسناده ليس

بذاك وذكر ما قاله أبو داود ، وزاد الا أنه لقي النبى

صلى الله عليه وسلم ، ومقتضى كلام ابن حجر فى الاصابة

٢١٣/٥ ، ٢١٤ أن حديثه من قبيل مرسل الصحابى وهو مقبول

على الراجح ، وقال فى الفتح ٣٥٧/٢ اسناده صحيح ،

وصححه فى المجموع ٣١١/٤ على هذا الأساس ، ورواه

الحاكم ٢٨٨/١ عن طارق بن شهاب عن أبى موسى مرفوعا

وصححه على شرطهما ووافقه الذهبى وصححه غير واحد كما

فى التلخيص ٦٥/٢ وذكر له ابن حجر شواهد ، وهى مذكورة

فى المجمع ١٧٠/٢ ، والارواء ٥٨-٥٥/٣ ، وقال الألبانى

يرتقى بها الحديث الى مرتبة الصحيح .

(٢) أى يؤدى الضريبة وهو الخراج كما فى المجموع ٣١٣/٤ .

(٣) المعالم ٩/٢ ، وانظر شرح السنة ٢٢٦/٤ وهى رواية عن

أحمد كما فى المجموع ٣١٣/٤ ، والمغنى ٣٣٨/٢ ، ٣٣٩ ،

والمحلى ٧٣، ٧٢/٥ .

(٤) وأكثر العلماء على أن لاجمعة على العبد كما فى شرح

السنة ٢٢٦/٤ ، والمجموع ٣١٣/٤ ، والمغنى ٣٣٨/٢ ، ٣٣٩ ،

وبداية المجتهد ١١٤/١ .

(٥) المعالم ٩/٢ وحكى نحوه عن ابراهيم النخعى ، وانظر

شرح السنة ٢٢٦/٤ ، وموسوعة فقه النخعى ص ٤٣٥ .

(٦) شرح السنة ٢٢٦/٤ ، وانظر المعالم ٩/٢ ، المجموع

٣١٢/٤ ، المغنى ٣٣٨/٢ ، بداية المجتهد ١١٣/١ .

(٧) شرح السنة ٢٢٦/٤ وهو قول أكثر العلماء كما فى

المجموع ٣١٣/٤ ، والمغنى ٣٣٨/٢ ، وبداية المجتهد

١١٤/١ .

(٨) لم يذكر أقوال العلماء فى المريض . فى شرح السنة

٢٢٦/٤ ، والمغنى ٣٤٢/٢ ، والمجموع ٣١٤/٤ أنها لاتجب

على المريض ، وفى بداية المجتهد ١١٣/١ حكى الاتفاق

على ذلك والله تعالى أعلم .

قال الخطابي : فى الحديث دلالة على أن الجمعة من فروض  
 (١)  
 الأعيان وهو ظاهر مذهب الشافعى ، وقال أكثر الفقهاء انها  
 (٢) (٣) (٤)  
 من فروض الكفايات ، وليس اسناد هذا الحديث بذاك ، وطارق  
 ابن شهاب لا يصح له سماع من النبى صلى الله عليه وسلم الا  
 (٥)  
 أنه لقي النبى صلى الله عليه وسلم ، هكذا ذكر الخطابي .

#### حديث الغسل يوم الجمعة :

(٦٧٤) عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه  
 وسلم أنه قال : "من اغتسل وأتى الجمعة وصلى ما قدر له  
 ثم أنصت حتى يفرغ من خطبته ثم صلى معه غفر له ما بينه  
 وبين الجمعة الأخرى وفصل ثلاثة أيام " .  
 (٦)  
 أخرجه مسلم فى صحيحه .  
 (٧)  
 (٦٧٥) وعن أوس بن أوس رضى الله عنه قال قال رسول الله

- 
- (١) المعالم ٩/٢ ونقل فى المبسوط ٢٢/٢ ، والمغنى ٢٩٥/٢ ،  
 واجماع ابن المنذر ص ٤١ ، والمجموع ٣١١/٤ الاجماع على  
 ذلك ، والصحيح أنه قول أكثر أهل العلم كما فى شرح  
 السنة ٢٢٦/٤ ، وبداية المجتهد ١١٣/١ ، وقد حكى ابن  
 رشد والبغوى ما يناقض دعوى الاجماع بقولهما وذهب قوم  
 الى أنها من فروض الكفاية ، زاد ابن رشد : وعن مالك  
 رواية شاذة أنها سنة . اهـ  
 سقطت الجملة من : "الأعيان ... الى الكفايات .  
 (٢)  
 (٣) المعالم ٩/٢ وكلامه مناقض بما رأينا أن الجمهور يقول  
 بفرضيتها على الأعيان كما فى المراجع السابقة ، وقد  
 رد العراقى كلام الخطابي كما فى نيل الأوطار ٢٥٤/٣ .  
 (٤) والراجع أنها واجبة على الأعيان لحديث طارق بن شهاب  
 وما يعضده من الشواهد المذكورة فى تخريجه ، ولحديث  
 أبى الجعد الصحيح .  
 (٥) قد سبق فى تخريج حديث طارق بن شهاب رد ابن حجر على  
 ذلك بأن من لقي النبى صلى الله عليه وسلم صحابى على  
 الراجع وان كان لم يسمع منه فحديث مرسل صحابى وهو  
 مقبول على الراجع ، والله تعالى أعلم .  
 (٦) مسلم ح ٨٥٧ غير أنه قال : "ثم أتى" مكان "وأتى" التى  
 هى رواية البغوى ح ١٠٥٩ .  
 (٧) ويقال أوس بن أبى أوس ، الثقفى ، له صحبة ، قال ابن  
 حجر روى له الأربعة أحاديث صحيحة من رواية الشاميين  
 عنه ، سكن دمشق ومات بها رضى الله عنه .  
 =

صلى الله عليه وسلم : "من اغتسل يوم الجمعة وغسل  
وبكر وابتكر ومشى ولم يركب ودنا واستمع وأنصت كان له  
بكل خطوة يخطوها أجر سنة صيامها وقيامها" .

(١)

أخرجه أبو عيسى الترمذى وقال حديث أوس حديث حسن .

غريبه :

قوله : "غسل واغتسل" ، قال فى الغريب : غسل بالتشديد  
اغتسل بعد الجماع ، ثم اغتسل للجمعة ، وقيل أكمل الطهور  
(٢)  
ثم اغتسل بعد ذلك للجمعة .

= انظر : طبقات خليفة ص ٢٨٥ ، ابن سعد ٥/٥١٠ ، الجرح  
والتعديل ٣٠٣/٢ ، تاريخ الصحابة ص ٣٣ ، الاستيعاب  
٢٢٣/١ ، أسد الغابة ١/١٦٤ ، التجريد ١/٣٤ ، الاصابة  
١/١٢٧ ، التقريب ص ١١٥ ، التهذيب ١/٣٨١ ، الخلاصة  
ص ٤١ .

(١) ح ٤٩٦ وفى اسناده أبو جناب يحيى بن أبى حية . ضعفه  
لكثرة تدليسه كما فى التقريب ص ٥٨٩ ، لكن تابعه فى  
نفس السند سفيان الثورى وهو ثقة حافظ كما فى التقريب  
ص ٢٤٤ ، وهذا الحديث من رواية الشاميين عن أوس وهى  
رواية صحيحة على كلام ابن حجر فى ترجمة أوس . وأخرجه  
أبو داود ح ٣٤٥ من طريق آخر عن أوس ، وحسنه البغوى  
ح ١٠٦٥ ، وصححه ابن حبان كما فى الموارد ح ٥٥٩ ،  
وأخرجه ابن خزيمة فى صحيحه ح ١٧٥٨ من طريق ثالث عن  
أوس ، وصححه الحاكم ١/٢٨٢ وقال له علة غير قاذحة  
ووافقه الذهبي وصححه فى تخريج المشكاة ١/٤٣٨ هـ  
وزاد فى تخريج ابن خزيمة وقد أعل بعلة غير قاذحة .  
قلت وقد رواه أحمد عن عبد الله بن عمرو بن العاص  
ورجاله رجال الصحيح كما فى المجمع ٢/١٧١ ، وحسنه فى  
صحيح الترغيب ح ٦٩٣ ، ورواه الطبرانى فى الأوسط  
والبزار (كما فى كشف الاستار ح ٦٣١ وقال فيه عطاء بن  
عجلان العطار ليس بالقوى) ، وقال فى المجمع ٢/١٧٢ هو  
كذاب ، وقال فى التقريب ص ٣٩١ متروك بل أطلق عليه  
ابن معين والفلاس وغيرهما الكذب ، ومع ذلك صححه فى  
صحيح الترغيب . ونقل فى التحفة ٣/٥ أن بعض  
الائمة قالوا لم نسمع فى الشريعة حديثا صحيحا يشتمل  
على مثل هذا الثواب .

(٢) شرح السنة ٤/٢٣٧ ، وانظر النهاية ٣/٣١٧ ، وتهذيب  
اللغة ٨/٣٦ دون ذكر القول الأول .



- وحكى الأزهري أنه بالتخفيف من قولك غسل الرجل امرأته  
(١)  
وغسلها إذا جامعها ، قال وذهبت جماعة الى أنه المجامعة  
(٢)  
قبل الرواج الى الجمعة لأنه يجمع غرض البصر والاغتسال .
- قوله : "وبكر وابتكر" ، معنى "بكر" : أتى الصلاة لأول  
(٣)  
وقتها ، و"ابتكر" أى أدرك باكورة الخطبة وهو أولها . وقال  
الأنباري : بكرأى تصدق لما ورد فى الحديث من قوله :  
(٤) (٥)  
"باكروا بالصدقة ..."
- وقال : وقال محمود فى هذا الحديث عن وكيع أنه قال :  
(٦)  
اغتسل هو ، وغسل امرأته .
- وعن ابن المبارك أنه قال : من غسل أى غسل رأسه ،  
(٧)  
واغتسل هو .
- (٦٧٦) وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم : "الغسل يوم الجمعة واجب  
على كل محتلم" .

- (١) تهذيب اللغة ٣٦/٨ وقال فى النهاية ٣٦٧/٣ وكذا معناه  
بالتشديد .
- (٢) تهذيب اللغة ٣٦٠٣٥/٨ ، شرح السنة ٢٣٧/٤ ، المعالم  
٢١٤/١ وعزاه الأزهري وابن الأثير الى أكثر الناس .
- (٣) شرح السنة ٢٣٧/٤ ، النهاية ١٤٨/١ ، وعكس الأمر فى  
المعالم ٢١٤/١ .
- (٤) رواه رزين والطبرانى فى الأوسط عن على وضعفه فى  
الآلئ المصنوعة ٧٣/٢ من أجل عيسى بن عبد الله رواه  
عن أبيه عن جده عن على وهو ضعيف .
- (٥) قلت قال فى الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٢٤٠/٢ قال  
ابن حبان يروى عن أبيه عن جده أشياء موضوعة وقال يهملهم  
ويخطئ فبطل الاحتجاج به ، وقال الدارقطنى متروك  
الحديث . فالحديث ضعيف جدا كما فى صحيح الترغيب  
٢٩٠/١ ، وقال فى تخريج المشكاة ٥٩١/١ هـ ٣ اسناده  
ضعيف ، وضعفه ابن حجر كما فى كشف الخفاء ٢٨٠/١ .
- (٦) ، (٧) شرح السنة ٢٣٧/٤ ، النهاية ١٤٨/١ ، المعالم ٢١٤/١ .
- (٦) ، (٧) الترمذى ٣٦٨/٢ ، وانظر النهاية ٣٦٧/٣ ، وكان على  
المصنف أن يذكر هذين القولين مع الأقوال التى ساقها  
فى شرح : "غسل واغتسل" ، وأثر ابن المبارك رواه أبو  
داود عن مكحول وسعيد بن عبد العزيز كما فى ج ٣٤٩ ، ٣٥٠ .

(١) (٢) (٣)

أخرجه مسلم .

حديث فى التنظيف والتطيب يوم الجمعة :

(٦٧٧) عن البراء بن عازب رضى الله عنه قال قال رسول الله

(٤)

صلى الله عليه وسلم : "حقا على المسلمين أن يغتسلوا

(٥)

يوم الجمعة وليمس أحدهم من طيب أهله فان لم يجد

(٦)

فالماء له طيب" .

(٧)

أخرجه أبو عيسى وقال حديث البراء حديث حسن .

(١) ج ٨٤٦ واللفظ له ، وأخرجه البخارى ١١٢/١ بلفظ : "غسل يوم الجمعة ..."

(٢) جمهور السلف والخلف وفقهاء الأمصار على أن الغسل يوم الجمعة مستحب خلافا لبعض الصحابة والظاهرية وأحمد فى رواية فانهم قالوا هو واجب ، وخلافا لمالك فانه قال هو سنة مؤكدة .

انظر : شرح مسلم ١٢٣/٦ ، المغنى ٣٤٦، ٣٤٥/٢ ، المحلى ١١١/٥ ، الاستذكار ٢٧٦، ٢٧٥/٢ ، شرح معانى الآثار ١٢٠-١١٥/١ .

(٣) والراجع قول الجمهور بالاستحباب لحديث أبى هريرة مرفوعا : "من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة ...". أخرجه مسلم ج ٨٥٧ قال فى التلخيص ٦٧/٢ هو من أقوى الأدلة على عدم فرضية الغسل يوم الجمعة . وذكر فى الفتح ٣٦١/٢ ما رواه البخارى عن ابن عمر أن رجلا دخل وعمر يخطب ولم يكن يغتسل فقال عمر : والوضوء أيضا وقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالغسل (مختصرا) وفيه أنه لم يترك الصلاة ولم يأمره بالخروج للغسل وكان ذلك بمحضر من الصحابة فوافقهما على ذلك ، فكان اجماعا (أى سكوتيا) وهو استدلال قوى قاله ابن حجر .

(٤) وفاقا لما فى العارضة ٣١٩/٢ والتحفة ٦٨/٣ وفى النسخة المطبوعة المتداولة : "حق" قال فى التحفة : قال الطيبى : حقا مصدر مؤكد وأقيم مقام الفعل المحذوف اختصارا تقديره : "حق ذلك حقا" .

(٥) فى (ج) ص ١٨٤ : "وليمس" بنون التوكيد فى آخره ، وهو تمحيص ، قال فى التحفة : "وليمس" بكسر اللام ويسكن ، قال الطيبى عطف على ما سبق بحسب المعنى إذ فيه سمة الأمر أى ليغتسلوا وليمس أحدهم .

(٦) فى (ج) ص ١٨٤ : "خلف" مكان : "طيب" الذى فى سائر النسخ والذى فى سائر نسخ الترمذى المطبوعة المتداولة

(٧) الترمذى ج ٥٢٨، ٥٢٩ من طريقين فيهما جميعا يزيد بن أبى زياد ضعيف كبر فتغير وصار يتلقن ، وكان شيعيا كما فى

=

(١)  
(٦٧٨) وعن [أبى سعيد و] أبى هريرة رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "من اغتسل يوم الجمعة واستن ومس من طيب ان كان عنده ولبس من أحسن ثيابه ثم خرج حتى أتى المسجد فلم يتخط رقاب الناس ثم ركع ما شاء الله أن يركع وأنصت اذا خرج الامام كانت كفارة ما بينها وبين الجمعة التى كانت قبلها" .

وقال أبو هريرة : "وزيادة ثلاثة أيام لأن الله يقول من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها" .  
(٢)  
(٣)  
أخرجه أبو داود .

غريبه :

قوله : "واستن" ، معناه : استاك ، سمي بذلك لأنه يدل

=  
التقريب ص ٦٠١ ولم يكتف أحمد شاكراً بتحسين الترمذى بل ذهب الى تصحيحه ٤٠٩/٢ هـ — ٣ ، لكن الترمذى ذكر له شاهدين عن أبى سعيد وعن شيخ من الانصار ، فلعل تحسينه كان باعتبارهما .

فأما حديث أبى سعيد فرواه البخارى ٢١٢/١ بلفظ : "الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وأن يستن وأن يمس طيباً أن وجد" ، وأما حديث الشيخ الانصارى فرواه أحمد ٣٤/٤ ، ٣٦٣/٥ بلفظ : "ثلاث حق على كل مسلم : الغسل يوم الجمعة والسواك ويمس من طيب ان وجد" قال فى المجمع ١٧٢/٢ ورجاله ثقات . فالحديث بهذين الشاهدين صحيح .

(١) الزيادة من مصادر التخرىج .

(٢) سورة الانعام : ١٦٠

(٣) هذا لفظ البغوى ح ١٠٦٠ ، وهو عند أبى داود ح ٣٤٣ بفحوه كلاهما من طريق محمد بن اسحاق عن محمد بن ابراهيم (التيمنى) بالعنعنة ، ورواه أحمد ٨١/٣ وفيه التصريح بسماعه ، وصححه الحاكم ٢٨٣/١ ووافقه الذهبى ، وقال فى تخريج المشكاة ٤٣٧/١ هـ ١ رجاله ثقات مع أن محمد بن اسحاق صدوق يدل على كماله فى التقريب ص ٤٦٧ فحديثه حسن اذا صرح بالسماع ، وهى الحال هنا . وقال فى المختصر ٢١٣/١ أخرجه مسلم (ج ٨٥٧ ، ٢٧) مختصراً عن أبى هريرة وأدرج : "وزيادة ثلاثة أيام" فى الحديث ، وأقرها فى الفتح ٣٧٢/٢ ولم يقل انها مدرجة .

(١)

السن بالسواك ، ذكره فى الغريب .

حديث فى الجمعة فى القرى :

(٢)

(٦٧٩) عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك - وكان قائد أبيه

(٣)

بعدما ذهب بمصره - عن أبيه كعب بن مالك رضى الله عنه

(٤)

أنه كان اذا سمع النداء يوم الجمعة ترحم لأسعد بن

(٥)

زرارة فقلت له اذا سمعت النداء ترحمت لأسعد ، قال لأنه

أول من جمع بنا فى هزم النبى من حرة بنى بياضة فى

(١) شرح السنة ٢٣١/٤ ، وانظر المشارق ٢٢٣/٢ ، وأورد فى

النهاية ٤١١/٢ بمعناه وقد سبق شرح هذه الكلمة فى

ك/الطهارة ب١ عقيب ح٤٢ لكن دون ذكر التعليل .

(٢) هو الأنصارى أبو الخطاب المدنى ثقة مكث من كبار

التابعين ، ويقال ولد فى عهد النبى صلى الله عليه

وسلم ، مات فى خلافة سليمان بن عبد الملك الأموى ،

أخرج له الجماعة .

انظر : طبقات خليفة ص ٢٥٢ ، تاريخ الثقات ص ٢٩٨ ،

الجرح والتعديل ٢٨٠/٥ ، الخلاصة ص ٢٣٤ ، الكاشف ١٦٢/٢

التقريب ص ٣٤٩ ، التهذيب ٢٥٩/٦ .

(٣) هو كعب بن مالك بن أبى كعب الأنصارى الخزرجى السلمى

- بالفتح - أبو عبد الله الشاعر ، الصحابى المشهور ،

شهد العقبة وباع بها ثم شهد أحدا ومابعدا ، وهو

أحد الذين تخلفوا فى غزوة تبوك ثم تاب الله عليهم ،

مات فى خلافة على رضى الله عنه ، روى له الجماعة .

انظر : طبقات خليفة ص ١٠٢ ، الجرح والتعديل ١٦٠/٧ ،

تاريخ الصحابة ص ٢١٨ ، الاستيعاب ٢٥١/٩ ، أسد الغابة

٤٨٧/٤ ، التجريد ٣٣/٢ ، الإصابة ٣٠٤/٨ ، التقريب ص ٤٦١

التهذيب ٤٤٠/٨ ، الخلاصة ص ٣٢١ ، سير أعلام النبلاء

٥٢٣/٢ .

(٤) فى (ت) ل ٩٤/أ : "على أسعد" ، والمثبت فى سائر النسخ

وفاقا لأبى داود .

(٥) هو الأنصارى الخزرجى أبو أمامة شهد العقبتين وكان أحد

النقباء وأصغرهم ، أول من جمع بالمدينة قبل مقدم

رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حرة بنى بياضة فى

نقيع الخضات ، مات قبل بدر رضى الله عنه .

انظر : طبقات خليفة ص ٩٠ ، ابن سعد ٦٠٨/٣ ، الجرح

والتعديل ٣٤٤/٢ ، تاريخ الصحابة ص ٢٧ ، الاستيعاب

١٥٣/١ ، الأكمال ٨٩/١ ، أسد الغابة ٨٦/١ ، التجريد

١٤/١ ، الإصابة ٥٠/١ ، سير أعلام النبلاء ٢٩٩/١ .



(١) نقيع يقال نقيع الخضعات ، قلت كم كنتم يومئذ ؟ قال :

أربعين .

(٢)

أخرجه أبو داود .

غريبه :

قوله : "النقيع" ، وضبطه بنون مفتوحة ، ذكره الخطابي وقال : قد صحفه بعض المحدثين فذكره بالباء ، وإنما هو بالنون ، وبالباء بالمدينة موضع القبور ، قال : ومعناه بالنون بطن من الأرض يستنقع فيه الماء فإذا نضب الماء أنبت الكلاء ، ومنه حديث عمر رضى الله عنه أنه حمى النقيع لخیل المسلمين . (٣)

قوله : "هزم النبيت" ، وضبطه بضم الهاء وزاى مفتوحة وميم ، وهى الشقوق التى فى الأرض ، ومنه قوله صلى الله

- 
- (١) بفتح الخاء المعجمة وكسر الضاد جمع خضعة كما فى معجم ما استعجم ٥٠٢/٢ ، معجم البلدان ١٧٧/٢ ، زاد البكرى : هو موضع مذكور فى رسم النبيت ، وفى أبى داود ١٨١/١ بفتح الضاد .
- (٢) أبو داود ح ١٠٦٩ من طريق محمد بن اسحاق وقد عنعنه ، لكنه صرح بسماعه عند البيهقى ١٧٧/٣ وقال حديث حسن الاسناد صحيح ، وصححه ابن خزيمة ح ١٧٢٤ وفى المحلى ٧٠/٥ ، والبيهقى والنووى كما فى المجموع ٣٣٢/٤ ، والحاكم ٢٨١/١ على شرط مسلم ووافقه الذهبى . قلت : اسناده حسن لأن ابن اسحاق صدوق يدلّس كما فى التقريب ص ٤٦٧ فإذا صرح بالتحديث فحديثه حسن وقد حسنه فى التلخيص ٥٦/٢ ، وفى الارواء ٦٧/٣ .
- (٣) المعالم ١٠/٢ والحديث المذكور رواه البخارى ٧٨/٣ من طريق ابن شهاب الزهري وقال فى آخره بلغنا أن النبى صلى الله عليه وسلم حمى النقيع وأن عمر حمى السرف والربذة ، قال فى الفتح ٥/٥ هذا بلاغ الزهري لأنه هو القائل ، وهو مرسل أو معضل ، ثم قال روى أحمد والبيهقى عن ابن عمر أن النبى صلى الله عليه وسلم حمى النقيع لخیل المسلمين ترعى فيه ، قال ابن حجر وفى اسناده العمري وهو ضعيف .

عليه وسلم : "فاجتنبوا هزم الأرض فانها مأوى الهوام" . وفى الحديث : "هزم بنى بياضة" ، وهى أرض غير مستوية فيها شقوق وجور هكذا فى مجمع الغرائب ، وأضاف الشقوق فى هذه الرواية الى النبىء لأنها تكون فيه أكثر .<sup>(١)</sup>

قوله : "حرة" ، بفتح الحاء المهملة وراء مشددة وهاء قال الهروى : الحرة حجارة سود بين جبلين وجمعها حرر<sup>(٢)</sup> وحرار وحرار .

قال الخطابى : وجه الدليل فى الحديث أن حرة بنى بياضة هى قرية على ميل من المدينة ، فدل على جواز اقامة الجمعة فى القرى كما فى المدن .<sup>(٣)</sup> وقد اختلف أهل العلم فى الأماكن التى تقام فيها الجمعة : فذهب مالك الى أن الجمعة انما تقام فى موضع فيه

---

(١) انظر معجم ما استعجم ١٣٥٣/٤ قال بفتح أوله واسكان ثانيه ، كما فى أبى داود ١٨١/١ وتابعهما فى معجم البلدان ٤٠٤/٥ ، ٤٠٥ ، وزاد : والهزم باجماع أهل اللغة المنخفض من الأرض .

و"النبىء" بفتح أوله وكسر ثانيه جبل بمدر قناة على بريد من المدينة كما فى معجم ما استعجم ١٢٩٥/٤ . وبياضة بطن من الانصار وهو بياضة بن عامر بن زريق من قبيلة الخزرج كما فى معجم البلدان ٤٠٥/٤ ، واللباب ١٩٥/١ ، والجمهرة ص ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ورواية "هزم بنى بياضة" عند ابن خزيمة ج ١٧٢٤ ، وحديث : "فاجتنبوا هزم الأرض ... فى معجم ما استعجم ١٣٥٣/٤ ، ورواه مسلم ج ١٩٢٦ ، والترمذى ج ٢٨٥٨ بلفظ : "فاجتنبوا الطريق ...". انظر المشارق ١٨٧/١ ، الغريب للخطابى ٢٠٣/٢ ، ولابن

(٢) الجوزى ٢٠١/١ .  
(٣) المعالم ١٠/٢ .

(١)(٢)

جماعة مقيمون فى بيوت متملة وفيه سوق ومسجد يجمع فيه .

وقال أبو حنيفة لاتقام الجمعة الا فى مصر جامع واشترط

أن يكون فيه وال ، وقال تنعقد بأربعة وذكروا أن ذلك مذهب  
(٣)(٤)

على رضى الله عنه .

ذكر العدد الذى تنعقد به الجمعة :

فمذهب الشافعى أنها لاتنعقد الا بأربعين ، وهو مذهب  
(٥)

عمر بن عبد العزيز لكنه اشترط أن يكون فيهم وال .

(١) فى جميع النسخ : "يجتمع" ، والتصويب من الخطابى  
والبغوى .

(٢) المعالم ١١/٢ ، وشرح السنة ٢١٩/٤ ، وبه قال الشافعى  
وأحمد والجمهور الا أنهم لم يشترطوا اتصال البنيان فى  
القرية ولا السوق كما فى المغنى ٣٣١،٣٢٧/٢ ، والمجموع  
٣٣٣/٤ ، والمحلى ٧٣/٥ .

(٣) المعالم ١١/٢ ، شرح السنة ٢١٩/٤ ونسباه الى  
أصحاب الرأى .

قلت وهو كذلك وبه قال الثورى والحسن وابن سيرين  
والنخعى كما فى المجموع ٣٣٣/٤ ، والمغنى ٣٣١/٢ ،  
وعمدة القارى ٢٧١/٥ ، وتبيين الحقائق ٢١٧/١ واحتجوا  
بقول على رضى الله عنه : "الجمعة ولا تشريق الا فى مصر  
جامع" أخرجه عبد الرزاق ح ٥١٧٧ ، والطحاوى فى مشكل  
الآثار ٥٤/٢ ، والبيهقى ١٧٩/٣ كلهم من طريق زبيد  
اليامى ، وابن أبى شيبه ١٠١/٢ من طريق طلحة (وهو ابن  
مصرف اليامى) والأعمش عن سعيد بن عبيدة عن أبى عبد  
الرحمن السلمى وكلهم ثقات كما فى التقريب ص ٢١٣، ٢٨٣،  
٢٥٤، ٢٣٢، ٢٩٩ وهذا اسناد صحيح ، وقد صححه فى المحلى  
٧٧/٥ ، وفى الدراية ٢١٤/١ ، ولا يلتفت الى قول النووى  
فى المجموع ٣٣٣/٤ : "اسناده ضعيف منقطع" .

(٤) والراجح قول الجمهور لحديث الباب عن كعب بن مالك  
ولحديث ابن عباس رضى الله عنهما قال : "ان أول جمعة  
جمعت - بعد جمعة فى مسجد رسول الله صلى الله عليه  
وسلم - فى مسجد عبد القيس بجواشى من البحرين" أخرجه  
البخارى ٢١٥/١ ، قال فى الفتح ٣٨٠/٢ فى رواية وكيع :  
"قرية من قرى البحرين" ، وفى أخرى عنه : "من قرى عبد  
قيس" ثم قال ووجه الدلالة منه أن الظاهر أنهم لم  
يجمعوا الا بأمر النبى صلى الله عليه وسلم : وجواشى  
على وزن فعالى حكاه البكرى وقال مدينة بالبحرين كما  
فى معجم ما استعجم ٤٠١/٢ ويرده ما ثبت فى نفس الحديث  
أنها قرية ، وانظر الفتح ٣٨١/٢ .

(٥) المعالم ١١، ١٠/٢ ، شرح السنة ٢١٩/٤ ونسبنا الى أحمد  
واسحاق مثل قول الشافعى ، وفى المغنى ٣٢٨/٢ أنه  
المشهور عن أحمد .

وقال الاوزاعى اذا كانوا ثلاثة تنعقد بهم الجمعة اذا  
(١)

كان فيهم وال .

(٢)

وقال أبو شور هي كسائر الصلوات .

(٣) (٤) (٥)

وقال ربيعة تنعقد باثنى عشر رجلا .

(١) المعالم ١١/٢ ، شرح السنة ٢٢٠/٤ وهي احدى الروايتين  
عن الاوزاعى وأبى شور ، وبه قال أبو يوسف وهي احدى  
الروايات عن أحمد كما فى المبسوط ٢٤/٢ ، وبدائع  
الصنائع ٦٨٠/٢ ، والمغنى ٣٢٨/٢ ، والمجموع ٣٣٢/٤ ،  
والاختيارات الفقهية ص ٧٩ .

(٢) المعالم ١١/٢ ، شرح السنة ٢٢٠/٤ .

(٣) شرح السنة ٢٢٠/٤ ، المجموع ٣٣١/٤ ، المغنى ٣٢٨/٢ ،  
ورواه البيهقى ١٨٢/٣ عن جابر رضى الله عنه .

(٤) وهناك أقوال أخرى كثيرة منها : أن العدد أربعة قاله  
أبو حنيفة ومحمد والثورى والليث وهي رواية عن أبى  
شور والاوزاعى كما فى المجموع ٣٣٢، ٣٣١/٤ ، وانظر  
المبسوط ٢٤/٢ ، وبدائع الصنائع ٦٨٠/٢ ، ومنها : أن  
العدد اثنان قاله النخعى والحسن بن حبيب وأبى سليمان  
والظاهرية كما فى المحلى ٦٩/٥ ، والمجموع ٣٣٢/٤ ،  
ومنها أن العدد واحد له قاله مالك كما فى الاستذكار  
٣٢٤/٢ ، ومنها أن العدد خمسون وهي رواية عن عمر بن  
عبد العزيز وأحمد كما فى المغنى ٣٢٨/٢ ، والمجموع  
٣٣١/٤ ، ومنها أن العدد ثلاثون قاله مطرف وابن  
الماجشون من المالكية كما فى الاستذكار ٣٢٤/٢ .

(٥) رجح ابن تيمية أن الجمعة تنعقد بثلاثة خطيب ومستمعان  
قال وهي احدى الروايات عن أحمد وقول طائفة من  
العلماء ، وقد يقال بوجوبها على الأربعين لأنه لم يثبت  
وجوبها على من دونهم وتمحى ممن دونهم لأنه انتقل الى  
أعلى الفرضين كالمريض بخلاف المسافر فإن فرضه ركعتان  
كما فى الاختيارات الفقهية ص ٧٩ .

وأما حديث أبى أمامة : "على خمسين جمعة ليس فيها دون  
ذلك" رواه الدارقطنى ٤/٢ ، والبيهقى والطبرانى فى  
الأوسط ، زاد الطبرانى : "ولاتجب على من دون ذلك" وفى  
اسناده جعفر بن الزبير وهو متروك كما فى التلخيص  
٥٦/٢ . وأما حديث الدوسية : "الجمعة واجبة على كل  
قريبة فيها امام وان لم يكونوا الا أربعة" رواه  
الدارقطنى من طرق واهية ٧/٢-٩ ، وأما دليل من قال  
ثلاثين فخير مرسل من طريق أبى محمد الأزدي وهو مجهول  
كما فى المحلى ٦٩/٥ ، ٧٠ . وأما حديث جابر "أنهم  
انفضوا عن الخطبة حتى لم يبق الا اثنا عشر رجلا" فرواه  
مسلم ح ٨٦٣ لكن ليس فيه دليل على انعقاد الجمعة بهذا  
العدد لأن هذا العدد يمثل من بقى يستمع الى الخطبة  
عند اقبال العير وقد كانوا قبل ذلك أكثر ، والله  
أعلم .



حديث فى المواضع التى تقصد منها الجمعة :

(١)

(٦٨٠) روت عائشة رضى الله عنها قالت : "كان الناس ينتابون الجمعة من منازلهم [و] من العوالى" .

(٢) (٣)

(٦٨١) عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه

(٤)

وسلم أنه قال : "الجمعة على من آواه الليل الى أهله"

(٥)

وقد ذهب اليه بعض أهل العلم .

وقال بعضهم لا تجب الا على من يبلغه النداء من موضع

(٦) (٧)

الجمعة ، وهو مذهب الشافعى وأحمد وإسحاق .

(١) يقدونها مرة بعد مرة كما فى النهاية ١٢٣/٥ .

(٢) العوالى بالفتح جمع العالى ضد السافل ، وهى ضيعة

بينها وبين المدينة أربعة أميال ، وقيل ثلاثة ، وقيل

ذلك أدناها وأبعدها ثمانية كما فى معجم البلدان

١٦٦/٤ ، وانظر النهاية ٢٧٥/٣ ، والفتح ٣٨٦/٢ .

(٣) أبو داود ج ١٠٥٥ والزيادة منه ، وهو مطلع الحديث عند

البخارى ٢١٧/١ غير أنه قال : "والعوالى" .

(٤) الترمذى ج ٥٠٢ وقال اسناده ضعيف انما يروى من حديث

مبارك بن عباد عن عبد الله بن سعيد المقبرى وهذا

الاخير ضعفه يحيى بن سعيد القطانى .

قلت مبارك بضم أوله ضعفه كما فى الجرح والتعديل

٣٧٢/٨ ، والضعفاء للدارقطنى ص ٣٧٤ ، وللعقلى ٢٥٥/٤

والكمال ٢٤٤٣/٦ ، والتقريب ص ٥٣٦ . وقال

البيهقى ١٧٦/٣ اسناده ضعيف بمرّة ونقل عن أحمد أن عبد

الله بن سعيد منكر الحديث وقال فى الضعفاء والمتروكين

لابن الجوزى ١٢٤/٢ ، قال النسائى وعلى بن الجنيد

متروك ، وقال الدارقطنى متروك ذاهب ، وقال فى

التقريب ص ٣٠٦ متروك . فهذا اسناد ضعيف جدا كما فى

المجموع ٣١٧/٤ ، وفى تخريج المشكاة ٤٣٤/١ اسناده

تالف هالك .

(٥) الترمذى ٣٧٦/٢ ، ورواه البيهقى ١٧٥/٣ ، ١٧٦ عن ابن عمر

ومعاوية والأوزاعى . ورواه عبد الرزاق ج ٥١٥٢ عن نافع

والحسن باسناد صحيح ، وهو قول أبى هريرة وأنس وعكرمة

والحكم وعطاء وقتادة وأبى ثور كما فى المحلى ٨٢/٥ ،

وحكى ابن حزم القول الثانى وأقوال أخرى فى المسألة .

(٦) الترمذى ٣٧٦/٢ وهو قول ابن عمرو وابن المسيب كما فى

المجموع ٣١٦/٤ ، وانظر المغنى ٣٦٠/٢ لحديث عبد الله

ابن عمرو بن العاص مرفوعا "الجمعة على من سمع

وأما من كان مقيما في الموضع الذي تقام فيه الجمعة  
(١)

فلا يتوقف وجوبها على سماع النداء .

(٦٨٢) وقد روى أبو عيسى حديثا بلغ به الى رجل من أهل قباء  
(٢)

[عن أبيه] وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

قال : "أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نشهد

الجمعة بقباء " .

= النداء " أخرجه أبو داود ج ١٠٥٦ وقال رواه جماعة مقصورا على عبد الله ، وإنما أسنده قبيلة عن سفيان ، وقال في المختصر ٧/٢ وفي سنده محمد بن سعيد الطائفي وفيه مقال . اهـ وقال في المجروحين ٢٦٨/٢ لا يحل الاحتجاج به بحال ، ووثقه البيهقي ١٧٣/٣ ونقل في تهذيب السنن ٧/٢ عن الدارقطني أنه ثقة وعن ابن أبي حاتم أنه مجهول .

قلت هو المؤذن كما في التهذيب ١٩١/٩ وهو صدوق كما في التقريب ص ٤٨٠ ، لكن رواه عن أبي سلمة بن نبيه قال ابن القطان لا يعرف بغير هذا وهو مجهول كما في تهذيب السنن ٧/٢ ، وقال في التقريب ص ٦٤٥ مجهول . وأبو سلمة هذا رواه عن عبد الله بن هارون ، قال ابن القطان مجهول الحال كما في تهذيب السنن ٧/٢ ، وقال في التقريب ص ٣٢٧ مجهول ، وفيه قبيلة شيخ أبي داود وهو ابن عقبة ، قال النسائي كثير الخطأ وقيل كثير الخطأ عن الثوري ، وقيل هو ثقة الا في الثوري كما في تهذيب السنن ٧/٢ ، وقال في التقريب ص ٤٥٣ صدوق ربما خالف . فالحديث ضعيف بهذا الاسناد كما في تخريج المشكاة ٤٣٤/١ هـ ٣ ، لكن له شاهد عند الدارقطني ٦/٢ عن محمد بن زهير عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا ومحمد بن زهير هو الخراساني رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها كما في التقريب ص ٢١٧ ، وقال في الفتوح ٣٨٥/٢ يؤيده حديث ابن أم مكتوم : "أتسمع النداء ؟ قال نعم ، قال فأجب" وهذا في صلاة الجماعة وهو في الجمعة أولى لثبوت الأمر بالسعي اليها . اهـ وقال في الارواء ٦٠/٣ والحديث على هذا حسن ان شاء الله تعالى .

(٧) والراجح القول الثاني لحديث عبد الله بن عمرو بن العاص وهو حسن بشواهد كما سبق ، وأما حديث أبي هريرة الذي احتج به أصحاب القول الأول فضعيف جدا لا يحتج به بحال .

(١) شرح السنة ٢٢٢/٤ ، وهو قول أحمد كما في المغني ٣٥٩/٢ وقال في المجموع ٣١٥/٤ وهذا مجمع عليه .

(٢) الزيادة من الترمذي .

وقال عقيبہ هذا حديث لانعرفه الا من هذا الوجه ولا يصح

(١)

فی هذا الباب عن النبی صلی اللہ علیہ وسلم شیء .

(٢)

قال وقد روى عن أحمد بن الحسن قال كنا عند أحمد بن

حنبل فذكروا على من تجب الجمعة فلم يذكر فيه أحمد عن

النبي صلی اللہ علیہ وسلم شیئا ، قال فقلت لأحمد فقد روى

أبو هريرة عن النبي صلی اللہ علیہ وسلم أنه قال : " الجمعة

على من آواه الليل الى أهله " ، فغضب وقال : استغفر ربك ،

استغفر ربك ، قال أبو عيسى : وانما غضب أحمد لأنه لم يعد

(٣)

هذا الحديث شیئا لخلل اسناده .

#### حديث فی اجتماع العيد ويوم الجمعة :

(٤)

(٦٨٣) عن عطاء قال : " اجتمع يوم الجمعة ويوم فطر على عهد

ابن الزبير فقال عيدان اجتماعا فی يوم واحد فجمعهما

جميعا فصلاهما ركعتين بكرة ولم يزد عليهما حتى صلی

(١) الترمذی ح ٥٠١ وفيه ثوير وهو ابن فاخنة ضعفه فی

التقريب ص ١٣٥ ، والرجل من قباء مجهول فالاسناد ضعيف

لكن له شاهد عن ابن عمر عند ابن ماجه ح ١١٢٤ ، وصححه

ابن خزيمة ح ١٨٦٠ ، وقال فی المصباح ١٣٥/١ اسناده

ضعيف لضعف عبد الله بن عمر ، وهو العمري ضعفه فی

التقريب ص ٣١٤ .

قلت ويشهد له حديث عائشة المتقدم فی الملب برقم

(٦٨٠) وهو فی صحيح البخاری ، وقباء أقرب من العوالي

لأنها على ميلين من المدينة كما فی معجم البلدان

٣٠٢/٤ . فالحديث صحيح بمجموع طرقه وشواهد والله

تعالى أعلم .

(٢) هو الترمذی الكبير أبو الحسن ثقة حافظ مات سنة خمسین

وماثتين .

انظر : الجرح والتعديل ٤٧/٢ ، الثقات ٢٧/٨ ، الكاشف

١٥/١ ، تذكرة الحفاظ ٥٣٦/١ ، التقريب ص ٧٨ ، التهذيب

٢٤/١ ، الخلاصة ص ٥ .

(٣) هو نفس حديث أبي هريرة المتقدم رقم (٦٨١) وقد سبق

أنه ضعيف جدا .

(٤) سبقت ترجمته ص ١٦٠ هـ ٣ .



(١)

العصر " .

(٦٨٤) وعن أبي هريرة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله

عليه وسلم أنه قال : "اجتمع فى يومكم هذا عيدان فمن

(٢)

شاء أجزاء من الجمعة وأنا مجتمعون" .

قال الخطابى : فى اسناد حديث أبى هريرة مقال ، وان

صح فيشبه أن يكون معناه فمن شاء أجزاء يعنى عن حضور

الجمعة ولا يسقط عنه الظهر . قال وأما حديث ابن الزبير

فلا يحمل عندى الا على مذهب تقديم صلاة الجمعة على الزوال ،

(١) لم يعزه المصنف وهو عند أبى داود ح ١٠٧٢ عن يحيى بن

خلف (الباهلى) عن أبى عاصم (الذليل واسمه الضحاك بن

مخلد كما فى التهذيب ٤/٤٥٠) عن ابن جريج ، قال قال

عطاء (وهو ابن أبى رباح) وكلهم ثقات الا يحيى بن خلف

فانه صدوق كما فى التقريب ص ٥٨٩، ٢٨٠، ٣٦٣، ٣٩١ ، وابن

جريج أثبت الناس فى عطاء قاله أحمد كما فى التهذيب

٤٠٤/٦ فالحديث حسن ان شاء الله تعالى ويرتقى الى

درجة الصحيح بشواهد منها حديث أبى هريرة وحديث ابن

عباس الآتيين وحديث زيد بن أرقم وحديث ابن عباس آخر

وحديث ابن عمر كما سيأتى بيانه .

(٢) أبو داود ح ١٠٧٣ وابن ماجه ح ١٣١١ عن ابن عباس وأبى

هريرة ، قال فى المعالم والمختصر ١١/٢ : فيه بقية بن

الوليد وفيه مقال ، وصححه فى المصباح ١٥٥/١ وفى

القسم الصحيح من ابن ماجه ح ١٠٨٣ وقال فى التلخيص

٨٨/٢ صحح أحمد والدارقطنى رساله .

قلت وصححه الحاكم ١/٢٨٨، ٢٨٩ وذكر له شاهدا عن زيد بن

أرقم وصححه ووافقه الذهبى عليهما ، وهذا الشاهد عند

أبى داود ح ١٠٧٠ ، وابن ماجه ح ١٣١٠ وفيه اياس بن أبى

رملة الشامى وهو مجهول كما فى التلخيص ٨٨/٢ ،

والتقريب ص ١١٦ .

قلت اسناد أبى هريرة وابن عباس حسن لأن بقية صدوق

كثير التدليس عن الضعفاء كما فى التقريب ص ١٢٦ وقد

مرح هنا بالسماع فحديثه حسن . وأما اسناد زيد بن

أرقم فضعيف لجهالة اياس وهو يتقوى بحديث أبى هريرة

وابن عباس ، وبحديث ابن عمر عند ابن ماجه ح ١٣١٢ وان

كان اسناده ضعيفا كما فى المصباح ١٥٥/١ ، والتلخيص

٨٨/٢ فالحاصل أن حديث أبى هريرة صحيح بمجموع طرقه

وشواهد ان شاء الله تعالى .



(١)

قال وقد روى فى ذلك عن ابن مسعود .

(٦٨٥) وروى عن ابن عباس "أنه بلغه ضنيع ابن الزبير فقال  
(٢)

أصاب السنة " .

وقال ابراهيم النخعى : اذا اجتمع عيدان أجزأ عنهما

(٣)

أحدهما .

وقال عطاء : كل عيد حين يمتد الضحى : الجمعة والفطر

(٤)

والضحى .

وحكى عن أحمد بن حنبل أنه قيل له : الجمعة قبل

الزوال أو بعده ؟ فقال : ان صليت قبل الزوال فلا أعيد ،  
(٥)

وكذلك قال اسحاق .

(١) المعالم والمختصر ١١/٢ ، وأثر ابن مسعود أخرجه ابن  
أبى شيبه ١٠٧/٢ من طريق عبد الله بن سلمة ، ورواه  
أيضا عن معاوية من طريق سعيد بن سويد ، وضعفهما فى  
الفتح ٣٨٧/٢ من أجل عبد الله وسعيد .

(٢) أبو داود ج ١٠٧١ عن محمد بن طريف عن أسباط (وهو ابن  
محمد كما فى التهذيب ٢٣٥/٩) عن الأعمش عن عطاء بن أبى  
رباح وجميعهم ثقات الا الأول فصدوق كما فى التقريب  
ص ٣٩١، ٢٥٤، ٩٨، ٤٨٥ فهذا اسناد حسن ، ورواه عبد الرزاق  
ج ٥٧٢٦ عن ابن جريج عن أبى الزبير وهو صدوق كما فى  
التقريب ص ٥٠٦ فهذا اسناده حسن كذلك ، ورواه ابن أبى  
شيبه ١٨٦/١ عن أبى خالد الأحمر عن عبد الحميد بن جعفر  
عن وهب بن كيسان وصححه ابن خزيمة ج ١٤٦٥ وعبد الحميد  
صدوق روى بالقدر وربما وهم . فالحديث بمجموع طرقه  
وشواهده صحيح وهو فى حكم المرفوع يشهد له حديث أبى  
هريرة المتقدم وغيره .

(٣) شرح السنة ٢٢٣/٤ ، وانظر موسوعة فقه النخعى ص ٤٣٥ .

(٤) المعالم والمختصر ١١/٢ ورواه عبد الرزاق ج ٥٢٠٨ عن  
ابن جريج عن عطاء وهذا اسناد صحيح .

(٥) وهو قول النخعى والشعبى والأوزاعى وعلى وابن الزبير  
قالوا : وتجب الظهر . وقال الجمهور تجب الجمعة على  
أهل البلد دون أهل القرى ، وقال أبو حنيفة تجب عليهم  
جميعا ، انظر المغنى ٣٥٨/٢ ، والمجموع ٣٢٠/٤ ،  
والمحلى ١٣١/٥ ، والانصاف ٤٠٣/٢ ، ورجح ابن تيمية أنه  
إذا اجتمع عيد وجمعة أجزأ العيد عن الجمعة وصلوها  
ظهرا الا الامام فيصلى الجمعة بمن يحضرها كما فى  
الاختيارات الفقهية ص ٨١ ، وأما تقديم الجمعة قبل  
الزوال فى الايام العادية فلم يصح فيها شيء كما فى  
الفتح ٣٨٧/٢ .

حكى ذلك الخطابي وقال فعلى هذا يشبه أن يكون فعل ابن الزبير أنه صلى الجمعة ركعتين وجعل العيد تبعا لها ، هكذا قال الخطابي .<sup>(١)</sup>

حديث فى التبكير الى الجمعة :

(٦٨٦) عن أبى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اذا كان يوم الجمعة كان على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الناس على منازلهم الاول فالاول فاذا خرج الامام طويت الصحف واستمعوا الخطبة ، والمهجر الى الصلاة كالمهدى بدنة ، ثم الذى يليه كالمهدى بقرة ، ثم الذى يليه كالمهدى كبشا حتى ذكر الدجاجة والبيضة " .<sup>(٢)</sup>  
أخرجاه جميعا من عدة طرق عن الزهري .

غريبه :

قوله : "المهجر" ، قال الخليل بن أحمد : التهجير الى الجمعة التبكير .<sup>(٣)</sup>

(٦٨٧) وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : "من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح"<sup>(٤)</sup>

- 
- (١) المختصر ١٢/٢ ، شرح السنة ٢٢٤/٤ .  
(٢) البغوى ح ١٠٦١ من طريق الشافعى وأصله فى بدائع المنن ح ٤٤٥ ورواه البخارى ٢٢٣/١ ، ومسلم ح ٨٥٠ ، ٢٥٠٢٤ ، بمعناه .  
(٣) وهو قول غير واحد من أهل اللغة وغيرهم وصححه عياض وقال الخطابي أكثر الناس يذهبون الى أنه وقت الزوال انظر الغريب للخطابي ٣٣١/١ ، ولابن الجوزى ٤٩٠/٢ ، والمشارك ٢٦٥/٢ ، وشرح مسلم ١٤٥/٦ .  
(٤) الجملة من : "وعن أبى هريرة" الى : "يوم الجمعة" سقطت من (ح) ص ١٨٧ .

فى الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة ، ومن راح فى  
الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ، ومن راح فى الساعة  
الثالثة فكأنما قرب كبشا ، ومن راح فى الساعة  
الرابعة فكأنما قرب دجاجة ، ومن راح فى الساعة  
الخامسة فكأنما قرب بيضة ، فإذا خرج الامام حضرت  
الملائكة يستمعون الذكر " .

(١)  
أخرجه الشيخان وبلغا به الى مالك ، وأخرجه أبو عيسى  
وزاد فقال : "فكأنما قرب كبشا أقرن" وقال حديث أبى هريرة  
(٢)  
حديث حسن صحيح .

واختلف العلماء فى معنى هذه الساعة :  
فذهب بعضهم الى أن المراد بها ساعة خفيفة من الزمان  
لاحقيقة الساعة ودل عليه بأنه قال فى الحديث : "من راح" ،  
والرواح انما يكون فى النصف الثانى من النهار ، ولهذا  
يقال غدا اذا كان فى أول النهار ، وراح اذا كان فى النصف  
وليس بعد الزوال الى وقت الجمعة خمس ساعات فدل على أن  
المراد خمسة أوقات ، حكاه البغوى عن مالك .  
(٣)  
وقيل المراد به الساعات حقيقة لكن سماه رواحا باسم  
مايؤول اليه كما يسمى الذاهبون الى الغزاة غزاة ،

(١) البخارى ٢١٢/١ ، ٢١٣ ، ومسلم ج ٨٥٠ ، ١٠ ، وأصله فى  
الموطأ ١٠١/١ .  
(٢) الترمذى ج ٤٩٩ .  
(٣) عن شرح السنة ٢٣٥/٤ باختصار ، وانظر غريب الخطابى  
٣٢٨/١ وهو قول المالكية وبعض الشافعية واليه ذهب  
الظاهرية ، انظر المشارق ٢٦٥/٢ ، والمنتهى ١٨٣/١ ،  
وشرح مسلم ١٣٥/٦ ، والمحلى ٦٦/٥ .

(١)

والقاصدون الى الحج حجاج .

وقيل المراد بقوله "راح الى الجمعة" أى خف اليها كما

(٢) (٣)

يقال راح القوم أى ساروا ، ذكره البغوى .

حديث فى وقت الجمعة :

(٦٨٨) عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن النبى صلى الله

عليه وسلم "كان يملئ الجمعة حين تميل الشمس" .

أخرجه أبو عيسى وقال فى الباب عن سلمة بن الأكوع

(٤)

وجابر والزبير بن العوام ، وقال حديث أنس حديث حسن صحيح .

وعليه أجمع أكثر أهل العلم أن وقت الجمعة اذا زالت

(٥)

الشمس كوقت الظهر ، وهو مذهب الشافعى وأحمد وإسحاق .

(١) عن شرح السنة ٢٣٥/٤ مختصرا وهو قول أبى عبد الله البوشنجى وابن حبيب والشافعى وجمهور أصحابه والأوزاعى وأحمد وأصحاب الرأى وابن المنذر كما فى غريب الخطابى ٣٢٨/١ ، والمغنى ٢/٢٩٨، ٢٩٩ ، وشرح مسلم ١٣٥/٦ ، وعمدة القارى ٢٥١/٥ .

(٢) شرح السنة ٢٣٥/٤ .

(٣) والراجح قول الجمهور باستحباب الغدو الى الجمعة مبكرا لقوة أدلتهم ، وقال فى الفتح ٣٦٩/٢ وقد جاءت الرواية بلفظ : "غدا" مكان "راح" من عدة طرق تدل على أن المراد بالرواح الذهاب فى كل وقت كما قرره الأزهري ويقوى هذا المذهب حديث جابر مرفوعا : "يوم الجمعة ثنتا عشرة ساعة" رواه أبو داود ح ١٠٤٨ ، والنسائى ٩٩/٣ وصححه الحاكم ٢٧٩/١ على شرط مسلم ووافقه الذهبى وصححه فى المجموع ٣٨٣/٤ . وهو حسن من أجل الجلاح - بضم الجيم ولام خفيفة وآخره مهملة - ابن كثير ، قال فى التقريب ص ١٤٣ هو أبو كثير المصرى صدوق ، وأشار فى الفتح ٣٦٨/٢ الى الاحتجاج به بقوله : وهذا وان كان لم يرد فى حديث التبكير الا أنه يستأنس به فى المراد بالساعات ، وانظر ترجيح ابن القيم فى الزاد ٤٠٣-٤٠٧ .

(٤) الترمذى ح ٥٠٤، ٥٠٣ ، والبخارى ٢١٧/١ .

(٥) الترمذى ٣٧٨/٢ وهو قول الجمهور كما فى العارضة ٢٩٢/٢ والمجموع ٣٣٩/٤ ، والمغنى ٣٥٦/٢ ، وعمدة القارى ٢٨٦/٥ ، والمحلى ٦٣/٥ .



وحكى ما سبق ذكره عن أحمد بن حنبل أنه إذا صلى قبل الزوال أنه لم ير الاعادة .  
(١) (٢)

حديث فى فضل تقديم صلاة الجمعة :

(٣)  
(٦٨٩) عن سلمة بن الأكوع رضى الله عنه قال : "كنا نصلى مع النبى صلى الله عليه وسلم الجمعة ثم نضصرف وليس للحيطان ظل يستظل فيه " .  
(٤)  
أخرجه مسلم .

- (١) الترمذى ٣٧٨/٢ ، وانظر هذا القول بعد ح ٦٨٥ المتقدم فى الصلب بقوليين ، وقد ذكرنا فى هامشه أنه مذهب النخعى والشعبى والأوزاعى وعلى وابن الزبير . وجاء فى الفتح ٣٨٧/٢ أنه روى عن ابن مسعود ومعاوية باسنادين ضعيفين .
- (٢) والراجع قول الجمهور بأن وقت الجمعة حين زوال الشمس كما فى حديث أنس المذكور فى الباب ، ورواه ابن أبى شيبه عن فعل أبى بكر وعمر وعلى والنعمان بن بشير وعمرو بن حريث بأسانيد صحيحة كما فى الفتح ٣٨٧/٢ ويؤيده حديث جابر مرفوعا : "كان صلى ثم نذهب الى جمالنا فنريحها" زاد عبد الله الدارمى فى حديثه : "حين تزول الشمس يعنى النواضح" أخرجه مسلم ح ٨٥٨ ، ٢٩ وقد تمسك به الفريق الآخر فهموا منه تقديم الجمعة قبل الزوال ، وهو فى الحقيقة محمول على شدة المبالغة فى تعجيل الجمعة بعد الزوال كما فى المجموع ٣٤٠/٤ ، وشرح مسلم ١٤٨/٦ وأيضا فان مسلما لما رأى أن حديث جابر قد يكون موهما أتبعه بحديث سلمة بن الأكوع قال : "كنا نجمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا زالت الشمس" ح ٨٦٠ وأدرجهما مسلم فى باب واحد بعنوان : باب صلاة الجمعة حين تزول الشمس .
- (٣) سبقت ترجمته ح ٢٧٣ .
- (٤) مسلم ح ٨٦٠ ، ٣٢ .

(٦٩٠) وعن سهل بن سعد رضى الله عنه قال : "ما كنا نتغدى فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نقيّل الا بعد

الجمعة " .

(١)

أخرجاه جميعا .

غريبه :

قوله : "نقيّل" ، بفتح النون وكسر القاف وياء معجمة باثنتين من تحت ولام ، وهو من القيلولة وهو نوم نصف النهار ذكره الهروى . وقال الأزهري : القيلولة والمقيّل عند العرب الاستراحة نصف النهار وان لم يكن مع ذلك نوم ، قال بدليل قوله تعالى : {وأحسن مقيلا} ، أراد به الجنة ، والجنة ليس فيها نوم .

حديث فى الخطبة وسننها :

السنة أن يخطب على المنبر :

(٦٩١) روى نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما "أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يخطب الى جذع فلما اتخذ المنبر حن الجذع حتى أتاه فالتزمه فسكن" .

أخرجه الترمذى . قال أبو عيسى وفى الباب عن أنس

- 
- (١) هذا لفظ البغوى ج ١٠٦٨ من طريق أبى عيسى ، وأصله فى جامع ج ٥٢٥ وقال حديث حسن صحيح ، ورواه البخارى ٢٢٥/١ ، ومسلم ج ٨٥٩ بلفظ : "ما كنا نتغدى ولا نقيّل الا بعد الجمعة" .
- (٢) غريب الخطابى ٥٣٢/١ وشرح السنة ٢٤١/٤ ونسبه فى تهذيب اللغة ٣٠٥/٩ الى الليث .
- (٣) سورة الفرقان : ٢٤
- (٤) تهذيب اللغة ٣٠٦/٩ ، وانظر غريب ابن الجوزى ٢٧٥/٢ ، وشرح السنة ٢٤١/٤ ، والنهاية ١٣٣/٤ .

وجابر وسهل بن سعد وأبى بن كعب وابن عباس وأم سلمة رضى الله عنهم ، وقال حديث ابن عمر حديث حسن صحيح غريب .  
(١)

(٦٩٢) وعن سهل بن سعد الساعدي قال : أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى فلانة امرأة قد سماها سهل أن مري  
(٢)

غلامك النجار أن يعمل لى أعوادا أجلس عليهن اذا كلمت  
(٣)

الناس فأمرته فعملها من طرفاء الغابة قال فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر عليها ثم ركع وهو عليها ثم نزل القهقري فسجد فى أصل المنبر ثم عاد فلما فرغ أقبل على الناس فقال : أيها الناس انما صنعت هذا لتأتموا ولتعلموا صلاتى .  
(٤)

أخرجه أبو داود .

غريبه :

[قوله] : "الغابة" ، وهو بغين معجمة وألف وباء معجمة  
(٥)

بواحدة ، وجمعها غاب وغابات ومنه قولهم : "ليث غاب" .

(١) الترمذى ح ٥٠٥ وقوله : "حديث حسن صحيح غريب" فى بعض نسخ الترمذى ، وفى بعضها الآخر دون كلمة : "صحيح" وفى بعضها الآخر : "حسن غريب صحيح" وهو الذى اعتمدته أحمد شاكر . وأصل الحديث فى البخارى ١٧٣/٤ زاد فى آخره : "ومسح يده عليه" .

(٢) قال فى الفتح ٤٨٦/١ ، ٣٩٨/٢ : لا يعرف اسمها ولكنها أنصارية رضى الله عنها .  
(٣) قال فى الفتح ٤٨٦/١ ، ٣٩٨/٢ : اختلف فى اسمه على سبعة أقول أقربها وأشبهها بالصواب "أنه ميمون" أخرجه قاسم بن أصبغ وأبو سعيد فى ك/شرف المصطفى عن سهل بن سعد ، وذلك لكون الاسناد من طريق سهل بن سعد راوى حديث الباب .

(٤) ح ١٠٨٠ مطولا وأصله فى البخارى ١٠٠٠٩٩/١ ، ٢٢٠/١ ومسلم ح ٥٤٤ بمعناه .  
(٥) المعالم ١٤/٢ وقال فى المشارق ١٤١/٢ : الغابة : الأجمة والملتف من الشجر . وهى هنا موضع قريب من المدينة من عواليها كما فى النهاية ٣٩٩/٣ ، والفتح ٣٩٩/٢ .



فوائده :

الأولى : أنه يدل على جواز صلاة الإمام إذا كان موضعه أرفع من موضع المأمومين إذا كان يريد تعليم الناس الصلاة .  
 الثانية : أنه يدل على أن العمل القليل لا يفسد الصلاة لأن المنبر يومئذ كان مرقاطين فحركته في نزوله وصعوده في حد القلة .  
 (١)

الثالثة : أن الحكمة في نزوله صلى الله عليه وسلم القهقري أن لا يستدبر القبلة وهو في الصلاة .  
 (٢)

حديث في التسليم إذا صعد المنبر :

(٦٩٣) عن جابر رضى الله عنه قال : "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صعد المنبر سلم" .  
 (٣) (٤)

- 
- (١) المعالم ١٥، ١٤/٢ ، وانظر الفتح ٤٠٠/٢ .  
 (٢) المعالم ١٥/٢ ، وانظر الفتح ٤٠٠/٢ زاد ابن حجر : وفيه استحباب اتخاذ المنبر لكونه أبلغ في مشاهدة الخطيب والسمع منه ، وحكى في المجموع ٣٥٦/٤ الاجماع على ذلك .  
 (٣) أخرجه البغوى ح ١٠٦٩ من طريق ابن عدى ، وأصله فى الكامل ١٤٦٥/٤ وضعفه لأجل ابن لهيعة ، وأخرجه ابن ماجه ح ١١٠٩ وضعفه فى المصباح ١٣٣/١ لنفس العلة ، وقال أبو حاتم فى العلل لابنه ٢٠٥/١ حديث موضوع ، وقال فى الدراية ٢١٧/١ اسناده ضعيف وهو كذلك لأن ابن لهيعة صدوق خلط بعد احتراق كتبه كما فى التقريب ص ٣١٩ ، وله شاهد عن ابن عمر عند البيهقى ٢٠٥/٣ من طريق عيسى بن عبد الله الأنصارى ونقل تضعيف ابن عدى له (كما فى الكامل ١٨٩٣/٥) وقال فى المجروحين ١٢١/٢ حديثه لا يتابع عليه ، وقال فى الدراية ٢١٧/١ وأخرجه الطبرانى أيضا وهو واه . وله شاهد آخر عن عطاء والشعبى مرفوعا مرسلًا عند عبد الرزاق ح ٥٢٨٢، ٥٢٨١ واسناد الأول عن ابن جريج عن عطاء بن أبى رباح وهو اسناد صحيح مرسل ، فهو يعضد حديث جابر الضعيف ويرتقى مجموعهما الى درجة الحسن والله تعالى أعلم .  
 (٤) حكم تسليم الإمام إذا صعد المنبر : الجمهور على أنه سنة ، وأبو حنيفة ومالك والظاهرية على أنه ليس بسنة =

حديث فى الخطبة بمخمرة :

(٦٩٤) عن عبد الله بن الزبير عن أبيه رضى الله عنهما :

"أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخطب بمخمرة".

(١)

ذكرهما البغوى .

غريبه :

[قوله] : "مخمرة" ، وهى بميم مكسورة وخاء معجمة

ساكنة وصاد مهملة مفتوحة وراء وهاء ، قال الجوهري : وهى

(٢)

كالسوط وكل ما اختصر الانسان بيده فأمسكه من عصا ونحوها .

حديث فى الاذان يوم الجمعة :

(٣)

(٦٩٥) عن السائب بن يزيد رضى الله عنهما قال : "كان

= اذا كان قد سلم حال دخوله ، انظر المغنى ٢/٢٩٦ ،

والمجموع ٤/٣٥٦ ، والمنتقى ١/١٨٩ ، والمحلى ٥/٨٥ ،

والراجح أنه سنة لصحة الدليل فيه .

(١) البغوى ح ١٠٧٠ من طريق ابن عدى وعزاه فى المجمع ٢/١٨٧

الى الطبرانى فى الكبير والبخارى ، وفى اسنادهم ابن

لهيعة وقد سبق الكلام عليه قبل قليل ، فالاسناد ضعيف ،

ورواه الطبرانى فى الكبير بلفظ : "... خطب على عصا"

عن سعد القرظ مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما

فى المجمع ٢/١٨٧ وقال اسناده ضعيف ، ورواه عبد

الرزاق عن ابن جريج عن عطاء مرفوعا مرسل بنحو حديث

سعد القرظ ح ٥٢٤٦ وهذا اسناد صحيح مرسل ، وروى أبو

داود ح ١٠٩٦ عن الحكم بن حزن الكلفى رضى الله عنه

"أنه وفد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فشهد معه

الجمعة فقام متوكئا على عصا أو قوس" مختصرا ، قال فى

التلخيص ٢/٦٥ اسناده حسن . فالحديث بمجموع هذه

الشواهد صحيح ان شاء الله تعالى .

(٢) الصحاح ٢/١٦٤٦ ، وانظر غريب أبى عبيد ١/١٨٥ ،

والفائق ١/٣٧٤ ، والنهاية ٢/٣٦ .

(٣) هو الكندى ، يعرف بابن أخت النمر ، صحابى صغير ، له

أحاديث قليلة ، وحج به فى حجة الوداع وهو ابن سبع

سنين ، وولاه عمر سوق المدينة ، وأبوه صحابى شهد

الفتح واستقضاه عمر ، مات فى إحدى وتسعين ، وقيل غير

ذلك ، وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة ، روى له

=

الجماعة .

النداء يوم الجمعة أولا اذا جلس الامام على المنبر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر رضى الله عنهما ، فلما كان عثمان رضى الله عنه وكثر الناس زاد النداء الثالث [على الزوراء] " .

ومن طريق آخر : "الثانى" بدل : "الثالث على الزوراء" (١)

أخرجه البخارى وأخرجه أبو عيسى وقال هذا حديث حسن صحيح .

وزاد البخارى : "ولم يكن لرسول الله صلى الله عليه وسلم الا مؤذن واحد" (٢)

وسلم الا مؤذن واحد" .

غريبه :

[قوله] : "الزوراء" ، بزاي مفتوحة وواو ساكنة وراء

(٣)(٤)

وألف ممدودة ، قال الجوهرى : هى مال كان لأحيحة الانصارى ،

= انظر : الجرح والتعديل ١٤١/٤ ، تاريخ الصحابة ص ١٢٣ الاستيعاب ١١٦/٤ ، أسد الغابة ٣٢١/٢ ، التجريد ٢٠٧/١ الاصابة ١١٧/٤ ، التقريب ص ٦٠١، ٢٢٨ ، التهذيب ٤٥٠/٣ ، سير أعلام النبلاء ٤٣٧/٣ .

(١) الرواية الاولى لفظ البخارى ٢١٩/١ من طريق ابن أبى ذئب عن الزهرى غير أنه قال : "أوله" مكان : "أولا" ، ورواه الترمذى ح ٥١٦ بمعناه ، والرواية الثانية عند البخارى ٢١٩/١ من طريق عقيل عن الزهرى أن السائب بن يزيد أخبره أن التأذين الثانى يوم الجمعة أمر به عثمان حين كثر أهل المسجد وكان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الامام . قال فى الفتح ٣٩٤/٢ : وفى رواية : "فأمر عثمان بالأذان الاول" أى باعتباره مقدما على الأذان والاقامة .

(٢) البخارى ٢١٩/١ من طريق عبد العزيز بن أبى سلمة الماجشون ولفظه : "... ولم يكن للنبي صلى الله عليه وسلم مؤذن غير واحد" .

(٣) أحيحة ، بمهملتين ، مصغرا ، هو ابن الجلاح - بضم الجيم وتخفيف اللام - المشهور ، كان جاهليا شريفا فى قومه ، مات قبل أن يولد النبى صلى الله عليه وسلم بدهر ، وهو غير أحيحة بن الجلاح الانصارى الصحابى والد عمرو بن أحيحة الذى روى عن ثابت بن خزيمة فى النهى عن اتيان النساء فى الدبر كما فى الاصابة ٣٤، ٣٣/١ .

(٤) الصحاح ٦٧٣/٢ وزعم أنه أحيحة بن الجلاح الانصارى ، وقد فنده ابن حجر كما سبق والله تعالى أعلم .



(١)(٢)(٣)

وقال فى مجمع الفرائد هى الأجمة .

حديث فى الخطبة قائما :

(٦٩٦) عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما "أن النبى صلى

الله عليه وسلم كان يخطب يوم الجمعة قائما ثم يجلس

ثم يقوم فيخطب مثل ماتفعلون اليوم " .

أخرجه الشيخان ، وأخرجه الترمذى وقال حديث ابن عمر

(٤)

حديث حسن صحيح .

(٥)(٦)

وهو الذى رآه أهل العلم أن يفصل بين الخطبتين .

(١) لم أعثر على هذا الكتاب .

(٢) والزوراء هنا موضع بالسوق بالمدينة كما فسرہ البخارى

نفسه وأقره القاضى عياض وابن حجر وغيرهما ، واستدل

ابن حجر والعينى كذلك بحديث السائب عند ابن ماجه

(ح ١١٣٥) ، وابن خزيمة (لم أجده فى صحيحه) من طريق

محمد بن اسحاق عن الزهرى وفيه : "زاد النداء الثالث

على دار فى السوق ، يقال لها الزوراء ... " . زاد ابن

حجر : وفى صحيح مسلم (لم أجده فى صحيحه) عن أنس : أن

نبى الله وأصحابه كانوا بالزوراء ، والزوراء

بالمدينة عند السوق ، انظر المشارق ٣١٥/١ ، والفتح

٣٩٤/٢ ، وعمدة القارى ٢٩٩/٥ .

(٣) من فوائد الحديث ، قوله : "النداء الثالث" سمي ثالثا

باعتبار أنه أضيف الى الاذان والاقامة المعهودتين لكل

صلاة ، وان كان الاول باعتبار أنه يرفع قبل خروج الامام

وقوله : "النداء الثانى" مكان "الثالث على الزوراء"

فهو باعتبار أن الاقامة ليست أذنا فى الأصل ، لكن لما

كانت قرينة الاذان أطلق عليهما : "الاذنان" ، تغليبا

أو لاشتراكهما فى الاعلام ، ذكر هذا التعليل ابن حجر فى

الفتح ٣٩٤، ٣٩٣/٢ ، وقبله ابن خزيمة فى صحيحه ١٣٧/٣ .

(٤) البخارى ٢٢١/١ ، ومسلم ح ٨٦١ ، والترمذى ح ٥٠٦ .

(٥) الترمذى ٣٨٠/٢ .

(٦) من فوائد الحديث :

(أ) أن الخطبة شرط لصحة الجمعة عند الجمهور ، وقال

الظاهرية ومن وافقهم ليست شرطا ولا فرضا ، انظر

المجموع ٣٤٣/٤ ، المغنى ٣٠٢/٢ ، الاستذكار ٣٢٥/٢ ،

تبيين الحقائق ٢١٩/١ ، المحلى ٨٥/٥ .

(ب) أن القيام فى الخطبة شرط عند الشافعى ومالك

وأحمد فى رواية عنهما ، وقال أهل الظاهر وأبو حنيفة

ومالك فى رواية وأحمد فيما نص عليه القيام سنة ويجوز =

(٦٩٧) وعن جابر بن سمرة رضى الله عنه "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخطب قائما ثم يجلس ثم يقوم فيخطب قائما ، فمن نبأك أنه كان يخطب جالسا فقد كذب فقد والله صليت معه أكثر من ألفى صلاة " .  
(١)  
أخرجه مسلم وأبو داود .  
(٢)  
وزاد أبو داود : "ثم قعد قعدة ولايتكلم" ، وكذلك قال  
(٣)  
فى حديث ابن عمر : "ثم يجلس فلايتكلم ثم يقوم فيخطب" .

حديث فى لباس السواد يوم الجمعة :

(٤) (٥)  
(٦٩٨) عن جعفر بن عمرو بن حريث عن أبيه رضى الله عنه "أن  
النبي صلى الله عليه وسلم خطب الناس وعليه عمامة

- =  
الجلوس ، انظر المغنى ٣٠٣/٢ ، والمجموع ٣٤٤/٤ ،  
وتبيين الحقائق ٢٢٠/١ ، والاستذكار ٣٢٦/٢ ، والمحلى  
٨٧/٥ ، وعمدة القارى ٣٠٨/٥ .  
(ج) الجلوس بين الخطبتين سنة عند الجمهور ، وقال  
الشافعية ومالك وأحمد فى رواية عنهما أنه شرط ، انظر  
المجموع ٣٤٤/٤ ، الانصاف ٣٩٧/٢ ، الاستذكار ٣٢٥/٢ ،  
المحلى ٨٥/٥ ، تبين الحقائق ٢٢٠/١ .  
(١) هذا لفظ مسلم ح ٨٦٢ ، ٣٥ ، وأبو داود ح ١٠٩٣ غير أنه  
قال : "فمن حدثك" .  
(٢) أبو داود ح ١٠٩٥ .  
(٣) أبو داود ح ١٠٩٢ .  
(٤) هو المخزومى الكوفى تابعى مقبول من الطبقة الوسطى ،  
روى له مسلم والأربعة إلا الترمذى قروى له فى الشمائل  
كما فى التقريب ص ١٤١ .  
وانظر : الجرح والتعديل ٤٨٤/٢ ، الثقات ١٠٦/٤ ،  
الكاشف ١٣٠/١ ، التهذيب ١٠١/٢ ، الخلاصة ص ٦٣ .  
(٥) هو عمرو بن حريث بن عمرو القرشى المخزومى صحابى صغير  
ولأبيه صحبة ولى امرة الكوفة نيابة لزياد ولابنه عبيد  
الله بن زياد ، مات سنة خمس وثمانين ، روى له  
الجماعة .  
انظر : طبقات خليفة ص ٢٠ ، ابن سعد ٢٣/٦ ، الجرح  
والتعديل ٢٢٦/٦ ، تاريخ المحابة ص ١٧٦ ، الاستيعاب  
٢٩٨/٨ ، أسد الغابة ٣١٤/٤ ، التجريد ٤٠٤/١ ، الاصابة  
٩٨/٧ ، التقريب ص ٤٢٠ ، التهذيب ١٧/٨ ، سير أعلام  
النبلاء ٤١٧/٣ .

(١)

سوداء " . أخرجه مسلم .

حديث فى قصر الخطبة :

(٦٩٩) عن جابر بن سمرة رضى الله عنه قال : "كنت أصلى مع النبى صلى الله عليه وسلم فكانت صلاته قصدا ، وخطبته قصدا " .

أخرجه مسلم وأخرجه الترمذى وقال حديث جابر بن سمرة (٢) (٣) حديث حسن صحيح .

حديث فى قراءة القرآن فى الخطبة :

(٤)

(٧٠٠) عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه رضى الله عنه قال "سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقرأ على المنبر : {ونادوا يامالك ليقتض علينا ربك} " . (٥)

أخرجه مسلم والترمذى وقال حديث يعلى بن أمية حديث حسن غريب صحيح . (٦)

- 
- (١) ح ١٣٥٩ .  
(٢) مسلم ح ٨٦٦ ، والترمذى ح ٥٠٧ .  
(٣) المراد بالقصد فى الصلاة والخطبة المساواة بينهما فى عدم التطويل الذى يشق على المأمومين والا فان النبى صلى الله عليه وسلم أمر بتطويل الصلاة وقصر الخطبة كما فى حديث عمار عند مسلم ح ٨٦٩ .  
(٤) هو التميمى المكى تابعى ثقة من الطبقة الوسطى ، أخرج له الجماعة كما فى التقريب ص ٢٧٧ .  
وانظر : الجرح والتعديل ٤/٢٢٣ ، الكاشف ٢/٢٨ ، التهذيب ٤/٤٣٢ ، الخلاصة ص ١٧٤ ، الجمهرة ص ٢٢٩ .  
(٥) سورة الزخرف : ٧٧  
(٦) هذا لفظ البغوى ح ١٠٧٨ من طريق البخارى وأصله فى صحيحه ك/التفسير ٦/٣٨ ، ومسلم ح ٨٧١ ، والترمذى ح ٥٠٨ دون قوله : "ليقتض علينا ربك" ، وقول الترمذى "هذا حديث حسن غريب صحيح" فى بعض نسخ سننه وفى أغلبها : حديث حسن صحيح غريب كما أثبتته أحمد شاكر ٢/٣٨٢ هـ ٧ .



[فقهه] :

قال : وقد اختار قوم من أهل العلم أن يقرأ الإمام في  
الخطبة آيا من القرآن .<sup>(١)</sup>

وقال الشافعى : اذا خطب الإمام ولم يقرأ فى خطبته  
شيئا من القرآن أعاد الخطبة ، ذكره الترمذى .<sup>(٢) (٣)</sup>

حديث فى كيفية الخطبة وآدابها :

(٧٠١). عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال :  
"كانت خطبة النبى صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة  
يحمد الله ويثنى عليه ، وقال كان النبى صلى الله عليه  
وسلم اذا خطب احمرت عيناه وعلا صوته واشتد غضبه حتى كأنه  
منذر جيش يقول : مبحكم ومساكم ، ويقول : بعثت أنا والساعة  
كهاتين ويقرن بين أصبعيه السبابة والوسطى ، ويقول : أما  
بعد ، فان خير الحديث كتاب الله وخير الهدى هدى محمد ،  
وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة ، ثم يقول : أنا أولى

(١) الترمذى ٣٨٢/٢ وهو وجه فى مذهب الشافعى ورواية عن  
أحمد وبه قال أبو حنيفة ومالك والظاهرية كما فى  
الاستذكار ٣٢٥/٢ ، والمحلى ٨٩،٨٥/٥ ، وتبيين الحقائق  
٢٢٠/١ ، والمجموع ٣٤٨/٤ ، والانصاف ٣٨٨/٢ .

(٢) الترمذى ٣٨٢/٢ ، وقال فى المجموع ٣٤٨/٤ المنصوص فى  
الأم أن القراءة تجب فى احدى الخطبتين شاء ، والمنصوص  
فى البويطى وفى مختصر المزنى أنها تجب فى الأولى  
ولا تجزئ فى الثانية . وقال فى الانصاف ٣٨٨،٣٨٧/٢  
المصحيح من مذهب أحمد أنه يشترط لصحة الخطبتين قراءة  
آية مطلقا فى كل خطبة نص عليه ، وعليه أكثر أصحابه ،  
وعنه لا تجب فى الثانية ، وعنه يجزئ بعض آية ، وعنه  
يجزئ بعضها فى الأولى ، وعنه يجزئ بعضها فى الثانية  
الراجح أن قراءة القرآن فى الخطبة واجبة لقوله تعالى  
{واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا} (٢٠٤/٧) قال

فى الاختيارات الفقهية ص ٨٠ نزلت فى الصلاة والخطبة  
وهى تدل على وجوب الاستماع وعلى وجوب القراءة فى  
الخطبة لأن كلمة : "اذا" لاتقولها العرب الا فيما لا بد  
من وقوعه ولأنها ظرف فى معنى الشرط والظرف للفعل لا بد  
أن يشتمل على الفعل ، وانظر ص ٩٢٨ هـ ٢ .

بكل مؤمن من نفسه : من ترك مالا فلاهله ، ومن ترك ديننا أو ضياعا قالى وعلى" .  
(١) (٢) (٣)  
أخرجه مسلم فى صحيحه .

غريبه :

قوله : "ضياعا" ، بفتح الضاد حكى الهروى عن النضر  
(٤)  
أنه قال : الضياع العيال ، وحكى عن القتيبى أنه مصدر من  
(٥)  
ضاع يضيع ضياعا .

- (١) ح ٨٦٧ ، ٤٤ .  
(٢) واختلفوا فيما يجزىء من الخطبة كما يلى : اتفق الشافعى وأحمد على أربعة شروط لصحتها : حمد الله تعالى ، والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم ، وقراءة القرآن ، والوصية بتقوى الله تعالى ، وزاد الشافعى شرطاً خامساً وهو الدعاء للمسلمين وإمامهم ، وعنه أن ذلك مستحب كقول أحمد . وقال مالك فى رواية والأوزاعى وإسحاق وأبو ثور وأبو يوسف ومحمد بن الحسن والظاهرية : يجزىء ما يقع عليه اسم خطبة ، إلا أن الظاهرية استحبوا الحمد له والصلاة والتذكير بالآخرة وأمرهم بما يلزم الدين . وقال أبو حنيفة يجزىء تحميدة أو تسبيحة وهى رواية عن مالك .  
انظر : الانصاف ٢/٣٨٦-٣٨٨ ، ٣٩٧ ، المجموع ٤/٣٤٧-٣٤٩ ، ٣٥١ ، الاستذكار ٢/٣٢٥ ، المحلى ٥/٨٥ ، تبين الحقائق ٢٢٠/١ .  
(٣) والراجع وجوب القراءة كما سبق ، ووجوب التذكير بتقوى الله وذم الدنيا وذكر الموت وحصول ما ينطبق عليه مسمى الخطبة لأنه المقصود من الخطبة ، ووجوب حمد الله والثناء عليه ، والشهادتين ، والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم كما فى الاختيارات الفقهية ص ٧٩ ، ٨٠ ، والأدلة على ذلك مذكورة فى المقنع ٢/١٥٧ ، ١٥٨ ، وانظر حديث جابر فى الصلب رقم (٧٠١) ، وحديث ابن عباس عند مسلم (٨٦٨) مرفوعاً بلفظ : "ان الحمد لله نحمده ونستعينه من يهده الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادى له وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله . أما بعد ... " وحديث جابر بن سمرة مرفوعاً عند مسلم ح ٨٦٢ بلفظ : "كانت للنبى صلى الله عليه وسلم خطبتان يجلس بينهما يقرأ القرآن ويذكر الناس" .  
(٤) سبقت ترجمته ح ٦٢٤ .  
(٥) الغريب للخطابى ٣/٢٦٠ ، ولابن الجوزى ٢/٢٢ ، والمشارك ٢/٦٢ ، والنهاية ٣/١٠٧ .

(١) (٢)  
(٧٠٢) وعن عدي بن حاتم أن رجلا خطب عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال : "من يطع الله ورسوله فقد رشد ، ومن يعصهما فقد غوى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنت ، قل : ومن يعص الله ورسوله فقد غوى" (٣) (٤)  
أخرجه مسلم .

- (١) هو الطائي أبو طريف - بفتح الطاء وآخره فاء - صحابي شهير ، أسلم في شعبان سنة سبع ، ثبت وقومه في الردة وشهد فتوح العراق ثم نزل الكوفة ، مات بقرقيساء سنة ثمان وستين وهو ابن مائة وعشرين سنة ، روى له الجماعة .
- انظر : طبقات خليفة ص ٤٦٣ ، ابن سعد ٢٢/٦ ، التاريخ الكبير ٤٣/٧ ، المعارف ص ١٣٦ ، الجرح والتعديل ٢/٧ ، تاريخ الصحابة ص ١٩٧ ، الجمهرة ص ٤٠٢ ، الاستيعاب ٦٨/٨ ، أسد الغابة ٨/٤ ، التجريد ٣٧٦/١ ، الاصابة ٤٠١/٦ ، التقريب ص ٣٨٨ ، التهذيب ١٦٦/٧ ، العبر ٥٥/١ تاريخ بغداد ١٨٩/١ ، سير أعلام النبلاء ١٦٢/٣ .
- (٢) لم أقف على اسمه ، والظاهر أنه صحابي فلاتضر جهالة اسمه .
- (٣) مسلم ج ٨٧٠ .
- (٤) قال الخطابي والقاضي عياض وجماعة من العلماء : أنكر عليه لتشريكه في الضمير المقتضى للتسوية ، وزاد بعضهم وأمره بالعطف تعظيما لله تعالى بتقديم اسمه كما في المعالم ٢٧٤/٧ ، وشرح مسلم ١٥٩/٦ ، ١٦٠ وضعف النووي هذا القول لأن الضمير قد تكرر في حديث أنس عند البخاري ك/الايमान ١٠٩/١ مرفوعا بلفظ : "ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الايمان : أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ... " ، قال في الفتح ٦٢/١ ومن أحسن ما قيل أن تثنية الضمير هنا للايماء الى أن المعتبر هو المجموع المركب من المحبتين ، لا كل واحدة منها ، فأنها وحدها لاغية إذا لم ترتبط بالآخرى ... وأما أمر الخطيب بالافراد فلأن كل واحد من العصيانين مستقل باستلزام الغواية ، إذ العطف في تقدير التكرير ، والأصل استقلال كل من المعطوفين في الحكم ، قال ابن حجر انتهى ملخصا عن البيضاوي والطيب . وقال في تيسير العزيز الحميد ص ٤٢٠ ، ٤٢١ هذا جواب بليغ جدا .. ثم قال ومن أحسن ما قيل أيضا : حمل حديث الخطيب على الأدب والأولى ، وحمل أنس على الجواز . والله تعالى أعلم .



حديث فى كراهية رفع اليدين فى الخطبة :

- (١) عن حمين قال سمعت عمارة بن رويبة - وبشر بن مروان (٢) (٣)  
يخطب فرقع يديه فى الدعاء - فقال عمارة قبح الله  
هاتين اليدين القصيرتين لقد رأيت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ومايزيد أن يقول هكذا وأشار هشيم بالسبابة (٤) (٥)  
وفى رواية : بأصبعه المسبحة .  
(٦) أخرجه مسلم .

غريبه :

[قوله] : "عمارة" ، بضم العين المهملة ، "ورويبة" ،  
بضم الراء وفتح الواو وياء معجمة باثنتين من تحت ساكنة  
وباء معجمة بواحدة مفتوحة وهاء ، وهو الثقفى وله صحبة  
ورواية عن النبى صلى الله عليه وسلم يعد فى الكوفيين سمع  
منه حمين وروى عنه ابنه أبو بكر بن عمارة ، ذكر ذلك كله

- (١)، (٢) سبق ترجمتهما .  
(٣) هو ابن الخليفة مروان بن الحكم الاموى ، أبو مروان  
ولى لأخيه الخليفة عبد الملك بن مروان العراقيين عند  
مقتل مصعب بن الزبير ، مات بالبصرة سنة خمس وسبعين  
وله نيف وأربعون سنة رحمه الله تعالى .  
انظر : المعارف ص ١٥٥ ، العبر ٦٣/١ ، البدايية  
والنهاية ٧/٩ ، النجوم الزاهرة ١٩١/١ ، شذرات الذهب  
٨٣/١ ، تهذيب تاريخ دمشق ٢٥١/٣ .  
(٤) هو هشيم ، بالتصغير ، ابن بشير السلمى الواسطى أبو  
معاوية ثقة ثبت كثير التدليس والارسال الخفى ، من  
السابعة ، مات سنة ثلاث وثمانين ومائة وقد قارب  
الثمانين ، روى له الجماعة .  
انظر : طبقات خليفة ص ٣٢٦ ، الجرح والتعديل ١١٥/٩ ،  
الثقات ٥٨٧/٧ ، الكاشف ١٩٨/٣ ، التقريب ص ٥٧٤ ،  
التهذيب ٥٩/١١ ، الخلاصة ص ٤١٤ ، تاريخ بغداد ٨٥/١٤ ،  
سير أعلام النبلاء ٢٨٧/٨ .  
(٥) هذه رواية الترمذى ح ٥١٥ وقال حديث حسن صحيح .  
(٦) مسلم ح ٨٧٤ .

(١)

فى الاكمال .

(٧٠٤) وروى عن أنس رضى الله عنه قال : "كان رسول الله صلى

الله عليه وسلم لا يرفع يديه فى شىء الا فى الاستسقاء

(٢)

فانه كان يرفع يديه حتى يرى بياض ابطينه " .

قال البغوى : رفع اليدين فى الخطبة غير مشروع ، وفى

الاستسقاء سنة ، فان اتفق الاستسقاء فى خطبة الجمعة رفع

يديه اقتداء بالنبى صلى الله عليه وسلم فانه رفع يديه لما

قام الاعرابى يوم الجمعة ، وقال هلك المال وجاع العيال

(٣) (٤) (٥)

فادع الله فرفع يديه .

حديث فى الانصات الى الخطبة :

قال الله تعالى : {واذا قرىء القرآن فاستمعوا له

(٦)

وانصتوا} .

(١) انظر الغريب الذى ذكره ابن شداد بعد ج ٢٣٩ ، ص ٤٦٣

ها .

(٢) أبو داود ج ١١٧٠ ، ورواه بمعناه البخارى ٢١/٢ ، ومسلم

ج ٨٩٥ ، ٧ .

(٣) حديث الاعرابى المشار اليه أخرجه البخارى ١/٢٢٣، ٢٢٤ ،

١٦/٢ ، ١٧ ، ومسلم ج ٨٩٧ كلاهما من طرق عن أنس رضى الله

عنه .

(٤) شرح السنة ٢٥٧/٤ وقال فى الفتح ٥١٧/٢ : ظاهر حديث

أنس نفى الرفع فى كل دعاء غير الاستسقاء وهو معارض

بالاحاديث الثابتة بالرفع فى غير الاستسقاء ، وذكر أن

البخارى ساق جملة منها فى ك/الدعوات .

قلت وقد ذكر فى المجموع ٤٤٨/٣ أن البيهقى روى عن

أنس باسناد صحيح حسن فى قصة القراء الذين قتلوا قال

رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كلما صلى الغداة

رفع يديه يدعو عليهم - يعنى على الذين قتلوهم - وساق

جملة من الاحاديث التى تثبت الرفع خارج الصلاة .

(٥) وأما حكم رفع اليدين فى الدعاء المطلق فى الخطبة

فقليل مستحب وهو رواية عن أحمد ، وقيل هو بدعة كما فى

الرواية الثانية عنه وفاقا لمالك وجمهور أصحابه

والشافعية وغيرهم ، وقال بعض السلف وبعض المالكية هو

مباح ، انظر شرح مسلم ١٦٢/٦ ، والمبدع ١٦٤/٢ .

والراجح أنه يكره لحديث عمارة كما فى الاختيارات

الفقهية ص ٨٠ .

(٦) سورة الاعراف : ٢٠٤

(١) (٢)

قال المفسرون : أى اسكتوا سكوت المستمعين .

(٧٠٥) عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال : " إذا قلت لصاحبك انصت والامام يخطب

يوم الجمعة فقد لغوت" .

(٣)

أخرجاه من طرق ، وروى من طريق عن أبى هريرة : "فقد

(٤)

لغيت" . رواه الترمذى .

وقال : اختلف أهل العلم فى تشميت العاطس ورد السلام :

(٥)

فرخص فيه والامام يخطب أحمد واسحاق .

وكرهه جماعة من التابعين وغيرهم وهو مذهب الشافعى ،

(٦) (٧)

هكذا حكاه أبو عيسى الترمذى .

(١) شرح السنة ٢٥٨/٤ وقال الخازن فى باب التأويل فى

معانى التنزيل ٣٣٠/٢ : "فاستمعوا له" يعنى اصغوا

اليه بأسماعكم لتفهموا معانيه وتتدبروا مواعظه ،

و"أنصتوا" يعنى عند قراءته والانصات السكوت للاستماع .

(٢) وقال فى الاختيارات الفقهية ص ٨٠ أجمع الناس أنها

نزلت فى الصلاة ، وقد قيل : فى الخطبة ، والمصحيح أنها

نزلت فى ذلك كله ، وانظر لباب التأويل ٣٣٠/٢ ،

ومعالم التنزيل ٣٣١/٢ ، وتفسير القرآن العظيم

٢٨١، ٢٨٠/٢ .

(٣) البخارى ٢٢٤/١ ، ومسلم ج ٨٥١ واللفظ له ، وأمله فى

الموطأ ١٠٣/١ بلفظ مسلم .

(٤) هذه رواية مسلم ج ٨٥١ ، ١٢ ، وفى آخره قال أبو الزناد

هى لغة أبى هريرة ، وانما هو "فقد لغوت" ، وأما

رواية الترمذى ج ٥١٢ فقد جاءت بصيغة الغائب : "من قال

... فقد لغا" .

(٥) الترمذى ٣٨٨/٢ ، وهو قول الشافعى فى الام والحسن

والشعبى والنخعى وقتادة والثورى والحكم وحماد

والزهري والاوزاعى كما فى الاستذكار ٢٨٢/٢ ، والمغنى

٣٢٣/٢ ، الام ٢٠٣/١ .

(٦) الترمذى ٣٨٨/٢ وهو قول المالكية والحنفية وقول

الشافعى فى القديم واليه ذهب أكثر أهل المدينة منهم

ابن المسيب وعروة وهى رواية عن أحمد ، انظر الاستذكار

٢٨٢/٢ ، والمغنى ٣٢٣/٢ ، وعمدة القارى ٣٢١/٥ .

(٧) والراجح وجوب رد السلام بالاشارة كالحال فى الصلاة

وكراهة تشميت العاطس لحديث الباب والله أعلم .

غريبه :

[قوله] : "الغوت" ، قال الهروى : يقال لغوت ألغو ،  
 (١) (٢) (٣)  
 وألغى ، ولغى يلغى ، وقوله تعالى : {والغوا فيه} ، هو من  
 (٤)  
 لغى اذا تكلم بما لامحصول له .

قال البغوى : اتفق أهل العلم على كراهية الكلام  
 (٥) (٦)  
 والامام يخطب ، وان تكلم غيره فلاينكر الا بالاشارة .

حديث فى وقت القيام الى الصلاة :

(٧٠٦) عن أنس رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم

- (١) فى جميع النسخ : ألغا ، غير (ز) ل ١٠٥/ب ففيها :  
 "ألغا يلغى" ، والتصويب من المشارق .
- (٢) يقال أيضا : لغى بالالف المقصورة يلغى بالياء كما فى  
 المشارق ٣٦١/١ ، والفائق ٣٢٢/٣ ، والنهاية ٢٥٧/٤ ،  
 والمصدر اللغو واللغى .
- (٣) سورة فصلت : ٢٦
- (٤) المشارق ٣٦١/١ ، وانظر معناه فى الفائق ٣٢٢/٣ ، وفى  
 شرح مسلم ١٣٨/٦ .
- (٥) شرح السنة ٢٥٩/٤ ، ك/معالم التنزيل ، ك/لباب التأويل  
 ٣٣١، ٣٣٠/٢ ، الاستذكار ٢٨٠/٢ ، والصحيح أن ذلك قول  
 الجمهور . ورخص بعضهم فى الكلام أثناء الخطبة منهم  
 أبو بردة وابن جبير والشعبى والنخعى وإبراهيم بن  
 مهاجر وعروة والثورى وداود وأحمد والشافعى فى رواية  
 عنهما كما فى المجموع ٣٥٣/٤ ، والمغنى ٣٢٠/٢ ، وشرح  
 مسلم ١٣٨/٦ ، وعمدة القارى ٣٣٣/٥ ، وتبيين الحقائق  
 ٢٢٣/١ ، والكافى ٢١٤/١ .
- (٦) قال فى الفتح ٤١٤/٢ قال العلماء معنى الحديث أنه  
 لاجمعة له كاملة لاجماع على اسقاط فرض الوقت وذكر ابن  
 حجر قبل ذلك رواية أبى داود وابن خزيمة عن ابن عمر  
 مرفوعا : "من لغا وتخطى رقاب الناس كانت له ظهرا ،  
 ورواية أحمد عن على مرفوعا : "... ومن تكلم فلاجمعة  
 له " .



(١)

قال : " اذا أقيمت الصلاة فلاتقوموا حتى ترونى " .

(٧٠٧) وعن أنس قال : لقد رأيت النبى صلى الله عليه وسلم

بعدما تقام الصلاة يكلمه الرجل يقوم بينه وبين القبلة

فما يزال يكلمه ، ولقد رأيت بعضهم ينعس من طول قيام

النبى صلى الله عليه وسلم " .

أخرجهما أبو عيسى وقال فى الحديث الأخير هذا حديث حسن

(٢)

صحيح .

حديث فيمن دخل والامام يخطب فيصلى ركعتين :

(٣)

(٧٠٨) عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : دخل رجل

يوم الجمعة المسجد والنبى صلى الله عليه وسلم يخطب

فقال له : " أصليت ؟ " قال : لا ، قال : " فصل ركعتين " .

(٤)

أخرجه الشيخان .

(١) الترمذى عقيب ج ٥١٧ ، ٣٩٥/٢ قال أبو عيسى قال محمد :

وهم جرير بن حازم فى حديث أنس عن النبى صلى الله عليه وسلم فذكره .. قال محمد : ويروى عن حماد بن زيد قال كنا عند ثابت البنانى فحدث حجاج الصواف عن يحيى بن أبى كثير عن عبد الله بن أبى قتادة عن أبيه مرفوعا فذكره ثم قال : فوهم جرير فظن أن ثابتا حدثهم عن أنس مرفوعا .

قلت حديث أبى قتادة سبق تخريجه فى ك/ الصلاة ب ٢ المواقيت ج ٣٢٧ ، وأنه متفق عليه .

(٢) الترمذى ج ٥١٨ ونقل عن البخارى ٣٩٤/٢ أن هذا الذى

روى عن ثابت عن أنس مرفوعا هو الصحيح ، وصححه الألبانى فى القسم الصحيح من سنن الترمذى ج ٤٢٧ .

قلت رجاله - الحسن بن على الخلال عن عبد الرزاق عن

معمر عن ثابت - رجال الصحيحين كما فى التقريب ص ١٦٢ ،

١٣٢، ٥٤١ إلا أنه قال فى ترجمة معمر : فى روايته عن

ثابت شىء ، لكن تابع معمر حميد عند أبى داود ج ٥٤٢

بمعناه وهو عند البخارى ١٥٨/١ ورواه البخارى بمعناه

١٥٨، ١٥٧/١ من طريق عبد العزيز بن مهيب عن أنس .

(٣) قال فى الأسماء المبهمة ص ٣٧٦، ٣٧٧ هو سليك الغطفانى

أو النعمان بن قوئل ، وجزم فى الفتح ٤٠٧/٢ أنه الأول

واحتج برواية مسلم الآتية ووصف الرواية القائلة أنه

النعمان أنها شاذة .

(٤) البخارى ٢٢٣/١ ، ومسلم ج ٨٧٥ ، ٥٥ .

(٧٠٩) وعن جابر قال : جاء سليك الغطفاني يوم الجمعة وهو

يخطب فجلس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اذا

جاء أحدكم الجمعة والامام يخطب فليصل ركعتين خفيفتين

ثم ليجلس" .

(١)

أخرجه مسلم .

فوائده :

الأولى : أنه يدل على أن كلام الامام في الخطبة لا يقطع

الخطبة . وقد ذهب بعض الفقهاء الى أنه يعيدها ، حكاه

(٢)

البغوي .

الثانية : أنه يستحب لمن دخل والامام يخطب أن يصلي

ركعتين خفيفتين ، وهو مذهب الحسن وابن عيينة والشافعي

(٣)

وأحمد وإسحاق . وقال بعضهم يجلس ولا يصلي وهو قول الثوري

(٤) (٥)

وأبي حنيفة وأصحابه .

(١) هذا لفظ البغوي ح ١٠٨٤ والذي في مسلم ح ٨٧٥ ، ٥٩ :

"... ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب فجلس فقال

له : يا سليك قم فاركع ركعتين وتجاوز فيهما" ، ثم قال :

"اذا جاء أحدكم يوم الجمعة فليركع ركعتين وليتجاوز فيهما" .

(٢) شرح السنة ٢٦٦/٤ ، وانظر المعالم ٢٢/٢ ورجح الخطابي

جواز الكلام في الخطبة لأمر يحدث لحديث الباب .

(٣) شرح السنة ٢٦٦/٤ وهو قول مكحول والمقبري وأبي شور

والحميدي وداود وابن المنذر وابن حزم ، انظر المغني

٣١٩/٢ ، والمحلى ١٠٠/٥-١٠٦ ، والمجموع ٣٨٥/٤ .

(٤) شرح السنة ٢٦٦/٤ وهو قول عطاء وشريح وابن سيرين

والنخعي وقتادة ومالك والليث وسعيد بن عبد العزيز ،

وروى عن عمر وعثمان وعلى ، وحجتهم الأمر بالانصات ،

انظر : المجموع ٣٨٥/٤ ، شرح مسلم ١٦٤/٦ ، المغني

٣١٩/٢ ، عمدة القاري ٣٢٣/٥ .

(٥) والراجح استحباب تحية المسجد لمن دخل والامام يخطب

لحديث الباب الذي يدل على أنها سنة مؤكدة كما في شرح

مسلم ١٦٥/٦ .

(١)  
الثالثة : أنه يدل على أن تطوع النهار ركعتان .

غريبه :

قوله : "سليك" ، وهو بضم السين المهملة وفتح اللام  
ويا ساكنة وكاف ، ابن هذبة الغطفاني لم يذكر فيه في  
الاستيعاب سوى هذا وعرفه برواية هذا الحديث .  
(٢)

حديث في كراهية التخطي يوم الجمعة :

(٣) (٤)  
(٧١٠) عن سهل بن معاذ بن أنس الجهني عن أبيه رضي الله عنه  
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من تخطى  
رقاب الناس يوم الجمعة اتخذ جسرا الى جهنم".  
أخرجه الترمذي وقال في الباب عن جابر ، وقال حديث

- 
- (١) شرح السنة ٢٦٦/٤ ، وانظر شرح مسلم ١٦٤/٦ فقد ذكر فيه  
النووي فوائد أخرى .  
(٢) الاستيعاب ٣١٦/٤ ، وانظر أسد الغابة ٤٤١/٢ ، التجريد  
٢٣٥/١ ، الاصابة ٢٤٣/٤ ، الفتح ٤٠٧/٢ ، وقال في  
الاسماء المبهمة ص ٣٧٦، ٣٧٧ هو النعمان بن نوفل ، قال  
في الفتح ٤٠٧/٢ قال أبو حاتم الرازي وهم فيه منصور  
ابن أبي الأسود عن الأعمش وحرره ابن حجر .  
(٣) نزيل مصر لابن به الا في روايات زبان - بتشديد الباء  
الموحدة - عنه تابعي من الرابعة ، روى له الأربعة الا  
النسائي وروى له البخاري في الأدب المفرد ، كما في  
التقريب ص ٢٥٨ .  
وانظر : الجرح والتعديل ٢٠٣/٤ ، الثقات ٣٢١/٤ ،  
تاريخ الثقات ص ٢٠٩ ، الكاشف ٣٢٦/١ ، المغني في  
الضعفاء ٢٨٨/١ ، المجروحين ٣٤٧/١ ، التهذيب ٢٥٨/٤ .  
(٤) هو حليف الأنصار له صحبة ورواية عن النبي صلى الله  
عليه وسلم ، نزل مصر وبقى الى خلافة عبد الملك ، روى  
له الأربعة سوى النسائي والبخاري في الأدب المفرد .  
انظر : طبقات خليفة ص ٢٩٣، ١٢١ ، ابن سعد ٥٠٢/٧ ،  
الجرح والتعديل ٢٤٥/٨ ، تاريخ الصحابة ص ٢٣٠ ،  
الاستيعاب ١٠٤/١ ، أسد الغابة ١٩٣/٥ ، التجريد ٨٠/٢ ،  
الاصابة ٢١٨/٩ ، التقريب ص ٥٣٥ ، التهذيب ١٨٦/١٠ .

(١)

سهل بن معاذ حديث غريب .

(٢) (٣)

قال : وقد كره أهل العلم تخطى رقاب الناس يوم الجمعة

(١) الترمذى ج ٥١٣ قال أبو عيسى لا نعرفه إلا من طريق رشدين ابن سعد - بكسر الراء - وضعفوه من قبل حفظه ، وكذا ضعفه فى التقريب ص ٢٠٩ .

قلت وفيه زبان بن فائد وهو ضعيف الحديث كما فى التقريب ص ٢١٣ ، وانظر الاستيعاب ١٠٤/١ ، والمجروحين ٣٤٨، ٣٤٧/١ ، والمغنى فى الضعفاء ٢٨٨/١ ، والجرح والتعديل ٦١٦/٣ ، وتابع رشدين بن سعد ابن لهيعة عند أحمد ٤٣٧/٣ لكن فيه زبان بن فائد ومن أجله يبقى الحديث ضعيفا ، وقد اشار الى ضعفه الألبانى فى القسم الصحيح من سنن الترمذى ج ٥١٨ ، وقال فى الفتح ٣٩٢/٢ والأحاديث الواردة فى الزجر عن التخطى مخرجة فى المسند والسنن وفى غالبها ضعف ، وأقوى ماورد فيه ما أخرجه أبو داود (ج ١١١٨) ، والنسائى (١٠٣/٣) عن أبى الزاهية عن عبد الله بن بسر رضى الله عنه مرفوعا : "اجلس فقد آذيت" وقال فى تخريج شرح السنة ٢٦٨/٤ هـ ٢ اسناده حسن مع أن فى سنده معاوية بن صالح الحضرمى وثقه بعضهم وضعفه آخرون ، وقال ابن حجر صدوق له أوهام ، انظر تاريخ الثقات ص ٤٣٢ ، وتاريخ ابن معين ٥٧٣/٢ ، والجرح والتعديل ٣٨٢/٨ ، والثقات ٤٧٠/٧ ، والتهذيب ٢٠٩/١ ، والتقريب ص ٥٣٨ ، وبإلغ بعضهم فصححه كابن خزيمة ج ١٨١١ ، وابن حبان كما فى الموارد ج ٥٧٢ ، والحاكم ٢٨٨/١ ووافقه الذهبى ، وابن السكن كما فى تحفة المحتاج ٥١٩/١ ، لكن له شاهد عن جابر بن عبد الله عند ابن ماجه ج ١١١٥ بلفظ : "اجلس فقد آذيت وآذيت" قال فى المصباح ١٣٤/١ هذا اسناد رجاله ثقات ، وصححه فى القسم الصحيح من سنن ابن ماجه ج ٩١٦ .

قلت فى سنده اسماعيل بن مسلم ، وهو المكى كما فى الميزان ٢٤٨/١ وهو ضعيف الحديث كما فى التقريب ص ١١٠ فالاسناد ضعيف غير أنه يتقوى به حديث عبد الله بن بسر ويرتقى الى درجة الحسن ان شاء الله تعالى .

(٢)

الترمذى ٣٨٩/٢ .

قلت كره التخطى مطلقا سلمان الفارسى وأبو هريرة وابن المسيب وعطاء وأحمد بن حنبل ، وقيده الشافعية وأحمد فى رواية والأوزاعى بما اذا لم يكن قدامهم فرجة فان كانت هناك فرجة جاز التخطى ، زاد الأوزاعى وقت الخطبة وقيده مالك بقعود الامام على المنبر . ورخص فيه الحنفية اذا لم يؤذ الناس ، انظر : الاستذكار ٣١٤/٢ ، المغنى ٣٤٩/٢ ، المجموع ٣٧٧/٤ ، عمدة القارى ٢٩٥/٥ .

(٣)

والراجح تحريم التخطى لحديث سلمان عند البخارى ٢١٨/١ ولفظه : "... ثم راح فلم يفرق بين اثنين .. غفر له ما بينه وبين الجمعة " وفى رواية أبى سعيد وأبى هريرة عند أبى داود ج ٣٤٣ : "... فلم يتخط رقاب الناس " ولحديث عبد الله بن بسر : "اجلس فقد آذيت" المتقدم =



حديث فيمن نعى :

(٧١١) عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبى صلى الله عليه

وسلم قال : " اذا نعى أحدكم يوم الجمعة فليتحول " .  
(١)

أخرجه أبو عيسى وقال هذا حديث حسن صحيح .

حديث فيما يقرأ فى صلاة الجمعة :

(٧١٢) عن عبيد الله بن أبى رافع مولى النبى صلى الله عليه

وسلم قال : استخلف مروان أبا هريرة على المدينة وخرج

الى مكة فصلى بنا أبو هريرة يوم الجمعة فقرأ سورة

الجمعة [فى الركعة الأولى] ، وفى الثانية : { اذا جاءك

المنافقون } ، قال عبيد الله فأدركت أبا هريرة فقلت

له تقرأ بسورتين كان على يقرأ بهما فى الكوفة ، فقال

أبو هريرة انى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

يقرأ بهما " .

(٢)

أخرجه أبو عيسى وقال حديث أبى هريرة حديث حسن صحيح .

(٧١٣) قال وقد روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه كان

يقرأ فى صلاة الجمعة بسبح اسم ربك الأعلى ، وهل أذاك حديث

= قبل قليل فى تخريج ح ٧١٠ من الصلب، وقال بالتحريم ابن المنذر والنووى وابن تيمية ، زاد ابن تيمية الا يكون بين يديه فرجة ، لأنه من الظلم والتعدي لحدود الله تعالى ، انظر : الفتح ٣٩٢/٢ ، والاختيارات الفقهية ص ٨١ ، والله تعالى أعلم .

(١) الترمذى ح ٥٢٦ وتمامه : " فليتحول من مجلسه ذلك " وفيه محمد بن اسحاق وهو صدوق يدل على التقريب ص ٤٦٧ وقد عنعنه ، لكنه مرع بالتحديث عند أحمد ١٣٥/٢ فالحديث حسن ان شاء الله تعالى .

(٢) الترمذى ح ٥١٩ وهو فى مسلم ح ٨٧٧ وزاد فى آخره : " يوم الجمعة " .

(١)

الغاشية .

(٢)

(٧١٣) وعن الضحاک بن قیس أنه سأل النعمان بن بشير ماذا

كان يقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة

على اثر سورة الجمعة ؟ فقال كان يقرأ بهل أتاك حديث

الغاشية .

(٣)

أخرجه مسلم .

حديث فيما يقرأ فى صلاة الصبح يوم الجمعة :

(٧١٤) عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : "كان رسول الله

صلى الله عليه وسلم يقرأ فى يوم الجمعة فى صلاة الفجر

بتنزيل السجدة وهل أتى على الانسان" .

(٤)

أخرجه أبو عيسى وقال حديث ابن عباس حديث حسن صحيح .

حديث فيمن أدرك ركعة من الجمعة :

(٧١٥) عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه

(١) الترمذى ٣٩٧/٢ بغير سند ، وهو عند مسلم عن النعمان

ابن بشير ج ٨٧٨ ، ٦٢ .

(٢) هو الفهرى أبو أنيس ، الأمير المشهور ، صحابى صغير ،

كان على شرطة معاوية ثم ولاة الكوفة بعد زياد ، ثم

ولاة دمشق فبقى عليها الى عهد مروان فبايعه أكثر أهل

الشام واليا لعبد الله بن الزبير فاقتتل هو ومروان

بمرج راهط فقتله مروان وذلك سنة أربع وستين رضى الله

عنه .

انظر : طبقات خليفة ص ٢٩ ، ابن سعد ٤١٠/٧ ، المعارف

ص ١٨١ ، تاريخ الصحابة ص ١٤١ ، الاستيعاب ١٨٨/٥ ، أسد

الغابة ٤٩/٣ ، التجريد ٢٧٠/١ ، الاصابة ١٨٦/٥ ،

التقريب ص ٢٧٩ ، التهذيب ٤٤٨/٤ ، العبر ٥٢/١ ، سير

أعلام النبلاء ٢٤١/٣ ، تهذيب تاريخ دمشق ٧/٧-١٢ .

(٣) هذه رواية البغوى ج ١٠٨٩ من طريق أبى مصعب عن مالك ،

وهو فى الموطأ ١١١/١ وفيه : "... كان يقرأ هل أتاك"

والذى فى مسلم ج ٨٧٨ ، ٦٣ بنحوه .

(٤) ٥٠٢ وهو عند مسلم ج ٨٧٩ .

وسلم أنه قال : "من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة " .

(١)

أخرجه أبو عيسى وقال هذا حديث حسن صحيح .

وقال العمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم أن من أدرك ركعة من الجمعة صلى إليها أخرى ، ومن أدركهم جلوسا صلى أربعاً ، قال وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد (٢) (٣) واسحاق .

حديث في الصلاة قبل الجمعة وبعدها :

(٧١٦) عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم : "أنه كان يصلى بعد الجمعة ركعتين" .

(٤)

أخرجه أبو عيسى وقال هذا حديث حسن صحيح .

(٧١٧) وروى نافع عن ابن عمر أنه كان إذا صلى الجمعة انصرف

(١) ج ٥٢٤ وهو متفق عليه سبق تخريجه انظر ج ٢٩٩ من المصلى .

(٢) الترمذي ٤٠٣/٢ وهو قول مالك والأوزاعي وأبي ثور وأبي

يوسف وحكى عن ابن مسعود وابن عمر وأنس وابن المسيب

والأسود وعلقمة والحسن وعروة والنخعي والزهرى . وقال

عطاء وطاوس ومكحول ومجاهد من لم يدرك الخطبة صلى

أربعاً وحكى عن عمر . وقال الحكم وحماد وأبو حنيفة من

أدرك التشهد مع الإمام فقد أدرك الجمعة ويصلى ركعتين

وقالت الظاهرية من لم يدرك إلا الجلوس صلى ركعتين فقط

انظر : الاستذكار ٢٩١/٢ ، المحلى ١٠٩/٥ ، المغنى

٣١٢/٢ ، المجموع ٣٨٩/٤ ، تبیین الحقائق ٢٢٢/١ .

(٣) الراجح أن من أدرك الركعة الثانية قبل الرقع من

الركوع فقد أدرك الجمعة وأضاف إليه ركعة أخرى لحديث

الباب المتفق عليه .

(٤) ج ٥٢١ وصححه أحمد شاكر ٣٩٩/٢ هـ ٣ مع أن فيه ابن أبي

عمر وهو محمد بن يحيى بن أبي عمر العدنى وهو صدوق

كما في التقريب ص ٥١٣ فيكون الحديث حسناً ، لكن تابعه

ابن أبي شيبة وزهير بن حرب وابن نمير عند مسلم

ج ٨٨٢ ، ٧٢ .

فملى سجدتين فى بيته ثم قال : كان النبى صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك " .

(١)

أخرجه أبو عيسى وقال هذا حديث حسن صحيح .

وقال والعمل على هذا عند بعض أهل العلم ، وبه يقول (٢)

الشافعى وأحمد .

(٧١٨) وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم : "من كان منكم مصليا بعد الجمعة فليصل أربعا" .

(٣)

أخرجه أبو عيسى وقال هذا حديث حسن صحيح .

قال وروى عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه كان يصلى قبل الجمعة أربعا وبعدها أربعا .

(٤)

وذهب سفيان الثورى وابن المبارك الى قول ابن مسعود . (٥)

وقال اسحاق : ان صلى فى المسجد صلى أربعا ، وان صلى فى بيته صلى ركعتين واحتج بالحديث الاول ، ذكره الترمذى . (٦)

(١) ٥٢٢ وهو عند مسلم ج ٨٨٢ ، ٧٠ .

(٢) الترمذى ٣٩٩/٢ وسنأتى ذكر الاختلاف فى ذلك عقيب ج ٧١٨ وج ٧١٩ .

(٣) ٥٢٣ وهو عند مسلم ج ٨٨١ ، ٦٩ .

(٤) الترمذى ٤٠١/٢ ورواه عبد الرزاق ج ٥٥٢٤ عن معمر عن قتادة وهذا اسناد صحيح ، ورواه الطبرانى عنه مرفوعا وفيه ضعف وانقطاع ، وعن على مثله رواه الاثرم والطبرانى فى الاوسط واسناده واه ، والصواب أنه موقوف على ابن مسعود ، كذا قال فى الفتح ٤٢٦/٢ .

(٥) الترمذى ٤٠١/٢ وبه قال النخعى وأصحاب الراى كما فى المغنى ٣٦٤/٢ ، وتبيين الحقائق ١٧١/١ .

(٦) ٤٠١/٢ وهو الذى تميل اليه النفس جمعا بين حديث ابن عمر وحديث أبى هريرة ، هذا فيما يخص السنة البعدية . وأما الصلاة قبل الجمعة فالجمهور على أنه لاسنة راتبة قبلها ، وقال أحمد فى رواية وبعض أصحابه لها ركعتان وقال فى رواية أخرى وبعض أصحابه لها أربع بسلام أو سلامين ، ورجح ابن تيمية أن الصلاة قبلها جائزة حسنة وليست بسنة راتبة ، وتركها أفضل اذا كان الجاهل يعتقدون أنها سنة راتبة أو أنها واجبة فاذا داوم =



(١)  
(٧١٩) وعن عطاء أنه رأى ابن عمر رضى الله عنهما يصلى بعد الجمعة فيماز عن مصلاه الذى صلى الجمعة فيه قليلا غير كثير فيركع ركعتين ثم يمشى أنفـس من ذلك فيركع أربع ركعات .

(٢) (٣)  
أخرجه أبو داود فى سننه .

غريبه :

قوله : "فيماز" ، وضبطه بفاء مفتوحة وياء معجمة باثنتين من تحت مفتوحة وميم مشددة وألف وزاى ، قال الخطابى معناه يفارق مقامه الذى صلى فيه من قولك : مزت الشئ عن الشئ اذا فرقت بينهما .

(٤)  
وقوله : "أنفس من ذلك" ، يريد أبعد قليلا .

- = عليها الناس ينبغى تركها أحيانا ، ذكره فى الانصاف ٤٠٦/٢ ، وانظر الزاد ٤٣٢/١-٤٤٠ فقد رجح أنه لاسنة لها قبلها وأطال فى تقرير ذلك والله تعالى أعلم .
- (١) هو ابن أبى رباح كما فى المختصر ٢٦/٢ . انظر ترجمته ١٦٠/١ هـ ٣ .
- (٢) ١١٣٣ بلفظ : "فينماز" عن ابراهيم بن الحسن (وهو ابن الهيثم) ثنا حجاج بن محمد (وهو المصمى) عن ابن جريج أخبرنى عطاء ، والأول ثقة ، والثانى ثقة ثبت لكنه اختلط فى آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته ، والثالث ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل كما فى التقريب ص ٨٩ ، ٣٦٣، ١٥٣ وقد سلم ابن جريج من التـدليس هنا لأنه صرح بالسماح ، وتابع حجاج بن محمد : عبد الرزاق فى مصنفه ج ٥٥٢٢ وسفیان بن عيينة عند الترمذى ٤٠٢/٢ ، ورواه ابن أبى شعبة ١٣٢/٢ ثنا أبو الأحوص عن أبى اسحاق عن عطاء فهذه الطرق تشهد لصحة الاثر وقد صححه الألبانى فى القسم الصحيح من سنن الترمذى ج ٤٣٣ . وروى أبو داود ج ١١٣٠ عن يزيد بن أبى حبيب عن عطاء عن ابن عمر أنه كان يفعل ذلك اذا كان بمكة ويصلى ركعتين فى بيته اذا كان بالمدينة وينمى هذا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم . اهـ مختصرا . وقد صححه فى صحيح أبى داود ج ١٠٠٠ .
- (٣) ونسبه فى المغنى ٣٦٤/٢ الى على وأبى موسى وعطاء ومجاهد وحميد بن عبد الرحمن والثورى .
- (٤) المعالم ٢٦/٢ ، وانظر النهاية ٣٨٠/٤ ، ٩٤/٥ .

قال الخطابي : وقد اختلفت الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك : فروى أربعة ، وروى ركعتين في المسجد ،  
(١)  
وروى ركعتين في بيته . قال وكان أحمد بن حنبل يقول ان شاء  
(٢)  
صلى ركعتين وان شاء صلى أربعة .  
(٣)  
وقال أصحاب الرأي يصلى أربعة ، وهو قول اسحاق .  
وقال سفيان الثوري : يصلى ركعتين ثم يصلى أربعة  
(٤) (٥)  
بعدها ، حكى ذلك الخطابي .

#### حديث في السفر في الجمعة :

(٧٢٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال بعث النبي صلى الله

- 
- (١) المعالم ٢٦/٢، ٢٧ وصرح فيه أن هذه الروايات لأبي داود ثم قال وهذا والله أعلم من الاختلاف المباح . قلت الرواية الأولى عن أبي هريرة مرفوعا ح ١١٣٢ وقد سبق تخريجه ، انظر ح ٧١٨ في المصلب ، والرواية الثانية عن أبي هريرة مرفوعا أيضا ح ١١٣١ ، والرواية الثالثة ح ١١٢٨ وسبق تخريجه ح ٧١٧ من المصلب .
- (٢) المعالم ٢٧/٢ وقد جاء ذلك عن الشافعية والحنابلة على أن أقلها اثنتين وأكملها أربع كما في شرح مسلم ١٦٩/٦ والانصاف ٤٠٥/٢ .
- (٣) المعالم ٢٧/٢ وروى عن ابن مسعود وعلقمة والنخعي أيضا كما في عمدة القاري ٣٤٤/٥ .
- (٤) المعالم ٢٧/٢ وروى ذلك عن علي وابن عمر وأبي موسى وهو قول عطاء ومجاهد وأبي يوسف كذلك إلا أن أبا يوسف يقدم الأربع على الركعتين كما في المغني ٣٦٤/٢ ، وعمدة القاري ٣٤٤/٥ . وهناك قول آخر وهو أن يصلى بعدها ركعتين في بيته روى ذلك عن عمر وعمران بن حصين والنخعي ، وبه قالت المالكية ، ووافقهم أحمد في أدائها بالبيت دون العدد ، انظر : عمدة القاري ٣٤٤/٥ مسالك الدلالة ص ٨١ ، الانصاف ٤٠٥/٢ .
- (٥) والراجح القول الأخير وهو أن السنة التي واطب عليها النبي صلى الله عليه وسلم أداء ركعتين بعد الجمعة في البيت كما في حديث ابن عمر المتقدم في المصلب رقم (٧١٧) .

عليه وسلم عبد الله بن رواحة في سرية فوافق ذلك يوم الجمعة فغدا أصحابه فقال أتخلف فأصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ألحقهم فلما صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم رآه فقال : "مامنعك أن تغدو مع أصحابك" ، قال أردت أن أصلي معك ثم ألحقهم ، فقال : "لو أنفقت مافي الأرض ما أدركت غدوتهم" .

(١)

أخرجه الترمذي وقال هذا حديث غريب .

ثم قال : وقد اختلف أهل العلم في السفر يوم الجمعة : فلم ير بعضهم بأسا بالسفر ما لم تحضر الصلاة .

(٢)

(١) الترمذي ح ٥٢٧ وتمام كلام الترمذي ٤٠٦،٤٠٥/٢ : لانعرفه الا من هذا الوجه قال علي بن المديني قال يحيى بن سعيد (القطان) وقال شعبة : لم يسمع الحكم من مقسم (بكسر الميم وسكون القاف وفتح السين المهملة) الا خمسة أحاديث وعددها شعبة ، وليس هذا فيما عد شعبة . اهـ وقال في التلخيص ٦٦/٢ وفيه أيضا حجاج بن أرطاة قال البيهقي ١٨٧/٣ انفرد به الحجاج بن أرطاة اسناده ضعيف وأشار الألباني في القسم الصحيح من سنن الترمذي ح ٥٣٣ الى أنه في القسم الضعيف ، وبالف في المجموع ٣٢٧/٤ فقال وهو حديث ضعيف جدا .

قلت الحجاج بن أرطاة صدوق كثير الخطأ والتدليس كما في التقريب ص ١٥٢ وقد عنعنه هنا فالحديث فيه علتان : ضعف الحجاج وانقطاع بين الحكم ومقسم . لكن ذكر له أحمد شاكر ٤٠٦/٢ هـ قبل هـ ١ شاهدا عند ابن عبد الحكم في فتوح مصر ص ٢٩٨ من طريق ابن لهيعة عن زباني بن فائد عن سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه مرفوعا ، قال أحمد شاكر اسناده جيد ، وهو ليس كذلك لأن ابن لهيعة صدوق خلط بعد احتراق كتبه ، وزباني بن فائد ضعيف الحديث كما في التقريب ص ٢١٣،٣١٩ فهذا اسناد ضعيف غير أنه يتقوى به حديث ابن عباس ويرتقى به الى درجة الحسن والله أعلم .

(٢) الترمذي ٤٠٦/٢ وهو قول عمر والزبير وأبى عبيدة والحسن وابن سيرين ومالك وابن المنذر ، وهي إحدى الروايات الثلاثة عن أحمد كما في المغني ٣٦٣/٢ ، والمجموع ٣٢٧/٤ ، والكافي ٢١٦/١ .

(١) (٢) (٣)

وقال بعضهم اذا أصبح فلا يخرج حتى يصلى الجمعة .

- (١) الترمذى ٤٠٦/٢ وقال فى المجموع ٣٢٧/٤ والاصح عندنا (أى الشافعية) تحريمه ، وبه قال ابن عمر وعائشة والنخعى ، وهى الرواية الثانية لأحمد ، وانظر المغنى ٣٦٣/٢ .
- (٢) وهناك قول ثالث : يباح للجهاد دون غيره لحديث الباب وهى الرواية الثالثة لأحمد كما فى المغنى ٣٢٧/٢ .
- (٣) والراجح القول الأول مطلقا لحديث الباب، ولحديث الزهرى قال : "خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم مسافرا يوم الجمعة ضحى قبل الصلاة" أخرجه عبد الرزاق ح ٥٥٤٠ عن الثورى عن ابن أبى ذئب عن صالح بن كثير ، وهو حديث مرسل ضعيف ، صالح بن كثير مقبول كما فى التقريب ص ٢٧٣ ورواه ابن أبى شيبه ١٠٦، ١٠٥/٢ عن الفضل (وهو ابن دكين) عن ابن أبى ذئب (وهو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة القرشى) عن الزهرى مرفوعا مرسلا باسقاط صالح ابن كثير ، وهذا اسناد مرسل صحيح الفضل بن دكين وابن أبى ذئب ثقتان كما فى التقريب ص ٤٩٣، ٤٤٦ وابن أبى ذئب أدرك الزهرى وسمع منه كما فى التهذيب ٣٠٧-٣٠٣/٩ وهذا المرسل الصحيح يقويه عمل بعض الصحابة منهم :
- (أ) عمر بن الخطاب فقد أبصر رجلا عليه أهبة السفر فقال الرجل ان اليوم يوم الجمعة ولولا ذلك لخرجت فقال له عمر : ان الجمعة لاتحبس مسافرا ، فاخرج ما لم يحن الرواح . أخرجه عبد الرزاق ح ٥٥٣٧ عن الثورى عن الأسود ابن قيس عن أبيه ، والأسود العبدى ثقة وأبو قيس مقبول كما فى التقريب ص ٤٥٨، ١١١ ، وقد رواه عبد الرزاق ح ٥٥٣٦ عن معمر بن خالد الحذاء عن ابن سيرين أو غيره عن عمر بمعناه وفيه انقطاع بين عمر وابن سيرين المتوفى سنة عشر ومائة كما فى التقريب ص ٤٨٣ .
- (ب) ومنهم أبو عبيدة بن الجراح فقد روى عبد الرزاق ح ٥٥٣٨ عن ابن التيمى عن محمد بن عمرو عن صالح بن كيسان عن أبى عبيدة وتابع ابن التيمى ابن ادريس عند ابن أبى شيبه ١٠٥/٢ ولكن فيه انقطاع بين صالح بن كيسان التابعى الثقة المتوفى سنة ثلاثين أو أربعين وأبى عبيدة المتوفى سنة ثمانى عشرة كما فى التقريب ص ٢٨٨، ٢٧٣ .
- (ج) ومنهم ابن عمر فقد روى ابن أبى شيبه ١٠٥/٢ عن عباد بن العوام عن يحيى بن سعيد عن نافع أن ابنا لسعيد بن زيد بن نفيل كان بأرض له بالعقيق على رأس أميال من المدينة فلقى ابن عمر غداة الجمعة فأخبره بشكواه فانطلق اليه وترك الجمعة واسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين كما فى التقريب ص ٥٩٥، ٥٩١، ٢٩٠ ، والله تعالى أعلم .



الباب الثامن

## القول فى صلاة السفر

وفيه فصلان :

الفصل الأول : فى القصر .

الفصل الثانى : فى الجمع .

[الباب الثامن]

القول فى صلاة السفر

[وفيه فصلان] :

[الفصل الأول]

فى القصر

حديث فى القصر :

(٧٢١) عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : "صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر بالمدينة أربعا ،

وبذى الحليفة العصر ركعتين" .  
(١)  
أخرجاه جميعا وبلغا به سفيان .

(٧٢٢) وعن نافع عن عبد الله رضى الله عنهما قال : "صليت مع النبى صلى الله عليه وسلم بمنى ركعتين وأبى بكر

وعمر ، ومع عثمان صدرا من أمارته ثم أتمها" .  
(٢)  
أخرجه مسلم .

(٧٢٣) وعن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : "سافرت مع النبى صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم فكانوا يملون الظهر والعصر ركعتين ،

---

(١) البخارى ك/التقصير ٣٦/٢ ، ومسلم ك/صلاة المسافرين

ج ٦٩٠ ، ١١ .  
(٢) هذا لفظ البغوى خ ١٠٢١ من طريق البخارى ، وأصله فى صحيحه ٣٥٠٣٤/٢ ، والذي فى مسلم ج ٦٩٤ ، ١٧ بمعناه .

ولا يملكون قبلها ولا بعدها ، وقال عبد الله : لو كنت  
مصليا قبلها أو بعدها لأتممتها " .  
(١)  
أخرجه الترمذى .

(٧٢٤) وعن عائشة رضى الله عنها : " فرضت الصلاة ركعتين  
ركعتين فى الحضر والسفر ، فأقرت صلاة السفر وزيد فى  
صلاة الحضر " .  
(٢)  
أخرجه أبو داود .

قال الخطابى : هذا قول عائشة رضى الله عنها وليس  
برواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد روى عن ابن  
عباس رضى الله عنهما مثله .  
(٣)

وقد اختلف أهل العلم فى هذه المسألة :  
فذهب بعضهم الى أن القصر واجب ، وأن الاتمام لا يجوز ،  
وهو قول عمر وعلى وابن عمر وجابر وابن عباس وعمر بن عبد

(١) ك/السفر ج ٥٤٤ وقال حسن غريب لانعرفه الا من حديث يحيى  
ابن سليم وقال محمد بن اسماعيل وقد روى عن عبيد الله  
عن رجل من آل سراقه عن ابن عمر . قال أحمد شاكر ٢/٢٩٤  
هـ ٢ يريد البخارى والترمذى تعليل حديث يحيى بن سليم  
وقد تكلم فيه بعضهم ، والحق أنه ثقة وثقه ابن معين  
والعجلى وابن سعد .

قلت قال فى التقريب ص ٥٩١ يحيى بن سليم الطائفى مدوق  
يخطئ . لكن رواه البخارى ٢/٣٨ ، ومسلم ج ٦٨٩ ، ٨ ، ٩ ،  
من طرق عن حفص بن عاصم بمعناه ، وزادا فى بعض الطرق  
وقال الله : { لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة }  
(الأحزاب : ٢١) ، فالحديث صحيح .

(٢) ك/تفريع أبواب صلاة السفر ج ١١٩٨ ، وهو فى البخارى  
١/٩٣ ، ٢/٣٦ ، ومسلم ج ٦٨٥ .

(٣) المعالم ٢/٤٧ ، وأجاب عنه فى الفتح ١/٤٦٤ بأن قولها  
مما لا مجال للرأى فيه فله حكم الرفع ، ثم قال وعلى  
فرض أنها لم تدرك القصة يكون مرسل صحابى وهو حجة .

- (١) العزيز والحسن وقتادة . وقال حماد بن أبى سليمان : من صلى  
(٢)  
فى السفر أربعاً يعيد .  
(٣)  
(٤) وقال مالك بن أنس : يعيد مادام فى الوقت .  
وقال أحمد بن حنبل السنة ركعتان ، وقال مرة أنا أحب  
(٥)  
العافية فى هذه المسألة .  
وقال أصحاب الرأى : ان لم يقعد فى التشهد بعد  
الركعتين فصلاته فاسدة ، وان قعد أتمها أربعاً والآخرتان  
(٦)  
نقل .  
وذهب قوم الى أنه بالخيار ان شاء أتم وان شاء قصر ،  
(٧)  
وهو مذهب الشافعى وأبى ثور .  
وقد روى الاتمام فى السفر عن عثمان وسعد بن أبى وقاص

- 
- (١) فى (ز) ل ١٠٧/ب : "الحصين" وهو تصحيف .  
(٢) المعالم ٤٧/٢ ، شرح السنة ١٦٢/٤ وبه قال الظاهرية  
والحنفية والثورى ومالك وأحمد فى رواية عنهما .  
انظر : المنتقى ٢٦٠/١ ، شرح معانى الآثار ٤١٥/١ ، ٤٢٤ ،  
المجموع ١٩٩/٤ ، المغنى ٢٦٧/٢ ، الانصاف ٣٢١/٢ .  
(٣) المعالم ٤٨، ٤٧/٢ ، شرح السنة ١٦٢/٤ .  
(٤) استحباباً على القول بأنه سنة مؤكدة عند مالك كما فى  
الكافى ٢٠٨/١ وهى أشهر الروايات عنه كما فى البداية  
١٢١/١ .  
(٥) المعالم ٤٨/٢ ولاحمد روايات أخرى غير التى ذكرنا (أى  
عدم الجواز) وهى : الاتمام أفضل نص عليه وعليه جماهير  
أصحابه ، وعنه التوقف ، وعنه لايعجبنى الاتمام ، وقيل  
يكراه الاتمام واختاره ابن تيمية ، وعنه الاتمام أفضل ،  
ذكر ذلك كله فى الانصاف ٣٢١/٢ ، وانظر الاختيارات  
الفقهية ص ٧٢ .  
(٦) المعالم ٤٨/٢ ، شرح السنة ١٦٢/٤ ، وانظر شرح معانى  
الآثار ٤٢٤، ٤١٥/١ .  
(٧) المعالم ٤٨/٢ أى مع أن القصر أفضل هذا قول الشافعى  
وأصحابه ، ورواية عن أحمد ومالك ، وروى عن عثمان  
وسعد بن أبى وقاص وعائشة فى جماعة من الصحابة ، وبه  
قال جماعة من التابعين ، واليه ذهب أكثر العلماء .  
انظر : شرح السنة ١٦٣/٤ ، المغنى ٢٦٩/٢ ، ٢٧٠ ،  
المجموع ١٩٨/٤ ، المنتقى ٢٦٠/١ .



(١)

وأتمها ابن مسعود في السفر مع عثمان رضي الله عنهم أجمعين  
(٢)  
وروى عن عائشة أنها كانت تصوم في السفر وتصلى أربعاً .

قال الترمذي : والعمل على ما فعله النبي صلى الله

عليه وسلم - وهو القصر في السفر - وأبو بكر وعمر وعثمان

صدرنا من خلافته وهو مذهب الشافعي وأحمد وإسحاق إلا أن

الشافعي يقول بالقصر رخصة له في السفر فإن أتم أجزاءه ،  
(٣)  
(٤)

ومذهب أحمد وإسحاق قد ذكرناه ، هذا الذي ذكره أبو عيسى .

وقال الخطابي : والأولى أن يقصر ليخرج من الخلاف فإن

(٥)

القصر جائز بالاجماع ، والاتمام مختلف فيه ، وحمل اتمام

عثمان في آخر أمره على أنه اتخذ المكان موطناً ونوى الإقامة  
(٦)

فيه ، وعلى هذا حمل اتمام عائشة ، ذكره البغوي .

(٧٢٥) وقد روى عن يعلى بن أمية قال قلت لعمر بن الخطاب :

(١) المعالم ٤٨/٢ ، شرح السنة ١٦٣/٤ ، لكن في البخاري

٣٥/٢ ، ومسلم ح ٦٩٥ عن عبد الرحمن بن يزيد أن عثمان  
صلى بهم بمنى أربع ركعات فقل ذلك لعبد الله بن  
مسعود فاسترجع وأنكر الإتمام واستدل بصلاة النبي صلى  
الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر . اهـ مختصراً

(٢) شرح السنة ١٦٣/٤ وأخرجه البيهقي ١٤٣/٣ وصححه هو  
والزيلعي في نصب الراية ١٩٢/١ ، وابن حجر في الفتح  
٥٧١/٢ .

(٣) قوله : "ومذهب أحمد وإسحاق قد ذكرناه" من كلام المصنف  
رحمه الله ، مع ملاحظة أنه لم يذكر إسحاق .

(٤) الترمذي ٤٣٠/٢ وهو قول أكثر أهل العلم كما بينا قبل  
قليل عند التعليق على مذهب الشافعي في الهامش .

(٥) المعالم ٤٨/٢ وانظر الاجماع المذكور في اجماع ابن  
المنذر ص ٤٢ ، والمغني ٢٥٥/٢ ، والمراتب ص ٢٥ ،  
والافصاح ١٥٦/١ .

(٦) شرح السنة ١٦٣/٤ ، ١٦٤ مختصراً ، وقد روى البخاري ٣٦/٢

ومسلم ح ٦٨٥ ، ٣٣ أن عائشة تناولت ماتأول عثمان ، وقد  
رد في الفتح ٥٧١، ٥٧٠/٢ الاحتمال الذي ذكره المصنف هنا  
بأن الإقامة بمكة على المهاجرين حرام (أي فوق ثلاثة  
أيام كما في المجموع ١٩٥/٤) وأنه لهذا الحكم لا يعتد  
بما رواه عبد الرزاق (ح ٤٠٦٨) عن معمر عن الزهري "أن  
عثماناً أتم ، لأنه نوى الإقامة بعد الحج" بالإضافة إلى  
أنه مرسل .

(١) اقصار الناس الصلاة اليوم وانما قال الله تعالى : {ان  
(٢) خفتم أن يفتنكم الذين كفروا} ، [فقد ذهب ذلك اليوم]  
(٣) فقال عجبنا مما عجبنا منه ، فذكر ذلك لرسول الله صلى  
(٤) الله عليه وسلم فقال : "صدقة تصدق الله بها عليكم  
فاقبلوا صدقته " .  
(٥) أخرجه مسلم وأبو داود في سننه .

وقال هذا دليل على أن الالتزام هو الأصل من وجهين :  
أحدهما : أنهم أنكروا القصر عند عدم الخوف وتعجبوا  
منه ولو كان الأصل القصر لم يتعجبوا منه .  
والثاني : أنه سماه صدقة فدل على أنه رخصة ، والرخصة  
(٦) (٧) إنما تكون اباحة لأعزيمة ، هكذا ذكره الخطابي .

- 
- (١) في جميع النسخ : "قصر" والتصويب من أبي داود .  
(٢) سورة النساء : ١٠١ ومطلعها : {واذا ضربتم في الأرض  
فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة} .  
(٣) الزيادة من أبي داود وقد أضفتها لأن ظاهر صنيع المصنف  
رحمه الله أنه اعتمد رواية أبي داود .  
(٤) في (ت) ل ١٠٠ / ١ ، و (ب) ل ٥٣ / ١ ، و (ز) ل ١٠٨ / ١  
والتصويب من أبي داود .  
(٥) هذا لفظ أبي داود ج ١١٩٩ ، ورواه مسلم ج ٦٨٦ بنحوه .  
(٦) عن المعالم ٤٨ / ٢ ، مختصرا ، وانظر شرح السنة ١٦٩ / ٤  
والقول بأن القصر في السفر رخصة قول الجمهور كما في  
المغنى ٢ / ٢٦١ ، والفتح ٢ / ٤٦٤ ، وعمدة القاري ٣ / ٢٨٨ .  
(٧) وذهبت الحنفية إلى أن القصر في السفر عزيمة لأرخصة  
كما في عمدة القاري ٣ / ٢٨٧ ودليلهم حديث عائشة  
المتقدم في المصلى رقم (٧٢٤) وأجاب في الفتح ١ / ٤٦٤  
بأن الجمهور احتجوا بقوله تعالى : {فليس عليكم جناح  
أن تقصروا من الصلاة أن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا}  
(النساء : ١٠١) وأن نفى الحرج لا يدل على العزيمة  
والقصر إنما يكون من شيء أطول منه ، ويدل على أنه  
رخصة حديث يعلى بن أمية (المتقدم في المصلى رقم ٧٢٥)  
قال ابن حجر ومراد عائشة بقولها : "فأقرت صلاة السفر"  
أي باعتبار ما آل إليه الأمر من التخفيف لا أنها استمرت  
فلا يلزم من ذلك أن القصر عزيمة ، ورجح ابن تيمية في  
مجموع الفتاوى ٩ / ٢٤ أن القصر سنة وأن الالتزام مكروه .  
قلت وهو رواية عن أحمد كما في الانصاف ٢ / ٣٢١ . =

حديث فى هل يتنفل مع الصلاة اذا قصرها :

(١)

(٧٢٦) روى عن عطية العوفى عن ابن عمر رضى الله عنهما "أن

النبي صلى الله عليه وسلم كان يتطوع فى السفر قبل

الصلاة وبعدها " .

(٢)

أخرجه أبو عيسى الترمذى ، قال :

= قلت وأميل الى ترجيح ابن حجر وهو أن القصر رخصة تصدق

الله بها على عباده فلزمهم قبولها كما أمر بذلك

النبي صلى الله عليه وسلم فى حديث يعلى بن أمية رقم

(٧٢٥) فى الصلب ، ويؤيد ذلك حديث ابن عمر مرفوعا :

"أن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يكره أن تؤتى معصيته"

فقد صححه فى الارواء ج ٥٦٤ بمجموع طرقه ، والله أعلم .

هو عطية بن سعد بن جنادة ، بضم الجيم بعدها نون

خفيفة ، العوفى الجدلى ، بفتح الجيم والمهملة ،

الكوفى ، أبو الحسن ، صدوق يخطئ كثيرا وكان شيعيا

مدلسا ، تابعى من الطبقة الوسطى ، مات سنة احدى عشرة

ومائة ، روى له الأربعة سوى النسائى وروى له البخارى

فى الادب المفرد ، كذا فى التقريب ص ٣٩٣ .

وانظر : طبقات خليفة ص ١٦٠ ، الجرح والتعديل ٣٨٢/٦ ،

المجروحين ١٧٦/٢ ، الضعفاء لابن الجوزى ١٨٠/٢ ،

واللهبى ص ٢١٥ ، التهذيب ٢٢٤/٧ .

البغوى ١٨٦/١ بغير سند دون قوله : "قبل الصلاة

وبعدها" ، والذى عند الترمذى ج ٥٥١ : "صليت مع النبي

صلى الله عليه وسلم الظهر فى السفر ركعتين وبعدها

ركعتين" وقال حديث حسن مع أن فى سنده الحاج بن

أرطاة وعطية العوفى وهما صدوقان كثيرا الخطأ مدلسان

كما فى التقريب ص ٣٩٢، ١٥٢ وقد عنعناه فهذا اسناد

ضعيف . لكن الترمذى رواه مطولا بامعناه باضافة

ركعتين بعد المغرب كما فى ج ٥٥٢ من طريق ابن أبى ليلي

عن عطية ونافع عن ابن عمر ، وقال هذا حديث حسن ثم

قال سمعت محمدا (أى البخارى) يقول : ماروى ابن أبى

ليلى حديثا أعجب الى من هذا ولاأروى عنه شيئا ، ونقل

عنه الترمذى ١٩٩/٢ أنه قال : ابن أبى ليلي صدوق

ولاأروى عنه لأنه لايدرى صحيح حديث من سقيمه ، ومن كان

مثل هذا لاأروى عنه شيئا . وقال فى التقريب ص ٤٩٣

صدوق سىء الحفظ .

قلت هذه متابعة لحجاج بن أرطاة ، كما أن نافع شارك

هنا عطية العوفى فى الرواية وهى متابعة لعطية العوفى

فى السند الذى قبله ، ونافع ثقة ثبت فقيه مشهور كما

فى التقريب ص ٥٥٩ . فالحديث بمجموع الطريقين حسن ان

شاء الله تعالى ، وقد قال فى تخريج المشكاة ٤٢٣/١ هـ ٣

لكن فى الباب أحاديث أخرى يدل مجموعها على أن النبي

صلى الله عليه وسلم كان يصلى السنن أو بعضها فى

السفر أحيانا .



(٧٢٧) وروى عن البراء بن عازب رضى الله عنه قال : "صحبت

(١)

رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانية عشر سفرا فما

رأيت ترك الركعتين اذا زاغت الشمس قبل الظهر " .

(٢)

أخرجه أبو عيسى وقال :

(٧٢٨) وقد روى عن ابن عمر أيضا "أن النبي صلى الله عليه

(٣)

وسلم كان لايتطوع فى السفر قبل الصلاة ولابعدها " .

(٤)

قال وقد ذهب أحمد وإسحاق الى أنه يتطوع فى السفر .

(٥)

وذهب طائفة الى أنه لايتطوع فى السفر .

قال ومن تطوع فله فضل كبير وهو قول أكثر أهل العلم

(٦)

يختارون التطوع فى السفر .

(١) فى جميع النسخ : "شهرًا" كما فى بعض نسخ الترمذى وهو

تمحييف ، والصواب "سفر" كما فى الأصول الصحيحة ، نقله

فى التحفة ١١٧/٣ عن قوت المغتذى عن العراقى ، وأقره

أحمد شاكر ٤٣٥/٢ هـ وهو موافق للنسخة التى اعتمدها

فى العارضة ٢٤/٣ ولرواية ابن خزيمة ج ١٢٥٣ ، وأبى

داود ج ١٢٢٢ ، وانظر الفتح ٥٧٩/٢ .

(٢) ج ٥٥٠ وقال حديث غريب وقال سألت محمدا عنه فلم يعرفه

الا من حديث الليث بن سعد ولم يعرف اسم أبى بسرة

الغفارى ورآه حسنا ، وقال فى العارضة ٢٦/٣ حديث

مجهول ، وقال فى تخريج المشكاة ٤٢٤/١ هـ ٣ رجاله ثقات

غير أبى بسرة الغفارى ، قال الذهبى لايعرف (كما فى

الميزان ٤٩٥/٤) وقال فى التهذيب ٢٠/١٢ وثقه العجلي

(ص ٤٩١) وابن حبان (٥٧٣/٥) ، وقال فى التقريب ص ٦٢١

مقبول عند المتابعة والا فليين الحديث ، ومع ذلك صححه

ابن خزيمة ج ١٢٥٣ .

(٣) الترمذى ٤٣٦/٢ وقد مضى معناه فى حديث ابن عمر رقم

(٧٢٣) من المصنف وأنه متفق عليه .

(٤)، (٦) الترمذى ٤٣٦/٢ ، وانظر : المجموع ٢٥٦/٤ ، المغنى

٢٩٤/٢ ، المنتقى ٢٦٨/١ ، عمدة القارى ١٤٤/٦ .

(٥) الترمذى ٤٣٦/٢ وحكى عن ابن عمر وابن المسيب وابن

جبير وعلى بن الحسن كما فى المغنى ٢٩٤/٢ . لكن قال

فى الفتح ٥٧٨/٢ مذهب ابن عمر الفرق بين الرواتب

والمطلقة ، وقد روى ابن أبى شيبه بإسناد صحيح عن =



حديث فى أى وقت تقصر الصلاة :

(١) (٧٢٩) عن حارثة بن وهب الخزاعى رضى الله عنه قال : "صلى

بننا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن أكثر ماكننا

قط وآمنه بمنى ركعتين" .

(٢)

أخرجه مسلم .

وقد اختلف أهل العلم فى مسألة القصر :

(٧٣٠) فروى عن أنس قال : "كان رسول الله صلى الله عليه

وسلم اذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فرسخ - شك

= مجاهد قال صحبت ابن عمر من المدينة الى مكة وكان  
يصلى تطوعا على دابته حيث توجهت به ، فاذا كانت  
الفريضة نزل فمضى . فيكون ذلك قولا ثالثا ، قال  
وأغفلوا قولا رابعا وهو الفرق بين الليل والنهار فى  
المطلقة ، وخامسا وهو ماذهب اليه البخارى فى ك/تقصير  
الصلاة ترجمة ب ١٢ : "باب من تطوع فى السفر فى غير دبر  
الصلوات" (صحيح البخارى ٣٨/٢) قال ابن حجر وهذا  
مشعر بأن نفي التطوع محمول على مابعد الصلاة خاصة  
فلايتناول ماقبلها ولامالاتعلق له بها من النوافل  
المطلقة كالتهجد والوتر والضحى وغير ذلك .. ورجحه .  
وقال ابن تيمية فى الاختيارات الفقهية ص ٧٣ : ويوتر  
المسافر ويركع سنة الفجر ، ويسن ترك غيرهما ، والأفضل  
له التطوع فى غير السنن الراجعة ونقله بعضهم اجماعا  
اهـ كلامه ، والله أعلم .

(١) هو أخو عبيد الله بن عمر بن الخطاب لأمه ، له صحبة ،  
سكن الكوفة ، له فى الصحيحين أربعة أحاديث ، وروى له  
الأربعة كذلك .

انظر : طبقات خليفة ص ١٠٨ ، ابن سعد ٢٦/٦ ، الجرح  
والتعديل ٢٥٥/٣ ، تاريخ الصحابة ص ٧٢ ، الاستيعاب  
٢٧٣/٢ ، أسد الغابة ٤٣٠/١ ، التجريد ١١٣/١ ، الاصابة  
١٩١/٢ ، التقريب ص ١٤٩ ، التهذيب ١٦٧/٢ .

(٢) سقطت كلمة : "قط" من (ت) ل ١٠٠/أ قال فى الفتح ٥٦٤/٢  
وهى متعلقة بمحذوف تقديره : ونحن ماكننا أكثر منا فى  
ذلك الوقت ولا أكثر أمنا .

(٣) هذا لفظ البخارى ك/الحج ١٧٣/٢ ، والذى عند مسلم ح ٦٩٦  
بمعناه .

شعبة - صلى ركعتين" .  
(١)

أخرجه أبو داود .

قال الخطابي : ان ثبت هذا كانت الثلاثة فراسخ حدا

فيما تقصر فيه الصلاة ، الا أنى لأعرف أحدا من الفقهاء يقول  
(٢)

بـه .

قال وقد روى عن أنس بن مالك أنه كان يقصر الصلاة فيما  
(٣)

بينه وبين خمسة فراسخ .

وعن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان يقول انى للأسافر  
(٤)

الساعة من النهار فأقصر .

وعن على رضى الله عنه أنه خرج الى موضع فصلى بهم  
(٥)

الظهر ركعتين ثم رجع من يومه .

(٧)

(٦)

وقال عمرو بن دينار قال لى جابر بن زيد : أقصر

(١) ح ١٢٠١ وفيه : "شعبة شك" وهو عند مسلم ح ٦٩١ وفيه :  
"شعبة الشاك" .

(٢) المعالم ٤٩/٢ .

(٣) المعالم ٤٩/٢ ، ورواه فى المحلى ١٠/٥ .

(٤) المعالم ٤٩/٢ وأخرجه ابن أبى شيبه (٤٤٥/٢) وقال  
الثورى سمعت جبلة بن سحيم سمعت ابن عمر يقول : "لو  
خزجت ميلا قصرت الصلاة" ذكر ذلك ابن حجر فى الفتح  
٥٦٧/٢ وقال اسناد كل منهما صحيح .

(٥) المعالم ٤٩/٢ ، وأخرجه ابن أبى شيبه ٤٤٣/٢ .

(٦) هو المكي أبو محمد الأثرم الجمحى مولاهم تابعى ثقة ثبت  
مات سنة ست وعشرين ومائة ، روى له الجماعة كما فى  
التقريب ص ٤٢١ .

انظر : طبقات خليفة ص ٢٨١ ، تاريخ الثقات ص ٣٦٣ ،  
تاريخ ابن معين ٤٤٢/٢ ، التاريخ الكبير ٣٢٨/٦ ،  
الجرى والتعديل ٢٨١/٦ ، الثقات ١٦٧/٥ ، الكاشف ٢٨٤/٢  
التهذيب ٢٨/٨ .

(٧) هو أبو الشعثاء الأزدي ثم الجوفى بفتح الجيم وسكون  
الواو بعدها فاء ، البصرى ، مشهور بكنيته ، من أوساط  
التابعين ، ثقة فقيه ، مات سنة ثلاث وتسعين ، ويقال  
ثلاث ومائة ، أخرج له الجماعة كما فى التقريب ص ١٣٦ .  
انظر : طبقات خليفة ص ٢١٠ ، تاريخ الثقات ص ٩٣ ،  
تاريخ ابن معين ٧٣/٢ ، التاريخ الكبير ٢٠٤/٢ ، الجرح  
والتعديل ٤٩٤/٢ ، الثقات ١٠١/٤ ، التهذيب ٣٨/٢ .

(١)

بعرفة .

وأما مذهب فقهاء الأمصار ، فإن الأوزاعي قال : عامة

(٢)

الفقهاء يقولون : مسيرة يوم تام ، وبهذا نأخذ .

وقال مالك يقصر من مكة الى عسفان والى الطائف والى

جدة ، وهو قول أحمد بن حنبل وإسحاق ، وقال الخطابي والى

نحو هذا أشار الشافعى حين قال : ليلتين قاصدتين ، وروى عن

(٣)

الحسن والزهرى قريب من ذلك قالا يقصر مسيرة يومين .

قال واعتمد الشافعى فى ذلك قول ابن عباس حين سئل

فقليل يقصر الى عرفة قال لا ولكن الى عسفان والى جدة والى

(٤)

الطائف .

وروى عن ابن عمر مثل ذلك وهو أربعة برد وهو أصح

(٥)

الروايين عن ابن عمر .

(١) أخرجه ابن أبى شيبه ٤٤٥/٢ من طريق سفيان بن عيينة  
واسناده صحيح رجاله ثقات من رجال الشيخين كما فى  
التقريب ص ٢٤٥، ٤٢١، ١٣٦ .

(٢) المعالم ٤٩/٢ ، ورواه مالك ١٤٧/١ عن ابن شهاب عن  
سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه وهذا اسناد صحيح ،  
ورواه عبد الرزاق ح ٤٢٩٢ عن ابن جريج عن عطاء وهذا  
اسناد صحيح ، ورواه ابن أبى شيبه عن ابن عباس ٤٤٣/٢  
بلفظ : "فى مسيرة يوم وليلة" وصححه فى الفتح ٥٦٦/٢ .

(٣) المعالم ٤٩/٢ ، وانظر شرح السنة ١٧٢/٤، ١٧٣ ،  
والمجموع ١٩١/٤ ، والمغنى ٢٥٥/٢، ٢٥٦ ، والمنتهى  
٢٦٢/١ .

(٤) المعالم ٥٠/٢ ، وانظر شرح السنة ١٧٣/٤ وأخرجه عبد  
الرزاق ح ٤٤٩٧ عن ابن عيينة عن ابن دينار عن عطاء  
وهذا اسناد صحيح ، قال فى الفتح ٥٦٦/٢ ورواه  
الدارقطنى وابن أبى شيبه من طريق عبد الوهاب بن  
مجاهد عن أبيه وعطاء عن ابن عباس مرفوعا : "يا أهل  
مكة لا تقصروا الصلاة فى أدنى من أربعة برد ، من مكة  
الى عسفان" ، قال ابن حجر وهذا اسناد ضعيف من أجل  
عبد الوهاب ، ولا بن أبى شيبه من طريق صحيح عن ابن  
عباس قال : "تقصر الصلاة فى مسيرة يوم وليلة" ، قال  
ويمكن الجمع بين هذه الروايات بأن مسافة أربعة برد  
يمكن سيرها فى يوم وليلة ، ورواه فى المحلى ٧/٥ عن  
ابن عباس قال : "فذلك ثمانية وأربعون ميلا" .

(٥) المعالم ٥٠/٢ ، وانظر شرح السنة ١٧٢/٤، ١٧٣ ، ورواه  
مالك ١٤٧/١ باسنادين صحيحين .

وقال سفيان الثوري وأصحاب الرأي : لا يقصر الا في ثلاثة

(١) (٢)

أيام ، هكذا حكى الخطابي .

حديث فيما اذا أقام المسافر في مكان الى متى يقصر :

(٧٣١) عن أنس رضي الله عنه قال : "خرجنا مع النبي صلى

الله عليه وسلم من المدينة الى مكة فكان يصلي ركعتين

(٣)

ركعتين حتى رجعنا الى المدينة قلنا أقمتم بمكة شيئا؟

قال أقمنا بها عشرةا " .

(١) المعالم ٥٠/٢ ، وانظر شرح السنة ١٧٤/٤ ، وفي عمدة

القاري ١١٥/٦ : ثلاثة أيام ولياليهن ، قال وهو قول عثمان وابن مسعود وسويد بن غفلة والشعبي والنخعي وابن حيي وأبي قلابة وشريك بن عبد الله وابن جبير

ومحمد بن سيرين وهي رواية عن ابن عمر كذلك . اهـ

(٢) وهناك قول آخر وهو جواز القصر في السفر الطويل

والقصر ابتداء من ميل كما في المحلى ١٢/٥ . وقال في

الفتح ٥٦٧/٢ والصحيح أنه لا يتقيد بمسافة بل مجاوزة

الذي يخرج منه ، وهو قول ابن تيمية كما في حاشية

الروض المربع ٣٨٠/٢ إلا أنه حدد أقل مسافة القصر

من مكة الى عرفة ، قال وهذه مسافة يريد ، وقال في

مجموع الفتاوى ١٢/٢٤ ، ١٣ ، ١٥ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٤٨ الأحكام التي

علقها الله بالسفر علقها به مطلقا ولم يوقت للقصر

مسافة ولا وقتا ثم قال ولكن لابد أن يكون ذلك مما يعد

في العرف سفرا مثل أن يتزود له ويبرز للصحراء ، وأما

التنقل داخل المدن ومن قرية الى قرية كما يتنقل من

الصالحية الى دمشق فليس بسفر . اهـ

والراجح عندي أن النبي صلى الله عليه وسلم سمى يوما

وليلة سفرا في حديث أبي هريرة حيث قال : "لا يحل

لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم

وليلة ليس معها حرمة" أخرجه البخاري ٣٦٠/٢ واختاره

في ترجمة ب٤ من ك/أبواب التقصير ، وهذا الزمن كانت

تقطع فيه مسافة أربعة برد وهي ستة عشر فرسخا ، روى

عن ابن عمر وابن عباس أنهما كانا يقصران ويفطران في

هذه المسافة جزم بذلك البخاري في ترجمة ب٤ المذكورة

قبل قليل ، وقد رأينا أن ذلك روى عنهما بإسناد صحيح

وأن هذه مسافة مكة الى عسفان أو الى الطائف أو الى

جدة ، وهو قول الجمهور مالك والشافعي وأحمد وإسحاق

والأوزاعي وغيرهم ، والله تعالى أعلم .

(٣) كذا في (ز) ل ١٠٩/أ ، وفاقا لما في المحيحين والذي في

سائر النسخ : "ستا" ، وهو تصحيف .



(١)

أخرجه مسلم .

وأخرجه الترمذى وقال عوض قوله : "قلنا أقمتم بمكة شيئاً ؟" ، قلت لأئس : "كم أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة ؟" (٢)

(٧٣٢) وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : "سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم سفراً فأقام تسعة عشر يوماً يصلى ركعتين ركعتين ، قال ابن عباس : فنحن نصلى فيما بيننا وبين تسعة عشر يوماً ركعتين ركعتين ، فإذا أقمنا أكثر من ذلك صلينا أربعاً" . (٣)  
أخرجه البخارى .

وأخرجه الترمذى إلا أنه قال عوض قوله : "صلينا أربعاً" (٤)  
"أتممنا الصلاة" وقال هذا حديث صحيح .

وقد اختلف أهل العلم فى الإقامة التى تمنع قصر الصلاة :  
فروى عن على رضى الله عنه أنه قال : "من أقام عشرة أيام أتم الصلاة" . (٥)

- 
- (١) هذا اللفظ للبخارى ٣٤/٢ والذى عند مسلم ح ٦٩٣ فيه : "كم أقام بمكة" .  
(٢) الترمذى ح ٥٤٨ وقال حديث حسن صحيح .  
(٣) هذا لفظ الترمذى ح ٥٤٩ ، والبغوى ح ١٠٢٨ لكنه قال : "وبين مكة" . ورواه البخارى ك/تقصير الصلاة ٣٤/٢ ، ك/المغازى ٩٥/٥ بنحوه مختصراً .  
(٤) هذه الرواية ذكرها الترمذى ٤٣٢/٢ بدون اسناد ، وقوله "هذا حديث صحيح" ذكره عقيب ح ٥٤٩ الذى رواه بسنده كما فى ٤٣٤/٢ ، وقال أحمد شاكر جاء فى بعض نسخ سننه : "هذا حديث غريب حسن صحيح" .  
(٥) الترمذى ٤٣٢/٢ ووصله عبد الرزاق ح ٤٣٣٢ ، ٤٣٣٣ ، وابن أبى شيبه ٤٥٥/٢ بأسانيد صحيحة .

وروى عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه قال : "من أقام  
(١)  
خمسة عشر يوما أتم الصلاة" ، وروى عنه : "اثني عشر" .  
(٢)

وعن سعيد بن المسيب أنه قال : "إذا أقام أربعاً صلى  
(٣)  
أربعاً" .

وأما الفقهاء : فذهب سفيان الثوري وأهل الكوفة الى  
(٤)  
توقيته خمسة عشر يوماً ، فقالوا : إذا أجمع على إقامة خمسة  
(٥)  
عشر يوماً أتم الصلاة .

وقال الأوزاعي : إذا أجمع على إقامة اثني عشر يوماً  
(٦)  
أتم الصلاة .

وقال مالك والشافعي وأحمد : إذا أجمع على إقامة

(١) الترمذي ٤٣٢/٢ ووصله عبد الرزاق ج ٤٣٤٣ بلفظ : "خمس  
عشرة ليلة" عن عمر بن ذر عن مجاهد وهما ثقتان كما في  
التقريب ص ٤١٢، ٥٢٠، فهذا اسناد صحيح ، ورواه ابن أبي  
شيبه ٤٥٤/٢، ٤٥٥ عن ابن المسيب عن طريق عبد الله بن  
ادريس عن داود بن أبي هند وهما ثقتان كما في التقريب  
ص ٢٩٥، ٢٠٠ وهذا اسناد صحيح .

(٢) الترمذي ٤٣٣/٢ دون لفظ : "عنه" ، لكنه قال : "ثنتي  
عشرة" ، ووصله عبد الرزاق عن ابن عمر ج ٤٣٤٢ وفيه عبد  
الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب وهو  
ضعيف كما في التقريب ص ٣١٤ لكن يؤيده مفهوم حديث  
مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أنه  
قال : أصلى صلاة المسافر مالم أجمع مكثاً وإن حبسني  
ذلك اثنتي عشرة ليلة ، واسناده صحيح ١٤٨/١ .

(٣) الترمذي ٤٣٣/٢ قال وروى عنه ذلك قتادة وعطاء  
الخراساني .

قلت أخرج الطريقتين عبد الرزاق ج ٤٣٤٦، ٤٣٤٧ وروى  
الطريق الثانية مالك ١٤٩/١ وأسانيدنا صحيحة .  
في (ج) ص ١٩٧ : "اجتمع" وهو تصحيف .

(٤) الترمذي ٤٣٣/٢ وحكى عن ابن عمر وابن المسيب وابن  
(٥) جبير والليث كما في موطأ محمد بن الحسن ص ٨١ ،  
والحجة ١٦٨/١ ، وعمدة القاري ١١١/٦ واحتجوا بحديث  
ابن عباس قال : أقام النبي صلى الله عليه وسلم بمكة  
خمسة عشر يصلي ركعتين ركعتين ، رواه النسائي ١٢١/٣  
وصححه في الفتح ٥٦٢/٢ لكنه رجح رواية : "تسعة عشر"  
التي رواها البخاري (رقم ٧٣٢ من الملب) لأنها أكثر  
ماوردت به الروايات الصحيحة .

(٦) الترمذي ٤٣٣/٢ وقد سبق أنها رواية ابن عمر .

(١)

أربعة أيام أتم الصلاة .

وقال اسحاق : اذا أجمع على إقامة تسعة عشر يوما أتم

الصلاة ، حكى ذلك الترمذى [بمعناه] ثم حكى الترمذى هذا

(٢)

القول بلفظه .

قال ثم أجمع أهل العلم على أن المسافر يقصر ما لم

(٣)

يجمع إقامة وان أتى عليه سنون .

وقد روى عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه قال أصلى صلاة

المسافر ما لم أجمع مكثا ، وهو اختيار المزنى سواء كان

(٤)

محاربا أو لم يكن .

واشترط قوم أنه يقصر ان كان فى حرب لأن النبى صلى

الله عليه وسلم قصر فى حرب هوأزن سبعة عشر يوما ، وفى

(٥)

رواية : ثمانية عشر يوما .

وروى جابر أن النبى صلى الله عليه وسلم أقام بتبوك

(١) الترمذى ٤٣٣/٢ وانظر المغنى ٢٨٨/٢ ، والمبدع ١١٣/٢ .

وفيهما أن هذه رواية عن أحمد ، وأن المشهور عنه أنه

يتم اذا أقام أكثر من احدى وعشرين صلاة ، وانظر

المنتقى ٢٦٥/١ ، والكافى ٢٠٩/١ وفيهما أن هذا هو

المشهور عن مالك ، والرواية الثانية عنه كالمشهور عن

أحمد . انظر دليل الروايتين فى شرح السنة ١٧٨، ١٧٧/٤ .

(٢) الترمذى ٤٣٣/٢، ٤٣٤ والزيادة يقتضيها السياق ، وهى

رواية عن ابن عباس كما فى المجموع ٢٢١/٤ .

(٣) الترمذى ٤٣٤/٢ وفى شرح السنة ١٧٨، ١٧٩ ذكر أنه قول

آخر للشافعى وحكاه عن أكثر أهل العلم .

(٤) شرح السنة ١٧٩/٤ وقد سبق ذكره فى أول المسألة

الخلافة نقلا عن الترمذى - الرواية الثانية - انظر

ص ٩٥٥ وهـ ٢ .

(٥) شرح السنة ١٧٨/٤ ونسبه للشافعى ، والرواية الاولى عن

ابن عباس عند أبى داود ح ١٢٣٢ وهى ضعيفة من أجل شريك

القاضى وهو صدوق يخطئ كثيرا تغير حفظه منذ ولى

القضاء كما فى التقريب ص ٢٦٦ ، والرواية الثانية عن

عمران بن حصين عند أبى داود أيضا ح ١٢٢٩ وعند غيره

وفيه على بن زيد بن جدعان متكلم فيه كما فى المختصر

٦١/٢ وضعفه فى التقريب ص ٤٠١ والتلخيص ٤٦/٢ ومع ذلك

حسنه وصحه الترمذى ح ٥٤٥ .

(١)

عشرين يوما يقصر الصلاة .

وأقام ابن عمر بأذربجان ستة أشهر يقصر الصلاة : يقول

(٢)

أخرج اليوم ، أخرج غدا .

وقال سفيان الثوري وأصحاب الرأي اذا أجمع المسافر

(٣)

على إقامة خمسة عشر يوما أتم الصلاة .

(٤)

وقال الحسن بن صالح : اذا أقام عشرة أيام أتم

(٥)

الصلاة .

وقال ربيعة : من أقام يوما وليلة أتم الصلاة ، قال

(٦)

البغوي وهو قول شاذ .

وقال ابن عباس : اذا قدم المسافر على أهل أو ماشية

له أتم الصلاة ، وبه قال أحمد وهو أحد قولي الشافعي : ان

المسافر اذا دخل الى بلد له فيه أهل انقطعت رخصة السفر

---

(١) شرح السنة ١٧٩/٤ والحديث رواه عبد الرزاق ج ٤٣٣٥ ،

وأحمد ٢٩٥/٣ وأبو داود ج ١٢٣٥ ، وصححه ابن حبان كما

في الموارد ج ٥٤٦ ، وابن حزم في المحلى ٣٧/٥ ،

والنووي في المجموع ٢١٦/٤ ، وابن حجر في التلخيص

٤٦/٢ غير أنه قال انها شاذة .

(٢) شرح السنة ١٧٩/٤ ورواه عبد الرزاق ج ٤٣٣٩ ، والبيهقي

١٥٢/٣ باسناد صحيح كما في التلخيص ٤٧/٢ .

(٣) سبق ذكر هذا القول نقلا عن الترمذي ، وهنا كرر نقله

عن البغوي ١٨٠/٤ .

(٤) هو الحسن بن صالح بن حيي الهمداني الثوري الكوفي ثقة

فقيه عابد رمى بالتشيع من السابعة ، مات سنة تسع

وستين ومائة ، وروى له الجماعة سوى البخاري فانه

روى له في الأدب المفرد كما في التقريب ص ١٦١ .

وانظر : طبقات خليفة ص ١٦٨ ، ابن سعد ٧٧٥/٦ ،

المعارف ص ٢٢٢ ، التاريخ الكبير ٢٩٥/٢ ، مشاهير

علماء الأمصار ص ١٧٠ ، العبر ١٩١/١ ، التهذيب ٢٨٥/٢ ،

سير أعلام النبلاء ٣٦١/٦ .

(٥) شرح السنة ١٨١، ١٨٠/٤ .

(٦) شرح السنة ١٨١/٤ .



(١)

وان كان مجتازا .

وقال الحسن : اذا كان مع الملاح أهله فلا يقصر ، حكاه

(٢) (٣)

البغوى .

- 
- (١) شرح السنة ١٨١/٤ ، وأشر ابن عباس رواه عبد الرزاق ح ٤٢٩٧ ، وابن أبى شيبه ٤٤٥/٢ باسناد صحيح (عن ابن عيينة عن ابن دينار عن عطاء) ، وانظر قول أحمد فى المغنى ٢٩٠/٢ وحكى عنه رواية أخرى وهى أنه يتم إلا أن يكون مارا .
- (٢) شرح السنة ١٨١/٤ وهو قول أحمد وعطاء كما فى المغنى ٢٦٥/٢ ونقل ابن قدامة عن الشافعى القصر .
- (٣) والراجح أن المسافر يقصر الصلاة أبدا ما لم يجمع الإقامة ، وهو قول أكثر أهل العلم كما سبق ، ومن حدد الالتزام بإقامة ثلاثة أيام أو أربعة أو عشرة أو اثنى عشر أو خمسة عشر أو أكثر فلا دليل له على ذلك كما فى مجموع الفتاوى ١٣٧/٢٤ .

[الفصل الثانى]

[فى الجمع]

حديث فى الجمع بين الصلاتين بعذر السفر :

(٧٣٣) عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا عجل به السير يجمع بين المغرب والعشاء " .

أخرجه الشيخان عن سالم عن أبيه ، وأخرجه مسلم بلغ به (١)  
مالكا .

(٧٣٤) وعن أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم : "أنه كان اذا عجل به السير يوما يؤخر الظهر الى وقت العصر ويجمع بينهما ، ويؤخر المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء حين يغيب الشفق " .

(٢)  
أخرجه مسلم عن أبى طاهر عن ابن وهب ، وأخرجاه من (٣)  
وجوه عن ابن شهاب .

(٧٣٥) وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال :  
"خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام تبوك فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء ، قال فأخر الصلاة يوما ثم خرج فصلى

---

(١) هذا لفظ مالك ١٤٤/١ من طريق نافع عن ابن عمر ، والذي عند مسلم ج ٧٠٣ عن مالك من هذه الطريق بلفظ : "جمع" ، ورواية سالم عن أبيه عند البخارى ٣٩/٢ ، ومسلم ج ٧٠٣ ٤٤ بلفظ : "اذا جد به السير" لكن فى آخرها .

(٢) مسلم ج ٧٠٤ ، ٤٨ .  
(٣) البخارى ٤٠،٣٩/٢ ، ومسلم ج ٧٠٤ ، ٤٧،٤٦ .

الظهر والعصر جميعا ثم دخل ثم خرج فصلى المغرب والعشاء جميعا ، ثم قال انكم ستأتون غدا ان شاء الله عين تبوك وانكم لن تأتوها حتى يفضى النهار فمن جاءها فلايمس من مائها شيئا حتى آتى ، قال فجئناها وقد سبق اليها رجلان والعين مثل الشراك تبض بشيء من ماء فسألها رسول الله صلى الله عليه وسلم : "هل مسستما من مائها شيئا ؟ فقالا نعم ، فسبهما وقال لهما ماشاء الله أن يقول ثم عرفوا من العين بأيديهم قليلا قليلا حتى اجتمع شيء ثم غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم منه وجهه ويديه ثم أعاده فيها فجرت العين بماء كثير فاستسقى الناس ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يوشك يامعاذ ان طالت بك حياة أن ترى ما هاهنا قد ملئ جنانا " .  
(١)  
أخرجه مسلم .  
(٢)  
(٣)

غريبه :

قوله : "تبض" ، وهو بتاء معجمة باثنتين من فوق مفتوحة وكسر الباء المعجمة بواحدة وضاد معجمة ، قال فى الغريب : تقطر ، يقال منه بض الماء يبض بكسر الباء فى المستقبل ، قال الهروى ويقال ضب وهو من المقلوب .  
(٤)

- 
- (١) فى مسلم : "... بماء منهمر أو قال غزير - شك أبو على أيهما قال ... " .  
(٢) فى (ب) فى ١/٥٤ ، و (ز) فى ١٠٩/ب : "ماء" بالمد ، وفى باقى النسخ : "ما" على أنه اسم موصول كما فى الموطأ ومسلم ، والأول تصحيف .  
(٣) هذا لفظ مالك ١/١٤٣، ١٤٤ ورواه مسلم بنحوه ك/الفضائل ج ٧٠٦ ، ١٠ ، ١١٨٤/٤ ، ك/صلاة المسافرين ج ٧٠٦ ، ٥٣، ٥٢ ٤٩٠/١ مقتصر على الجملة الاولى .  
(٤) الغريبين ١/٢٤٤ ، وانظر غريب ابن الجوزى ١/٧٤ ، وشرح السنة ١٩٤/٤ .

(٧٣٦) وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه "أن النبی صلی الله عليه وسلم كان فى غزوة تبوك اذا ارتحل قبل زيغ الشمس أخر الظهر الى أن يجمعها الى العصر فيصليةما جميعا ، واذا ارتحل بعد زيغ الشمس عجل العصر الى الظهر وصلى الظهر والعصر جميعا ثم سار ، وكان اذا ارتحل قبل المغرب أخر المغرب حتى يصليةها مع العشاء ، واذا ارتحل بعد المغرب عجل العشاء فصلاها مع المغرب" .

أخرجه أبوداود والترمذى وقال فى الباب عن على وابن عمر وأنس وعبد الله بن عمر وعائشة وابن عباس وأسامة بن زيد وجابر رضى الله عنهم .<sup>(١)</sup>

(١) أبوداود ح ١٢٢٠ عن قتيبة بن سعيد عن الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عامر بن واثلة وقال تفرد به قتيبة ، ورواه الترمذى ح ٥٥٣ من هذا الطريق وقال حديث حسن غريب تفرد به قتيبة والمعروف عند أهل العلم حديث معاذ من طريق أبي الزبير عن أبي الطفيل (يريد ح ٧٣٥ فى الصلب) ، وذكر فى التلخيص ٤٩/٢ أن البخارى ضعفه وأن ابن حزم أعله بعننة يزيد بن أبي حبيب ثم قال ابن حجر وله طريق آخر عن هشام بن سعد عن أبي الزبير عن أبي الطفيل (أخرجه أبوداود ح ١٢٠٨ وهشام بن سعد لين الحديث وقد خالف من هو أوثق منه ، وقال فى التقريب ص ٥٧٢ صدوق له أوهام ورمى بالتشيع . لكن للحديث شاهد عن أنس رواه الاسماعيلى والبيهقى من طريق اسحاق بن راهويه وفيه جمع التقديم كذا فى التلخيص ٤٩/٢ وقال وصح اسناده النووى وفى ذهنى أن أبا داود أنكره على اسحاق ، ولكن له متابيع رواه الحاكم فى الأربعين له بسنده الى أنس وقال وهو فى الصحيحين وفيهما : "صلى الظهر ثم ركب" ، وليس فيهما : "والعصر" ، وهى زيادة غريبة صحيحة الاسناد وقد صححه المنذرى من هذا الوجه والعلاى .

وللحديث شاهد آخر عن جابر فى حديثه الطويل فى حجة الوداع عند مسلم ح ١٢١٨ ، ١٤٧ وفيه : "... حتى اذا زاغت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له فأتى بطن الوادى فخطب الناس .. ثم أذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر" ، وانظر حديث ابن عباس وحديث على فى التلخيص ٤٩، ٤٨/٢ وقد قوى فيه حديث ابن عباس ، فالحديث صحيح بشواهده .



وقد اختلف أهل العلم فى الجمع [فى السفر بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء فى وقت احدهما] :  
 (١)  
 فذهب كثير من أهل العلم الى جوازه ، وهو قول ابن عباس ، وبه قال عطاء وسالم بن عبد الله وطاوس ومجاهد ،  
 (٢)  
 واليه ذهب الشافعى وأحمد وإسحاق .  
 وذهب النخعى الى أنه لايجوز ، وهو مذهب أصحاب الرأى ،  
 قالوا اذا أراد الجمع آخر الظهر الى آخر وقتها وقدم العصر الى أول وقتها ، وروى عن سعد بن أبى وقاص أنه كان يجمع  
 (٣) (٤) (٥)  
 كذلك .

- 
- (١) الزيادة من شرح السنة ١٩٥/٤ ، ١٩٦ ، وبدونها لايتضح كلام المصنف رحمه الله تعالى .
- (٢) المعالم ٥١/١ ، وانظر شرح السنة ١٩٦/٤ ، المجموع ٢٢٦/٤ ، المغنى ٢٧١/٢-٢٧٣ ، الانصاف ٣٣٣/٢ ، وفيه أن الجواز ليس بمستحب بل تركه أفضل على الصحيح من مذهب أحمد وعليه أكثر أصحابه ، وقد نص عليه أحمد . وقال بالجواز أيضا مالك فى رواية أبى الفرج كما فى التمهيد ١٩٧/١٢ .
- (٣) المعالم ٥١/٢ ، وانظر شرح السنة ١٩٦/٤ وحكياه أيضا عن أصحاب ابن مسعود ، وعن الحسن ومكحول أنهما كرهاه وانظر قول الحنفية فى موطأ محمد بن الحسن ص ١٢ ، الحجة ١٥٩/١ ، ١٦٤ وعمدة القارى ١٥١/٦ ، وهو قول مالك فى رواية ابن القاسم كما فى المدونة ١١٦/١ ، ١١٧ قال هذا أحب الى إذا جد به السير الا أن يرتحل بعد الزوال فلاأرى بأسا أن يجمع بينهما فى تلك الساعة .
- (٤) ولأحمد بن حنبل روايتان أخريان : احدهما الجمع أفضل والاخرى التوقف ذكرهما فى الانصاف ٣٣٤/٢ .
- (٥) والراجح قول الفريق الأول وهم الجمهور ، وذكر منهم فى عمدة القارى ١٥١/٦ : على بن أبى طالب وسعد بن أبى وقاص وسعيد بن زيد وأسامة بن زيد ومعاذ بن جبل وأبا موسى وابن عمر وعكرمة وجابر بن زيد وربيعه الرأى وأبا الزناد ومحمد بن المنكدر وصفوان بن سليم وأبا شور وابن المنذر ، وأحاديث الباب الصحيحة تشهد لهذا القول ، وقد رجحه ابن تيمية فى الاختيارات الفقهية ص ٧٣ قال وهو الأرفق .

وأما الجمع بين الظهر والعصر بعرفة ، والمغرب والعشاء بمزدلفة فمتفق عليه . حكاه الخطابي .  
(١)

### حديث الجمع بعذر المطر :

(٧٣٧) عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : "صلى رسول

الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعا ، والمغرب والعشاء جميعا فى غير خوف ولا سفر - قال مالك  
(٢)

أرى ذلك كان فى مطر - " .

(٣)

أخرجاه جميعا عن ابن عباس ، وأخرجه أبو داود أيضا .

(١) لم أجده فى المعالم ٥١/٢ ولا فى ك/المناسك منه ٣٩٩/٢ ، ولعله أراد البغوى كما فى شرح السنة ١٩٦/٤ ، وانظر : التمهيد ٢٠٣/١٢ ، بداية المجتهد ١٢٤/١ ، إجماع ابن المنذر ص ٦٥٤ ، ٦٥ ، مجموع الفتاوى ٢٣/٢٤ ، مراتب الإجماع ص ٤٥ ، المغنى ٤١٨، ٤٠٨/٣ .

(٢) رواه مالك فى الموطأ ١٤٤/١ وقول مالك : " أرى ذلك كان فى مطر " قاله الشافعى كما فى المجموع ٢٣٣/٤ ، وأبو أيوب السخيتانى فى حديث ابن عباس عند البخارى فى المواقيت ب ١٢ ، ١٣٧/١ ، ورده فى المجموع ٢٣٣/٤ ، وفى الفتح ٢٤/٢ برواية مسلم عن ابن عباس ج ٧٠٥ ، ٥٤ التى جاء فى آخرها : " فى غير خوف ولا مطر " ، قال ابن حجر فانتفى أن يكون الجمع المذكور للخوف أو السفر أو المطر ، ثم قال وجوز بعض العلماء أن يكون الجمع المذكور للمرض وقواه النووى وفيه نظر لأن النبى صلى الله عليه وسلم جمع بأصحابه ولو كان لمرض لما صلى معه إلا من به . نحو ذلك العذر ، وعلق الشيخ عبد العزيز ابن عبد الله بن باز على كلام ابن حجر فى الهامش قائلا والصواب حمل ذلك الجمع على المشقة العارضة من مرض غالب أو برد شديد أو وحل ونحو ذلك لقول ابن عباس فى إحدى روايات الحديث : "... أراد أن لا يخرج أحدا من أمته " كما فى مسلم ج ٧٠٥ ، ٥٤ ، ٥٠ ، وقد جاء مثله عن ابن مسعود كما فى الفتح ٢٤/٢ والله تعالى أعلم .

(٣) اللفظ لمالك ١٤٤/١ ورواه من طريقه مسلم ج ٧٠٥ ، ٤٩ ، وأبو داود ج ١٢١٠ ، والذى فى البخارى ك/المواقيت ب ١٢ باب تأخير الظهر الى العصر ١٣٧/١ بلفظ : " صلى بالمدينة سبعا وثمانيا : الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء فقال أيوب (السخيتانى) : لعله فى ليلة مطيرة قال (أبو الشعثاء جابر بن زيد) عسى ، والزيادة من الفتح ٢٣/٢ ، ورواه مسلم بهذا اللفظ أيضا ج ٧٠٥ ، ٥٦ وكذا رواه أبو داود ج ١٢١٤ .

- (١) وقد اختلف الناس فى ذلك فى الحضر :
- (٢) فروى عن ابن عمر ، وفعله عروة وابن المسيب وعمر بن عبد العزيز وأبو بكر بن عبد الرحمن وعامة فقهاء المدينة ، وهو قول مالك والشافعى وأحمد بن حنبل ، غير أن الشافعى اشترط أن يكون المطر قائما افتتاح الصلاة الاولى وعند الفراغ من الاولى الى أن يفتتح الثانية ، وشرط أن يكون فى مسجد الجماعة ، وكذلك قال أبو شور ، ولم يشترط ذلك غيرهما .
- (٧)
- (٨) وكان مالك يرى أن يجمع الممطور فى الطين والظلمة .

- (١) أى فى الممطور كما فى المعالم ٥٤/٢ ، وشرح السنة ١٩٦/٤ .
- (٢) روى مالك عن نافع عن ابن عمر (١٤٥/١) : "أنه كان اذا جمع الأمراء بين المغرب والعشاء فى المطر ، جمع معهم" وهذا اسناد صحيح .
- (٣) كذا فى شرح السنة ١٩٦/٤ ، وفى المعالم ٥٤/٢ : "أبو سلمة" وحكاة عنهما جميعا فى التمهيد ٢١١/١٢ .
- (٤) هو ابن الحارث المخزومى المدنى اختلف فى اسمه ، أحد الفقهاء السبعة ، تابعى ثقة فقيه عابد من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين ، وقيل غير ذلك ، روى له الجماعة .
- انظر : التقريب ص ٦٢٣ ، طبقات خليفة ص ٢٤٥ ، تاريخ الثقات ص ٤٩٢ ، تاريخ ابن معين ٦٩٥/٢ ، الجرح والتعديل ٣٣٦/٩ ، الثقات ٥٦٠/٥ ، الكاشف ٢٧٦/٣ ، التهذيب ٣٠/١٢ ، الخلاصة ص ٤٤٤ .
- (٥) المشهور عن مالك الجمع فى المطر بين المغرب والعشاء فقط ، وروى عنه زياد بن عبد الرحمن أن ذلك جائز فى المدينة فقط كما فى التمهيد ٢١١،٢١٠/١٢ .
- (٦) المغنى ٢٧٤/٢ وذكر فى قول لأحمد أن الجمع خاص بالمغرب والعشاء فقط .
- (٧) المعالم ٥٤/٢ والمجموع ٢٣٧،٢٣٥/٤ وفقه أبى شور ص ٢٥٠ واشترطه مالك أيضا كما فى هـ ٨ .
- (٨) هذه رواية ابن القاسم عن مالك كما فى المدونة ١١٥/١ ونصها : قال مالك يجمع بين المغرب والعشاء فى الحضر وان لم يكن مطر اذا كان طين وظلمة ، ويجمع أيضا بينهما اذا كان المطر . قال فى التمهيد ٢١٠/١٢ هذا هو المشهور عن مالك فى مساجد الجماعات . وانظر المنتقى ٢٥٨/١ .

وقال الاوزاعى وأصحاب الرأى يملئ الممطهور كل صلاة فى وقتها .<sup>(١)</sup>

(٧٣٨) وروى ابن عباس قال : "صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعا بالمدينة من غير خوف ولا مطر فسئل ابن عباس فقال لئلا تخرج أمته " .<sup>(٢)</sup>  
أخرجه مسلم .

قال الخطابى : هذا حديث لايقول به أكثر الفقهاء ،<sup>(٣)</sup>  
واسناده جيد .

وقال البغوى يدل على جواز الجمع من غير عذر ، وقد<sup>(٤)</sup>  
قال به بعض أهل الحديث .

وحكى ابن سيرين أنه كان لايرى بأسا أن يجمع الرجل بين الصلاتين اذا كانت حاجة أو شئ مالم يتخذة عادة .<sup>(٥) (٦) (٧)</sup>

(١) المعالم ٥٤/٢ ، وانظر الحجة ١٦٠، ١٥٩/١ ، عمدة القارى ١٧٦/٤ ، مختصر الطحاوى ص ٣٣ ، وفيها أن الجمع بين الصلاتين فى السفر والمطر يكون بتأخير الاولى الى آخر وقتها وتقديم الثانية الى أول وقتها .

(٢) ح ٧٠٥ ، ٥٤ إلا أنه قال : "كى لايجرح أمته " ورواية : "لئلا يجرح أحد من أمته " عند البغوى ح ١٠٤٤ .

(٣) المعالم ٥٥/٢ بزيادة : لا لما تكلموا فيه من أمر حبيب .

(٤) شرح السنة ١٩٩/٤ وهو قول جماعة من أصحاب

الحديث ، وإليه ذهب ابن المنذر والقفال الكبير وأبو اسحاق المروزى كما فى المعالم ٥٥/٢ ، وكفاية الأخيار ٢٧٩/١ وعزاه فى التمهيد ٢١٣/١٢ الى طائفة ولم يذكر أسماءهم .

(٥) شرح السنة ١٩٩/٤ ، وانظر التمهيد ٢١٣/١٢ والمعالم ٥٥/٢ ، والمجموع ٢٣٨/٤ وحكاه فى المغنى ٢٧٨/٢ عن ابن شبرمة .

(٦) وتمام كلام البغوى : وذهب أكثر العلماء الى أن الجمع بغير عذر لايجوز ، ونسبه فى المجموع ٢٣٨/٤ الى الأئمة الأربعة .

(٧) والراجع جواز الجمع فى الحضر للعذر كالمطر والريح الشديدة الباردة والوحل الشديد والليلى الشديدة الظلام ونحو ذلك لحديث ابن عباس رقم (٧٣٧) الصحيح ،



قال الخطابي : وتأوله بعضهم على أن يكون في حالة المرض لما فيه من الارفاق بالمريض ، وقد رخص عطاء للمريض في الجمع بين الصلاتين وهو قول مالك وأحمد بن حنبل .<sup>(١)</sup>

وقال أصحاب الرأي يجمع المريض بين الصلاتين الا أنهم أباحوا ذلك على شرطهم في الجمع في السفر .<sup>(٢)</sup>

ومنع الشافعي من ذلك في الحضر الا في المطر ، كل ذلك حكاه الخطابي .<sup>(٣) (٤)</sup>

- = قال في مجموع الفتاوى ٢٥/٢٤ وقول ابن عباس : " أراد أن لا يحرّج أمته " دليل على أن رفع الحرج انما يكون عند الحاجة ، فلا بد أن يكون قد رخص الجمع لأهل الاعذار فيما يرفع به عنهم الحرج ، وقال في ١٩/٢٤ وهذا أصح قولى العلماء وهو ظاهر مذهب مالك وأحمد وغيرهما ، والله تعالى أعلم .
- (١) المعالم ٥٥/٢ ، وانظر قول عطاء في صحيح البخارى ك/المواقيت ترجمة ب ١٨ ، ١٤٠/١ فقد علقه بصيغة الجزم لكن في الجمع بين المغرب والعشاء ، وانظر قول مالك في التمهيد ٢١٨/١٢ فقد شرط أن يخاف المريض أن يغلب على عقله ، وانظر قول أحمد في المغنى ٢٧٦/٢، ٢٧٧ وحدده بالمرض الذى يلحق بالمريض المشقة فى تأدية كل صلاة فى وقتها وألحق به المستحاضة ومن به سلس بول . وممن قال بجواز الجمع بالمرض مطلقا اسحاق وبعض الشافعية كما فى المجموع ٢٣٧/٤ ، والفتح ٤١/٢ .
- (٢) المعالم ٥٥/٢ ، وانظر مختصر الطحاوى ص ٣٣ ، وعمدة القارى ١٧٦/٤، ١٧٧ وفيه جواز الجمع فى المرض بين الصلاتين بتأخير أولاهما الى آخر وقتها وتقديم ثانيهما الى أول وقتها .
- (٣) المعالم ٥٥/٢ وهو المشهور عنه وعن أصحابه كما فى المجموع ٢٣٧/٤ ، والفتح ٤١/٢ .
- (٤) والراجح جواز الجمع للمريض وكذا الحائض اذا ظهرت قبل الفجر صلت المغرب والعشاء ، واذا ظهرت قبل غروب الشمس صلت الظهر والعصر كما هو مذهب جمهور الفقهاء كما لك والشافعي وأحمد ، وكذا الموضع تجمع اذا شق عليها غسل ثوبها فى وقت كل صلاة نص عليه أحمد ، وكل هذا يدخل فى رفع الحرج الذى نص عليه حديث ابن عباس رقم (٧٣٨) المتقدم ، وقد رجح هذا كله ابن تيمية فى مجموع الفتاوى ٢٨، ٢٥/٢٤ والله تعالى أعلم .

الباب التاسع

القول فى صلاة الخوف

## [الباب التاسع]

القول فى صلاة الخوف

(٧٣٩) عن سالم عن أبيه أن النبى صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف باحدى الطائفتين ركعة ، والطائفة الأخرى فى مواجهة العدو ، ثم انصرفوا فقاموا فى مقام أولئك ، وجاء أولئك فصلى بهم ركعة أخرى ثم سلم عليهم ، فقام هؤلاء فقفوا ركعتهم ، وقام هؤلاء فقفوا ركعتهم " .

(١)

أخرجه الشيخان والترمذى وأبو داود .

قال الخطابى : صلاة الخوف أنواع ، وقد صلاها النبى صلى الله عليه وسلم فى أيام مختلفة وعلى أشكال متباينة يتوخى فى جميعها ما هو أحوط للصلاة وأبلغ فى الحراسة .

النوع الأول : إذا كان العدو فى جهة القبلة .

(٤)

(٣)

(٧٤٠) فقد روى أبو عياش الزرقى رضى الله عنه قال : "كنا

(١) هذا لفظ أبى داود ح ١٢٤٣ ، والترمذى ح ٥٦٤ وقال حديث

حسن صحيح ، ورواه بمعناه البخارى ك/صلاة الخوف ٢٢٦/١ ك/المغازى ٥٢/٥ ، ومسلم ك/صلاة المسافرين ح ٨٣٩ .

(٢) المعالم ٦٤/٢ وتمايمه : وهى على اختلاف صورها مؤتلفة فى المعانى . اهـ . قال فى الفتح ٤٢٤/٧ وحملها آخرون على التوسع والتخيير .

(٣) فى جميع النسخ : "ابن عباس" وهو تصحيف ، والتصويب من أبى داود .

(٤) هو أبو عياش - بفتح العين المهملة وتشديد الياء التحتانية - الزرقى - بضم الزاى وفتح الراء - الأنصارى صحابى ، اختلف فى اسمه ، شهد أحدا ومابعدا مات بعد الأربعين ، أخرج له أبو داود والنسائى كما فى التقريب ص ٦٦٣ .

وانظر : طبقات خليفة ص ١٠٠ ، ابن سعد ٣٠٢/٥ ، الجرح والتعديل ٥٦٥/٣ ، تاريخ الصحابة ص ١٠٦ ، الاستيعاب ٧٤/١٢ ، أسد الغابة ٢٣٥/٦ ، التجريد ١٩٠/٢ ، الكاشف ٣٢١/٣ ، الاصابة ٢٧٣/١٢ ، التهذيب ١٩٣/١٢ .

مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعسفان وعلى  
المشركين خالد بن الوليد فملينا الظهر ، فقال  
المشركون لقد أصبنا غرة فلو حملنا عليهم وهم في  
الصلاة فنزلت آية القصر بين الظهر والعصر فلما حضرت  
العصر قام رسول الله صلى الله عليه وسلم مستقبل  
القبلة والمشركون أمامه ، فصاف خلف رسول الله صلى  
الله عليه وسلم صف ، وصف بعد ذلك الصف صف آخر ، فركع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وركعوا جميعا ثم سجد  
وسجد الصف الذين يلونه ، وقام الآخرون يحرسونهم ،  
فلما سجد هؤلاء السجدتين وقاموا سجد الآخرون الذين  
كانوا خلفهم ، ثم تأخر الصف الذي يليه الى مقامهم ،  
ثم ركع رسول الله صلى الله عليه وسلم وركعوا جميعا ،  
ثم سجد وسجد الصف الذي يليه ، وقام الآخرون يحرسونهم  
فلما جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم والصف الذي  
يليه سجد الآخرون ثم جلسوا جميعا فسلم عليهم جميعا ،  
فصلاها بعسفان ، و [صلاها يوم] بنى سليم " .  
(٢)

أخرجه أبو داود وقال رواه جابر وابن عباس وأبو موسى  
(٣)  
نحو هذا المعنى .

(١) يريد قوله تعالى : {واذا ضربتم في الأرض فليس عليكم  
جناح أن تقصروا من الصلاة أن خفتم أن يفتنكم الذين  
كفروا} . (النساء : ١٠١)

(٢) في جميع النسخ : "وفى بنى سليم" الا (ز) ل ١١١/أ  
ففيها : "بنى سليم" وهو تمحيص ، والتصويب مع الزيادة  
من أبي داود .

(٣) أبو داود ح ١٢٣٦ وصححه ابن حبان كما في الموارد ح ٨٧٥  
والحاكم ٣٣٨، ٣٣٧/١ على شرطهما ووافقه الذهبي ،  
وقال في المختصر ٦٤/٢ قال البيهقي اسناده صحيح الا أن  
بعض أهل العلم يشك في سماع مجاهد من أبي عياش ثم ذكر  
الحديث باسناد جيد عن مجاهد قال حدثنا أبو عياش فبين  
سماع مجاهد من أبي عياش ، وأقره المنذرى ، وقال في  
الإصابة ٢٧٣/١٢ اسناده جيد . وانظر رواية جابر عند  
مسلم ح ٨٤٠ ، ٣٠٨ .



## النوع الثانى : صلاته ذات الرقاع .

(١)

(٧٤١) عن صالح بن خوات عمن صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع صلاة الخوف : ان طائفة صفت معه وطائفة وجاه العدو فصلى بالتى معه ركعة ثم ثبت قائما وأتموا لأنفسهم ثم انصرفوا وصفوا وجاه العدو ، ثم جاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التى بقيت من صلاته ثم ثبت جالسا وأتموا لأنفسهم ، ثم سلم بهم .

(٢)

قال الخطابى : هذا مذهب الشافعى ومالك اذا كان العدو

(٣)

من ورائهم .

(١) هو بفتح الخاء وتشديد الواو ، ابن جبير بن النعمان الأنصارى المدنى تابعى ثقة من الرابعة ، روى له الجماعة وأبوه صحابى جليل .  
انظر : طبقات خليفة ص ٢٥٠ ، الجرح والتعديل ٢٩٩/٤ ،  
الثقات ٣٧٢/٤ ، الكاشف ١٨/٢ ، التاريخ الكبير ٢٧٦/٤ ،  
التقريب ص ٢٧١ ، التهذيب ٣٨٧/٤ ، الفتح ٤٢٢/٧ ،  
الخلاصة ص ١٧٠ .

(٢) رواه مالك ١٨٣/١ ومن طريقه أبو داود ح ١٢٣٨ ، ومسلم ح ٨٤٢ ، والبخارى ٥٢/٥ ، ورواه مالك ١٨٣/١ ، وأبو داود ح ١٢٣٩ ، ومسلم ح ٨٤١ ، والبخارى ٥٣/٥ كلهم عن سهل بن أبى حشمة ، ورجح فى الفتح ٤٢٢/٧ أن المبهم فى الرواية الأولى هو خوات أبو صالح ، ثم قال ويحتمل أن يكون رواه صالح عن أبيه تارة وعن سهل تارة ، والله أعلم .

(٣) المعالم ٦٥/٢ ونسبه فى شرح السنة ٢٨٢/٤ الى أحمد واسحاق أيضا ، وزاد فى الفتح ٤٤٢/٧ : داود ، وعلل ترجيحهم لهذه الكيفية بأنها سالمة من كثرة المخالفة وبأنها أحوط لأمر الحرب مع تجويزهم للكيفية التى فى حديث ابن عمر .

قلت اختار مالك والشافعى وأحمد رواية صالح بن خوات عن سهل بن أبى حشمة كما فى الأم ٢١١/١ ، الموطأ ١٨٥/١ التمهيد ٢٦١/١٥ ، المغنى ٤٠٣/٢ ، شرح السنة ٢٨٢/٤ ، وحكى الترمذى ٤٥٤/٢ ، ٤٥٥ عن اسحاق أنه قال : الروايات =

(١) وأما أصحاب الرأي فإنهم ذهبوا الى حديث ابن عمر ،  
 (٢) وقد ذكرناه . قال الخطابي وهو جيد الاسناد الا أن حديث صالح  
 ابن خوات أشد موافقة لظاهر القرآن لأن الله تعالى قال :  
 {واذا كنتم فيهم فأقمتم لهم الصلاة} الآية ، فجعل إقامة الصلاة  
 كلها لهم كلهم لالبعضهم ولابعضها ، وعلى ماذكروه انما يقيم  
 بعض الصلاة لاكلها ، ومعنى قوله : {فاذا سجدوا فليكونوا من  
 (٤) ورائكم} أى اذا صلوا وهذا كقوله عليه السلام : "اذا دخل  
 (٥) أحدكم المسجد فليسجد سجدتين" أى فليركع ركعتين .  
 (٦)

### النوع الثالث :

(٧٤٢) عن أبى بكرة رضى الله عنه قال : "صليت مع رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فى خوف الظهر ببطن نخل فصلى  
 بعضهم خلفه وبعضه بازاء العدو فصلى ركعتين وسلم  
 فانطلق الذين صلوا فوقفوا موقف أصحابهم ثم جاء أولئك  
 فمفوا خلفه فصلى بهم ركعتين ثم سلم فكانت لرسول الله  
 (٧) صلى الله عليه وسلم أربعا ولأصحابه ركعتين ركعتين" .

- 
- = التى وردت فى صلاة الخوف كلها ثابتة ويعمل بها على  
 قدر الخوف ولسنا نختار حديث سهل على غيره ، قال فى  
 الفتح ٤٣١/٢ وبه قال الطبرى وغير واحد منهم ابن  
 المنذر .
- (١) المعالم ٦٥/٢ ، وانظر موطأ محمد بن الحسن ص ١٠٤، ١٠٣  
 الحجة ٣٤٠/١، ٣٤١ ، عمدة القارى ٣٥١/٥ ، وبه قال  
 الأوزاعى وأشهب من المالكية كما فى التمهيد ٢٦٠/١٥ ،  
 والليث كما فى العارضة ٤٦/٣ .
- (٢) انظر ج ٧٣٩ المتقدم فى الملب .
- (٣) ، (٤) سورة النساء : ١٠٢
- (٥) أخرجه أبو داود ج ٤٦٧ بلفظ : "اذا جاء أحدكم المسجد  
 فليصل سجدتين من قبل أن يجلس" وهذا أقرب لفظ لما  
 ذكره المصنف رحمه الله تعالى .
- (٦) المعالم ٦٨/٢ ، وانظر شرح السنة ٢٨٢/٤ ، ٢٨٣ مطولا .
- (٧) لم يعزه المصنف وهو فى سنن أبى داود ج ١٢٤٨ وليس فيه  
 "ببطن نخل" وزاد فى آخره : "وبذلك كان يفتى الحسن" .

قال الخطابي : وهذا النوع من الصلاة جاءت به الرواية

على قضية التعديل والتسوية بين الطائفتين ، وقال فيه دليل (١)  
على جواز اقتداء المفترض بالمتنفل . (٢)

(٧٤٣) وروى سهل بن أبي حثمة "فى الطائفة الثانية أن الامام

يركع بهم ثم يسجد ثم يسلم فيقومون فيركعون لأنفسهم (٣)

الركعة الثانية ثم يسلمون " .

وان صلى الامام بهم صلاة ذات أربع ركعات صلى بالطائفة

الاولى ركعتين وثبت قائما فى الثالثة فأتموا لأنفسهم ، ولو

ثبت جالسا فى التشهد الاول حتى أتموا جاز ، ثم صلى

بالثانية ركعتين وثبت جالسا حتى أتموا فسلم بهم جاز ، (٤) (٥)

ذكره البغوى .

= قلت ورواه النسائى ١٧٨/٣ والدارقطنى ٦٠/٢ والبيهقى ٢٩٥/٣ عن الحسن بن جابر ، وفيهما عنعنة الحسن ، لكن صححه ابن حبان كما فى الفتح ٤٢٤/٧ وصححه ابن حزم كما فى المحلى ٥١،٤٩/٥ ، وفى رواية له معلقة أن الصلاة كانت : "بنخل" . وأما لفظ "ببطن نخل" فرواه الشافعى بسنده الى الحسن بن جابر كما فى البدائع ج ٥٤١ .

(١) عن المعالم ٧١/٢ مختصرا .

(٢) المعالم ٧٢/٢ وفى التمهيد ٢٧٥/١٥ : كل من أجاز ذلك أجاز هذا الوجه فى صلاة الخوف وهو مذهب الأوزاعى والشافعى وابن علية وأحمد بن حنبل وداود .

(٣) لم يعزه المصنف ، وهو كما سبق ذكره فى تخريج ج ٧٣٠ عند مالك ١٨٣/١ ، والبخارى ٥٣،٥٢/٥ ، ومسلم ج ٨٤١ وأبى داود ج ١٢٣٩ .

(٤) شرح السنة ٢٨٣/٤ .

(٥) قال فى الفتح ٤٣١/٢ قيل ثبت فى صلاة الخوف ستة أو سبعة أوجه ، وقيل : ثمانية ، وقيل : تسعة ، وقيل : أربعة عشر ، وقيل : ستة عشر ، وقيل : سبعة عشر لكن يمكن أن تتداخل ، ثم نقل عن ابن القيم فى الزاد أن أصولها ست صفات وأن من جعلها أكثر نظر الى اختلاف الرواة فى القصة الواحدة وجعل كل رواية وجها ، وانما هو اختلاف الرواة ، قال ابن حجر وهو المعتمد .

قلت انظر الزاد ٥٢٩/١-٥٣٢ فقد جعل الصفة الاولى منحصرة فى حديث أبى عياش الزرقى (رقم ٧٤٠ من الصلب) والصفة الثانية منحصرة فى حديث ابن عمر (رقم ٧٣٩ من الصلب) ، والصفة الثالثة منحصرة فى حديث صالح بن =

### النوع الرابع : صلاة شدة الخوف والتحام القتال .

فإنهم يصلون رجلا وركبانا الى أى جهة كان بالايماء  
وغير الايماء على ظاهر قوله تعالى : {فإن خفتم فرجلا أو  
(١)  
ركباناً} ، وكذلك حكم كل من خاف من عدو أو سبع أو حريق أو  
سيل فهرب وصلى فى حالة الهرب بالايماء فإنه يجوز .  
وأما من خرج فى طلب العدو فلا يصلى صلاة شدة الخوف عند  
(٢) (٣)  
عامة أهل العلم .

= خوات عمن صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم (رقم  
٧٤٣) ، والصفة الرابعة منحصرة فى حديث جابر كما فى  
البخارى ٥٤/٥ ، ومسلم ج ٨٤٣ فى غزوة ذات الرقاع وفيه  
أنه صلى باحدى الطائفتين ركعتين فتسلم قبله وتأتى  
الطائفة الأخرى فيصلى بهم الركعتين الأخريتين ويسلم  
بهم فتكون له أربعاً ولهم ركعتين ركعتين ، والصفة  
الخامسة منحصرة فى حديث جابر الذى عند النسائى ١٧٨/٣  
والدارقطنى ٦٠/٢ والبيهقى ٢٩٥/٣ (وهو مطابق لحديث  
أبى بكره رقم ٧٤٢ المتقدم) والصفة السادسة منحصرة فى  
حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى  
بذى قرد وصف الناس خلفه صفين صف خلفه وصفا موازى  
العدو فصلى بالذين خلفه ركعة ثم انصرف هؤلاء الى مكان  
هؤلاء وجاء أولئك فصلى بهم ركعة ولم يقضوا . أخرجه  
النسائى ١٦٩/٣ ، قال فى التلخيص ٧٧/٢ ضعفه الشافعى  
وصححه ابن حبان وغيره .  
قلت صححه ابن خزيمة ج ١٣٤٤ وقال محققه فى الهامش  
اسناده صحيح وصححه فى المحلى ٥٢/٥ ، وصححه الحاكم  
٣٣٥/١ على شرطهما ووافقه الذهبى ، وصححا شاهدا له عن  
حذيفة ٣٣٥/١ وقد صححه من قبلهما ابن حبان كما فى  
الموارد ج ٥٨٦ وله شاهد آخر عن زيد بن ثابت صححه ابن  
حبان كما فى الموارد ج ٥٩٠ والله تعالى أعلم .

(١)

(٢)

شرح السنة ٢٨٠/٤ ، وانظر : المعالم ٧٢/٢ مختصرا ،  
المجموع ٢٨٦/٤ ، المغنى ٤١٦/٢ ، المبدع ١٣٦/٢ ،  
التمهيد ٢٨٢، ٢٨١/١٥ ، المنتقى ٣١٥/١ ، القرطبى ٣٧٠/٥  
قال أصحاب الراى يؤخرون الصلاة كما أخرت يوم الخندق  
كما فى أحكام الجصاص ٢٤٥/٣ ، والهداية وشرح فتح  
القدير ٦٧، ٦٦/٢ ، وتبيين الحقائق ٢٣٣/١ وأجيب بأن  
ذلك نسخ بملاة الخوف التى ثبت أنها شرعت بعد الخندق ،  
وقالوا أيضا لاتصلى جماعة الا محمد بن الحسن ووافقهم  
المالكية كما فى المنتقى ٣٢٥/١ ، وخالفهم الشافعية =



وحكى عن الشافعى أنه قال اذا انقطع الطالبون عن أصحابهم وخافوا عود المطلوبين عليهم فلهم أن يصلوا صلاة  
(١)  
شدة الخوف ، حكاة البغوى .

#### قاعدة فى القصر فى شدة الخوف :

(٧٤٤) روى جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أنه كان يقول  
فى الركعتين فى السفر ليستا بقصر ، انما القصر واحدة  
(٢)  
عند القتال .

= والحنابلة والظاهرية كما فى المجموع ٢٨٦/٤ ، والمبدع ١٣٦/٢ .

(٣) والراجح قول الجمهور بالصلاة عند شدة الخوف والتحام الصفوف رجلا وركبانا الى أى جهة كان بالايماء أو غير الايماء للآية المذكورة التى فى البقرة ولحديث ابن عمر عند مالك ١٨٤/١ ، والبخارى ك/التفسير ، سورة البقرة ١٦٣، ١٦٢/٥ وقد جاء فى آخره : "... فان كان خوفا هو أشد من ذلك صلوا رجلا قياما على أقدامهم ، أو ركبانا مستقبلى القبلة ، أو غير مستقبليها" . ورواه البخارى ك/صلاة الخوف ٢٢٦/٢ مختصرا ، ورواه مسلم ج ٨٣٩ ، ٣٠٦ ، مختصرا موقوفا على ابن عمر لكن بزيادة الايماء .  
(١) شرح السنة ٢٨١/٤ وقال فى المعالم ٧٣، ٧٢/٢ هذا الشرط لم يشترطه غيره (أى الجمهور) .

(٢) رواه ابن أبى شيبه ٤٦٣/٢، ٤٦٤ عن وكيع عن المسعودى ومسعر عن يزيد الفقير عن جابر موقوفا ، وقال فى المحلى ٥٢/٥ وصح هذا مسندا من طريق يزيد بن زريع وأبى داود الطيالسى كلاهما عن عبد الرحمن بن عبد الله المسعودى به ، وقد رواه ابن أبى شيبه ٤٦٢/٢ عن غندر عن شعبة عن الحكم عن يزيد الفقير عن جابر مرفوعا أنه صلى بكل طائفة ركعة وسجدتين ثم سلم فكانت للنبي صلى الله عليه وسلم ركعتان ولهم ركعة . ورواه النسائى ١٦٩/٣ عن ابن عباس مرفوعا بمعناه وزاد فى آخره : "ولم يقضوا" أى الركعة الثانية وقد ذكرناه فى الصفة السادسة من صفات صلاة الخوف فى الترجيح عقيب ج ٧٤٣ من المصلى وأنه صحيح وان له شاهدا عن حذيفة وشاهدا عن زيد بن ثابت ، وروى ابن أبى شيبه ٤٦٤/٢ عن ابن عباس "فرض الله صلاة الحضر أربعة والسفر ركعتين والخوف ركعة على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم" واسناده صحيح (وكيع عن أبى عوانة عن بكير بن الأخنس عن مجاهد) وهو فى مسلم ج ٦٨٧ من طرق عن أبى عوانة عن بكير عن مجاهد .

وحمل قوله تعالى : {فليس عليكم جناح أن تقصروا من

(١)

الصلاة ان خفتم ...} على أن يصلى ركعة واحدة فيكون شرط

(٢)

الخوف باقيا على هذا التأويل فى قوله : {ان خفتم} .

قال الخطابى : وهذا التأويل يمكن أن تحمل عليه الآية

لولا حديث عمر رضى الله عنه أنه سأل رسول الله صلى الله

عليه وسلم عن ذلك فقال : "صدق تصدق بها الله عليكم

(٣) (٤)

فاقبلوا صدقته " .

وقد ذهب الى أن القصر ركعة فى شدة خوف عطاء وطاوس

والحسن ومجاهد والحكم وحماد وقتادة قالوا : انه يجزئه فى

(٥)

حال شدة خوف ركعة ايماء .

وقال اسحاق بن راهويه : أما عند الشدة فتجزئه ركعة

واحدة يومئ بها ، فان لم يقدر فسجدة واحدة ، فان لم يقدر

(٦)

فتكبيرة لأنها ذكر الله تعالى .

(١) سورة النساء : ١٠١

(٢) شرح السنة ١٦٩٠، ٢٨٥/٤ .

(٣) سبق تخريجه فى الباب الثامن الخاص بصلاة السفر ، انظر

ح ٧٢٥ وهناك ذكر المصنف رحمه الله تعالى أنه عند مسلم وأبى داود .

(٤) المعالم ٧٠/٢ ، وشرح السنة ١٦٩/٤ .

(٥) المعالم ٧٠/٢ ، شرح السنة ١٦٥/٤ ، وهو قول أبى هريرة

وأبى موسى وجابر وابن عباس وابن جبير والضحاك

والثوري كما فى الفتح ٤٣٣/٢ ، ٤٣٤ ، وزاد المعاد ٥٣٢/١

وعمدة القارى ٣٤٩/٥ ، والمحلى ٥٣، ٥٢/٥ زاد ابن حزم :

وبهذا قال جمهور السلف كما روى عن حذيفة أيام عثمان

رضى الله عنه ومن معه من الصحابة لا ينكر ذلك أحد

منهم .

(٦) المعالم ٧٠/٢ ، وانظر شرح السنة ١٦٥/٤ ، وعمدة

القارى ٣٤٩/٥ ، والفتح ٤٣٥/٢ ونقل ابن حجر عن الثوري

وعطاء وابن جبير وأبى البحتري ومجاهد والحكم أن

التكبير يجزئ ، ونقله فى المحلى ٥٣/٥ عن الضحاك

أيضا وقال هذا خطأ لأنه لم يأت به نص .

وسائر أهل العلم قالوا : ان شدة الخوف لا ينقص من العدد شيئا لكن يصلى ركعتين الى أى جهة يتوجهون اليها رجلا وركبانا بالايماء بقدر الامكان ، وقد روى ذلك عن ابن عمر ، وبه قال النخعى والثورى ومالك والشافعى وأصحاب (١) الرأى .

قال الخطابى : وقد روى عن أحمد بن حنبل أنه قال : كل حديث روى فى أبواب الخوف فالعمل به جائز . (٢)  
(٣) (٤) (٥)  
كل ذلك حكاة الخطابى .

- 
- (١) المعالم ٧٠/٢ ، وانظر شرح السنة ٢٨٦،١٦٦/٤ ونسبه لأكثر أهل العلم من الصحابة فمن بعدهم ، وانظر الفتح ٤٣٤/٢ والجامع لأحكام القرآن ٢٢٤/٣ ، وعمدة القارى ٣٤٩/٥ .
- (٢) وتمايه : وقال : ستة أوجه تروى فيه ، كلها جائز ، وانظر شرح السنة ٤١٢/٤ ، والمغنى ٤١٢/٢ ، والزاد ٥٣٢،٥٣١/١ .
- (٣) المعالم ٧٠/٢ .
- (٤) وذكر البخارى فى ك/صلاة الخوف ترجمة ب٤ ، ٢٢٧/١ تعليقا عن الأوزاعى قوله : ان كان تهيا الفتح ولم يقدروا على الصلاة صلوا ايماء كل امرئ لنفسه ، فان لم يقدروا على الايماء أخرؤا الصلاة حتى ينكشف القتال أو يأمنوا فيصلوا ركعتين ، فان لم يقدروا صلوا ركعة وسجدة ، فان لم يقدروا لايجزئهم التكبير ويؤخرونها حتى يأمنوا ، وبه قال مكحول .
- (٥) قال ابن تيمية فى مجموع الفتاوى ٣١،٣٠/٢٤ فقهاء الحديث كأحمد وغيره متبعون لعامة الحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه فى هذا الباب فيجوزون فى صلاة الخوف جميع الأنواع المحفوظة عن النبى صلى الله عليه وسلم . اهـ وقد رأينا كيف حصرها ابن القيم فى ست صفات فى الترجيح الذى سقناه فى النوع الثالث عقيب ح ٧٤٣ المتقدم ، وهو الذى تميل اليه النفس عملا بالأحاديث التى صحت فى هذا الباب فى كل صفة من الصفات الست ، وقد رأينا هناك أنه ترجيح ابن حجر ، والله تعالى أعلم .

الباب العاشر

فى صلاة التطوع والسنة الجماعية

وفيه فصلان :

الفصل الثالث : فى صلاة التطوع وأنواعها .

الفصل الرابع : فيما تعقد له الجماعة من السنن .



[الباب العاشر]

(١) [فى صلاة التطوع والسنن الجماعية]

(١)  
[وفيه فصلان] :

الفصل الثالث

فى صلاة التطوع وأنواعها

وقد صدر المحدثون ذلك بما ورد فى القرآن من الحث على قيام الليل كقوله تعالى : {ان ناشئة الليل هى أشد وطأة وأقوم قليلا} ، وكقوله تعالى : {قم الليل الا قليلا} ، وكقوله تعالى : {ومن الليل فتهجد به نافلة لك} ، وكقوله تعالى : {كانوا قليلا من الليل ما يهجعون} .

(١) بعدما انتهى المصنف من الكلام على صلاة الجماعة ، وصلاة الجمعة ، وصلاة السفر ، وصلاة الخوف ، وكان قبل ذلك جعل الباب الخامس خاصا بصلاة التطوع وذكر فيه فصلين : الأول فى السنن الراضية ، والثانى فى توابع الصلاة وما يتعلق بها ، وضمنه سجود السهو ، جاء هنا فقال : الفصل الثالث فى صلاة التطوع وأنواعها ، وأتبعه بالفصل الرابع وخمسه بالسنن الجماعية وهى صلاة العيدين وصلاة الخسوفين وصلاة الاستسقاء ، وأرى أن صلة هذين الفصلين وثيقة بالباب الخامس ، لكن لما فصلهما المصنف عنه جعلت لهما عنوانا وهو : "الباب العاشر : فى صلاة التطوع والسنن الجماعية" وكان على المصنف أن يلغى الباب الخامس ويلحق فصليه بالباب العاشر الذى يصير الباب التاسع ، لأن مجموع فصول البابين يتناول التطوع والسنن الجماعية ، ومكانها فى الترتيب بعد الملوات المفروضة التى هى الجماعة والجمعة والسفر والخوف ، والله أعلم .

(٢) ، (٣) سورة المزمل : ٦ ، ٢

(٤) سورة الاسراء : ٧٩

(٥) سورة الذاريات : ١٧

أما الناشئة فقد قال الحسن : كل صلاة بعد العشاء  
 (١)  
 الآخرة فهي ناشئة الليل ، فإنه يقال كل ما حدث في الليل أو  
 (٢)  
 بدأ فقد نشأ ، وهو ناشئ ، والجمع ناشئة .

وقال الأزهري : ناشئة الليل قيام الليل ، وهو مصدر  
 (٣)  
 جاء على فاعلة كالعافية .

وأما الحديث :

(٧٤٥) فقد سئلت عائشة رضى الله عنها كيف كانت صلاة رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فقالت : "ما كان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا غيره  
 على إحدى عشرة ركعة : يصلى أربعا فلا تسأل عن حسنهن  
 وطولهن ، ثم يصلى أربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ، ثم  
 يصلى ثلاثا ، قالت عائشة فقلت : يا رسول الله أتنام  
 قبل أن توتر ؟ فقال : يا عائشة إن عيني تنامان ولا ينام  
 قلبي" .

(٤)

أخرجه الشيخان وبلغا به مالكا .

وانما منع من النوم قلبه لأجل الوحي ، فإنه قد يكون

(١) في جميع النسخ : "أحدث" وهو تصحيف ، والتصويب من  
 البغوى .

(٢) شرح السنة ٤/٣ ، وحكاها في الدر المنثور ٣١٧، ٣١٦/٨  
 عن قتادة وأبى مجلز وابن عباس ، ونسبه في تهذيب  
 اللغة ٤١٩/١١ إلى أنس وعلى بن الحسين والضحاك والحكم  
 ومجاهد والكسائي .

(٣) شرح السنة ٤/٤ ، وحكاها في الدر المنثور ٣١٦/٨ عن ابن  
 عباس وابن مسعود وابن الزبير وأبى مالك وأبى ميسرة  
 وأبى مليكة ، ونسبه في تهذيب اللغة ٤١٩/١١ إلى ابن  
 عمر ومعاوية بن قررة وعكرمة وأبى مجلز والسدى كذلك .  
 وأثر ابن عباس علقه البخارى ك/التهجد ترجمة ب ١١ ،  
 ٤٦/٢ قال في الفتح ٢٣/٣ وصله عبد بن حميد بإسناد  
 صحيح .

(٤) البخارى ك/التهجد ٤٨، ٤٧/٢ ، ومسلم ك/صلاة المسافرين  
 ج ٧٣٨ ، والموطأ ١٢٠/١ .

فى النوم ، قال الله تعالى حكاية عن ابراهيم عليه السلام :  
{انى ارى فى المنام انى اذبحك} ، قاله البغوى .  
(١) (٢)

(٧٤٦) وعن عائشة رضى الله عنها قالت : "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى فيما بين أن يفرغ من صلاة العشاء الى الفجر احدى عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين ، ثم يصلى ركعتين خفيفتين ويوتر بواحدة ويسجد سجدتين قدر ما يقرأ أحدكم خمسين آية قبل أن يرفع رأسه فاذا سكث المؤذن من صلاة الفجر وتبين له الفجر قام فركع ركعتين ثم اضطجع على شقه الايمن حتى يأتية المؤذن للاقامة فيخرج . وبعضهم يزيد على بعض .

(٣)  
اتفق الشيخان على اخراجه من طرق عن ابن شهاب .

(٧٤٧) وأخرجه أبو داود وزاد : "مابين أن يفرغ من صلاة العشاء الى أن ينصدع الفجر" ، قال : "ويمكث فى سجوده قدر ما يقرأ أحدكم خمسين آية" .  
(٤)

(٧٤٨) وعن ابن عباس رضى الله عنهما :

"أنه بات عند ميمونة زوج النبی صلى الله عليه وسلم وهى خالته قال فاضطجعت فى عرض الوسادة واضطجع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى طولها فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا انتصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل استيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلس فمسح

---

(١) سورة المافات : ١٠٢  
(٢) عن شرح السنة ٦/٤ بتصرف .  
(٣) البخارى ٤٣٠٤٢/٢ مختصرا ، ومسلم ج٧٣٦ واللفظ له ، غير الجملة الاخيرة : "فيخرج . . . " فهى فى مسند أبى عوانة ٣٢٦/٢ هكذا : "فيخرج معهم - وبعضهم يزيد على بعض - " .  
(٤) ج١٣٣٦ .

النوم من وجهه بيديه ثم قرأ العشر الآيات الخواتم من سورة  
 آل عمران ثم قام إلى شن معلقة فتوضأ منها فأحسن الوضوء ثم  
 قام يصلي ، قال عبد الله : فقامت فمضت مثل ما صنع ثم ذهبت  
 فقامت إلى جانبه فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده  
 اليمنى على رأسى وأخذ بأذنى اليمنى يفتلها فصلى ركعتين ثم  
 ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم أوتر ثم اضطجع  
 حتى جاءه المؤذن فقام يصلى ركعتين خفيفتين ثم خرج فصلى  
 المصبح " .

(٢)

أخرجه الشيخان وبلغا به إلى مالك .

وفى رواية : "فقامت إلى شقه الأيسر فأخذ بيدي من وراء

(٣)

ظهره فعدلنى كذلك من وراء ظهره إلى الشق الأيمن" .

(٥)

(٤)

وفى رواية : "فأخذ بذؤابتي فجعلنى عن يمينه" ..

غريبه :

قوله : "شن" ، بفتح الشين المعجمة ونون مشددة ، وهو

(٧)

(٦)

الخلق من الأسقية ، وهو أشد تبريدا للماء .

وقوله : "أخذ بأذنى يفتلها" ، يحتمل أنه فعل ذلك

(١) آية : ١٩٠-٢٠٠

(٢) البخارى ك/الوتر ١٢/٢ ، ومسلم ج ٧٦٣ ، ١٨٢ ، وأصله فى الموطأ ١٢١/١ ، ١٢٢ .

(٣) مسلم ج ٧٦٣ ، ١٩٢ لكن بلفظ : "... ثم قامت .. يعدلنى" .

(٤) فى (ز) ل ١١٣/أ : "برأسى" وهو تصحيف .

(٥) البخارى ك/اللباس ٦٠/٧ .

(٦) بفتح الخاء المعجمة واللام ، أى البالى كما فى الصحاح ١٤٧٢/٤ .

(٧) شرح السنة ١٠/٤ ، وانظر : النهاية ٥٠٦/٢ ، غريب ابن

الجوزى ٢٦٥/١ ، الصحاح ٢٦٥/٢ ، معجم مقاييس اللغة

١٧٦/٣ ، المشارق ٢٥٤/٢ قال القاضى عياض وضبطها بعض

الرواة بكسر الشين وليس بشئ .



ليديره الى جانبه الايمن ، ويحتمل أنه فعل ذلك تأديبا كما يعمل المعلم . حكى الربيع أن الشافعى قتل شحمة أذنه ، قال الربيع فلما وجدت ذلك عن ابن عباس علمت أن الشافعى فعل ذلك عن أصل .<sup>(١)</sup>

حديث فى افتتاح صلاة الليل بركعتين خفيفتين :

(٧٤٩) عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : " اذا قام أحدكم من الليل فليفتتح صلاته بركعتين خفيفتين " .<sup>(٢)</sup>  
أخرجه مسلم .

حديث فى طول صلاة الليل :

(٧٥٠) عن زيد بن خالد الجهنى رضى الله عنه أنه قال :<sup>(٣)</sup>  
"لأرمقن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فتوسدت عتبته أو فسطاطه فقام فملى ركعتين خفيفتين ، ثم ملى ركعتين طويلتين طويلتين طويلتين ، ثم ملى ركعتين وهما دون اللتين قبلهما ، ثم ملى ركعتين وهما دون اللتين قبلهما ، ثم ملى ركعتين وهما دون اللتين

(١) عن شرح السنة ١١/٤ مختصرا .

(٢) ح ٧٦٨ .

(٣) هو أبو عبد الرحمن ، وقيل غير ذلك ، صحابى مشهور ، شهد الحديبية وكان معه لواء جهينة يوم الفتح ، مات سنة ثمان وسبعين بالمدينة وله خمس وثمانون وقيل غير ذلك ، روى له الجماعة .

انظر : طبقات خليفة ص ١٢٠ ، ابن سعد ٣/٣٤٤ ، المعارف ص ١٢١ ، الجرح والتعديل ٣/٥٦٢ ، تاريخ الصحابة ص ١٠٧ ، الاستيعاب ٤/٥٨ ، أسد الغابة ٢/٢٨٤ ، التجريد ١/١٩٨ ، الاصابة ٤/٢ ، التقريب ص ٢٢٣ ، التهذيب ٣/٤١٠ ، الخلاصة ص ١٢٨ ، العبر ١/٥٦،٥٥ .

قبلهما ، ثم صلى ركعتين وهما دون اللتين قبلهما ، ثم  
أوتر ، فذلك ثلاث عشرة ركعة " .  
(١)  
أخرجه مسلم .

غريبه :

[قوله] : "فسطاط" ، وضبطه بفاء مضمومة وسين مهملة  
ساكنة وطاء مهملة وألف وطاء أيضا ، وهو بيت من شعر ، قاله  
الجوهري وقال فيه ثلاث لغات : فسطاط ، وابدال الطاء الأولى  
تاء معجمة الأعلى باثنتين ، وفساط بضم الفاء وتشديد السين  
وحذف الطاء الأولى ، قال وقد تكسر فاؤه لغة .  
(٢)  
(٣) (٤)  
(٧٥١) عن عوف بن مالك رضى الله عنه قال : "كنت مع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ليلة فاستاك ثم توفأ ثم قام  
يملى فقامت معه فبدأ فافتتح البقرة فلا يمر بآية رحمة  
الا وقف فسأل ، ولا يمر بآية عذاب الا وقف وتعود ، ثم

- 
- (١) ح ٧٦٥ .  
(٢) الصحاح ١١٥٠/٣ ، غريب ابن الجوزي ١٩٣/٢ ، وانظر  
المشارك ١٦٣/٢ ، لكن قال هو الخباء ونحوه ، قال فى  
الصحاح ٢٣٢٥/٦ الخباء واحد الأخبية من وبر أو صوف  
ولا يكون من شعر ، وهو على عمودين أو ثلاثة ، وما فوق  
ذلك فهو بيت .  
(٣) كذا فى (ت) ل ١٠٤/أ ، وفى سائر النسخ : "عروة بن  
مالك" وهو تصحيف ، والتصويب من الترمذى .  
(٤) هو الأشجعى ، أبو حماد ، ويقال غير ذلك ، صحابى مشهور  
قيل أسلم عام خيبر ، وقيل يوم الفتح وكانت معه راية  
أشجع ، وقيل من مسلمة الفتح ، سكن الشام وعمر ، مات  
فى أول خلافة عبد الملك بن مروان سنة ثلاث وسبعين ،  
روى له الجماعة .  
انظر : طبقات خليفة ص ٣٠٢، ٤٧ ، ابن سعد ٢٨٠/٤ ،  
٤٠٠/٧ ، المعارف ص ١٣٧ ، الجرح والتعديل ١٣/٧ ،  
تاريخ الصحابة ص ١٩٨ ، الاستيعاب ٥٣/٩ ، أسد الغابة  
٣١٢/٤ ، التجريد ٤٢٩/١ ، الاصابة ١٧٩/٧ ، التقريب  
ص ٤٣٣ ، التهذيب ١٦٨/٨ ، العبر ٥٩/١ ، سير أعلام  
النبلاء ٤٨٧/٢ .

ركع فمكث راكعا قدر قيامه ويقول فى ركوعه : "سبحان  
 ذى الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة " ، ثم سجد  
 بقدر ركوعه ويقول فى سجوده : "سبحان ذى الجبروت  
 والملكوت والكبرياء والعظمة " ، ثم قرأ آل عمران ، ثم  
 سورة سورة ، يفعل مثل ذلك " .  
 (١)  
 أخرجه أبو عيسى .

غريبه :

[قوله] : "الجبروت والملكوت" ، زيدت فيه الواو

(١) فى الشماثل: المحمدية اخراج وتعليق محمد عفيف الزعبي  
 ح ٢٩٦ ثنا محمد بن اسماعيل ثنا عبد الله بن صالح ،  
 ثنى معاوية بن صالح عن عمرو بن قيس أنه سمع عاصم بن  
 حميد ، قال الشيخ الالبانى فى مختصر الشماثل ح ٢٦٧  
 اسناد صحيح وهو مخرج فى صحيح أبى داود ح ٨١٧ .  
 قلت رواه أبو داود ح ٨٧٣ ، والنسائى ١٩١/٢ ، وأحمد  
 ٢٤/٦ كلهم من طريق معاوية بن صالح بنفس الاسناد الأول  
 وصححه النووى فى الأذكار ص ٥١ مع أن معاوية بن صالح  
 وهو ابن حدير - مصغر - الحضرمى الحمصى صدوق له أوهام  
 من السابعة كما فى التقريب ص ٥٣٨ ، فالحديث أقل من  
 درجة الحسن فكيف بمن صححه انما هو صالح للاعتبار ،  
 والله تعالى أعلم .  
 ثم وجدت له شاهدا عند أحمد ٣٨٨/٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٤٠٠ ،  
 ٤٠١ من طرق عن حذيفة مرفوعا تارة بلفظ : "الحمد لله  
 ذى الملكوت ... " بعد قوله : "سمع الله لمن حمده " ،  
 وتارة بلفظ : "الله أكبر ذو الملكوت .. " بعد تكبيرة  
 الاحرام ، اللفظ بعد التسميع من طريق ابن عم حذيفة ،  
 ومن طريق ابن أخى حذيفة كلاهما عن حذيفة وهما مجهولان  
 واللفظ بعد التكبير من طريق أبى حمزة عن رجل من عبس  
 عن حذيفة وهذا الرجل مجهول ، ومن طريق طلحة بن يزيد  
 الأنصارى عن حذيفة وطلحة هذا هو أبو حمزة السابق وثقه  
 النسائى من الثالثة ، وروى له البخارى والأربعة كما  
 فى التقريب ص ٢٨٣ ، ووثقه ابن حبان كما فى الثقات  
 ٣٩٤/٤ غير أن الذهبى قال فى الكاشف ٤١/٢ روى عن  
 حذيفة مرسل .  
 قلت قد رواه هنا عن حذيفة مرة ، وعن رجل من عبس عن  
 حذيفة مرة أخرى ، فالحديث بمجموع طرقه وشواهده حسن  
 على أقل درجاته ، والله تعالى أعلم .

(١)

والتاء للمبالغة كالرهبوت والرغبوت ، ذكره فى الغريب .

حديث فى أن صلاة الليل مثنى مثنى :

(٧٥٢) عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبى صلى الله عليه

وسلم أنه قال : "صلاة الليل والنهار مثنى مثنى" .

أخرجه أبو عيسى وقال : وروى الثقات هذا الحديث ولم

(٢)

يذكر فيه : "صلاة النهار" .

(١) شرح السنة ٢٣/٤ ، معالم التنزيل ١٤٨/٢ ، جامع البيان ٢٤٤/٧ ، التبصرة والتذكرة ٧٩٨/٢ ، الجمل فى النحو ص ٤٠٢ وكلهم لم يذكروا : زيادة الواو ، وذكرها فى زاد المسير ٧١/٣ ، وفتح القدير ١٣٣/٢ .

(٢) الترمذى ح ٥٩٧ وقال قبل ذلك : واختلف على شعبة فى رفعه ووقفه ، قال والصحيح عن ابن عمر مرفوعا : "صلاة الليل مثنى مثنى" ، قال فى الفتح ٤٧٩/٢ : أكثر أئمة الحديث أعلوا زيادة : "والنهار" بأن الحفاظ من أصحاب ابن عمر لم يذكروها عنه ، وحكم النسائى بأن راويها أخطأ فيها ، وقال يحيى بن معين : من على الأزدي حتى أقبل منه . ثم قال ابن حجر روى ابن وهب بإسناد قوى عن ابن عمر قال : "صلاة الليل والنهار مثنى مثنى" موقوف أخرجه ابن عبد البر ، فلعل الأزدي اختلط عليه الموقوف بالمرفوع فلا تكون هذه صحيحة على طريقة من يشترط فى الصحيح أن لا يكون شاذاً . اهـ

قلت على الأزدي هو ابن عبد الله البارقي صدوق ربما أخطأ كما فى التقريب ص ٤٠٣ ومع مخالفته للحفاظ كما ذكر آنفاً يكون الحديث شاذاً منكراً ، ومع هذا فقد صححه ابن خزيمة ح ١٢١٠ ، وابن حبان كما فى الموارد ح ٦٣٦ ، وروى البيهقي ٤٨٧/٢ بسند عن محمد بن سلمان بن فارس قال سئل أبو عبد الله - يعنى البخارى - عن حديث يعلى أصحاح هو فقال نعم ، وصححه الشيخ الألبانى كما فى صحيح الترمذى ح ٤٨٨ ، لكن يؤخذ أن صلاة النهار مثنى مثنى من عموم حديث الفضل بن عباس مرفوعا : "الصلاة مثنى مثنى" رواه الترمذى ح ٣٨٥ من طريق الليث بن سعد ونقل عن البخارى تصحيحه ، ومن الأحاديث التى ساقها البخارى فى ك/التهجد ب ٢٥ ما جاء فى التطوع مثنى مثنى وذكر فى الترجمة أنه يذكر ذلك عن عمار وأبى ذر وأنس وجابر بن زيد وعكرمة والزهرى ، وقال قال يحيى بن سعيد الأنصارى ما أدركت فقهاء أرضنا (أى المدينة) إلا يسلمون من كل اثنتين من النهار ، وقد وصل هذه الآثار سوى الأخير ابن حجر فى الفتح ٤٩/٣ .



وقال : وقد اختلف أهل العلم فى ذلك :

فرأى بعضهم أن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى كما دل عليه الحديث ، وهو مذهب الشافعى وأحمد .  
(١)

وقال بعضهم : صلاة الليل مثنى مثنى ، وصلاة النهار أربع أربع ، مثل الأربع التى قبل الظهر وغيرها من صلاة التطوع ، وهو قول سفيان الثورى وابن المبارك وإسحاق ،  
(٢) (٣)  
حكاها الترمذى فى جامعه .

حديث فى التحريض على قيام الليل :

(٧٥٣) عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : "يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم إذا هو نام ثلاث عقد يضرب مكان كل عقدة عليك ليل طويل فارقد ، فان استيقظ فذكر الله انحلت عقدة ، فان توضأ

- 
- (١) الترمذى ٤٩٣/٢ ، وهو قول مالك والجمهور أيضا كما فى المعالم ٨٦/٢ ، التمهيد ١٨٥/٣ ، المنتقى ٢١٣/١ ، المغنى ١٢٤، ١٢٣/٢ ، المجموع ٥٠١/٣ ، الفتح ١٤٩/٣ .
- (٢) الترمذى ٤٩٣/٢ وهو قول أبى يوسف ومحمد كذلك ، ورواه فى الحجة عن ابن عمر بإسناد صحيح ، واحتجوا بمفهوم حديث : "صلاة الليل مثنى مثنى" المتفق عليه ، على أن صلاة النهار بخلاف صلاة الليل ، وبحديث أبى أيوب الأنصارى مرفوعا : "كان يصلى قبل الظهر أربعا إذا زالت الشمس لا يفصل بينهن بتسليم" أخرجه أحمد وأبو داود والترمذى فى الشمائل كما فى الدراية ١٩٩/١ وقال فيه عبدة بن متعب (الضبي) وهو ضعيف ، قال وضعفه ابن خزيمة ثم رواه من وجه آخر وليس فيه : "لا يسلم بينهن" وأما أبو حنيفة فقال أربع أربع فى الليل والنهار ، انظر ذلك كله فى : الحجة ٢٧٠، ٢٧٢ ، الهداية ٣٩٠، ٣٩١/١ ، تبیین الحقائق ١٧٢/١ .
- (٣) والراجح قول الفريق الأول وهم الجمهور لقوة أدلتهم ، وضعف أدلة مخالفهم .

انحلت عقدة ، فان صلى انحلت عقدة فأصبح نشيطا طيب  
الذفس ، والا أصبح خبيث الذفس كسلان" .  
(١)  
أخرجه الشيخان جميعا .

غريبه :

قوله : "قافية" ، أراد به مؤخر الرأس ، ومنه سمي آخر  
بيت الشعر قافية ، وضبطه بقاف وألف وفاء مكسورة وياء وهاء  
(٢)  
ذكره في الغريب .

(٧٥٤) وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم : "أفضل الصيام بعد شهر رمضان  
شهر الله المحرم ، وأفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة  
الليل" .

(٣)

أخرجه مسلم في صحيحه .

(٧٥٥) وعن المغيرة بن شعبة رضى الله عنه قال : "صلى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم حتى انتفخت قدماه ، فقليل له  
أتتكلف هذا وقد غفر الله لك ماتقدم من ذنبك وماتأخر  
قال : أفلا أكون عبدا شكورا" .  
(٤)  
أخرجه الشيخان .

حديث في القصد في قيام الليل :

(٧٥٦) عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : "ما كنا نشاء أن

- 
- (١) البخارى ٤٦/٢ ، ومسلم ج٧٧٦ ، والموطأ ١٧٦/١ .  
(٢) شرح السنة ٣٣/٤ ، وانظر غريب أبى عبيد ٤٥٦/١ وانما  
قال القافية القفا ثم ذكر الباقي ، وفي المعالم ٩١/٢  
مثل قول البغوى .  
(٣) ح١١٦٣ .  
(٤) البخارى ك/التفسير ، سورة الفتح ، ب٢ ، ٤٤/٥ ، ومسلم  
ج٢٨١٩ واللفظ له .

نرى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الليل مصليا الا  
رأيناه ، وما كنا نشاء أن نراه نائما الا رأيناه ،  
وقال : كان يصوم من الشهر حتى نقول انه لايفطر منه  
شيئا ، ويفطر حتى نقول لا يصوم منه شيئا " .  
(١)  
أخرجاه من طرق .

حديث فى ترك العمل اذا غلبه النوم والفتور :

(٧٥٧) عن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم : " اذا نعس أحدكم وهو يصلى فليرقد  
حتى يذهب عنه النوم ، فان أحدكم اذا صلى وهو ينعس  
لعله يذهب يستغفر فيسب نفسه " .  
(٢)  
أخرجه الشيخان .

غريبه :

قوله : "ينعس" ، بضم العين فى المستقبل وفتحها فى  
الماضى نعاسا ، ونعست نعسة واحدة ، وهو الوسن ، ذكره  
(٣) (٤)  
الجوهري .

- 
- (١) هذا لفظ البغوى ج ٩٣٢ ، ورواه البخارى ك/التهجد  
٤٦/٢ ، ك/الصوم ٢٤٤/٢ ، مسلم ج ١١٥٨ دون الجملة الأولى  
وروياه بمعناه عن عائشة وابن عباس ، انظر البخارى  
٤٦/٢ ، ومسلم ج ١١٥٦ ، ١١٥٧ .  
(٢) هذا لفظ البغوى ج ٩٤٠ ورواه البخارى ك/الوضوء ٦٠/١ ،  
ومسلم ك/صلاة المسافرين ج ٧٨٦ ، والموطأ ١١٨/١ بلفظ :  
"وهو ناعس" مكان : "وهو ينعس" .  
(٣) الصحاح ٩٨٣/٣ ، وانظر النهاية ٨١/٥ .  
(٤) فقه الحديث : فيه أمر الناعس فى الصلاة بالنوم مطلقا  
عند الشافعى والجمهور ، وحمله مالك وجماعة على نفل  
الليل لانه محل النوم غالبا كما فى شرح مسلم ٧٤/٦ .  
قلت والراجح قول الجمهور لعموم حديث الباب والله  
تعالى أعلم .

(٧٥٨) وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اذا قام أحدكم من الليل فاستعجم القرآن على لسانه فلم يدر مايقول فليضطجع " .  
(١)  
أخرجه مسلم .

غريبه :

قوله : "فاستعجم" ، أى استبهم واستغلق ، ذكره فى  
(٢)  
الغريب .

حديث فى قيام وسط الليل :

(٧٥٩) عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "أحب الصيام الى [الله] صيام داود وأحب الصلاة الى [الله] صلاة داود ، كان يصوم يوما ويفطر يوما ، وكان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه " .  
(٣)  
أخرجه الشيخان .

حديث فى احياء آخر الليل :

(٧٦٠) عن أبى اسحاق قال : أتيت الأسود بن يزيد ، وكان أخا  
(٤)

- 
- (١) ج ٧٨٧ .  
(٢) شرح السنة ٥٨/٤ ، وانظر شرح مسلم ٧٥/٦ ، والنهاية ١٨٧/٣ قال أى ارتج عليه فلم يقدر أن يقرأ كأنه صار به عجمة .  
(٣) هذا لفظ البغوى ج ٩٤٣ والزيادة منه ، ورواه بنحوه مع تقديم وتأخير البخارى ٤٤/٢ ، ومسلم ج ١١٥٩ ، ١٨٩ .  
(٤) هو السبيعى - بفتح المهملة وكسر الموحدة ، اسمه عمرو ابن عبد الله الهمدانى - بفتح الهاء وسكون الميم - الكوفى ، تابعى ثقة أكثر عابد ، من أوعية العلم ، =



لى وصديقا ، فقلت له : ياأبا عمرو حدثنى كما حدثتك به أم المؤمنين عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قالت : كان ينام أول الليل ويحيى آخره ، وربما كانت له الحاجة الى أهله ثم ينام قبل أن يمس ماء حتى اذا كان عند نداء الأول قال وشب - وما قالت قام - فأفاض عليه الماء - وما قالت اغتسل وأنا أعلم ماتريد - وان لم يكن جنبا توضأ للصلاة " .  
(١)  
أخرجاه جميعا .

حديث نزول الرب تبارك وتعالى الى السماء الدنيا :

(٧٦١) عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "ينزل الله الى السماء الدنيا كل ليلة حين يبقى ثلث الليل فيقول : أنا الملك أنا الملك ، من ذا الذى يدعونى فأستجيب له ، من ذا الذى يسألنى فأعطيه ، من ذا الذى يستغفرنى فأغفر له " .  
(٢)  
أخرجه مسلم ، وقال فى رواية : "حين يمضى ثلث الليل

= لكنه اختلط باخرة ، مات سنة تسع وعشرين ومائة وقيل قبل ذلك ، روى له الجماعة .  
انظر : طبقات خليفة ص ١٦٢ ، تاريخ الثقات ص ٣٦٦ ، تاريخ ابن معين ٤٤٨/٢ ، الجرح والتعديل ٢٤٢/٦ ، الثقات ١٧٧/٥ ، الميزان ٢٧٠/٣ ، التقريب ص ٤٢٣ ، التهذيب ٦٣/٨ ، الخلاصة ص ٢٩١ ، سير أعلام النبلاء ٣٩٢/٥ ، وفيات الأعيان ٤٥٩/٣ .  
(١) هذا لفظ البغوى ح ٩٤٥ ورواه بمعناه البخارى ٤٧/٢ ، ومسلم ح ٧٣٩ .  
(٢) هذا لفظ البغوى ح ٩٤٦ غير أنه قال : "من الذى ... " ورواه البخارى ٤٧/٢ بلفظ : "ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة الى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول من يدعونى" ، ومسلم ح ٧٥٨ ، ١٦٨ بمثله غير أنه قال : "... السماء الدنيا " .

(١) (٢) (٣)  
[الأول] " ، وزاد : "فلا يزال كذلك حتى يضيء الفجر" .

(٧٦٢) وعن جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال : "من الليل ساعة لا يوافقها عبد مسلم يسأل

الله خيرا إلا أعطاه إياه وهى كل ليلة" .

(٤)

أخرجه مسلم .

وأخرج أبو عيسى الحديث الأول فى النزول وقال : حين

يمضى ثلث الليل الأول ، وقال : "ويقول : أنا الملك" مرة

واحدة ، وقال : "ولا يزال كذلك حتى يضيء الفجر" ، قال : وفى

الباب عن على بن أبى طالب وأبى سعيد ورفاعة الجهنى وجبير

ابن مطعم وابن مسعود وأبى الدرداء وعثمان بن أبى العاص

رضى الله عنهم ، وقال حديث أبى هريرة حديث حسن صحيح . وقد

روى عن أبى هريرة من وجوه كثيرة عن النبى صلى الله عليه

وسلم أنه قال : "ينزل الله تبارك وتعالى حين يبقى ثلث

(٦) (٧)

الليل الآخر" ، قال وهذا أصح الروايات .

(١) هذا تمام رواية مسلم .

(٢) فى جميع النسخ : "وزاد فى رواية" وهى نفس الرواية

الثانية ، وكلام المصنف يوهم أنها رواية ثالثة ،

والتصويب من مسلم ومن شرح السنة ٦٤/٤ .

(٣) مسلم ح ٧٥٨ ، ١٦٩ .

(٤) هذا لفظ البغوى ح ٩٤٩ ، والذي فى مسلم ح ٧٥٧ ، ١٦٦

بمعناه غير أنه قال : "خيرا من أمر الدنيا والآخرة" .

(٥) فى جميع النسخ : "الآخر" والتصويب من الترمذى ، وهو

موافق لما فى الصحيحين .

(٦) الترمذى ح ٤٤٦ ، ٣٠٧/٢-٣٠٩ وقوله : "وهذا أصح

الروايات" سبق أنها عند الشيخين ، ورجحها فى الفتح

٣١/٣ .

(٧) ومن فوائد هذا الحديث الجليل القدر أن معتقد السلف

الصالح أهل السنة والجماعة أن الله تبارك وتعالى

ينزل كل ليلة الى السماء الدنيا كيف يشاء ومتى شاء

نزولا يليق بجلاله وكماله وعظمته مع اعتقاد أنه ليس

كمثله شئ وهو السميع البصير ، وأنه على العرش استوى

وفوق جميع مخلوقاته ومباين لها ، وأنه لا يلزم من ذلك

اعتقاد أن الله تبارك وتعالى فى جهة معينة أوفى كل

حديث فيمن فاتته حزبه من الليل :

(٧٦٣) عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من نام عن حزبه أو شيء منه فقرأه ما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر كتب له كأنما قرأه بالليل" .  
(١)  
أخرجه مسلم .

غريبه :

[قوله] : "الحزب" ، هو بكسر الحاء المهملة وسكون الزاى وباء ، وهو ما يجعله على نفسه من قراءة أو صلاة ،  
(٢)  
ذكره فى الغريب .

(٧٦٤) وعن عائشة رضى الله عنها قالت : "كان النبى صلى الله عليه وسلم اذا لم يصل من الليل ، منعه من ذلك النوم أو غلبته عيناه ، صلى من النهار ثنتى عشرة ركعة" .

= مكان كما يفهمه من ضل فى هذه المسألة كالجهمية والمعتزلة والماتريدية والأشاعرة حتى قال بعضهم فى مثبتى العلو هم أتباع فرعون وفرعون امامهم ، لكن أهل السنة والجماعة يقولون فمن نفى العلو من الجهمية فهو فرعونى ومن أثبت العلو فهو موسى .  
انظر : العارضة ٢/٢٣٥ ، طرح التثريب ٢/٣٨٢ ، شرح الطحاوية ص ٣١٣-٣٢٨ ، مختصر العلو لاسيما ص ١٣٦، ١٣٧، ١٤٦، ١٤٧ ، العقيدة الواسطية ص ٣٨، ٤٣، ٤٤ ، عقيدة السلف أصحاب الحديث ص ٣٨-٤٨ ، شرح حديث النزول لاسيما ص ٣٢-٦٥، ٦٨ ، التمهيد ٧/١٢٨-١٥٩ ، توضيح الكافية الشافية ص ٦٤، ٦٩، ٧٠ .

(١) ح ٧٤٧ .

(٢) شرح السنة ٤/١١٤ ، وانظر المشارق ١/١٩٠، ١٩١ ، غريب ابن الجوزى ١/٢٠٩ ، النهاية ١/٣٧٦ .

(١)  
أخرجه مسلم .

حديث فيما يقول اذا قام من الليل :

(٧٦٥) عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما :  
"أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام الى الصلاة من جوف الليل يقول : "اللهم لك الحمد أنت نور السموات والأرض ، ولك الحمد أنت قيام السموات والأرض ، ولك الحمد أن رب السموات والأرض ومن فيهن ، أنت الحق ، وقولك الحق ، ووعدك الحق ، ولقاؤك حق ، والجنة حق ، والنار حق ، والساعة حق ، اللهم لك أسلمت ، وبك آمنت ، وعليك توكلت ، واليك أنبت ، وبك خاصمت ، واليك حاكمت ، فاغفر لى ما قدمت وما أخرت وأسرت وأعلنت ، أنت الهى لا اله الا أنت" .  
أخرجه الشيخان . وزاد فيه البخارى : "والنبيون حق ، ومحمد حق" وقال فى آخره : "أنت المقدم وأنت المؤخر ، لا اله الا أنت ، أولا اله غيرك" .  
(٢)

حديث فى الصلاة بين المغرب والعشاء :

(٧٦٦) عن أبى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى

- 
- (١) هذا لفظ البغوى ج ٩٨٦ من طريق أبى عيسى ، وأصله فى جامعته ج ٤٤٥ وقال حديث حسن صحيح ، وفى شمائله ج ٢٥٤ وصححه الألبانى فى مختصر الشمائل ج ٢٢٦ وهو آخر جملة من حديث مسلم الطويل رقم (٧٤٦) غير أنه قال : "... وكان اذا غلبه نوم أو وجع عن قيام الليل" .  
(٢) فى جميع النسخ : "الحق" ، والتصويب من الصحيحين والموطأ .  
(٣) الحديث بغير الزيادة المذكورة رواه مالك ٢١٦، ٢١٥/١ ، ومن طريقه مسلم ج ٧٦٩ ، وهو فى البخارى ٤٢، ٤١/٢ بالزيادة المذكورة لكن مع اختلاف يسير فى اللفظ وتقديم وتأخير .



الله صلى الله وسلم : "من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم فيما بينهن بسوء عدلن له بعبادة ثنتي عشرة سنة " .

قال أبو عيسى وقد روى :  
(٧٦٧) عن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "من صلى بعد المغرب عشرين ركعة بنى الله له بيتا فى الجنة " .  
أخرجهما أبو عيسى وقال : حديث أبى هريرة غريب لانعرفه إلا من حديث زيد بن الحباب عن عمر بن أبى خثعم ، وسمعت محمد ابن اسماعيل يقول : عمر بن عبد الله بن أبى خثعم (١)  
منكر الحديث وضعفه جدا .

#### حديث فى قيام شهر رمضان :

(٧٦٨) عن عائشة رضى الله عنها قالت : "كان الناس يصلون فى المسجد أوزاعا فأمرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فضربت له حميرا فصلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وصلى بصلاته الناس " .  
(٢)  
أخرجه أبو داود .

---

(١) سبق تخريجهما فى الباب الخامس ج ٥٨٠، ٥٨١ وأن حديث أبى هريرة ضعيف وحديث عائشة موضوع .  
(٢) ج ١٣٧٤ غير أنه قال : "... فى المسجد فى رمضان ... فصلى عليه ... " ، وقولم : "وصلى بصلاته الناس" جزء من حديث عائشة الذى رواه أبو داود قبل هذا برقم (١٣٧٣) ومطلعه : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى فى المسجد فصلى بصلاته ناس ، ثم صلى من القابلة فكثرت الناس . وهو من طريق مالك عنده وعند البخارى ٤٤/٢ ، ومسلم ج ٧٦١ .

غريبه :

(١)

قولها : "أوزاعا" ، أى متفرقين ، ذكره فى الغريب .

(٧٦٩) وعن أبى ذر رضى الله عنه قال : "صمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم رمضان فلم يقم بنا شيئا من الشهر حتى بقى سبع فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل ، فلما كانت السادسة لم يقم ، فلما كانت الخامسة قام بنا حتى ذهب شطر الليل ، فلما كانت الرابعة لم يقم ، فلما كانت الثالثة جمع أهله ونساءه والناس فقام بنا حتى خشينا أن يفوتنا الفلاح ، قلت وما الفلاح ؟ قال السحور" .  
(٢)  
أخرجه أبو داود وقال الترمذى هذا حديث حسن صحيح .

غريبه :

وقال الخطابى : "الفلاح" ، البقاء ، وسمى السحور فلاحا  
(٣)  
اذ كان سببا لبقاء الصوم .

القول فى صلاة النهار :

حديث فى صلاة الضحى :

(٤)

(٧٧٠) عن عبد الرحمن بن أبى ليلى أنه قال : "ماحدثنا أحد

- 
- (١) المعالم ١٠٨/٢ ، النهاية ١٨١/٥ ، وقال فى غريب ابن الجوزى ٤٦٦/٢ ، وشرح السنة ١١٩/٤ أى جماعات متفرقة .  
(٢) ح ١٣٧٥ واللفظ له ، والترمذى ح ٨٠٦ بمعناه وفيهما زيادة جملة بين : "... حتى ذهب شطر الليل" الى "فلما كانت الرابعة ..." لم يذكرها المصنف وكأنه اختصر الحديث ، وصححه فى تخريج المشكاة ٤٠٦/١ هـ .  
(٣) المعالم ١٠٨/٢ وعنه فى شرح السنة ١٢٥/٤ ، وأصله فى غريب أبى عبيد ١٨٣/٢ .  
(٤) هو الأنصارى المدنى عالم الكوفة تابعى ثقة ، من الثانية ، اختلف فى سماعه من عمر ، مات سنة ثلاث وثمانين ، روى له الجماعة .

أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلى الضحى غير أم هانئ، فأنها قالت ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل بيتها يوم فتح مكة فاغتسل وصلى ثمان ركعات فلم أر صلاة قط أخف منها غير أنه يتم الركوع والسجود " .  
(١)  
أخرجه مسلم .

(٢)  
(٧٧١) وعن عبد الله بن شقيق قال : قلت لعائشة : "أكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى الضحى ؟ فقالت : لا ، إلا أن يجيء من مغيبه " .  
(٣)  
أخرجه مسلم .

(٧٧٢) وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الضحى حتى نقول لا يدعها ويدعها حتى نقول لا يصليها " .  
(٤)  
قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب .  
(٥)

(٧٧٣) وعن ثمامة بن أنس بن مالك [عن أنس بن مالك رضى الله

- 
- = انظر : طبقات خليفة ص ١٥٠ ، تاريخ الثقات ص ٢٩٨ ، تاريخ ابن معين ٣٥٦/٢ ، الثقات ١٠٠/٥ ، الكاشف ١٦٢/٢ ، العبر ٧١/١ ، التقريب ص ٣٤٩ ، التهذيب ٢٦٠/٦ ، الخلاصة ص ٢٣٤ .
- (١) هذا لفظ البخارى ٥٣/٢ ، ورواه مسلم ح ٣٣٦ ، ٨٠ بلفظ : "ما أخبرنى" .
- (٢) فى (ت) ل ١/١٠٦ ، و (ج) ص ٢٠٩ : "قلنا" وهو تصحيف .
- (٣) ح ٧١٧ ، ٧٦ .
- (٤) ح ٤٧٧ وفيه فضيل بن مرزوق صدوق يهم ورمى بالتشيع ، وعطية العوفى وهو ابن سعد بن جنادة صدوق يخطئ كثيرا وكان شيعيا مدلسا كما فى التقريب ص ٤٤٨ ، ٣٩٣ فالحديث ضعيف وقد ضعفه فى تخريج المشكاة ٤١٤/١ هـ .
- (٥) هو ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصارى قاضى البصرة تابعى صدوق مات بعد سنة عشر ومائة بمدة ، روى له الجماعة .
- انظر : طبقات خليفة ص ٢١٤ ، تاريخ الثقات ص ٩١ ، الجرح والتعديل ٤٦٦/٢ ، الثقات ٩٦/٤ ، الكاشف ١١٩/١ ، أخبار القضاة ٢٠/٢ ، التقريب ص ١٣٤ ، التهذيب ٢٨/٢ ، الخلاصة ص ٥٨ .

عنه [ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من صلى الضحى ثنتى عشرة ركعة بنى الله له قمرا من ذهب فى الجنة " .

أخرجه أبو عيسى وقال هذا حديث [غريب] لانعرفه الا من  
(١)  
هذا الوجه .

(٧٧٤) وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من حافظ على شفعة الضحى غفر له ذنوبه وان كانت مثل زبد البحر" .  
(٢)  
أخرجه أبو عيسى .

حديث فى عدد صلاة الضحى :

(٣)  
(٧٧٥) عن معاذة قالت قلت لعائشة : "أكان النبى صلى الله

- 
- (١) الترمذى ح ٤٧٣ والزيادة له وفيه موسى بن فلان بن أنس ، ويقال هو ابن حمزة مجهول كما فى التقريب ص ٥٥٥ فالاسناد ضعيف كما فى التلخيص ٢٠/٢ لكن له شاهدان : أحدهما عن أبى الدرداء رواه الطبرانى فى الكبير ورواته ثقات الا موسى بن يعقوب ففيه خلاف كما فى الترغيب والترهيب ٢٣٦/١ ، والمجمع ٢٣٧/٢ ، وقال فى التقريب ص ٥٥٤ صدوق سىء الحفظ ، والشاهد الثانى عن أبى ذر عند البزار ح ٦٩٤ كما فى كشف الاستار ، وفيه حسين بن عطاء ضعفه أبو حاتم وغيره وذكره ابن حبان فى الثقات وقال يخطئ ويدلس كما فى المجمع ٢٣٦/٢ ، ٢٣٧ ، وقال الرازى منكر الحديث كما فى الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٢١٥/١ فاسنادهما ضعيفان كما فى التلخيص ٢٠/٢ ومع ذلك فقد حسنهما فى صحيح الترغيب ح ٦٧٤ ، ٦٧٥ لكن الحديث بهذين الشاهدين حسن ان شاء الله تعالى .
- (٢) ٤٧٦ وقال لانعرفه الا عن نهاس بن قهم ، وهو ضعيف كما فى التقريب ص ٥٦٦ ، ورواه عن شداد أبى عمار وهو ابن عبد الله القرشى الدمشقى ثقة يرسل كما فى التقريب ص ٢٦٤ وقد عنعنه هنا قالاسناد ضعيف .
- (٣) هى بنت عبد الله العدوية أم الصهباء البصرية تابعية ثقة عابدة من الثالثة ، ماتت سنة ثلاث وثمانين ، روى لها الجماعة .
- انظر : طبقات ابن سعد ٤٨٣/٨ ، تاريخ ابن معين ٧٣٩/٢ ، الثقات ٤٦٦/٥ ، الكاشف ٤٣٥/٣ ، التقريب ص ٧٥٣ ، التهذيب ٤٥٢/١٢ ، الخلاصة ص ٤٩٦ ، سير أعلام النبلاء ٥٠٨/٤ ، العبر ٩٢/١ .



عليه وسلم يصلى الضحى قالت نعم أربع ركعات ويزيد

ما شاء الله " .

(١)

أخرجه مسلم .

(٧٧٦) وعن [أبى الدرداء] وأبى ذر عن رسول الله صلى الله

عليه وسلم عن الله [تبارك] وتعالى أنه قال : يا ابن

آدم اركع [لى] أربع ركعات من أول النهار أكفك آخره " .

(٢)

أخرجه أبو عيسى فى جامعه وقال هذا حديث حسن غريب .

حديث فى وقت صلاة الضحى :

(٧٧٧) عن زيد بن أرقم رضى الله عنه قال : "خرج رسول الله

صلى الله عليه وسلم على أهل قباء وهم يصلون الضحى

(٣)

فقال : صلاة الأوابين اذا رمضت الفصال من الضحى " .

(٤)

أخرجه مسلم .

غريبه :

قوله : "الأوابين" ، وهو جمع أواب ، وهو التائب ، وهو

(١) ج ٧١٩ . هذا لفظ البغوى ج ١٠٠٩ من طريق الترمذى ، وهو فى

(٢) جامعه ج ٤٧٥ بلفظ : "عز وجل" مع تقديم وتأخير ، واسناده حسن اسماعيل بن عياش صدوق فى روايته عن أهل بلده كما فى التقريب ص ١٠٩ وهذه منها كما فى التهذيب والترغيب ٢٣٦/١ وله شاهد عن عقبة بن عامر عند أحمد وأبى يعلى ورجاله ثقات ، وشاهد آخر عن أبى مرة الطائفى عند أحمد ورجاله رجال الصحيح ، وشاهد ثالث عن النواس بن سمعان عند الطبرانى فى الكبير ورجاله ثقات ، كل ذلك فى المجمع ٢٢٦، ٢٢٥/٢ فالحديث بمجموع هذه الشواهد صحيح ، وانظر صحيح الترغيب ج ٦٦٩، ٦٧٢ .

(٣) فى (ت) ١٠٦/ب : "الضحاء" ، قال فى الصحاح ٢٤٠٦/٦ : ضحوة النهار بعد طلوع الشمس ، ثم بعده الضحا وهى حين تشرق الشمس ، مقصور مؤنث وتذكر .. ثم بعده الضحاء ممدود مذكر ، وهو عند ارتفاع النهار الأعلى .

(٤) هذا لفظ البغوى ج ١٠١٠ من طريق ابن أبى شيبة ، والذي فى مسلم ج ٧٤٨ ، ١٤٤ من طريق زهير بن حرب دون قوله : "من الضحى" ، وانظر مصنف ابن أبى شيبة ٤٠٦/٢ .

- (١) الراجع الى الله تعالى ، والمآب المرجع ، ذكره الجوهري .  
 وقوله : "رمضت الفصال" ، قال الجوهري : الرمض شدة  
 وقع الشمس على الرمل ، يقال منه : رمض يومنا بالكسر فى  
 الميم ، يرمض بفتح الميم فى المستقبل اذا اشتد حره ، قال  
 فى الغريب أراد بذلك أن الفصال تبرك من شدة حر الرمضاء .  
 (٢)  
 وسئل على كرم الله وجهه عن وقت صلاة الضحى فقال حين  
 تبهر البتراء ، أراد حين تنبسط الشمس ، والبتراء الشمس  
 وضبطه بباء معجمة بواحدة مفتوحة ، وتاء معجمة باثنتين من  
 فوق ساكنة ، وراء ، وألف ممدودة ، ومنه أبتز الرجل اذا  
 صلى الضحى ، ذكره فى الغريب .  
 (٣)  
 وقوله : "تبهر" ، ضبطه بتاء معجمة باثنتين من فوق  
 مفتوحة ، وباء معجمة بواحدة ساكنة ، وهاء مفتوحة ، وراء  
 (٤)  
 مهملة ، من مجمع الغرائب .

#### حديث فى ركعتى شكر الوضوء :

- (٧٧٨) عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : "قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم لبلال عند صلاة الفجر حدثنى بأرجى  
 عمل عملته عندك منفعة فى الاسلام فأنى قد سمعت الليلة  
 (٩)

- (١) الصحاح ٨٩/١ ، وانظر النهاية ٧٩/١ .  
 (٢) الصحاح ١٠٨٠/٣ ، وانظر الفائق ٨٦/٢ .  
 (٣) الرمضاء ممدود ، الرمل اذا استحر بالشمس كما فى  
 المشارق ٢٩١/١ .  
 (٤) شرح السنة ١٤٦/٤ ، وانظر النهاية ٢٦٤/٢ .  
 (٥) انظر التعليق على ذلك فى هامش ج ٣ من المصلى .  
 (٦) فى جميع النسخ : "بتر" والتصويب من شرح السنة ١٤٦/٤  
 والنهاية ٩٤/١ .  
 (٧) وأثر على رضى الله عنه ذكره الخطابى بمعناه كما فى  
 غريبه ٢٣٢/٢ .  
 (٨) انظر شرح السنة ١٤٦/٤ ، وغريب الخطابى ٢٣٢/٢ .  
 (٩) فى (ت) لى ١٠٦/ب : "فانى سمعت" .

خشفة نعليك بين يدي في الجنة فقال : ما عملت عملا في  
الاسلام أرجى من أنى لم أتطهر طهورا تاما من ليل أو  
نهار الا صليت لربي ما كتب لى أن أصلى" .  
(١)  
أخرجه الشيخان .

غريبه :

[قوله] : خشفة ، ضبطه بخاء معجمة وشين معجمة وفاء  
(٢)  
وهاء ، قال أبو عبيد الخشفة : الصوت ليس بالشديد ، يقال  
منه : خشف يخشف بفتح الشين فى الماضى وكسرهما فى المستقبل  
(٣)  
خشفا بسكون الشين فى المصدر .  
(٤)  
وحكى الهروى عن شمر أنه قال خشفة بسكون الشين وفتحها  
(٥)  
وحكى عن الفراء أنه قال : الخشفة بسكون الشين : الصوت ،

- 
- (١) هذا لفظ البغوى ج ١٠١١ ورواه البخارى ٤٨/٢ ، ومسلم  
ج ٢٤٥٨ غير أن البخارى قال : "دف نعليك" .  
(٢) كذا فى (ز) ل ١١٦/ب كما فى غريب أبى عبيد وشرح السنة  
وفى باقى النسخ : "ليس الشديد" .  
(٣) غريب أبى عبيد ٩٢/١ ونسبه الى الكسائى ، وانظر تهذيب  
اللغة ٨٧/٧ ، شرح السنة ١٤٨/٤ .  
(٤) تهذيب اللغة ٨٧/٧ ، المشارق ٢٤٧/١ .  
(٥) هو بفتح الفاء والراء المشددة واسمه يحيى بن زياد  
الاسلمى الديلمى الكوفى ، أبو زكريا ، اشتهر بالفراء  
- نسبة الى فرى الكلام لالى عمل الفراء ولابيعها - كان  
أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الادب ،  
أخذ عن الكسائى ، منف كتاب الحدود وكتاب معانى  
القرآن واعرابه وغيرهما ، وكان ثقة مأمونا من أهل  
السنة ومذاهبه فى التفسير حسنة ، مات سنة سبع  
ومائتين فى طريق مكة وله ثلاث وستون سنة رحمه الله  
تعالى .  
انظر : طبقات الزبيدى ص ١٣١ ، مقدمة تهذيب اللغة  
١٩٠/١٨ ، تاريخ بغداد ١٤٩/١٤ ، معجم الادباء ٩/٢٠ ،  
العبر ٢٧٨/١ ، بغية الوعاة ص ٤١١ ، انباه الرواة ٧/٤  
البدائية والنهاية ٢٦١/١٠ ، وفيات الاعيان ١٧٦/٦ ،  
شذرات الذهب ١٩/٢ ، تهذيب التهذيب ٢١٢/١١ ، التقريب  
ص ٥٩٠ ، سير أعلام النبلاء ١١٨/١٠ .

(١)

والخشفة بفتحها الحركة اذا وقع السيف على اللحم .

(٧٧٩) وعن عقبة بن عامر الجهني رضى الله عنه أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال : "مامن أحد يتوضأ فيحسن

الوضوء ويصلى ركعتين يقبل بقلبه ووجهه عليهما الا

وجبت له الجنة " .

(٢)

أخرجه مسلم .

حديث في تحية المسجد :

(٧٨٠) عن أبي قتادة السلمى ان رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال : "اذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل

أن يجلس" .

(٣)

أخرجه الشيخان .

حديث فيما يقوله اذا دخل المسجد :

(٧٨١) عن فاطمة الكبرى رضى الله عنها قالت : "كان رسول

الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل المسجد صلى على

محمد وسلم وقال : رب اغفر لى ذنوبى وافتح لى أبواب

رحمتك ، واذا خرج صلى على محمد وسلم وقال : رب اغفر

لى ذنوبى وافتح لى أبواب فضلك" .

قال أبو عيسى حديث فاطمة رضى الله عنها حديث حسن لكن

---

(١) المشارق ٢٤٧/١ غير أنه لم يذكر : "اذا وقع السيف على اللحم" وانظر قول شمر فى غريب ابن الجوزى ٢٧٩/١ ، وتهذيب اللغة ٨٧/٧ .

(٢) هذا لفظ البغوى ج ١٠١٤ من طريق أبى داود ، وأصله فى سننه ج ٩٠٦ والذى فى مسلم ك/الطهارة ج ٢٣٤ بمعناه .

(٣) البخارى ك/الملاة ١٤٤/١ ، ومسلم ك/ملاة المسافرين ج ٧١٤ كلاهما عن مالك ، وأصله فى الموطأ ١٦٢/١ .



(١)  
فاطمة بنت الحسين رضى الله عنهما لم تدرك جدتها فاطمة  
(٢)  
الكبرى رضى الله عنها .

وقال البغوى : وقد أخرج هذا الحديث مسلم من طريق أبى حميد أو أبى أسيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
(٣)  
"إذا دخل أحدكم المسجد فليقل : اللهم افتح لى أبواب رحمتك  
(٤)  
وإذا خرج فليقل اللهم انى أسألك من فضلك" .

وفى رواية : "إذا دخل أحدكم المسجد فليسلم على النبى  
(٥)  
صلى الله عليه وسلم ثم ليقل اللهم افتح لى أبواب رحمتك" .

#### حديث فى كيفية تلاوة القرآن :

(٧٨٢) عن أبى قتادة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لأبى بكر رضى الله عنه : "مررت بك وأنت تقرأ وأنت تخفض من صوتك" ، فقال : انى أسمعت من ناجيت ، قال : "ارفع قليلا" ، وقال لعمر : "مررت بك وأنت تقرأ

- 
- (١) الهاشمية زوج ابن عمها الحسن بن الحسن بن على بن أبى طالب رضى الله عنهم جميعا ، تابعة ثقة إلا أنها لم تدرك جدتها فاطمة الزهراء بنت النبى صلى الله عليه وسلم ، ماتت بعد سنة حادية عشرة ومائة وقد أسنت ، روى لها الأربعة إلا النسائى فقد روى لها فى مسند على . انظر : تاريخ ابن معين ٧٣٩/٢ ، الثقات ٣٠٠/٥ ، الكاشف ٤٣٢/٣ ، التقريب ص ٧٥١ ، التهذيب ٤٤٢/١٢ ، الجمهرة ص ٨٣، ٤١ ، نسب قريش ص ٥٢، ٥١ ، الخلاصة ص ٤٩٤ ابن سعد ٣١٩، ١٩٥/٥ .
- (٢) الترمذى ح ٣١٤ وهو صحيح بما بعده ، أما اسناده فمقطوع
- (٣) فى جميع النسخ : الواو مكان : "أو" كما فى شرح السنة ٣٦٨/٢ ، والتصويب من مسلم .
- (٤) شرح السنة ٣٦٨/٢ وأصله فى صحيح مسلم ح ٧١٣ .
- (٥) لم يعزه المصنف تبعا للبغوى ، وهو عند أبى داود ح ٤٦٥ وتمامه : "... فإذا خرج" فذكر مثل حديث مسلم ، وفيه عبد العزيز الدارورى وهو ابن محمد بن عبيد صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ كما فى التقريب ص ٣٥٨ وهو صحيح بما قبله .

(١) وأنت ترفع صوتك" ، فقال : انى أوقظ الوسنان وأطرد الشيطان ، فقال : "اخفض قليلا" .

أخرجه أبو عيسى الترمذى وقال : فى الباب عن عائشة (٢) وأم هانئ، وأم سلمة وأنس وابن عباس رضى الله عنهم .

(٣) (٧٨٣) وعن عبد الله بن قيس قال : "سألت عائشة رضى الله عنها : كيف كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل ؟ فقالت عائشة : كل ذلك قد كان يفعل ، وربما استتر بالقراءة ، وربما جهر ، فقلت الحمد لله الذى جعل فى الأمر سعة " .

(٤) قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح غريب .

(١) الوسنان والوسن - بكسر السين - النعاس ، أصله من وسن بكسر السين يوسن بفتحها وسنا بفتحها وهو النعاس كما فى الصحاح ٢٢١٤/٦ ، وقال فى النهاية ١٨٦/٥ هو النائم الذى ليس بمستغرق فى نومه .

(٢) الترمذى ح ٤٤٧ وقال هذا حديث غريب وأكثر الناس انما رواه مرسلا ، يريد تضعيف المسند لشذوذ رواية يحيى بن اسحاق السليحى ، ويقال السليحى - بكسر السين وسكون الياء - وهو صدوق روى له الجماعة سوى البخارى كما فى التقريب ص ٥٨٧ ، وقد صححه ابن خزيمة ح ١١٦١ وابن حبان كما فى الموارد ح ٦٥٦ والحاكم ٣١٠/١ ووافقه الذهبى ، وصححه أحمد شاكر ٣١٠/٢ هـ ، واللبانى فى تخريج المشكاة ٣٧٨/١ هـ وقال : الوصل زيادة ثقة يجب قبولها ، وصححه فى المجموع ٣٢٨/٣ كذلك ، ومما يؤكد شذوذ هذه الرواية أن أبى داود رواه عن أبى هريرة ح ١٣٣٠ بهذه القمة ولم يذكر رفع الصوت ولاخفضه باسناد رجاله ثقات سوى محمد بن عمرو وهو ابن علقمة بن وقاص الليثى المدنى صدوق له أوهام ، كما فى التقريب ص ٦٣٣ ٦٤٥، ٤٩٩، ٩٨ ، والله تعالى أعلم .

(٣) ويقال له ابن أبى قيس ، وابن أبى موسى ، أبو الأسود النصرى الحمصى ثقة مخضرم ، روى له الجماعة سوى البخارى فانه روى له فى الأدب المفرد .

انظر : تاريخ الثقات ص ٢٧٣ ، التاريخ الكبير ١٧٢/٥ ، الجرح والتعديل ١٤٠/٥ ، الثقات ٤٤/٥ ، الكاشف ١٠٧/٢ ، التقريب ص ٣١٨ ، التهذيب ٣٦٥/٥ ، الخلاصة ص ٢١٠ .

(٤) الترمذى ح ٤٤٩ وصححه أيضا الحاكم ٣١٠/١ ووافقه الذهبى وصححه قبلهما ابن خزيمة ح ١١٦٠ مع أن فيه معاوية بن صالح وهو ابن حدير بالتصغير كما فى التهذيب ٢٠٩/١ وهو صدوق له أوهام كما فى التقريب ص ٥٣٨ ، ورواه ابن =

(٧٨٤) وعن عائشة رضى الله عنها قالت : "قام رسول الله صلى

الله عليه وسلم بآية من القرآن ليلة " .  
(١)

قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب .

### القول فى سجود التلاوة :

(٧٨٥) عن أم الدرداء عن أبي الدرداء رضى الله عنهما قال :

"سجدت مع النبى صلى الله عليه وسلم احدى عشرة سجدة

منها التى فى النجم " .

(٢)

قال أبو عيسى هذا حديث غريب .

= ماجه ح ١٣٥٤ عن غضيف بن الحارث ، قال ابن حجر اختلف فى صحبته ثم قال الاشبه أنه صحابى ، وباقى رجاله ثقات سوى برد بن سنان وهو صدوق كما فى التقريب ٣٢٠، ١٠٥، ١٢١، ٢٩٢ ، وصححه فى تخريج المشكاة ٣٩٦/١ هـ ١ وله شاهد عن أبى هريرة عند أبى داود ح ١٣٢٨ وصححه ابن خزيمة ح ١١٥٩ مع أن فيه زائدة بن نسيط عن أبى خالد الوالى وهما مقبولان كما فى التقريب ص ٢١٣، ٦٣٦ . فالحديث بمجموع طرقه وشواهده يرتقى الى درجة الصحة والله تعالى أعلم .

(١) ح ٤٤٨ وصححه أحمد شاكر ٣١١/٢ هـ ١ لكن فيه أبو بكر محمد بن نافع البصرى منسوب الى جده واسم أبيه أحمد ، وهو صدوق ، وعبد الصمد بن عبد الوارث صدوق أيضا ، واسماعيل بن مسلم العبدى ثقة ، وأبو المتوكل الناجى هو على بن داود أو ابن دؤاد البصرى ثقة أيضا كل ذلك فى التقريب ص ٤٦٧، ٣٥٦، ١١٠، ٤٠١ فالاسناد حسن ، وله شاهد عن أبى ذر عند ابن ماجه ح ١٣٥٠ وصححه فى المصباح ١٥٩/١ ، ووافقه أحمد شاكر ٣١١/٢ هـ ١ وصححه قبلهما الحاكم ٢٤١/١ ووافقه الذهبى مع أن فيه جرة بنت دجاجة العامرية الكوفية تابعية مقبولة كما فى التقريب ص ٧٤٤ ، فالاسناد صالح للاعتبار ، ومع ذلك قال فى المجمع ٢٧٣/٢ رواه النسائى وأحمد والبزار (كما فى كشف الاستار ح ٧٣٠) ورجالهم ثقات ولم يلتفت الى قول البزار تفردت به جرة . لكن الحديث يرتقى بهذا الشاهد الى درجة الصحيح ان شاء الله تعالى .

(٢) ح ٥٦٨ ومن طريق آخر عن أبى الدرداء أيضا ح ٥٦٩ وقال هذا أصح من حديث سفيان بن وكيع (يريد ح ٥٦٨) قال وفى الباب عن جماعة من الصحابة فذكرهم .

قلت فى الاسنادين عمر بن حيان الدمشقى وهو مجهول من السابعة كما فى التقريب ص ٤١١ وروايته عن أم الدرداء =

(٧٨٦) وعن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما "أن النبى

صلى الله عليه وسلم سجد فى النجم وسجد معه المسلمون

والمشركون والجن والانس" .

(١)

أخرجه الشيخان من وجوه .

(٧٨٧) وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : "سجدنا مع رسول

الله صلى الله عليه وسلم فى اقرأ باسم ربك ، واذا

السماء انشقت" .

(٢)

أخرجه مسلم .

وقد اختلف العلماء فى سجود القرآن :

فذهب الاكثرون الى أنها أربع عشرة سجدة : ثلاث منها فى

المفصل ، وهذا قول الثورى وابن المبارك والشافعى وأصحاب

(٣)

الرأى وأحمد واسحاق .

وروى عن أبى بن كعب وابن عباس وابن عمر أنه ليس فى

---

= منقطعة قاله البخارى كما فى التهذيب ٤٣٨/٧ ، وقال

أبو داود عقيب ح ١٤٠١ اسناده واه .

قلت الاسناد الثانى ضعيف ، والاسناد الاول فيه أيضا

سفيان بن وكيع قال فى التقرير ص ٢٤٥ سقط حديثه

فاسناده ساقط والله أعلم .

(١) البخارى ك/سجود القرآن ٣٢/٢ غير أنه قال : "سجد

بالنجم" ، ومسلم بمعناه ك/المساجد ح ٥٧٦ ، لكن عن عبد

الله بن مسعود وهو أيضا عند البخارى ٣٢/٢ .

(٢) ح ٥٧٨ ، ١٠٨ .

(٣) شرح السنة ٣٠٢/٣ ، ونقل فى المعالم ١١٩/٢ عن الشافعى

فى الحج منها سجدتان وليس فى (ص) سجدة ، ونقل عن

أصحاب الرأى : فى الحج سجدة وفى (ص) سجدة .

قلت قول أصحاب الرأى فى موطأ محمد ص ٩٧ ، والحجة

١٠٩، ١٠٨/١ ، وبدائع الصنائع ٥١٥/٢ ، وهو قول ابن حزم

كما فى المحلى ١٥٦/٥ . وأما قول أحمد فهو المشهور

والصحيح من مذهبه كما فى المبدع ٣٠/٢ ، والمغنى

٦١٦/١ .



(١)

المفصل سجود ، وهو قول مالك .

وروى عن عمرو بن العاص رضى الله عنهما أن النبي صلى

الله عليه وسلم أقرأه خمس عشرة سجدة من القرآن منها ثلاث

(٢)

فى المفصل وسجدتان فى الحج .

(٣) (٤)

واليه ذهب ابن المبارك وأحمد وإسحاق ، حكاه البغوى .

(١) أى أن عدد الركعات عندهم احدى عشرة ركعة لحديث أبى الدرداء رقم (٧٨٥) ، وهو قول الشافعى فى القديم غير أنه يعد سجدة الحج الثانية مكان (ص) عكس مذهب مالك انظر : الموطأ ٢٠٧/١ ، المنتقى ٣٥١/١ ، الكافى ٢٢٤/١ ٢٢٥ ، المهذب وشرحه المجموع ٥١١/٣ واحتجوا كذلك بحديث ابن عباس مرفوعا : "لم يسجد فى شيء من المفصل منذ تحول الى المدينة" أخرجه أبو داود ح ١٤٠٣ وفيه مطر الوراق صدوق كثير الخطأ ، وأبو قدامة اسمه الحارث بن عبيد الايادى البصرى صدوق يخطئ كما فى التقريب ص ١٤٧،٥٣٤ ، وقال فى التلخيص ٨/٢ هما من رجال مسلم ولكنهما مضعفان ، وضعف الثانى جماعة كما فى المختصر وتهذيب السنن ١١٧/٢ ، والزاد ٣٦٤،٣٦٣/١ والمجموع ٥١١/٣ ، وقال فى الفتح ٥٥٥/٢ واختلف فى اسناده .

(٢) أبو داود ح ١٤٠١ ، وابن ماجه ح ١٠٥٧ ، والحاكم ٢٢٣/١ وسكت عنه هو والذهبى ، والدارقطنى ٤٠٨/١ ، وقال فى التلخيص ٩/٢ حسنه المنذرى والنووى (المجموع ٥١١/٣) وضعفه عبد الحق وابن القطان ، قال ابن حجر وفيه عبد الله بن منين - مصغرا - المصرى وهو مجهول ، والراوى عنه الحارث بن سعيد العتقى وهو لا يعرف أيضا . وكذا قال فى الميزان ٥٣٤/١ ، ٥٠٨/٢ ، ونصب الراية ١٨٠/٢ ، وضعفه فى تخريج المشكاة ٣٢٤/١ هـ لجهالة عبد الله ابن منين ، لكن قال فى التقريب ص ١٤٦،٣٢٥ عبد الله وثقه يعقوب بن سفيان ، والحارث مقبول فيكون الحديث على هذا صالحا للاعتبار ، والله أعلم .

(٣) شرح السنة ٢٠٣/٣ ، ونسبه فى المجموع ٥١٤/٣ ، وفى الفتح ٥٥١/٢ الى جماعة آخرين أيضا ، وقول أحمد هذا هى الرواية الثانية عنه كما فى المغنى ٦١٦/١ ، والمبدع ٣٠/٢ .

(٤) ذكر فى الفتح ٥٥١/٢ أقوالا أخرى ، والراجح عندى أن سجود التلاوة فى خمسة عشر موضعا لأن الاجماع ثابت فى عشرة مواضع متتالية سوى ثمانية الحج و (ص) والمفصل كما فى الفتح ٥٥١/٢ ، ومراتب الاجماع ص ٣١ ، والافصح ١٤٦/١ ، ولأنه ثبتت سجدة النجم بحديث ابن عباس المتقدم رقم (٧٨٦) وهو عند البخارى ، ورواه مسلم عن ابن مسعود ، ولأنه ثبتت سجدتى الانشقاق والعلق كما فى حديث أبى هريرة المتقدم رقم (٧٨٧) وهو عند مسلم ، =

حديث فى سجدة الحج :

(٧٨٨) عن عقبة بن عامر الجهنى رضى الله عنه قال : "قلت

يارسول الله فضلت الحج بأن فيها سجدتين ؟ قال : نعم

ومن لم يسجدهما فلا يقرأها " .

(١)

قال أبو عيسى هذا حديث اسناده ليس بالقوى .

وروى عن عمر وابن عمر وابن عباس أنهم قالوا : فضلت

(٢)

الحج بأن فيها سجدتين .

وعن عمر وابن عمر وعلى وابن مسعود وعمار وأبى موسى

= ولأنه ثبتت سجدة (ص) عن ابن عباس قال : "ص ليس من عزائم السجود وقد رأيت النبى صلى الله عليه وسلم يسجد فيها" أخرجه البخارى ٣٢/٢ ، ولأنه ثبتت سجدة الحج الثانية كما فى ح ٧٨٨ الآتى فى الصلب .

(١) ح ٥٧٨ ، وأبو داود ح ١٤٠٢ قال فى المختصر ١١٧/٢ فى اسناده عبد الله بن لهيعة ومشرح بن هاعان ولا يحتج بحديثهما . لكن قال فى التقريب ص ٣١٩ : ابن لهيعة صدوق اختلط بعد احتراق كتبه ورواية ابن المبارك وابن وهب أعدل من غيرهما .

قلت رواية أبى داود من طريق ابن وهب وهو ثقة كما فى التقريب ص ٣٢٨ وهو من العبادة التى روايتهم عن ابن لهيعة صحيحة كما فى الكواكب النيرات ص ٤٨٢، ٤٨٣ ، لكن رواه ابن لهيعة عن مشرح - بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح الراء - وهو مقبول كما فى التقريب ص ٥٣٢ أى أنه لين الحديث ان لم يتابع وهو صالح للاعتبار ، قال فى التلخيص ٩/٢ وأكدته الحاكم (٢٢١/١ ، ٣٩٠/٢) بأن الرواية صحت فيه عن عمر وابنه وابن مسعود وابن عباس وأبى الدرداء وأبى موسى وعمار ثم ساقها باسناده موقوفة عنهم (وهذا مما لامجال فيه للرأى) وأكدته البيهقى بما رواه فى المعرفة من طريق خالد بن معدان مرسل . اهـ كلام ابن حجر .

قلت وبهذا كله يكون الحديث صحيحا ، قال ابن حزم ١٥٨/٥ وفعل عمر بحضرة الصحابة لا يعرف له منهم مخالف ، بل معه طائفة ممن ذكرنا (منهم على بن أبى طالب وعبد الله بن عمرو بن العاص) .

(٢) شرح السنة ٣٠٥، ٣٠٤/٣ وأثر عمر رواه مالك ٢٠٦، ٢٠٥/١ عن نافع أن رجلا من مصر أخبره فهو فى معنى المرسل كما قال البيهقى ٣١٧/٢ ، ورواه عبد الرزاق ح ٥٨٩٠ عن معمر عن أيوب عن نافع ، وأثر ابن عباس عند البيهقى ٣١٨/٢ .

وأبى الدرداء رضى الله عنهم أنهم سجدوا فى الحج سجدتين ،  
(١)  
واليه ذهب ابن المبارك والشافعى وأحمد وإسحاق .

وذهب سفيان الثورى وأصحاب الراى الى أنه ليس فيها الا  
(٢)  
واحدة وهى الاولى ، حكى ذلك البغوى .

حديث فى سجدة (ص) :

(٧٨٩) عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : " رأيت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يسجد فى ص " - قال ابن عباس وليست  
من عزائم السجود -  
(٣)  
أخرجه البخارى فى صحيحه .

وقد ذهب الشافعى الى أنه لا يسجد لها ، وإنما هى سجود  
(٣)  
شكر .

وذهب ابن المبارك وأحمد وإسحاق وأصحاب الراى الى أنه  
(٥) (٦)  
يسجد لها .

- 
- (١) شرح السنة ٣٠٥،٣٠٤/٣ ، والآثار المذكورة أخرجهما  
الحاكم ٢٢١/١ ، ٣٩٠/٢ ، ووافقه الذهبى على  
ذلك ، وممن ذهب الى هذا القول كذلك أبو ثور ومالك فى  
رواية وبعض أهل المدينة وابن المنذر كما فى المغنى  
٦١٨/١ ، والمجموع ٥١٣،٥١١/٣ ، والكافى ٢٢٥/١ ،  
والمبدع ٣٠/٢ .
- (٢) شرح السنة ٣٠٥/٣ وانظر موطأ محمد بن الحسن ص ٩٧ ،  
والحجة ١٠٨/١ ، وبدائع المنائع ٥١٥/٢ ، وهو قول ابن  
حزم كما فى المحلى ١٥٦/٥ .
- (٣) اللفظ للبغوى ح ٧٦٦ من طريق الترمذى ، وهو فى جامعه  
ح ٥٧٨ ، ولفظ البخارى ٣٢/٢ : "ص ليس من عزائم السجود  
وقد رأيت النبى صلى الله عليه وسلم يسجد فيها " .
- (٤) أى أنها ليست من عزائم السجود ، واليه ذهب أيضا  
علقمة وأحمد فى المشهور عنه ، وروى ذلك عن ابن عباس  
وابن مسعود ، وانظر : شرح السنة ٣٠٦/٣ ، مختصر  
المزنى ص ١٦ ، المذهب وشرحه المجموع ٥١٢/٣ ، المغنى  
٦١٨/١ ، المبدع ٣٠/٢ ، حاشية الروض ٢٣٩/٢ .
- (٥) أى أنها من عزائم السجود . انظر : شرح السنة ٣٠٦/٣ ،  
وانظر الترمذى ٤٧٠/٢ وهى الرواية الثانية لأحمد وبه  
قال مالك والثورى وابن حزم وبعض الشافعية ، انظر =

حديث فى سجدة اذا السماء انشقت :

(٧٩٠) عن أبى رافع قال : "ملت مع أبى هريرة العتمة فقرأ

اذا السماء انشقت ، فسجد ، فقلت ماهذه ؟ قال : سجدت

بها خلف أبى القاسم صلى الله عليه وسلم ولاأزال

أسجدها حتى ألقاه "

(١)

أخرجه مسلم .

حديث فى السجود لسجود القارىء :

(٧٩١) عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : "كان النبى صلى

الله عليه وسلم يقرأ السجدة ونحن عنده فسجد ونسجد

معه فنزدحم حتى لايجد أحدا لجبهته موضعا يسجد عليه "

= المغنى ٦١٨/١ ، والمبدع ٣٠/٢ ، والكافى ٢٢٤/١ ،  
والمحلى ١٥٦/٥ ، والمجموع ٥١٢/٣ ، وقول أصحاب الراى  
فى الحجة ١٠٩/١ ، وبدائع الصنائع ٥١٥/٢ ، ٥١٦ .

(٦) والراجح عندى أن ص مشروع السجود فيها لكنه لم يؤكد  
ذلك كما أكد فى غيرها لحديث أبى سعيد الخدرى أن  
النبى صلى الله عليه وسلم قرأ وهو على المنبر ص ،  
فلما بلغ السجدة نزل فسجد وسجد الناس معه ، ثم قرأها  
فى يوم آخر فتهيأ الناس للسجود فقال إنما هى توبة  
نبى ، ولكنى رأيتكم تهيأتم فنزل وسجد وسجدوا معه ،  
رواه أبو داود ح ١٤١٠ من طريق عمرو بن الحارث  
(الأنصارى المصرى كما فى التهذيب ١٤/٨) عن ابن أبى  
هلال (اسمه سعيد كما فى المرجع السابق) عن عياض بن  
عبد الله بن سعد بن أبى سرح وسعيد بن أبى هلال صدوق ،  
وحكى الساجى عن أحمد أنه اختلط كما فى التقريب ص ٢٤٢  
وقد صححه ابن خزيمة ح ١٧٩٥ ، وابن حبان كما فى  
الموارد ح ٦٨٩ ، والبيهقى ٣١٨/٢ ، والحاكم ٢٨٥، ٢٨٤/١  
على شرطهما ووافقه الذهبى ، واستدل به فى الفتح  
٥٥٣/٢ مشعرا بأنه حديث حسن وهذا يتفق مع ماقاله فى  
التقريب من أن سعيد بن أبى هلال صدوق ، وقد روى له  
الشيخان كما رمز الى ذلك بحرف العين ، وصححه الألبانى  
بشواهده فى صحيح أبى داود ح ١٢٧١ كذا قال محقق صحيح  
ابن خزيمة ، وصححه ابن حزم فى المحلى ١٥٩، ٩٠/٥ .  
(١) ح ٥٧٨ ، ١١٠ وهو عند البخارى ٣٤/٢ كذلك .



(١)

أخرجه مسلم .

حديث فى ترك السجود :

(٧٩٢) عن زيد بن ثابت رضى الله عنه قال : "قرأت على رسول

الله صلى الله عليه وسلم والنجم ، فلم يسجد فيها " .

(٢)

أخرجه مسلم .

وقد اختلف أهل العلم فى وجوب سجود التلاوة :

(٣)

فذهب قوم الى أنه غير واجب ، وبه قال الشافعى وأحمد .

وذهب قوم الى وجوبها على القارئ والمستمع وأنه اذا

سمعها على غير وضوء سجد اذا توضع ، وهو قول سفيان الثورى

(٤)

وأصحاب الرأى .

وقال مالك ليس على من سمع سجدة من قارئ ليس له امام

أن يسجد بقراءته ، انما السجود على الرجل يقرأ على القوم

(٥) (٦)

أو يأتون به ، فاذا سجد سجدوا معه .

(١) البخارى ٣٣/٢ ، ومسلم ح ٥٧٥ الا أنهما قالا : "مايجد" مكان : "لايجد" .

(٢) ح ٥٧٧ واللفظ للبخارى ٣٣/٢ .

(٣) شرح السنة ٣١١/٣ وهو قول عمر وسلمان وابن عباس وعمران بن حصين ومالك والأوزاعى وإسحاق وأبى ثور والظاهرية أيضا كما فى المجموع ٥١٣/٣ ، والكافى ٢٢٤/١ ، والإشراف ٩٤/١ ، والمبدع ٢٨/٢ ، وحاشية الروض ٢٣٣/٢ ، والمحلى ١٥٧/٥ .

(٤) شرح السنة ٣١١/٣ ، وانظر بدائع المنافع ٤٧٦/١-٤٧٨ ، والهداية وشرحها الكفاية ٤٦٥/١ ، ومال اليه ابن تيمية كما فى مجموع الفتاوى ١٣٩/٢٣ ، واستدل بقوله تعالى : {انما يؤمن بآياتنا الذين اذا ذكروا بها خروا سجدا} (الم السجدة : ١٥) .

(٥) شرح السنة ٣١٢/٣ ، وانظر الموطأ ٢٠٧/١ ونحوه فى المدونة ١١١/١ وهذا على معنى أن السجود سنة على التالى والمستمع ، وهو على التالى أوكد من المستمع الا أن يكون التالى اماما فى الصلاة فيشتركان فى ذلك كما فى الكافى ٢٢٤/١ .

(٦) الراجح أن سجود التلاوة سنة لحديث زيد بن ثابت وفيه أنه صلى الله عليه وسلم لم يسجد فى النجم مع أنها من =

## حديث فيما يقول فى سجود التلاوة :

(١)  
(٧٩٣) عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : "جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انى رأيتنى الليلة وأنا نائم كائى أصلى خلف شجرة فسجدت فسجدت الشجرة لسجودى فسمعتها وهى تقول : اللهم اكتب لى بها عندك أجرا ، وضع عنى بها وزرا ، واجعل لى عندك ذخرا ، وتقبلها منى كما تقبلتها من عبدك داود ، قال ابن عباس : فقرأ النبى صلى الله عليه وسلم سجدة ثم سجد ، قال ابن عباس سمعته وهو يقول كما أخبره (٢)  
[الرجل] عن قول الشجرة " .

(٣) (٤)  
قال أبو عيسى هذا حديث غريب لانعرفه الا من هذا الوجه .

= عزائم السجود لما روى ابن المنذر وغيره عن على بن أبى طالب باسناد حسن : ان العزائم حم ، والنجم ، واقرأ ، وألم تنزيل ، قاله فى الفتح ٥٥٢/٢ وقال وكذا ثبت عن ابن عباس فى الثلاثة الآخر . ولما رواه البخارى ٣٤/٢ عن عمر قوله فى آخر حديثه : "ياأيها الناس انا نمر بالسجود فمن سجد فقد اصاب ، ومن لم يسجد فلاثم عليه " وعن ابن عمر قوله : "ان الله لم يفرض السجود الا أن نشاء " ، وفى الحديث أن عمر قرأ يوم الجمعة على المنبر سورة النحل حتى اذا جاء السجدة نزل فسجد وسجد الناس معه ، حتى اذا كانت الجمعة القابلة قرأ بها ولم يسجد فى السجدة وقوله وفعله كان بمحضر الصحابة ولم ينكروا عليه ذلك فكان اجماعا سكوتيا ، والله تعالى أعلم .

(١) قال فى تحفة الأحوذى ١٨١/٣ قال ميرك : هو أبو سعيد الخدرى كما جاء مصرحا به فى روايته (عند البيهقى ٣٢٠/٢) .

(٢) الزيادة من الترمذى .

(٣) ٥٧٩ وقال فى احدى النسخ : "حسن غريب" كما ذكر ذلك أحمد شاكر ٤٧٤/٢ هـ ، وصححه ابن خزيمة ج ٥٦٣ ، ٥٦٢ ، وابن حبان كما فى الموارد ج ٦٩١ ، والحاكم ٢٢٠ ، ٢١٩/١ ووافقه الذهبى ، والخليلى كما فى ترجمة الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبى يزيد المكى كما فى التهذيب ٣١٩/٢ ، وأحمد شاكر ٤٧٤/٢ هـ ٢ وحسنه فى المجموع ٥١٨/٣ .

حديث فى ليلة النصف من شعبان :

(٧٩٤) عن عائشة رضى الله عنها قالت : "فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة فخرجت فاذا هو بالبقيع فقال : أكننت تخافين أن يحيف الله عليك ورسوله ، قلت يارسول الله ظننت أنك أتيت بعض نساءك ، فقال : ان الله ينزل ليلة النصف من شعبان الى السماء الدنيا فيغفر لأكثر

= قلت والحسن هذا ضعفه العقيلي ٢٤٣/١ لجهالته ، وضعفه غيره لنفس العلة كما فى الميزان ٥٢٠/١ ، وقال ابن حجر فيه وفى الراوى عنه محمد بن يزيد بن خنيس هما مقبولان أى عند المتابعة والا فليتنا الحديث كما فى التقريب ص ١٦٣، ٥١٣ ، فالاسناد لين ، ويبدو أن الترمذى حسنه بشاهد أبى سعيد الخدرى الذى أشار اليه ، وهو عند البيهقى ٣٢٠/٢ عن بكر بن عبد الله (المزنى) قال أخبرنى مخبر عن أبى سعيد فذكر القصة دون الدعاء وصرح بأنه كان يقرأ سورة (ص) ، وفيه مجهول ، قال فى التلخيص ١٠/٢ واختلف فى وصله وارساله وصوب الدارقطنى فى العلل رواية حماد بن سلمة عن حميد عن بكر أن أبا سعيد ، قال فى المحلى ١٦٣/٥ بكر لم يسمع من أبى سعيد وقال فى المجمع ٢٨٤/٢ رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح . لم يتعرض المصنف رحمه الله تعالى لكيفية سجود التلاوة وملخص القول فيها : (٤)

(أ) السنة فيه التكبير فى بدء السجود فقط ، وبهذا قال أكثر أهل العلم كما فى المعالم ١٢٠/٢ ، وشرح السنة ٣١٥/٣ لحديث ابن عمر مرفوعا : "كان يقرأ علينا القرآن فاذا مر بالسجدة كبر وسجد وسجدنا معه " أبو داود ح ١٤١٣ قال فى المختصر ١٢٠/٢ فيه عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب وقد تكلموا فيه وقال فى التقريب ص ٣١٤ ضعيف ، وقال فى التلخيص ٩/٢ أخرجه الحاكم (٢٢٢/١) عن عبيد الله بن عمر بن حفص وهو الثقة .

قلت صححه الحاكم على شرطهما ووافقه الذهبى .  
(ب) السنة فيه التى عليه عامة السلف وهو المنصوص عن الأئمة المشهورين أنه لا يشرع فيه تحريم ولا تحليل كما فى مجموع الفتاوى ١٦٥/٢٣ زاد فى ١٧٠/٢٣ ولم ينقل عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه تشهد ورفع يديه عند التكبير .

(ج) لا يشترط له شروط الصلاة من طهارة واستقبال قبلة ودخول وقت كما فى المحلى ١٦٥، ١٥٧/٥ ، ومجموع الفتاوى ١٧٠-١٦٥/٢٣ زاد ابن تيمية لكن هو بشروط الصلاة أفضل ولا ينبغى أن يخل بذلك الا لعذر . والله تعالى أعلم .



من عدد شعر غنم كلب" .

(١)(٢)

قال أبو عيسى حديث عائشة لانعرفه الا من هذا الوجه .

(١) ك/المصوم ج ٧٣٩ ونقل عن البخارى أن فيه انقطاع بين الحجاج بن أرطاة ويحيى بن أبى كثير ، وبين هذا الأخير وعروة ، وقال وفى الباب عن أبى بكر ، وقال فى الترغيب والترهيب ٢٨٣/٣ ، ورواه البيهقى عن عائشة بمعناه مطولا وزاد فيه : "لا ينظر الله فيها الى مشرك ولا الى مشاحن ولا الى قاطع رحم ولا الى مسبل ولا الى عاق لوالديه ولا الى مدمن خمر" ، وعزا شاهد أبى بكر الى البزار والبيهقى باسناد لابأس به ، لكن قال البزار فيه عبد الملك لا يعرف واحتمل العلماء هذا الحديث كما فى كشف الاستار ج ٢٠٤٥ ، وقال فى الميزان ٦٥٩/٢ قال البخارى فى حديثه نظر ، وقال ابن حبان وغيره لا يتابع عليه ، وقال فى الكامل ١٩٤٦/٥ حديث منكر بهذا الاسناد وله شاهد ثان عن أبى موسى عند ابن ماجه ج ١٣٩٠ من طريقين : الأول ضعفه فى المصباح ١٠/٢ لضعف ابن لهيعة وتدلّيس الوليد بن مسلم ، والطريق الثانى فيه ابن لهيعة صدوق لكنه اختلط بعد احتراق كتبه والزبير ابن سليم وعبد الرحمن بن عزر بن مجهولان كما فى التقريب ص ٣١٩، ٢١٤، ٣٤٦ . وله شاهد ثالث عن معاذ عند ابن حبان كما فى الموارد ج ١٩٨٠ ، والطبرانى فى الأوسط كما فى المجمع ٦٥/٨ قال الهيثمى ورجاله ثقات ، ولفظه مثل لفظ الشاهد الثانى : "ان الله ليطلع ليلة النصف من شعبان فيغفر لجميع خلقه الا لمشرك أو مشاحن" لكن قال أبو حاتم فى العلل ج ١٠١٢ فى حديث معاذ : حديث منكر بهذا الاسناد . وله شاهد رابع عن عبد الله بن عمرو عند أحمد باسناد لين كما فى الترغيب والترهيب ٢٨٣/٣ ، ٢٨٤ قال المنذرى ورواه البيهقى عن مكحول عن كثير بن مرة وعن أبى ثعلبة رضى الله عنهما وقال فى كل منهما هذا مرسل جيد - أى بين مكحول وكثير بن مرة وبينه وأبى ثعلبة - قال المنذرى ورواه البيهقى عن الحارث عن عائشة مرفوعا بمعناه وقال هذا مرسل جيد ويحتمل أن يكون العلاء أخذه من مكحول .

قلت وروايات البيهقى فى الدعوات الكبير كما فى الباعث على انكار البدع والحوادث ص ٣٩ ، ونقل أبو شامة عنه أنه قال فى حديث عائشة الأول فى اسناده بعض من يجهل ، وذكر له فى السلسلة الصحيحة ج ١١٤٤ طرقا وشواهد أخرى وقال هو بمجموعها صحيح ، والله تعالى أعلم .

(٢)

قال ابن تيمية فى مجموع الفتاوى ١٣١/٢٣-١٣٣ مالمخمه صلاة المرء ليلة النصف من شعبان وحده أو فى جماعة خاصة اذا لم تتخذ عادة راتبة كما كان يفعل طوائف من السلف فهو حسن ، وأما الاجتماع فى المساجد على صلاة مقدرة كالا اجتماع على مائة ركعة بقراءة ألف مرة : {قل هو الله أحد} دائما فهذا بدعة لم يستحبها أحد من =



## حديث فى الصلاة عند التوبة :

(٧٩٥) عن على كرم الله وجهه قال : "كنت رجلا اذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا ينفعنى الله منه بما شاء أن ينفعنى ، واذا حدثنى أحد من الصحابة استحلفته فاذا حلف لى صدقته ، وانه حدثنى أبو بكر وصدق أبو بكر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ما من عبد مؤمن يذنب ذنبا فيحسن الظهور ثم يقوم فيصلى ثم يستغفر الله الا غفر له " .

وزاد فى رواية : "يتوضأ ويصلى ركعتين وقرأ هذه الآية {ومن يعمل سوءا أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفورا رحيمًا} . ذكره البغوى وقال : وقد روى من غير وجه . (١) (٢) (٣)

= الأئمة ، وكذا الاجتماع لصلاة تطوع مثل قيام الليل أو على قراءة قرآن ، أو ذكر الله ، أو دعاء اذا اتخذ سنة راتبة . اهـ  
وقال أبو شامة فى الباعث على انكار البدع والحوادث ص ٣٢-٣٩ : فأما الألفية فصلاة النصف من شعبان .. لم يأت فيها خبر ولا أثر الا ضعيف أو موضوع وللعوام بها افتتان عظيم والتزم بسببها كثرة الوقيد فى جميع مساجد البلاد التى تصلى فيها ، ويستمر ذلك كله ويجرى فيه من الفسوق والعصيان واختلاط الرجال بالنساء ومن الفتن المختلفة ماشهرته تغنى عن وصفه . وقال فى المجموع ٥٠٦/٣ : الصلاة المعروفة بصلاة الرغائب وهى ثنتى عشر ركعة يصلى بين المغرب والعشاء ليلة أول جمعة فى رجب ، وصلاة ليلة نصف شعبان مائة ركعة ، هاتان الصلاتان بدعتان ومنكران قبيحان ولا يغتر بذكرهما فى كتاب قوت القلوب واحياء علوم الدين ، ولا بالحديث المذكور فيهما فان كل ذلك باطل .  
وانظر صلاة الرغائب فى الباعث ص ٣٩-٦٣ ، ومجموع الفتاوى ١٣٥، ١٣٤/٢٣ .

- (١) سورة النساء : ١٠٩  
(٢) فى جميع النسخ : "عن" مكان : "من" ، وهو تصحيف .  
(٣) ح ١٠١٥ من طريق حميد بن زنجويه .. وتمام كلامه هذا حديث حسن لا يعرف الا من حديث عثمان بن المغيرة ، وكذا قال الترمذى ح ٤٠٦ لكنه ذكر الآية ١٣٥ من النساء : =

حديث في صلاة الحاجة :

(٧٩٦) عن عبد الله بن أوفى رضى الله عنهما قال : قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم : "من كانت له الى الله حاجة أو الى أحد من بنى آدم فليتوضأ فيحسن الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم ليثن على الله ثم ليصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليقل : "لا اله الا الله الحليم الكريم ، سبحان الله رب العرش العظيم ، الحمد لله رب العالمين ، أسألك موجبات رحمتك ، وعزائم مغفرتك ، والغنيمة من كل بر ، والسلامة من كل اثم ، لاتدع لى ذنبا الا غفرته ولاهما الا فرجته ، ولا حاجة هي لك رضا الا قضيتها يا أرحم الراحمين" .

(١) (٢) (٣)

قال أبو عيسى هذا حديث غريب .

{والذين اذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم} ، ورواه أبو داود الطيالسي ح ٢٢٨٣ فذكر الآيتين ، وفى اسناده أسماء بن الحكم الفزارى وهو صدوق كما فى التقريب ص ١٠٥ أى أن حديثه حسن ، وجوده فى التهذيب ٢٦٨/١ ونقل فيه تحسين ابن عدى له ، وصحه ابن حبان كما فى الموارد ح ٢٤٥٤ وحسنه فى تخرىج المشكاة ٤١٦/١ هـ ٣ وصحه فى صحيح الترغيب ح ٦٨٠ فلعله باعتبار طريق الحسن البصرى مرسلًا عند البيهقى وطريق بريدة فى صحيح ابن خزيمة اللذين ساقهما المنذرى فى الترغيب والترهيب ٢٤١/١ والله تعالى أعلم .

(١) ح ٤٧٩ وتمام كلامه : وفى اسناده مقال ، فائد بن عبد الرحمن يضعف فى الحديث . اهـ وأخرجه ابن ماجه ح ١٣٨٤ من طريق فائد غير أنه قال : "... أسألك ألا تدع لى ذنبا ... " وقال مكان : "يا أرحم الراحمين" : "ثم يسأل من أمر الدنيا والآخرة ما شاء فانه يقدر" وفيه أيضا أبو عاصم العبادانى - بتشديد الباء - وهو البصرى ، اختلف فى اسمه وهو لين الحديث كما فى التقريب ص ٦٥٣ وأخرجه الحاكم ٣٢٠/١ مختصرا وقال فائد بن عبد الرحمن أبو الورقاء مستقيم الحديث ، وتعقبه الذهبى فى الذيل قائلا بل هو متروك ، وسبقه الى ذلك المنذرى فى الترغيب والترهيب ٣٤٣/١ وزاد فى التقريب ص ٤٤٤ : اتهموه ، وقال فى تخرىج المشكاة ٤١٧/١ هـ ٢ ضعيف جدا وقال فى نزل الأبرار ص ٣٠٣ وأخرجه ابن النجار فى (ذيل) تاريخ بغداد من غير (طريق) فائد ، قال ابن حجر فى أماليه وجدت له شاهدا عن أنس وهو ضعيف . وهذا =

= الشاهد قال في الترغيب والترهيب ٢٤٣/١ رواه الأصبهاني بلفظ : "يا على ألا أعلمك دعاء إذا أصابك غم أو هم تدعو به ربك فيستجاب لك باذن الله ويفرج عنك ، توضع وصل ركعتين وأحمد الله وأثن عليه وصل على نبيك واستغفر لنفسك وللمؤمنين والمؤمنات ثم قل اللهم أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، لا اله الا الله العلى العظيم ، لا اله الا الله الحليم الكريم ، سبحان الله رب السموات السبع ورب العرش العظيم ، الحمد لله رب العالمين ، اللهم كاشف الغم مفرج الهم مجيب دعوة المضطرين إذا دعوك رحمن الدنيا والآخرة ورحيمها فأرحمني في حاجتي هذه بقضائها ونجاحها رحمة تغنيني بها عن رحمة من سواك" .

قال في نزل الأبرار ص ١٠٣ : وأخرج لهذا الحديث في مسند الفردوس طريقا آخر من حديث أنس وفي اسناده أبو هاشم واسمه عبد الرحمن وهو ضعيف .

وللحديث شاهد ثان عن ابن عباس رواه الأصبهاني بلفظ : "جاءني جبريل بدعوات فقال إذا نزل بك أمر من أمر دنياك فقدمهن ثم سل حاجتك يا بديع السموات والأرض يا ذا الجلال والإكرام يا صريخ المستصرخين يا غياث المستغيثين يا كاشف السوء يا أرحم الراحمين يا مجيب دعوة المضطرين يا اله العالمين بك أنزل حاجتي وأنت أعلم بها فأقضها" ذكره في الترغيب والترهيب ٢٤٤/١ وقال في اسناده اسماعيل بن عياش وله شواهد كثيرة .

وللحديث شاهد ثالث عن أبي الدرداء مرفوعا : "من توضع فأسبغ الوضوء ثم صلى ركعتين يتمهما أعطاه الله عز وجل ما سأل معجلا أو مؤخرا" ذكره في المجمع ٢٧٩، ٢٧٨/٢ وقال رواه أحمد والطبراني في الكبير وفيه ميمون أبو محمد قال الذهبي لا يعرف (الميزان ٢٢٦/٤ ، وفي اللسان ١٤٢/٦ أن ابن معين قال لا أعرفه ، قال ابن عدي فعلى هذا يكون مجهولا) قال الهيثمي ورواه أحمد والطبراني في الكبير عن أبي الدرداء أيضا غير أنه قال في آخره ".... ثم استغفر الله غفر له" واسناده حسن . اهـ

وللحديث شاهد رابع عن عثمان بن حنيف رضي الله عنه أن رجلا ضير البصر أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادع الله أن يعافيني قال أن شئت دعوت ، وإن شئت صبرت فهو خير لك ، قال فادعه ، قال : فأمره أن يتوضأ فيحسن وضوءه ويدعو بهذا الدعاء : "اللهم انى أسألك وأتوجه اليك بنبيك محمد نبي الرحمة ، انى توجهت بك الى ربي في حاجتي هذه لتقضى لي ، اللهم شفعه في" رواه الترمذي ح ٣٥٧٨ من طريق أبي جعفر وقال حديث حسن صحيح غريب لانعرفه الا من طريقه وهو الخطمي - وفي بعض نسخه : وهو غير الخطمي - كما في التحفة ٣٤/١٠ .

ورواه ابن ماجه ح ١٣٨٥ وقال أبو جعفر المدني وزاد بعد الوضوء : "وأنه يصلي ركعتين" وقال قال أبو اسحاق هذا =



= حديث صحيح ، ورواه النسائي في عمل اليوم والليلة من طرق ح ٦٥٨-٦٦٠ وصرح بأن أبا جعفر اسمه عمير بن يزيد ابن خراشة ، والبخارى في التاريخ الكبير مختصرا ٢١٠، ٢٠٦/٦ من طرق مرة عن الخطمي ، ومرة عن يزيد بن عمير أو عمير بن يزيد ، ومرة عن المديني ، ورواه أحمد ١٣٨/٤ تارة عن المديني وتارة عن الخطمي ، والبيهقي في الدلائل ١٦٦/٦-١٦٨ من طرق أحدها عن أبي جعفر المديني وهو الخطمي قال ورويناه في ك/الدعوات باسناد صحيح ، وصححه ابن خزيمة ح ١٢١٩ والطبراني في المعجم الصغير ١٨٣/١، ١٨٤ عن أبي جعفر المديني قال اسمه عمير بن يزيد وهو ثقة ، وقال الحاكم ٣١٣/١ صحيح على شرطهما ووافقه الذهبي ، وقال ابن تيمية في ك/الوسيلة والتوسل ص ٩٣ في نسخة الترمذي التي فيها : أبو جعفر وهو غير الخطمي - : وسائر العلماء قالوا هو الخطمي وهو الصواب ونقله في ص ٩٨ عن ابن أبي خيثمة في تاريخه ، ونقل عن أبي عبد الله المقدسي أن الحديث صحيح ثم صححه ابن تيمية ، وصححه الطبراني بعد ذكر طرقه كما في الترغيب والترهيب ٢٤٢/١ وذكره الألباني في القسم الصحيح منه ح ٦٨١ وقال في كتاب التوسل أنواعه وأحكامه ص ٦٧ : أبو جعفر هو الخطمي صدوق (كما في التقريب ص ٤٣٢) وعلى هذا فالاسناد جيد لاشبهة فيه . قلت هو صحيح بمجموع طرقه وشواهد ، والله تعالى أعلم **تنبيه مهم جدا** : حديث عثمان بن حنيف رضي الله عنه اغتر به من يعتقد جواز سؤال الله تعالى بمخلوقاته كالتوسل بذات أو جاه النبي صلى الله عليه وسلم وغيره من الصالحين أو من يتوهم فيهم الصلاح سواء في حياتهم أو بعد مماتهم ، وهذا غير مشروع ، كما أن الأقسام بالمخلوقات على الله غير مشروع بل هو منهي عنه ، فكما أنه لا يسوغ لأحد أن يحلف بمخلوق فلا يحلف على الله بمخلوق ولا يسأله بنفس مخلوق ، وإنما يسأل بالأسباب التي تناسب اجابة الدعاء كالتوسل بدعاء المتوسل به لأبذاته كما فعل الرجل الضير مع النبي صلى الله عليه وسلم بدليل قوله : "فشفعه في" أي اقبل شفاعته أي دعاءه في حقى . والا فمعلوم أن سؤال الله بالمخلوقات أو الأقسام عليه بها من أعظم البدع المنكرة في دين الاسلام ويلزم من ذلك أن يقسم على الله تعالى بالأقسام والعزائم التي تكتب في الحروز والهيكل التي تكتبها الطرقية والمعزموين ، بل ويقال : إذا جاز السؤال والأقسام على الله بها فعلى المخلوقات أولى ، فحينئذ تكون العزائم والأقسام التي يقسم بها على الجن مشروعة في دين الاسلام ، وهذا الكلام يستلزم الكفر والخروج من دين الاسلام ومن دين الأنبياء أجمعين . ومن يعتقد أنه لابد من واسطة بين الله والعبد في جلب النفع ودفع الضر فقد ارتكب الشرك الأعظم .



حديث فى صلاة الاستخارة :

(٧٩٧) عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة كما يعلمنا السورة من القرآن يقول : اذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل : اللهم انى أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب ، اللهم ان كنت تعلم أن هذا الأمر خير لى فى دينى ومعيشتى وعاقبة أمري - أو قال فى عاجل أمري وآجله - فيسره لى وبارك لى فيه ، وان كنت تعلم أن هذا الأمر شر لى فى دينى ومعيشتى وعاقبة أمري - أو قال [فى] عاجل أمري وآجله - فاصرفه عنى واصرفنى عنه واقدر لى الخير حيث كان ثم رضى به - قال ويسمى حاجته - " .

(٢)

أخرجه أبو عيسى وقال حديث جابر حديث حسن صحيح .

حديث فى صلاة التسبيح :

(٧٩٨) عن أم سليم رضى الله عنها "أنها غدت على النبى صلى الله عليه وسلم فقالت : علمنى كلمات أقولهن فى صلاتى

= انظر الواسطة بين الحق والخلق ص ١٢، ١٣ ، الوسيلة والتوسل ص ٩٠، ٩١-٩١، ١٠١، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٩ ، وانظر تيسير العزيز الحميد ص ٢٠٨-٢١٠ ، التوسل وأنواعه وأحكامه ص ٢٨، ٤١، ٦٧-٧٥ ، التوصل الى حقيقة التوسل ص ١٨٤-١٩٥ القول الجلى فى حكم التوسل بالنبى والولى ص ١٥، ١٦، ٢٨، ٤٤ .

(١) فى جميع النسخ : الواو مكان "فى" والتصويب من الترمذى .

(٢) ح ٤٨٠ ورواه البخارى ك/التهجد ٥١/٢ ، ك/الدعوات ١٦٢/٧ ك/التوحيد ١٦٨/٨ غير أنه قال : "معاشى" فى الموضعين .

فقال : كبرى الله عشرة وسبحى الله عشرة واحمديه عشرة  
(١)  
ثم سلى ماشئت يقول نعم نعم " .  
(٢)  
أخرجه أبو عيسى .

(٧٩٩) وعن أبى رافع رضى الله عنه قال :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للعباس : "ياعم ألا  
أصلك ، ألا أحبوك ، ألا أنفعك ؟ قال : بلى يارسول الله ،  
قال : ياعم صل أربع ركعات تقرأ فى كل ركعة بفاتحة الكتاب  
وسورة ، فاذا انقضت القراءة فقل الله أكبر والحمد لله  
وسبحان الله خمس عشرة مرة قبل أن تركع ، ثم اركع فقلها  
عشرا ، ثم ارفع رأسك فقلها عشرا ، ثم اسجد فقلها عشرا ،  
ثم ارفع رأسك فقلها عشرا ، ثم اسجد فقلها عشرا ، ثم ارفع  
رأسك فقلها عشرا قبل أن تقوم ، فذلك خمس وسبعون فى كل  
ركعة ، وهى ثلاث مائة فى أربع ركعات ، ولو كانت ذنوبك مثل  
رمل عالج غفرها الله لك ، فقال : يارسول الله ومن لم يستطع  
(٣)  
أن يقولها فى يوم ؟ قال : ان لم يستطع أن يقولها فى يوم

(١) فى جميع النسخ : "ثم سليه ... يقل" والتصويب من  
الترمذى والمستدرک والذيل ٣١٨/١ ، والترغيب والترهيب  
٢٤٠/١ .

(٢) ٤٨١ وقال هذا حديث حسن غريب وصححه الحاكم ٣١٨،٣١٧/١  
على شرط مسلم ووافقه الذهبي ، وقبلهما صححه ابن  
خزيمة وابن حبان كما فى الترغيب والترهيب ٢٤١/١ .  
ولكن ضعفه فى العارضة ٢٦٥/٢ لأجل عكرمة بن عمار ونقل  
بسنده الى الاسماعيلى قوله ضعيف الا فى اياس بن سلمة  
(وليس الامر كذلك هنا) وقال فى التقريب ص ٣٩٦ صدوق  
يغلط ، وقال فى التحفة ٥٩٧/٢ قال العراقى : ايراد  
هذا الحديث فى باب صلاة التسبيح فيه نظر فان المعروف  
أنه ورد فى التسبيح عقيب الصلوات كما هو مبين فى عدة  
طرق منها فى مسند أبى يعلى والدعاء للطبرانى فقال :  
"ياأم سليم اذا صليت المكتوبة فقولى" كذا قال فى قوت  
المغتذى . اهـ . وقال فى التلخيص ٧/٢ حديث أنس (عن  
أم سليم) فيه نظر لأن لفظه لايناسب ألفاظ صلاة التسبيح  
وأشار الى كلام العراقى .  
(٣) أى متراكم متداخل بعضه فى بعض كما فى النهاية ٢٨٧/٣ .

يقلها في جمعة ، فان لم يستطع أن يقولها في جمعة يقلها في شهر ، فلم يزل يقول له حتى قال : يقلها في سنة " .  
(١)  
وقال أبو عيسى هذا حديث غريب من حديث أبي رافع .

(٨٠٠) وفي رواية : "سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله  
(٢)  
والله أكبر" .

(١) ح ٤٨٢ وقال في ٣٤٨/٢ وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم غير حديث في صلاة التسبيح ولا يصح منه كبير شيء ، وقد رأى ابن المبارك وغير واحد من أهل العلم صلاة التسبيح وذكروا الفضل فيه ، وقال في العارضة ٢٦٧، ٢٦٦/٢ حديث أبي رافع ضعيف ليس له أصل في الصفحة ولا في الحسن .

قلت فيه موسى بن عبيدة (الربذي) ضعيف وسعيد بن أبي سعيد مولى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم مجهول كما في الكاشف ١٦٢/٣ ، ٢٨٦/١ ، والتقريب ص ٢٣٦، ٥٥٢ ، وتخريج المشكاة ٤١٩/١ هـ ٢ ونقل في الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة ص ١٢٩ عن ابن حجر في أمالي الأذكار أنه قال موسى بن عبيدة ضعيف جدا ، وقد ذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين ١٤٧/٣ وقال في الموضوعات ١٤٥/٢ هذه الطريق لا تثبت معتمدا على قول أحمد في موسى : لا تحل عندي الرواية عنه ، وعلى قول ابن معين فيه : ليس بشيء ، مع أن ابن معين نقل في تاريخه الكبير ٩٤، ٩٣/٢ عن أحمد أنه قال فيه لابس به إلا أنه يحدث عن عمرو بن دينار عن ابن عمر مرفوعا بأحاديث مناكير ، ولم يرو هذا عن عمرو بن دينار فيكون حسن الحديث عند أحمد ، ويكون نقل ابن الجوزي خطأ أو رواية أخرى ، وقول ابن معين في رواية روى أحاديث مناكير ، وقول أبي حاتم الرازي مذكر الحديث كما في الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي محمولا على ما إذا كان يروى عن عمرو بن دينار ، فيكون أعدل الأقوال فيه أنه ضعيف وفاقا لقول النسائي والدارقطني كما في الكتاب المذكور ، ولما ذكرنا أولا ، ولقول ابن عدي كما في الميزان ٢١٣/٤ والله تعالى أعلم ، وأيضا فان سعيد بن أبي سعيد وثقه ابن حبان ٢٨٥/٤ فيكون مقبولا جريا على قاعدة ابن حجر في التقريب وغيره .

(٢) أخرجهما أبو داود ح ١٢٩٧ عن ابن عباس ، وابن خزيمة ح ١٢١٦ وقال ان في القلب من هذا الاسناد شيء ثم قال عقيب الحديث ورواه إبراهيم بن الحكم بن أبان عن أبيه عن عكرمة مرسلا ، ورواه الحاكم ٣١٨، ٣١٩/١ كلهم من طريق عبد الرحمن بن بشر بن الحكم النيسابوري عن موسى ابن عبد العزيز القنباري عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس ثم ساق الحاكم متابعا له عن اسحاق بن أبي اسرائيل ، ثم ذكر توشيق عبد الرزاق لموسى وتوشيق =



= يوسف بن يعقوب للحكم ، ثم ساق الرواية المرسلة التي عند ابن خزيمة وقال هذا لايوهن وصل الحديث لأنه زيادة ثقة على أن اسحاق بن ابراهيم الحنظلي أقام اسناد المرسل ووصله ، ثم قال وقد صحت الرواية عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علم ابن عمه جعفر بن أبي طالب هذه الصلاة كما علمها عمه العباس فساقها بسنده وقال هذا اسناد صحيح لا غبار عليه ووافقه الذهبي عليه . لكن قال في التلخيص ٨٠٧/٢ حديث ابن عمر سنده ضعيف ، وحديث ابن عباس صححه أبو علي بن السكن والحاكم ثم قال وهو يقرب من شرط الحسن إلا أنه شاذ لشدة الفردية فيه وعدم المتابع والشاهد من وجه معتبر ، ومخالفة هيئتها لهيئة باقى الصلوات ، وموسى ابن عبد العزيز وإن كان صادقاً صالحاً فلا يحتمل منه هذا التفرد وقد ضعفها ابن تيمية والمزى وتوقف الذهبي حكاه ابن عبد الهادي عنهم في أحكامه وضعفها النووي في المجموع (٥٠٤/٣) واستحبها في تهذيب الأسماء واللغات ١٤٤/٣ وفي الأذكار ص ١٦٩ ، وبالف ابن الجوزي فذكرها في الموضوعات (١٤٣/٢-١٤٥ مع أنه قال في اسناده موسى بن عبد العزيز مجهول عندنا) . اهـ . وقال في التقريب ص ١٧٤،٥٥٢ موسى بن عبد العزيز العدنى صدوق سئ الحفظ والحكم بن أبان صدوق له أوهام وقد ضعفهما من قبل الحفظ الألبانى في تخريج المشكاة ٤١٩/١ هـ ، وقال ابن حجر في معرفة الخصال المكفرة ص ٤١-٤٤ مختصراً : فهذا الاسناد من شرط الحسن فإن له شواهد تقويه وقد أساء ابن الجوزي بذكره في الموضوعات (١٤٣/٢-١٤٥) لأن موسى بن عبد العزيز مجهول عنده ولم يصب في ذلك لأن من يوثقه ابن معين والنسائي لا يضره أن يجهل حاله من جاء بعدهما ، قال وشاهده مارواه الدارقطنى فى الافراد عن العباس بن عبد المطلب . (قلت فيه صدقة بن عبد الله السمين الدمشقى ضعيف كما فى التقريب ص ٢٧٥ وأخطأ ابن الجوزي بذكره اياه فى الموضوعات ١٤٥،٤٣/٢ فظنه صدقة بن يزيد الخراسانى معتمداً على من ضعفه مع أن هناك من وثقه كما فى الجرح والتعديل ٤٣١/٤ ، والميزان ٣١٣/٢ ، واللسان ١٨٨/٣) ثم ساق ابن حجر شواهد أخرى منها : حديث أبى رافع وأن اسناده ضعيف ، وحديث عمرو بن العاص (رواه أبو داود ح ١٢٩٨) وأن اسناده لا بأس به إلا أنه اختلف فى وقفه ورفع ، وقال فى الترغيب والترهيب ٢٣٨/١ حديث ابن عباس صححه جماعة منهم الحافظ أبو بكر الآجرى وأبو محمد عبد الرحيم المصرى والحافظ أبو الحسن المقدسى ونقل عن أبى بكر بن أبى داود عن أبيه قوله ليس فى صلاة التسبيح حديث صحيح غير هذا ، ونقل عن مسلم قوله لا يروى فى هذا الحديث اسناد أحسن من هذا . =



وفى رواية : "يبدأ فى الركوع بسبحان ربى العظيم ،  
 (١) وفى السجود بسبحان ربى الأعلى [ثلاثا] ثم يسبح التسبيحات" .  
 (٢)  
 وفى رواية : "والا فى السنة مرة ، والا فى عمرك من  
 الدنيا مرة واحدة" .

أخرجه الترمذى وأبو داود وزاد بعضهم على بعض فيما  
 ذكرناه .  
 (٤)

= قلت وصححه أو حسنه أيضا ابن منده والخطيب وأبو سعد  
 السمعاني وأبو موسى المدينى وأبو الحسن بن المفضل  
 والمنذرى وابن الصلاح والسبكي والديلمى فى مسند  
 الفردوس والحافظ صلاح الدين العلاى والشيخ سراج الدين  
 البلقينى والزركشى كما فى اللآلئ المصنوعة ٤٢/٢-٤٤ ،  
 والآثار المرفوعة فى الأحاديث الموضوعة ص ١٢٥-١٣١ وقال  
 ابن حجر فى أجوبته الملحقه بمشكاة المصابيح ٣/١٧٨٠-  
 ١٧٨٢ وقد حصل عندى من مجموع طرقها عن عشرة من  
 الصحابة من طرق موصولة ، ومن عدة من التابعين من طرق  
 مرسلة - فذكرها - ثم قال والحق أنه فى درجة الحسن  
 لكثرة طرقه التى يقوى بها الطريق الأول (حديث ابن  
 عباس) . وقد صححه أو حسنه كذلك ابن ناصر الدين فى  
 ك/الترجيح لحديث صلاة التسبيح ص ٧٤،٣٨ ، وابن الديبع  
 فى ك/المكفرات ص ٦٣-٦٥ ، والزبيدى فى شرح الاحياء كما  
 فى التنقيح لما جاء فى صلاة التسبيح ص ٦٢ ، والسيوطى  
 فى ك/تصحیح حديث صلاة التسبيح كما فى ك/الترجيح ص ١٥  
 وعبد الحى الكنوى كما فى الآثار المرفوعة ص ١٢٣، ١٣٧  
 ونقل فيه فى ص ١٣٧ أن ابن حجر الهيتمى المكي حسنه فى  
 ك/الايضاح والبيان ، وصححه الألبانى فى تخريج المشكاة  
 ٤١٩/١ هـ - بمجموع طرقه .  
 فالحديث حسن بمجموع طرقه وشواهد كما حققه ابن حجر  
 وغيره والله تعالى أعلم .  
 (١) الزيادة من الترمذى ٣٤٩/٢ .  
 (٢) شرح السنة ١٥٨/٤ وأصله فى الترمذى ٣٤٩/٢ بسنده الى  
 عبد الله بن المبارك ، وأخرجه الحاكم بسنده اليه  
 ٣١٩/١، ٣٢٠ وقال رواة هذا الحديث عن ابن المبارك كلهم  
 ثقات أثبات ، ولايتهم عبد الله أن يعلمه ما لم يصح  
 عنده . اهـ  
 (٣) فى جميع النسخ زيادة : "وان لم يستطع" وهى عبارة  
 مقحمة لامعنى لها .  
 (٤) هذه رواية البغوى ج ١، ١٨١ عن عكرمة مرسلا ، وهى التى  
 أشار اليها ابن خزيمة فى صحيحه عقيب ج ١، ١٢١٦ ، وأخرجها  
 الحاكم ٣١٩/١ وقال هذا الارسال لايوهن وصل الحديث فان  
 الزيادة من الثقة أولى من الارسال على أن امام عصره =

### حديث فى فضل التطوع فى البيت :

(٨٠١) عن زيد بن ثابت رضى الله عنه أنه قال : "احتجر رسول الله صلى الله عليه وسلم حجرة وكان يخرج من الليل فيصلى فيها فرآه رجال فصلوا معه بصلاته فكانوا يأتونه كل ليلة حتى اذا كان ليلة من الليالى لم يخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فنحنحوا ورفعوا أصواتهم وحصبوا بابه فخرج اليه مغضبا فقال لهم : "ياأيها الناس ما زال بكم صنيعكم حتى ظننت أن سيكتب عليكم ، عليكم بالصلاة فى بيوتكم ، فان خير صلاة المرء فى بيته الا المكتوبة " .  
(١)  
أخرجاه من طرق .

= فى الحديث اسحاق بن ابراهيم الحنظلى قد أقام هذا الاسناد عن ابراهيم بن الحكم بن أبان عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس موصولا ثم ساقه بمثل حديث موسى بن عبد العزيز القنبارى العدنى ، وقد سبق الكلام عن الحكم بن أبان وأنه صدوق له أوهام ، أما ابنه ابراهيم قال يحيى بن معين ليس بشيء (وقال فى التاريخ الكبير ٨/٢ ضعيف) وقال أحمد بن حنبل فى سبيل الله دراهم أنفقناها الى عدن الى ابراهيم بن الحكم (وقال فى رواية ابنه عبد الله وقت مارأيناه لم يكن به بأس) وقال مرة ليس بثقة ، وقال النسائى متروك وقال الأزدى متروك الحديث ساقط (وقال البخارى سكتوا عنه ، وقال ابن عدى عامة مايرويه لايتابع عليه ، وقال ابن حجر ضعيف وصل مراسيل) انظر الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٣٠/١ ، والزيادات من الميزان ٢٧/١ ، والتقريب ص ٨٩ . فاسناد الرواية الموصولة عند الحاكم ضعيفة على أقل درجاتها لكن الحاكم أشار الى متابعة موسى بن عبد العزيز وهو أوثق حالا من ابراهيم بن الحكم ، وقد روى هذه المتابعة أبو داود ح ١٢٩٧ وهو أقوى طرق الحديث كما قال ابن حجر فى معرفة الخصال المكفرة ص ٤٤ والله تعالى أعلم .

(١) هذا لفظ البغوى ح ٩٩٤ ورواه بمعناه البخارى ك/الاذان ١٧٨/١ ، ك/الآب ٩٩/٧ ، ك/الاعتصام ١٤٢/٨ ، ومسلم ك/صلاة المسافرين ح ٧٨١ .

حديث فى صلاة القاعد مع القدرة :

(٨٠٢) عن عبد الله بن بريدة : "أن عمران بن حصين رضى الله عنه سأل النبى صلى الله عليه وسلم عن صلاة القاعد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من صلى قائما فهو أفضل ، ومن صلى قاعدا فله نصف أجر القائم ، ومن صلى نائما فله نصف أجر القاعد " .  
(١)  
أخرجه البخارى فى صحيحه .

(٨٠٣) وبهذا الاسناد عن عمران بن حصين قال : "سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة المريض فقال : صل قائما ، فان لم تستطع فقاعدا ، فان لم تستطع فعلى جنب" .  
(٢)  
أخرجه البخارى .

(٣)  
قال البغوى : أما الحديث الأول ففي القادر [فى التطوع]

- 
- (١) البخارى ك/تقصير الصلاة ٤١،٤٠/٢ من طرق زاد فى أحدها "عن عمران بن حصين وكان مبسورا" ، وزاد فى طريق أخرى "وكان رجلا مبسورا" .
- (٢) هذا لفظ البغوى ح ٩٨٣ من طريق الترمذى وأصله فى جامعه ح ٣٧٢ ، والذى فى البخارى ٤١/٢ عن "عمران بن حصين قال وكانت بى بواسير فسألت عن الصلاة" .
- (٣) عن شرح السنة ١٠٩/٤ مختصرا والزيادة يقتضيها السياق لأن أداء الفريضة قاعدا مع القدرة على القيام لايجوز كما قال البغوى ، وهو مجمع عليه كما فى المجموع ٢٢١/٣ ، والفتح ٥٨٤/٢ وهناك من قال ان الحديث الأول فى المريض المفترض الذى يمكنه أن يتحامل فيقوم مع مشقة فجعل أجر القاعد على النصف من أجر القائم ترغيبا له فى القيام مع جواز قعوده حكاه فى الفتح ٥٨٥/٢ عن الخطابى فى آخر قوليه (وانظر القول الأول فى المعالم ٤٤٥/١ والقول الثانى فى أعلام الحديث ٦٣١/١ .

(١) (٢)

والحديث الثانى فى العاجز فى القرض .

وقال سفيان الثوري : أما من له عذر من مرض وغيره

(٣)

فيصلى جالسا وله أجر القائم .

حديث فى صلاة الليل قاعدا :

(٨٠٤) عن عائشة زوج النبی صلى الله عليه وسلم "أنها لم تر

رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الليل قط

قاعدا حتى أسن فكان يصلى قاعدا حتى اذا أراد أن يركع

قام فقرأ نحواً من ثلاثين آية أو أربعين آية ويركع .

(٤)

أخرجه البخارى .

= وأيده ابن حجر بصنيع البخارى (ك/تقشير الصلاة ب١٨ صلاة القاعد ٤٠/٢) حيث أدخل فى الباب حديثى عائشة وأنس وهما فى صلاة (المريض) المفترض قطعاً (وكان النبی صلى الله عليه وسلم فيهما مريضاً فصلى جالسا) زاد ابن حجر ومن صلى فرضاً قاعداً وكان يشق عليه القيام أجزاءه وكان هو ومن صلى قائماً (فى الأجر) سواء .. ومن صلى النفل قاعداً مع القدرة على القيام أجزاءه وكان أجره على النصف من أجر القائم بغير أشكال .. قال ويشهد له أيضاً ما رواه أحمد من طريق ابن جريج عن ابن شهاب عن أنس قال قدم النبی صلى الله عليه وسلم المدينة وهى محمية ، فحمى الناس فدخل النبی صلى الله عليه وسلم المسجد والناس يصلون من قعود فقال : "صلاة القاعد نصف صلاة القائم" رجاله ثقات ، وعند النسائى متابع له من وجه آخر وهو وارد فى المعذور فيحمل على من تكلف القيام مع مشقة عليه كما بحثه الخطابى . اهـ كلام ابن حجر .

(١) فى (ت) ل ١٠٩/أ ، و (ب) ل ٥٨/أ "فى المرض" وفى باقى

النسخ : "فى المريض" وكلاهما تصحيف ، ولامعنى لقوله :

"فى العاجز فى المريض" لأنه تكرار لاطائل تحته ،

والصواب "فى العاجز فى القرض" فى مقابل العبارة

الأولى : "فى القادر فى التطوع" ويؤيده كلام الخطابى

فى المعالم ٤٤٦/١ : وهذا فى الفريضة دون النافلة .

(٢) شرح السنة ١١٠، ١٠٩/٤ وأصله فى الترمذى ٢١٠/٢ .

(٣) شرح السنة ١١٠/٤ ، والمعالم كما رأينا .

(٤) البخارى ٤٨، ٤١/٢ واللفظ له ، ومسلم ح ٧٣١ بمعناه من طرق .



(٨٠٥) وعن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم "أنها قالت  
 مارأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى سبحة قاعدا  
 قط حتى كان قبل وفاته بعام فكان يصلي سبحته قاعدا  
 ويقرأ بالسورة فيرتلها حتى تكون أطول من أطول منها".  
 (١)  
 أخرجه مسلم .

حديث في كيفية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم :

(٨٠٦) عن كعب بن عجرة رضى الله عنه قال : "قلنا يارسول  
 الله هذا السلام عليك قد علمنا ، فكيف الصلاة عليك ؟  
 قال : قولوا : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما  
 صليت على ابراهيم انك حميد مجيد ، وبارك على محمد  
 وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم انك حميد مجيد".  
 (٢)  
 وفي رواية : "وعلينا معهم" .  
 (٣)  
 أخرجه الترمذى ، وقد ذكرناه من قبل .  
 (٤)

حديث في فضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم

(٨٠٧) عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أن النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال : "أولى الناس بى يوم القيامة  
 أكثرهم على صلاة" .

- (١) ج ٧٣٣ .  
 (٢) قال أحمد شاكر ٣٥٣/٢ هـ ٣ أى بعد قوله : "وعلى آل  
 محمد" ، وهى من زيادة عبد الرحمن بن أبى ليلى قال :  
 ونحن نقول : "وعلينا معهم" ، قال ولايجوز الزيادة فى  
 صيغة الصلاة المروية لأنها صيغة جاءت بالنص على سبيل  
 التعبد .  
 (٣) ج ٤٨٣ وقال حديث حسن صحيح ، وأنكر هذه الزيادة التى  
 فى الرواية الثانية ابن العربى فى العارضة ٢٧١/٢ ،  
 وأحمد شاكر ٣٥٣/٢ هـ ٣ لأنهما رأيا ذلك من خصائص النبي  
 صلى الله عليه وسلم التى لايجوز أن يشركه فيه أحد منا  
 وقال فى جلاء الاقهام ص ٢٨٩ ، ٢٩٠ ليس فى الأحاديث  
 الصحيحة الصلاة على غير النبي صلى الله عليه وسلم  
 وآله وأزواجه وذريته ، ليس فيها ذكر أصحابه ولا أتباعه  
 فى الصلاة ، وان كان شخصا معينا أو طائفة معينة من  
 غير آل النبي صلى الله عليه وسلم كره أن يتخذ الصلاة  
 عليه شعارا لا يخل به ولو قبل بتحريمه لكان له وجه ،  
 وأما من صلى عليه أحيانا فهذا لا بأس به .  
 (٤) انظر ك/الصلاة ب٤ فى صفة الصلاة ج ٥٢١ عن كعب بن عجرة  
 من رواية البخارى لكن بزيادة : " . آل ابراهيم" التى  
 ترد على من أنكرها كما سبق ذكره .

(٨٠٨) وروى أنه قال صلى الله عليه وسلم : "من صلى على صلاة

صلى الله عليه بها عشرا وكتب له بها عشر حسنات" .

(٨٠٩) وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه

وسلم قال : "من صلى على صلاة صلى الله عليه عشرا" .

(١)

أخرج ذلك كله أبو عيسى .

(١) الأول ح ٤٨٤ وقال حسن غريب وصححه ابن حبان ح ٢٣٨٨ لكن فيه عبد الله بن كيسان وهو الزهرى مولى طلحة بن عبد الله بن عوف لم يوثقه غير ابن حبان (كما فى الثقات ٤٩/٧) وقال ابن القطان لا يعرف حاله كذا قال فى تخريج المشكاة ٢٩١/١ هـ ٢ وضعف أسناده .

قلت قال فيه فى التقريب ص ٣١٩ مقبول ، وفيه موسى بن يعقوب الزمعى صدوق سىء الحفظ والراوى عنه محمد بن خالد بن عثمة صدوق يخطئ كما فى التقريب ص ٤٧٦، ٥٥٤ فلاسناد ضعيف ، لكن له شواهد يرتقى بها الى درجة الحسن على الأقل كما فى مقدمة هذه الرسالة ص ٤ هـ ٢ .  
والحديث الثانى ذكره الترمذى ٣٥٥/٢ بدون سند ، قال أحمد شاكر هـ ٢ هذه الرواية لم أجدها .

قلت ذكر ابن كثير ٥١١/٣ من زيادات عبد الله بن أحمد ابن حنبل عن أبيه ثنا شريح (والصواب سريح) ثنا أبو معشر عن اسحاق بن كعب بن عجرة عن أبى طلحة الانصارى مرفوعا : "أجل أتانى آت من ربى عز وجل فقال : من صلى عليك من أمتك صلاة كتب الله بها عشر حسنات ومحا عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات ، ورد عليه مثلها" وقال هذا اسناد جيد ولم يخرجوه .

قلت هو فى المسند ٢٩/٤ وفيه اسحاق بن كعب بن عجرة مجهول الحال ، وأبو معشر هو نجيع بن عبد الرحمن السندى ضعيف كما فى التقريب ص ٥٥٩، ١٠٢ فلاسناد ضعيف وليس بجيد كما قال ابن كثير ، لكن وجدت له شواهد فى المجمع ١٦٣-١٦٠/١٠ قال : الأول عن أبى هريرة عند أحمد ورجاله رجال الصحيح غير ربيع بن ابراهيم وهو ثقة ، والثانى عن عبد الرحمن بن عوف عند أبى يعلى وفيه موسى بن عبيدة الربذى وهو ضعيف ، والثالث عن أنس عند البزار وفيه سلمة بن وردان وهو ضعيف ، والرابع عن أبى بردة بن نيار عند البزار ورجاله ثقات ، ورواه الطبرانى ، والخامس عن أنس عند الطبرانى فى الأوسط وفيه راو لم أعرفه وبقيّة رجاله ثقات (وقال فى الترغيب والترهيب ٢٨٠/٢ أسناده لا بأس به) .  
قلت فالحديث بمجموع هذه الشواهد صحيح والله تعالى أعلم .

والحديث الثالث عند الترمذى برقم (٤٨٥) وقال عقيبه

٣٥٦/٢ حديث حسن صحيح ، ورواه مسلم ح ٤٠٨ .

غريبه :

[قوله] : " الصلاة " ، قال سفيان : هي من الرب جل  
(١) (٢)  
وتعالى الرحمة ، ومن الملائكة الاستغفار .

حديث في المداومة على العمل :

(٨١٠) عن عائشة رضى الله عنها قالت قال لى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم : " ان أحب الأعمال الى الله أدومها  
وان قل " .  
(٣)  
أخرجه مسلم .

(٨١١) وعن علقمة قال : " سألت أم المؤمنين عائشة رضى الله  
عنها قلت : يا أم المؤمنين كيف كان عمل النبی صلى  
الله عليه وسلم هل كان يخص شيئا من الايام ؟ قالت لا ،  
كان عمله ديمة وأيكم يستطيع ما كان يستطيع صلى الله  
(٤)  
عليه وسلم " .

- 
- (١) الترمذى ٣٥٦/٢ ونسبه أيضا الى غير واحد من أهل العلم  
وعن الضحاك رواه اسماعيل القاضي فى ك/فضل الصلاة على  
النبي صلى الله عليه وسلم ص ٨٢ وقال محققه الألبانى  
هـ: اسناده ضعيف جدا من أجل جويبر وهو ابن سعيد الأزدي  
البلخى ضعيف جدا كما فى التقريب (ص ١٤٣) .
- (٢) وروى اسماعيل القاضي أيضا عن أبى العالية أنه قال فى  
قوله تعالى : { ان الله وملائكته يصلون على النبي }  
(الأحزاب : ٥٦) " صلاة الله عز وجل عليه ثناؤه وصلاة  
الملائكة عليه الدعاء " ص ٨٢ وحسنه الألبانى هـ: ٣ قال  
رجاله ثقات سوى أبى جعفر الرازى ففيه ضعف لسوء حفظه  
(قال فى التقريب ص ٦٢٩ صثدوق سىء الحفظ) وهذا لا يضر  
فى الموقوف ولعله من أجل ذلك علقه البخارى بصيغة  
الجزم (ك/التفسير ، سورة الأحزاب ، ٢٧/٦) ، وانظر جلاء  
الافهام ص ١٨٨، ٨٩، ٨٥ .
- (٣) ح ٢٨٣ ، ٢١٨ وهو عند البخارى أيضا ك/الرقاق ١٨٢/٧ .
- (٤) لم يعزه المصنف وهو عند البخارى ١٨٢/٧ ، ومسلم ح ٧٨٣ .

غريبه :

قولها : "ديمة" ، بكسر الدال المهملة وسكون الياء

(١)

أرادت به الدوام مع السكون تشبيها بالمطر .

(٨١٢) وعن [عبد الله بن] عمرو بن العاص رضى الله عنهما

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "لا تكن مثل

فلان كان يقوم الليل فترك القيام" .

(٢)

أخرجه الشيخان .

---

(١) عن شرح السنة ٥٥/٤ مختصرا وفيه اشارة الى الحث على

المداومة على العمل (المالح) مع الاقتماد وعدم الغلو

كما فى غريب أبى عبيد ٣٥٠/٢ ، والنهاية ١٤٨/٢ زاد

ابن الاثير : وأصل الكلمة الواو فانقلب ياء للكسرة

قبلها .

(٢) البخارى ك/التهجد ٤٩/٢ ، ومسلم ك/الميام ح ١١٥٩ ، ١٨٥



#### الفصل الرابع

فيما تعقد له الجماعة من السنن وهي خمس صلوات  
صلاة العيدين ، وصلاة الخسوفين ، وصلاة الاستسقاء

(١)

القول في صلاة العيدين وهي آكدها :

(٨١٣) عن أنس رضي الله عنه قال : "قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأهل المدينة يومان يلعبون فيهما في الجاهلية فقال : قدمت عليكم ولكم يومان تلعبون فيهما في الجاهلية ، وقد أبدلكم الله خيرا منهما يوم النحر ويوم الفطر" .

(٢)

قال البخاري وهذا حديث صحيح .

(١) قال الجمهور وأحمد في رواية أنها سنة مؤكدة ، وقال أصحاب الرأي أنها واجبة لأفريضة ، وقال أحمد في رواية أنها فرض عين واختاره ابن تيمية ، وقال أحمد في المشهور عنه وذكره ابن أبي موسى الضريير الحنفى في مختصره وبعض الشافعية أنها فرض كفاية ، وهو الراجح كما في الفتوح ٤٧٠/٢ قال : لأن من جملة من أمر بذلك من ليس بمكلف فظهر أن القصد إظهار شعار الإسلام بالمبالغة في الاجتماع ، وانظر : المغنى ٣٦٧/٢ ، المجموع ٦/٥ ، تبين الحقائق وحاشية الحلبي ٢٢٤/١ ، عمدة القارى ٣٧١/٥ ، الكافي ٢٢٥/١ ، الاختيارات الفقهية ص ٨٢ والله تعالى أعلم .

(٢)

شرح السنة ح ١٠٩٨ ، وهو عند أبى داود ح ١١٣٤ ، والنسائى ١٨٠، ١٧٩/٣ ، وأحمد ١٠٣/٣ ، ١٧٨، ٢٣٥، ٢٥٠، كلهم من طريق حميد (الطويل) وهو ثقة مدلس كما فى التقريب ص ١٨١ وقد عنعنه هنا ، لكن ابن حجر أثبت فى التهذيب ٤٠، ٣٩/٣ أنه سمع من أنس أحاديث كثيرة وأن جملة منها فى البخارى .

قلت وأحاديثه المعنعنة صحيحة على طريقة مسلم فى الاحتجاج بالحديث المعنعن الذى يرويه الثقة عن الثقة مع إمكان لقائه والسماع منه فكيف بمن سمع من صاحبه سمعا كثيرا ثم يرسل عنه أحيانا بعض الأحاديث التى سمعها من غيره عنه فلا يسميه كما فى مقدمة صحيح مسلم ٣١-٢٩/١ وهو شأن حميد فقد نقل فى التهذيب ٤٠، ٣٩/٣ عن =

(٨١٤) وعن أم عطية رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة جمع نساء الأنصار في بيت فأرسل اليها عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقام على الباب فسلم علينا فرد [دنا] عليه السلام ثم قال أنا رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم اليك ، وأمرنا بالعيدين أن نخرج فيهما الحيض والعق ، ولاجمعة علينا ونهانا عن اتباع الجنائز " .  
(٢)  
أخرجه أبو داود .

غريبه :

[قوله] : "العق" ، وهو بضم العين المهملة وتاء معجمة باثنتين من فوق مشددة وقاف ، وهو جمع عاتق ، والعاتق الجارية التي قاربت الإدراك ، وقيل : بل هي المدركة ، ذكر ذلك الخطابي .  
(٣)

#### حديث في الخروج الى المصلى يوم العيد وتقديم الصلاة على الخطبة :

(٨١٥) عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج الى المصلى يوم الاضحى ويوم الفطر فيبدأ بالصلاة ، فاذا قضى صلاته وسلم قام فأقبل على

- = حماد بن سلمة وشعبة وابن حبان وابن عدى أن أحاديثه مرسلة عن أنس سمعها من ثابت البناني وهو ثقة كما نقله عن الحافظ العلائي ، وكما في التقريب ص ١٣٢ .  
والحديث صححه في تخريج المشكاة ٤٥٢/١ هـ .  
(١) الزيادة من أبي داود .  
(٢) ح ١١٣٩ وأصله في البخاري ك/العيدين ١٠٠٩ ، ومسلم ح ٨٩٠ من طرق دون ذكر النهي عن الجمعة واتباع الجنائز .  
(٣) المعالم ٢٨/٢ ، وانظر شرح السنة ٣٢٠/٤ ، وغريب ابن الجوزي ٧٦/٢ ، والفائق ٣٨٩/٢ ، والنهاية ١٧٩/٣ .

الناس وهم جلوس فى مصلاهم فان كان له حاجة ببعث أو غير ذلك ذكره للناس وكان يقول تصدقوا تصدقوا ، وكان أكثر من يتمدق النساء ثم ينصرف ، فلم يزل كذلك حتى (١)  
كان مروان بن الحكم فخرجت مخاضرا مروان حتى أتينا (٢)  
المصلى ، فاذا كثير بن المصلى قد بنى منبرا من طين ولبن ، فاذا مروان ينازعنى يده كأنه يجرنى نحو المنبر وأنا أجره نحو المصلى فلما رأيت ذلك منه قلت ان الابتداء بالصلاة فقال : ياأبا سعيد قد ترك ما تعلم فقلت كلا ! والذى نفسى بيده لاتأتون بخير مما أعلم ثلاث (٣)  
مرات ثم انصرفت" .

(٤)

أخرجه مسلم والبخارى فى صحيحيهما .

- (١) زاد البخارى : وهو أمير المدينة . قلت : هو مروان بن الحكم بن أبى العاص الأموى أبو عبد الملك ، وأبوه الحكم من مسلمة الفتح ، له رؤية من دون سماع ، وله فقه ، ولى لمعاوية المدينة مرات ، ثم بايع له أهل الشام ومصر ودامت ولايته عشرة أشهر ، ومات بالشام سنة خمس وستين وهو ابن ثلاث وستين سنة ، رحمة الله تعالى عليه .
- انظر : المعارف ص ١٥٤ ، طبقات خليفة ص ٢٣١ ، الجمهرة ص ٨٧ ، الكامل ٢٦/٣ ، ٣٣٠ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، العبر ١/٥٣ ، ٥٢ ، الجواهر الثمين ص ٦٢ ، ٦٣ ، تاريخ الخلفاء ص ٢١٢ ، دول الاسلام ١/٤٨ ، ٤٩ ، النجوم الزاهرة ١/١٦٤-١٦٩ .
- (٢) هو ابن معدى كرب الكندى أبو عبد الله المدنى تابعى كبير ثقة ولد فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم وقدم المدينة هو وأخواه زبيد وعبد الرحمن بعده فسكنوها ، وحالف بنى جمح ، وكان له شرف وذكر ، وكان كاتباً لعبد الملك بن مروان على الرسائل ، وكانت داره قبلة المصلى وهى تطل على بطن بطحان الوادى الذى وسط المدينة ، وكان بين المصلى وباب المسجد ألف ذراع .
- انظر : طبقات خليفة ص ٢٣٨ ، تاريخ الثقات ص ٣٩٦ ، التاريخ الكبير ٧/٢٠٥ ، الجرح والتعديل ٧/١٥٣ ، الثقات ٥/٣٣٠ ، الكاشف ٣/٥ ، التقريب ص ٤٥٩ ، التهذيب ٨/٤١٩ ، الفتح ٢/٤٤٩ ، الخلاصة ص ٣٢٠ .
- (٣) فى (ج) ص ٢١٧ "وانصرف" وفاقا لمسلم .
- (٤) هذا لفظ البغوى ج ١٠٩٩ وقريب منه لفظ مسلم ج ٨٨٩ ورواه البخارى ٤/٢ بمعناه وزاد فى آخره : "فقال ان الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة فجعلتها قبل الصلاة" وهذا مشعر بأن مروان فعل ذلك باجتهاد منه .

(٨١٦) وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : "قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفطر فملى فبدأ بالصلاة قبل الخطبة ثم خطب الناس فلما فرغ النبى صلى الله عليه وسلم نزل فأتى النساء يذكرهن وهو يتوكأ على يد بلال وبلال باسط ثوبه والنساء يلقين فيه صدقة ،  
(١) (٢)  
تلقى المرأة فتخها " .

غريبه :

[قوله] : "فتخها" ، الواحدة فتخة ، وضبطها بفتح الخاء والتاء المعجمة باثنتين من فوق مفتوحة وحاء معجمة مفتوحة وهاء ، وجمعها فتح بالتحريك ، وفتحات بالتحريك ، قال الخطابى : وهى الخواتم الكبار ، وقال الهروى : هى خواتم لافصوص لها تلبسها المرأة فى أصابع اليد ، ويقال لها فتاخ بكسر الفاء ، وقال الجوهرى : الفتخة بالتحريك حلقة من فضة لاقص لها فاذا كان فيها فص فهى الخاتم ، قال وربما تلبسها المرأة فى أصابع رجليها .  
(٣) (٤) (٥)  
(٦) (٧)  
أخرج الحديث أبو داود فى سننه .

(١) أبو داود ج ١٤٤٤ ، وعبد الرزاق ج ٥٦٣١ ، وعنه مسلم ج ٨٨٥ ومن طريق آخر البخارى ٥/٢ .

(٢) قوله "نزل" لعل الراوى ضمنه معنى الانتقال كما فى الفتحة ٤٦٧/٢ .

(٣) المعالم ٢٩/٢ ، وعلقه البخارى ٩/٢ عن عبد الرزاق .

(٤) روى ذلك عن الأصمعى والخليل كما فى المشارق ١٤٥/٢ ، وشرح مسلم ١٧٣/٦ ، والفتح ٤٦٨/٢ ، وعمدة القارى ٤٠٦/٥ .

(٥) الصحاح ٤٢٨/١ ، وانظر المشارق ١٤٥/٢ ، وشرح مسلم ١٧٣/٦ ، والنهاية ٤٠٨/٣ ، والقاموس المحيط ٢٦٥/١ .

(٦) ذكر ذلك بعد الغريب ومكانه المناسب قبل الغريب .

(٧) ومن فوائد الحديثين :

الأولى : أن ظاهرهما يدل على أنه خطب خطبة واحدة ، لكن هناك ما يدل على أنه خطب خطبتين وجلس بينهما استحبابا =



= فقد روى الشافعى ح ٥٠٢ وعبد الرزاق ح ٥٦٧٣ عن ابراهيم ابن محمد بن أبى يحيى (الاسلمى) عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله (عن ابراهيم بن عبد الله) عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال : "السنة أن يخطب الامام فى العيدين خطبتين يفصل بينهما بجلوس" واللفظ والزيادة فى السند للشافعى ، ولفظ عبد الرزاق : "السنة التكبير على المنبر يوم العيد يبدأ خطبته الاولى بتسعة تكبيرات قبل أن يخطب ، ويبدأ الآخرة بسبع" وفيه ابراهيم بن محمد الاسلمى متروك كما فى التقريب ص ٩٣ ، لكن رواه عبد الرزاق ح ٥٦٧٤ عن ابن جريج عن ابراهيم عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بنحوه ، وح ٥٦٧٢ عن معمر بن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن ابن عبد القارى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود نحوه ، وله شاهد عن جابر بن عبد الله عند ابن ماجه ح ١٢٨٩ : "خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فطر أو أضحى فخطب قائما ثم قعد قعدة ثم قام" قال فى المصباح ٥٢/٢ فيه اسماعيل بن مسلم وقد أجمعوا على ضعفه وأبو بحر ضعيف ، فالاسناد ضعيف ، وضعفهما فى التقريب ص ٣٤٦، ١١٠ وقال فى ضعيف الالبانى ح ٢٦٥ مذكر سندا ومتنا والمحفوظ أن ذلك فى خطبة الجمعة ومن حديث جابر بن سمرة كما فى مسلم (ح ٨٦٢ ، ٣٥) .

قلت هما اسنادان مختلفان فى جميع الرجال فلا يرى وجه دعوى الشيخ الالبانى ، وعندى أنه ضعيف يتقوى بأثر عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الذى هو فى حكم المرسل كما تقرر فى علم الاصول والمصطلح فيكون الحديث بمجموع الطريقين حسنا ، ولهذا قال فى الدراية ٢٢٢/١ وحديث جابر يرد على النووى قوله لم يرد فى تكرير الخطبة فى العيد شيء انما عمل فيه بالقياس .

قلت وقد حكى فى المحلى ١٢١/٥ وفى المغنى ٣٨٦/٢ عدم الخلاف فى الخطبتين ، وانظر سننهما فى المغنى ٣٨٨/٢ والمجموع ٢٩/٥ .

الثانية : الأفضل أن تؤدى فى المصلى لمواظبته صلى الله عليه وسلم على ذلك مع فضل مسجده الا من ضرورة كمطر ، وبه قال مالك وأحمد والأوزاعى وأصحاب الراى وابن المنذر ، وأمر بذلك على ، وأما الشافعى فقد جوزها فى المسجد الواسع .

انظر : المدونة ١٧٣/١ ، الكافى ٢٢٦، ٢٢٥/١ ، الأم ٢٣٤/١ ، الغنى ٢٧٢/٢ ، عمدة القارى ٣٨١/٥ .

الفائدة الثالثة : أن السنة تقديم الصلاة على الخطبة عند جماهير العلماء ، وأما الحنفية فقالت : لو خطب قبل الصلاة جاز وخالف السنة ويكره ، والراجح تقديم الصلاة على الخطبة لحديث ابن عباس قال شهدت العيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم فكلهم كانوا يصلون قبل الخطبة أخرجه البخارى ٥/٢ ، وانظر : شرح السنة ٢٩٧/٤ ، المغنى ٢٨٤/٢ ، عمدة القارى ٣٨٠/٥ ، الكافى ٢٢٦/١ .

=

(٨١٧) وروى ابن عباس رضى الله عنهما قال : "أشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه صلى قبل الخطبة يوم العيد ثم خطب فرأى أنه لم يسمع النساء فأتاهن فذكرهن ووعظهن وأمرهن بالصدقة ومعه بلال قائل ثوبه هكذا ، فجعلت المرأة تلقى الخرص والشئ " .  
(١)  
أخرجاه من طرق .

غريبه :

[قوله] : "الخرص" ، وهو بخاء معجمة مضمومة وراء ساكنة وصاد مهملة ، قال الهروى : الخرص الحلقة الصغيرة ، وقال الجوهري : الخرص والخرص بالضم والكسر ، الحلقة من الذهب والفضة والجمع الخرصان ، وفى رواية : "تلقى خرصها" (٢)  
(٣)  
وسخابها" ، ذكره الخطابى وقال الخرص الحلقة ، والسخاب القلادة ، وقد مضى ضبط الخرص ، أما السخاب بكسر السين والباء المعجمة بواحدة ، وقد قال الجوهري هى القلادة من

= الفائدة الرابعة : الخطبة على الأرض عن قيام فى المصلى أولى من القيام على المنبر وذلك خاص بعيد الفطر لحديث أبى سعيد الخدرى بدليل قوله : "تصدقوا" وفى رواية ابن حبان : "فيصرف الى الناس قائما فى مصلاه" وهذا يشعر بأنه لم يكن بالمصلى فى زمانه صلى الله عليه وسلم منبر ، وأما فى عيد الاضحى فقد ثبت فى الصحيحين أنه خطب على راحلته ، كذا قال فى الفتح ٤٤٩/٢ والله أعلم .

(١) هذه رواية البغوى ج ١١٠٢ من طريق الشافعى ، وأصله عند الشافعى كما فى بدائع المنن ج ٥٠٥ ، ورواه بمعناه : البخارى ك/العلم ٣٣/١ وقال : "تلقى القرط والخاتم" ، ك/الاذان ٢٠٩/١ فذكر : "حلقها" ، ك/العيدين ٥/٢ وقال "تلقى المرأة خرصها وسخابها" ، ومسلم ج ٨٨٤ ، ٢ وقال "تلقى الخاتم والخرص والشئ" .

(٢) النهاية ٢٢/٢ ، وفى شرح السنة ٣٠٠/٤ قال هو القرط .

(٣) الصحاح ١٠٦٣/٣ .

(٤) البخارى ٥/٢ .

(٥) المعالم ٣٤/٢ .

المسك أو غيره بشرط أن لا يكون فيها جواهر ، وجمعه سخب بضم السين والخاء .  
(١)

(٨١٨) وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر رضى الله عنهما يصلون فى العيد قبل الخطبة ثم يخطبون" .  
(٢)  
أخرجه الشيخان .

قال أبو عيسى : وقيل أول من خطب قبل الصلاة مروان بن الحكم .  
(٣)

حديث فى أن صلاة العيدين بلاأذان ولا إقامة :

(٨١٩) عن جابر بن سمرة رضى الله عنه قال : "صليت مع رسول

- 
- (١) الصحاح ١٤٦/١ غير أنه قال من "سك" مكان : "المسك" ، وانظر النهاية ٣٤٩/٢ ، الفتح ٤٥٤/٢ .
- (٢) هذه رواية الترمذى ح ٥٣١ وقال حديث حسن صحيح ، ورواه البخارى ٥/٢ ، ومسلم ح ٨٨٨ بدون زيادة : "ثم يخطبون" ورواه البخارى من طريق آخر ٥/٢ عن ابن عباس فزاد فيه "وعثمان" .
- (٣) الترمذى ٤١١/٢ لكن قال فى الفتح ٤٥٢، ٤٥١/٢ روى ابن المنذر باسناد صحيح الى الحسن البصرى قال : أول من خطب قبل الصلاة عثمان ، صلى بالناس ثم خطبهم - يعنى على العادة - فرأس ناسا لم يدركوا الصلاة ففعل ذلك ، أى صار يخطب قبل الصلاة غير أن العلة اختلفت هنا إذ أن عثمان رأى مصلحة الجماعة فى ادراكهم الصلاة بينما رأى مروان مصلحتهم فى اسماعهم الخطبة ، وقد روى عبد الرزاق (ح ٥٦٤٤) ، وابن أبى شيبه (١٧١/٢) باسناد صحيح الى يوسف بن عبد الله بن سلام (وهو صحابى صغير كما فى التقريب ص ٦١١) عن عمر مثل فعل عثمان ، لكن يعارضه حديث ابن عباس (قال شهدت العيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان ، فكلهم كانوا يصلون قبل الخطبة أخرجه البخارى ٥/٢) وكذا حديث ابن عمر (رقم ٨١٨ من المصلى) فإن جمع بوقوع ذلك منه نادرا والا فمما فى الصحيحين أصح ، وقد أخرج عبد الرزاق (ح ٥٦٤٦) عن ابن جريج عن الزهرى قال : "أول من بدأ بالخطبة قبل الصلاة معاوية" وروى ابن المنذر عن ابن سيرين أن أول من فعل ذلك زياد بالبصرة ، وهذا يحمل على أن معاوية ابتداء ذلك وتبعه مروان وزياد ، وكل منهما كان واليا له . اهـ كلام ابن حجر .

الله صلى الله عليه وسلم العيدين غير مرة ولا مرتين  
بغير أذان ولا إقامة " .

أخرجاه جميعا ، وأخرجه أبو عيسى وقال هذا حديث حسن  
(١) صحيح .

قال والعمل عند أهل العلم من الصحابة وغيرهم أنه  
لا يؤذن لصلاة العيدين ولغيرهما من النوافل .  
(٢)

حديث فى التكبير :

(٨٢٠) عن عائشة رضى الله عنها " أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم كان يكبر فى الفطر والأضحى فى الأولى سبع  
تكبيرات ، وفى الثانية خمس تكبيرات " .  
(٣)  
أخرجه أبو داود .

(١) هذه رواية مسلم ج ٨٨٧ ، والترمذى ج ٥٣٢ ، وأخرجه  
البخارى ٥/٢ ، ومسلم ج ٨٨٦ عن ابن عباس وجابر بن عبد  
الله معا قالا لم يكن يؤذن يوم الفطر ولا يوم الأضحى .  
(٢) الترمذى ٤١٣/٢ .

قلت وعليه الأئمة الأربعة وأهل المدينة وسائر فقهاء  
الأمصار كما فى الموطأ ١٧٧/١ ، والمغنى ٣٧٨/٢ ،  
والمجموع ٢٠، ١٩/٥ إلا ما حكى عن معاوية رواه ابن أبى  
شيبه (١٦٩/٢) بإسناد صحيح ، وما حكى عن الحجاج  
بالمدينة ، وزياد بالبصرة ، ومروان ، وابن الزبير  
كما فى الفتوح ٤٥٣/٢ .

قلت فأما عن ابن الزبير فقد روى البخارى ٥/٢ ، ومسلم  
ج ٨٨٦ ، ٦ عن ابن عباس أنه أرسل الى ابن الزبير أول  
مابويع له أنه لم يكن يؤذن للصلاة يوم الفطر . زاد  
مسلم : فلاتؤذن لها قال فلم يؤذن لها ابن الزبير يومه  
والله تعالى أعلم .

(٣) ج ١١٤٩ وفيه ابن لهيعة واسمه عبد الله وهو صدوق خلط  
بعد احتراق كتبه ، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه  
أعدل من غيرهما كما فى التقريب ص ٣١٩ ، وقد رواه أبو  
داود ج ١١٥١ من طريق عبد الله بن وهب عن ابن لهيعة  
بالإسناد الأول وزاد فى آخره : "سوى تكبيرتى الركوع" ،  
ونقل فى التهذيب ٣٧٨/٥ عن الأزدي والساجي وغيرهما أن  
العبادة إذا روي عنه فهو صحيح : ابن المبارك وابن  
وهب والمقرئ ، ونقل البيهقى ٢٨٧/٣ عن محمد بن يحيى =



وقال أبو سليمان : وعلى هذا القول أكثر أهل العلم ،  
وروى ذلك عن أبي هريرة وابن عمر وابن عباس وأبي سعيد  
الخدري رضي الله عنهم ، وبه قال الزهري ومالك والشافعي  
(١)  
والأوزاعي وأحمد بن حنبل وإسحاق .

وقال الشافعي ليس من السبع تكبيرة الاحرام ولا من الخمس  
(٢)  
تكبيرة القيام .

وقال أبو ثور سبع تكبيرات مع تكبيرة الافتتاح ، وخمس  
(٣)  
في الثانية .

وروى عن ابن مسعود أنه قال : يكبر الامام أربع  
تكبيرات متواليات ثم يقرأ ثم يكبر فيركع ويسجد ثم يقوم

- 
- (الذهلي كما في الارواء ١٠٨/٣) أنه قال هذا هو  
المحفوظ لأن ابن وهب قديم السماع من ابن لهيعة ، وقد  
صرح الدارقطني ٤٦/٢ بتحديث ابن وهب عن ابن لهيعة ،  
ولهذا صحح الحديث في الارواء ١٠٨/٣ غير أن في التلخيص  
٨٥، ٨٤/٢ نقل أن البخاري ضعفه فيما حكاه الترمذي في  
العلل ثم قال وفيه اضطراب عن ابن لهيعة مع ضعفه ،  
وله شاهد عند أبي داود ج ١١٥٢ من طريق عمرو بن شعيب  
عن أبيه عن ابن عمرو ، وفيه عبد الله بن عبد الرحمن  
الطائفي صدوق يخطئ ويهم كما في التقريب ص ٣١١ وصححه  
أحمد وعلى بن المديني والبخاري فيما حكاه الترمذي  
كذا في التلخيص ٨٤/٢ ، وله شاهد آخر عن كثير بن عبد  
الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده عند الترمذي  
ج ٣٦٥ وحسنه وقال وهو أحسن شيء في هذا الباب ، وكذا  
قال البخاري كما في التلخيص ٨٤/٢ قال ابن حجر وأنكر  
جماعة تحسينه على الترمذي وضعفه ابن حجر لضعف كثير ،  
وقال في التقريب ص ٤٦٠ ضعيف . وانظر الارواء  
١١٢-١٠٧/٣ فقد ذكر أغلب هذا الكلام وساق له شواهد  
أخرى لا تخلو من ضعف ثم قال وبالجمل فالحديث بهذه  
الطرق صحيح ، ويؤيده عمل الصحابة فذكر رواية أبي  
هريرة وابن عمر وابن عباس ، وقال في التمهيد  
٣٨، ٣٧/١٦ روى من طرق كثيرة حسان فذكرها .  
(١) المعالم ٣١، ٣٠/٢ ، وانظر أثر أبي هريرة في الموطأ  
١٨٠/١ فقد رواه بإسناد صحيح وقال وهو الأمر عندنا (أي  
أهل المدينة) ، وانظر التمهيد ٣٨/١٦ ، والمغني  
٣٨٢-٣٨٠/٢ .  
(٢) المعالم ٣١/٢ ، وأصله في الأم ٢٣٦/١ .  
(٣) المعالم ٣١/٢ ، وانظر فقه الامام أبي ثور ص ٢٦١ .

فيقرأ ثم يكبر أربع تكبيرات يركع في آخرهن ، وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه . وقال أبو عيسى وهو قول أهل الكوفة وبه يقول سفيان الثوري .  
(١)  
(٢)

وكان الحسن يكبر في الأولى خمسا وفي الأخرى ثلاثا سوى تكبيرتي الركوع ، وهكذا حكاه الخطابي .  
(٣)  
(٤)

ثم قال : وروى أبو داود في هذا الباب حديثا [ضعيفا] .  
(٥)  
(٨٢١) عن أبي موسى الأشعري رضى الله عنه "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في العيد أربعاً وعلى الجنائز" .  
(٦)

- 
- (١) المعالم ٣١/٢ والأثر رواه عبد الرزاق ج ٥٦٨٧ ، وصححه في المحلى ١٢٣/٥ ، وفي الدراية ٢٢٠/١ ، وانظر قول أصحاب الرأي في الحجة ٢٩٨/١ ، والهداية ٤٣/٢ .  
(٢) الترمذى ٤١٧/٢ .  
(٣) المعالم ٣١/٢ وروى ابن أبى شيبة ١٧٥/٢ عن اسحاق الأزرق عن هشام عن الحسن ومحمد أنهما كانا يكبران تسع تكبيرات ، وهناك أقوال أخرى كثيرة رواها ابن أبى شيبة ١٧٢/٢-١٧٦ ، وانظر المغنى ٣٨١/٢ ، والمجموع ٢٥/٥ .  
(٤) المعالم ٣١٠٣٠/٢ ، والراجح القول الأول لحديث الباب الصحيح بمجموع طرقه وشواهده .  
(٥) القائل هو الخطابي والزيادة منه كما في المعالم ٣١/٢ .  
(٦) أبو داود ج ١١٥٣ وضعفه الخطابي ، وقال البيهقي (٢٩٠/٣) خولف راويه في موضعين : في رفعه ، وفي جواب أبى موسى ، والمشهور أنهم أسندوه الى ابن مسعود كما في التلخيص ٨٥/٢ ، وقال في تخريج المشكاة ٤٥٣/١ هـ-٤ اسناده ضعيف لأن أبا عائشة المذكور (في السند) غير معروف كما قال الذهبي (الميزان ٥٤٣/٤) ، ولم أجد له ذكر في كتابيه الضعفاء والمغنى وذكره في الكاشف ٣١٢/٣ وأنه روى عنه مكحول وخالد بن معدان في حين أنه ذكر في الميزان مكحول فقط فكأنه عدل عن تضعيفه ، ولم يتفطن لهذا الشيخ الألبانى ، وضعفه في المحلى ١٢٥/٥ لجهالة أبى عائشة وضعف عبد الرحمن (بن ثابت) بن ثوبان ، وقال ابن حجر في الأول مقبول ، وفي الثانى صدوق يخطئ كما في التقريب ص ٦٥٤ ، ٣٣٧ فالحديث فيه مقال ، وانظر ابن أبى شيبة ١٧٢/٢ ، ١٧٣ فقد ذكر المرفوع مثل هذا ، والموقوف على ابن مسعود مثل الرواية السابقة فى الملب قبل قليل وقد رأينا أنه صحيح ومثله مخالف لحديث أبى موسى المرفوع فتبين بهذا ضعف المرفوع بثلاثة أمور ضعف السند واعلاله بالوقف وبمخالفته لمثل الموقوف الصحيح ، والله تعالى أعلم .

(١)

قال البغوى : ومن السنة اظهار التكبير ليلتى العيدين  
سفرا وحضرا فى منازلهم ومساجدهم وأسواقهم ، وفى الغدو الى  
المصلى فى الطريق وبالمصلى الى أن يحضر الامام .

فقد روى عن ابن عمر أنه كان يغدو الى المصلى يوم

الفطر فيكبر حتى يأتى المصلى ثم يكبر بالمصلى حتى يجلس  
(٢)

الامام فيترك التكبير .

وكان عمر رضى الله عنه يكبر فى قبته فيسمعه أهل

(٣)

المسجد فيكبرون ويكبر أهل الأسواق حتى ترتج منى تكبيرا .

وروى أن ابن عمر وأبا هريرة كانا يخرجان الى السوق

(٤)

فى أيام التشريق يكبران ويكبر الناس بتكبيرهما ، هكذا  
(٥)

حكاه البغوى .

(١) فى مجموع الفتاوى لابن تيمية ٢٤/٢٢٠-٢٢٢ : أما

التكبير فى عيد الفطر فمشروع عند الأئمة الثلاثة خلافا  
للمشهور عن أبى حنيفة وأصحابه وهو المأثور عن  
المصابة وهو أوكد ، وأوله من رؤية الهلال وآخره بفراغ  
الخطبة على الصحيح ، وأما الأضحى فمن فجر يوم عرفة  
الى آخر أيام التشريق عند جمهور السلف والفقهاء من  
المصابة والأئمة منهم الأربعة وهو أصح الأقوال لحديث فى  
السنن وصححه الترمذى ح ٧٧٣ "يوم عرفة ويوم النحر  
وأيام منى عيدنا أهل الاسلام وهى أيام أكل وشرب وذكر  
له" ، ولحديث جابر عند الدارقطنى ولأنه اجماع من  
أكابر المصابة . اهـ كلامه .

قلت حديث جابر عند الدارقطنى ٤٩/٢ بلفظ : "كان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يكبر فى صلاة الفجر يوم عرفة  
الى صلاة العصر من أيام التشريق حين يسلم من  
المكتوبات" ، قال محققه وفيه عمرو بن شمر عن جابر  
قال ابن القطان جابر الجعفى سئ الحال وعمرو بن شمر  
أسوأ حالا منه بل هو من الهالكين ، قال السعدى هو  
زائغ كذاب ، وقال الفلاس : واه ، وقال البخارى وأبو  
حاتم منكر الحديث ، زاد أبو حاتم روى فى فضائل البيت  
أحاديث موضوعة .

قلت والحديث الذى رواه الترمذى وصححه ليس نصا فى  
التكبير لأن الذكر أعم منه ، والراجح عندي أن التكبير  
يوم الأضحى يبدأ من رمى جمرة العقبة لحديث الفضل كما  
هو مقرر فى ك/الحج ٤/١٤٨١، ١٤٨٢، ١٥١٦ . والله أعلم .

(٢) أثر ابن عمر رواه البيهقى ٢٧٩/٣ من طرق مرفوعا  
وموقوفا وقال الصحيح المحفوظ وقفه ، وقال وروى عن  
على بن أبى طالب وجماعة من المصابة رضى الله عنهم  
مثل ما روينا عن ابن عمر فى التكبير عند الغدو الى  
المصلى .

(٣) علقه البخارى ك/العيدين ترجمة ب ١٢ ، ٧/٢ ، ووصله  
سعيد بن منصور كما فى الفتح ٤٦٢/٢ .

(٤) علق البخارى ك/العيدين ترجمة ب ١٢ ، ٧/٢ : "كان ابن  
عمر يكبر بمنى تلك الايام (أى يوم العيد والثلاثة بعده  
كما فى الفتح ٤٦١/٢) وخلف الملوات وعلى فراشه وفى  
فسطاطه ومجلسه وممشاه تلك الايام جميعا" ، وصله ابن  
المنذر والفاكهى فى أخبار مكة كما فى الفتح ٤٦٢/٢ .

(٥) عن شرح السنة ٤/٣٠١، ٣٠٠ .



حديث فيما يقرأ فى صلاة العيدين :

(٨٢٢) عن النعمان بن بشير رضى الله عنه قال : "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ فى العيدين والجمعة بسبح اسم ربك الأعلى وهل أتاك حديث الغاشية ، وربما اجتمعا فى يوم واحد فقرأهما " .

(١)

قال أبو عيسى حديث النعمان بن بشير حديث حسن صحيح .  
قال : وروى عن النبى صلى الله عليه وسلم "أنه كان يقرأ فى صلاة العيدين بقاف واقتربت الساعة" ، وبه يقول الشافعى ، قال :

(٨٢٣) وقد سأل عمر بن الخطاب أبا واقد الليثى ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ فى الفطر والأضحية ؟ قال "كان يقرأ بقاف والقرآن المجيد واقتربت الساعة وانشق القمر" .

(٣) (٤)

أخرجه أبو عيسى وقال هذا حديث حسن صحيح .

- 
- (١) ح ٥٣٣ وهو عند مسلم ك/العيدين ح ٨٧٨ .  
(٢) الترمذى ٤١٤/٢ ، وانظر الام ٢٣٧/١ .  
(٣) ح ٥٣٤ ، والشافعى ح ٥٠١ ، ومسلم ح ٨٩١ كلهم عن طريق مالك ، وأصله فى الموطأ ١٨٠/١ وهو صحيح مرسل لأن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة لم يدرك عمر بن الخطاب كما فى التهذيب ٢٣/٧ ، لكن رواه مسلم ح ٨٩١ ، ١٥ عن عبيد الله هذا عن أبى واقد وهذا صحيح موصول كما فى شرح مسلم ١٨١/٦ وأبو واقد الليثى ممن روى عنه دون إرسال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة كما فى التهذيب ٢٣/٧ وفى المحلى ١٢١/٥ ، ١٢٢ أنه أدركه وسمع منه ، وصححه ابن حزم وابن القيم فى الزاد ٤٤٣/١ .  
(٤) والراجح ماذهب اليه ابن حزم وابن القيم قالا : لم يصح عنه صلى الله عليه وسلم غير هذين الحديثين ، فالسنة اذن القراءة بهذا تارة ، وبهذا تارة أخرى ، واستحسن ابن تيمية القراءة بما جاء فى الاثر وجوز القراءة بأى شئ آخر مما يقرأ فى الصلوات ، انظر المحلى ١٢٢/٥ ، والزاد ٤٤٣/١ ، ومجموع الفتاوى ٢١٩/٢٤ .



حديث فى أنه لا يصلى قبل الصلاة ولا بعدها :

(٨٢٤) روى ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم "خرج يوم الفطر فصلى ركعتين ثم لم يصل قبلهما ولا بعدهما" .

أخرجه أبو عيسى ، قال وفى الباب عن عبد الله بن عمر وأبى سعيد ، وحديث ابن عباس حديث حسن صحيح .  
(١)

والعمل عليه عند بعض الصحابة وغيرهم ، قال وهو مذهب الشافعى وأحمد وإسحاق .  
(٢)

وقد صار بعض أهل العلم من الصحابة وغيرهم الى الصلاة بعدها وقبلها .  
(٣) (٤)

(١) الترمذى ح ٥٣٧ من طريق أبى داود الطيالسى ، وهو فى مسنده المرتب "منحة المعبود" ح ٧٠٩ ، والبخارى ٥/٢ ، ومسلم ح ٨٨٤ .

(٢) الترمذى ٤١٨/٢ ونسبه فى شرح السنة ٣١٦/٤ الى ابن عمر وجابر وشريح ، ورواه فى الأم ٢٣٤/١ عن كعب بن عجرة وابن مسعود وأبى مسعود وحذيفة وابن أبى أوفى وابن معقل ، ورواه ابن أبى شيبه ١٧٧/١-١٧٩ عن هشيم عن ابن جبير عن حذيفة وأصحابه وهذا سند صحيح ، كما رواه عن ابن عمر وابن سيرين بإسنادين صحيحين ، وانظر قول أحمد فى مسائله لإسحاق بن إبراهيم ٩٥/١ وقول مالك فى المدونة ١٧٠/١ .

(٣) الترمذى ٤١٨/٢ ونسبه فى شرح السنة ٣١٦/٤ لسهل بن سعد ورافع بن خديج (وكذا فى الأم ٢٣٥/١) ومثله عن أنس (قال فى المجموع ٢٠٢/٢ رواه أبو يعلى عن أنس والحسن ورجاله رجال الصحيح ، وقال محقق المطالب العالقة ١٨٩/١ هـ أسناده قوى وسكت عنه البوصيرى) ونسبه البغوى أيضا الى عروة والشافعى . اهـ كلامه . قلت أشر عروة فى الموطأ ١٨١/١ بإسناد صحيح ، وانظر الأم ٢٣٤/١ ، والمغنى ٣٨٧/٢ .

(٤) هناك أقوال أخرى فى شرح السنة ٣١٧/٤ ، ومصنف ابن أبى شيبه ١٨٠، ١٧٩/١ منها ما فى المصنف عن على وابن مسعود وأصحابه أنهم كانوا يصلون أربعاً بعد العيد بأسناد صحيح ، وهو قول أصحاب الراى كما فى الحجة ٣٠٠/١-٣٠٢ ومختصر الطحاوى ص ٣٧ .

(١)

وقال أبو عيسى : والاول أصح لأنه :

(٨٢٥) روى عن ابن عمر رضى الله عنهما " أنه خرج يوم عيد

ولم يصل قبلها ولابعدها ، وذكر أن النبي صلى الله

عليه وسلم فعل ذلك " .

(٢) (٣)

وقال هذا حديث حسن صحيح .

حديث فى خروج النساء فى العيدين :

(٨٢٦) عن أم عطية رضى الله عنها " أن النبي صلى الله عليه

وسلم كان يخرج الأكار والعواتق وذوات الخدور والحيف

فأما الحيف فيعتزلن المصلى ويشهدن دعوة المسلمين ،

قالت أحدهن : ان لم يكن لها جلباب ؟ قال فلتعرها

أختها من جلابيها " .

(٤)

قال أبو عيسى حديث أم عطية حديث حسن صحيح .

وقد ذهب بعضهم الى العمل به ورخص للنساء فى

(٥)

الخروج .

(١) الترمذى ٤١٨/٢ .

(٢) ح ٥٣٧ ، وأحمد ٥٧/٢ ، والحاكم ٢٩٥/١ وقال صحيح الاسناد

ولم يخرجاه ووافقه الذهبى ، وصححه أحمد شاكراً فى

تخريج المسند ح ٥٢١٢ .

قلت فى سنده أبان بن عبد الله البجلي صدوق فى حفظه

لين كما فى التقريب ص ٨٧ ، وقد رواه فى الموطأ ١٨١/١

عن ابن عمر باسناد صحيح لكنه موقوف عليه ، ويشهد

للمرفوع حديث ابن عباس المتقدم وهو فى الصحيحين ،

والله تعالى أعلم .

(٣) والراجح القول الاول كما قال الترمذى لحديثى ابن عباس

وابن عمر ، وهو اختيار ابن القيم كما فى الزاد

٤٤٣/١ .

(٤) ح ٥٣٩ وأصله فى البخارى ١٠٠٩/٢ ، ومسلم ح ٨٩٠ ، ١٢ .

(٥) الترمذى ٤٢٠/٢ منهم مالك وأحمد فى ظاهر كلامه وأبو

حنيفة فى رواية ، انظر الكافى ٢٢٦/١ ، والمغنى

٣٧٦، ٣٧٥/٢ ، وعمدة القارى ٣٨٦/٥ .

(١)

وكرهه بعضهم ، وروى عن ابن المبارك أنه كره خروج النساء للعيد ، فإن أبت المرأة إلا الخروج فليأذن لها في أن تخرج في أطمارها ولا تتزين ، فإن أبت ذلك فليمنعها من الخروج . (٢) (٣) (٤)

غريبه :

قوله : "جلباب" ، بكسر الجيم ، قال الهروي : هو (٥)  
الازار ، وجمعه جلابيب .

قوله : "أطمارها" ، بفتح الهمزة ، وهو جمع طمر ، بكسر الطاء ، وهو الثوب الخلق ، ذكره الهروي . (٦)

(١) الترمذى ٤٢٠/٢ منهم النخعى ويحيى الأنصارى وعروة والقاسم وابن المبارك والثورى وأبو يوسف وهى رواية عن أبى حنيفة وأحمد ، انظر : ابن أبى شيبة ١٨٣/٢ ، المغنى ٣٧٦/٢ ، شرح مسلم ١٧٩/٦ ، عمدة القارى ٣٨٦/٥ . الترمذى ٤٢٠/٢ .

(٢) وهناك أقوال أخرى منها الاستحباب على قول أحمد فى رواية وبعض الشافعية وخصه الشافعى وجمهور أصحابه بالنساء غير ذوات الهيئات والمستحبات كما فى شرح مسلم ١٧٨/٦ ، والمغنى ٣٧٥/٢ ، والانصاف ٤٢٧/٢ ، والفتح ٤٧٠/٢ ، ومنها الوجوب أو تأكد الاستحباب روى ذلك عن أبى بكر وعلى ، أخرج ابن أبى شيبة (١٨٢/٢) : "حق على كل ذات نطاق الخروج الى العيدين" وقد روى مرفوعا بنحوه بإسناد لابأس به عند أحمد (٣٥٨/٦) وأبى يعلى وابن المنذر من طريق امرأة من عبد القيس عن أخت عبد الله بن ربيعة ، والمرأة لم تسم وأخت عبد الله ابن ربيعة عمرة صحابية ، كل ذلك فى الفتح ١٧٠/٢ ، ومنها الكراهة للشابة دون غيرها على قول لأبى حنيفة وأحمد كما فى الحجة ٣٠٦/٢ ، والانصاف ٤٢٧/٢ ، ومنها أن ابن تيمية قال قد يقال بالوجوب كما فى الاختيارات الفقهية ص ٨٢ .

(٤) والراجح استحباب خروج النساء الى العيدين لحديث أم عطية والعلّة فيه كما فى رواية أخرى شهودهن الخير ودعوة المسلمين كما فى البخارى ١٠٠٩/٢ ، ومسلم ج ٨٩٠ ، ١٢ ، ولو كان واجبا لما علل بذلك ولكان خروجهن لأداء الواجب عليهن وامتنثال الأمر كما فى سبل السلام ٨٦/٢ ، والله تعالى أعلم .

(٥) النهاية ٢٨٣/١ ، غريب ابن الجوزى ١٦٣/١ ، ك/الغريبين ٣٧٧،٣٧٦/١ .

(٦) النهاية ١٣٧/٣ ، الصجاح ٧٢٦/٢ وأصله فى ك/الغريبين ٣٧٧،٣٧٦/١ .

حديث خروج النبي صلى الله عليه وسلم

من طريق ورجوعه من غيره :

(٨٢٧) عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : "كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا خرج يوم العيد فى طريق رجع من غيره " .

أخرجه البخارى وقال أبو عيسى حديث أبي هريرة حديث (١)  
حسن غريب .

قيل : انه كان يفعل ذلك صلى الله عليه وسلم لانه كان يمشى فى الطريق الاطول لانه تكثر خطاه فيكون الثواب أعظم ، ولهذا قال الشعبى : ايت العيد ماشيا فاذا رجعت فارجع كيف شئت . (٢)

قيل : كان يستفتى فيخالف بين الطريقين لتكثر الفائدة وقيل كان يتصدق فيقصد أن تعم صدقته . وقيل لتعم بركة

---

(١) هذه رواية الترمذى ح ٥٤١ من طريق محمد بن الصلت عن فليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث عن أبي هريرة ، وصححه ابن خزيمة ح ١٤٦٨ ، وابن حبان كما فى الموارد ح ٥٩٢ ، والحاكم ٢٩٦/١ على شرطهما ، كلهم بمعناه من طريق يونس بن محمد المؤدب عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة ، ورواه البخارى ١١/٢ عن أبي نميلة - مصغرا - يحيى بن واضح عن فليح عن سعيد عن جابر - مختصرا - قال وتابعه يونس بن محمد عن فليح (أى عن سعيد عن جابر كما فى الترمذى ٤٢٥/٢ وسقط منه قوله : وقال محمد بن الصلت عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة) قال وحديث جابر أصح . اهـ كلام البخارى والتصويب من مستخرج أبي نعيم كما فى الفتح ٤٧٣/٢ قال ابن حجر تفرد به فليح بن سليمان وهو مضعف عند ابن معين والنسائى وأبى داود ووثقه آخرون فحديثه من قبيل الحسن ، لكن له شواهد عن ابن عمر (كما فى المستدرك ٢٩٦/١) وأبى رافع وسعد القرظ وعثمان بن عبيد الله التيمي وغيرهم يعضد بعضها بعضا ، فعلى هذا فهو صحيح لغيره . وصححه أحمد شاكر ٤٢٥/٢ هـ ، والالبانى فى تخريج المشكاة ٤٥٤/١ هـ .

(٢) عن شرح السنة ٣١٤/٤ مختصرا .



(١)

أقدامه الشريفة المواضع . وقيل كان يخاف ، وهذا بعيد .

قال أبو عيسى : وقد استحَب العلماء ذلك للامام اتباعا

(٢)

لهذا الحديث ، وهو مذهب الشافعى .

حديث فى الاكل يوم الفطر قبل الخروج :

(٨٢٨) عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال : "كان النبى صلى

الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ، ولا يطعم

يوم الاضحى حتى يصلى" .

قال أبو عيسى : وفى الباب عن على وأنس رضى الله

(٣)

عنهما ، وحديث بريدة حديث غريب .

(١) جاء فى الفتح ٤٧٣/٢ : وقيل فعل ذلك ليعمهم فى السرور به أو التبرك بمروره وبرؤيته والانتفاع به فى قضاء حوائجهم فى الاستفتاء أو التعلم والاقتداء والاسترشاد أو الصدقة أو السلام عليه وغير ذلك .

(٢) الترمذى ٤٢٥/٢ ، وهو قول الائمة الاربعة غير أن الشافعى جعل ذلك للامام والمأموم ، انظر : الام ٢٣٢/١ الكافى ٢٢٥/١ ، المغنى ٣٨٩/٢ ، عمدة القارى ٤١٢/٥ .

(٣) الترمذى ج ٥٤٢ وقال قال محمد (أى البخارى) لأعرف لشواب بن عتبة غير هذا الحديث . ومعنى هذا الكلام أن الحديث فيه مقال كما فى الفتح ٤٤٨/٢ وقال فى التقريب ص ١٣٤ شواب مقبول (أى لين الحديث اذا لم يتابع) ومع ذلك فقد صححه ابن حبان كما فى الموارد ج ٥٩٣ ، والحاكم ٢٩٤/١ ووافقه الذهبي ، وابن القطان كما فى التلخيص ٨٤/٢ ، والالبانى فى تخريج المشكاة ٤٥٢/١ هـ وله شاهد عن على رواه الترمذى أيضا والعقيلي وقال اسناده غير محفوظ ، وله شاهد آخر عن ابن عباس عند الطبرانى ، وشاهد ثالث عن ابن عمر عند العقيلي وضعفه وشاهد رابع عن أبى سعيد (رقم ٦٥٢ كما فى كشف الاستار وفيه عبد الله بن محمد بن عقال صدوق فى حديثه لين كما فى التقريب ص ٣٢٠ ومع ذلك صححه ابن خزيمة ج ١٤٦٩ وحسنه الالبانى كما فى هامشه) وذكره الشافعى مرسلا عن صفوان بن سليم وابن المسيب وموقوفا على عروة . اهـ كلامه فى التلخيص .

قلت حديث ابن عباس قال الهيثمى اسناده حسن كما فى المجمع ١٩٩/٢ وحديث أنس الذى أشار اليه الترمذى قال فى التلخيص لم أجده مع أنه عند البزار كما فى كشف الاستار رقم (٦٥٠) وفيه محمد بن اسحاق صدوق مدلس كما =

قال : وقد استحب قوم من أهل العلم أن لا يخرج يوم  
الفطر حتى يطعم ، ويستحب أن يفطر على تمر ، ولا يطعم يوم  
(١)  
الأضحى حتى يرجع .

(٨٢٩) عن أنس رضى الله عنه "أن النبي صلى الله عليه وسلم  
كان يفطر على تمرات يوم الفطر قبل أن يخرج الى  
المصلى" .

(٢)

وقال أبو عيسى هذا حديث غريب .

(٨٣٠) وقال فى رواية أخرى عن أنس : "وكان يأكلهن وترا" .  
وهذه الزيادة ذكرها البغوى ولم يذكرها الترمذى فى  
(٣)  
هذا الباب .

#### حديث فى اللعب والرخصة يوم العيد :

(٨٣١) عن عائشة رضى الله عنها قالت : "دخل أبو بكر وعندى

= سبق مرارا وقد عنعنه ، وفيه أيضا ابراهيم بن مجشر  
البغدادي ، قال ابن عدى له منكرات من جهة الاسانيد  
غير محفوظة ، وقال فى الميزان ٥٥/١ صويلح فى نفسه ،  
وذكر فى اللسان ٩٥/١ أن جماعة تكلموا فيه منهم ابن  
حبان فى الثقات (٨٥/٨ قال يخطئ) . وبالجمله ،  
فالحديث صحيح لغيره بمجموع هذه الشواهد ، والله  
تعالى أعلم .

(١) الترمذى ٤٢٧/٢ وهو قول أكثر العلماء كما فى المغنى  
٣٧٠/٢ ، والفتح ٤٤٨/٢ .

(٢) الترمذى ح ٥٤٣ وفى نسخة العارضة ١٣/٣ ، والتحفة ١٠٠/٣  
والتي صححها أحمد شاكر ٤٢٧/٢ : حديث حسن غريب صحيح ،  
وصححه ابن خزيمة ح ١٤٢٨ ، والحاكم ٢٩٤/١ على شرط مسلم  
ووافقه الذهبى .

قلت فيه محمد بن اسحاق صدوق مدلس كما سبق مرارا  
وهشيم - مصغرا - هو ابن بشير ثقة ثبت كثير التدليس  
كما فى التقريب ص ٥٧٤ وقد عنعناه هنا . لكن رواه  
البخارى ٣/٢ من طريق هشيم قال أخبرنا عبيد الله بن  
أبى بكر بن أنس عن أنس .

(٣) شرح السنة ٣٠٦/٤ وهو عند البخارى ٣/٢ تعليقا ،  
ومتابعة من مرجىء بن رجاء لهشيم ، ووصله ابن خزيمة  
(ح ١٤٢٩) ، وأحمد والاسماعيلى وابن حبان والحاكم  
(٢٩٤/١ ووافقه الذهبى) كما فى التلخيص ٨٤/٢ ، والفتح  
٤٤٧/٢ .

جاريتمان من حوارى الانصارى تغنيان بما تقاولت الانصار  
يوم بعث وليستا بمغنيين ، فقال أبو بكر : أمزامير  
الشيطان فى بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذلك  
فى يوم عيد ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
ياأبا بكر ان لكل قوم عيداً وهذا عيدنا " .  
(١)  
أخرجه مسلم .

(٢)  
(٨٣٢) وفى رواية أخرى : فى أيام منى تدفغان وتضربان .  
(٨٣٣) وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : "بينما الحبشة  
يلعبون عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بحراهم اذ  
دخل عمر بن الخطاب فأهوى الى الحصباء فحصبهم بها ،  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : دعهم ياعمر " .  
(٣)  
أخرجه الشيخان .

(٨٣٤) وعن عائشة رضى الله عنها قالت : "جاء حبش يزفنون فى  
يوم عيد فى المسجد فدعانى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فوضعت رأسى على منكبه فجعلت أنظر الى لعبهم " .  
(٤)  
رواه مسلم فى صحيحه .

(٨٣٥) وروى الشعبى : "أن النبى صلى الله عليه وسلم مر على  
الدركلة فقال : جدوا يابنى أرفدة حتى تعلم اليهود  
(٥)

- 
- (١) ح ٨٩٢ واللفظ للبخارى ٣/٢ .  
(٢) البخارى ١١/٢ .  
(٣) هذا لفظ البغوى ح ١١١٢ من طريق عبد الرزاق ، وقريب  
منه لفظ مسلم ح ٨٩٣ حيث قال : "بينما" - الى أن قال -  
"فيحصبهم" ، ورواه بمعناه البخارى ٢٢٧/٣ وفى رواية  
له : "فى المسجد" .  
(٤) ح ٨٩٢ ، ١٠ .  
(٥) كذا فى جميع النسخ ، وهو موافق لما ذكره محقق تهذيب  
اللغة للأزهري ٤٣٨/١٠ حيث قال : فى ل : جدوا  
بالجيم من الجد والاجتهاد ، وأما تهذيب اللغة ٤٣٨/١٠  
والفائق ٤٢١/١ ، والمراجع المذكورة فى الهامش الآتى  
فقد اتفقت على كلمة : "خذوا" .

والنصارى أن فى ديننا فسحة ، قال فبينما هم كذلك إذ  
(١)  
جاء عمر ، فلما رأوه ابذعروا - أى تفرقوا - .

قال أبو عبيد : والذى يراد من هذا كله الرخصة فى  
(٢) (٣)  
النظر الى اللهو المباح .

(١) ذكر البغوى ٣٢٤/٤ بدون سند ، وذكره السيوطى فى  
الجامع الصغير ج ٣٨٩٦ وعزاه الى أبى عبيد فى الغريب  
(٣٢٧/١) ، والخرائطى فى اعتلال القلوب عن الشعبى مرسل  
ورمز له بالضعف ، وكلهم ذكروا : "خذوا" مكان "جدوا"  
بالجيم والبدال المشددة ، وقال فى فيض القدير ٤٣٦/٣  
أخرجه أبو نعيم والديلمى من حديث الشعبى عن عائشة  
مرفوعا بمعناه ، وقالوا : "خذوا" أيضا ، وقال : قال فى  
الميزان : هذا منكر ، وله اسناد آخر واه . وقال فى  
الفتح ٤٤٤/٢ وروى السراج من طريق أبى الزناد عن  
عائشة أنه صلى الله عليه وسلم قال يومئذ : لتعلم  
يهود أن فى ديننا فسحة ، انى بعثت بحنيفية سمحة .  
قلت هو فى المسند ٢٣٣، ١١٦/٦ عن سليمان بن داود عن  
عبد الرحمن بن أبى الزناد عن هشام (فى السند الاول) ،  
وعن ابن أبى الزناد عن أبيه (فى السند الثانى) عن  
عروة عن عائشة مرفوعا بلفظه ، وابن أبى الزناد صدوق  
تغير لما قدم بغداد كما فى التقريب ص ٣٤٠ وهذا يتقوى  
بمرسل الشعبى ، وقال فى السلسلة الصحيحة ج ١٨٢٩ اسناد  
أحمد جيد ، واسناد الديلمى فيه عبد الرحمن بن اسحاق  
الواسطى ضعيف (التقريب ص ٣٣٦) وبقية مدلس وقد عنعنه  
عن عبد الواحد بن زياد ، قال وأخرجه الحميدى (٢٥٤)  
من طريق يعقوب بن زيد التيمى عنها بلفظ : "العبوا  
يابنى أرفدة" ورجاله ثقات الا التيمى هذا لم يذكروا  
له سماع من المحابة سوى أبى أمامة بن سهل بن حنيف ،  
فما أظنه سمع منها ، قال لكن الحديث بمجموع هذه  
الطرق صحيح ان شاء الله تعالى .

(٢) غريب أبى عبيد ٣٢٨/١ وتاممه : "وليس فى هذا حجة  
للنظر الى الملاهى المنهى عنها من المزهر (دقاف فيها  
جلاجل كما فى الفتح ٤٤١/٢) والمزامير ، انما هى لعبة  
للعجم .

(٣) فوائد هذه الاحاديث : قال البغوى ٣٢٣/٤ : وقوله :  
"هذا عيدنا" ، يعتذر به عنها أن اظهر السرور فى  
العيدين شعار الدين ، وليس هو كسائر الايام . اهـ  
وزاد فى الفتح ٤٤٣/٢ : فيها مشروعية التوسعة على  
العيال فى أيام العيد بأنواع ما يحصل لهم بسط النفس  
وترويح البدن عن كلف العبادة وأن الاعراض عن ذلك  
أولى .



غريب الأحاديث :

قوله : "بعاث" ، وهو بضم الميم وعين مهملة وألف وشاء  
(١)  
مثلثة ، قال البغوى : هو يوم للأوس والخزرج جرى فيه مقتلة  
عظيمة للأوس على الخزرج ، وبقيت الحرب بينهم مائة وعشرين  
(٢)  
سنة حتى قام الاسلام ، والضبط من الصحاح ، والخبر نقله  
(٣)  
البغوى ، وقال فى المطالع : المشهور بعين مهملة ، قال وقد  
(٤)  
حكى عن الخليل بغين معجمة .

قوله : "الحصباء" ، وضبطه بحاء مهملة مفتوحة وصاد  
مهملة ساكنة وباء معجمة بواحدة وألف ممدودة ، قال الهروى  
(٥)  
وهى الحمى الصغار والكبار . وقال الجوهري : هى الحمى ،  
يقال منه حصبت المسجد اذا فرشته بها ، وحصبت الرجل أحصيه  
(٦) (٧)  
بكسر الصاد فى المستقبل اذا رميته بالحصباء .

- 
- (١) فى جميع النسخ : "قال الجوهري" ولم يذكر فى الصحاح  
٢٧٣/١ الا جملة : "وهو يوم للأوس والخزرج" ، والصواب :  
"قال البغوى" بدليل قوله : "... والخبر نقله البغوى"  
٢٧٣/١ . (٢)  
(٣) شرح السنة ٣٢٢/٤ وهذا مؤول بأن حروب الأوس والخزرج  
كلها - قبل بعث وبعده - مكثت هذه المدة ، والا فيوم  
بعث كان قبل الهجرة بخمس سنين كما فى الاستيعاب ٤٢/٤  
(ترجمة زيد بن ثابت) قال فى الفتح ١١١/٧ وفى وفاة  
الوفاء (٢٨١/١) وهو الأصح ثم قال فى الفتح ٤٤١/٢ وقد  
روى ابن سعد بأسانيده مايدل على أنه كان قبل ثلاث  
سنين ، قال وهو المعتمد وهو أصح من قول ابن عبد البر  
وكان قد وافقه فى الأول ثم رجع عن ذلك ، والله تعالى  
أعلم .  
(٤) انظر : المشارق ١١٦/١ ، معجم ما استعجم ٢٦٠، ٢٥٩/١ ،  
الكامل فى التاريخ ٤٢٠/١ ، لكن قال فى المجموع  
المغيث ١٧٣/١ لا يصح ، وقال فى النهاية ١٣٩/١ ، غريب  
ابن الجوزى ٧٨/١ هو تصحيف وأقره فى الفتح ٤٤١/٢ .  
(٥) فى الفائق ٢٨٨/١ ، غريب ابن الجوزى ٢١٧/١ ، والنهاية  
٣٩٣/١ : هى الحمى الصغار .  
(٦) فى جميع النسخ : "بالحمى" والتصويب من الجوهري .  
(٧) الصحاح ١١٢/١ ، وانظر معجم مقاييس اللغة ٧٠/٢ ،  
والمشارق ٢٠٥/١ .

قوله : "يزفنون" ، بياء معجمة باثنتين من تحت مفتوحة  
وزاى ساكنة وفاء مكسورة ونونين بينهما واو ، ضبطه الجوهري  
كذلك وقال الزفن : الرقص .<sup>(١)</sup>

قوله : "الدركلة" ، ضبطه بدال مهملة مكسورة وراء  
ساكنة [وكاف مكسورة] ولام مفتوحة وهاء ، قال الجوهري هي  
لعبة العجم ، وحكى عن أبى عمرو أنه قال : هي ضرب من الرقص<sup>(٢)</sup>  
ثم ذكر الحديث ، وقال أبو عمرو : "جدوا يابنى أرفدة" ،  
الذين فى الحديث هم جنس من الحبش يرقصون ، وضبط "أرفدة" ،  
بفتح الهمزة وسكون الراء وكسر الفاء والدال المهملة ،<sup>(٣)</sup>  
هكذا فسر الجوهري .

قوله : "جدوا" ، بكسر الجيم وتشديد الدال ، ومعناه  
الحث على الفعل .<sup>(٤)</sup>

قوله : "ابذعروا" ، ضبطه الجوهري بهمزة مكسورة وباء  
معجمة بواحدة ساكنة ، وذال معجمة مفتوحة وعين مهملة

- 
- (١) الصحاح ٢١٣١/٥ ، وانظر غريب ابن الجوزى ٤٣٨/١ ،  
والفائق ١١٢/٢ وقال أصله من الدفع الشديد والركل  
بالرجل ، والمشارك ٣١٢/١ وقال وهو لعبهم وقفزهم  
بحرابهم للمثاقنة (أى للمطاردة) وذهب أبو عبيد الى  
أنه من الزفن بالدفع وقال عياض والأول الصواب .
- (٢) الصحاح ١٦٩٧/٤ والزيادة منه ، وضبطها فى الفائق  
٤٢١/١ بكسر الدال وفتح الراء وسكون الكاف وفتح اللام  
وهاء ، وبالقاف عوض الكاف ، ونسب ما ضبطه الجوهري الى  
أبى عبيد من رواية شمر ، وزاد فى النهاية ١١٤/٢ فى  
ضبط الجوهري ويجوز فتح الكاف ، ونقل عن ابن دريد  
قوله أحسبها لعبة حبشية .
- (٣) الصحاح ٤٧٦/٢ وضبطه أيضا بفتح الفاء ، قال فى الفتح  
٤٤٤/٢ : قيل هو لقب للحبشة ، وقيل هو اسم جنس لهم ،  
وقيل اسم جدهم الأكبر ، وقيل المعنى : يابنى الاماء ،  
وانظر النهاية ٢٤٢/٢ .
- (٤) سبق فى تخريج حديث الشعبى أن أغلب الرواة أوردوه  
بلفظ : "خذوا" قال فى فيض القدير ٤٣٥/٣ : أى فى  
لعبكم ، ولفظ البخارى ٣/٢ : "دونكم" قال فى الفتح  
٤٤٤/٢ : بمعنى الاغراء ، وفيه اذن وتنهيف لهم وتنشيط .

(١)

مفتوحة وراء مشددة وواو ، وقال : أى تفرقوا .

(٢)

حديث فى وقت نحر الأضحية :

(٨٣٦) عن البراء رضى الله عنه قال : "خطبنا رسول الله صلى

الله عليه وسلم يوم النحر فقال : ان أول مانبداً به

فى يومنا هذا أن نصلى ثم نرجع فننحر ، فمن فعل ذلك

فقد أصاب سنتنا ، ومن ذبح قبل أن يصلى فأنما هو لحم

عجله لأهله ليس من النسك فى شيء ، فقام خالى أبو بردة

ابن نيار فقال يارسول الله أنا ذبحت قبل أن أصلى

وعندى جذعة خير من مسنة ، قال : اجعلها مكانها - أو

(٣)

قال : اذبحها ولايجزى جذعة عن أحد بعدك " .

(٤)

أخرجه مسلم فى صحيحه .

غريبه :

[قوله] : "أبو بردة بن نيار" ، ضبطه بباء معجمة

(١) غريب أبى عبيد ٣٢٨/١ ، الصحاح ٥٨٨/٢ ، النهاية

١١١/١ .

(٢) قال الجوهري فى الصحاح ٢٤٠٧/٦ قال الأصمعى : الأضحية

فيها أربع لغات : أضحية بكسر الهمزة وضمها والجمع

أضاحى ، وضحية على وزن فعيلة والجمع ضحايا ، وأضحية

بفتح الهمزة والجمع أضحى كما يقال أرطاة أرطى ، وبها

سمى يوم الأضحى ، ثم قال قال الفراء الأضحى تؤنث وتذكر

فمن ذكر ذهب الى اليوم ، قال فى شرح مسلم ١٠٩/١٣ لغة

التذكير لغة قيس ، ولغة التأنيث لغة تميم ، ونقل عن

القاضى (عياض) أنها سميت بذلك لأنها تفعل فى الضحى

وهو ارتفاع النهار .

(٣) فى (ج) ص ٢٢٢ : "دعها" وهو تمحيص .

(٤) ح ١٩٦١ ، ٧ بمعناه ، واللفظ للبخارى ٦/٢ باب التكبير

للعيد ، ورواه بمعناه باب الأكل يوم النحر ٤/٢ ، وباب

الخطبة بعد العيد ٦٠٥/٢ ، وباب استقبال الامام الناس

فى خطبة العيد ٨/٢ ، وباب كلام الامام والناس فى خطبة

العيد ١٠/٢ .

بواحدة مضمومة وراء مهملة ساكنة ودال مهملة وهاء ، قيل  
اسمه هانىء ، وقيل الحارث ، قال البراء : مر بى خالى وهو  
الحارث وهو أبو بردة بن نيار ، وضبط "نيار" بنون مكسورة  
وياء معجمة باثنتين من تحت وألف وراء ، شهد بدرا وأحدا ،  
(١)  
ذكره فى الاستيعاب .

قوله : "جذعة" ، ذكر الهروى الحديث ، وقال فى الحديث  
الجذعة التى أذن لفلان أن يضحى بها ، وحكى عن الحربى أنه  
قال : يجزى الجذع من الضأن فى الاضاحى لانه ينزو فيلقح ،  
واذا كان من المعزى لايلقح حتى يصير ثنيا ، فلهذا لايجزى ،  
(٢)  
قال وهو من الغنم لسنة مستكملة ، ومن البقر لسنتين ، ومن  
الابل لأربع . قال الجوهري : الجذع قبل الثنى ، والجمع  
جذعان ، يقال منه لولد الشاة فى السنة الثانية ، ولولد  
البقر والحافر فى السنة الثالثة ، وللابل فى السنة الخامسة  
(٣)  
(٤)

- 
- (١) ١٤٥/١ وقال : حليف بنى حارثة من الانصار شهد العقبة  
الثانية وبدرا وما بعدها ، مات سنة احدى وأربعين ،  
وقيل بعد ذلك ، روى له الجماعة رضى الله عنه .  
انظر : طبقات خليفة ص ٨٠ ، تاريخ ابن معين ٦٩٤/٢ ،  
ابن سعد ٤٥١/٣ ، الجرح والتعديل ٩٩/٩ ، تاريخ  
الصحابة ص ٢٥٥ ، أسد الغابة ٣٨٢/٥ ، التجريد ١٥١/٢ ،  
الاصابة ٣٤/١١ ، التقريب ص ٦٢١ ، التهذيب ١٩/١٢ ،  
الخلاصة ص ٤٤٣ ، سير أعلام النبلاء ٣٥/٢ .
- (٢) المشارق ١٤٣/١ ، غريب ابن الجوزى ١٤٥/١ ورواه الحربى  
عن يحيى بن آدم كما فى تهذيب اللغة ٣٥٢/١ ، وانظر  
الغريبين ٣٣٣/١ .
- (٣) يوهم كلام المصنف أن هذه الجملة من كلام الحربى ، ولم  
أجده عنه ، بل وجدته عن ابن الأعرابى كما فى تهذيب  
اللغة ٣٥٢/١ غير أنه قال : "الخيال" عوض : "البقر" ،  
وهو نفس السن بالنسبة للبقر حكاه الأزهري عن الأصمعى  
قلت ومعنى استكمال الأسنان المحددة هنا أن تكون هذه  
الأصناف من الدواب قد دخلت فى الأسنان التى تليها كما  
فى غريب ابن الجوزى ١٤٥/١ ، ١٤٦ ، والنهاية ٢٥٠/١ ،  
والصاح ١١٩٤/٣ .
- (٤) فى جميع النسخ : "والماعز" وهو تصحيف ، و"الحافر" هو  
الصواب لانه قرن مع البقر ، ولأن ولد الماعز داخل فى  
ولد الشاة وأنه فى السنة الثانية كما سبق ، وهو  
رواية أبى عبيد عن أبى زيد كما فى تهذيب اللغة ٣٥٢/١



قال : وقيل فى ولد النعجة انه يجذع فى ستة أشهر أو تسعة أشهر وهو جائز فى الزكاة .  
(١)

قوله : "مسنة" ، قال فى المطالع : هى التى أبدلت أسنانها ، وهى الثنية ، قال واختلف فى سنّها فى البقر :  
ف قيل هى ابنة ثلاث ودخلت فى الرابعة ، وقيل هى مادخلت فى  
(٢)  
(٣) (٤)  
الثالثة .

قوله : "لاتجزى" ، غير مهموز ، يقال جزى عنى هذا الأمر ويجزيك من هذا الأمر الأقل ، قال تعالى : {لاتجزى نفس عن نفس شيئاً} .  
(٥) (٦)

(١) الصحاح ١١٩٤/٣ وقال الحربى فى رواية المنذرى عنه فى الجذع من الضأن : اذا كان بين شابين أجذع لستة أشهر الى سبعة أشهر ، واذا كان بين هرمين أجذع لثمانية أشهر الى عشرة أشهر ، كذا نقله فى تهذيب اللغة ٣٥٢/١ وقال انما يكون هذا مع خصب السنة وكثرة اللبن والعشب .

(٢) فى جميع النسخ : "كما" وهو تصحيف .

(٣) المشارق ٢٢٣/٢ والقول الثانى للأزهري كما فى تهذيب اللغة ٢٩٩/١٢ .

(٤) قلت لايجزى فى الاضاحى الا الثنى ، وهو من الضأن مادخل فى الثانية ومن الابل مادخل فى السادسة ، واختلف فى المعز والبقر : ففى رواية أبى عبيد عن أبى زيد هو من المعز مادخل فى الثالثة ، وفى رواية أبى حاتم عن الأصمعى هو من البقر مادخل فى الرابعة - بناء على ماقاله فى الجذع وأنه مادخل فى الثالثة - كذا فى تهذيب اللغة ٣٥٢/١ وهو قول عتبة بن أبى حكيم كما فى غريب ابن الجوزى ١٤٦/١ ، وهذه الأسنان هى الموافقة لمفهوم ماقاله ابن الأعرابى كما فى تهذيب اللغة ٣٥٢/١ ، والجوهري كما فى الصحاح ١١٩٤/٣ فى الجذع . لكن خالف الجوهري كلامه فقال الثنى ماكان فى الظلف (أى المعز والبقر) فى الثالثة كما فى الصحاح ٢٢٩٥/٦ وهو قول الأزهري فى تهذيب اللغة ٢٩٩/١٢ وابن الأثير فى النهاية ٢٢٦/١ ، وهو مرجوح عندى ، ونقل ابن الأثير عن أحمد بن حنبل أنه قال : مادخل من المعز فى الثانية ، ومن البقر فى الثالثة ، وهو مرجوح أيضا . والراجح عندى أن الثنى من المعز والبقر مادخل فى الثالثة كما فى ص ١٠٥٨ وانظر ص ١٢٣٢ ، ١٢٤٧ ، ونسبه فى الفتح ١٤/١٠ لأهل اللغة .

(٥) سورة البقرة : ٤٨

(٦) شرح السنة ٣٢٨/٤ ، وشرح مسلم ١١٠/١٣ . قلت وهو بفتح تاء المضارع على لغة أهل الحجاز كما فى أساس البلاغة ص ٥٨ ، وقال بنو تميم أجزاء عنك شاة بالهمز كما فى الصحاح ٢٣٠٢/٦ فيكون مضارعه تجزىء بضم التاء .

وفى الحديث فوائد :

- الأولى : أنه أجمع العلماء على أنه لايجزى ذبحها قبل  
(١)  
طلوع الفجر ، أما بعد طلوع الفجر من يوم النحر :
- فقد ذهب قوم الى أنه اذا ارتفعت الشمس قيد رمح ومضى  
وقت يسع ركعتين وخطبتين خفيفتين فضحى أجزاه اعتبارا بصلاة  
النبي صلى الله عليه وسلم سواء صلى الامام أو لم يصل ، فان  
ذبح قبل ذلك لم يجز سواء كان فى مصر أو فى القرى ، وهو  
(٢)  
مذهب الشافعى .
- ورخص قوم لأهل القرى أن يذبحوا بعد طلوع الفجر ، وهو  
قول ابن المبارك وأبى حنيفة ، فأما أهل الأمصار فلاذبح لهم  
(٣)  
حتى يصلى الامام فان لم يصل فحتى تزول الشمس .  
(٤) (٥)  
وذهب قوم الى أنه لايدبح حتى يذبح الامام .

- (١) المعالم ١٠٦/٤ ، شرح السنة ٣٢٨/٤ ، اجماع ابن المنذر  
ص ٦٨ ، شرح مسلم ١١٠/١٣ .
- (٢) شرح السنة ٣٢٨/٤ ، ونسبه فى شرح مسلم ١١٠/١٣ الى  
داود وابن المنذر وآخرين .  
قلت وهو رواية عن أحمد كما فى المغنى ٦٣٦/٨ ،  
والانصاف ٨٤/٤ ، وانظر المحلى ٣٧/٨ .
- (٣) شرح السنة ٣٢٩/٤ وانظر موطأ محمد بن الحسن ص ٢١٦ ،  
وتبيين الحقائق ٤/٦ .
- (٤) شرح السنة ٣٢٩/٤ وهو قول مالك كما فى بداية المجتهد  
٣١٩/١ وهو رواية عن أحمد كما فى الانصاف ٨٤/٤ غير أن  
مالك زاد : الا أن يكون الامام لم يذبح فيجزئه ان تحرى  
مقدار ذبح الامام كما فى الكافى ٣٦٦/١ .
- (٥) والصحيح من مذهب أحمد أن وقت الذبح بعد صلاة العيد  
فقط كما فى الانصاف ٨٤/٤ ، وقال فى المغنى ٦٣٦/٨ ، ٦٣٧  
وظاهر كلام أحمد أن من شرط التضحية فى حق أهل المصر  
صلاة الامام وخطبته ، وعدها فى الانصاف ٨٤/٤ رواية عن  
أحمد .

وآخر وقت الاضحية اذا غربت الشمس من آخر أيام التشريق  
(١)

وهو قول الحسن وعطاء ومذهب الشافعى .

ومذهب على وعبد الله بن عمر رضى الله عنهم الى أن وقت

الاضحية يوم النحر ويومان بعده ، واليه ذهب أبو حنيفة ،  
(٢) (٣) (٤)

حكى ذلك البغوى .

(١) شرح السنة ٣٢٩/٤ ونسبه فى الفتح ٨/١٠ الى الاوزاعى  
أيضا ، وعزاه فى المحلى ٤٥/٨ الى ابن عباس والزهرى  
وعمر بن عبد العزيز كذلك .

(٢) قلت وهو رواية عن أحمد كما فى الانصاف ٨٧/٤ .  
شرح السنة ٣٢٩/٤ ، وتبيين الحقائق ٥/٦ ، وهو قول  
مالك وأحمد والثورى كما فى الفتح ٨/١٠ ، وانظر بداية  
المجتهد ٣١٩/١ ، والمغنى ٦٣٨/٨ ، ورواه فى المحلى  
٤٤، ٤٣/٨ عن عمر وعلى وابن عمر وابن عباس وأبى هريرة  
وأنس ، قال لا يصح شيء من هذا الا عن أنس وحده .

(٣) وهناك قول ثالث : وهو أن وقت الذبح يدوم الى هلال  
المحرم وبه أخذ عمر بن عبد العزيز وأبى سلمة بن عبد  
الرحمن وعطاء بن يسار وسليمان بن يسار ، وبه قال ابن  
حزم متمسكا بعدم ورود نص بالتقييد ، انظر المحلى  
٤٨-٤٥، ٤٣/٨ ، والمغنى ٦٣٨/٨ ، والفتح ٨/١٠ .

(٤) والراجح القول الاول وهو اختيار ابن تيمية كما فى  
الانصاف ٨٧/٤ ، والاختيارات الفقهية ص ١٢٠ ، واستدل  
بعضهم بحديث جبير بن مطعم عند أحمد ٨٢/٤ وفى آخره :  
" ... وكل أيام التشريق ذبح " . ورواه الطبرانى فى  
الاوسط أيضا ورجاله ثقات كما فى المجمع ٢٥، ٢٤/٤ .  
قلت هو منقطع كما فى السنن الكبرى ٢٩٥/٩ ، والزاد  
٣١٩، ٣١٨/٢ ، والدراية ٢١٥/٢ ، وزاد ابن القيم :  
ولا يثبت وصله .

قلت وفيه أيضا سليمان بن موسى وهو الدمشقى صدوق فقيه  
فى حديثه بعض لين وخولط قبل موته كما فى التقريب  
ص ٢٥٥ ، ورواه ابن حبان كما فى الموارد ح ١٠٠٨ من  
طريق سليمان بن موسى عن عبد الرحمن بن أبى حسين عن  
جبير واسناده منقطع أيضا قاله البزار كما فى التلخيص  
٢٥٥/٢ ، والدراية ٢١٥/٢ ، ورواه البزار كما فى كشف  
الاستتار ح ١٢٠٦ من طريق سليمان بن موسى عن نافع بن  
جبير بن مطعم عن أبيه وفيه سويد بن عبد العزيز وهو  
الدمشقى ضعيف كما فى التقريب ص ٢٦٠ ، ورواه البيهقى  
٢٩٦/٩ عن سليمان بن موسى عن عمرو بن دينار عن جبير ،  
ومن طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن نافع بن جبير  
عن رجل من الصحابة ، قال ابن التركمانى فى ذيل السنن  
الكبرى سليمان هذا متكلم فيه وحديثه هذا مضطرب  
اضطرابا كثيرا بينه صاحب الاستذكار وبين البيهقى بعضه  
فى هذا الباب . وقال فى التلخيص ١٤٢/٤ هذه الزيادة =



حديث فى سن الاضحية :

(٨٣٧) عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم : "لاتذبحوا الا مسنة الا أن

يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن" .

(١)

أخرجه مسلم .

= غير محفوظة ، والمحفوظ : "منى كلها منحر" أى البقعة ورواه البيهقى من طريق معاوية بن يحيى الصدقى عن الزهرى عن سعيد بن المسيب مرة عن أبى سعيد ومرة عن أبى هريرة قال والصدقى ضعيف ، وضعفه فى التقريب ص ٥٣٨ وفى التلخيص ١٤٢/٤ ، وقال ابن عدى ٢٣٩٦/٦ ، ٢٣٩٧ هذان الطريقان غير محفوظين لا يرويهما غير الصدقى ، وعامة رواياته فيها نظر ، وقال أبو حاتم فى العلل لابنه ٣٨/٢ حديث أبى سعيد موضوع ، ومع هذا كله فقد صححه الألبانى فى صحيح الجامع ح ٤٤١٣ وتبعه الأرنؤوطان فى تحقيق الزاد ٣١٨/٢ هـ ١ ومن العجب أن ابن حجر الذى قال فى التلخيص ١٤٢/٤ حديث جبير غير محفوظ هو الذى يقول فى فتح البارى ٨/١٠ ووصله الدارقطنى (٢٨٤/٤) ورجاله ثقات مع أن فى سنده سويد بن عبد العزيز الدمشقى وقد ضعفه ابن حجر فى التقريب ص ٢٦٠ كما سبق والذى يؤكد أن هذه الزيادة غير محفوظة أن الطبرانى (فى الكبير) رواه من طريق سويد باسناده ولم يذكرها ، ورواه أيضا فى مسند الشاميين عن حفص بن غيلان عن سليمان بن موسى عن محمد بن المنكدر عن جبير بن مطعم مرفوعا بدون هذه الزيادة كذلك ، ذكره فى نصب الراية ٦١/٣ ، ذكرت هذا كله لئلا يغتر بمن صحح الحديث ، والله تعالى أعلم .

وقد استدل صاحب أضواء البيان ٥٠٠/٥-٥٠٢ بقوله تعالى {ويذكروا اسم الله فى أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام} (الحج : ٢٨) على أن الأيام المعلومات ظرف لذكر الله على الذبائح عند التذكية عند عامة أهل التفسير كما دل عليه قوله بعده مقترنا به : {فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير} ، وأن الأيام المعلومات هى أيام النحر بما فيها يوم العيد وأيام التشريق ، والله تعالى أعلم .

(١) ك/الأمحاحى ح ١٩٦٣ ، وصححه فى الفتح ١٥/١٠ ، واضطرب قول محقق شرح السنة فى ٣٣١/٤ هـ ١ ضعفه لعننة أبى الزبير وهو مدلس (وفى التقريب ص ٥٠٦ صدوق الا أنه يدلس) وفى ٣٥٤/٤ هـ ١ قال : قد مرجح بالسماع فى بعض روايات مسلم فانتفتت شبهة تدليسه . قلت لم يستدركه الدارقطنى فى الالتزامات والتتبع ولا النووى فى شرح مسلم فهو حديث حسن .



(٨٣٨) وعن عقبة بن عامر رضى الله عنه قال : "قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أصحابه ضحايا فصار لعقبة بن عامر جذعة فقال : ضح بها " .  
(١)  
أخرجه مسلم .

وقد اختلف أهل العلم فيما يجزى فى الأضحية ، بعد اتفاقهم على أنه لا يجزى فى الابل والبقر والمعز دون الثنى ،  
(٢) (٣)  
والثنى من الابل ما استكمل خمس سنين ، ومن البقر والمعز ما استكمل سنتين وطعن فى الثالثة .  
(٤)

وأما الجذع من الضأن فقد ذهب جماعة من الصحابة وغيرهم الى جوازه ، واشتراط بعضهم أن يكون عظيما .  
(٥) (٦)

وقال الزهري لا يجزى من الضأن الا الثنى فصاعدا كالأبل والبقر والمعز .  
(٧)

- 
- (١) ح ١٩٦٥ وهو عند البخارى ك/الأضاحى ٢٣٤/٦ ، ٢٣٦ .  
(٢) فى (ت) ل ١/١١٣ : "الغنم" ، وفى سائر النسخ : "المعز" وهو الصحيح الذى يدل عليه السباق واللاحق ، ولأن الغنم يدخل فيه الضأن ويجزى فيه الجذع عند الجمهور كما سيأتى ان شاء الله .  
(٣) شرح السنة ٣٢٩/٤ ونقله النووى عن عياض فى شرح مسلم ١١٧/١٣ ، وابن هبيرة فى الاقصاص ٣٠٦/١ ، ورده فى الفتح ١٥/١٠ حيث نقل عن عطاء والأوزاعى جوازه مطلقا .  
(٤) شرح السنة ٣٢٩/٤ وقد سبق فى الغريب أن هناك من يقول الثنى من البقر ما دخل فى الرابعة ، والمثبت نسبه فى الفتح ١٤/١٠ لأهل اللغة .  
(٥) الترمذى ٨٨/٤ وهو قول أكثر أهل العلم كما فى المعالم ١٠٤/٤ ، وشرح السنة ٣٢٩/٤ ، وبداية المجتهد ٣١٧/١ ، والمغنى ٦٢٢/٨ ، وشرح مسلم ١١٧/١٣ ، والفتح ١٥/١٠ .  
(٦) العارضة ٣٠٠/٦ وقال ليس عليه دليل .  
(٧) شرح السنة ٣٣٠/٤ ، والمعالم ١٠٥/٤ وهو مذهب ابن حزم وحكاية عن على وابن عمر رضى الله عنهما كما فى المحلى ١٥٠/٨ .

(١)

وقد سبقت الأحاديث الدالة على الجواز .

حديث فيما يستحب من الأضحية :

(٨٣٩) عن أنس رضى الله عنه "أن النبی صلى الله عليه وسلم

كان يضحى بكبشين أملحين أقرنين يطأ على صفاحهما

ويذبحهما بيده ، ويقول : بسم الله والله أكبر " .

(٢)

أخرجه الشيخان .

غريبه :

قوله : "املح" ، بفتح الهمزة وهو الأبيض الذى فى خلال

(٤) (٥)

(٣)

صوفه طاقات سود ، وقيل الذى فيه بياض وسواد وبياضه أكثر .

وفيه دليل على استحباب ذبح الأضحية بيده ، فان النبی

(١) هذا ترجيح ابن شداد رحمه الله تعالى للقول الأول وهو

مذهب الجمهور ، وهو الذى رجحه فى شرح السنة ٣٣٠/٤ ،

وبداية المجتهد ٣١٧/١ ، والمغنى ٦٢٢/٨ ، والفتح ١٥/١٠

وهو الراجح عندى لأدلة الباب الصحيحة مع استحباب

الثنى لحديث جابر فى الباب ، ونقل الاستحباب فى شرح

مسلم ١١٧/١٣ عن الجمهور وتابعه عليه فى الفتح ١٥/١٠

والله تعالى أعلم .

(٢) البخارى ٢٣٨/٦ ، ومسلم ح ١٩٦٦ ، ١٨ .

(٣) اختاره فى المعالم ١٠١/٤ وفى شرح السنة ٣٣٥/٤ .

(٤) قال به الكسائى وأبو زيد كما فى غريب أبى عبيد ٣٢٠/١

وشرح السنة ٣٣٥/٤ ، ونقل فى شرح مسلم ١٢٠/١٣ منها

قول ابن الأعرابى وغيره أن الأملح هو الأبيض الخالص

البياض .

(٥) قوله : "صفاحهما" أى صفاح كل منهما أضاف الجمع الى

المثنى بارادة التوزيع ، والصفاح بكسر الصاد المهملة

وتخفيف الفاء وآخرها حاء مهملة ، الجوانب ، والمراد

بالجانب الواحد من وجه الأضحية ، ذكر ذلك فى الفتح

١٨/١٠ ، وقال فى شرح مسلم ١٢١/١٣ وهذا أصح من الحديث

الذى جاء بالنهاى عن هذا .

(١)

صلى الله عليه وسلم ذبح بيده ، ذكره البغوى .

#### حديث فى الاشتراك فى الأضحية :

(٨٤٠) عن جابر رضى الله عنه أنه قال : "نحرنا مع رسول

الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية البدنة عن سبعة ،

والبقرة عن سبعة " .

(٢) (٣)

أخرجه مسلم فى صحيحه .

#### حديث فى الأكل من الأضحية :

(٨٤١) عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما "أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد

ثلاث " . ثم قال بعد ذلك كله : "كلوا وتزودوا وادخروا"

(١) شرح السنة ٣٣٥/٤ زاد فى شرح مسلم ١٢٠/١٣ وان استناب فيها مسلما جاز بلا خلاف ، وزاد : فيه استحباب أضجاعها بأجماع المسلمين ، واتفق العلماء وعمل المسلمين على أضجاعها على الجانب الأيسر لأنه أسهل على الذبح فى أخذ السكين باليمين وامسك رأسها باليسار . وقال فى الفتح ١٨/١٠ ويستحب التسمية والتكبير عند الذبح .

(٢) ك/الحج ١٣١٨ عن مالك ، وهو فى الموطأ ٤٨٦/٢ .

(٣) قال فى شرح السنة ٣٥٥/٤ وهذا قول عامة أهل العلم من

المصابة فمن بعدهم ، ولا يجوز أكثر من سبعة عند أكثرهم

منهم الثورى وابن المبارك والشافعى وأحمد .

قلت وهو قول أصحاب رأى ، انظر المغنى ٦١٩/٨ ، ٦٢٠ ،

٦٤٣ ، وموطأ محمد بن الحسن ص ٢١٧ ، ومختصر الطحاوى

ص ٣٠١ ، وأما مالك فقال لا يجوز الاشتراك فى الضحية كما

فى الكافى ٣٦٣/١ ، وقال اسحاق يجوز البعير عن عشرة

لحديث ابن عباس قال : كنا مع النبى صلى الله عليه

وسلم فى سفر فحضرنا النحر فاشتركتنا فى الجزور عن

عشرة وفى البقرة عن سبعة . رواه البغوى ج ١١٣٢ وقال

حديث حسن غريب وسبقه الى ذلك الترمذى ج ١٥٠١ وزاد

لأنعرفه الا من حديث الفضل بن موسى ، ورواه الترمذى

كلهم ثقات سوى علباء بن أحمر فإنه صدوق كما فى

التقريب ص ١٦٦ ، ٤٤٧ ، ١٦٩ ، ٣٧٩ ، ٣٩٧ فالاسناد حسن ، وصححه

فى تخريج المشكاة ٤٦٢/١ هـ ٢ ، وله شاهد عن ابن مسعود

عند الطبرانى فى الكبير وفيه عبد الله بن السائب وقد

اختلط كما فى المجمع ٢٠/٤ ، والله تعالى أعلم .

(١) أخرجه مسلم عن جابر ، وأخرجاه جميعا عن عائشة وسلمة  
(٢) ابن الأكوع رضى الله عنهما .  
(٣) (٤)

حديث فيمن أراد أن يضحى فاذا دخل

العشر لا يقص من شعره وظفره شيئا :

(٨٤٢) عن أم سلمة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم : " إذا دخل العشر فأراد أحدكم أن

يضحى فلا يمس من شعره ولا من بشره شيئا " .

(٥)

أخرجه مسلم .

(٦) (٧)

(٨٤٣) وقال فى رواية أخرى : " فلا يأخذن شعرا ولا يقلمن ظفرا " .

وفى الحديث فوائد :

الأولى : أنه نهى عن أخذ الظفر والشعر . فذهب الى أن

(١) ح ١٩٧٢ عن مالك ، وهو فى الموطأ ٤٨٤/٢ ولم يذكر :  
" ذلك كله " .

(٢) البخارى ك/الاطعمة ٢٠٦/٦ ، ومسلم ح ١٩٧١ .

(٣) البخارى ك/الاضاحى ٢٣٩/٢ ، ومسلم ح ١٩٧٢ .

(٤) قال البغوى ٣٦٠/٤ : والعمل عليه عند عامة أهل العلم  
من الصحابة ومن بعدهم ، جوزوا للمضحى أن يأكل لحم  
أضحيته لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن فيه ،  
ولا يجوز بيع شيء منه لأنه أخرجه لله عز وجل . وقال فى  
شرح مسلم ١٢٩/١٣ والنهى منسوخ صرح به أحاديث فى  
مسلم لاسيما حديث بريدة (ح ١٩٧٧ ونصه : " نهيتكم عن  
زيارة القبور فزوروها ، ونهيتكم عن لحوم الاضاحى فوق  
ثلاث فأمسكوا ما بدا لكم " ) .

(٥) ح ١٩٧٧ ، ٣٩ . وتمامه : " قيل لسفيان [أى الثورى] فان  
بعضهم لا يرفعه ، قال : لكنى أرفعه " .

(٦) ح ١٩٧٧ ، ٤٠ .

(٧) والحديث أعله الدارقطنى وطائفة من أهل الحديث بالوقف  
ونازعهم فى ذلك مسلم والترمذى (ح ١٥٢٣) ، وابن حبان  
والبيهقى ، وصححه غير هؤلاء ، وقد رفعه سفيان بن  
عيينة وشعبة وليسا بدون هؤلاء الذين وقفوه ، ولا مثل  
هذا اللفظ من ألفاظ الصحابة ، فتبين ضعف تعليل من  
وقفه ، كذا قال ابن القيم فى تهذيب السنن ٩٧،٩٦/٤ .



(١)

النهى نهى تحريم سعيد بن المسيب وربيعه وأحمد وإسحاق .

وذهب مالك والشافعي إلى أنه نهى كراهية وأن ذلك  
(٢) (٣) (٤)

مستحب أن يمتنع منه .

الفائدة الثانية : أنه يدل على أن الأضحية غير واجبة

لأنه قال : " فإذا أراد أحدكم أن يضحى " ففوض ذلك إلى إرادته  
(٥)

ولو كان واجبا لجزم به .

(١) شرح السنة ٣٤٨/٤ وبه قال أبو ثور والأوزاعي وأهل  
الظاهر كما في المحلى ٢٩/٨ ، والمغنى ٦١٨/٨ ، ٦١٩ ،  
وشرح مسلم ١٣٨/١٣ .

(٢) في جميع النسخ : " عنه " مكان : " منه " سوى (ج) ص ٢٢٤  
ففيها سقطت الكلمة ، والمثبت هو الصحيح لما في  
الصحيح ١٢٨٧/٣ : " منعت الرجل من الشيء فامتنع منه " .

(٣) شرح السنة ٣٤٨/٤ وبه قال أيضا القاضي أبو يعلى  
وجماعة من أصحاب أحمد ، انظر حاشية الصاوي على الشرح  
المغير ٤٧٣/٢ ، والمغنى ٦١٩/٨ .

(٤) وقال أصحاب الرأي بالاباحة وعدم الكراهية كما في  
المعالم وتهذيب السنن ٩٧/٤ ، وشرح معاني الآثار  
١٨٢، ١٨١/٤ ، واستدلوا بحديث عائشة رضي الله عنها أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبعث بهديه ويقيم  
حلالا ، لا يحرم عليه شيء ، وهو متفق عليه لكنه جاء ردا  
على من قال من السلف يكون ببعثه هديه محرما ولانفاة  
بينه وبين حديث أم سلمة كذا في تهذيب السنن ٩٧/٤ ،  
وفي ص ٩٩، ٩٨ منه قال : ولو قدر فرضا تعارضهما لكان  
حديث أم سلمة خاصا وحديث عائشة عاما ، ويجب تنزيل  
العام على ماعدا مدلول الخاص توفيقا بين الأدلة ،  
ويجب حمل حديث عائشة على ماعدا ما دل عليه حديث أم  
سلمة ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن ليفعل  
مانه عنده وإن كان مكروها .. ثم أطنب ابن القيم في  
الكلام على الحديثين والتوفيق بينهما .

(٥) شرح السنة ٣٤٩، ٣٤٨/٤ وزاد واختلف أهل العلم فيه :  
فذهب أكثرهم إلى أنها غير واجبة بل هي سنة .. وذهب  
أصحاب الرأي إلى وجوبها . اهـ

قلت : مالك والشافعي وأحمد وأبو يوسف ومحمد بن الحسن  
يذهبون إلى أنها سنة مؤكدة يكره تركها كما في الموطأ  
٤٨٧/٢ ، والكافي ٣٦٢/١ ، والام ٢٢١/٢ ، واختلاف الحديث  
ص ١٢٢ ، والمغنى ٦١٧/٨ ، ومسائل أحمد لأبي داود ص ٢٥٥  
ومختصر الطحاوي ص ٣٠٠ ، وتبيين الحقائق ٢/٦ ، وقال  
أبو حنيفة وأحمد في رواية وبعض المالكية والأوزاعي  
وربيعة والليث هي واجبة على المقيم الموسر عن نفسه  
لأعن ولده كما في مختصر الطحاوي ص ٣٠٠ ، وتبيين  
الحقائق ٢/٦ ، والمنقذ ١٠٠/٣ ، والانصاف ١٠٥/٤ ،

(١)  
القول فى صلاة الخسوف :

(٨٤٤) عن أبى مسعود الأنصارى رضى الله عنه قال : " انكسفت

الشمس يوم مات ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الناس : انكسفت لموت ابراهيم ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : ان الشمس والقمر آيتان من آيات (٢) الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ، فاذا رأيتم ذلك

فافزعوا الى ذكر الله والى الصلاة " .  
(٣)

أخرجه الشيخان من عدة طرق .

غريبه :

(٤) قوله : "كسفت" وقد ورد : "خسفت" ذكر صاحب المطالع (٥)

= والفتح ٣/١٠ . والراجح قول الجمهور بأنها سنة مؤكدة لحديث الباب ولحديث البراء المتقدم فى الصلب رقم (٨٣٦) وجاء فى رواية عن أنس مرفوعا : "من ذبح قبل الصلاة فأنما ذبح لنفسه ، ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه وأصاب سنة المسلمين" . وأما حديث أبى هريرة مرفوعا : "من وجد سعة فلم يضح فلا يقربن مصلانا" وهو عند ابن ماجه ح ٣١٢٣ ، وأحمد ٣٢١/٢ وهو أقرب ما يتمسك به للوجوب ، فان رجاله ثقات (وصحه الحاكم ٣٨٩/٢ ، ٢٣٢٠، ٢٣١/٤ ووافقه الذهبى) لكن اختلف فى رفعه ووقفه ، والموقوف أشبه بالصواب قاله الطحاوى وغيره ومع ذلك فليس صريحا فى الإيجاب هكذا ذكره فى الفتح ٣/١٠ والله تعالى أعلم .

- (١) انظر حكمها ص ١٠٦٥ هـ ٣ آخر سطر .  
(٢) فى جميع النسخ : "يكسفان" والتصويب من مصادر التخرىج  
(٣) اللفظ للبخارى ح ١١٣٥ من طريق الشافعى ، وأصله فى البدائع ح ٥٠٨ ، ورواه بمعناه البخارى ك/الكسوف ٢٩٠، ٢٤/٢ ، ومسلم ك/الكسوف ح ٩١١ ، ٢٣، ٢٢، ٢١ .  
(٤) كسفت الشمس وانكسفت بمعنى واحد كما فى تهذيب اللغة ٧٥/١٠ ، وشرح السنة ٣٦٣/٤ ، وتهذيب الاسماء واللغات ٩٠/٣ ، وهو تغييرها الى السواد كما فى تهذيب اللغة ٧٦/١٠ ، وغريب ابن الجوزى ٢٩٠/٢ ، والفتح ٥٣٥/٢ .  
(٥) الخسف والخسوف النقص كما فى غريب ابن قتيبة ٤١١/٢ ، وغريب ابن الجوزى ٢٧٧/١ ، والفتح ٥٣٥/٢ .

(١) أنه جاء اللفظان في الشمس والقمر جميعا ، وقال بعض أهل اللغة وهو الليث أنه يقال فيهما جميعا والكسوف للشمس فقط (٢) وقال ابن دريد : خسف القمر وانكسفت الشمس . (٣) (٤) (٥)

(٨٤٥) وعن أسماء ابنة أبي بكر رضى الله عنها أنها قالت : "أتيت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين خسفت الشمس فإذا الناس قيام يصلون ، فإذا هي قائمة تصلى ، فقلت ما للناس ؟ فأشارت بيدها الى السماء وقالت سبحان الله ، فقلت آية ، فأشارت نعم ، قالت فقامت حتى تجلانى الغشى فجعلت أصب الماء فوق رأسى ، فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم حمد الله وأثنى عليه ثم قال : ما من شيء كنت لم أره الا رأيته فى مقامى هذا حتى الجنة والنار ، ولقد أوحى الى

- 
- (١) المشارق ٢٤٦/١ ، النهاية ١٧٤/٤ ، وقال فى تهذيب الأسماء واللغات ٩٠/٣ يقال خسف القمر وخسفت الشمس ، وكسف وكسفت ، وانخسف وانخسفت ، وانكسف وانكسفت وخسفا وكسفا كلها لغات صحيحة وصحت وثبتت كلها فى الصحيحين من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم .
- (٢) هو الليث بن سعد كما فى المشارق ٢٤٧/١ وقد سبقت ترجمته فى ج ٣٣ .
- (٣) المشارق ٢٤٧/١ .
- (٤) هو محمد بن الحسن بن دريد أبو بكر الأزدي البصري ، أخذ عن أبي حاتم السجستاني والرياشي وغيرهما ، وهو من كبار علماء العربية وألف كتباً كثيرة منها جمهرة اللغة ، واشتهر بقصيدته المقصورة لكن عارضه فيها جماعة من الشعراء ، ولم يوثقه الأزهري وابن شاهين والدارقطني وغيرهم ، توفى ببغداد سنة احدى وعشرين وثلاثمائة وهو ابن ثلاث وتسعين سنة ، رحمه الله تعالى انظر : طبقات النحويين واللغويين ص ١٨٣ ، تهذيب اللغة ١٥/١ ، تاريخ بغداد ١٩٥/٢ ، الجمهرة ص ٣٥٩ ، الباب ٤١٨/١ ، معجم الأدباء ١٢٧/١١ ، الانباه ٩٢/٣ ، وفيات الأعيان ٣٢٣/٤ ، الميزان ٣٦٢/٢ ، لسان الميزان ١٣٢/٥ ، المنتظم ٢٦١/٦ ، العبر ١٢/٢ ، سير أعلام النبلاء ٩٦/١٥ ، البداية والنهاية ١٧٦/١١ .
- (٥) جمهرة اللغة العربية ٢١٩/٢ ، وانظر المشارق ٢٤٦/١ وهو اختيار الفراء كما فى النهاية ١٧٤/٤ ، واختيار ثعلب والمشهور عن الفقهاء كما فى الفتح ٥٣٥/٢ .
- (٦) فى (ج) ص ٢٢٥ بياض فى مكان : "الغشى" .



أنكم تفتنون فى القبور مثل أو قريبا من فتنة الدجال  
 - لأدرى أى ذلك قالت أسماء - يؤتى أحدكم فيقال له ما علمك  
 بهذا الرجل ، فأما المؤمن أو الموقن - لأدرى أى ذلك قالت  
 أسماء - فيقول محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءنا  
 بالبينات والهدى فأحبنا وآمننا واتبعنا ، فيقال له ثم  
 صالحا قد علمنا ان كنت لمؤمنا ، وأما المنافق أو المرتاب  
 - لأدرى أى ذلك قالت أسماء - فيقول : لأدرى سمعت الناس  
 يقولون شيئا فقلت " .  
 (٢) (٣)  
 أخرجه الشيخان .

- (١) الجملة من : "يؤتى أحدكم - الى آخرها : قالت أسماء"  
 سقطت من (ج) ص ٢٢٥ .  
 (٢) البخارى ٢٨/٢ ، ومسلم ج ٩٠٥ ، وأصله فى الموطأ  
 ١٨٩، ١٨٨/١ .  
 (٣) من فوائد الحديثين :

١ - أن حديث أبى مسعود يدل على بطلان عقيدة أهل  
 الجاهلية فى كسوف الشمس والقمر وأنه يوجب حدوث تغيير  
 فى العالم من موت وضرر ونقص ونحوها ، وأن عقيدة  
 السلف الصالح أن خسوفهما آيتان من آيات الله للعلم  
 بأنهما خلقان مسخران ليس لهما سلطان فى غيرهما  
 ولا قدرة على الدفع عن أنفسهما ، وأنهما من الآيات  
 الدالة على قرب الساعة كما قال عز وجل : { فإذا برق  
 البصر وخسف القمر } (القيامة : ٨) أو من الآيات التى  
 يخوف الله بها عباده كما جاء فى البخارى ٣٠/٢ ، ومسلم  
 ج ٩١٢ عن أبى موسى ، وكما قال الله تعالى : { وما نرسل  
 بالآيات إلا تخويفا } (الاسراء : ٥٩) ، ولهذا أمر النبى  
 صلى الله عليه وسلم عند حدوثهما بالقزع الى الصلاة  
 وذكر الله كما فى الحديث ، وفى رواية أبى موسى : " الى  
 ذكره ودعائه واستغفاره " ، وأن ذلك يدفع البلاء . وفيه  
 وجوب تكذيب من زعم أن خسوفهما علامة على موت أحد أو  
 حياة أحد . انظر : شرح السنة ٣٦٤، ٣٦٣/٤ ، والفتح  
 ٥٢٢/٢ ، ٥٤٥، ٥٤٦ ، وفى الحديث أيضا النذب الى الاستغفار  
 عند الكسوف وغيره لأنه يدفع به البلاء كما فى الفتح  
 ٥٤٦/٢ .

قلت ومن الدعاء فى الكسوف استحباب التعوذ من عذاب  
 القبر لحديث عائشة عند البخارى ٢٧، ٢٦/٢ ، ويستحب  
 أيضا الصدقة لحديث عائشة عند البخارى ٢٥، ٢٤/٢ ،  
 والعتاقة لحديث أسماء عند البخارى ٢٨، ٢٧/٢ ، وفيه  
 الأمر بالصلاة وهل هو للوجوب أو الاستحباب ؟ فالجمهور =



حديث فى كيفية صلاة الكسوف :

(٨٤٦) عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما قال :

"خسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس معه فقام قياما طويلا قدرته نحو سورة البقرة ، ثم ركع ركوعا طويلا ، ثم رفع فقام قياما طويلا وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الأول ، ثم سجد ، ثم قام قياما طويلا وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الأول ، ثم رفع فقام قياما طويلا وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الأول ، ثم سجد ، ثم انصرف وقد تجلت الشمس ، فقال : ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يكسفان لموت أحمد ولالحياته ، فاذا رأيتم ذلك فاذكروا الله ، قال يارسول الله رأيناك تناولت شيئا فى مقامك هذا ، ثم رأيناك كففت ، فقال : انى رايت الجنة فتناولت منها عنقودا ، ولو أخذته لاكلتم منه مابقيت الدنيا ، ورأيت النار فلم أر كاليوم منظرا قط

= على أنها سنة مؤكدة ، وقيل واجبة ، وقيل فرض كفاية ، انظر : بداية المجتهد ١/١٥٢ ، المنتقى ١/٣٢٦ ، شرح مسلم ٦/١٩٨ ، الفتوح ٢/٥٢٧ ، عمدة القارى ٦/٤٧ ، المبدع ٢/١٩٥ ، بدائع الصنائع ٢/٧٠٨ ، الانصاف ٢/٤٤٣ . ٢ - أن حديث أسماء يدل على اثبات عذاب القبر وأنه واقع على الكافر ومن شاء الله من الموحدين العصاة ، وأن المساءلة واقعة على كل واحد من هذه الأمة وغيرها من الأمم ، لقوله تعالى : {فوربك لنسألنهم أجمعين} (الحجر : ٩٢) ، وقوله تعالى : {يثبت الله الذين آمنوا فى الحياة الدنيا وفى الآخرة ويضل الله الظالمين} (ابراهيم : ٢٧) ، ولأحاديث تنأتى فى ك/الجنائز ، باب عذاب القبر . وفى الحديث أيضا ذم التقليد فى الاعتقادات بدليل قوله : "سمعت الناس يقولون شيئا فقلته" ، وفيه أن الميت يحيى فى قبره للمساءلة ، وسيأتى بقية الكلام فى ك/الجنائز ، انظر الفتوح ٣/٢٣٧ ، ٢٤٠ ، وك/الروح لابن القيم ص ١٤٢-١٤٩ .

(١) أفضع ، ورأيت أكثر أهلها النساء ، قالوا بم يارسول الله ؟ قال : بكفرهن ، قيل : يكفرن بالله ؟ قال : يكفرن العشير ويكفرن الاحسان لو أحسنت الى احداهن الدهر ثم رأت منك شيئا قالت : ما رأيت منك خيرا قط .

أخرجه مسلم فى صحيحه والبخارى أيضا ، أخرجاه عن مالك . (٢)

(٨٤٧) وروى ابن عباس رضى الله عنهما عن النبى صلى الله عليه وسلم "أنه صلى فى كسوف فقرأ ثم ركع ، ثم قرأ ثم ركع [ثم قرأ ثم ركع ثلاث مرات] ثم سجد سجدتين ، وفى الأخرى مثلها " .

أخرجه الترمذى وقال فى الباب عن على وعائشة وعبد الله بن عمر وجابر وأبى موسى وعبد الرحمن وأبى بن كعب وغيرهم رضى الله عنهم ، وقال حديث ابن عباس حديث حسن صحيح . (٤)

(١) فى جميع النسخ : "أفضع" بالضاد المعجمة ، والتصويب من الموطأ ١٨٧/١ ، والبخارى ٢٨/٢ وليست الكلمة مذكورة فى صحيح مسلم . قال فى الصحاح ١٢٥٩/٣ : فضع الأمر بضم الظاء فظاعة فهو فظيع أى شديد شنيع جاوز المقدار .

(٢) البخارى ٢٨٠٢٧/٢ ، ومسلم ح ٩٠٧ ، وأصله فى الموطأ ١٨٧، ١٨٦/١ .

(٣) التصويب من بعض نسخ الترمذى كما أثبتته أحمد شاكر ٤٤٦، ٤٤٧/٢ وهو الموافق لما جاء فى العارضة ٣٥/٣ ، والتحفة ١٣٧/٣ غير أنه لم يؤكد فى التحفة بقوله : "ثلاث مرات" .

(٤) الترمذى ح ٥٦٠ وذكر الطرق كما أثبتتها ابن شداد ، غير أنه قال عبد الرحمن بن سمرة .

قلت ورواه مسلم ح ٩٠٩ فذكر فيه القراءة والركوع أربع مرات ، لكن فى اسنادهما حبيب بن أبى ثابت وهو وإن كان ثقة إلا أنه يدلس ولم يسمع من طاوس كذا قال ابن حبان والبيهقى ، زاد البيهقى وقد خالف سليمان الأحول فوقفه قال وروى عن حذيفة مثله ، ذكر ذلك فى التلخيص ٩٠/٢ .

قلت قال فى التقريب ص ١٥٠ حبيب بن أبى ثابت ثقة فقيه =

واختلف العلماء فى القراءة فى صلاة الكسوف :

(٢)

(١)

فذهب مالك وأحمد وإسحاق الى أنه يجهر فيها بالنهار .

(٤)

(٣)

[وقال الشافعى لايجهر فيها] حكاه الترمذى .

وقال : قد صح عن النبى صلى الله عليه وسلم كلنا

(٥)

الرواييتين .

(٦)

(٨٤٨) روى [سمرة بن] جندب قال : "صلى بنا رسول الله صلى

(٧)

الله عليه وسلم فى كسوف لانسمع له صوت" .

جليل وكان كثير الارسال والتدليس ، قلت وقد عنعنه هنا  
وقال فى الارواء ١٢٩/٣ وفيه علة أخرى وهى الشذوذ فقد  
خرجت للحديث ثلاث طرق أخرى عن ابن عباس وفيها كلها  
أربع ركعات وأربع سجعات ، وفى هذه الطريق المعلية :  
"ثمانى ركعات" فهذا خطأ قطعاً .

(١) فى جميع النسخ : "لايجهر" ، والتصويب من الترمذى .

(٢) الترمذى ٤٤٨/٢ وقول مالك هنا هى رواية المصريين عنه  
كما فى المدونة ١٦٣/١ ، والعارضة ٤٢/٣ وبه قال أبو  
يوسف ومحمد وابن خزيمة وابن المنذر وغيرهما من  
المحدثين كما فى الفتح ٥٥٠/٢ ، وشرح معانى الآثار  
٣٣٣/١ ، والهداية ٥٢/٢ .

(٣) سقطت هذه الجملة من جميع النسخ ، وهى عند الترمذى  
٤٤٨/٢ وهى رواية المدنيين عن مالك ورواية عن محمد  
وبه قال أبو حنيفة ، انظر العارضة ٤٢/٣ ، وشرح معانى  
الآثار ٣٣٣/١ ، وبداية المجتهد ٥٤/٢ .

(٤) الترمذى ٤٤٨/٢ .

(٥) الترمذى ٤٤٨/٢ ، والمراد عنده روايتى ابن عباس رقم

(٨٤٦) و (٨٤٧) فلعل ابن شداد أراد هنا أنه صح عن

النبى صلى الله عليه وسلم أنه أسر فى صلاة الكسوف مرة

وجهر مرة أخرى ، لأنه ساق بعد ذلك مباشرة حديث سمرة

وحديث عائشة الآتيين .

الزيادة من الترمذى .

(٦) ح ٥٦٢ ومصححه هو وابن حبان كما فى الموارد ح ٥٩٧ ، وابن

(٧) خزيمة ح ١٣٩٧ ، والحاكم ٣٣١، ٣٣٠/١ على شرط الشيخين

ووافقهم الذهبى ، لكن أعلاه على بن المدينى وابن حزم

(كما فى المحلى ١٥١/٥) ، وابن القطان والذهبى فى ذيل

المستدرک ٣٣٤/١ بجهالة ثعلبة بن عباد ، وقد ذكره ابن

حبان فى الثقات (٩٤/٤) مع أنه لارأوى له سوى الأسود بن

قيس كذا فى التلخيص ٩٢/٢ ، والارواء ١٣١/٣ ، وقال فى

=

(٨٤٩) وروت عائشة رضى الله عنها "أن النبی صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الكسوف وجهر بالقراءة فيها" .  
(١)

= التقريب ص ١٣٤ مقبول - أى لين الحديث ان لم يتابع - وله شاهد عن ابن عباس عند الشافعى تعليقا قال قمت الى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى صلاة كسوف الشمس فما سمعت منه حرفا (الأم ٢٤٣/١) ، ووصله البيهقى (٣٣٥/٣) من ثلاثة طرق أسانيدھا واهية كما فى الفتح ٥٥٠/٢ ، وأشار الى ذلك فى التلخيص ٩٢/٢ ، وقال لابن عباس رواية (فى الصحيحين وقد سبق فى الصلب رقم ٨٤٦) فيها : "قرأ بنحو سورة البقرة" ، ولعائشة رواية فيها : "حزرت قراءته" (وهى الآتية فى الصلب رقم ٨٥٠) اهـ .

قلت وسيأتى الجواب عن رواية ابن عباس التى فى الصحيحين .

(١) الترمذى ح ٥٦٣ وصححه هو وابن خزيمة ح ١٣٧٩ كلاهما من طريق سفيان بن حسين عن الزهرى عن عروة عن عائشة ، وسفيان بن حسين ثقة فى غير الزهرى باتفاقهم كما فى التقريب ص ٢٤٤ ، لكن تابعه سليمان بن كثير عند أحمد عن عبد الصمد بن عبد الوارث كما فى الفتح ٥٥٠/٢ ، وسليمان بن كثير هو العبدى لابس به فى غير الزهرى كما فى التقريب ص ٢٥٤ ، وتابعه أيضا ابن نمر عند البخارى ٣١/٢ وهو عبد الرحمن الدمشقى وثقه دحيم والذهلى والبرقى وآخرون وضعفه ابن معين لأنه لم يرو عنه غير الوليد كما فى الفتح ٤٤٩/٢ ، وقال فى التقريب ص ٣٥٢ ثقة لم يرو عنه غير الوليد ، من رجال الشيخين ، زاد فى الفتح وتابعه عليه الأوزاعى وغيره ، رواه البخارى تعليقا عن الأوزاعى وغيره سمعت الزهرى عن عروة عن عائشة ، ووصله مسلم عن محمد بن مهران عن الوليد بن مسلم ثنا الأوزاعى وغيره فذكره وأعاد الاسناد الى الوليد ، قال أخبرنا عبد الرحمن بن نمر فذكره ، قال ابن حجر واستدل بعضهم على ضعف رواية عبد الرحمن بن نمر فى الجهر بأن الأوزاعى لم يذكر فى روايته الجهر ، قال وهذا ضعيف لأن من ذكر حجة على من لم يذكر ، لاسيما والذى لم يذكره لم يتعرض لنفيه ، قال وقد ثبت الجهر فى رواية الأوزاعى عند أبى داود (ح ١١٨٨) ، والحاكم (٣٣٤/١) من طريق الوليد بن مزيد عنه . اهـ والوليد هذا ثقة ثبت كما فى التقريب ص ٥٨٣ وقد طعن البيهقى ٣٣٦/٣ فى حديث عائشة هذا وقال نقلا عن الامام أحمد يتفرد به الزهرى ، وزاد فيما حكاه عنه فى التلخيص ٩٢/٢ ، وهو وان كان حافظا فالعدد أولى بالحفظ من واحد ، واعترضه ابن حجر بقوله : وفيه نظر لأنه مثبت فروايته مقدمة . قلت والحديث صححه ابن حزم كما فى المحلى ١٥٠/٥ وقال البخارى فيما حكاه عنه الترمذى حديث عائشة فى الجهر بالقراءة فى الكسوف أصبح من حديث سمرة فى الاسرار بها كذا نقله البيهقى ٣٣٦/٣ .



وقال أبو عيسى في كل واحد من الحديثين : هذا حديث

حسن صحيح .

(١)

وقد رجح الخطابي حديث الاسرار لحديث رواه [أبو داود]

(٨٥٠) عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : "كسفت الشمس

على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج فصلى

بالناس فقام فحزرت قراءته فرأيت أنه قرأ سورة البقرة

وحزرت قراءته في الركعة الأخرى فرأيت أنه قرأ سورة آل

(٢)

عمران " .

قال الخطابي : قولها : "حزرت" دليل على أنه لم يجهر

(٣) (٤) (٥)

بالقراءة إذ لو جهر لم تحتج الى الحزر والتخمين .

(١) الزيادة يقتضيها التحقيق ، وبدونها يوهم كلام المصنف

رحمه الله أن الحديث رواه الخطابي ، والحقيقة أنه ليس كذلك بل هو من رواية أبي داود .

(٢) أبو داود ح ١١٨٧ ، وقال المنذرى في المختصر ٤٣/٢ في

اسناده محمد بن اسحاق وقد تقدم الكلام عليه (وقال في ١٨٨/١ وهو مختلف في الاحتجاج بحديثه) .

قلت قال في التقريب ص ٤٦٧ صدوق يدل ، لكنه صرح هنا

بالسمع فسلمت روايته من التدليس ويكون حديثه حسنا

في هذه الحال ، وباقي رجال السند ثقات كما في

التقريب ص ٣٧١ ، ٦٠٧ ، ٨٩ ، ٥٧٣ ، ٢٥٥ ، ٣٨٩ فالحديث حسن ان

شاء الله تعالى ولكنه ليس مريحا في الاسرار بالقراءة

لاسيما وأنها روت الجهر بالقراءة بأسانيد أصح من هذا

الاسناد كما سبق في تخريج ح ٨٤٩ .

المعالم ٤٣/٢ .

(٣) ورجح البغوى ٣٨٣/٤ ، وابن حزم في المحلى ١٥١/٥ ،

(٤) وابن حجر في الفتح ٥٥٠/٢ وغيرهم حديث عائشة في اثبات

الجهر على حديث سمرة في النفى ، وقالوا المثبت أولى

ومقدم على النافى لأنه حفظ زيادة لم يحفظها النافى ،

وأیضا حديث عائشة أصح من حديث سمرة كما سبق ذكره ،

والحديث النافى يحتمل أن الحزر والتقدير لم يكن

للاسرار بالقراءة ولكن لما أنه كان قد قرأ سورا كثيرة

بقدر سورة البقرة في التحديد والتقدير ، فأشار

الاختصار في الحكاية وذكر المقصود وهو الدلالة على

مقدار القراءة وترك ذكر أسماء السور وأعيانها ، ذكره

البغوى ٣٨٣/٤ .

(٥) من فوائد حديث ابن عباس المتقدم رقم (٧٤٦) ما ذكره في

فتح البارى ٥٤٣/٢ قائلا : فيه معجزة ظاهرة للنبي صلى

الله عليه وسلم ، وما كان عليه من نصح أمته ،

= وتعليمهم ماينفعهم وتحذيرهم مما يضرهم ، ومراجعة المتعلم للعالم فيما لا يدركه فهمه ، وجواز الاستفهام عن علة الحكم ، وبيان العالم ما يحتاج اليه تلميذه ، وتحريم كفران الحقوق ، ووجوب شكر المنعم . وفيه أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان اليوم ، وجواز اطلاق الكفر على ما لا يخرج من الملة ، وتعذيب أهل التوحيد على المعاصي ، وجواز العمل في الصلاة إذا لم يكثروا . اهـ قلت ومن فوائده أيضا أن صلاة كسوف الشمس تصلى جماعة في المسجد . وهو قول الجمهور فيها وفي صلاة خسوف القمر قالوا : ان لم يحضر الامام يؤم لهم بعضهم ، وعن الثوري ان لم يحضر الامام صلوا فرادى ، ذكر ذلك في الفتح ٥٤٠/٢ وقال أصحاب الرأي تصلى في الجامع صلاة الكسوف فقط مع امام الجمعة والا فتؤدى فرادى هي وصلاة خسوف القمر كما في الحجة ٣٢١/١-٣٢٣ ، وعمدة القارى ٧٠/٦ ، ومذهب مالك كمذهب الجمهور الا في صلاة خسوف القمر فانه وافق أصحاب الرأي كما في الكافي ٢٢٨/١ وخير أحمد بين أن تؤدى في جامع أو مصلى قال وهذا أفضل ، وبين أن تؤدى فرادى لأنها نافلة كما في المبدع ١٩٦/٢ .

ومن فوائده كذلك أن تصلى ركعتين بأربع ركعات وأربع سجعات وأربع قراءات ، وبه قال الجمهور ، وقال أصحاب الرأي تصلى ركعتين ركعتى النافلة ، وأخذ مالك بقول الجمهور في كسوف الشمس ويقول أصحاب الرأي في خسوف القمر ، انظر : بداية المجتهد ١٥٢/١ ، الكافي ٢٢٨/١ الحجة ٣١٨/١ ، شرح معانى الآثار ٣٢٩/١-٣٣٢ ، شرح مسلم ١٩٨/٦ ، الفتح ٥٢٧/٢ ، المغنى ٤٢٢/٢ ، المبدع ١٩٦/٦ ، ١٩٧ .

والراجح عندى قول الجمهور لما حكاه أبو عيسى الترمذى في كتاب العلل عن البخارى أن قال أصح الروايات عندى أنه في صلاة الكسوف أربع ركعات في أربع سجعات ، كذا نقله البيهقى ٣٢٨/٣ ، ونقل في الزاد ٤٥٦/١ عن أحمد في رواية المروزي أنه قال أكثر الأحاديث على هذا واختاره أبو بكر وقدماء الأصحاب وابن تيمية .

تكملة : ١ - الخطبة في صلاة الكسوف : استحبابها الشافعى وأحمد في رواية وإسحاق وابن جرير وأكثر أصحاب الحديث وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد في رواية ليس لها خطبة ، ورجح الأول النووى وابن دقيق العيد وابن القيم وابن حجر لما في الأحاديث الصحيحة من التصريح بالخطبة وحكاية شرائطها من الحمد والثناء والموعظة جاء ذلك في حديث عائشة عند البخارى ٢٤/٢ ، ومسلم ج ٩٠١ ، وحديثها الآخر عند البخارى ٢٥/٢ ، وعند مسلم ج ٩٠٥ ، ١١ ، زاد مسلم : "ثم قال : أما بعد ..."

انظر مراجع المسألة في : الكافي ٢٢٨/١ ، المجموع ٥٨/٥ ، الفتح ٥٣٤/٢ ، الزاد ٤٥٢/١ ، الانصاف ٤٤٨/٢ ، عمدة القارى ٥٩/٦ .

(١)  
القول فى صلاة الاستسقاء :

(٢)  
(٨٥١) عن عبد الله بن زيد رضى الله عنه قال : "خرج رسول

الله صلى الله عليه وسلم الى المصلى يستسقى فاستقبل

القبلة وحول رداءه وصلى ركعتين " .

(٣)

أخرجه الشيخان .

(٤) (٥)

(٨٥٢) وعن عباد بن تميم عن عمه "أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم خرج بالناس يستسقى فصلى بهم ركعتين جهر

بالقراءة فيهما وحول رداءه ورفع يديه واستسقى

واستقبل القبلة " .

(٦)

أخرجه الشيخان من طرق وأخرجه أبو داود والترمذى .

٢ - ولا يؤذن لها ولا يقام باتفاق ، ويستحب أن ينادى لها  
كما نودى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
"ان الصلاة جامعة" على ماورد فى البخارى ٢٥/٢ ، وفى  
مسلم ج ٩١٠ لم يقل : "ان" كلاهما عن عبد الله بن عمرو  
ابن العاص ، انظر شرح مسلم ٢٠٤/٦ ، والفتح ٥٣٣/٢ ،  
وعمدة القارى ٦٢/٦ والله تعالى أعلم .

(١)

انظر حكمها ص ١٠٧٤ هـ ٢ .

(٢) ، (٥) سبقت ترجمته كما فى ج ٥٢ .

(٣) هذا لفظ البغوى ج ١١٥٧ من طريق الشافعى ، وأصله فى

بدائع المنن ج ٥٢١ ، ورواه البخارى ٢٠/٢ ، ومسلم ج ٨٩٤

٢ ولفظ البخارى أقرب ونصه : "... فتوجه الى القبلة

يدعو وحول رداءه ثم صلى ركعتين جهر فيهما بالقراءة " .

(٤) هو الانصارى المازنى المدنى تابعى ثقة من الثالثة ،

روى عن عمه عبد الله بن زيد وهو أخو أبيه لأمه ، أخرج

له الجماعة .

انظر : طبقات خليفة ص ٢٤٩ ، تاريخ الثقات ص ٢٤٦ ،

الجرح والتعديل ٧٧/٦ ، الثقات ١٤١/٥ ، الكاشف ٥٣/٢ ،

التقريب ص ٢٨٩ ، التهذيب ٩١/٥ ، الاصابة ٣١٢/٥ ،

الخلاصة ص ١٨٦ .

(٦) هذه رواية البغوى ج ١١٥٨ من طريق الترمذى ، وأصله فى

جامعه ج ٥٥٦ وقال حديث حسن صحيح ، ورواه بهذا اللفظ

أبو داود ج ١١٦٢ لكنه زاد - بعد ورفع يديه - : "قدعا"

والذى فى البخارى ٢٠/٢ ، ومسلم ج ٨٩٤ ، ٣ بمعناه

مختصرا ، ولفظ البخارى أقرب .

(١)  
(٨٥٣) وعن عباد بن تميم عن عمه وكان من أصحاب النبي صلى  
الله عليه وسلم قال : "خرج رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يوما يستسقى فحول الى الناس ظهره يدعو الله  
واستقبل القبلة وحول رداءه وصلى ركعتين ، قال ابن  
(٢)  
أبي ذئب في الحديث : قرأ فيهما بالجهر" .  
(٣)  
أخرجه الشيخان أيضا .

[غريبه] :

قال أبو عيسى : عم عباد بن تميم هو عبد الله بن زيد  
(٤)  
ابن عاصم المازني .

وفي الحديث فوائد :

الأولى : قوله : "خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم"  
(٥)  
وهذا يدل على استحباب الخروج في الاستسقاء الى المصلى .

- 
- (١) ستأتى ترجمته في الهامش بعد قليل ان شاء الله تعالى.  
(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي  
ذئب القرشي العامري ، أبو الحارث المدني ثقة فقيه  
فاضل من السابعة ، مات سنة ثمان وخمسين وقيل تسع ،  
روى له الجماعة كما في التقريب ص ٦٩١ ، ٤٩٣ .  
وانظر : طبقات خليفة ص ٢٧٣ ، المعارف ص ٢١٣ ، الجرح  
والتعديل ٣١٣/٧ ، الثقات ٣٩٠/٧ ، الكاشف ٦١/٣ ،  
التهذيب ٣٠٣/٩ .  
(٣) اللفظ للبخاري ج ١١٥٩ ، ورواه بمعناه البخاري ٢٠/٢ ،  
ومسلم ج ٨٩٤ ، ٤ .  
(٤) الترمذي ٤٤٣/٢ . وقد سبقت ترجمته كما في ج ٥٢ .  
(٥) المعالم ٣٤/٢ ، شرح السنة ٤٠٢/٤ وحكى ابن عبد البر  
والنووي الاجماع على استحباب ذلك كما في التمهيد  
١٧٢/١٧ ، والمجموع ٧٤/٥ .



- (١)(٢)  
 الثانية : أن الاستسقاء إنما يكون بصلاة ، وذهب بعض  
 (٣)  
 أهل العراق الى أنه لا يكون بالصلاة بل يدعو فقط .  
 الثالثة : أنه يجهر بالقراءة فى الصلاة ، وهو مذهب  
 (٤)  
 مالك بن أنس والشافعى وأحمد بن حنبل ومحمد بن الحسن .  
 (٥)  
 الرابعة : استحباب تحويل الرداء ، وتأوله بعضهم على  
 (٦)(٧)  
 التفاضل بتحويل الحال من الجذب الى الخصب .

- (١) قال فى شرح مسلم ١٨٧/٦ أجمع العلماء على أن الاستسقاء  
 سنة واختلفوا هل تسن له الصلاة أم لا (على ماسيأتى) .  
 (٢) المعالم ٣٥/٢ .  
 قلت جمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم  
 على أنها سنة مؤكدة كما فى : المجموع ٩٢/٥ ، شرح  
 مسلم ١٨٧/٦ ، التمهيد ١٧٢/١٧ ، المغنى ٤٣١/٢ ، الفتح  
 ٤٩٢/٢ ، المحلى ١٣٨/٥ ، عمدة القارى ٥/٦ .  
 (٣) المعالم ٣٥/٢ وهو قول عمر والنخعى وأبى حنيفة ورواية  
 عن أبى يوسف وفى روايته الأخرى قال هو ومحمد بن الحسن  
 مثل قول الجمهور ، انظر : المحلى ١٤٠/٥ ، ابن أبى  
 شيبه ٤٧٤/٢ ، عمدة القارى ٥٤/٦ ، الحجة ٣٣٦-٣٣٢/١ ،  
 شرح معانى الآثار ٣٢٣/١ .  
 (٤) المعالم ٣٥/٢ وهو اجماع عند المثبتين لها كما فى شرح  
 مسلم ١٨٨/٦ ، والتمهيد ١٧٢/١٧ ، والمغنى ٤٣١/٢ ،  
 وعمدة القارى ٣٢/٦ . وهو الراجح لصحة أحاديث الباب .  
 (٥) أى عند جماهير العلماء ولم يستحبه أبو حنيفة مع أنه  
 لم ينكر التحويل الوارد فى الأحاديث ، وجمهور الذين  
 استحبه قالوا ذلك فى حق الامام والمأموم ، وقال  
 أصحاب الرأى وسعيد بن المسيب وعروة والثورى والليث  
 وابن عبد الحكم وابن وهب ذلك فى حق الامام وحده .  
 انظر : الحجة ٣٣٣/١ ، شرح معانى الآثار ٣٢٣/١ ، عمدة  
 القارى ٥/٦ ، التمهيد ١٧٤/١٧ ، الفتح ٤٩٨/٢ ، مسالك  
 الدلالة ص ٨٩ ، شرح مسلم ١٨٨/٦ ، المغنى ٤٣٤/٢ ، ٤٣٥ ،  
 المبدع ٢٠٨، ٢٠٧/٢ .  
 (٦) حكاه فى شرح مسلم ١٨٨/٦ عن الشافعية .  
 (٧) والراجح أن تحويل الرداء سنة فعلها رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ثبتت فى الصحيحين ، وأن ذلك للامام  
 والمأموم كما يشهد له رواية أحمد ٤١/٤ من طريق محمد  
 ابن اسحاق ثنى عبد الله بن أبى بكر عن عباد عن عبد  
 الله بن زيد ، رجاله رجال الشيخين غير ابن اسحاق  
 وهو حسن الحديث اذا صرح بالتحديث كما فعل هنا وحسنه  
 فى الارواء ١٤٢/٣ ، واستدل به فى الفتح ٤٩٨/٢ .

وقد اختلف العلماء فى صورة التحويل :

فقال الشافعى ينكس أعلاه فيجعل أسفله ، ويجعل أسفله أعلاه ، ويجعل ماعلى يمينه على شماله وماعلى شقه الايسر على الايمن . (١)

وقال أحمد بن حنبل يجعل اليمين على الشمال ، ويجعل الشمال على اليمين ، وهو قول اسحاق ، ومذهب مالك قريب من ذلك . (٢) (٣) (٤)

ذكر ذلك كله الخطابى ، ثم روى حديثا :

[فى كيفية صلاة الاستسقاء] :

(٨٥٤) عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : "خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الاستسقاء وصلى ركعتين كما

- 
- (١) المعالم ٣٥/٢ ، وهو قول الشافعى فى الجديد كما فى الأم ٢٥١/١ ، قال فى الفتح ٤٨٩/٢ وهو الاحوط . قلت وهو ومذهب ابن حزم كما فى المحلى ١٣٨/٥ .
- (٢) المعالم ٣٥/٢ وهو قول الجمهور كما فى الفتح ٤٩٨/٢ ، وانظر : التمهيد ١٧٤/٧ ، المغنى ٤٣٤/٢ ، الحجة ٣٣٤، ٣٣٣/١ ، شرح معانى الآثار ٣٢٣/١ ، مسالك الدلالة ص ٨٩ ، المبدع ٢٠٧/٢ .
- (٣) والراجح قول الجمهور لحديث عبد الله بن زيد عند أحمد ٤١/٤ من طريقين الأول طريق ابن اسحاق ثنى عبد الله بن أبى عن عباد وقد سبق قبل قليل أنه حديث حسن لذاته ، ولفظه : "فقلبه ظهرا لبطن" ، والطريق الثانى طريق عمارة بن غزية عن عباد بلفظ : "فقلبها (أى الخميصة) عليه الايمن على الايسر ، والايسر على الايمن" وارتضاه فى الفتح ٤٩٨/٢ دليلا للجمهور ، وقال فى الارواء ١٤٢/٣ وسنده صحيح .
- (٤) فائدة : قال فى الفتح ٤٩٨/٢ : تحويل الرداء يكون فى أثناء الخطبة عند ارادة الدعاء لرواية مالك (١٩٠/١) : "حول ردائه حين استقبل القبلة" (ومن طريقه رواه مسلم ح ٨٩٤ ، ١) ، ولرواية مسلم (ح ٨٩٤ ، ٣) : "وأنه لما أراد أن يدعو استقبل القبلة وحول ردائه" . والله أعلم .
- وفائدة أخرى : أجمع العلماء على أنه لا يؤذن لصلاة الاستسقاء ولايقام كما فى شرح مسلم ١٨٩/٦ ، والفتح ٥١٤/٢ ، والمغنى ٤٣٢/٢ ، وعمدة القارى ٣١/٦ .

(١)

يصلى فى العيد " .

قال وفيه دلالة على أنه يكبر كما يكبر فى العيدين ،

قال وهو قول ابن المسيب وعمر بن عبد العزيز ومكحول ، وهو  
(٢)مذهب الشافعى ، وحكى البغوى أنه روى ذلك عن أبى بكر وعمر  
(٣)

وعلى رضى الله عنهم .

وقال مالك : يصلى ركعتين كسائر الصلوات لا يكبر كملاة  
(٤)

العيد غير أنه يبدأ بالملاة قبل الخطبة ، حكى ذلك الخطابى

وقال أبو عيسى : وقد روى عن مالك بن أنس أنه قال : يكبر  
(٥)

فى صلاة الاستسقاء كما يكبر فى صلاة العيد ، والرواية الأولى

(١) ظاهر كلام المصنف أن الخطابى هو الذى رواه وليس كذلك  
لكن الذى رواه هو أبو داود وغيره وهو حسن كما فى  
تخريج الحديث الآتى رقم (٨٥٥) مكرر ، وكأن المصنف  
اختصره مقتصرًا على الجملة الأخيرة منه وهى تتعلق  
بالمسألة التى أراد أن يذكر فيها الخلاف ، وهى كيفية  
صلاة الاستسقاء ، ولو عنون لها هكذا كما فعلت لكان  
أفضل حتى يفصل بينها وبين مسألة تحويل الرداء اللتين  
ذكرهما المصنف فى سياق واحد .

(٢) المعالم ٣٥/٢ .

(٣) شرح السنة ٤٠٣، ٤٠٢/٤ واليه ذهب أحمد فى رواية وأبو  
يوسف ومحمد بن الحسن والطبرى والظاهرية كما فى  
المحلى ١٣٨/٥ ، والهداية ٥٨/٢ ، والتمهيد ١٧٢/١٧ ،  
والمغنى ٤٣١/٢ .

(٤) المعالم ٣٥/٢ وهو قول أبى حنيفة والثورى والأوزاعى  
وأبى ثور وإسحاق وأحمد فى الرواية الثانية أيضا ،  
كما فى التمهيد ١٧٣، ١٧٢/١٧ ، والمغنى ٤٣١/٢ ،  
والهداية ٥٨، ٥٧/٢ .

(٥) هذا الكلام موجود فى العارضة ٣٤/٣ بلفظ : "يكبر" ،  
لكن فى التحفة ١٣٦/٣ بلفظ : "لايكبر" ، قال أحمد شاکر  
فى تحقيق وشرح جامع الترمذى ٤٤٦/٢ : حرف "لا" لم يذكر  
فى نسخة (ب) وهو خطأ ، وهو ثابت فى سائر الأصول ، قال  
وهو الصواب .

قلت وهو كما قال لأن القول بالتكبير كتكبير العيد لم  
يذكر عن مالك فى كتب مذهبه كالتمهيد ١٧٣، ١٧٢/٧ ،  
ومسالك الدلالة ص ٩٠ ، والمنتقى ٣٣١/١ ، والمدونة  
١٦٦/١ ، وبداية المجتهد ١٥٦/١ .



(١) (٢) (٣)

هى التى حكاها البغوى .

- (١) شرح السنة ٤/٤٠٣ ، والراجح القول بالتكبير فى الاستسقاء كتكبير العيد لحديث ابن عباس .
- (٢) فائدة : ظاهر بعض روايات حديث عباد بن تميم لاسيما الروايتان المتقدمتان رقم (٨٥١، ٨٥٣) يفيد تقديم الخطبة على الصلاة وبه قال الليث ومالك فى أول أمره ، وأحمد فى رواية وابن حزم وابن المنذر ، وروى عن عمر وابن الزبير وعمر بن عبد العزيز وأبان بن عثمان وهشام بن اسماعيل وأبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم كما فى المجموع ٥/٨٧ ، وشرح مسلم ٦/١٨٨ ، والتمهيد ١٧/١٧٢ ، والمغنى ٢/٤٣٣ ، والمحلى ٥/١٣٨ ، والفتح ٢/٤٩٩، ٥٠٠ . ووقع التصريح بذلك فى حديث عائشة عند أبى داود ح ١١٧٣ وقال حديث غريب اسناده جيد ، وصححه ابن حبان كما فى الموارد ح ٦٠٤ ، والحاكم ١/٣٢٨ على شرط الشيخين ووافقه الذهبي ، والنووى فى المجموع ٥/٨٧ وحسنه فى تخريج المشكاة ١/٤٧٧ هـ ، وهو كما قال لأن فى اسناده القاسم بن مبرور وهو صدوق فقيه أثنى عليه مالك كما فى التقريب ص ٤٥١ ، ويشهد لهم أيضا حديث ابن عباس الآتى تخريجه رقم (٨٥٥) وهو حسن أيضا ، فيصير الحديث بمجموع هذين الطريقين صحيح والله تعالى أعلم .
- وذهب الجمهور الى تقديم الصلاة على الخطبة لحديث عباد ابن تميم عن عبد الله بن زيد المتقدم رقم (٨٥٢) وفى رواية له عند أحمد ٤/٤١ من طريق عبد الرحمن بن مهدي واسحاق عن مالك عن عبد الله بن أبى بكر ، قال اسحاق فى حديثه : "... وبدأ بالصلاة قبل الخطبة" واسحاق هذا هو ابن ابراهيم الحنظلى المعروف بابن راهويه الحافظ الامام روى عنه أحمد كما فى التذكرة ١/٤٣٤ فيكون هذا الاسناد صحيحا ، ودليلهم أيضا حديث أبى هريرة عند ابن ماجه ح ١٢٦٨ وضعفه ابن خزيمة فى صحيحه ح ١٤٢٢ من أجل النعمان بن راشد ، ومن أجله ضعفه الألبانى فى ضعيف ابن ماجه ح ٢٦١ وقال فى التقريب ص ٥٦٤ صدوق سىء الحفظ وقال فى الدراية ١/٢٢٦ اسناده حسن .
- قلت فلعله حسنه باعتبار شواهد ، وقال البيهقى فى الخلافيات كما فى التلخيص ٢/٩٨ ، والبوصيرى فى المصباح ١/١٥٠ رجاله ثقات ، زاد البوصيرى اسناده صحيح ، وهذا منهما مبالغة وفى المقابل كان على الألبانى أن يدرجه فى صحيح ابن ماجه لشواهد منها حديث عباد بن تميم عند ابن ماجه ح ١٢٦٧ وقد ذكره فى صحيح ابن ماجه ح ١٠٤٧ ، وذكر له فى الارواء ٣/١٤٢ شاهدين أحدهما حسن والثانى صحيح .
- (٣) قال فى الفتح ٢/٥٥٠ ويمكن الجمع بين أدلة الفريقين بأنه صلى الله عليه وسلم بدأ بالدعاء ثم صلى ركعتين ثم خطب .. ونقل عن القرطبى قوله : يتعاضد القول بتقديم الصلاة على الخطبة لمشابتها بالعيد ، وكذا ماقرر من تقديم الصلاة أمام الحاجة .



## حديث فى الخروج الى الاستسقاء متبذلا :

(٢) (١)

(٨٥٥) روى هشام بن اسحاق بن عبد الله [بن كنانة] عن أبيه

(٣)

قال أرسلنى الوليد بن عتبة - وهو أمير المدينة - الى

قلت وقد ذهب أحمد فى رواية شالطة الى جواز الأمرين =

لورود الأخبار بكليهما ودلالتهما على كلتي الصفتين كما فى المغنى ٤٣٣/٢ ، واختارها جماعة من أصحابه كما فى الانصاف ٤٥٧/٢ ، واليه ذهب الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز كما فى التعليق على فتح البارى ٥٥٠/٢ . قلت صحة الخبر فى الأمرين مع ثبوت الشبه بين الاستسقاء والعيد يجعلنى أميل الى ترجيح تقديم الصلاة على الخطبة كما هو قول الجمهور مع القول بجواز تقديم الخطبة على الصلاة والله تعالى أعلم .

(١) فى (ب) ل ٦١/ب ، و (ز) ل ١٢٦/ب ، و (ج) ص ٢٢٧ : "هشام

ابن اسحاق" ، والتصويب والزيادة من مصادر التخريج . وهو أبو عبد الرحمن المدنى القرشى ، مقبول من السابعة ، روى له الأربعة كما فى التقريب ص ٥٧٢ . وانظر : الجرح والتعديل ٥٢/٩ ، الثقات ٥٦٨/٧ ، الكاشف ١٩٤/٣ ، التهذيب ٣١/١١ ، الخلاصة ص ٤٠٩ .

(٢) فى (ت) ل ١١٥/أ : عن أبيه عبد الله ، وفى سائر النسخ

"عن أبيه عن عبد الله" ، وكلاهما خطأ لأن أباه اسحاق بن عبد الله ، والمثبت كما فى أكثر مصادر التخريج . وهو اسحاق بن عبد الله بن الحارث بن كنانة العامرى ، ويقال الثقفى ، تابعى صدوق من الثالثة ، روى له الأربعة كما فى التقريب ص ١٠١ .

وانظر : الجرح والتعديل ٢٢٦/٢ ، الثقات ٢٤/٤ ، الكاشف ٦٣/١ ، التهذيب ٢٣٨/١ ، الخلاصة ص ٢٩ .

(٣) فى جميع النسخ : "عقبة" بالقاف ، كما فى الترمذى

بتحقيق أحمد شاكراً ، والعارضة ٣١/٣ ، والتحفة ١٣٣/٣ ، ولكن رواه أبو داود من طريقين قال مرة ابن عتبة ، وقال مرة ابن عقبة وصوب أنه ابن عتبة ، ورواه ابن خزيمة والدارقطنى من طرق صرحا فى أحداها أنه ابن عتبة ، وكذا صرح به فى الدراية ، وهو كذلك لأنى لم أعثر على ترجمة للوليد بن عقبة بوصفه أميراً للمدينة ووجدت هذا الوصف ينطبق على الوليد بن عتبة وهامى ترجمته :

هو الوليد بن عتبة بن أبى سفيان بن حرب ولى لعمه معاوية المدينة وكان ذا جود وحلم وسؤدد وديانة ، وولى الموسم مرات ، عين للخلافة بعد معاوية بن يزيد ، قيل فأبى ، وقيل طعن ، وقيل قدم للملاة على معاوية بن يزيد فأخذه الطاعون فى الصلاة فلم يرفع الا وهو ميت ، وقيل مات سنة أربع وستين .

انظر : نسب قريش ص ١٣٢، ١٣٣ ، الجمهرة ص ١١١ ، الجرح والتعديل ١٢/٩ ، العقد الثمين ٣٩١/٧ ، العبر ٥٢/١ ، البداية والنهاية ١٤٠/٨ ، الكامل فى التاريخ ٣٤٠/٣ ، سير أعلام النبلاء ٥٣٤/٣ ، شذرات الذهب ٧٢/١ .

ابن عباس أسأله عن استسقاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتيته فقال : " ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج متبذلاً متواضعاً متضرعاً حتى أتى المصلى فلم يخطب خطبتكم هذه ولكن لم يزل فى الدعاء والتضرع (١) والتكبير وصلى ركعتين كما [كان] يصلى فى العيد " .  
(٢)  
قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح .

(٨٥٦) وفى رواية أخرى : "... حتى أتى المصلى فرقى على (٣) (٤) (٥) (٦) المنبر " .

- (١) الزيادة من الترمذى وهى عند البيهقى وابن حزم .
- (٢) الترمذى ح ٥٥٨ ، وأبو داود ح ١١٦٥ ، وابن حزم فى المحلى ١٣٩/٥ واستدل به كآنه يصححه ، والبيهقى ٣٤٤/٣ والنسائى ١٥٦/٣ كلهم من طريق حاتم بن اسماعيل عن هشام بن اسحاق بن عبد الله عن أبيه ، وهو فى صحيح الترمذى ح ٤٥٩ .
- (٣) فى (ت) ل ١١٥/أ : "فرقاً المنبر" ، وفى (ج) ص ٢٢٨ : "فرقاً على المنبر" والتصويب من أبى داود .
- (٤) هذه رواية أبى داود ، ورواه النسائى ١٥٦/٣ ، ١٥٧ بلفظ "فجلس" عوض "فرقى" .
- (٥) ورواه من طريق الثورى : الترمذى ح ٥٥٩ ، والنسائى ١٥٦/٣ ، وصححه ابن خزيمة ح ١٤٠٥ ، ح ١٤٠٨ ، وابن حبان كما فى الموارد ح ٦٠٣ ، والحاكم ٣٢٦/١ ، ٣٢٧ ، والدارقطنى ٦٨/٢ ، والبيهقى ٣٤٤/٣ وزاد هؤلاء الثلاثة "متخشعا مترسلاً" ، وزاد الترمذى : "متخشعا" فقط ، وزاد ابن حبان : "متمسكنا" عوض "متخشعا" ولم يقولوا مترسلاً . ورواه ابن خزيمة ح ١٤١٩ من طريق اسماعيل بن ربيعة بن هشام بن اسحاق بن عامر بن لؤى المدينى أنه سمع جده هشام بن اسحاق يحدث عن أبيه اسحاق بن عبد الله ، ومن هذا الطريق رواه البيهقى ٦٧/٢ ، وفى كل هذه الأسانيد هشام بن اسحاق بن عبد الله عن أبيه : فأمّا الأول فمقبول ، وأمّا الثانى فصدوق كما سبق فى ترجمتهما ، وقال أبو حاتم فى الجرح والتعديل ٢٢٦/٢ اسحاق بن عبد الله عن ابن عباس مرسل ، لكن قال فى الدراية ٢٢٦/١ ووهم من قال أنه لم يسمع منه ، وقال فى التلخيص ٩٥/٢ وصححه أبو عوانة . قلت وحسنه فى تخريج المشكاة ٤٧٦/١ ها وفى الارواء ١٣٤/٣ وعنه فى التعليق على ابن خزيمة ح ١٤٠٥ اسناده يحتمل التحسين . قلت هو صالح للاعتبار به اذا وجد له شاهد وقد ذكره فى الدراية ٢٢٦/١ من طريق طلحة عن ابن عباس عند =

حديث فى رفع اليدين للدعاء فى الاستسقاء :

(٨٥٧) عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : "كان النبى صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه فى شىء من دعائه الا فى الاستسقاء فانه يرفع يديه حتى يرى بياض ابطينه " .  
(١)  
أخرجه مسلم .

حديث فى دعاء الاستسقاء :

(٢)  
(٨٥٨) عن أنس أنه دخل المسجد يوم الجمعة رجل من باب كان

= الدارقطنى (٦٦/٢) والبزار كما فى كشف الاستار ج ٦٥٩ ، والبيهقى ٣٤٨/٣ عن طلحة بن عبد الله بن عوف وقال فيه محمد بن عبد العزيز وهو غير قوى ، وهو بما قبله من الشواهد يقوى ، وصححه الحاكم ٣٢٦/١ وتعقبه الذهبى بقوله ضعف عبد العزيز ، ولعله أراد محمد بن عبد العزيز كما فى الارواء ، وقال ابن الجوزى فى الضعفاء والمتروكين ٧٧/٣ قال البخارى منكر الحديث وقال النسائى متروك الحديث وضعفه الدارقطنى وأبو حاتم وزاد فى اللسان ٢٦٠/٥ وقال النسائى فى التمييز منكر الحديث ، وزاد فى نصب الراية ٢٤٠/٢ قال ابن حبان سقط الاحتجاج به ، وقال ابن القطان هو ضعيف وأبوه مجهول الحال قاعقل الحديث بهما ، وضعف الحديث الزيلعى ، والله تعالى أعلم .

(٦) من فوائد الحديث استحباب اتخاذ المنبر فى المصلى

للاستسقاء ، ويشهد له حديث عائشة عند أبى داود وابن حبان قالت : "شكا الناس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قحط المطر فأمر بمنبر ... " ، وصححه أبو عوانة وابن حبان والحاكم وابن السكن كما فى التلخيص ٩٦/٢ .

(١) ج ٨٩٥ ، ٧ ، والبخارى ٢١/٢ واللفظ له ، وفى رواية لمسلم : "وأشار بظهر كفيه الى السماء" ج ٨٩٦ قال فى

شرح مسلم ١٩٠/٦ هكذا السنة فى كل دعاء لرفع البلاء كالحق ونحوه .. وقال هذا الحديث يوهم ظاهره أنه لم

يرفع صلى الله عليه وسلم يديه الا فى الاستسقاء وليس الأمر كذلك بل ثبت ذلك فى مواطن أخرى وهى أكثر

من أن تحصر جمعت منها نحواً من ثلاثين حديثاً من الصحيحين أو أحدهما وذكرتها فى المجموع (٤٤٨/٣-٤٥٠) .

(٢) قال فى الفتح ٥٠١/٢ لم أقف على تسميته فى حديث أنس ، ويحتمل أن يكون كعب بن مرة كما يفهم من رواية أحمد ،

ويحتمل أن يكون خارجة بن حصين الفزارى كما يفهم من رواية البيهقى فى الدلائل .



نحو دار القضاء ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم  
قائم يخطب فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قائما ثم قال : يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت  
السبل فادع الله أن يغيثنا قال : فرفع رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يديه ثم قال : "اللهم أغثنا ، اللهم  
أغثنا ، اللهم أغثنا" .

قال أنس : ولوالله ما نرى من سحب ولا قزع ، وما بيننا  
وبين سلع من بيت ولادار ، قال فطلعت من ورائه سحابة مثل  
الترس فلما توسطت السماء انتشرت ثم أمطرت ، قال أنس :  
فوالله ما رأينا الشمس سبتا ، ثم دخل رجل من ذلك الباب في  
الجمعة المقبلة ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يخطب  
فاستقبله قائما فقال : يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت  
السبل فادع الله يمسكها عنا ، فرفع رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يديه ثم قال : "اللهم حوالينا ولا علينا ، اللهم  
على الآكام والظراب" وبطون الأودية ومنابت الشجر ، قال  
فأقلعت وخرجنا نمشي في الشمس ، قال شريك سألت أنس بن مالك  
أهو الرجل الأول ؟ قال : لأدرى" .

(١) قال في الفتح ٥٠٤/٢ أكثر الروايات : "سبتا" يعني أحد  
الأيام والمراد الأسبوع وهو من تسمية الشيء باسم بعضه  
كما يقال جمعة ، قاله صاحب النهاية (٣٣١/٢) .  
(٢) هو شريك بن عبد الله بن أبي نمر - بفتح أوله وكسر  
وسطه - أبو عبد الله المدني صدوق يخطئ تابعي من  
الخامسة ، مات في حدود الأربعين ومائة ، روى له  
الجماعة كما في التقريب ص ٢٦٦ .  
انظر : طبقات خليفة ص ٢٦٦ ، تاريخ ابن معين ٥١/٢ ،  
التاريخ الكبير ٢٣٦/٢ ، تاريخ الثقات ص ٢١٧ ، والجرح  
والتعديل ٣٦٣/٤ ، الثقات ٣٦٠/٤ ، الكاشف ١٠/٢ ،  
التهذيب ٣٣٧/٤ ، الخلاصة ص ١٦٦ .



(١)

أخرجه الشيخان عن أنس من طرق .

(٨٥٩) وروى جابر رضى الله عنه قال : "رأيت رسول الله صلى

(٢)

الله عليه وسلم يواكئ ، فقال : اللهم اسقنا غيثا

مغيثا ، مريثا مريعا ، نافعا غير ضار ، عاجلا غير آجل

(٣)

فأطبقت عليهم السماء " .

(٤)

(٨٦٠) وفى بعض الروايات : "فما يشير بيده الى ناحية من

(٥)

السحاب الا تمزقت حتى صارت المدينة مثل الجوبة ، ولم

(٨) (٩)

(٧)

يجيء أحد من النواحي الا حدث بالجود " .

(١٠)

(٨٦١) وفى رواية : وتكشطت عن المدينة .

(١) اللفظ للبغوى ح ١١٦٦ وهو بمعناه من طرق عند البخارى

١٩-١٦/٢ ، ومسلم ح ٨٩٧ ، ٨٠٧ .

(٢) هذه رواية الخطابى بضم الياء باثنتين من تحتها كذا

ذكره المنذرى فى مختصره ٣٧/٢ وقال : وقع فى روايتنا وفى غيرها مما شهدناه : "بواكى" بالباء الموحدة المفتوحة .

(٣) أبو داود ح ١١٦٩ وفيه : "أتت ... بواكى" قال فى

التلخيص ٩٩/٢ وقد أعله الدارقطنى فى العلل بالارسال يشير بذلك الى طريق يزيد الفقير مرسلا قال وهو أشبه بالصواب ، وكذا قال أحمد ، وصححه فى الأذكار على ظاهره .

(٤) فى جميع النسخ : "أشار" ، والتصويب من الصحيحين

والنسائى والبغوى .

(٥) هذا لفظ البغوى ، ولفظ البخارى والنسائى : "الا

انفرجت" ، وفى مسلم : "تفرجت" .

(٦) عند البخارى زيادة : "وسال الوادى قناة شهرا" وقال

مسلم : "... وادى قناة " ، وقال النسائى : "وسال الوادى" فقط ، وقال البغوى : "وسال الوادى وادى قناة شهرا" كما فى رواية للبخارى ٢٢/٢ .

(٧) فى الصحيحين والنسائى : "من ناحية" وقال البغوى :

"... رجل من ناحية البوادرى" .

(٨) قال مسلم والنسائى : "أخبر" عوض : "حدث" .

(٩) البخارى ك/الجمعة ٢٢٤/١ ، ٢٢/٢ ، ومسلم ح ٨٩٧ ، ٩ ،

والنسائى ١٦٦/٣ ، ١٦٧ ، والبغوى ح ١١٦٧ .

(١٠) هذه رواية البغوى ح ١١٦٨ ، والنسائى ١٦٥/٣ ، ١٦٦ غير

أنهما قالا : "فتكشطت" بالفاء ، وعند البخارى ١٩/٢ : "فكشطت" ، وقال مسلم ح ٨٩٧ ، ١٠ : "فتكشعت" .

غريب هذه الأحاديث :

قوله : "قزع" ، بتحريك القاف والزاي ، قال الهروى هو قطعة ، وقال فى المطالع هو قطع متفرقات ، قال ومنه : مافى السماء قزعة .<sup>(١)</sup>

قوله : "وبين سلع" ، وهو بفتح السين المهملة وسكون اللام وعين مهملة ، وهو جبل بالمدينة ، ذكره الجوهري .<sup>(٢)</sup>  
قوله : "حوالينا" ، بمعناه اجعله حوالينا ، يقال رأيت الناس حوله وحوليه ، بفتح الحاء وسكون الواو وفتح اللام ، وحواله بألف ، وحواليه ، ويجمع أحوالا ، حكاه البغوى .<sup>(٣)</sup>

قوله : "يواكى" ، بضم الياء وواو وألف وكسر الكاف وهمزة على الياء ، قال الخطابى معناه على يديه اذا رفعهما ومدهما فى الدعاء ، ومنه التوكؤ على العما وهو التحامل عليها .<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>

- 
- (١) غريب أبى عبيد ١٣٢/٢ ، المشارق ١٨٢/٢ ، غريب ابن الجوزى ٢٤١/٢ ، النهاية ٥٩/٤ ، الصحاح ١٢٦٥/٣ وكلهم قالوا : قزع يعنى قطع من الغيم ، ثم بعضهم قال رقيقة كالجوهري وابن سيده كما فى الفتح ٥٠٣/٢ ، وقال القاضى عياض : الرقاق المتفرقة ، والواحدة قزعة أى قطعة من السحاب .  
(٢) الصحاح ١٢٣١/٣ ، وانظر المشارق ٢٣٣/٢ ، ومعجم ما استعجم ٧٤٧/٢ .  
(٣) شرح السنة ٤١٦/٤ ، وانظر الصحاح ١٦٧٩/٤ ، وقال فى المشارق ٢٠١٦/١ : أى اجعله فى مواضع النبات .  
(٤) فى (ت) ل ١١٥/ب : "التوكؤ" ، والمثبت أعلاه هو الصواب وانظر المعالم والنهاية .  
(٥) المعالم ٣٧/٢ وقد سبق قول المنذرى فى المختصر ٣٧/٢ أن هذه رواية الخطابى ، وفى غيرها : "بواكى" بالباء عوض الياء ، وزاد المنذرى فقال : قال بعضهم والصحيح ما ذكره الخطابى (كما فى النهاية ٢١٨/٥) ثم قال المنذرى وللرواية المشهورة وجه .

قوله : "مريثا" ، ضبطه بفتح الميم وكسر الراء  
المهملة وهمزة وألف ، قال الجوهري : يقال منه مرؤ الطعام  
يمرؤ مراءة أى صار مريثا أى هنيئا ، وحكى عن الأخفش أنه  
يقال بضم الراء وكسرها مثل فقه الرجل وفقه .  
(١) (٢)

قوله : "مريعا" ، بضم الميم وسكون الراء وياء مكسورة  
وعين مهملة ، هكذا ضبطه الجوهري ، قال ويقال بالباء بدل  
الياء ، قال ويقال منه أربع القوم أى دخلوا فى الربيع ،  
والمرتج بالتاء المعجمة باثنتين من فوق : المنبت ماترتج  
فيه الابل .  
(٤)

قال البغوى : ويروى : "مريعا" بضم الميم وكسر الراء  
وياء معجمة باثنتين من تحت أى ذا مراعة وخصب ، يقال أمرعت  
البلاد أى أخصبت ، ويروى بالباء المعجمة بواحدة كما ذكره  
الجوهري ومعناه منبتا للربيع ، ويروى بالتاء المعجمة  
باثنتين من فوق وهى الرواية قال ومعناه المنبت ماترتج فيه  
الابل ، ذكره البغوى .  
(٦)

- (١) فى (ج) ص ٢٢٩ : "نقه الرجل ونقه" وهو تصحيف .  
(٢) الصحاح ٧٢/١ ولم يزد : هنيئا وانما ذكر عن الفراء  
قوله : يقال هنيئا الطعام ومرأى ، ويقال أمرأى  
ولا يقال أهنيأى . وقال ابن الأثير : مرأى الطعام  
وأمرأى إذا لم يثقل على المعدة وانحدر عنها طيبا ،  
وهنيأى الطعام يهنيؤنى ويهنيؤنى ويهنيأى ، وهنيأت  
الطعام : أى تهنأت به ، وكل أمر يأتيك من غير تعب  
فهو هنيء ، انظر النهاية ٣١٣/٤ ، ٢٧٧/٥ . ونقل  
الجوهري ٨٤/١ الجملة الأخيرة : "وهنيأى الطعام .." عن  
الأخفش كذلك .  
(٣) الصحاح ١٢٨٣/٣ غير أنه ضبطه بفتح الميم وكسر الراء  
وقال معناه الخصيب ، وضبطه موافق لما فى أبى داود  
ج ١١٦٩ .  
(٤) الصحاح ١٢١٥/٣ .  
(٥) فى شرح السنة بفتح الميم .  
(٦) شرح السنة ٤١٧/٤ ، واقتصر فى المعالم ٣٧/٢ على رواية  
الياء المثناة والباء الموحدة .

قوله : "اطبقت عليهم السماء" ، معناه ملأت ، وورد  
أيضا : "طبقا" قال الهروى : وفى الحديث : "اللهم اسقنا  
(١)  
غيثا طبقا" ، وضبطه بفتح الباء وقال أى مائتا الأرض ، يقال  
(٢)  
هذا غيث طبق الأرض أى ملاءها .

وقوله : "على الآكام" ، قال الجوهري : الآكمة معروفة  
وجمعها أكمات وأكم ، وجمع الآكم آكام مثل جبل جبال ، وجمع  
(٣)  
الآكام أكم مثل كتاب كتب ، وجمع الآكم آكام مثل عنق أعناق .  
وقوله : "والظراب" ، بكسر الظاء المعجمة وهى الروابي  
الصغار ، ذكره الجوهري فى الظاء المعجمة وقال واحدا ظرب  
(٤)(٥)(٦)  
بفتح الظاء وكسر الراء .

- 
- (١) الحديث أخرجه أحمد ٢٣٦،٢٣٥/٤ ، وابن ماجه ح ١٢٦٩  
بألفاظ متقاربة ، وصحه الحاكم ٣٢٨/١ ووافقه الذهبى  
وتابعهما فى الارواء ١٤٥/٢ .
- (٢) شرح السنة ٤١٧/٤ ، وانظر غريب ابن الجوزى ٢٧/٢ ،  
والنهاية ١١٣/٣ .
- (٣) الصحاح ١٨٦٢/٥ ، وانظر المجموع المغيث ٨٣/١  
وقال الآكمه التل العظيم المرتفع من الأرض ، وفى الفتح  
٥٠٥/٢ أقوال آخر منها أنها الهضبة ، ومنها أنها أكبر  
من الكدية ، ومنها أنها أعلى من الرابية ، وقال فى  
جامع الأصول ٢٠٤/٦ الرابية المرتفعة .
- (٤) الصحاح ١٧٤/١ ، وقال أبو عبيد ٣٦٢/٢ هو أصغر من  
الجبل ، والآكام أصغر من الظراب ، وفى الفتح ٥٠٥/٢  
نقل عن القزاز قوله : هو الجبل المنبسط ليس بالعالى  
وقال فى النهاية ١٥٦/٣ هى الجبال الصغار .
- (٥) لم يشرح المصنف هذه الكلمات : الترس والجوبة والجود  
وتكشطت .
- فأما الترس : فهو سلاح مستدير يحتوى به من العدو كما  
يفهم من أساس البلاغة ص ٣٨ ، والمشارك ١٢١/١ .  
والجوبة بفتح الجيم وسكون الواو وفتح الباء الموحدة  
هى الحفرة المستديرة الواسعة ، والمراد بها هنا  
الفرجة فى السحاب وقيل غير ذلك كما فى الفتح ٥٠٦/٢ .  
والجود بفتح الجيم المطر الغزير كما فى جامع الأصول  
٢٠٢/٦ .
- وتكشطت : أى تكشفت فجعلت تمطر حول المدينة ولا تمطر  
بالمدينة قطرة كما فى الفتح ٥٠٦/٢ .
- (٦) من فوائد حديث أنس :  
(أ) أن الخروج الى المصلى ليس بشرط فى الاستسقاء . =



حديث فى كراهية نسبة المطر الى الانواء :

(٨٦٢) روى زيد بن خالد الجهنى رضى الله عنه قال : "صلى  
لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح بالحديبية  
فى أثر سماء كانت من الليل فلما انصرف أقبل على  
الناس فقال : هل تدرون ماذا قال ربكم ؟ قالوا : الله  
ورسوله أعلم ، قال : أصبح من عبادى مؤمن بى وكافر بى  
فأما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بى  
كافر بالكوكب ، وأما من قال : مطرنا بنوء كذا وكذا  
فذلك كافر بى مؤمن بالكوكب" .  
(٣)  
أخرجه الشيخان .

غريبه :

قوله : "فى أثر سماء" ، أما أثر بفتح الهمزة والشاء  
قال الجوهرى : هو مابقى من [رسم] الشئ ، قال : يقال :  
خرجت فى اثره بكسر الهمزة أى فى أثره .  
وأما : سماء فقال فى الغريب : العرب تسمى المطر سماء

- = (ب) جواز ادخال دعاء الاستسقاء فى خطبة الجمعة  
والدعاء به على المنبر ولاتحويل ولااستقبال .  
(ج) الاجتزاء بصلاة الجمعة عن صلاة الاستسقاء ، وليس فى  
السياق أنه نواها مع الجمعة .  
ذكر ذلك كله ابن حجر فى الفتح ٥٠١/٢ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ .  
(١) هذا لفظ البغوى ولفظ الشيخين ومالك : "اثر" بكسر  
الهمزة ، قال فى الفتح ٥٢٣/٢ وهو المشهور .  
(٢) هذه رواية مالك ، واقتصر الشيخان والبغوى على كلمة :  
"كافر" .  
(٣) البخارى ٢٣/٢ ، ومسلم ك/الايمان ح ٧١ ، وأصله فى  
الموطأ ١٩٢/١ ، ومن طريقه أيضا البغوى ح ١١٦٩ .  
(٤) المحاج ٥٧٥/٢ ، والزيادة من الجوهرى ، وانظر المشارق  
١٨/١ ، والفتح ٥٢٣/٢ .

(١)

لأنه ينزل من السماء .

وأما [قوله] : "النوء" فهو أحد المنازل الثمانية

(٢) (٣)

والعشرين وهى معروفة .

حديث فى البروز بالمطر :

(٨٦٣) عن أنس رضى الله عنه قال : "مطرنا ونحن مع رسول

الله صلى الله عليه وسلم فحسر عن ثوبه حتى أصابه

المطر ، فقلت لم صنعت هذا يا رسول الله ؟ قال : انه

حديث عهد بربه " .

(٤) (٥)

أخرجه مسلم فى صحيحه .

(١) ٤٢٠/٤ ، وانظر المحاج ٢٣٨٢/٦ ، والنهاية ٤٠٦/٢ ،  
والفتح ٥٢٣/٢ .(٢) قال فى المحاج ٧٩٠٧٨/١ : ناء ينوء نوءا أى نهض بجهد  
ومشقة ، وناء بمعنى سقط وهو من الاضداد ، قال والنوء  
سقوط نجم من المنازل فى المغرب مع الفجر وطلوع رقيبته  
من المشرق يقابله من ساعته فى كل ليلة الى ثلاثة عشر  
يوما ، وهكذا كل نجم منها الى انقضاء السنة ، ما خلا  
الجبهة فان لها أربعة عشر يوما ، وانظر شرح السنة(٣) ٤٢١،٤٢٠/٤ ، والفتح ٥٢٣/٢ .  
من فقه الحديث أن من أضاف المطر الى أنه مطر نوء كذا  
وكذا فقد كفر بمعنى أشرك لأن النوء وقت ، والوقت  
مخلوق لا يملك لنفسه ولا لغيره شيئا ، وعلى هذا كان  
العرب فى الجاهلية ، انظر معنى ذلك فى الام ٢٥٢/١ ،  
وشرح السنة ٤٢١،٤٢٠/٤ ، والفتح ٥٢٤/٢ ، والمراد هنا  
الشرك الخفى بنسبة ذلك الى غير الله وكفران نعمته  
وان كان يعتقد أن الله تعالى هو الخالق للمطر المنزل  
له ولو كان المراد هو الشرك الأكبر لقال : أنزل علينا  
المطر نوء كذا ، فأتى بباء السببية فى قوله : "مطرنا  
بنوء كذا وكذا" ليدل على أنهم نسبوا وجود المطر الى  
ما اعتقدوه سببا ، ذكر ذلك فى تيسير العزيز الحميد  
ص ٣٩٩ ، وانظر فتح المجيد ص ٣٣٠ .(٤) ٨٩٨ ، وضعفه فى الارواء ١٤٣/٣ بما أخرجه البيهقى  
٣٥٩/٣ عن يزيد بن الهاد مرفوعا بمعناه ، وأنه قال  
البيهقى فيه : منقطع ، مع أن البيهقى لم يضعفه بهذا  
الحديث المنقطع ، بل ذكر كل واحد منهما فى باب مستقل  
عن الآخر وقال فى حديث أنس وروى فيه عن ابن عباس ،  
وأىضا فقد ذكر لحديث يزيد بن الهاد المرسل شاهدا عن =

### حديث فى كيفية حركة اليدين فى الدعاء :

(٨٦٤) عن أنس رضى الله عنه "أن النبى صلى الله عليه وسلم استسقى وأشار بظهر كفيه الى السماء" .  
(١)

(٨٦٥) وروى "أنه استسقى صلى الله عليه وسلم رافعا يديه قبل وجهه لايجاوز بهما رأسه" .  
(٢)

(٨٦٦) وروى عن ابن عباس رضى الله عنهما مرفوعا : "المسألة أن ترفع يديك حذو منكبيك أو نحوهما ، والاستغفار أن تشير بأصبع واحدة ، [والابتهال أن تمد يديك جميعا]" .  
(٣)

= عمر بن الخطاب بمحضر نفر من الصحابة وليس لهم مخالف فيما أعلم ، ومع هذا كله فإن الدارقطنى لم يستدركه فى الالتزامات والتتبع ولا استدركه النووى فى شرح مسلم ١٦٥/٦ ولا ابن حجر فى الفتح ٥٢٠/٢ ولا البيهقى كما سبق ولا ابن التركمانى فى التعليق عليه ، وقد صححه البغوى ج ١١٧١ والله تعالى أعلم .  
(٥) قال فى شرح مسلم ١٩٥/٦ ومعنى "حديث عهد بربه" أى بتكوين ربه إياه ومعناه أن المطر رحمة وهى قريبة العهد بخلق الله تعالى لها فيتبرك بها .  
قلت : وهى رحمة مخلوقة من قبيل إضافة المفعول الى فاعله ، وفى مقابلها الرحمة التى يرحم الله بها عباده والتى هى من صفات الأفعال القائمة بذات الله تبارك وتعالى ، وهى من قبيل إضافة الصفة الى الموصوفة ، وهى غير مخلوقة ، كما فى فتح المجيد ص ٣٣٠ ، ٣٣١ ، والكواشف الجلية عن معانى الواسطية ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ .  
قلت : والدليل على أن المطر رحمة مخلوقة قوله تعالى {وهو الذى يرسل الرياح بشرا بين يدي رحمته} . (سورة الاعراف : ٥٧) أى بين يدي المطر ، والدليل على مشروعية التبرك بالمطر قوله تعالى : {ونزلنا من السماء ماء مباركا} (سورة ق : ٩) فذكر أنه مبارك أى نافع ، ذكرهما ابن كثير فى تفسيره ٢٢٢/٢ ، ٢٢٢/٤ .  
ويدل على ذلك أيضا فعل النبى صلى الله عليه وسلم كما فى حديث الباب ، والله تعالى أعلم .

- (١) مسلم ج ٨٩٦ .
- (٢) أحمد ٢٢٣/٥ ، وأبو داود ج ١١٦٨ عن عمير مولى بنى أبى لحم رضى الله عنه ، وصححه الحاكم ٣٢٧/١ ووافقه الذهبى وصححه فى تخريج المشكاة ٤٧٥/١ هـ .
- (٣) أبو داود ج ١٤٨٩ ورواته ثقات إلا أن وهيب بن خالد تغير قليلا باخرة كما فى التقريب ص ٣٩٧ ، ٢٩٣ ، ٥٨٦ ، ٥٤٩ فالاسناد صحيح وقد صححه الألبانى فى صحيح الجامع ج ٦٥٧٠

[وفى رواية : "الابتغال هكذا ورفع يديه وجعل ظهورهما  
(١) (٢)  
مما يلي وجهه" ] .

(٨٦٧) وروى أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : "كان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يدعو بعرفة ويرفع يديه  
باطنهما الى الأرض وظاهر كفيه الى السماء" .  
(٣)  
ذكره البغوى .

- 
- (١) لم يميز المصنف بين الروايتين ، بل أدمجهما فى حديث  
واحد وجعل الابتغال جملة واحدة هكذا : "وأن تجعل  
ظاهرهما مما يلي وجهك" كأنه رواه بالمعنى ، ولم يذكر  
كلمة : "والابتغال" .
- (٢) الرواية الثانية عند أبى داود أيضا ح ١٤٩٠ عن عمرو بن  
عثمان عن سفيان وباقى الاسناد كالأول ، وعمرو هذا هو  
القرشى الحمصى شيخ أبى داود كما فى التهذيب ٧٦/٨ وهو  
صدوق كما فى التقريب ص ٤٢٤ ومن أجله يكون الاسناد  
حسنا لكنه صحيح بما قبله والله تعالى أعلم .
- (٣) شرح السنة ٤/١٨٨ بدون اسناد وسكت عنه هو ومحققه فى  
الهامش ، ورواه أحمد بن منيع فى مسنده كما فى  
المطالب ح ١١٦٦ وقال محققه فى هـ ٢ ضعفه البوصيرى  
لمكان بشير بن حرب ، وفى التقريب ص ١٢٢ قال صدوق فيه  
لين ، ورواه ابن منيع عن ابن عباس كما فى المطالب  
ح ١١٦٧ بنحوه وقال محققه هـ رجاله ثقات وسكت عنه  
البوصيرى . وله شاهد عن أسامة عند النسائى بسند جيد  
كما قال ابن حجر فى الفتح ١٤٢/١١ والله تعالى أعلم .  
تكملة : يرفع الناس أيديهم مع الامام فى الاستسقاء ،  
هكذا بوب له البخارى فى ك/الاستسقاء ب ٢١ ، ٢١/٢ ثم  
ساق حديث أنس وفيه : "... فرفع رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يديه يدعو ، ورفع الناس أيديهم معه يدعون"  
وبالله التوفيق .



[الباب الحادى عشر]

## باب الجنائز و المحتضرين

[وفيه فصول] :

- [الفصل الأول] : القول فى حال المريض .
- [الفصل الثانى] : القول فى أحوال المحتضر .
- [الفصل الثالث] : القول فى غسل الميت .
- [الفصل الرابع] : القول فى تكفين الميت .
- [الفصل الخامس] : القول فى الملاة على الميت وحمله .
- [الفصل السادس] : القول فى دفن الميت .

[الباب الحادى عشر]

(١)

## باب الجنائز والمحتضرين

[وفيه فصول] :

[الفصل الأول]

### القول فى حال المريض

[حديث فى الدعاء والرقية للمريض] :

(٨٦٨) روى أنس رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه "كان اذا دخل على مريض قال : أذهب البأس رب الناس واشف أنت الشافى ، لشافى الا أنت ، اشف شفاء لا يغادر سقما" .

(٢) أخرجه جميعا لكن عن عائشة ، وأخرجه البخارى عن أنس. (٨٦٩) وعن عائشة رضى الله عنها أن النبى صلى الله عليه وسلم "كان يقول فى المريض : بسم الله تربة أرضنا بريقة بعضنا ليشفى سقيمنا باذن ربنا" .

(٣)

أخرجه الشيخان .

- 
- (١) قال فى الفتح ١٠٩/٣ : الجنائز جمع جنازة بالفتح والكسر (لميت على السرير) قال وقال ابن قتيبة وجماعة : الكسر أفصح ، وقيل بالكسر للنعش وبالفتح للميت ، والزيادة من النهاية ٣٠٦/١ ، وانظر بعضه فى المشارق ١٥٦/١ ، وشرح السنة ٢٠٩/٥ .
- (٢) هذا لفظ البغوى ج ١٤١٣ عن أنس ، وهو عند البخارى ك/الطب ٢٤/٧ بنحوه ، ورواية عائشة عند البخارى ٢٤/٧ ومسلم ك/السلام ج ٢١٩١ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ بنحوه لكنهما قالا : "لاشفاء الا شفاؤك" عوض : "لاشافى الا أنت" .
- (٣) هذا لفظ البغوى ج ١٤١٤ ، ورواه البخارى ٢٤/٧ دون قوله "باذن ربنا" ، وأما رواية مسلم فهى الآتية .

(٨٧٠) وفى رواية أخرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم :

"كان إذا اشتكى الانسان الشيء منه أو كانت به قرحة أو

جرح قال النبى صلى الله عليه وسلم بأصبعه هكذا -

ووضع سفيان ، وهو الراوى سبابته بالأرض [ثم رفعها] -

(١)

"بسم الله تربة أرضنا ... " وتم الحديث .

(٨٧١) وعن عائشة أن النبى صلى الله عليه وسلم : "كان إذا

اشتكى يقرأ على نفسه بالمعوذات وينفث ، فلما اشتد

وجعه كنت أقرأ عليه وأمسح عنه بيده رجاء بركتها " .

(٢)

أخرجاه جميعا عن مالك ، وأخرجاه من طريق آخر عن ابن

(٣)

شهاب .

(٤)

(٨٧٢) وعن عثمان بن أبى العاص رضى الله عنه أنه أتى النبى

صلى الله عليه وسلم - قال عثمان فى وجع قد كاد

يهلكنى - قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

"امسح بيمينك سبع مرات وقل : أعوذ بعزة الله وقدرته

من شر ما أجد ، قال ففعلت ذلك فأذهب الله ما كان فى

(١) مسلم ج ٢١٩٤ .

(٢) البخارى ك/الفضائل ١٠٧، ١٠٥/٦ ، ومسلم ك/السلام ج ٢١٩٢

٥١ ، والموطأ ك/العين ٩٤٣، ٩٤٢/٢ .

(٣) البخارى ١٠٦/٦ ، ومسلم ج ٢١٩٢ ، ٥١، ٥٠ مكرر .

(٤) هو الثقفى الطائفى أبو عبد الله صحابى شهير ،

استعمله النبى صلى الله عليه وسلم على الطائف اثر

وقوده عليه مع بنى ثقيف سنة تسع وأقره أبو بكر وعمر

على عمله ثم استعمله عمر على عمان والبحرين سنة خمس

عشرة ، وكان يغزو سنوات فى خلافة عمر وعثمان ، وهو

الذى منع أهل الطائف من الردة ، ثم نزل البصرة ومات

بها سنة احدى أو خمس وخمسين ، روى له الجماعة الا

البخارى .

انظر : طبقات خليفة ص ٥٣ ، ابن سعد ٥٠٨/٥ ، ٤٠/٧ ،

تاريخ الصحابة ص ١٧٢ ، أسد الغابة ٥٧٩/٣ ، التجريد

٣٧٣/١ ، الاصابة ٣٨٨/٦ ، التقريب ص ٣٨٤ ، التهذيب

١٢٨/٧ ، الرياض المستطابة ص ٢٣٨ ، سير أعلام النبلاء

٣٧٤/٢ .

فلم أزل آمر به أهلى وغيرهم " .  
(١)  
أخرجه مسلم .

(٨٧٣) وفى رواية : "ضع يدك على الذى يئلم من جسدك وقل بسم  
الله ثلاثا ، وقل سبع مرات أعوذ بعزة الله وقدرته من  
(٢)  
شر ما أجد وأحاذر" .

حديث فى ثواب المريض :

(٨٧٤) عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم : "من يرد الله به خيرا يصيب منه " .  
(٣)  
أخرجه البخارى .

غريبه :

قوله : "يصيب منه " ، معناه يبتليه بالمصائب ، ذكره فى  
(٤)  
الغريب .

(٨٧٥) وعن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال  
"ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ولا هم ولا حزن ولا أذى ولا غم  
حتى الشوكة يشاكها الا كفر الله بها من خطاياها " .  
(٥)  
أخرجه مسلم .

- 
- (١) هذا لفظ البغوى ح ١٤١٦ عن مالك وأمله فى الموطأ ٩٤٢/٢  
وأما مسلم فرواه باللفظ الآتى ح ٨٧٣ .  
(٢) مسلم ح ٢٢٠٢ .  
(٣) ك/المرضى ٢/٧ عن مالك وهو فى الموطأ ٢٤١/٢ .  
(٤) شرح السنة ٢٣٢/٥ وزاد فى النهاية ٥٧/٣ ليثيبه عليها  
يقال مصيبة ومصوبة ومصابة ، والجمع مصائب ومصاوب ،  
وهو الأمر المكروه ينزل بالإنسان .  
(٥) ك/البر ، ح ٢٥٧٣ بمعناه ، واللفظ للبخارى ٢/٧ كلاهما  
عن أبى سعيد وأبى هريرة .



غريبه :

قوله : "نصب" ، بفتح النون والصاد المهملة وياء  
(١)  
معجمة بواحدة : التعب ، وفيه لغة أخرى بضم النون وسكون  
الصاد ، ذكره الهروى وقال : ومنه قوله تعالى : {بنصب  
(٢) (٣)  
وعذاب} .

قوله : "وصب" ، بفتح الواو والصاد أيضا ، قال الهروى  
هو ملازمة الوجع وشبوته ، قال ومنه قوله تعالى : {ولهم عذاب  
(٤) (٥)  
واصب} ، أى موجد لازم .

(٨٧٦) وعن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم : "لا يصيب المؤمن شوكة فما فوقها ، الا  
رفع الله له بها درجة وحط عنه بها خطيئة" .  
(٦)  
أخرجه الترمذى وقال حديث عائشة حديث حسن صحيح .

حديث فى عيادة المريض :

(٧)  
(٨٧٧) عن على كرم الله وجهه أنه قال : "مامن رجل يعود

- 
- (١) الصحاح ٢٢٥/١ ، النهاية ٦٢/٥ ، المشارق ١٤/٢ .  
(٢) سورة ص : ٤١  
(٣) المشارق ١٤/٢ لكن دون ذكر الآية .  
(٤) سورة المافات : ٩  
(٥) النهاية ١٩٠/٥ وجاء فى تفسير الآية ثلاثة أقوال : قول  
الجمهور أنه دائم (ونقله فى الصحاح ٢٣٣/١ عن القراء)  
وقول الكلبي والسدي وأبى صالح أنه موجد ، وقول بأنه  
شديد ، ورجح ابن كثير ما نقله المصنف عن الهروى وهو  
جمع بين القول الأول والقول الثانى ، وهو ينصرف الى  
الآخرة على قول ورجحه ابن كثير والشوكانى .  
انظر : زاد المسير ٤٧/٧ ، الجامع لأحكام القرآن ٦٦/١٥  
تفسير القرآن العظيم ٣/٤ ، فتح القدير ٣٨٨، ٣٨٧/٤ .  
(٦) الترمذى ك/الجنائز ج ٩٦٥ وهو عند مسلم ك/البر ج ٢٥٧٢  
من عدة طرق بمعناه .  
(٧) سبق التعليق على هذه العبارة فى هامش ج ٣ من الصلب .

مريضاً ممسياً إلا خرج معه سبعون ألف ملك يستغفرون له حتى يصبح وكان له خريف فى الجنة ، ومن أتاه مصباحاً خرج معه سبعون ألف ملك يستغفرون له حتى يمسي وكان له خريف فى الجنة " .

قال أبو داود أسند هذا عن على رضى الله عنه من غير وجه عن النبى صلى الله عليه وسلم ، وكذلك قال الترمذى .<sup>(١)</sup>  
(٨٧٨) وعن ثوبان عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال :  
" ان المسلم اذا عاد أخاه المسلم نزل فى خرفة الجنة " .<sup>(٢)</sup>  
أخرجه الترمذى .

#### غريبه :

قوله : "خرفة" ، هو بضم الخاء المعجمة وسكون الراء المهملة وفتح الفاء وهاء ، قال الخطابى قوله : "خريفا فى الجنة" ، أى مخروف من ثمر الجنة ، فهو فعيل بمعنى مفعول ، وقال : ومنه قوله عليه السلام : "عائد المريض على مخارف الجنة" ، قال ومعناه والله أعلم أنه بسعيه الى عيادة

- 
- (١) فى أبى داود : من غير وجه صحيح .  
(٢) أبو داود ك/الجنائز ح ٣٠٩٨ بهذا اللفظ ورواه بمعناه ح ٣١٠٠ ، ٣٠٩٩ ، والترمذى بمعناه ح ٩٦٩ وقال هذا حديث حسن غريب وقد روى عن على من غير وجه ، منهم من وقفه ولم يرفعه ، وصحح الحاكم ٣٤١/١ أحد طرقه ووافقه الذهبى ، وصححه الألبانى فى صحيح ابن ماجه ح ١١٨٣-١٤٤٢ وفى السلسلة الصحيحة ح ١٣٦٧ .  
(٣) ٩٦٧ وقال حديث حسن صحيح ، من طريق أبى قلابة عن أبى أسماء الرحبى ، وح ٩٦٨ من طريق أبى قلابة عن أبى الأشعث عن أبى أسماء وزاد : "قيل ماخرفة الجنة ؟ قال جناها" وقال سمعت محمد (أى البخارى) يقول من رواه عن أبى الأشعث فهو أصح ، والرواية الأولى المثبتة أعلاه رواها مسلم ح ٢٥٦٨ ، ٤١ وزاد فى آخره : "حتى يرجع" والرواية الثانية عنده أيضا برقم (٢٥٦٨) ، ٤٢ .  
(٤) مسلم عن ثوبان أيضا ح ٢٥٦٨ ، ٣٩ غير أنه قال : "... فى مخرفة الجنة حتى يرجع" .

(١)

المريض يستوجب الجنة ومخارفها .

وحكى الهروى هذا الحديث وحكى عن أبى عبيد أنه قال :

واحد المخارف مخرف وهو جنى النخل سمى بذلك لأنه يخترف أى  
(٢)

يجتنى ، وحكى شمر أنه قال : المخرفة سكة بين صفى نخل

يخترف من أيهما شاء ، وقيل المخرفة الطريق فيكون معنى

الحديث على طريق يؤديه الى طريق الجنة . كل ذلك ذكره  
(٣)

الهروى .

حديث فى كراهية تمنى الموت :

(٨٧٩) عن أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبى صلى الله  
(٤)

عليه وسلم أنه قال : "لايتمنين أحدكم الموت من ضر

أصابه ، فان كان لابد فاعلا فليقل : اللهم احينى

مادامت الحياة خيرا لى ، وتوفنى اذا كانت الوفاة

خيرا لى" .

(٥)

أخرجه الشيخان وأخرجه الترمذى وقال : "الضر نزل به" .

(٨٨٠) وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم : "لايتمن أحدكم الموت ، اما محسن

فيزداد ايمانا ، واما مسيء فلعله أن يستعقب" .

(٦)

أخرجه البخارى .

(١) المعالم ٢٧٧/٤ ، ٢٧٨ .

(٢) غريب أبى عبيد ٥٧/١ حكاية عن الأصمعى ، وكذا فى شرح

السنة ٢١٦/٥ وقال فى النهاية ٢٤/٢ : المخرف بفتح

الميم والراء : النخل ، وقال فى شرح السنة ٢١٦/٥ ،

والخطابى فى غريبه ٤٨٢/١ المخرف بكسر الميم : المكثل  
الذى يخترف فيه .

(٣) النهاية ٢٤/٢ ، المشارق ٢٣٣/١ .

(٤) فى جميع النسخ : "لايتمن" والتمويب من مصادر التخرىج

(٥) البخارى ك/المرضى ١٠/٧ واللفظ له ، ومسلم ك/الذكر

ح ٢٦٨٠ ، والترمذى ك/الجنائز ح ٩٧١ وقال حديث حسن صحيح

(٦) ١٠/٧ وهو الجزء الآخر من الحديث غير أنه قال :  
"ولايتمنين" ، وقال : "خيرا" عوض : "ايمانا" ، ورواه

البغوى ح ١٤٤٥ من طريق عبد الرزاق بلفظ : "لايتمنى

أحد" وقال : "احسانا" بدل : "ايمانا" .

[الفصل الثانى]

## القول فى أحوال المحتضر

(١)

حديث فى حب لقاء الله عز وجل :

(٨٨١) عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "قال الله تعالى : إذا أحب العبد لقاءى أحببت لقاءه ، وإذا كره لقاءى كرهت لقاءه " .  
(٢)  
أخرجه البخارى .

(٨٨٢) وعن عبادة بن الصامت رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : "من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه ، ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه فقالت عائشة أو بعض أزواجه : أنا لنكره الموت ، قال ليس ذلك ولكن المؤمن إذا حضره الموت بشر برضوان الله وكرامته فليس شيء أحب إليه مما أمامه فأحب لقاء الله وأحب الله لقاءه ، وإن الكافر إذا حضر بشر بعذاب الله وعقوبته فليس شيء أكره إليه مما أمامه كره لقاء الله وكره الله لقاءه " .  
(٣)

أخرجه مسلم ، وأخرجاه جميعا عن عائشة رضى الله عنها .

حديث فى حسن الظن بالله عز وجل :

(٨٨٣) عن جابر رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله

---

(١) كذا فى (ت) لى ١١٧/أ وفى باقى النسخ : "تعالى" .  
(٢) ك/التوحيد ١٩٩/٨ عن مالك وهو فى الموطأ ٢٤٠/١ وقالوا "عبدى" مكان : "العبد" كما هى رواية البغوى ج ١٤٤٨ عن أبى مصعب عن مالك .  
(٣) هذا لفظ البخارى ك/الرقائق ١٩١/٧ عن عبادة وذكره عن عائشة تعليقا ، وروى مسلم الجملة الأولى الى قوله فقالت عائشة ج ٢٦٨٣ ووصل رواية عائشة المعلقة عند البخارى ج ٢٦٨٤ وهى الجملة الثانية من حديث عبادة .



عليه وسلم قبل موته بثلاثة أيام يقول : "لا يموتن أحدكم  
إلا وهو يحسن الظن بالله [عز وجل] " .  
(١)  
أخرجه مسلم وأبو داود .

قال الخطابي : إنما يحسن الظن بالله من حسن عمله ،  
فكأنه قال أحسنوا أعمالكم يحسن ظنكم بالله تعالى ، قال  
(٢)  
وقد يكون حسن الظن رجاء عفو الله تعالى .

#### حديث في الحث على الوصية :

(٨٨٤) عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله  
(٣)  
عليه وسلم قال : "ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه  
يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده " .

- 
- (١) مسلم ك/ الجنة ج ٢٨٧٧ ، ٨٢ ، وأبو داود ج ٣١١٣ .  
(٢) عن المعالم ٢٨٤/٤ مختصرا ، قال المنذرى فى المختصر  
٢٨٤/٤ وذكر بعضهم أنه تحذير من القنوط المهلك وحض  
على الرجاء عند الخاتمة لئلا يغلب الخوف حينئذ عليه  
فيخشى عليه غلبة اليأس والقنوط المهلك . وعبادة  
الله إنما هى بين أصليين : الخوف والرجاء ، فيستحب  
غلبة الخوف مادام الإنسان فى مهلة العمل ، فإذا دنا  
الآجل وذهب المهل استحب حينئذ غلبة الرجاء ، ليلقى  
الله تعالى على حالة هى أحب الأحوال إليه جل اسمه ،  
إذ هو الرحمن الرحيم ويحب الرجاء وأثنى على نبيه  
بذلك . وانظر ذلك فى شرح العقيدة الطحاوية ص  
٣٧١، ٣٧٢ ، واختار ابن تيمية أن يكون خوف المؤمن  
ورجاؤه واحدا (أى مطلقا) لحديث أنس الآتى برقم ٨٩٤  
والله أعلم ، قال فأيهما غلب هلك صاحبه ، نص عليه  
الإمام أحمد لأن من غلب خوفه وقع فى نوع من اليأس ،  
ومن غلب رجاؤه وقع فى نوع من الأمن من مكر الله ،  
كما فى الاختيارات الفقهية ص ٨٥ ، وانظر : معارج  
القبول ٣٩٩/١ ، موعظة المؤمنين ٤١٧/٢ مختصر منهاج  
القاصدين ص ٣٠٥-٣٠٧ ، الدر النضيد ص ٢٢٤ .  
(٣) كذا فى (ت) لكن دون كتابة الهمزة على الياء ، وفى  
سائر النسخ : "امرء" ، والتصويب من الصحيحين  
والموطأ .

(١)  
أخرجه الشيخان .

غريبه :

قوله : "ما حق امرئ مسلم" ، قال فى الغريب : معناه  
من جهة الحزم والاحتياط لانه لا يعلم متى يدركه الموت فربما  
(٢)  
بغته فيمنعه من الوصية .

حديث فى الوصية بالثلث :

(٨٨٥) عن سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه قال :  
"جاءنى رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودنى عام حجة  
الوداع من جع اشتد بى فقلت : يا رسول الله بلغ بى من الوجع  
ما ترى وأنا ذو مال ولا يرثنى الا ابنة لى أفأتصدق بثلثى مالى

- 
- (١) البخارى ك/الوصايا ٣/١٨٥، ١٨٦ ، ومسلم ك/الوصية ج١٦٢٧  
١ والموطأ ٧٦١/٢ ولمسلم رواية أخرى عن ابن عمر بلفظ  
"ثلاث ليال" ج١٦٢٧ ، ٤ .
- (٢) شرح السنة ٢٧٨/٥ وقال وفيه دليل على أن الوصية  
مستحبة غير واجبة لانه فوض الى ارادته بقوله : "له  
شئ يوصى فيه" أى يريد أن يوصى فيه ، وهو قول عامة  
أهل العلم . وذهب بعض التابعين الى ايجابها ممن لم  
يجعل الآية {كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك  
خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقا على  
المتقين} (البقرة : ١٨٠) منسوخة فى حق الكافة  
(نسختها آية الميراث : {للرجال نصيب مما ترك  
الوالدان والأقربون} النساء : ٧) قاله جمهور المفسرين  
والمعتبرين من الفقهاء ، فان وجوب الوصية للوالدين  
والأقربين الوارثين منسوخ بالاجماع بل منهى عنه لحديث  
عمرو بن خارجة مرفوعا : "ان الله قد أعطى كل ذى حق  
حقه فلا وصية لوارث" وبقي الأقارب الذين لاميراث لهم  
يستحب له أن يوصى لهم من الثلث لحديث ابن عمر عند  
الشيخين ، ذكر ذلك كله ابن كثير فى تفسيره ٢١٢، ٢١١/١  
قلت حديث "لا وصية لوارث" رواه جماعة كثيرة من الصحابة  
وهو صحيح كذا قال فى الارواء ج١٦٥٥ أى أنه صحيح  
بمجموع طرقه وشواهده ، وانظر التلخيص ٩٢/٣ ،  
والدراية ٢٩٠/٢ .

قال : لا ، قلت : فشطره ؟ قال : لا ثم قال الثلث والثلث كثير ، انك ان تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكفون الناس ، وانك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله تعالى الا أجرت بها حتى ماتجعل في امرأتك ، قلت : يارسول الله أخلف بعد أصحابي ؟ قال : انك لن تخلف فتعمل عملا صالحا تبتغي به وجه الله الا ازددت به درجة ورفعة ، ولعلك أن تخلف حتى ينتفع بك أقوام ، ويستضر بك آخرون ، اللهم امض لأصحابي هجرتهم ولا تردهم على أعقابهم لكن البائس سعد بن خولة يرثي له النبي صلى الله عليه وسلم أن مات بمكة " .

(٢)

أخرجه الشيخان .

وفيه ألفاظ :

الأول قوله : "ولا يرثني الا ابنة لي" ، أراد به ذا سهم دون من يرثه بالتعميب لانه كان رجلا من قريش وكان له عمبة كثيرة . (٣) (٤)

- 
- (١) هو القرشي العامري زوج سبيعة بنت الحارث الأسلمية ، من المهاجرين البدرين ، توفي عنها بمكة في حجة الوداع وهي حامل كما في الصحيحين .  
انظر : ابن سعد ٤٨/٣ ، تاريخ الصحابة ص ١١٤ ، الاستيعاب ١٤٠/٤ ، أسد الغابة ٣٤٣/٢ ، التجريد ٢١٣/١ ، الامابة ١٣٩/٤ ، الجمهرة ص ١٦٩ .
- (٢) هذا لفظ مالك ٧٦٣/٢ ومن طريقه رواه البخاري ك/الجنائز ٨٣، ٨٢/٢ غير أنه قال : "كان" عوض : "جاءني" وقال : "والثلث كبير أو كثير" ، ورواه مسلم ك/الوصية ح ١٦٢٨ بمعناه وقال : "والثلث كثير" ، وكلهم قال : "ويضر" مكان : "يستضر" .
- (٣) كذا في (ز) ل ١٢٩/ب وهو الموافق لما في شرح السنة ٢٤٨/٥ ، وفي سائر النسخ : كبيرة .
- (٤) شرح السنة ٢٨٤/٥ ، وانظر شرح مسلم ٧٧، ٧٦/١١ .

[الثانى] قوله : "يتكفون الناس" معناه يسألونهم

(١)

بأكفهم .

حديث فيما يقال عند المحتضر :

(٨٨٦) عن أم سلمة رضى الله عنها قالت : سمعت رسول الله

صلى الله عليه وسلم يقول : " ان شهدتم المريض أو

الميت فقولوا عنده خيرا فان الملائكة يؤمنون على

ما تقولون ، فلما مات أبو سلمة أتيت رسول الله صلى

الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال قولى : اللهم اغفر

لنا وله وأعقبنى منه عقبى سالحة ، قالت فقلتها

فأعقبنى الله محمدا صلى الله عليه وسلم " .

أخرجه مسلم والترمذى إلا أنه قال : "قولى اللهم اغفر

(٢)

لى وله " وقال حديث أم سلمة حديث حسن صحيح .

(٣)

(٨٨٧) عن معقل بن يسار رضى الله عنه قال قال رسول الله

(٤)

صلى الله عليه وسلم : " اقرؤوا على موتاكم سورة يس " .

(١) شرح السنة ٢٨٤/٥ ، وانظر شرح مسلم ٧٧،٧٦/١١ .

(٢) هذا لفظ البغوى ح ١٤٦١ من طريق حميد بن زنجويه ،

والذى فى مسلم ح ٩١٩ ، والترمذى ح ٩٧٧ جاء فى أوله :

" اذا حضرتم " وفى آخره : "... اللهم اغفر لى وله

وأعقبنى منه عقبى حسنة ، قالت قلت فأعقبنى الله من

هو خير منه رسول الله صلى الله عليه وسلم " .

(٣) هو المزننى أبو على - على المشهور - أسلم قبل

الحديبية وشهد بيعة الرضوان ، حفر نهر معقل بالبصرة

بأمر عمر فنسب اليه ، نزل البصرة ومات بها مابين

الستين والسبعين ، وقيل غير ذلك ، روى له الجماعة ،

رضى الله عنه .

انظر : طبقات خليفة ص ٥٤٠ ، التهذيب ٢٣٥/١٠ ،

التجريد ٨٨/٢ ، سير أعلام النبلاء ٥٧٦/٢ .

(٤) أخرجه أحمد ٢٧،٢٦/٥ ، وأبو داود ح ٣١٢١ ، وابن ماجه

ح ١٤٤٨ ، وصححه ابن حبان كما فى الموارد ح ٧٢٠ ،

والحاكم ٥٦٥/١ كلهم عن أبى عثمان - وليس بالزهدي -

عن أبيه عن معقل ، إلا ابن حبان لم يقل عن أبيه ،



حديث فى تلقين الميت :

(٨٨٨) عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم : "لقنوا موتاكم لا اله الا الله " .  
(١)

أخرجه مسلم والترمذى .

وقال قد كان يستحب أن يلقن المريض عند الموت : لا اله

الا الله .

وقال وقد كان بعض أهل العلم اذا قال ذلك مرة ولم

= وقال الحاكم رفعه ابن المبارك وأوقفه يحيى بن سعيد القطان وغيره عن سليمان التيمى ، وقال زيادة الثقة مقبولة . لكن قال فى التلخيص ١٠٤/٢ أنه ابن القطان بالوقف والاضطراب وبجهالة أبى عثمان وأبيه ، ونقل ابن العربى عن الدارقطنى قوله : ضعيف الاسناد مجهول المتن ولا يصح فى الباب حديث ، ثم قال ابن حجر : وقال أحمد (١٠٥/٤) ثنا أبو المغيرة ثنا صفوان (بن عمرو كما فى طبقات ابن سعد ٤٤٣/٧) حدثنى المشيخة أنهم حضروا غضيف بن الحارث الثمالى حين اشتد سوقه فقال هل منكم أحد يقرأ يس قال فقرأها صالح بن شريح السكونى فلما بلغ أربعين منها قبض ، قال فكان المشيخة يقولون اذا قرئت عند الميت خفف عنه بها ، قال صفوان وقرأها عيسى ابن المعتمر عند ابن معبد (قال فى الارواء ١٥٢/٣ هذا سند صحيح الى غضيف بن الحارث) قال ابن حجر وأسند صاحب الفردوس (من طريق أبى نعيم وأصله فى أخبار أمبهان ١٨٨/١) عن مروان بن سالم عن صفوان بن عمرو عن شريح عن أبى الدرداء وأبى ذر مرفوعا : "مامن ميت يموت فيقرأ عنده يس الا هون الله عليه" (ومروان بن سالم متروك وربما الساجى وغيره بالوضع كما فى التقرير ص ٥٢٦) قال ابن حجر وفى الباب عن أبى ذر وحده أخرجه أبو الشيخ فى فضائل القرآن ، ثم قال ابن حجر قال ابن حبان فى صحيحه عقيب حديث معقل : أراد به من حضرته المنية ، لأن الميت يقرأ عليه ، قال وكذلك "لقنوا موتاكم" . اهـ من التلخيص .

قلت وقال ابن كثير فى تفسيره ٥٦٣/٣ وكأن قراءتها عند الميت لتنزل الرحمة والبركة ويسهل خروج الروح . وقد استحباب قراءتها أحمد وأصحابه وأصحاب الشافعى وابن تيمية والسغدى الحنفى كما فى المغنى ٤٥٠/٢ ، والانصاف ٤٦٥/٢ ، والمجموع ١٠٢/٥ ، والنتف ١١٦/١ ، والاختيارات الفقهية ص ٩١ ، وكره مالك قراءة يس عند الميت كما فى الثمر الدانى ص ٢٦٥ .

(١) مسلم ج ٩١٦ ، والترمذى ج ٩٧٦ وقال حديث حسن غريب صحيح .

يتكلم بعده فلايكثر عليه بل تكفيه مرة .

وروى عن ابن المبارك أنه لما حضرته الوفاة جعل رجل يلقيه لاله الا الله وأكثر عليه فقال له عبد الله : اذا قلت مرة فأنا على ذلك ما لم أتكلم بكلام .  
قال الترمذى : ومعنى قول عبد الله بن المبارك انما أراد به :

(٨٨٩) ماروى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : "من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة" .  
(١)  
(٢)  
ذكر ذلك كله الترمذى .

حديث فيما يقال عند شدة الموت وأهواله ومايفعل :

(٨٩٠) روت عائشة رضى الله عنها قالت : "رأيت النبى صلى الله عليه وسلم وهو بالموت وعنده قدح فيه ماء وهو يدخل يده فى القدح ثم يمسح وجهه بالماء ثم يقول :  
(٣)  
اللهم أعنى على غمرات الموت [أ] و سكرات الموت" .

- 
- (١) أبو داود ج ٣١١٦ ، والحاكم ٣٥١/١ وصححه ووافقه الذهبى كلهم عن معاذ ، وأعله ابن القطان بصالح بن أبى غريب وأنه لايعرف ، وتعقب بأنه روى عنه جماعة ووثقه ابن حبان كما فى التلخيص ١٠٣/٣ وذكر له شواهد منها حديث أبى هريرة عند الطبرانى فى الأوسط بمعناه قال وفيه جابر بن يحيى الحضرمى ، وحسنه فى الارواء ١٥٠/٣ وذكر له شاهدا آخر عن أبى هريرة عند ابن حبان كما فى الموارد ج ٧١٩ لكن فيه محمد بن اسماعيل الفارسى ذكره ابن حبان فى الثقات وقال يغرب كما فى اللسان (٧٧/٥) فالحديث بهذه الشواهد حسن على أقل درجاته .
- (٢) ٢٩٩، ٢٩٨/٣ ونص عليه أحمد واليه ذهب الشافعية والمالكية والحنفية ، انظر المغنى ٤٥٠/٢ ، والمجموع ١٠٢/٥ ، ومسالك الدلالة ص ٩١، ٩٠ ، والهداية ٦٨/٢ .
- (٣) الترمذى ج ٩٧٨ وقال حسن غريب ، والزيادة من بعض النسخ كالعارضة ٢٠٢/٤ وفيه موسى بن سرجس - بفتح المهملة وسكون الراء وكسر الجيم - مستور كما فى التقريب ص ٥٥١ وضعفه فى تخريج المشكاة ٤٩٣/١ هـ ١ ، ومختصر الشماثل ص ١٩٥ ، لكن حسنه فى الفتح ٣٦٢/١١ .

(٨٩١) وعن عائشة قالت : "لا أكره شدة الموت لأحد أبدا بعد  
(١)  
النبي صلى الله عليه وسلم" .

(٨٩٢) عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن النبي صلى الله  
عليه وسلم أنه قال : "المؤمن يموت بعرق الجبين" .  
(٢)  
أخرجه أبو عيسى .

قال في الغريب : أراد بعرق الجبين شدة السياق .  
(٨٩٣) وروى عن ابن مسعود أنه قال : "المؤمن يموت بعرق  
(٣)  
الجبين ، تبقى عليه البقية من الذنوب فيحارف [بها]  
(٤)  
عند الموت" .

غريبه :

[قوله] : "فيحارف" ، ضبطه بقاء مفتوحة وياء الاستقبال

= قلت لعل تحسين الترمذي وابن حجر له باعتبار متابع أو  
شاهد ، لكنني لم أقف عليه ، وأصل الحديث في البخاري  
ك/المغازي ١٤١/٥ ، ك/الرقائق ١٩٢/٧ لكن بلفظ :  
"... ان للموت سكرات" . هذا هو الصحيح الذي لا شك فيه  
والله تعالى أعلم .

(١) البخاري ١٤٠/٥ .

(٢) ح ٩٨٢ وقال حديث حسن وصححه ابن حبان كما في الموارد  
ح ٧٣٠ ، والحاكم ٣٦١/١ على شرط مسلم ووافقه الذهبي ،  
والنسائي ٦٠٥/٤ باسنادين أحدهما على شرط البخاري كما  
في أحكام الجنائز ص ٣٥ .

(٣) هذا الجزء رواه الطبراني في الأوسط وفي الكبير في  
حديث طويل ورجاله ثقات رجال الصحيح كما في المجمع  
٣٢٥/٢ .

(٤) قلت وهو شاهد لحديث بريدة .  
شرح السنة ٢٩٨/٥ والزيادة منه ، وانظر غريب أبي عبيد  
٢٢١/٢ غير أنه قال : "... فيكافأ بها عند الموت" ،  
والروايتان في الفائق ٢٧٦/١ ، واقتصر على الأول في  
المصاحح ١٣٤٢/٤ وقالوا جميعا : أي يشدد عليه لتمحس  
ذنوبه وتكفر .

مضمومة وحاء مهملة وألف وراء مهملة مفتوحة وفاء ، ذكر  
 الهروى الحديث فى باب الحاء والراء وقال معناه : يقياس ،  
 ومعناه أنها تكون كفارة لذنوبه ، قال : والمحارفة  
 المقايسة فيكون معنى ذلك أنه كفارة لما بقى من الذنوب ،  
 (١)  
 هكذا ذكر .

(٨٩٤) وعن أنس "أن النبى صلى الله عليه وسلم دخل على شاب  
 وهو فى الموت فقال : كيف تجدك ؟ قال أرجو الله  
 يارسول الله وانى أخاف ذنوبى ، فقال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم : لايجتمعان فى قلب عبد فى مثل هذا  
 الموطن إلا أعطاه الله مايرجو وآمنه مما يخاف" .

أخرجه أبو عيسى وقال هذا حديث [حسن] غريب ، وقال وقد  
 (٢)  
 روى هذا الحديث عن ثابت عن النبى صلى الله عليه وسلم .

#### حديث فى تطهير ثياب المحتضر :

(٨٩٥) عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه أنه لما حضره  
 الموت دعا بثياب جدد فلبسها ثم قال سمعت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يقول : "ان الميت يبعث فى ثيابه

(١) غريب أبى عبيد ٢٢١/٢ ، وانظر الفائق ٢٧٦/١ ،  
 والنهاية ٣٧٠/١ .

(٢) ح ٩٨٣ والزيادة من النسخة التى اعتمدها محمد فؤاد عبد  
 الباقي ، وهى موافقة لما فى العارضة ٢٠٥/٤ ، وحسنه  
 المذرى فى الترغيب ١٤١/٤ والالبانى فى أحكام الجنائز  
 ص ٣ مع أن فيه سيار بن حاتم وهو صدوق له أوهام كما  
 فى التقريب ص ٢٦١ ، لكن تابعه الحسن بن عمر بن شقيق  
 رواه ابن السنى عن أبى يعلى ح ٥٤٠ والحسن هذا صدوق  
 كما فى التقريب ص ١٤٠ ، فهذا حديث حسن ، وتابعه أيضا  
 عبد السلام بن مطهر عند البغوى ح ١٤٥٦ لكنه عن ثابت  
 مرفوعا مرسلًا ، وعبد السلام هذا صدوق كما فى التقريب  
 ص ٣٥٥ ، فالحديث يرتقى بهذه الطرق الى درجة الصحيح  
 ان شاء الله تعالى .



التي يموت فيها " .  
(١)  
أخرجه أبو داود .

قال الخطابي : وقد حملته بعضهم على الطهارة من الذنوب  
وقد يعبر بطهارة الثياب ودنسها عن صفة الانسان فيقال طاهر  
الثوب أى طاهر نقى العرض ، وكذلك يقال دنس الثوب اذا كان  
(٢)  
بخلاف ذلك .

حديث فى اغماض الميت :

(٨٩٦) عن قبيصة بن ذؤيب أنه كان يحدث أن رسول الله صلى  
(٣)  
الله عليه وسلم أغمض أبا سلمة .

(٨٩٧) وعن أم سلمة رضى الله عنها قالت : "دخل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم على أبى سلمة وقد شق بصره فأغمضه  
ثم قال : ان الروح اذا قبض تبعه البصر ، فضج ناس من  
أهله ، فقال : لاتدعو على أنفسكم [الا بخير] فان  
الملائكة يؤمنون على ما تقولون ، ثم قال : اللهم اغفر  
لأبى سلمة وارفع درجته فى المهديين واخلفه فى عقبه فى

- 
- (١) ح ٣١١٤ وصححه فى تخريج المشكاة ٢١٩/١ هـ ١ .  
(٢) عن المعالم ٢٨٥/٤ مختصرا ، وأحب أن أذكر ما قاله  
الخطابى أيضا وتركه ابن شداد وهو أهم ، قال الخطابى  
وقد تأوله بعض العلماء (كأبى حاتم وغيره) على أن  
المراد أنه يبعث على مامات عليه من عمل صالح أو سوء  
ورجحه ابن تيمية لحديث : "أنه يبعث على مامات عليه"  
رواه أبو حاتم فى صحيحه (ورواه مسلم فى ك/الجنة  
ح ٢٨٧٨ بلفظ : "يبعث كل عبد") قال ابن القيم : وقد  
ثبت أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : "يحشر الناس  
حفاة عراة" (ولفظ مسلم ح ٢٨٦٠ ، ٥٨ "يا أيها الناس  
انكم تحشرون الى الله حفاة عراة غرلا") ، انظر مختصر  
الفتاوى المصرية ص ١٦٨ ، والاختيارات الفقهية ص ٨٨ ،  
وتهذيب السنن ٢٨٥/٤ والزيادة الأولى لابن تيمية .  
(٣) البغوى ح ١٤٦٧ من طريق الشافعى مرسلا ، وهو فى بدائع  
المنن ح ٥٤٧ .

الغابرين واغفر لنا وله يارب العالمين وافسح له فى  
قبره ونور له فيه " .

(١)

أخرجه مسلم بمعناه وغير بعض ألفاظه .

غريبه :

قولها : "شق بصره " ، قال الجوهرى : شق بصر الميت اذا  
نظر الى شئ لا يرتد اليه طرفه ، قال ولا يقال شق الميت بصره  
(٢)  
وهو الذى حضره الموت .

حديث فى أن الميت يسجى بثوب :

(٨٩٨) عن عائشة رضى الله عنها " أن النبى صلى الله عليه  
وسلم حين توفى سجد بثوب حبرة " .  
(٣)  
أخرجه مسلم .

غريبه :

[قوله] : "حبرة " ، وهو ثوب مخطط موسى ، ومنه قول أبى  
(٤)  
هريرة : "لا آكل الخمير ولا ألبس الحبير " ، أراد به البود  
الموشى ، ذكره الهروى وضبطه "حبرة" بكسر الحاء المهملة

- 
- (١) هذا لفظ مسلم بالزيادة الملحقة ح ٩٢٠ ، ٧ والرواية  
التي رواها مسلم بالمعنى هي ح ٩٢٠ ، ٨ .  
(٢) الصحاح ١٥٠٣/٤ وقال فى شرح مسلم ٢٢٢/٦ "شق بصره "  
بفتح الشين اتفاقا ، وبرفع "بصره" على أنه فاعل وهو  
المشهور ، وضبطه بعضهم بنصبه وهو صحيح أيضا ، وقال  
فى النهاية ٤٩١/٢ وضم الشين غير مختار .  
(٣) ح ٩٤٢ ورواه البخارى ك/اللباس ٤١/٧ .  
(٤) فى جميع النسخ : "الحبر" وهو تمحيف ، لأن أثر أبى  
هريرة أخرجه البخارى ك/فضائل الصحابة ٢٠٩/٤ وفيه  
"الحبير" .

(١)

وفتح الباء والراء والهاء .

حديث فى تقبيل الميت :

(٨٩٩) عن عائشة رضى الله عنها "أن النبى صلى الله عليه

وسلم قبل عثمان بن مظعون وهو ميت وهو يبكى أو قال

وعيناه تهرقان "

(٢)

أخرجه أبو عيسى .

(٩٠٠) وعن عائشة وابن عباس وجابر رضى الله عنهم قالوا :

"ان أبا بكر رضى الله عنه قبل النبى صلى الله عليه

(٣)

وسلم وهو ميت "

(١) فى غريب الخطابى ٤٣٢/٢ : "حبرة" بفتح الحاء ، ويبدو أنه خطأ من الناسخ أو من المطبعة ، ويؤيد أنها بالكسر ما جاء فى حديث الباء المتفق عليه ، والحبرة بوزن عذبة برد يمان كما فى الصحاح ٦٢١/٢ ، والنهاية ٣٢٨/١ ، وشرح مسلم ١٠/٧ ، وزاد فى الفتح ٢٧٧/١٠ وقال الهروى موشية مخططة وقال ابن بطال تصنع من قطن وكانت من أشرف الثياب عندهم (أى عند أهل اليمن) ، وقال القرطبى سميت حبرة لأنها تحبر أى تزين ، والتحبير التزيين والتحسين .

(٢) ح ٩٨٩ بلفظ : "تذرفان" مكان : "تهرقان" وقال حديث حسن صحيح . لكن قال فى تخريج المشكاة ٥٠٩/١ هـ فيه عاصم ابن عبيد الله وهو ضعيف كما فى التقريب (ص ٢٨٥) ، وقال فى أحكام الجنائز ص ٢١ وله شاهد باسناد حسن يراجع فى مجمع الزوائد ٢٠/٣ .

قلت الذى فى المجمع رواه البزار عن معاذ بن ربيعة باسناد حسن ، لكن بالرجوع الى البزار كما فى كشف الاستار ح ٨٠٩ وجدته : عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه (أى عن عامر بن ربيعة وليس معاذ بن ربيعة) ثم أن فى هذا الاسناد عاصم بن عبيد الله كذلك أى أنه رواه البزار من نفس طريق الترمذى فكيف يكون حديث البزار شاهداً لحديث الترمذى فهذا لا يصلح شاهداً ويبقى الحديث ضعيفاً حتى يوجد له متابع أو شاهد صالح للاعتبار به .

(٣) هكذا ذكره الترمذى عقيب حديث عائشة المرفوع وصدوره بقوله : وفى الباب عن ... ، أى أنه ذكره شاهداً لحديث عائشة المرفوع .

(١)

قال أبو عيسى حديث عائشة حديث حسن صحيح .

---

= قلت روى هذا الشاهد البخارى ٧٠/٢ عن عائشة فقط ،  
ورواه النسائى ١١/٤ عن ابن عباس وعائشة معا ، ولم  
أجده عن جابر الا بلفظ : "لما قتل أبى جعلت أكشف  
الثوب عن وجهه أبكى" - وليس فيه أنه قبله - رواه  
البخارى ٧١/٢ .  
(١) قوله "حديث عائشة حديث حسن صحيح" مكانه المناسب عقيب  
حديثها المرفوع ، والله تعالى أعلم .



[الفصل الثالث]القول فى غسل الميت[حديث فى كيفية غسل الميت] :

(٩٠١) عن أم عطية الانصارية قالت : "دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفيت ابنته فقال : اغسلنها (١)

ثلاثا أو خمسا أو أكثر من ذلك ، ان رأيتن ذلك بماء

وسدر واجعلن فى الآخرة كافورا أو شيئا من كافور ، (٢)

فاذا فرغتن فأذننى ، قالت فلما فرغنا آذناه فأعطانا

حقوه فقال أشعرنها إياها - تعنى أزاره - .

(٣)

أخرجه الشيخان يبلغان به مالكا وأخرجه الترمذى أيضا .

وقد روى من طريق آخر عن أم عطية أيضا وزاد فيه :

"اغسلنها وترا : ثلاثا أو خمسا أو سبعا" ، وفيه : ابدؤوا (٤)

بميامنها ومواضع الوضوء" ، وفيه أن أم عطية قالت :

(١) رجع فى الأسماء المبهمة ص ٩١ ، وشرح مسلم ٣/٧ ، والمختصر ٣٠٠/٤ أنها زينب ، ونسبه النووى والمنذرى الى جمهور الرواة .

قلت صرح باسمها مسلم ج ٩٣٩ ، ٤٠ من طريق عاصم الاحول ، لكن قال فى الفتح ١٢٨/٣ وقد خولف الراوى فى ذلك ، وقد روى ابن ماجه (ج ١٤٥٨) أنها أم كلثوم باسناد على شرط الشيخين من طريق أيوب وفيه نظر (لأنه جاء فى البخارى ٧٥/٢ قول أيوب : "لا أدري أى بناته" ، وانظر فى الفتح ١٣٣/٣ التعليق على ذلك) ثم نقل ابن حجر عن ابن بشكوال من طريق الاوزاعى أنها أم كلثوم (وعزاه فى التمهيد ٣٧١/١ الى بعض أهل السير والعلم بالخبر) .. ثم قال ابن حجر : ويمكن دعوى ترجيح ذلك لتعدد طرقه ، ويمكن الجمع بأن تكون أم عطية حضرتها جميعا لأنها اشتهرت أنها كانت غاسلة الميتات كما فى الفتح ١٢٨/٣ وانظر مختصره فى هدى السارى ص ٢٦٨ .

(٢) فى جميع النسخ : "فى الأخيرة" ، والتصويب من مصادر التخرىج الآتية .

(٣) البخارى ٧٣/٢ ، ومسلم ج ٩٣٩ ، ٣٨،٣٦ ، وأصله فى الموطأ ٢٢٢/١ ، والترمذى ج ٩٩٠ من طريق هشيم .

(٤) هكذا فى (ت) ل ١١٩/١ وهو الموافق لما فى البخارى ٧٥/٢ ، والترمذى ٣٠٧/٣ وغيرهما ، فى سائر النسخ الأخرى : "بميامنكم" وهو تصحيف .

(١) (٢)

"ومشطناها ثلاثة قرون فألقيناها خلفها" .

وفى رواية : "ففرنا شعرها ثلاثة أثلاث : قرنيها

(٣)

وناصيتها" .

غريبه :

[قولها] : "حقوه" ، ضبطه بفتح الحاء المهملة وسكون

الفاء وواو ، قال الجوهري وغيره : هو الازار ، وقد فسر فى

(٤)

الحديث به وضبطه كذلك الجوهري .

قوله : "أشعرناها اياه" ، أى جعلناه شعارا لها ، وهو

(٥)

الشوب على جسد الانسان ، والدثار فوق الشعار .

(٦)

وقد اختلف العلماء فى كيفية الغسل :

فقال مالك : ليس لغسل الميت حد مؤقت ولاصفة معينة

(١) البخارى ٧٣/٢ .

(٢) البخارى ٧٥/٢ .

(٣) مسلم ج ٩٣٩ ، ٤١ واللفظ له ، والبخارى ٧٥/٢ غير أنه قال : "ثلاثة قرون : ناصيتها وقرنيها" .

(٤) الصحاح ٢٣١٧/٦ وقال النووى كسر الحاء وفتحها لغتان ،

وقال ابن حجر الكسر لغة هذيل ، قال الجوهري ويجمع

على أحق - بفتح فسكون فكسرتين - قال والكثير حقى

بضم فكسر فياء مشددة مضمومة ، وقال البغوى ويجمع

أيضا على أحقاء ، وأصله معقد الازار بالحقو لأنه يشد

على الحقو ، انظر : شرح السنة ٣٠٦/٥ ، غريب أبى عبيد

٣٧/١ ، شرح مسلم ٣/٧ ، الفتح ١٢٩/٣ .

(٥) شرح السنة ٣٠٦/٥ ، وانظر النهاية ٤٨٠/٢ ، والمشارك

٢٥٥/٢ .

(٦) نقل ابن حزم وابن هبيرة والنووى الاجماع على أن غسل

الميت وتكفينه والصلاة عليه ودفنه فرض كفاية كما فى

المحلى ١٨٠/٥ ، والمجموع ١٠٨/٥ ، والافصاح ١٨٢/١ غير

أن ابن رشد حكى فى بداية المجتهد ١٦٤/١ قولاً ثانياً

للمالكية على أن غسل الميت سنة .

(١)

ولكن يظهر .

(٢)

وقال النخعي : يغسل الميت كفسل الجنابة .

وقال الشافعي : ان نقي الميت في أقل من ثلاث غسلات بماء

(٤)

(٣)

قراح أجزأه ، ولكن أحب أن لا ينقص عن ثلاث .

وقال أحمد واسحاق : تكون الغسلات كلها بماء وسدر ،

(٥) (٦) (٧) (٨)

وفي الآخرة شيء من كافور .

(١) الترمذي ٣٠٧/٣ ، وانظر الموطأ ٢٢٣/١ ، والمدونة

١٨٤/١ ، وفيها زاد ابن القاسم قال مالك وأحب إلى

أن يغسل كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أي

كما في حديث أم عطية ، وفي الكافي ٢٣٣/١ قال لايزاد

على السبع ولا ينقص عن الثلاث في الاستحباب ، والواحدة

تجزئ .

(٢) الترمذي ٣٠٧/٣ وحكاه ابن المنذر اجماعا ص ٤٦ ولا يصح

نظرا للاختلاف الموجود .

(٣) قال في الصحاح ٣٩٦/١ هو الذي لا يشوبه شيء ، وانظر

حلية الفقهاء ص ٩٢ وضبطاه بفتح القاف .

(٤) الترمذي ٣٠٧/٣ ، وانظر شرح السنة ٣٠٦/٥ ، وأصله في

الأم ٢٦٤/١ .

(٥) الترمذي ٣٠٨/٣ ومذهب أحمد أنه تجزئ الغسلة الواحدة

مع الكراهة ، والمستحب ثلاث ، فان خرج منه شيء رفعت

إلى خمس فان خرج منه شيء رفعت إلى سبع ولايزاد عليها

وقال مرة أخرى على الصحيح من مذهبه يزاد على السبع

إلى أن ينقى ولا يقطع إلا على وتر .

انظر : المغنى ٤٦٠-٤٦٢ ، المبدع ٢٣٠/٢ ، الانصاف

٤٩٢، ٤٩١/٢ ، مسائل أحمد لابنه عبد الله ص ١٣٤ .

(٦) وقال أصحاب الرأي : يستحب ثلاث غسلات كفسل الجنابة ،

والوسطى منها بسدر ، وروى ذلك عن ابن مسعود كما في

الحجة ٣٥٠/١ ، وقال في بدائع الصنائع ٧٥١/٢ الواجب

هو الغسل مرة واحدة .

(٧) وقال أهل الظاهر لابد من ثلاث غسلات بسدر ، فان أحبوا

الزيادة فعلى الوتر خمسا أو سبعا ويجعل في آخرهن شيء

من كافور ولا بد فرضا كما في المحلى ١٨٠/٥ .

(٨) والراجح أن الوتر المذكور : "ثلاثا أو خمسا أو سبعا"

على الاستحباب بدليل قوله : "فان رأيتن" أي فوض اليهن

الأمر بحسب الحاجة كما في الفتح ١٢٩/٣ ، وانظر معنى

ذلك في الزاد ٥٠٣/١ فان احتيج إلى الزيادة على السبع

فعل ولم يقطع إلا على الوتر لحديث أيوب عن حفصة عن أم

عطية قالت "انه قال اغسلنها ثلاثا أو خمسا أو سبعا أو

أكثر من ذلك ان رأيتن" أخرجه البخاري ك/الجنائز ب١٣

٧٤/٢ ، والسدر والكافور على الاستحباب أيضا لأن

الطهارة تحصل بالماء وحده فما زاد على ذلك وان كان

مأمورا به فأمر استحباب ، ولأن السدر زيادة في

التنظيف والكافور ليشده ويبرده ويطيبه ، انظر المغنى

٤٦١/٢ ، وبعضه في الفتح ١٢٩/٣ .

واستحب الشافعى الغسل فى قميص .

(١)

(٩٠٢) "لأن النبى صلى الله عليه وسلم غسل فى قميص" .

(٢)

حكى ذلك الترمذى .

حديث فى غسل المرأة زوجها :

(٩٠٢م) روى عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : "لو

استقبلنا من أمرنا ما استدبرنا ما غسل النبى صلى الله

(٣)

عليه وسلم الا نساؤه" .

(١) الموطأ ٢٢٢/١ ومن طريقه الشافعى كما فى بدائع المنن ج ٥٥٢ عن جعفر بن محمد بن أبيه مرسل ، وعن عائشة رضى الله عنها قالت : "لما اختلفوا هل يجرد النبى صلى الله عليه وسلم كما يجردون موتاهم أو يغسل فى ثيابه ألقى الله عليهم النوم ثم كلمهم مكلم من ناحية البيت لا يدرون من هو : أن غسلوا النبى صلى الله عليه وسلم وعليه ثيابه فقاموا فغسلوه وعليه قميصه ، يصبون الماء فوق القميص ويدلكون بالقميص دون أيديهم ، وكانت عائشة تقول : لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما غسله الا نساؤه" ، أخرجه أبو داود ج ٣١٤١ ، وأحمد ٢٦٧/٦ ، وصححه ابن حبان كما فى الموارد ج ٢١٥٦ ، والحاكم ٦٠٠٥٩/٣ على شرط مسلم ، وصححه فى أحكام الجنائز ص ٤٩ ، وحسنه فى المجموع ١٢٠/٥ ، وفى الارواء ١٦٢/٣ .

قلت : اسناده حسن لأن فيه محمد بن اسحاق وهو صدوق يدل على وقد صرح هنا بالسمع فسلم من التدليس .

(٢) لم أجد عند الترمذى ٣٠٨،٣٠٧/٣ قول الشافعى فى الغسل فى قميص ولا استدلاله على ذلك ، وذكرهما البغوى كما فى شرح السنة ٣٠٧/٥ ، وأصل ذلك فى الأم ٢٦٥/١ . وذهب الجمهور الى تجريده عند الغسل ماعدا العورة فتستر ، الا أن أحمد له رواية مثل رواية الشافعى ، انظر المبدع ٢٢٦/٢ ، والمجموع ١٢٣/٥ ، والمنتهى ٢/٢ ، ومختصر الطحاوى ص ٤٠ ، وهو الراجح لحديث عائشة السابق الحسن ويرتقى الى الصحة بحديث بريدة عند ابن ماجه ج ١٤٦٦ ، وصححه الحاكم ٣٥٤/١ على شرطهما ووافقه الذهبي قالا ان أبا بردة هو بريد بن عبد الله بن أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى وهو فى الحقيقة عمرو بن يزيد التيمى الكوفى وهو ضعيف ، كذا قال البوصيرى فى المصباح ٢٦/٢ وضعفه أيضا فى التقريب ص ٤٢٨ والله تعالى أعلم .

(٣) هذا آخر الحديث المتقدم رقم (٩٠٢) .



(١)  
(٩٠٣) وروى أن أسماء بنت عميس رضى الله عنها غسلت زوجها  
(٢)  
أبا بكر رضى الله عنه .

قال البغوى : وهذا قول أهل العلم [قالوا] : يجوز  
(٣)  
للمرأة غسل زوجها الميت .  
واختلفوا فى غسل الرجل امرأته ، قال :  
(٤)  
فذهب الأكثرون الى جوازه .

(١) هى الخثعمية المحابية أسلمت قديما بمكة قبل دخول  
النبي صلى الله عليه وسلم دار الأرقم وهاجرت الى  
الحبشة مع زوجها الأول جعفر بن أبى طالب ثم تزوجها  
أبو بكر الصديق ثم على ، وهى أخت ميمونة بنت الحارث  
أم المؤمنين لأمها ، ماتت بعد على ، روى لها الجماعة  
الا مسلمانا .

انظر : طبقات ابن سعد ٢٨٠/٨ ، تاريخ المحابة ص ٤٠ ،  
الاستيعاب ٢٠١/١٢ ، أسد الغابة ١٤/٧ ، التجريد ٢٤٤/٢  
الاصابة ١١٦/١٢ ، تهذيب الاسماء واللغات ٣٣٠/٢ ، حلية  
الأولياء ٧٤/٢ ، سير أعلام النبلاء ٢٨٢/٢ ، التقريب  
ص ٧٤٣ ، التهذيب ٣٩٩،٣٩٨/١٢ .

(٢) الموطأ ٢٢٣/١ وهو منقطع كما فى المجموع ١٠٩/٥ لأن عبد  
الله بن أبى بكر هو ابن محمد بن عمرو بن حزم مات سنة  
خمس وثلاثين ومائة كما فى التقريب ص ٢٩٧ فلم يدركها ،  
ورواه عبد الرزاق ح ٦١١٧ عن معمر عن أيوب عن ابن أبى  
مليكة بلفظ ان امرأة أبى بكر غسلت زوجها حين توفى ،  
أوصى بذلك وهذا اسناد صحيح وابن أبى مليكة ثقة كما  
فى التقريب ص ٣١٢ وبقية رجاله ثقات سبق توثيقهم ،  
لكنه مرسل كما قال البيهقى ٣٩٧/٣ وذكر له شاهدا آخر  
مرسلا عن عطاء بن أبى رباح عن سعد بن ابراهيم عن  
أسماء ، فهذه الطرق المرسلة يتقوى بها الحديث والله  
أعلم .

(٣) شرح السنة ٣٠٨/٥ ، ونقله اجماعا ابن المنذر ص ٤٦ ،  
وابن عبد البر فى التمهيد ٣٨٠/١ ، وفى المجموع ١١٠/٥ ،  
وبداية المجتهد ١٦٦/١ ، والافصاح ١٨٢/١ .

(٤) شرح السنة ٣٠٩/٥ ، وانظر التمهيد ٣٨٠/١ ، والمجموع  
١١٨/٥ ، والمغنى ٥٢٣/٢ وذلك لحديث عائشة قالت : رجع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من جنازة بالقيع وأنا  
أجد صداعا فى رأسى وأقول : وأرأساه ، فقال : بل  
وأرأساه ، ماضرك لو مت قبلى فغسلتك وكفنتك ثم صليت  
عليك ودفنتك ، أخرجه أحمد ٢٢٨/٦ ، وابن ماجه ح ١٤٦٥ ،  
والدارقطنى ٧٤/٢ ، والبيهقى ٣٩٦/٣ ، وصححه ابن حبان  
كما فى التلخيص ١٠٧/٢ وأعل بابن اسحاق لأنه عنعنه وهو  
صدوق يدل على سبق غير مرة ، لكنه صرح بالتحديث كما  
فى سيرة ابن هشام ٦٤٣،٦٤٢/٢ فثبت الحديث كما فى  
أحكام الجنائز ص ٥٠ .  
قلت فالحديث حسن والله تعالى أعلم .

وقال ابن عباس رضى الله عنهما : الرجل أحق أن يغسل  
(١)  
امرأته .

(٢) (٣)  
وقال أصحاب الرأى : لا يجوز أن يغسل الرجل امرأته .

#### حديث فى أن الشهيد لا يغسل :

(٩٠٤) عن ابن شهاب عن أنس بن مالك رضى الله عنه "أن شهداء  
(٤)  
أحد لم يغسلوا ودفنوا بدمائهم ولم يصل عليهم" .

(٩٠٥) وعن أنس "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على  
حمزة رضى الله عنه وقد مثل به فقال : لولا تجد صافية  
فى نفسها لتركته تأكله العافية حتى يحشر فى بطونها ،  
وقلت الثياب وكثرت القتلى فكان الرجل والرجلان  
والثلاثة يكفنون فى الثوب الواحد" .

وفى رواية : "يدفنون فى قبر واحد وكان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يسأل أيهم أكثر قرآنا فيقدمه الى القبلة" .  
(٥)  
أخرجه أبو داود .

- 
- (١) شرح السنة ٣١٠/٥ ، التمهيد ٣٨١/١ ، ورواه عبد الرزاق  
ج ٦١٢٢ ، وابن أبى شيبه ٢٥٠/٣ .  
(٢) وهى رواية عن الأوزاعى وأحمد أيضا ، انظر المجموع  
١١٨/٥ ، والمغنى ٥٢٣/٢ ، ٥٢٤ ، والمبسوط ٧١/٢ .  
(٣) والراجح قول الجمهور لحديث عائشة وهو حسن كما سبق  
بيانه .  
(٤) هذا لفظ أبى داود ج ٣١٣٥ وهو آخر جزء من حديث جابر  
عند البخارى كما سيأتى ذكره عقيب تخريج الحديث الآتى .  
(٥) هذا لفظ أبى داود ج ٣١٣٦ ورواه الترمذى ج ١٠١٦ وقال  
حسن غريب وقد خولف فيه أسامة بن زيد ، سألت محمدا  
فقال حديث الليث عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب  
ابن مالك عن جابر أصح .  
قلت يريد ما رواه البخارى ٩٣/٢ وقد جاء فى آخره :  
"... كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين  
الرجلين من قتلى أحد فى ثوب واحد ثم يقول أيهم أكثر  
أخذا للقرآن فاذا أشير له الى أحدهما قدمه فى اللحد  
وقال أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة ، وأمر بدفنهم  
فى دماهم ولم يغسلوا ولم يصل عليهم ، وقد رواه أبو  
داود ج ٣١٣٧ عن جابر ولم يتعرض فيه للصلاة .

غريبه :

[قوله] : "العافية" ، وضبطها بعين مهملة وألف وفاء  
مكسورة وياء معجمة باثنتين من تحت وهاء ، قال الخطابي :  
هى السباع والطير التى تقع على الجيف فتأكلها ، وتجمع على  
(١)  
العوافى .

وفيه فوائد :

الأولى أنه يدل على أن الشهيد لا يغسل وهو قول عامة أهل  
(٢)  
العلم .

الفائدة الثانية : أنه يدل على أنه لا يصلى عليه وهو  
(٣)  
قول أكثر أهل العلم ، وقال أبو حنيفة لا يغسل ولكن يصلى  
(٤) (٥)  
عليه .

(١) المعالم ٢٩٦/٤ ، وتطلق على كل طالب رزق من انسان أو  
بهيمة أو طائر كما فى الصحاح ٢٤٣٢/٦ ، والنهاية  
٢٦٦/٣ .

(٢) المعالم ٢٩٦/٤ وحكاه البغوى وابن هبيرة اتفاقا كما  
فى شرح السنة ٣٦٦/٥ ، والافصح ١٨٣/١ مع أن الحسن  
وابن المسيب قالا يغسل الشهيد كما فى المغنى ٥٢٨/٢ ،  
٥٢٩ ، والمجموع ٢١٣/٥ ، والفتح ٢١٢/٣ ورواه عنهما  
ابن أبى شيبه ٢٥٣/٣ من طريق وكيع عن شعبة عن قتادة  
وهذا اسناد صحيح ، وحكاه فى الفتح ٢١٢/٣ عن ابن سريج  
من الشافعية وعن غيره .

(٣) المعالم ٢٩٦/٤ ، وانظر شرح السنة ٣٦٦/٥ ، المغنى  
٥٢٩/٢ ، المجموع ٢١٣/٥ ، الفتح ٢١٠/٣ ، مسالك الدلالة  
ص ٩٥ .

(٤) المعالم ٢٩٦/٤ وهو قول أبى يوسف ومحمد والنخعى  
والشعبى والحكم ومكحول والثورى واسحاق وأحمد فى  
رواية والمزنى كما فى الحجة ٣٥٩/١-٣٦٢ ، والهداية  
١٠٣/٢ ، والمجموع ٢١٣/٥ ، وشرح السنة ٣٦٧/٥ ،  
والمغنى ٥٢٩/٢ .

(٥) والراجع فى المسألتين ماذهب اليه ابن القيم فى تهذيب  
السنن ٢٩٦، ٢٩٥/٤ أن أصح الأقوال أنهم لا يغسلون ويخير =

والحكمة فى ترك الغسل ما :

(٩٠٦) روى "أن الشهيد يأتى يوم القيامة وكله يدمى الريح  
(١)(٢)  
ريح المسك واللون لون الدم" .

الفائدة الثالثة : أنه يدل على أنه يجوز عند الضرورة

أن تكفن الجماعة بكفن واحد .

الفائدة الرابعة : أنه يدل على جواز دفن جماعة فى

قبر واحد .

الفائدة الخامسة : أن أفضلهم يقدم الى جهة القبلة ،  
(٣)

ذكر ذلك كله الخطابى وأورد على نفسه صلاة النبى صلى الله

عليه وسلم على حمزة رضى الله عنه وأجاب عنه بأنه جعل ذلك

خاصة له تمييزا له عن بقية الشهداء وأنها تنزلت منزلة  
(٤)

الدعاء له .

= فى الصلاة عليهم ، وقد أورد أحاديث فى الصلاة عليهم  
بعضها فى الصحيحين كحديث عقبة بن عامر أن النبى صلى  
الله عليه وسلم خرج يوما فصلى على أهل أحد صلاته على  
الميت ، وبعضها حسن الإسناد كحديث ابن الزبير وأنس فى  
الصلاة على حمزة كما فى أحكام الجنائز ص ٨١-٨٣ ، وزاد  
فذكر فيه الألبانى حديث شداد بن الهاد فى الصلاة على  
الأعرابى الذى أصيب بسهم وقال أخرجه النسائى بسند  
صحيح ثم قال باستحباب الصلاة على الشهيد فى ص ٨٠، ٨٣  
هـ .

(١) رواه البخارى ك/الجهاد ٢٠٤/٣ عن أبى هريرة رضى الله  
عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "والذى  
نفسى بيده لا يكلم أحد فى سبيل الله - والله أعلم بمن  
يكلم فى سبيله - إلا جاء يوم القيامة واللون لون الدم  
والريح ريح المسك" .

(٢) المعالم ٢٩٦/٤ وأصله فى الأم ٢٦٧/١ من كلام الشافعى  
واستدل به .

(٣) المعالم ٢٩٦/٤ ، وانظر الفتح ٢١٠/٣ .

(٤) المعالم ٢٩٦/٤ ، وانظر مختصر المنذرى ٢٩٧/٤ ، والفتح  
٣٧٦/٧ .

قلت ودعوى الخصومية تحتاج الى دليل ولاوجود له فيما  
أعلم ، لاسيما وقد أثبتنا فى الهامش فى الترجيح الذى  
عقيب الفائدة الثانية أن النبى صلى الله عليه وسلم  
صلى على الأعرابى الذى أصيب بسهم .



حديث فى الغسل من غسل الميت :

(٩٠٧) عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه  
(١)

وسلم أنه قال : "من غسله الغسل ، ومن حمّله الوضوء

— يعنى الميت — .

(٢)

أخرجه أبو عيسى بهذا اللفظ .

(٩٠٨) وأخرجه أبو داود عن أبى هريرة أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال : "من غسل الميت فليغتسل ، ومن

(٣)

حمّله فليتوضأ" .

(١) فى جميع النسخ : "على من .." ولفظ : "على" غير موجود  
عند الترمذى .

(٢) ح ٩٩٣ من طريق سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة  
وحسنه وصححه ابن حبان كما فى الموارد ح ٧٥١ ، ورواه  
أبو داود ح ٣١٦٢ وقال أدخل أبو صالح بينه وبين أبى  
هريرة : اسحاق مولى زائدة ، كأنه أعلاه به .

(٣) أبو داود ح ٣١٦١ من طريق القاسم بن عباس عن عمرو بن  
عمير عن أبى هريرة ، ورواه ابن حزم من هذا الطريق  
ومن طريق آخر عن أبى هريرة وصححه كما فى المحلى  
٣٤٠/١ ، ٣٥٠/٢ وابن السكن كما فى تحفة المحتاج  
ح ٦٤٧ وذكر له فى تهذيب السنن ٣٠٦/٤ أحد عشر طريقا  
وقال هذا يدل على أنه محفوظ . وقال أبو داود : منسوخ  
وقال المنذرى فى المختصر ٣٠٧/٤ ، واختلف على اسناد  
هذا الحديث اختلافا كثيرا ونقل عن أحمد وابن المدينى  
أنه لا يصح فى الباب شىء ، ونقل عن محمد بن يحيى  
(الذهلى) قوله لأعلم (فى الباب) حديثا ثابتا ، وعن  
الشافعى فى البويطى أن صح الحديث ، قلت بوجوبه ،  
ونقل فى التلخيص ١٣٦/١-١٣٨ عن ابن المنذر أنه لا يثبت  
فيه حديث ، وعن ابن أبى حاتم فى العلل والبخارى  
والبيهقى ترجيحهم أنه موقوف ، ثم رد ابن حجر على ابن  
دقيق العيد تضعيفه فى (ك) الامام لحديث أبى هريرة  
— الذى اعتبره أحسن الطرق وأعلاه باسحاق مولى زائدة —  
فقال اسحاق هذا أخرج له مسلم فينبغى أن يصح الحديث  
ثم قال ابن حجر يؤيد قول أحمد وأبى داود أنه منسوخ  
حديث ابن عباس : "ليس عليكم فى غسل ميتكم إذا  
غسلتموه ، وإن ميتكم يموت ظاهرا وليس بنجس ، فحسبكم  
أن تغسلو أيديكم" قال وضعفه البيهقى من أجل أبى شعبة  
وقال هو إبراهيم بن أبى بكر بن أبى شعبة وذكر أنه  
وسائر رجال الاسناد ثقات وحسنه (وقد صححه ابن العربى =

قال أبو عيسى : وفى الباب عن على وعائشة رضى الله  
عنهما ، وقال حديث أبى هريرة حديث حسن ، وقد روى عن أبى  
(١)  
هريرة موقوفا .

قال واختلف أهل العلم فيمن يغسل الميت :  
فقال بعض أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم وغيرهم اذا  
غسل الميت فعليه الغسل . (٢)  
وقال بعضهم عليه الوضوء . (٣)  
وقال مالك بن أنس استحباب الغسل من غسل الميت ولا يرى  
ذلك واجبا ، وكذلك قال الشافعى .

- 
- = فى العارضة ٢١٢/٤ ، والحاكم ٣٨٦/١ على شرط البخارى  
ووافقه الذهبى) ثم قال ابن حجر : "يجمع بينه وبين  
الأمر بالغسل فى حديث أبى هريرة أن الأمر على الذنب ،  
قال ويؤيد الذنب ما روى الخطيب (فى تاريخه ٤٢٤/٥) كما  
فى أحكام الجنائز ص ٥٤) فى ترجمة محمد بن عبد الله  
المخرمى من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل وقد حقه  
على كتابة حديث ابن عمر : "كنا نغسل الميت فمنا من  
يغتسل ومنا من لا يغتسل" ، قال ابن حجر هذا اسناد صحيح  
اهـ ، ووافقه الألبانى على تصحيح هذه الأحاديث والجمع  
بينها فى أحكام الجنائز ص ٥٤، ٥٣ والله تعالى أعلم .
- (١) الترمذى ٣١٠، ٣٠٩/٣ .  
(٢) الترمذى ٣١٠/٣ وبه قال ابن حزم كما فى المحلى ٣٣/٢  
ويروى عن أبى هريرة وعلى وابن المسيب وابن سيرين  
والزهري كما فى المجموع ١٣٩/٥ ، والمغنى ٢١١/١ ، قال  
ابن قدامة واختاره الجوزجاني ، وانظر الآثار فى عبد  
الرزاق ج ٦١٠٨ عن على ولم يصح لأن فيه الحارث الأعور  
وهو ضعيف كما سبق غير مرة ، وح ٦١١٢-٦١١٤ عن ابن  
المسيب وابن سيرين والزهري ، وانظر ابن أبى شيبة  
٢٦٩/٣ عن أبى هريرة ومكحول .
- (٣) الترمذى ٣١٠/٣ ورواه عبد الرزاق عن ابن عمر ج ٦١٠٧  
وفى سنده عبد الله بن عمر وهو العمري ضعيف كما سبق  
غير مرة ، وانظر ابن أبى شيبة ٢٦٨/٣ فقد رواه عن بعض  
الصحابه والتابعين .

- (١) وقال أحمد من غسل ميتا أرجو أن لايجب عليه الغسل .
- (٢) وقال اسحاق لابد من الوضوء .
- وروى عن عبد الله بن المبارك أنه قال لايفتسل ولايتوضأ من الميت ، هذا الذى حكاه أبو عيسى الترمذى .
- (٣) وقال الخطابى : ولا أعلم أحدا من الفقهاء يوجب الاغتسال من غسل الميت ولاالوضوء ، ويشبه أن الأمر فى ذلك محمولا على الاستحباب ، قال ويحتمل أن يكون المعنى فيه أن غاسل الميت لا يخلو أن يصيبه رشاشه من غسل الميت ولايخلو بدن الميت من نجاسة فتصيب موضعا من بدن من يغسله ، ويجعل موضعه فيجب غسل جميع البدن لذلك ، هكذا ذكر .
- (٤) قال : وقد حمل قوله : "ومن حملة فليتوضأ" على معنى أن يكون الحامل متطهرا لأجل الصلاة عليه .
- (٥) وبين الكلامين تناقض : فان الخطابى نفى ، والترمذى نقل وجوب الغسل عن بعض الصحابة ، ولعله لم يبلغ الخطابى

- (١) الترمذى ٣١٠/٣ ويعتبر قول مالك والشافعى وأحمد قولاً واحداً وهو استحباب الغسل من غسل الميت ، وعليه أكثر أهل العلم منهم ابن عمر وابن عباس وعائشة وابن مسعود وابن جبير والحسن والنخعى والشعبى وداود وأصحاب الرأى .
- انظر : شرح السنة ١٦٩/٢ ، المنتقى ٥/٢ ، الانصاف ٢٤٨/١ ، موطأ محمد بن الحسن ص ١٠٩ ، المبسوط ٨٢/١ ، المجموع ١٣٩/٥ .
- (٢) الترمذى ٣١٠/٣ واليه ذهب النخعى وأحمد وأكثر أصحابه وروى عن ابن عمر وابن عباس وأبى هريرة كما فى المجموع ١٣٩/٥ ، والمغنى ١/١٩١ ، ١٩٢ .
- (٣) الترمذى ٣١٠/٣ وحكاه فى المغنى ١/١٩٢ عن أكثر الفقهاء ورجحه .
- (٤) المعالم ٣٠٥/٤ .
- (٥) المعالم ٣٠٦/٤ وانظر المنتقى للباجى ٥/٢ .
- (٦) وغيرهم كما فى الجامع ٣١٠/٣ ونقل الترمذى أيضا وجوب الوضوء عن اسحاق ، وقد سبق قبل قليل ذكر من اشترك مع اسحاق فى هذا القول .

(١) ذلك ، والله أعلم .

---

(١) والراجع استحباب الغسل وهو قول جمهور الفقهاء وهو ترجيح ابن حجر والالبانى ذهبوا الى الجمع بين الأدلة الصحيحة فى هذا الباب والتي ورد بعضها بصيغة الأمر فى حين أن بعضها الآخر ورد بصيغة التخيير بين الفعل والترك كما سبق ذكرها فى تخریج ج ٩٠٨ ، وانظر التلخيص ص ١٣٦-١٣٨ ، وأحكام الجناز ص ٥٤،٥٣ ، والله تعالى أعلم .



[الفصل الرابع]

القول فى تكفين الميت

حديث فيما يستحب من الاكفان :

(٩٠٩) عن ابن عباس رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم : "البسوا من ثيابكم البياض فانها من

خير ثيابكم وكفنوا بها موتاكم" .

(١)

أخرجه الترمذى وقال هو حديث حسن صحيح .

(٢)

واليه ذهب أكثر العلماء .

وقال ابن المبارك : أحب الى أن يكفن فى ثيابه التى

ملى فيها .

(٣)

حكاه الترمذى ، وقال يستحب حسن الكفن .

(٩١٠) وعن أبى قتادة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم : "إذا ولى أحدكم أخاه فليحسن كفنه" .

(٤)

أخرجه الترمذى .

---

(١) ح ٩٩٤ وصححه أيضا ابن حبان ح ١٣٣٩ ، والحاكم ٣٥٤/١ ووافقه الذهبى ، وقال فى الفتح ١٣٥/٣ : وله شاهد عن سمرة بن جندب (النسائى ٣٤/٤ وصححه الحاكم ٣٥٥، ٣٥٤/١ ووافقه الذهبى) قال ابن حجر واسناده صحيح أيضا ، - ومعنى هذا أنه صحح حديث الباب - وصححه فى تخريج المشكاة ٥١٨/١ هـ ٣ .

(٢) الترمذى ٣١٣/٣ .

قلت وهذا على سبيل الاستحباب كما سيأتى بعد قليل ان شاء الله تعالى .

(٣) الترمذى ٣١١/٣ .

(٤) ح ٩٩٥ وقال حديث حسن غريب ، وقال : وفيه عن جابر . قلت وهذا رواه مسلم ح ٩٤٣ بلفظ : "كفن" عوض : "ولى" .

(١)  
[قوله : فليحسن كفته] : وحكى عن سلام بن أبى مطيع أن  
(٢) (٣)  
معنى قوله : "فليحسن كفته" : المصفاة [و] ليس بالمرتفع .

حديث فى عدد مايكفن فيه الميت من الثياب :

(٩١١) عن عائشة زوج النبى صلى الله عليه وسلم "أن النبى  
صلى الله عليه وسلم كفن فى ثلاثة أثواب بيض سحولية  
ليس فيها قميص ولا عمامة" .

(٤)  
أخرجه الشيخان من عدة طرق عن سفيان بن عيينة .  
(٩١٢) وأخرجه أبو عيسى إلا أنه قال عوض قوله : "سحولية" :  
(٥)  
"يمانية" وتتم الحديث .

قال : فذكروا لعائشة قولهم : "فى ثوبين وبرد حبرة" ،  
ف قالت قد أتى بالبرد ولكنهم ردوه ولم يكفنوه فيه .

- 
- (١) هو أبو سعيد الخزاعى مولا هم البصرى ثقة صاحب سنة فى  
روايته عن قتادة ضعف ، مات سنة أربع وستين ومائة ،  
وقيل بعدها ، روى له الجماعة سوى أبى داود كما فى  
التقريب ص ٢٦١ .  
وانظر : طبقات خليفة ص ٢٢٣ ، تاريخ ابن معين ٢/٢٢١ ،  
الجرى والتعديل ٤/٢٥٨ ، الثقات ٨/٢٩٦ ، الكاشف ١/٣٣١ ،  
العبر ١/٢٠٣ ، ميزان الاعتدال ٢/١٨٢ ، التهذيب ٤/٢٨٨ ،  
الخلاصة ص ١٦٠ ، سير أعلام النبلاء ٧/٤٢٨ ، شذرات الذهب  
١/٢٨٢ ، حلية الأولياء ٦/١٨٨ .  
(٢) الترمذى ٣/٣١١ والزيادة منه .  
(٣) قال فى شرح السنة ٥/٣١٥ : المراد من هذا التحسين  
البياض والنظافة ، لاكونه مرتفعاً شميناً .  
(٤) هذا لفظ البخارى ٢/٧٧ عن مالك وأصله فى الموطأ ١/٢٢٣ ،  
والذى من طريق ابن عيينة (كما فى شرح السنة ٥/٣١٢ ،  
ومصرح به مسلم لالثورى كما فى الفتح ٣/١٤٠) رواه  
البخارى وقال : "سحول كرسف" ، ومسلم ح ٩٤١ ، ٤٦ وقال  
"سحول يمانية" .  
(٥) ح ٩٩٦ من طريق حفص بن غياث .

(١)

وقال : هذا حديث حسن صحيح .

غريبه :

قولها : "سحولية" ، ضبطه بفتح السين المهملة وضم الحاء المهملة وواو ساكنة ولام مكسورة وياء مشددة مفتوحة وهاء ، قال الهروي : يقال هي ثياب منسوبة الى قرية باليمن تسمى سحول ، قال : وروى ابن الأعرابي : "ثلاثة أثواب سحولية" قال بيض نقيّة من القطن خاصة . وقال القتيبي : "سحولية" بضم السين ، وهو جمع سحل وهو ثوب أبيض ، وهو الذى ذكره فى مجمع الفرائب ولم يعزه الى القتيبي .

قال الترمذى : وقد روى فى كفن النبى صلى الله عليه وسلم روايات ، وحديث عائشة اصح الروايات .

وأكثر أهل العلم استحبوا التكفين فى ثلاثة أثواب لفائف بيض من قطن ، وهو قول الشافعى وأحمد وإسحاق .  
وقال سفيان الثورى يكفن فى ثلاثة أثواب [لفائف ، وان شئت فى قميص ولفافتين] .

- 
- (١) الترمذى ٣١٢/٣ .  
(٢) شرح السنة ٣١٣/٥ ، النهاية ٣٤٧/٢ ، المشارق ٢٠٩، ٢٠٨/٢ ، الصحاح ١٧٢٦/٥ ، الفائق ١٥٩/٢ وقال فى تهذيب الاسماء واللغات ١٤٦/٣ : روى بفتح السين وضمها والفتح قول الاكثرين وروايتهم ، والله تعالى أعلم .  
(٣) الترمذى ٣١٣/٣ .  
(٤) الترمذى ٣١٣/٣ وهو قول الظاهرية ، وقال مالك هذا أقل شئ واستحبه فى رواية وجوز فى رواية أخرى زيادة القميص والعمامة ، وقال أصحاب الراى : فى ازار ورداء وقميص .  
انظر : المحلى ١٧٧/٥ ، المدونة ١٨٧/١ ، المنتقى ٧/٢ ، الكافى ٢٣٤/١ ، شرح السنة ٣١٣/٥ ، موطأ محمد ص ١٠٩ ، بدائع الصنائع ٧٦٦/٢ ، المغنى ٤٦٤/٢ .  
(٥) الترمذى ٣١٣/٣ ، وشرح السنة ٣١٣/٥ والزيادة منهما .

- (١)  
[وأما المرأة فقالوا : تكفن في خمسة أثواب] : ازار  
(٢) (٣)  
وخمار وثلاث لفائف .  
وعن عبد الله بن عمرو بن العاص : الميت يقمص ويوزر  
(٤)  
ويلف في الثوب الثالث .  
ولو كفن في ثوب واحد يستتر جميع البدن جاز .

- (١) هذه الزيادة يقتضيها السياق ، وهي عند الترمذي ٣١٣/٣ والبخاري ٣١٣/٥ ونسبنا ذلك الى أكثر أهل العلم منهم الشافعي وأحمد وإسحاق والثوري .  
قلت وهو قول مالك وأصحاب الرأي والظاهرية كما في الكافي ٢٣٤/١ ، والمحلى ١٧٥/٥ ، والغنى ٤٧٠/٢ ، وبدائع الصنائع ٧٦٧/٢ .  
(٢) هذا التفصيل من البخاري ٣١٣/٥ لكنه قال : وبعضهم يجعل إحدى اللفائف قميصا .  
قلت يريد به أحمد في رواية الخرقى كما في المغنى ٤٧٠/٢ وهو قول مالك كما في المنتقى ٨/٢ .  
(٣) واستدل البخاري بحديث ليلي بنت قانف الثقفية رضي الله عنها في كفن أم كلثوم بنت النبی صلى الله عليه وسلم قالت : "فكان أول ما أعطانا رسول الله صلى الله عليه وسلم الحقو ثم الدرع ثم الخمار ثم الملحفة ثم أدرجت بعد ذلك في الثوب الآخر" أخرجه أحمد ٣٨٠/٦ وأبو داود ح ٣١٥٧ وأعله ابن القطان بنوح بن حكيم الثقفي وأنه مجهول (وكذا قال في التقريب ص ٥٦٧) وتردد في الرجل الذي من بني عروة بن مسعود الثقفي ، يقال له داود قد ولدته أم حبيبة بنت أبي سفيان زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، هل هو داود بن عاصم بن مسعود أو غيره .. ذكر ذلك في التلخيص ١١٠/٢ وقال وهو ليس بعلة وقد جزم ابن حبان بأن داود هو ابن عاصم وولادة أم حبيبة له تكون مجازية .  
قلت في الثقات ٢١٧/٤ قال داود بن أبي عاصم .. ويقال له ابن عاصم أمه أم حبيبة بنت أمية بن زيد بن حلس من بني الحارث بن عبد مناة بن كنانة ، وعليه فداود الذي في الاسناد غير هذا الذي ذكر ابن حبان لأن أمهما مختلفة ، فيبقى مجهولا ، قال الزيلعي ٢٥٨/٢ فالحديث من أجله ضعيف . لكن قال في الفتح ١٣٣/٣ : وروى الجوزقي من طريق إبراهيم بن حبيب بن الشهيد عن هشام عن حفصة عن أم عطية قالت في قصة غسل ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم : "فكفناها في خمسة أثواب وخمرناها كما يخمر الحى" قال ابن حجر وهذه زيادة صحيحة الاسناد .  
قلت وهي زيادة بالنسبة لحديث أم عطية رقم (٩٠١) المتقدم في الملب .  
(٤) الموطأ ٢٢٤/١ عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف وحميد ثقة كما في التقريب ص ١٨٢ فالاسناد صحيح موقوف ..



(٩١٣) "فان النبي صلى الله عليه وسلم كفن حمزة رضى الله  
(١) (٢)  
عنه فى ثوب واحد" .

حديث فيما اذا لم يوجد كفن يستتر جميع بدنه :

(٩١٤) عن خباب بن الارت رضى الله عنه قال : "هاجرنا مع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سبيل الله نبتغى  
وجه الله فوجب أجرنا على الله فمنا من مضى لم يأكل  
من أجره شيئا منهم : مصعب بن عمير قتل يوم أحد فلم  
يوجد له شيء يكفن فيه الا نمره فكنا اذا وضعناها على  
رأسه خرجت رجلاه ، واذا وضعناها على رجليه خرج رأسه  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ضعوها مما يلى  
رأسه واجعلوا على رجليه من الاذخر ، قال : ومنا من  
أينعت له شمرته فهو يهدبها " .  
(٤)  
أخرجه البخارى .

- 
- (١) الحاكم ٣٦٥/١ ، ٣٦٦ عن أنس فى حديث طويل قال فيه :  
"... فكفنه فى نمره " وقال صحيح على شرط مسلم ووافقه  
الذهبي وحسنه فى أحكام الجنائز ص ٦٠ ويشهد له حديث  
خباب الآتى المتفق عليه فيرتقى به الى درجة الصحة  
وأشار الى ذلك فى الفتح ١٤٢/٣ ، والتلخيص ١٠٨/٢ .
- (٢) وهذا عند الضرورة كما قاله الأئمة الفقهاء ، انظر :  
شرح السنة ٣١٤/٥ ، المغنى ٤٦٨/٢ ، المحلى ١٧٥/٥ ،  
المنتقى ٩/٢ ، بدائع الصنائع ٧٦٧/٢ .
- (٣) هو العبدري أبو عبد الله أسلم والنبي صلى الله عليه  
وسلم فى دار الأرقم وكان أول من بعثه من المهاجرين  
الى المدينة يقرئ أهلها القرآن ويفقههم فى الدين  
وذلك بعد العقبة الثانية ، هاجر الى الحبشة فى أول  
ما هاجر اليها ثم شهد بدرا وأحدا واستشهد بها رضى  
الله عنه .
- انظر : طبقات ابن سعد ١١٦/٣ ، تاريخ الصحابة ص ٢٢٩ ،  
الاستيعاب ٢٥٠/١٠ ، أسد الغابة ١٨١/٥ ، التجريد ٧٨/٢ ،  
الاصابة ٢٠٨/٩ ، حلية الأولياء ١٠٦/١ ، العبر ٦/١ ،  
سير أعلام النبلاء ١٤٥/١ .
- (٤) ك/مناقب الانصار ٢٥٢/٦ ، ومسلم ج ٩٤٠ .

غريبه :

قوله : "نمرة" ، وهو بفتح النون وكسر الميم وفتح  
(١)  
الراء وهاء ، وهو ضرب من الأكسية .

قوله : "أينعت له ثمرته" ، أى أدركت ، يقال ينع يينع  
(٢)  
وأينع يونع ، وأينع أكثر ، هكذا ذكره الهروى . وقال  
الجوهري : ينع الثمر يينع بفتح النون فى الماضى وكسرها فى  
المستقبل ينعا بفتح الياء وسكون النون ، وينعا بضم الياء  
وسكون النون ، مثل النضج ، والنضج بضم النون وفتحها ،  
(٣)  
ومعناه نضج ، هكذا ضبطه .

قوله : "فهو يهدبها" ، وضبطه بياء مفتوحة وهاء ساكنة  
ودال مكسورة وباء معجمة بواحدة وهاء وألف ، ومعناه يجنيها  
ذكره الهروى وقال يقال : هدب الثمرة فهو يهدبها هدبا اذا  
(٤)  
جناها . وكذلك حكاه الجوهري وقال : ويقال هدب الناقة  
(٥)  
يهدبها اذا حلبها .

وفى الحديث فائدة : وهى أنه يدل على أن كفن الميت من

- 
- (١) شرح السنة ٣٢٠/٥ قال فى تهذيب الأسماء واللغات ١٧٣/٤  
هى شملة من صوف مخططة ، قال فيها بكسر النون واسكان  
الميم فى الحالتين ، وانظر المشارق ١٣/٢ والله أعلم .  
(٢) غريب ابن قتيبة ٢٠٣،٢٠٢/٢ ، شرح السنة ٣٢٠/٥ ،  
النهاية ٣٠٣،٣٠٢/٥ .  
(٣) الصحاح ١٣٠١/٣ ، وانظر النهاية ٣٠٣،٣٠٢/٥ .  
(٤) وهناك لغة ثانية وهى ضم الدال ، انظر : شرح السنة  
٣٢٠/٥ ، المشارق ٢٦٦/٢ ، النهاية ٢٥٠،٢٤٩/٥ .  
(٥) الصحاح ٢٣٧/١ ، وانظر المشارق ٢٦٦/٢ ، وابن قتيبة  
٢٠٣/٢ .

رأس المال ولو استغرق كفنه جميع التركة كان أحق به من  
(١)  
الورثة ، حكاه الخطابي .

حديث في المحرم اذا مات :

(٢)  
(٩١٥) عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رجلا كان مع النبي  
صلى الله عليه وسلم فوقمت به ناقته وهو محرم فمات  
فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "اغسلوه بماء وسدر  
وكفنوه فى ثوبيه ولا تمسوه بطيب ولا تخمروا رأسه فإنه  
يبعث يوم القيامة ملبيا" .

(٣)  
أخرجه مسلم .

(٤)

(٩١٦) وفى رواية : "ملبدا" .

(٥)

(٩١٧) وفى رواية : "وخمروا وجهه ولا تخمروا رأسه" .

(١) المعالم ٣٠٣/٤ وهو قول أكثر العلماء منهم ابن المسيب  
وعطاء ومجاهد والحسن وعمرو بن دينار وعمر بن عبد  
العزيز والزهرى وقتادة ومالك والثورى والشافعى وأحمد  
واسحاق وأصحاب الراى وابن المنذر قالوا يجب الكفن من  
جميع ماله قبل الدين والوصية والميراث كما فى الكافى  
٢٣٤/١ ، والمجموع ١٤٢/٥ ، وبدائع الصنائع ٧٧١/٢ ،  
والمغنى ٥٢١/٢ وقال ابن حزم : الدين أولا ثم الكفن  
قبل الوصية والميراث كما فى المحلى ١٨٠/٥ وقال أحمد  
فى الرواية الثانية يقدم دين الرهن وأرش الجناية كما  
فى المبدع ٢٤١/٢ ، ٢٤٢ . وحكى ابن المنذر عن خلاص بن  
عمرو أنه قال من ثلث التركة ، وعن طاوس : اذا كان  
المال قليلا من الثلث والا فممن رأس المال كلها فى  
المجموع ١٤٢/٥ ، والفتح ١٤١، ١٣٨/٣ .

(٢) قال فى الفتح ١٣٦/٣ لم أقف على تسميته .

(٣) هذا لفظ البخارى ك/جزاء الصيد ٢١٧/٢ ، والذى عند

مسلم ج ١٢٠٦ ، ٩٣-٩٨ أى من عدة طرق بمعناه .

(٤) البخارى ك/الجنائز ٧٦/٢ من طريق أبى عوانة ومسلم

ج ١٢٠٦ ، ٩٩ من طريق هشيم .

(٥) رواه الشافعى كما فى بدائع المنز ج ٥٥٩ عن سفيان بن

عيينة قال وزاد ابراهيم بن أبى حرة عن ابن جبير عن

ابن عباس مرفوعا ، وابراهيم بن أبى حرة قال فى تعجيل

المنفعة ص ١٤، ١٣ : وثقه ابن معين وأحمد وابن حبان

وأبو حاتم وابن عدى وضعفه الساجى فقط ، لكن تعكر =

غريبه :

قوله : "وقمت" ، ضبطه بقاف مفتوحة وصاد مهملة مفتوحة  
(١)  
وتاء التانيث أى صرعتة فدقت عنقه .

وقوله : "وكفّنوه فى شوبيه" ، أراد به شعار الاحرام  
قلم يزده شوبا ثالثا استبقاء لشعار الاحرام كاستبقاء شعار  
(٢)  
الجهاد فيمن استشهد بقوله : "زملوهم بدمائهم" ، ولهذا

= عليه الرواية التى عند مسلم ح ١٢٠٦ ، ١٠١،٩٨-١٠٣-١٠٣ وفيها كشف الوجه أيضا ، قال فى الفتح ٥٤/٤ ظاهره  
الصحة وان ضعفه الجمهور وتردد ابن المنذر فى صحته  
وقال البيهقى هو وهم من بعض الرواة .  
قلت هذه الزيادة عند مسلم والنسائى من طريق عمرو بن  
دينار ، وعند مسلم من طريق أبى الزبير ومن طريق  
منصور ، ووردت هذه الزيادة عند مسلم ح ١٢٠٦ ، ١٠١ من  
طريق شعبة بلفظ : "خارج رأسه ووجهه" قال ابن حجر فى  
الفتح ٥٤/٤ هذه الرواية تتعلق بالتطيب لبالكشف  
والتغطية وشعبة أحفظ من كل من روى هذا الحديث فلع  
بعض روايته انتقل ذهنه من التطيب الى التغطية .  
قلت لم يطعن النووى والالبانى فى رواية : "كشف الوجه"  
كما فى شرح مسلم ١٢٨/٨ ، وأحكام الجنائز ص ١٢، ١٣ زاد  
النووى فقال : انتهى عن تغطية الوجه ليس لكونه وجها  
انما هو صيانة للرأس فانهم لو غطوا وجهه لم يؤمن أن  
يغطوا رأسه ، والله تعالى أعلم .  
(١) شرح السنة ٣٢٢/٥ ويقال وقصه ووقص به ، ويقال وقصته  
وأوقصته وأقصته كلها روايات بمعنى واحد . انظر :  
الصحاح ١٠٦١/٣ ، المشارق ٢٩٣/٢ ، النهاية ٢١٤/٥ ،  
الفتح ٦٤/٤ ، ١٣٧/٣ .

(٢) هذا الحديث فى قتلى أحد ، رواه عبد الرزاق ح ٦٦٣٣ عن  
معمر عن الزهرى عن ابن أبى الصعير عن جابر مرفوعا ،  
ومن طريق عبد الرزاق أحمد ٤٣١/٥ ، ورواه الشافعى كما  
فى بدائع المنن ح ٥٥٨ عن سفيان عن الزهرى - وثبته  
معمر - عن ابن أبى صعير ، والنسائى ٧٨/٤ من طريق  
معمر عن الزهرى عن عبد الله بن شعلة ، كلاهما روياه  
مرسلا لأن عبد الله بن شعلة بن أبى صعير له رؤية ولم  
يثبت له سماع من النبى صلى الله عليه وسلم كما فى  
التقريب ص ٢٩٨ ، والفتح ٢١٠/٣ ، لكن يشهد للرواية  
الموصولة حديث البخارى ٩٣/٢ من طريق الليث عن الزهرى  
عن عبد الرحمن بن كعب عن جابر مرفوعا بلفظ : "قأمر  
بدفنهم فى دمائهم" وقد أشار ابن حجر فى الفتح ٢١٠/٣  
الى ذلك ، وصحح الالبانى فى الارواء ١٦٨/٣ رواية أحمد  
والله تعالى أعلم .



(١)  
لا يقرب المحرم طيبا ولا يخمر رأسه .

وفى الحديث فوائد :

الأولى : أنه يدل على أن أثر الاحرام فى الرأس لافى  
(٢)  
الوجه .

الفائدة الثانية : أنه يدل على أن الاحرام لا ينقطع  
بالموت ، بل يبقى أثره ، ولهذا لا يقرب الطيب ولا يخمر رأسه ،  
(٣)  
وهو مذهب الثورى والشافعى وأحمد وإسحاق .

وذهب ابن عمر الى أنه ينقطع احرامه فيعمل به ما يعمل  
(٤)  
بسائر الموتى ، وهو مذهب مالك وأصحاب الرأى .

الفائدة الثالثة : أنه يدل على أن المحرم اذا مات  
لا يؤدى عنه بقية الحج لأن النبى صلى الله عليه وسلم لم يأمر  
(٥)  
به ، هكذا ذكره البغوى .

- 
- (١) شرح السنة ٣٢٢/٥ ، وانظر الفتح ١٣٦/٣ .  
(٢) شرح السنة ٣٢٢/٥ وقال فى شرح مسلم ١٢٨/٤ : أما تخمير  
الرأس فى حق المحرم الحى فمجمع على تحريمه ، وأما  
وجهه فقال مالك وأبو حنيفة هو كراهته ، وقال الشافعى  
والجمهور لا احرام فى وجهه بل له تغطيته ، وأما المحرم  
الميت فمذهب الشافعى وموافقيه أنه يحرم تغطية رأسه  
ولا يحرم تغطية وجهه بل يبقى كما كان فى الحياة .  
(٣) شرح السنة ٣٢٣، ٣٢٢/٥ ، وانظر المغنى ٥٣٧/٢ ، وشرح  
مسلم ١٢٧/٨ .  
(٤) شرح السنة ٣٢٣/٥ وهو قول الأوزاعى أيضا كما فى شرح  
مسلم ١٢٧/٨ ، وانظر المنتقى ١٩٩/٢ ، وبإدائع  
المصنائع ٧٧١، ٧٧٠/٢ .  
(٥) شرح السنة ٣٢٣/٥ وهو مذهب البخارى حيث ذكر ذلك فى  
ك/جزاء الصيد ترجمة ب، ٢٠ قال فى فتح البارى ٦٤/٤ أى  
لم ينقل ذلك ، والله تعالى أعلم .

[الفصل الخامس]

## القول فى الصلاة على الميت وحمله

[حديث فى السرعة بالجنائزة] :

(٩١٨) عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : "أسرعوا بالجنائزة ، فان تك سالحة فخير (١) تقدمونها اليه ، وان تك غير ذلك فشر تضعونه عن رقابكم " . (٣) أخرجه الشيخان .

حديث فى القيام للجنائزة :

(٩١٩) عن عامر بن ربيعة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "إذا رأيتم الجنائزة فقوموا لها حتى تخلقكم أو توضع " . (٥) أخرجه الشيخان أيضا .

- 
- (١) فى البخارى : "تقدمونها" فقط ، وفى النسخة التى اعتمدها ابن حجر فى الفتح ١٨٤/٣ زيادة : "اليه " . قال والضمير راجع الى الخير باعتبار الثواب ، وفى مسلم : "عليه قال : تقدمونها عليه " .
- (٢) هذا لفظ مسلم ، وقال البخارى : "سوى ذلك" .
- (٣) البخارى ٨٨٠٨٧/٢ ، ومسلم ح ٩٤٤ .
- (٤) هو العنزى خليف بنى عدى ثم الخطاب والد عمر ، صحابى مشهور ، أسلم قديما وهاجر الى الحبشة الهجرتين ثم الى المدينة وشهد بدرا وما بعدها ، وكان صاحب عمر لما قدم الجابية ، واستخلفه عثمان على المدينة لما حج ، مات على الراجح لىالى قتل عثمان رضى الله عنهما ، روى له الجماعة .
- انظر : طبقات خليفة ص ٢٣ ، ابن سعد ٣٨٦/٣ ، تاريخ المحابة ص ١٨٤ ، الاستيعاب ٢٨٧/٥ ، أسد الغابة ١٢١/٣ ، التجريد ٢٨٤/١ ، الاصابة ٢٧٧/٥ ، التقريب ص ٢٨٧ ، التهذيب ٦٢/٥ ، العبر ٢٦/١ ، سير أعلام النبلاء ٣٣٣/٢ حلية الأولياء ١٧٨/١ .
- (٥) البخارى ٨٦/٢ ، ومسلم ح ٩٥٨ .

(٩٢٠) وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : " اذا رأيتم الجنازة فقوموا فمن تبعها فلا يقعد حتى توضع " .  
(١)  
أخرجه مسلم ..

(٩٢١) وعن أبى سعيد الخدرى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اذا كنتم مع جنازة فلا تجلسوا حتى توضع " .  
(٢)  
أخرجه مسلم ، وأبو داود وزاد : "حتى توضع بالأرض" ،  
(٣)  
وروى : "حتى توضع بالحد" .

حديث فى نسخ ذلك :

(٩٢٢) عن على بن أبى طالب رضى الله عنه "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم فى الجناز ثم جلس بعد " .  
(٤)  
أخرجه مسلم وأبو عيسى الترمذى وقال : وفى الباب عن الحسن بن على وابن عباس رضى الله عنهما ، قال وحديث على رضى الله عنه حديث حسن صحيح ، وفيه رواية أربعة من

(١) هذا لفظ البخارى ٨٧/٢ والذى عند مسلم ج ٩٥٩ ، ٧٧ بلفظ " .. فلا يجلس " .

(٢) هذا لفظ البغوى ج ١٤٨٦ والذى عند مسلم ج ٩٥٩ ، ٧٦ بلفظ " اذا اتبعتم جنازة " .

(٣) روى أبو داود لفظ مسلم من طريق زهير ج ٣١٧٣ وذكر عقيبته زيادة : "بالأرض" من طريق الثورى ، وزيادة : "فى الحد" من طريق أبى معاوية ، قال أبو داود : وسفيان أحفظ من أبى معاوية . أهـ وتابعه الأثرم فى توهيم أبى معاوية كما فى التلخيص ١١٢/٢ زاد ابن حجر ويرده ما فى حديث البراء الطويل الذى صححه أبو عوانة وغيره : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى جنازة فأنتهينا الى القبر ولما يلحد فجلس فجلسنا حوله . أهـ

(٤) هذا لفظ البغوى ج ١٤٨٧ من طريق مالك وأصله فى الموطأ ٢٣٢/١ ، والذى عند مسلم ج ٩٦٢ ، ٨٣ بلفظ : "يقول فى شأن الجنازة : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام ثم قعد " .

(٥) ج ١٠٤٤ بلفظ أنه ذكر القيام فى الجناز حتى توضع فقال على - فذكر مثل لفظ مسلم .

(١)

التابعين بعضهم عن بعض .

وحكى عن الشافعى أنه قال : وهذا أصح شيء فى هذا

الباب ، وأنه قال : الحديث ناسخ للحديث الأول : " إذا رأيتم

(٢)

الجنابة فقوموا " .

وقال أحمد : ان شاء قام ، وان شاء لم يقم ، وهكذا

(٣) (٤) (٥)

قال اسحاق .

حديث فى المشى مع الجنابة :

(٩٢٣) عن سالم عن أبيه قال : " رأيت رسول الله صلى الله

(١) الترمذى ٣٥٣/٣ وهم يحيى بن سعيد (الأنصارى) عن واقد ابن عمرو بن سعد بن معاذ الأنصارى عن نافع بن جبير عن مسعود بن الحكم وكلهم تابعون ثقات - الأول من الطبقة الخامسة والثانى من الرابعة والثالث من الثالثة - إلا مسعود بن الحكم فله رؤية كما فى التقريب ص ٥٧٩، ٥٩١، ٥٢٨، ٥٥٨ والله تعالى أعلم .

(٢) الترمذى ٣٥٣/٣ ، وانظر الأم ٢٧٩/١ ، واختلاف الحديث ص ١٥٨، ١٥٧ ، وقال فى الاعتبار ص ١١٩-١٢١ رويناه ذلك عن على وابنه الحسن وعلقمة والأسود والنخعى ونافع بن جبير ، وفعله ابن المسيب وبه قال عروة ومالك وأهل الحجاز والشافعى وأصحابه ، وانظر بداية المجتهد ١٧٠/١ والكافى ٢٤٤/١ وهو قول أصحاب الرأى ونص عليه أحمد وعليه أكثر أصحابه كما فى شرح معانى الآثار ٤٨٨/١-٤٩٠ ، والانصاف ٥٤٢/٤ .

(٣) الترمذى ٣٥٣/٣ ، وانظر المغنى ٤٧٩/٢ ونقله فى شرح مسلم ٢٧/٧ عن ابن حبيب وابن الماجشون .

(٤) وذهب قوم الى وجوب القيام منهم ابن مسعود وأبى سعيد وقيس بن سعد وسهل بن حنيف وسالم بن عبد الله وهى رواية عن أحمد ، انظر الاعتبار ص ١٢٠ ، والانصاف ٥٤٣/٤ وبداية المجتهد ١٧٠/١ .

(٥) والراجع الجمع بين أحاديث القيام وأحاديث الجلوس بأن يقال القيام للاستحباب والجلوس للجواز ، وهى رواية عن أحمد واختاره ابن عقيل وأبو يعلى وابن تيمية وابن القيم والنووى وابن حجر وابن حبيب وابن الماجشون وابن حزم .

انظر : أخبار الرسوخ ص ٢٦ ، الانصاف ٥٤٣/٤ ، الاختيارات الفقهية ص ٨٨ ، المجموع ٢٢٨/٥ ، الفتح ١٨١/٣ ، المحلى ٢٢٦/٥ وما بعدها ، تهذيب السنن ٣١٢/٤ ، ٣١٣ وفيه رد مفصل على دعوى النسخ والله أعلم .



عليه وسلم وأبا بكر وعمر رضى الله عنهما يمشون أمام  
الجنائزة " .

(١)

أخرجه أبو عيسى من طرق عن سالم عن أبيه .

(٢)

قال وروى معمر ويونس بن يزيد ومالك وغيرهم من الحفاظ

عن الزهري " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يمشى أمام

الجنائزة " وهذا مرسل ، قال أبو عيسى وأهل الحديث كلهم يرون

أن الحديث المرسل فى ذلك أصح ، وحكى عن المبارك أنه قال

(٣)

حديث الزهري فى هذا مرسلا أصح .

(١) الترمذى ح ١٠٠٧ من طريق سفيان بن عيينة ، ورواه ح ١٠٠٨

من طريق منصور وبكر الكوفى وزيايد (بن سعد) وسفيان ،

وقال فى ٣٢١/٣ وإنما هو ابن عيينة روى عنه همام وقال

وهكذا رواه ابن جريج وزيايد بن سعد وغير واحد (كلهم)

عن الزهري عن سالم عن أبيه نحو حديث ابن عيينة ،

وقال قال ابن المبارك : وأرى ابن جريج أخذه عن ابن

عيينة ، ورواه الترمذى ح ١٠١٠ عن أنس مرفوعا بمثل

حديث ابن عمر إلا أنه زاد فيه : "وعثمان" وقال أبو

عيسى هذا غير محفوظ وسألت محمدا عن هذا الحديث فقال

هذا حديث خطأ ، أخطأ فيه محمد بن بكر ، وإنما يروى

هذا الحديث عن يونس عن الزهري مرفوعا مرسلًا بمثل حديث

ابن عمر ، قال الزهري وأخبرنى سالم أن أباه كان يمشى

أمام الجنائزة ، قال محمد : هذا أصح .

قلت ومع هذا كله فقد صحح حديث ابن عمر ابن حبان كما

فى الموارد ح ٧٦٦ وقال فى التلخيص ١١١/٢ واختار

البيهقى (٢٤/٣) الموصول وجزم أيضا بصحته ابن المنذر

وابن حزم (كما فى المحلى ٢٤٢/٥ ، وصححه فى الارواء

١٨٦/٣-١٩٢ ، وفى تهذيب السنن ٣١٥/٤ ، والمجموع

٢٢٦/٥ ، والعارضة ٢٢٨/٤) .

(٢) هو يونس بن يزيد بن أبى النجاد - بنون مشددة مكسورة

الايلى - بفتح الالف وسكون الياء - أبو يزيد مولى آل

أبى سفيان ثقة إلا أن فى روايته عن الزهري وهما قليلا

وفى غير الزهري خطأ ، من كبار أتباع التابعين من

طبقة مالك ومعمر ، مات سنة تسع وخمسين على الصحيح ،

وقيل سنة ستين ، روى له الجماعة كما فى التقريب

ص ٦١٤ .

وانظر : الجرح والتعديل ٢٧٤/٩ ، الثقات ٦٥١/٧ ،

تاريخ الثقات ص ٤٨٨ ، الكاشف ٢٦٧/٣ ، التذكرة ١٦٢/١

التهذيب ٤٥٠/١١ ، الخلاصة ص ٤٤١ .

(٣) الترمذى ٣٢١/٣ . قلت وقال أحمد فى مسائله لابنه عبد

الله ص ١٤٣ : وماهو إلا فعل ابن عمر ، والنبي مرسل عن

الزهري ، وقال النسائى ٥٦/٤ هذا (أى المرفوع) خطأ =

قال أبو عيسى : واختلف أهل العلم في المشي أمام

الجنائز :

فراى جماعة من الصحابة أن المشي أمامها أفضل ، وهو

قول الشافعى وأحمد ، وروى سالم عن أبيه أنه كان يمشى أمام  
(١)

الجنائز .

وذهب جماعة الى أن المشي خلفها أفضل ، وهو قول جماعة  
(٢)

من الصحابة ، ومذهب الثورى واسحاق واحتجوا بما :

= والصواب مرسل ، وأجاب فى التلخيص ١١٢، ١١١/٢ عن سؤال  
على بن المدينى لابن عيينة أن الناس خالفوه فى هذا  
الحديث واجابة ابن عيينة أنه استوثقه من الزهرى وأنه  
حدثه مرارا ليس يحصيها ، قال قلت وهذا لا ينفى عنه  
الوهم فإنه ضابط لأنه سمعه منه عن سالم عن أبيه والأمر  
كذلك إلا أن فيه ادراجا ، لعل الزهرى أدمجه إذ حدث به  
ابن عيينة وفعله لغيره وقد أوضحت فى المدرج بأنتم من  
هذا . اهـ

قلت أميل الى ترجيح الحديث مرسلا كما ذهب اليه ابن  
المبارك وأحمد والبخارى والنسائى والترمذى وقد حكاه  
الترمذى عن أهل الحديث ، وقول هؤلاء الأئمة ، وهم من  
هم ، مقدم على قول من جاء بعدهم ممن هم عالة عليهم ،  
والله تعالى أعلم .

لكن هذا المرسل يتقوى بفعل الصحابة فقد روى ابن أبى  
شيبه ٢٧٧/٣ عن جرير بن عبد الله الحميدى (والصحيح  
عبد الحميد كما فى المحلى ٢٤٣/٥) عن سهيل بن أبى  
صالح عن أبيه قال : "كان أصحاب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يمشون أمام الجنائز" ، وهو اسناد حسن فى  
الشواهد رجاله ثقات إلا سهيل بن أبى صالح فصدوق تغيير  
حفظه باخرة كما فى التقريب ص ١٣٩، ٢٥٩، ٢٠٣ .

(١) الترمذى ٣٢٢، ٣٢١/٣ ، وهو قول أبى بكر وعمر وعثمان  
وابن عمر وأبى هريرة والحسن بن على وابن الزبير وأبى  
قتادة وأبى أسيد وعبيد بن عمير وشريح والقاسم بن  
محمد وسالم والزهرى وابن أبى ليلى ومالك والشافعى  
وأحمد وداود وأكثر أهل المدينة كما فى المغنى ٤٧٤/٢  
والمجموع ٢٢٧/٥ ، والمنتنقى ٩/٢ ، والكافى ٢٤٤/١ وقد  
رواه ابن أبى شيبه عن أبى صالح عن الصحابة كما سبق .

(٢) الترمذى ٣٢٤، ٣٢٣/٣ وروى عن على وابن مسعود وأبى  
الدرداء وأبى مسيرة وطاوس كما عند عبد الرزاق ج ٦٢٦٢ ،  
٦٢٦٦، ٦٢٦٣ ، وابن أبى شيبه ٢٧٨/٣ وهو قول الأوزاعى  
والثورى واسحاق وأصحاب الراى وابن حزم كما فى شرح  
السنة ٣٣٤/٥ ، وموطأ محمد بن الحسن ص ١١٠ ، وشرح  
معانى الآثار ٤٨٠/١-٤٨٥ ، والمحلى ٢٤٢/٥ ، والمجموع  
٢٢٧/٥ .

(٩٢٤) روى عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : سألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المشى خلف الجنازة فقال "مادون الخبب ، فان كان خيرا عجلتموه ، وان كان شرا فلا يبعد الا أهل النار ، الجنازة متبوعة ولا تتبع ليس منها من تقدمها " .

قال أبو عيسى هذا حديث لانعرفه من حديث ابن مسعود الا من هذا الوجه ، قال سمعت محمد بن اسماعيل يضعف حديث أبي ماجد ، وهو الراوى عن ابن مسعود رضى الله عنه .  
(١) (٢) (٣)

(١) فى جميع النسخ : "ابن ماجد" ، والتصويب من الترمذى ، وقال أبو داود : عن أبي ماجدة ، وفى التقريب ص ٦٧٠ قال أبو ماجد هو الذى روى عن ابن مسعود ووهم من خلط به أبا ماجدة ، قال وكل منهما مجهول .

(٢) الترمذى ج ١٠١١ ، وأبو داود ج ٣١٨٤ وضعفاه لجهالة أبي ماجد ، وقال البخارى والبيهقى وابن حزم والدارقطنى وأحمد بن حنبل انه مجهول ، وقال النسائى والساجى وابن عدى منكر الحديث ، وقال أبو أحمد الكرابيى حديثه ليس بالقائم ، انظر : الضعفاء والمتروكين للنسائى ص ٢٥٩ ، المحلى ٢٤٣/٥ ، الكامل ٢٧٤٩/٧ ، مختصر أبي داود ٣١٩/٤ ، نصب الراية ٢٨٩/٢ ، التلخيص ١١٣/٢ ، التهذيب ٢١٧/١٢ .

قلت وفى اسناده أيضا يحيى بن عبد الله الجابر ضعفه يحيى بن معين والنسائى وأحمد ، وقال ابن معين مرة : ليس حديثه بشئ ، وقال مرة أخرى هو وأحمد بن حنبل : ليس به بأس ، وقال ابن حبان لايحوز الاحتجاج به ، وقال ابن عدى أرجو أنه لابس به ، وقال الذهبى صدوق فيه ضعف ، وقال ابن حجر لين الحديث ، انظر : سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٤٨٠ ، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ١٩٩، ١٩٨/٣ ، الميزان ٣٨٩/٤ ، الكاشف ٢٢٨/٣ ، التقريب ص ٥٩٢ .

فعلى هذا يكون الحديث ضعيفا . لكن ابن القيم بعد أن ضعفه ذكر له فى تهذيب السنن ٣١٦/٤ شاهدين : الأول عن أبي هريرة عند ابن عبد البر وفيه كثافة مولى صفية قال لايحتج به ، والثانى عن سهل بن سعد عند ابن عدى وفيه يحيى بن سعيد الحمصى العطار قال منكر الحديث ، أما ابن حجر فقال فى كثافة مقبول ، وقال فى يحيى ضعيف كما فى التقريب ص ٥٩١، ٤٦٢ .

قلت وله شاهد ثالث عن على قال : "المشى خلف الجنازة أفضل من المشى أمامها كفضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد" قال فى الفتح ١٨٣/٣ رواه سعيد بن منصور وغيره =



حديث فى الركوب مع الجنازة :

(٩٢٥) عن ثوبان رضى الله عنه قال : "خرجنا مع النبى صلى الله عليه وسلم فى جنازة فرأى ناسا ركباننا فقال : ألا تستحيون ان ملائكة الله تعالى على أقدامهم وأنتم على ظهور الدواب" .

أخرجه أبو عيسى وقال : وفى الباب عن المغيرة بن شعبة (١)  
وجابر بن سمرة وقال حديث ثوبان قد روى عنه موقوفا .

= (كعبد الرزاق ح ٦٢٦٣ وابن أبى شيبه ٢٧٨/٣) وقال  
اسناده حسن وهو موقوف له حكم الرفع ، قال لكن حكى  
الأثرم عن أحمد أنه تكلم فى سنده .  
قلت الذى رواه أحمد كما فى مسائل ابنه عبد الله ح ٥٣٢  
وابن أبى شيبه ٢٧٨/٣ فى اسناده يزيد بن أبى زياد  
ضعيف كما فى التقريب ص ٦٠١ ، لكن رواية عبد الرزاق  
عن الثورى عن عروة بن الحارث عن زائدة بن أوس الكندى  
ويقال ابن خراس لم يرو عنه سوى أبى فروة الهمدانى  
(أى عروة بن الحارث) كما فى الجرح والتعديل ٦١٢/٣  
وذكره ابن حبان فى الثقات ٣٣٩/٦ فمثله يكون مقبولا ان  
شاء الله تعالى قال حديث بمجموع الطريقين حسن ان شاء  
الله تعالى وله حكم الرفع كما قال ابن حجر وقاله  
الطحاوى ٤٨٣/١ أيضا وأقره فى أحكام الجنائز ص ٧٤ .  
قلت ويشهد له حديث ابن مسعود ، وحديث البراء قال :  
"أمرنا باتباع الجنائز" رواه البخارى ٧٠/٢ ، اعتبره  
شاهدا فى المحلى ٢٤٢/٥ .

(٣) الراجح المشى خلف الجنازة أفضل لحديث على وحديث ابن  
مسعود وحديث البراء ولحديث طاوس قال : "مامشى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم حتى مات الا خلف الجنازة"  
رواه عبد الرزاق ح ٦٢٦٢ واسناده صحيح مرسل كما فى  
الدراية ٢٣٨/١ فهو يقوى الأحاديث الآتية الذكر ، والله  
تعالى أعلم .

(١) الترمذى ح ١٠١٢ وتمامه : قال محمد (أى البخارى)  
الموقوف أصح .

قلت وصحح المرفوع الحاكم ٣٥٥/١ على شرطهما ووافقه  
الذهبى وتابعهما فى أحكام الجنائز ص ٧٥ ، ويشهد له  
حديث المغيرة بن شعبة مرفوعا : "الراكب خلف الجنازة  
والماشى حيث شاء منها" رواه الترمذى ح ١٠٣١ وقال حسن  
صحيح ، وصححه ابن حبان كما فى الموارد ح ٧٦٩ ،  
والحاكم ٣٦٣، ٣٥٥/١ على شرط البخارى ووافقه الذهبى  
وتابعهما فى أحكام الجنائز ص ٧٣ وصححه أيضا فى  
المحلى ٢٤٢، ٢٣٣/٥ ، والطحاوى ٤٨٢/١ لكن قال فى  
التلخيص ١١٤/٢ رواه الطبرانى موقوفا على المغيرة قال  
ولم يرفعه سفيان ، ورجح الدارقطنى فى العلل الموقوف.



(١)  
 (٩٢٦) وعن جابر بن سمرة رضى الله عنه قال : "كنا مع رسول  
 (٢)  
 الله صلى الله عليه وسلم فى جنازة ابن الدحداح وهو  
 على فرس له يسعى ونحن حوله وهو يتوقص به " .  
 (٣)  
 أخرجه أبو عيسى و ترجم الباب بالرخصة فى الركوب ثم  
 روى :

(٩٢٧) عن جابر بن سمرة رضى الله عنه من طريق آخر "أن  
 النبى صلى الله عليه وسلم اتبع جنازة ابن الدحداح  
 ماشيا ورجع على فرس" .  
 (٤)  
 وقال هذا حديث حسن صحيح .

غريبه :

قوله : "يتوقص به " ، وضبطه بياء معجمة باثنتين من  
 تحت مفتوحة و ثاء معجمة باثنتين من فوق مفتوحة و واو مفتوحة

- 
- (١) فى جميع النسخ : "جابر بن عبد الله" وهو تصحيف .  
 (٢) كما فى مسلم وأبى داود والتحفة ٩٣/٤ والذى عند  
 الترمذى - النسخة المتداولة - والعارضة ٢٣٣/٤ ،  
 والنسائى : "أبى الدحداح" - وهو ثابت بن الدحداح أبو  
 الدحداح وأبو الدحداح صحابى حليف الانصار قيل مات فى  
 أحد وقيل بعد الرجوع من الحديبية رضى الله عنه كما  
 فى الإصابة ١١٢/١١ ، ٨/٢ .  
 وانظر : تاريخ الصحابة ص ٢٧١ ، أسد الغابة ٩٦/٦ ،  
 الاستيعاب ٢٢٤/١١ ، التجريد ١٦٣/٢ ، تهذيب الأسماء  
 واللغات ٢٢٨/٢ ، والغريب أنه من رجال مسلم وأبى داود  
 والترمذى والنسائى ولم يذكره فى التقريب ولا التهذيب  
 ولا الخلاصة ولا الكاشف .  
 (٣) ح ١٠١٣ .  
 (٤) ح ١٠١٤ وأبو داود ح ٣١٧٨ والنسائى ٨٦/٤ ومسلم ح ٩٦٥ وفى  
 كلا الاسنادين سماك بن حرب قال فى التقريب ص ٢٥٥ مدوق  
 فى الحديث حسن ، والرواية الثانية مرحت بأن النبى صلى  
 الله عليه وسلم انما ركب فى الرجوع من الجنازة فبينت  
 المراد من الرواية الأولى ، وبالتالى فلا يصلح أن يكون  
 حديث جابر سمرة شاهدا لحديث المغيرة بن شعبه ولحديث  
 شوبان ، والثابت والله أعلم الركوب فى الرجوع من  
 الجنازة لاغير والله تعالى أعلم .

وقاف مشددة مفتوحة ومصاد مهمة ، قال الجوهري : يقال فلان يتوقص به فرسه اذا نزانزوا يقارب فيه الخطو .  
(١)

وذكر الخطابي الحديث وقال : التوقص أن يرفع يديه ويثب به وثبا متقاربا .  
(٢)

#### حديث في فضل الصلاة على الجنابة :

(٩٢٨) عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من صلى على جنازة فله قيراط ، ومن تبعها حتى يقضى دفنها فله قيراطان أحدهما أو أصغرهما مثل أحد ، فذكرت ذلك لابن عمر فأرسل الى عائشة رضى الله عنها فسألها عن ذلك فقالت صدق أبو هريرة فقال ابن عمر : لقد فرطنا فى قراريط كثيرة " .

أخرجه أبو عيسى وقال وفى الباب عن البراء وعبد الله ابن مغفل وعبد الله بن مسعود وأبى بن كعب وابن عمر وثوبان رضى الله عنهم ، وقال حديث أبى هريرة حديث حسن صحيح ،  
(٣)  
وقال وروى عنه من غير وجه .

#### حديث في التكبير فى الصلاة على الجنابة :

(٩٢٩) عن أبى هريرة رضى الله عنه "أن النبى صلى الله عليه وسلم نعى النجاشى فى اليوم الذى مات فيه وخرج بهم الى المصلى فصف بهم فكبر أربع تكبيرات" .

---

(١) الصحاح ١٠٦٢/٣ ، وانظر النهاية ٢١٤/٥ .  
(٢) المعالم ٣١٤/٤ .  
(٣) الترمذى ح ١٠٤٠ ، وهو عند البخارى ٨٩/٢ ، ومسلم ح ٩٤٥ ، ٥٥٠٥٤ ، ورواه مسلم عن ابن عمر وثوبان ح ٩٤٥ ، ٥٧٠٥٦ .

(١)

أخرجه الشيخان .

(٩٣٠) وأخرجه الترمذى عن عمران بن حصين رضى الله عنه قال

قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ان أخاكم

النجاشى قد مات فقوموا فملوا عليه ، قال فقمنا

فصففنا كما نصف على الميت وصلينا معه كما نصلى على

الميت " .

(٢)

أخرجه الترمذى وقال هذا حديث حسن صحيح ، وفى الباب

عن أبى هريرة وجابر بن عبد الله وأبى سعيد وحذيفة بن أسيد

(٣)

وجريير بن عبد الله رضى الله عنهم .

(٩٣١) وفى رواية عن سعيد قال : " خرج رسول الله صلى الله

عليه وسلم الى البقيع فكبر عليه أربعاً " .

(٤)

أخرجاه من طرق عن الزهرى .

(١) البخارى ٩١/٢ ، ومسلم ح ٩٥١ كلاهما عن مالك ، وأصله فى

الموطأ ٢٢٦/١ .

(٢) لو قال المصنف : " وقال أبو عيسى " لكان أفضل لاجتناب

تكرار عبارة : " أخرجه الترمذى " التى صدر بها الحديث .

(٣) الترمذى ح ١٠٣٩ وهو عند مسلم مختصراً ح ٩٥٣ ، وروى مسلم

حديث جابر بن عبد الله ح ٩٥٢ ، وروى ابن ماجه حديث

حذيفة بن أسيد ح ١٥٣٧ ، وحديث ابن عمر ح ١٥٣٨ .

(٤) هذا لفظ البغوى ح ١٤٩٠ من طريق سفيان بن عيينة عن

الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة ، ورواه ابن

ماجه ح ١٥٣٤ من طريق معمر عن الزهرى به ، والذى عند

البخارى ٩٠/٢ من طريق الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن

سعيد بن المسيب عن أبى هريرة قال : " ان النبى صلى

الله عليه وسلم صف بهم بالمصلى فكبر عليه أربعاً " ،

ومن هذا الطريق رواه مسلم ح ٩٥١ ، ٦٣ غير أنه قال :

" ... فصلى فكبر عليه أربع تكبيرات " وقد سبقت رواية

الشيخين من طريق مالك ح ٩٢٩ من الصلب .

## وفى الحديث فوائد :

- (١) الأولى : جواز النعى وهو أن ينادى فى الناس أن فلانا مات ليشهدوا جنازته . وقد كرهه قوم . وفى الحديث : نعى النبى صلى الله عليه وسلم النجاشى .
- (٢) (٣) (٤) (٥)

(١) شرح السنة ٣٤٠/٥ واليه ذهب كثير من أهل العلم منهم أبو هريرة وابن عمر فى رواية وابن سيرين وأحمد وأصحاب الشافعى وأبو حنيفة ومالك وداود كما فى المغنى ٥٧١/٢ ، والتمهيد ٢٥٥/٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، والمجموع ١٦٥/٥ ، ومسائل أحمد لاسحاق بن إبراهيم ١٩٠/١ ، ومختصر الطحاوى ص ٤٢ ، والهداية ٩٠/٢ .

(٢) شرح السنة ٣٤٠/٥ .

قلت النعى المنهى عنه هو ارسال من يصيح فى الناس بموت فلان على أبواب الدور والأسواق على طريقة أهل الجاهلية كالنياحة والمفاخرة والمباهاة ، انظر العارضة ٢٠٦/٤ ، والمجموع ١٦٥/٥ ، والفتح ١١٦/٣ .

(٣) شرح السنة ٣٤٠/٥ واليه ذهب ابن عمر فى رواية أخرى وحذيفة وابن مسعود وأصحابه : علقمة والربيع بن خيثم وعمرو بن شرحبيل والنخعى ، كما فى التمهيد ٢٥٥/٦ ، ٣٧٦ ، والمغنى ٥٧١/٢ .

(٤) هذا ترجيح ابن شداد رحمه الله للقول بجواز النعى .

(٥) والراجح جواز النعى اذا كان اخبارا للأقارب والأصدقاء وأهل الصلاح لحديث أبى هريرة المتفق عليه الوارد فى الباب ، ولحديث أبى هريرة أن رجلا أسود - أو امرأة سوداء - كان يقيم المسجد فمات ، فسأل النبى صلى الله عليه وسلم عنه ، فقالوا : مات ، قال أفلا كنتم آذنتموني به . رواه البخارى ك/الصلاة ١٨١/١ ، ومسلم ك/الجنائز ج ٩٥٦ ولاثر النخعى قال لأبى إذا مات الرجل أن يؤذن صديقه ، انما كانوا يكرهون أن يطاف فى المجالس : أنعى فلانا كفعل الجاهلية . رواه عبد الرزاق ج ٦٠٥٦ عن هشام الدستوائى عن حماد ، وهذا اسناد صحيح ، وقد رواه سعيد بن منصور عن ابن عليه عن ابن عون . قلت لأبراهيم : أكانوا يكرهون النعى ؟ قال نعم ، قال ابن عون : كانوا اذا توفى الرجل ركب رجل دابة ثم صاح فى الناس : أنعى فلانا ، وبه الى ابن عون قال قال ابن سيرين : لأعلم بأسا أن يؤذن الرجل صديقه وحميمه . ذكره فى الفتح ١١٧/٣ .

قلت واسناده صحيح أيضا ابن عليه هو اسماعيل بن إبراهيم بن مقسم ، وابن عون هو عبد الله الفقيه المشهور كما فى التقريب ص ٦٩٦ ، ٦٩٧ والأول ثقة حافظ ، والثانى ثقة ثبت ، وإبراهيم هو ابن يزيد النخعى ثقة وهم من رجال الشيخين كما فى التقريب ص ٩٥ ، ١٠٥ ، ٣١٧ وقد ورد فى النعى المنهى عنه حديث حذيفة قال : " .. انى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن النعى" رواه الترمذى ج ٩٨٦ وقال حسن صحيح ، وصححه فى العارضة ٢٠٦/٤ وحسنه فى الفتح ١١٧/٣ وتبعه على ذلك فى أحكام =



الفائدة الثانية : أنه يدل على جواز الصلاة على الميت

(١) (٢)

الغائب فإن النجاشي كان غائبا وكان مسلما يكتنم اسلامه .

وقد أورد الخطابي على هذا الاستدلال اشكالا ، فقال :

النجاشي كان مسلما ولم يكن عنده من يقضى حقه من الصلاة

فقضى حقه بالصلاة عليه ، وأما المسلم الغائب في بلاد

(٣)

المسلمين فقد قضي حقه بالصلاة عليه .

فأجيب عنه بأنه أمر الناس بالصلاة عليه وكان يمكن أن

(٤)

يقضى حقه بدون ذلك .

= الجناز ص ٣١ مع أن في اسناده حبيب بن سليم العباسي مقبول كما في التقريب ص ١٥١ ، وقال في الكاشف ١٤٥/١ صالح الحديث ، وذكره ابن حبان في الثقات (١٨٢/٦) كما في التهذيب ١٨٥/٢ فمثله يكون حديثه صالح للاعتبار به ويشهد له حديث ابن مسعود مرقوعا : "اياكم والنعي فإنه من عمل الجاهلية" رواه الترمذي ح ٩٨٤ ورواه موقوفا على ابن مسعود ح ٩٨٥ وقال الموقوف أصح ، وفي اسنادهما أبو حمزة وهو ميمون الأعور وليس بالقوي عند أهل الحديث ، وقال أبو عيسى حديث عبد الله حديث حسن غريب وضعف في التقريب ص ٥٥٦ أبا حمزة فالاسناد ضعيف ، ولكن يتعضد به حديث حذيفة ويرتقى الى درجة الحسن ان شاء الله تعالى .

(١) شرح السنة ٣٤١/٥ ونسبه لأكثر العلماء ثم نقل عن أصحاب الرأي عدم الجواز ، قلت وهو قول المالكية ورواية عن أحمد ، وادعت المالكية والحنفية أن ذلك خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم .

انظر : المجموع ٢٠٠/٥ ، المبدع ٢٦٠، ٢٥٩/٢ ، عمدة القاري ٣٧٦/٦ ، التمهيد ٣٢٨/٦ ، العارضة ٢٥٩/٤ ، الفتوح ١٨٩، ١٨٨/٣ ، المحلى ٢٤٩/٥ .

(٢) والراجح جواز الصلاة على الغائب اذا لم يصل عليه في بلده لحديث أبي هريرة في الصلاة على النجاشي الوارد في الباب ودعوى الخصومية لدليل عليها ، لاسيما وقد ثبت في حديث أبي هريرة من رواية الترمذي أنه أمر الناس بالصلاة على النجاشي فقاموا فصلوا معه عليه كما في شرح السنة ٣٤٢، ٣٤١/٥ ، والعارضة ٢٥٩/٤ وقد ذهب الى هذا الترجيح شيخ الاسلام ابن تيمية كما في الزاد ٥٢٠/١ .

(٣) عن المعالم ٣٢٢/٤ مختصرا واستحسنه الروياني من الشافعية كما في الفتوح ١٨٨/٣ .

(٤) عن شرح السنة ٢٤٢/٥ نحوه لكن في معرض الرد على دعوى اختصاص ذلك بالنبي صلى الله عليه وسلم ، فلا يصلح للرد على كلام الخطابي الذي ملخصه كما في الفتوح ١٨٨/٣ أنه لا يصلح على الغائب الا اذا وقع موته بأرض ليس بها من يصلح عليه .

الفائدة الثالثة : أنه كبر عليه أربع تكبيرات وهو مذهب أكثر أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم ، واليه ذهب الثوري ومالك وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي ، وهو آخر ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ، هكذا ذكره البغوي .

(٢) وروى عن علي كرم الله وجهه "أنه كان يكبر على أهل بدر ستا ، وعلى أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خمسا ، وعلى سائر الناس أربعاً" .

(٣)

(٤) وقد روى أنه كبر بعضهم ثلاثاً ، وروى خمسا ، وروى

- (١) شرح السنة ٣٤٢/٥ ، وانظر المغني ٥١٦/٢ ، وحكى في التمهيد ٣٣٤/٦-٣٣٦ اجماع الصحابة على ذلك وساقه بسنده من طرق : عن أبي وائل أن عمر جمعهم على ذلك (قال في الفتح ٢٠٢/٣ رواه البيهقي باسناد حسن) وعن ابراهيم أنهم اجتمعوا عند أبي مسعود فاجمعوا على ذلك وعن ابن مسعود قال رأيت الناس قد اجتمعوا على أربع ، ورواه ابن المنذر باسناد صحيح عن ابن المسيب أن عمر جمعهم على أربع كما في الفتح ٢٠٢/٣ ، وقوله : وهو آخر ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم روى من طرق عن ابن عباس وأنس وعمر وابن عمر وكلها ضعيفة وبعضها موضوع كما في الاعتبار ص ١٢٤ ، ١٢٥ ، والتلخيص ١٢١/٣ .
- (٢) انظر التعليق على هذه العبارة في هامش ج ٣ من المصلي .
- (٣) أخرجه الطحاوي (٤٩٧/١) ، والدارقطني ٧٣/٢ ، والبيهقي ٣٧/٤ ، وسنده صحيح كما في أحكام الجنائز ص ١١٣ .
- (٤) رواه ابن المنذر باسناد صحيح عن أبي معبد قال صليت خلف ابن عباس على جنازة فكبر ثلاثاً كما في الفتح ٢٠٢/٣ ، ورواه ابن أبي شيبه ٣٠٣/٣ عن أنس ، وروى سعيد بن منصور عنه أنه قال التكبير أربع غير أن واحدة هي استفتاح الصلاة كما في الفتح ١٩١/٣ ، وروى عبد الرزاق عنه أنه كبر ثلاثاً فقليل له فكبر الرابعة كما في الفتح ٢٠٢/٣ ، ورواه ابن أبي شيبه ٣٠٣/٣ عن جابر بن زيد ، وهو قول ابن أبي ليلى كما في التمهيد ٣٣٦/٦ ، وحكاها ابن عبد البر فيه عن حذيفة وأبي ذر لكن قال في الاسناد عنهما من لا يحتج به .
- (٥) رواه مسلم ج ٩٥٧ عن زيد بن أرقم من فعله فلما سئل عن ذلك رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم ، وذكره في التلخيص ١٢٠/٢ وقال روى ابن عبد البر عنه أنه كبر على أبي سريحة الغفاري أربعاً ، ثم قال ولاحمد عن حذيفة أنه كبر على جنازة خمسا ، ورواه ابن أبي شيبه ٣٠٣/٣ عنه وعن ابن مسعود ومعاذ وأصحابه بالشام .

(١) (٢) (٣)

سبعاً .

حديث فى الصلاة على الجنائز فى المسجد :

(٩٣٢) روت عائشة رضى الله عنها "أن النبى صلى الله عليه

(٤)

وسلم صلى على سهيل بن البيضاء فى المسجد " .

(٥)

قال أبو عيسى هذا حديث حسن .

(٦)

وقد قال مالك : لا يصلى على الميت فى المسجد .

(١) رواه ابن أبى شيبه ٣٠٤/٣ عن عبد الله بن الحارث

مرفوعاً وعن على موقوفاً .

(٢) وروى ابن أبى شيبه ٣٠٤/٣ عن إبراهيم النخعى أنه

لايزاد على سبع ولا ينقص من أربع ، وبه قال أحمد كما فى

المغنى ٥١٤/٢ ، وروى ابن أبى شيبه ٣٠٤/٣ عن بكر بن

عبد الله أنه لايزاد على سبع ولا ينقص عن ثلاث ، وبه قال

ابن حزم إلا أنه كره الثالثة والسادسة والسابعة كما

فى المحلى ١٨٥/٥ ، وروى ابن أبى شيبه ٣٠٣/٣ عن ابن

مسعود أنه يكبر ما كبر الإمام .

(٣) والراجح أربع تكبيرات لاجتماع الصحابة السكوتى فى عهد

عمر رضى الله عنه وقد روى بإسناد صحيح كما سبق فى

أول المسألة الخلافية ، ولو كبر خمسا جاز لثبوته عن

النبى صلى الله عليه وسلم من حديث زيد بن أرقم ،

وروى عن حذيفة وابن مسعود ومعاذ وأصحابه بالشام كما

سبق ، والله تعالى أعلم .

(٤) هو سهيل بن البيضاء القرشى الفهرى ، والبيضاء أمه

واسمها دعد ، واسم أبيه وهب بن ربيعة شهد بدرا وتوفى

سنة تسع رضى الله عنه .

انظر : طبقات ابن سعد ٢١٣/٤ ، طبقات خليفة ص ٢٨ ،

تاريخ الصحابة ص ١٢٢ ، الاستيعاب ٢٨٣/٤ ، أسد الغابة

٤٧٧/٢ ، التجريد ٢٤٦/١ ، العبر ١٠/١ ، الاصابة ٢٨٣/٤

سير أعلام النبلاء ٣٨٤/١ .

(٥) ح ١٠٣٣ وقال فيه : "سهيل بن بيضاء" ورواه بمعناه مسلم

ح ٩٧٣ ، ٩٩ وقال : "سهيل بن البيضاء" ، وقال فى رواية

ح ٩٧٣ ، ١٠١ : " . . على ابنى بيضاء فى المسجد ، سهيل

وأخيه " ، قال مسلم : وسهيل بن دعد وهو ابن البيضاء

أمه بيضاء ، وقال فى رواية ح ٩٧٣ ، ١٠٠ : " . . فى جوف

المسجد " .

(٦) القرمذى ٣٤٣/٣ وهو قول مالك وأبى حنيفة وأصحابهما

وابن أبى ذئب وكل من قال بنجاسة الميت ، وأما من قال

بطهارته منهم فلخشية التلويت ، واستدلوا بحديث أبى

هريرة مرفوعاً : "من صلى على جنازة فى المسجد فلا شيء

له" أخرجه ابن أبى شيبه ٣٦٤/٣ ، ٣٦٥ من طريق حفص بن



= غياث عن ابن أبي ذئب عن صالح مولى التوأمة به ، وعبد الرزاق ح ٦٥٧٩ من طريق معمر والثوري عن ابن أبي ذئب به ، وأحمد ٤٥٥/٢ من طريق حجاج ويزيد بن هارون عن ابن أبي ذئب به ، وابن عدى ١٣٧٤/٤ من طريق علي بن الجعد عن ابن أبي ذئب به ، والطحاوي ٤٩٢/١ ، ٤٩٣ من طريق معن بن عيسى عن ابن أبي ذئب به ، وقال هو ناسخ لحديث عائشة بدليل أن الناس أنكروا ذلك عليها ، وأخرجه ابن ماجه ح ١٥١٧ بلفظ : "فليس له شيء" من طريق وكيع عن ابن أبي ذئب به ، وقال حديث عائشة أقوى ، ومن نفس الطريق رواه أحمد ٤٤٤/٢ ، ورواه أبو داود ح ٣١٩١ من طريق يحيى (وهو ابن سعيد القطان كما في التهذيب ٣٠٤/٩ ، ٢١٦/١١) عن ابن أبي ذئب به ولفظه : "فلا شيء عليه" وأقره في المختصر ٣٢٥/٤ ، ٣٢٦ وقال قال الخطيب كذا في الأصل .

قلت يبدو أن هذا اللفظ شاذ لأن يحيى بن سعيد القطان خالف الجمهور وهم حفص بن غياث ومعمر والثوري وحجاج ويزيد بن هارون وعلي بن الجعد ومعن بن عيسى كلهم قالوا : "فلا شيء له" ، وقال وكيع : "فليس له شيء" والمعنى واحد والله تعالى أعلم .

لكن في هذه الأسانيد صالح مولى التوأمة قال مالك وابن معين مرة ليس بثقة ، وكان شعبة لا يروى عنه وينهى عنه وقال أحمد مرة تفرد به ، وقال مرة أخرى صالح الحديث وقال مرة أخرى ما أعلم به بأسا من سمع منه قديما ، وقال ابن معين مرة أخرى وأبو حاتم ليس بالقوى ، وقال النسائي وأبو زرعة ضعيف ، وقال العجلي ثقة ، وقال ابن معين في التاريخ وابن المديني ثقة خرف في كبره فمن سمع منه قبل اختلاطه فذاك ، زاد ابن المديني كابن أبي ذئب ، وقال ابن معين في رواية أخرى أدركه مالك بعدما كبر ، وقال ابن عيينة والسعدى والجوزجاني تغيير واختلط ، زاد الجوزجاني فحديث ابن أبي ذئب عنه مقبول لسنه وسماعه القديم ، وقال ابن حزم ساقط ، وقال البيهقي تفرد به وهو مختلف في عدالته ، وقال ابن عدى لأبأس برواية القدماء عنه كابن أبي ذئب وابن جريج وزياد بن سعد ، وقال ابن حجر صدوق اختلط في آخره وذكر كلام ابن عدى .

انظر : مقدمة مسلم ٢٦/١ ، العلل ومعرفة الرجال ٣٥/٢ ، ١٦٦ ، سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة ص ٨٦ ، تاريخ ابن معين ٢٦٦/٢ ، أحوال الرجال ص ١٤٤ ، تاريخ الثقات ص ٢٢٧ ، الجرح والتعديل ٤١٦-٤١٨ ، الكامل ١٣٧٣/٤-١٣٧٦ ، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ٥١/٢ ، المحلى ٢٤٠/٥ ، السنن الكبرى ٥٢/٤ ، الزاد ٥٠١،٥٠٠/١ ، الكواكب النيرات ص ٢٦٥-٢٦٧ ، التقريب ص ٢٧٤ ، وانظر التهذيب ٤٠٧،٤٠٥/٤ . والحديث حسنه في الزاد ٥٠١/١ وهو مقتضى كلام ابن حجر وابن عدى في صالح مولى التوأمة ، وصححه الطحاوي ٤٩٢/١ ، وابن التركماني ٥٢/٤ ، وحسنه في صحيح ابن ماجه ح ١٢٣١ وتحسينه هو =



وقال الشافعى صلى عليه فى المسجد ، واحتج بهذا  
(١) (٢)

الحديث ، حكاه الترمذى .

حديث فى قراءة الفاتحة فى الصلاة على الجنائز :

(٣)

(٩٣٣) عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال : "صليت خلف ابن

= الصواب خلافا لمن ضعفه كأحمد وابن المنذر والخطابى والبيهقى كما فى الخلاصة للنووى نقلا من نصب الراية ٢٧٤/٢ . لكنه يعارضه حديث عائشة الذى رواه الترمذى ومسلم كما سبق وهو أصح من حديث أبى هريرة ، وأيضا فقد ثبت أن أبا بكر وعمر صلى عليهما فى المسجد كما فى المعالم ٣٢٤/٤ وشرح السنة ٣٥١/٥ ، قال فى الدراية ٢٣٥/١ وقصة أبى بكر أخرجهما عبد الرزاق (ح) ٦٥٧٦ ، وقصة عمر أخرجهما مالك (٢٣٠/١) ورجالهما ثقات ومصحهما فى المحلى ٢٤٠/٥ .

(١) الترمذى ٣٤٣/٣ وهو قول أحمد وإسحاق وأبى شور وأبى داود وابن حزم ، ونسبه فى الفتح ١٩٩/٣ الى الجمهور ، وانظر المغنى ٤٩٣/٢ ، والمحلى ٢٣٨/٥ .

(٢) والراجح جواز الصلاة على الميت فى المسجد لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما فى حديث عائشة ، ولما ثبت أن أبا بكر وعمر صلى عليهما فى المسجد مما يقتضى الاجماع على جواز ذلك كما فى الفتح ١٩٩/٣ وحديث أبى هريرة وإن كان حسنا فهو أقل صحة من حديث عائشة ، وقد تأوله الخطابى على نقصان الأجر كما فى المعالم ٣٢٥/٤ وتأولت طائفة معنى قوله : "فلاشىء له" أى لاشىء عليه

كما فى قوله تعالى : {وان أسأتم فلها} (الاسراء : ٧) كما فى المختصر ٣٢٦/٤ ، والزاد ٥٠٢/١ ، ورد البيهقى وغيره النسخ الذى ادعاه الطحاوى كما فى الزاد ٥٠١/١ لكن الصلاة عليه فى المصلى بجوار المسجد هو الأفضل لحديث أبى هريرة فى الصلاة على النجاشى وكان ذلك فى المصلى وهو متفق عليه ح ٩٢٩ المتقدم فى الصلب ، ولحديث ابن عمر أن اليهود جاؤوا الى النبى صلى الله عليه وسلم برجل منهم وامرأة زنيا فأمر بهما فرجما قريبا من موضع الجنائز عند المسجد ، رواه البخارى ٩٠/٢ ، وهو اختيار ابن القيم فى الزاد ٥٠٢/١ ، واللبانى فى أحكام الجنائز ص ١٠٦ والله تعالى أعلم .

(٣) هو الزهرى المدنى القاضى ، ابن أخى عبد الرحمن بن عوف ، يلقب طلحة الندى - بفتح النون والبدال - تابعى ثقة مكثر فقيه من الثالثة ، مات سنة سبع وتسعين وهو

ابن اثنتين وسبعين كما فى التقريب ص ٢٨٢ .  
وانظر : طبقات خليفة ص ٢٤٢ ، تاريخ الثقات ص ٢٣٤ ،  
التاريخ الكبير ٣٤٥/٤ ، الجرح والتعديل ٤٧٢/٤ ،  
الثقات ٣٩٢/٤ ، الكاشف ٣٩/٢ ، التهذيب ١٩/٥ ، الخلاصة  
ص ١٧٩ ، سير أعلام النبلاء ١٧٤/٤ .

عباس على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب فلما سلم سألته

عن ذلك فقال : سنة وحق " .

(١)

أخرجه البخارى .

(٩٣٤) وروى " أنه جهر بفاتحة الكتاب وقال : لتعلموا أنها

(٢)

سنة " .

(١) هذا لفظ البغوى ح ١٤٩٤ من طريق الشافعى ، وأصله فى بدائع المنن ح ٥٦٨ ، ورواه النسائى ٧٥/٤ بلفظ : " نعم أنه حق وسنة " ، وصححه بهذا اللفظ الحاكم ٣٥٨/١ ، وزواه الترمذى ح ١٠٢٧ وقال : أنه من السنة أو من تمام السنة ، قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح ، واسناده صحيح رجاله رجال الشيخين كما فى التقريب (وهم : محمد ابن بشار عن عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان الثورى عن سعد بن ابراهيم عن طلحة به) والذي عند البخارى ٩١/٢ بلفظ : " .. فقرأ بفاتحة الكتاب قال ليعلموا أنها سنة " .

(٢) الشافعى كما فى بدائع المنن ح ٥٦٩ ، وصححه الحاكم ٣٥٨/١ على شرط مسلم ووافقه الذهبى .

قلت فيه محمد بن عجلان وهو صدوق من رجال مسلم والبخارى فى التاريخ فحديثه حسن اذن ، ورواه النسائى ٧٥،٧٤/٤ بلفظ : " .. فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهر حتى أسمعنا فلما فرغ أخذت بيده فسألته فقال سنة وحق " عن الهيثم بن أيوب عن ابراهيم بن سعد (بن عبد الرحمن ابن عوف) عن أبيه عن طلحة ورجالهم ثقات كما فى التقريب ص ٢٨٢،٢٣٠،٨٩،٥٧٧ ، وصححه فى المجموع ١٨٣/٥ وفى أحكام الجنائز ص ١١٩ ، والحاكم ٣٥٩/١ من طريق موسى بن يعقوب الزمعى عن شرحبيل بن سعد قال : " حضرت عبد الله بن عباس صلى على جنازة بالابواء وكبر ثم قرأ بأم القرآن راقعا صوته بها " لكن موسى صدوق ساء الحفظ وشرحبيل صدوق اختلط كما فى التقريب ص ٢٦٥،٥٥٤ وهو شاهد لما قبله ، قال فى الفتح ٢٠٤/٣ ليس فى حديث الباب بيان محل قراءة الفاتحة ، وقد صرحت رواية الشافعى (كما فى بدائع المنن ح ٥٦٦ عن جابر مرفوعا أن ذلك بعد التكبيرة الاولى وضعفه العراقى فى شرح الترمذى) .

قلت وروى الشافعى ح ٥٦٧ عن أبى أمامة بن سهل بن حنيف أن رجلا من الصحابة أخبره أنها السنة ، وفى سنده مطرف ابن مازن الكنانى وهو ضعيف كما فى تعجيل المنفعة ص ٤٠٥،٤٠٤ وقواه البيهقى فى المعرفة من طريق آخر كما فى التلخيص ١٢٢/٢ ، ورواه عبد الرزاق ح ٦٤٢٨ ، والنسائى ٧٥/٤ عن أبى أمامة موقوفا أنها السنة بسندين صحيحين رجالهما رجال الشيخين كما فى التقريب وصححه النووى فى المجموع ١٨٢/٥ على شرطهما ، وقال فى الفتح ٢٠٤،٢٠٣/٣ اسناده صحيح .

وقد اختلف العلماء فى القراءة فى صلاة الجنازة :

فذهب بعض الصحابة الى أنه يقرأ بعد التكبيرة الاولى فاتحة الكتاب منهم : عبد الله بن مسعود وابن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص وسهل بن حنيف رضى الله عنهم ، وهو قول الشافعى وأحمد وإسحاق . (١)

وذهب بعضهم الى أنه لا قراءة فيها ، وإنما الثناء على الله سبحانه والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم والدعاء للميت ، وهو قول الشعبى والنخعى وأصحاب الرأى ، حكى ذلك (٢) (٣) (٤) البغوى .

- = قلت وكل موطن هنا جاء فيه أنه سنة فهو كقول الصحابى السنة كذا .. وهو فى حكم المرفوع على الراجح عند جمهور المحدثين والأصوليين كما فى المجموع ١٨٢/٥ .
- (١) شرح السنة ٣٤٥/٥ ونقله ابن المنذر عن ابن مسعود والحسن بن على وابن الزبير والمسور بن مخرمة كما فى الفتح ٢٠٣/٣ ، وحكاها فى المحلى ١٩١/٥-١٩٣ كذلك عن أنس وأبى هريرة وأبى الدرداء والضحاك وابن شهاب ومجاهد ، واختاره ابن حزم على سبيل الوجوب ، ونقل فى المغنى ٤٨٥/٢ والمجموع ١٩٣/٥ الوجوب عن الشافعية وأحمد وإسحاق وداود .
- (٢) شرح السنة ٣٥٤/٥، ٣٥٥ وزاد وروى عن ابن عمر أنه لم يكن يقرأ ، وأثر ابن عمر فى الموطأ ٢٢٨/١ باسناد صحيح ، وهو قول مالك والأوزاعى وحكى عن ابن المسيب وطاوس وعطاء وابن سيرين وابن جبير ومجاهد وحماد ، وروى عن أبى هريرة كما فى المغنى ٤٨٥/٢ ، والمجموع ١٩٣/٥ ، وبدائع الصنائع ٧٨١/٢، ٧٨٢ ، والمنتهى ١٦/٢ .
- (٣) وذهب الى استحباب قراءة أحمد كما هو ظاهر نقل أبى طالب ، واختاره ابن تيمية ، وأقره ابن القيم كما فى الانصاف ٥٢٤/٢ ، والاختيارات الفقهية ص ٨٦ ، والزاد ٥٠٥/١ . وهو الراجح لحديث ابن عباس : "ليعلموا أنها سنة" عند البخارى كما فى ص ١١٤٧ هـ ١ .
- (٤) واستدل الوجوب لحديث ابن عباس ولحديث أم شريك قالت "أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب" رواه ابن ماجه ج ١٤٩٦ وفى اسناده ضعف يسير كما فى التلخيص ١١٩/٢ ، وقال فى المصباح ٣١/٢ اسناده حسن شهر بن حوشب والراوى عنه حماد بن جعفر العبدى مختلف فيهما .
- قلت : حماد لين الحديث وشهر صدوق كثير الارسال والأوهام كما فى التقريب ص ١٧٨، ٢٦٩ فاسناد هذا الحديث ضعيف . وقد ضعفه فى ضعيف ابن ماجه ج ٣٢٨ .
- =



حديث فى الدعاء فى الصلاة على الجنائز :

(٩٣٥) عن أبى ابراهيم الأشهل عن أبيه قال : "كان النبى صلى الله عليه وسلم اذا صلى على الجنائز قال : اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأنثانا" .

(٩٣٦) وروى عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم مثل ذلك وزاد : "اللهم من أحييته منا فأحيه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان ،

= قلت ويشهد له حديث أسماء بنت يزيد وحديث أم عفيف عند الطبرانى قال فى المجمع ٣٢/٣ الأول فيه معنى بن حمران لم أجد من ذكره وبقية رجاله موثقون وفى بعضهم كلام ، وقال فى الثانى وفيه عبد المنعم أبو سعيد وهو ضعيف ، لكن قال فى التقريب ص ٣٦٦ متروك . قلت فبطل الاحتجاج به وينظر فى حديث أسماء بنت يزيد . قال فى فتح العلم ٢٤٨/١ واستدل للوجوب أنهم اتفقوا على أنها صلاة وقد ثبت حديث لاصلاة الا بفاتحة الكتاب فهى داخلية تحت العموم وأخراجها يحتاج الى دليل ، وانظر نيل الأوطار ٧٠/٤ ، والراجح أن الأمر فى حديث أم شريك - لو صح - للاستحباب ، فسر حديث ابن عباس . فى جميع النسخ : "الأنشلى" وهو تمحيص ، والتصويب من الترمذى .

(٢) وهو المدنى تابعى من الثالثة ، قيل انه عبد الله بن أبى قتادة ولا يصح ، لم يعرف البخارى اسمه ، وقال أبو حاتم لا يدرى من هو ولا أبوه ، وقال الذهبى مجهول ، وقال ابن حجر مقبول ، روى له الترمذى والنسائى . انظر : التاريخ الكبير ك/الكنى الملحق ٤/٨ ، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٤٦٣ ، الجرح والتعديل ٣٣٢/٩ ، الكاشف ٢٦٩/٣ ، الميزان ٤٨٦/٤ ، اللسان ٤٥٠/٧ ، التهذيب ٢/١٢ ، التقريب ص ٦١٧ ، الخلاصة ص ٤٤٢ .

(٣) لاتفر جهالة اسمه لأنه صحابى كما يظهر من سياق الحديث . (٤) الترمذى ح ١٠٢٤ وقال حديث حسن صحيح ونقل عن البخارى أنه قال هذا أصح شيء فى الباب ، ورواه النسائى ٧٤/٤ وأحمد ١٧٠/٤ ، وأعله فى تخريج المشكاة ٥٢٨/١ -أ- بجهالة أبى ابراهيم الأشهل ، وهو مقبول على أحسن أحواله كما تقدم أى أنه مقبول أى اذا توبع والا فليكن الحديث ، وللحديث شواهد سيأتى ذكرها فى تخريج حديث أبى هريرة (٩٢٦) .



(١)

اللهم لاتحرمنا أجره ولا تفضلنا بعده .

(٩٣٧) وعن عوف بن مالك رضى الله عنه قال : "صلى بنا النبى

صلى الله عليه وسلم على جنازة فسمعتة يقول : اللهم

(١) ذكره الترمذى عقيب الحديث السابق هكذا : "قال يحيى -

أى ابن أبى كثير - حدثنى أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة مرفوعا دون قوله : "اللهم لاتحرمنا أجره ولا تفضلنا بعده " أى بنفس الاسناد الأول - قال : وفى الباب عن عبد الرحمن وعائشة وأبى قتادة وعوف بن مالك (وهو الآتى رقم ٩٣٧ فى المصلى) ، وأبو سلمة هذا ثقة مكثر كما فى التقريب ص ٦٤٥ ، فظاهر هذا الاسناد أنه أصح من الاسناد الأول لأن ظاهره الصحة لكن الترمذى أعلاه بالارسال ، قال وروى هشام الدستوائى وعلى بن المبارك هذا الحديث عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن النبى صلى الله عليه وسلم ، قال وروى عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن عائشة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال وحديث عكرمة بن عمار غير محفوظ ، ونقل فى التلخيص ١٢٣/٢ عن أبى حاتم أن الحفاظ لا يذكرون أبى هريرة وأن الصحيح أنه مرسل ولا يصله الا غير متقن (العلل ٣٥٧/١) ، وقد رواه أبو داود ح ٣٢٠١ بتمامه وفيه موسى بن مروان الرقى شيخ أبى داود مقبول كما فى التقريب ص ٥٥٣ ، وابن ماجه ح ١٤٩٨ بتمامه أيضا وفيه محمد بن اسحاق صدوق يدلس كما سبق غير مرة وقد عنعنه هنا فهو آفته .

والحديث صححه الحاكم ٣٥٨/١ على شرطهما ووافقه الذهبى وتابعهما فى أحكام الجناز ص ١٢٤ وقال أعل بما لا يقدح - كلهم من طريق يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة - ولم يلتفتوا الى علة الارسال .

قلت للحديث شاهد آخر عن أبى قتادة عند أحمد ١٧٠/٤ ، ٣٠٨، ٢٩٩/٥ من طريق يحيى بن أبى كثير عن عبد الله بن أبى قتادة الى قوله : " فتوفه على الايمان " قال فى المجمع ٣٣/٣ رجاله رجال الصحيح ، وكذا رواه البزار كما فى كشف الاستار ح ٨١٧ من طريق أبى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه وأعله بالارسال والانقطاع ، قال رواه أبو حمزة الثمالى عن ابن أبى ليلى عن عبد الرحمن مرفوعا مرسلًا معضلا مع ما فى ابن أبى ليلى من مقال اذ أنه صدوق سىء الحفظ جدا كما فى التقريب ص ٤٩٣ ، وله شاهد آخر عن ابن عباس عند الطبرانى فى الكبير والأوسط باسناد حسن كما فى المجمع ٣٣/٣ ، والجملة الاخيرة : "اللهم لاتحرمنا أجره ولا تفضلنا بعده " رواها البزار عن أبى سعيد (كما فى كشف الاستار ح ٨١٨) ورجالها رجال الصحيح خلا شيخ البزار (أحمد بن ثابت) . قلت فيه زيد العمى وهو ابن الحواري ضعيف كما فى التقريب ص ٢٢٣ ويشهد لها أيضا حديث أبى هريرة الآتى رقم (٩٣٨) فى المصلى .

اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم نزله ووسع  
مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا  
كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من  
داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجه وأدخله  
الجنة وأعد له من عذاب القبر [أ] وعذاب النار ، قال  
حتى تمنيت أن أكون [أنا] ذلك الميت" .

(١)

وفى رواية : "وقه فتنة القبر وعذاب النار" .

(٢)

قال البخارى : أصبح شيء فى هذا الباب هذا الحديث .

(٩٣٨) وعن أبى هريرة رضى الله عنه أنه سئل كيف نصلى على

(٣)

الجنابة ؟ قال : لعمر الله أخبرك : أتبعها فإذا وضعت

كبرت وحمدت الله وصليت على نبيه صلى الله عليه وسلم

ثم أقول : اللهم هذا عبدك وابن عبدك وابن أمتك كان

يشهد أن لا إله إلا أنت وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت به

أعلم ، اللهم ان كان محسناً فزد فى حسناته وان كان

مسيئاً فتجاوز عنه ، اللهم لاتحرمنا أجره ولا تفتنا

(٤)

بعده " .

(١) الروايتان لمسلم ح ٩٦٣ ، ٨٦، ٨٥ ، وانظر النسائى ٧٣/٤

وابن ماجه ح ١٥٠٠ ، واختصره الترمذى ح ١٠٢٥ وقال حديث  
حسن صحيح .

(٢) الترمذى ٣٠٦/٣ .

(٣) كذا فى (ت) ل ١/١٢٣ وفى باقى النسخ بالواو ، وهو

تصحيف ، والتصويب من مصادر التخرىج الآتية . وهو من

صيغ القسم المريحة كما فى المساعد على تسهيل الفوائد

٣٠٢/٢ ، قال فى المغنى ٦٩٢/١ معنى ذلك الحلف ببقاء

الله تعالى وحياته ، ويقال العمر والعمر (أى بفتح

العين وضمها مع سكون الميم) واحد .

قلت ولا يجوز الحلف بغير الله كقولك : "العمر" ومعناه

وحياتك وعمرك وبقاءك فى الدنيا كما فسر ابن عباس

على ماورد فى تفسير ابن كثير ٥٥٥/٢ .

(٤) البغوى ح ١٤٩٦ من طريق مالك ، وأصله فى الموطأ ٢٢٨/١

ورواه عبد الرزاق ح ٦٤٢٥ وفى ك/فضل الصلاة على النبى

صلى الله عليه وسلم ح ٩٣ ، وقال محققه الشيخ الألبانى

ص ٨٠ هـ ٣ اسناده موقوف صحيح على شرط الشيخين ، وقال =

واختلف العلماء فى التسليم من صلاة الجنازة :

(٩٣٩) فروى عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه مثل

التسليم من الصلاة - يعنى تسليمتين - ورواه عن النبى  
(١)

صلى الله عليه وسلم .

(٩٤٠) وقال ابن أبى أوفى عن يمينه وعن شماله ، وقال :

"لا أزيدكم على ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم

(٢) (٣)

يصنع "

= فى المجمع ٣٣/٣ رواه أبو يعلى عن أبى هريرة مرفوعا  
ورجاله رجال الصحيح ، وقال فى المطالب العالية ج ٧٦٣  
أسناد صحيح لمسدد وأبى يعلى ، وأخرجه ابن حبان (من  
طريقين كما فى الموارد ج ٧٥٦، ٧٥٧) وقال محققه فى  
الهامش قال البوصيرى رواه مسدد بسند رجاله ثقات .  
(١) البيهقى ٤٣/٤ ولفظه : "قال ثلاث خلال كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يفعلهن تركهن الناس احداهن  
التسليم على الجنازة مثل التسليم فى الصلاة " ، وجوده  
فى المجموع ١٨٩/٥ ، وحسنه فى أحكام الجنائز ص ١٢٧ ،  
وقال فى المجمع ٣٤/٣ رواه الطبرانى فى الكبير ورجال  
ثقات .

(٢) البيهقى ٤٣/٤ من طريق شريك عن ابراهيم الهجرى قال  
أمنّا عبد الله بن أبى أوفى على جنازة ابنته فكبر  
أربعاً فمكث ساعة حتى ظننا أنه سيكبر خمسا ثم سلم عن  
يمينه وعن شماله فلما انصرف قلنا له ما هذا ؟ قال  
لا أزيدكم على ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يصنع أو هكذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم " ،  
وشريك هو بن عبد الله النخعى الكوفى القاضى صدوق  
يخطئ كثيرا ، وابراهيم الهجرى هو ابن مسلم العبدى  
لين الحديث رفع موقوفات كما فى التقريب ص ٢٦٦، ٩٤ ،  
وتابع شريكا على بن عاصم عند أحمد ٣٨٣/٤ ، وجعفر ابن  
عون عند البيهقى لكن رواه البيهقى أيضا عن الحسن بن  
صالح عن أبى يعفور عن عبد الله بن أبى أوفى كما فى  
السنن الكبرى ٣٦، ٣٥/٤ وسنده صحيح كما فى أحكام  
الجنائز ص ١٢٦ .

قلت : ليس فى هذه الشواهد التسليم ، لكن رواه ابن  
ماجه ج ١٥٠٣ من طريق عبد الرحمن المحاربى ثنا الهجرى  
عن ابن أبى أوفى بلفظ : "ثم يمكث ساعة فيقول ماشاء  
الله أن يقول ثم يسلم " وعبد الرحمن المحاربى هو ابن  
محمد بن زياد لابس به وكان يدلّس كما فى التقريب ص ٣٤٩ =



وروى عن على وابن عمر وابن عباس وجابر رضى الله عنهم  
(١) (٢) (٣) (٤)

تسليمة واحدة .

= والهجري تقدم الكلام عليه ، لكن المحاربي صرح  
بالتحديث هنا فسلم من التدليس ، فيكون سند ابن ماجه  
فيه لين وهو أصح ما ذكرنا عن ابن أبي أوفى ، وهو  
يتقوى بحديث ابن مسعود ويشهد ~~لهم~~ ~~لهم~~  
حديث أبي موسى عند الطبراني في الكبير والأوسط وفيه  
خالد بن نافع الأشعري ضعفه أبو زرعة كما في المجمع  
٣٤/٣ .

قلت وضعفه النسائي وأبو حاتم كما في الضعفاء  
والمتروكين لابن الجوزي ٢٥١/١ فالحديث بمجموع هذه  
الطرق صحيح والله أعلم .  
(٣) وهو قول الحنفية والمشهور عن الشافعي ورواية عن أحمد  
انظر : المبسوط ٦٥/٢ ، المجموع ١٩٠/٥ ، الانصاف  
٥٢٥/٢ .

(١) شرح السنة ٣٤٦/٥ ، وقال الحاكم ٣٦٠/١ صحت عنهم  
وعن ابن أبي أوفى وأبي هريرة أنهم كانوا يسلمون على  
الجنابة تسليمة واحدة ، وأسند البيهقي ٤٣/٤ عن على  
وابن عمر وابن عباس وواثلة بن الأسقع ، قال ورويناه  
أيضا عن جابر وأنس وأبي أمامة وغيرهم .

(٢) وروى الدارقطني ٧٢/٢ ، والحاكم ٣٦٠/١ ، والبيهقي  
٤٣/٤ كلهم من طريق أبي العنيس عن أبيه عن أبي هريرة  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فكبر  
عليها وسلم تسليما ، هذا لفظ الحاكم وقال البيهقي :  
تسليمة ، وزاد الدارقطني : واحدة ، وحسنه في أحكام  
الجنائز ص ١٢٩ ، وقال أحمد موضوع كما في الزاد ٥٠٩/١  
قلت ويشهد له حديث أبي أمامة بن سهيل بن حنيف يحدث  
ابن المسيب قال : السنة في الصلاة على الجنابة أن  
يكبر ثم يقرأ بأم القرآن ثم يملأ على النبي صلى الله  
عليه وسلم ثم يخلص الدعاء للميت ولا يقرأ إلا في  
التكبيرة الأولى ، ثم يسلم في نفسه عن يمينه ، أخرجه  
عبد الرزاق ح ٦٤٢٨ عن معمر عن الزهري به وهذا اسناد  
صحيح رجاله ثقات وأبو أمامة معدود في الصحابة له  
رؤية فقط كما في التقريب ، ورواه الحاكم ٣٦٠/١ من  
طريق آخر عن الزهري به وقال صحيح على شرط الشيخين  
ووافقه الذهبي وتابعهما في أحكام الجنائز ص ١٢٢ ،  
ورواه النسائي ٧٥/٤ عن قتيبة عن الليث عن ابن شهاب  
به قال في الفتح ٢٠٤، ٢٠٣/٣ رواه عبد الرزاق والنسائي  
واسناده صحيح .

(٣) وإلى القول بالتسليمة الواحدة ذهب أيضا ابن جبير  
والحسن وابن سيرين وأبو أمامة بن سهل والقاسم بن  
محمد والحارث والنخعي والثوري وابن عيينة وابن  
المبارك وعبد الرحمن بن مهدي واسحاق ، وبه أخذ مالك  
وأحمد في المشهور عنه .



واختلفوا فى رفع اليدين مع التكبير ، مع اتفاقهم على  
(١)  
أنه سنة فى التكبيرة الأولى :

فذهب عبد الله بن عمر وأنس رضى الله عنه الى رفع  
(٢)  
اليدين مع كل تكبيرة حذو المنكبين وجماعة من الصحابة ،  
وبه قال سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير ، وروى عن عطاء  
(٣)  
والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز ، وهو قول ابن  
(٤)  
المبارك والشافعى وأحمد وإسحاق .

- = انظر : المغنى ٤٩١/٢ ، الكافى ٢٣٨/١ ، مسائل أحمد  
لاسحاق بن إبراهيم ١٨٧/١ ، مسالك الدلالة ص ١٠١، ١٠٠ .  
(٤) والراجح أن السنة التسليم على اليمين فقط لحديث أبى  
أمامة بن سهل وهو صحيح ، وهو فعل تسعة من الصحابة ،  
سبق كل ذلك قبل قليل ، وزاد أحمد زيد بن ثابت كما فى  
الزاد ٥١١/١ والتسليم على اليسار جائز لحديث ابن  
مسعود الحسن لذاته الصحيح لغيره كما سبق والله تعالى  
أعلم .  
(١) شرح السنة ٣٤٧/٥ ، وانظر اجماع ابن المنذر ص ٤٦ ،  
والمغنى ٤٩٠/٢ ، والمجموع ١٨١/٥ ، وبداية المجتهد  
١٧١/١ .  
(٢) أما أثر ابن عمر فرواه البخارى فى جزء رفع اليدين  
رقم ١٠٧، ١٠٦، ١٠٥ بأسانيد صحيحة موقوفة عليه ، ورواه  
الدارقطنى فى العلل عن ابن عمر مرفوعا قال هكذا رفعه  
عمر بن شبة وخالفه جماعة فرووه عن يزيد بن هارون  
موقوفا وهو الصواب كما فى نصب الراية ٢٨٥/٢ ، ورواه  
الطبرانى فى الأوسط عنه مرفوعا وقال تفرد به عبد الله  
ابن محرز عن عباد بن مهيب قال فى التلخيص ١٤٦/٢ وهما  
ضعيفان ، وقال فى الفتح ١٩٠/٣ اسناده ضعيف .  
وأما أثر أنس فرواه الشافعى عن من سمع سلمة بن وردان  
يذكر عن أنس كما فى التلخيص ١٤٦/٢ .  
قلت سلمة بن وردان ضعيف كما فى التقريب ص ٢٤٨ .  
وشىخ الشافعى مجهول ، فالاسناد ضعيف . وقوله وجماعة  
من الصحابة فقد رواه سعيد بن منصور عن ابن عباس  
موقوفا بسند صحيح كما فى التلخيص ١٤٧/٢ .  
(٣) شرح السنة ٣٤٧/٥ ، وروى أيضا عن عمر وقيس بن أبى  
حازم ونافع بن جبير ومكحول والزهرى وسالم والقاسم  
وربيعة ويحيى بن سعيد ، جزء رفع اليدين ص ٧٥-٧٩ ،  
وابن أبى شعبة ٢٩٦/٣ ، ٢٩٧ ، والبیهقى ٤٤/٤ ، والمدونة  
١٧٦/١ .  
(٤) شرح السنة ٣٤٧/٥ وهو قول الأوزاعى ورواية ابن وهب عن  
مالك ، واليه ذهب ابن المنذر كما فى المنتقى ١٢/٢ ،  
والمغنى ٤٩٠/٢ ، والمجموع ١٨١/٥ .

وذهب الثوري وأصحاب الرأي الى أنه لا ترفع اليدان الا  
(١) (٢) (٣)  
فى التكبير الأولى .

(١) شرح السنة ٣٤٧/٥ وهى رواية ابن القاسم عن مالك ،  
وروى عن ابن مسعود وابن عباس قاله ابن حزم واختاره ،  
وروى أيضا عن النخعي والحسن بن عبيد الله وسويد .  
انظر : ابن أبى شيبة ٢٩٦/٣ ، ٢٩٧ ، والمنذقى ١٢/٢ ،  
المدونة ١٧٦/١ ، المحلى ١٨٥/٥ ، ٢٦٠ ، الحجة ٣٦٢/١ ،  
المبسوط ٦٥،٦٤/٢ .

(٢) وقد روى عن أبى هريرة "أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم كبر على جنازة فرفع يديه فى أول تكبيرة ، ووضع  
اليمنى على اليسرى" أخرجه الترمذى ح ١٠٧٧ وقال هذا  
حديث غريب لانعرفه الا من هذا الوجه ، أى من طريق أبى  
قروة يزيد بن سنان عن زيد بن أبى أنيسة عن الزهرى عن  
ابن المسيب به ، ومن هذا الطريق رواه الدارقطنى ٧٥/٢  
والبيهقى ٣٨/٤ وقال تفرد به يزيد بن سنان ، وهو ضعيف  
كما فى التقريب ص ٦٠٢ ولهذا قال فى الدراية ٢٣٦/١ ،  
والتلخيص ١٤٧/٢ اسناده ضعيف .

قلت وفيه أيضا يحيى بن يعلى وهو الأسلمى كما قال  
الدارقطنى ٧٤/٢ وهو ضعيف كما فى التقريب ص ٥٩٨ ،  
ورواه الدارقطنى ٧٥،٧٤/٢ باسقاط زيد بن أبى أنيسة من  
السند ، ورواه ابن عباس "أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم كان يرفع يديه على الجنازة فى أول تكبيرة ثم  
لايعود" أخرجه الدارقطنى ٧٥/٢ من طريق الفضل بن سكن  
عن هشام بن يوسف عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه به ،  
ومن هذا الطريق رواه العقيلي ٤٤٩/٣ ، وقال الفضل بن  
السكن الكوفى لا يضبط الحديث وهو مع ذلك مجهول ، ثم  
رواه من طرق أحدها عن عبد الرزاق (ح ٦٣٦٢) عن معمر  
عن بعض أصحابه عن ابن عباس موقوفا ، وقال فى المغنى  
٥١١/٢ الفضل بن السكن لا يدرى من ذا ، ضعفه الدارقطنى  
وضعف الحديث فى الدراية ٢٣٦/١ ، والتلخيص ١٤٧/٢ ،  
وفى أحكام الجنائز ص ١١٦ وجعله الشيخ الألبانى شاهدا  
لحديث أبى هريرة وهو لا يصلح لذلك لأنه أعل بالوقف ،  
والله تعالى أعلم .

(٣) والراجح رفع اليدين مع كل تكبيرة لأنه صح ذلك عن ابن  
عمر وابن عباس ولم يثبت عن غيرهما ما يخالف ذلك ، كما  
أنه صح عن جماعة كثيرة من التابعين ، وأما ما ذكر عن  
ابن مسعود وابن عباس أنهما كانا يرفعان اليدين عند  
التكبير الأولى فقط ، فقد رواهما عبد الرزاق ح ٦٣٦٢  
عن معمر عن بعض أصحابنا أن ابن عباس فذكره ، وح ٦٣٦٣  
عن معمر قال بلغه عن ابن مسعود مثل ذلك ، والأثران  
ضعيفان ، ويشهد لما رجحناه مارواه ابن أبى شيبة  
٢٩٦/٣ عن الفضل بن دكين عن داود بن قيس (الفراء كما  
فى التهذيب ٢٧٠/٨) عن موسى بن نعيم مولى زيد بن ثابت  
قال : "من السنة أن ترفع يديك فى كل تكبيرة من  
الجنازة" ، والفضل ثقة ثبت من التاسعة وداود تابعى  
ثقة فاضل من الخامسة مات فى خلافة أبى جعفر كما فى =

واختلفوا فى وضع اليمين على الشمال فى الصلاة على

الميت :

(٩٤١) فروى أبو هريرة "أن النبى صلى الله عليه وسلم كبر

على جنازة فرفع يديه فى أول تكبيرة ووضع اليمين على

اليسرى" .

(١)

قال البغوى اسناده غريب .

(٢) (٣)

وقال ابن المبارك : لا يقبض .

واختلفوا فيمن هو أولى بالصلاة على الميت :

فقال الحسن : أدركنا الناس وأحقهم بالصلاة على الميت

(٤)

من رضوه لفرائضهم .

وقال الشافعى : الولى أحق بالصلاة من الوالى لأنه من

= التقريب ص ١٩٩، ٤٤٦ ، وموسى بن نعيم مولى زيد بن ثابت لم أقف على ترجمته وهو تابعى من الطبقة التى فوق الخامسة على أقل احتمال ، فيكون حديثه من قول التابعى : "من السنة كذا" وجاء فى مذكرة الأصول ص ٩٧ أن قول التابعى والمصاحبى فى ذلك سواء إلا أن الاحتمال فى قول المصاحبى أظهر ، وقال فى توضيح الأفكار ٢٦٩/١ : قيل موقوف متصل لأنهم قد يعنون بذلك سنة الخلفاء ، وقال فى التقييد والإيضاح ص ٥٤ وقيل مرسل مرفوع ، وانظر التبصرة والتذكرة ١٣٧/١ والله تعالى أعلم .

(١) هكذا ذكره فى شرح السنة ٣٤٨/٥ بدون اسناد وقد سبق تخريجه ضمن أدلة القول بعدم رفع اليدين إلا فى التكبيرة الأولى كما فى ص ١١٥٥ هـ ٢ .

(٢) الترمذى ٣٨٠/٣ .

(٣) وقال الشافعية والحنابلة يقبض كما يفعل فى الصلاة المفروضة واستحبه أبو عيسى ، الترمذى ٣٨٠/٣ ، والمغنى ٤٩١/٢ ، والمجموع ١٨٠/٥ ، ودليلهم فى هذا حديث سهل بن سعد قال : كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى فى الصلاة ، أخرجه مالك ١٧٤/١ ، والبخارى ك/الأذان ١٨٠/١ ، وهو الراجح عندى لدخول صلاة الجنازة فى عموم هذا الحديث باعتبارها صلاة ، وانظر أحكام الجنائز ص ١١٧، ١١٨ ففيه استقصاء للدلة على ذلك والله أعلم .

(٤) علقه البخارى ك/الجنائز ترجمة ب ٥٧ ، ٨٩/٢ قال فى الفتح ١٩٠/٣ : لم أره موصولا .



(١)

الأمور الخاصة فأولاهم الأب ثم على ترتيب العصبات .

وذهب علقمة وسويد بن غفلة وعطاء وطاوس والنخعي

(٢)(٣)

ومجاهد وسالم والقاسم والحسن الى أن الوالى أحق من الولي.

(١) شرح السنة ٣٤٨/٥ وهذا قول الشافعي في الجديد وهي

رواية عن أبي حنيفة وبه قال أبو يوسف وحكى عن الضحاك

كما في المجموع ١٦٧/٥ ، وشرح فتح القدير ٨٢/١ .

(٢) شرح السنة ٣٤٨/٥ ، وهو قول أبي حنيفة ومالك

والشافعي في القديم وأحمد وإسحاق .

انظر : المبسوط ٦٢/٢ ، الهداية وشرح فتح القدير ٨١/٢

المغنى ٤٨١/٢ ، مسائل أحمد لإسحاق بن إبراهيم ١٨٧/١ ،

المدونة ١٨٨/١ ، الكافي ٢٣٤/١ .

واستدلوا بحديث أبي حازم قال : انى شاهد يوم مات

الحسن بن علي فرأيت الحسين بن علي يقول لسعيد بن

العاص : تقدم فلولا أنها سنة ماقدمتك - وسعيد أمير

على المدينة يومئذ - وكان بينهم شيء . أخرجه الحاكم

١٧١/٣ وقال صحيح الاسناد ووافقه الذهبي ، وقال في

المجمع ٣١/٣ رواه الطبراني في الكبير والبخاري ورجاله

موثوقون ، وقال في التلخيص ١٤٥/٢ فيه سالم بن أبي

حفصة وهو ضعيف لكن رواه النسائي وابن ماجه من وجه

آخر عن أبي حازم بنحوه ، وقال ابن المنذر في الأوسط

ليس في الباب أعلى منه لأن جنازة الحسن حضرها جماعة

كثيرة من الصحابة وغيرهم .

قلت قال في التقريب ص ٢٢٦ سالم بن أبي حفصة صدوق في

الحديث إلا أنه شيعي غال ، قال في أحكام الجنائز ص ١٠١

هـ ١ إذا كان صدوقا فحديثه حسن على أقل الدرجات

ولا يضره أنه شيعي على ما تقرر في علم المصطلح .

قلت اسناده حسن من أجل سالم .

(٣) والراجح تقديم الوالى على الولي لحديث أبي حازم عن

الحسين بن علي ، لاسيما إذا كان عدلا لما أوصى به عبد

ابن مغفل قال ليليني أصحابي ولا يصلي على ابن زياد كما

في شرح السنة ٣٤٨/٥ ، وأخرجه البيهقي ٢٩/٤ إلا إذا

كان أوصى الى أحد أن يصلي عليه فيقدم الموصى اليه ،

قال في المغنى ٤٨١، ٤٨٠/٢ لأنه أجماع الصحابة رضي الله

عنهم قال أحمد روى أن أبا بكر أوصى أن يصلي عليه عمر

قال وعمر أوصى أن يصلي عليه صهيب ، وأم سلمة أوصت أن

يصلي عليها سعيد بن زيد (كما في ابن أبي شيبة ٢٨٥/٣

والبيهقي ٢٩/٤) وأبو بكرة أوصى أن يصلي عليه أبو

برزة ، وقال غيره : عائشة أوصت أن يصلي عليها أبو

هريرة ، وابن مسعود أوصى أن يصلي عليه الزبير (كما

في البيهقي ٢٩/٤) ويونس بن جبير أوصى أن يصلي عليه

أنس بن مالك (كما في ابن أبي شيبة ٢٨٥/٣) وأبو سريحة

أوصى أن يصلي عليه زيد بن أرقم .. قال ابن قدامة

فهذه قضايا انتشرت فلم يظهر لها مخالف . اهـ ، وانظر

المجموع ١٧١، ١٧٠/٥ .



(١)(٢)

وقال الحسن الزوج أحق بالصلاة على الزوجة من الأخ .

(٩٤٢) وروى ابن عباس رضى الله عنهما قال : لما صلى على

رسول الله صلى الله عليه وسلم أدخل الرجال فصلوا

عليه بغير امام أرسلوا حتى قرغوا ، ثم أدخل النساء

فصلين عليه ، ثم الصبيان فصلوا عليه ، ثم العبيد

فصلوا عليه أرسلوا بغير امام - قال الشافعى فعل ذلك

به صلى الله عليه وسلم تعظيما لأمره صلى الله عليه

(٣)(٤)

وسلم .

(١) شرح السنة ٣٤٩/٥ ، ورواه عبد الرزاق ح ٦٣٧٠ فذكر

تقديم الاب ثم الزوج ثم الابن ثم الأخ ، ورواه ابن أبي

شيبه ٣٦٣/٣ دون ذكر الابن ، ورواه عبد الرزاق ح ٦٣٧٣

عن عطاء قال : الزوج أحق بالصلاة على المرأة من الأخ ،

ورواه ابن أبي شيبه ٣٦٣/٣، ٣٦٤ عن ابن عباس وأبى بكر

أيضا .

(٢) وقال عمر والحكم وابراهيم والزهرى وقتادة : الولي

أولى من الزوج رواه عنهم ابن أبي شيبه ٣٦٣/٣، ٣٦٤ وبه

قال أحمد فى أكثر رواياته ومالك والشافعى وأبو حنيفة

والأوزاعى وأهل الظاهر ، انظر المغنى ٤٨٣/٢ ،

والمدونة ١٨٨/١ ، والمحلى ٢١٤/٥ .

(٣) ابن ماجه ح ١٦٢٨ ، والبيهقى ٣٠/٤ واسناده ضعيف كما فى

التلخيص ١٢٤/٢ .

قلت لأن فيه الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس

وهو ضعيف كما فى التقريب ص ١٦٧ ، ويشهد له حديث سالم

ابن عبيد وفيه : " أن أبا بكر قال يجيئون عصبا

عصبا فيصلون ، فعلموا أنه كما قال " ، وصححه الألبانى

فى مختصر الشمائل المحمدية ح ٣٣٣ ، ويشهد له أيضا

حديث أبى عسيب أو أبى عسيم عند أحمد ٨١/٥ ، قال فى

أحكام الجنائز ص ٩٧ هـ ٢ رجاله ثقات رجال مسلم غير

أبى عسيم قال قال البغوى لأدري له صحبة أم لا ، وانظر

الاصابة ٢٥٥/١١ ، وقال فى التجريد ١٨٧/٢ كأنه تابعى

والله تعالى أعلم .

(٤) قال فى أحكام الجنائز ص ٩٧ مامختصره : صلاة الصحابة

على النبى صلى الله عليه وسلم أفذاذ لا ينفى أن تعكر

على ماكان يفعله النبى صلى الله عليه وسلم من الصلاة

على الجنائز جماعة .

قلت وقد علل الشافعى فعل الصحابة هذا بعظم شأن

الرسول صلى الله عليه وسلم ، والله تعالى أعلم .

حديث في الصلاة على الأطفال :

- (٩٤٣) روى عن سعيد بن المسيب أنه قال : "صليت وراء أبي هريرة على صبي لم يعمل خطيئة قط فسمعتة يقول : اللهم أعذه من عذاب القبر" .  
(١) (٢)
- وكان الحسن يقرأ على الطفل بفاتحة الكتاب ويقول :  
(٣) اللهم اجعله لنا قرطا وسلفا وأجرا .
- (٩٤٤) وعن عائشة رضى الله عنها قالت : "مات ابراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ثمانية عشر شهرا فلم يصل رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه" .  
(٤) أخرجه أبو داود .

- (١) أخرجه مالك ٢٢٨/١ عن يحيى بن سعيد (الأنصارى) عن ابن المسيب به وهذا اسناد صحيح رجاله ثقات ، ورواه البيهقى ١٠٩/٩ من طريق معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة "أنه كان يصلى على المنفوس لم يعمل خطيئة قط ويقول : اللهم اجعله لنا سلفا وفرطا وذخرا" ، وفيه نعيم بن حماد صدوق يخطئ كثيرا كما فى التقريب ص ٥٦٤ وهذا اللفظ الأخير عند الحسن البصرى كما فى الأثر الآتى .
- (٢) وقد ثبت أن النبى صلى الله عليه وسلم صلى على صبي من صبيان الأنصار من حديث عائشة عند مسلم ك/القدر ح ٢٦٦٢ ٣١ ، والنسائى ٥٧/٤ ، وأحمد ٢٠٨/٦ . قلت وفيه دليل على مشروعية الصلاة على الصبي ، قال فى الفتح ٢٢١/٣ قال الجمهور يصلى على الصبي حتى على السقط اذا استهل ، وقال سعيد بن جبير : حتى يبلغ ، وقيل حتى يصلى ، وانظر الأدلة على الصلاة على السقط اذا استهل فى الدراية ٢٣٥/١ .
- (٣) علقه البخارى ك/الجنائز ترجمة ب ٦٦ ، ٩١/٢ قال فى الفتح ٢٠٣/٣ وصله عبد الوهاب بن عطاء فى ك/الجنائز له عن سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن الحسن به لكنه قدم : "سلفا" على "فرطا" ، وبهذا اللفظ أخرجه البيهقى عن أبى هريرة رأينا ذلك فى أثناء تخريج أثر سعيد بن المسيب المتقدم رقم (٩٤٣) ، ورواه عبد الرزاق ح ٦٥٨٨ عن الثورى عن يونس عن الحسن : "اللهم اجعله لنا قرطا ، واجعله لنا أجرا" .
- (٤) ح ٣١٨٧ وصححه فى المحلى ٢٣٣/٥ وحسنه فى الإصابة ١٥١/١ وفى أحكام الجنائز ص ٨٠ هـ ١ . قلت فيه ابن اسحاق صدوق يدل على صرح هنا بالسمع فحديثه حسن ، وعليه فالاسناد حسن .

قال الخطابي : انما ترك الصلاة عليه استغناء بفضيلة بنوته عن قربة الصلاة كما استغنى بقربة الشهادة عن قربة الصلاة على الشهداء . (١)

(٩٤٥) قال وقد روى مرسلًا أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على ابنه ابراهيم . (٢)

(١) المعالم ٣٢٣، ٣٢٢/٤ وعلق محمد حامد الفقى فى الهامش على ذلك قائلا : وأقوى فى رده قوله صلى الله عليه وسلم فيما روى البخارى وغيره لفاطمة بنته : "اعملى لأغنى عنك من الله شيئا" .

(٢) أبو داود ج ٣١٨٨ عن البهى (وهو أبو محمد عبد الله بن يسار كما فى المختصر ٣٢٣/٤) قال : "لما مات ابراهيم ابن النبى صلى الله عليه وسلم صلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فى المقاعد" ، وروى عقيبه عن عطاء (وهو ابن أبى رباح كما فى المختصر ٣٢٣/٤) "أن النبى صلى الله عليه وسلم صلى على ابنه ابراهيم وهو ابن سبعين ليلة" وزاد البيهقى ٩/٤ رواية جعفر بن محمد عن أبيه "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على ابنه ابراهيم حين مات" ، وروى قبل هذه المراسيل حديث البراء قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على ابنه ابراهيم ومات وهو ابن ستة عشر شهرا ، وقال ان له فى الجنة من يتم رضاعه ، وهو صديق ، ثم ذكر أن كل ذلك يشد بعضه بعضا ، ورجح رواية الصلاة على ابنه ابراهيم على رواية عدم الصلاة ، وقال قبله الخطابى فى المعالم ٣٢٣/٤ ، وهذا أولى الأمرين وان كان حديث عائشة أحسن اتصالا ، لكن قال فى المختصر ٣٢٣/٤ حديث البراء لا يثبت لأنه من رواية جابر الجعفى ولا يحتج به . قلت وثقه جماعة وضعفه جماعة وتركه جماعة واتهمه جماعة بالكذب وكذبه جماعة كما فى التاريخ الكبير ٢/٢١١، ٢/٢١٠ ، والجرح والتعديل ٢/٤٩٧، ٤٩٨ ، والتهذيب ٢/٤٦-٥١ فمثل هذا لا يقال فيه ضعيف كما جاء فى التقريب ص ١٣٧ وانما يقال فيه متروك الحديث كما ذهب الى ذلك عبد الرحمن بن مهدى والقطان ويحيى بن معين والنسائى وقال فى الكاشف ١/١٢٢ تركه الحفاظ ونقل عن أبى داود أنه قال ليس فى كتابى (أى السنن) له شيء سوى حديث السهو ، والله تعالى أعلم .

وقال فى أحكام الجنائز ص ٨٠ هـ ١ أحاديث الصلاة على ابراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءت من طرق كلها معلولة اما بالارسال واما بالضعف الشديد ، وقال فى الزاد ١/٥١٤ حديث عطاء مرسل وهم فيه لما قال وهو ابن سبعين ليلة فانه قد كان تجاوز السنة . قلت وحديث البراء بالاضافة الى أنه ضعيف جدا فان فيه ما يخالف رواية عائشة وهو قوله "وهو ابن ستة عشر



حديث في الصلاة على من قتل نفسه :

(٩٤٦) عن جابر بن سمرة رضى الله عنه قال : "نحر رجل نفسه

بمشقص فأخبر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال

إذا لأصلى عليه " .

(١)

أخرجه أبو داود .

قال الخطابي : إنما ترك الصلاة عليه عقوبة له وزجرا

= شهرا " وقالت هي ثمانية عشر شهرا ، وأيضا هي أقرب الى معرفة مثل هذا الشيء ، أكثر من غيرها ، وأيضا فان رواية البراء التي أثبتتها البخاري في صحيحه ١٠٤/٢ ليس فيها تعرض لسن ابراهيم ولصلاة عليه ، ونصه : "لما توفي ابراهيم عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان له مرضعا في الجنة " ، ورواه أحمد ٣٠٤/٤ من طريق مسلم بن الضحاك عن البراء مثل رواية البخاري الا أنه زاد : "أنه ابن ستة عشر شهرا" وهي زيادة ضعيفة منكرة لأن مسلم بن الضحاك (أبى عاصم النبيل) لم يذكر ابن أبى حاتم فيه جرحا ولا تعديلا (١٨٧/٨) ، وراوى البخاري عدى بن ثابت ثقة ، من رجال الشيخين كما في التقريب ص ٣٨٨ ، فالحاصل أنه لم يثبت حديث في الصلاة على ابراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابت فيه عدم الصلاة عليه كما في حديث عائشة الحسن ، ثم انى وجدت ابن ماجه روى ح ١٥١١ عن ابن عباس قال لما مات ابراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ان له مرضعا في الجنة ، لكن في اسناده ابراهيم بن عثمان وهو متروك الحديث كما في التقريب ص ٩٢ .

(١) ح ٣١٨٥ في حديث طويل هذا مختصره ، رواه من طريق زهير عن سماك (وهو ابن حرب) ، ومن هذا الطريق اختصره مسلم ح ٩٧٨ ، والنسائي ٦٦/٤ ، ورواه الترمذي ح ١٠٦٨ من طريق شريك عن سماك بن حرب بمعناه مختصرا وقال حديث حسن صحيح ، ومن هذا الطريق صححه ابن حبان كما في الموارد ح ٧٦٣ ، ورواه ابن ماجه ح ١٥٢٦ ، وقال فى أحكام الجنائز ص ٨٤ اسناد أبى داود على شرط مسلم . قلت فى هذه الأسانيد كلها سماك بن حرب وهو صدوق كما فى التقريب ص ٢٥٥ فالحديث حسن والله تعالى أعلم .



(١)

لغيره أن يعمل مثل عمله .

وقد ذهب عمر بن عبد العزيز والأوزاعي إلى أنه لا يصلى

(٢)

على من قتل نفسه .

(٣) (٤)

وذهب أكثر الفقهاء إلى أنه يصلى عليه ، حكاه الخطابي

غريبه :

قوله : "مشقص" ، ضبطه بكسر الميم وشين معجمة ساكنة

وقاف مفتوحة وصاد مهملة ، قال الجوهرى : وهو من النصال

(٥)

ماطال وعرض .

حديث فى بيان موقف الامام عند الصلاة على الميت :

(٦)

(٩٤٧) عن أبى غالب قال : "صليت مع أنس بن مالك على جنازة

(١) لم أجده فى المعالم ٣١٩/٤ وذكره البغوى ٣٧٣/٥ عن اسحاق الحنظلى بمعناه .

(٢) المعالم ٣١٩/٤ وروى عن ابن مسعود والشعبى كما فى المحلى ٢٥٢/٥ .

(٣) المعالم ٣١٩/٤ ونقل فى شرح مسلم ٤٧/٧ عن الجمهور أنه يصلى على كل مسلم من أهل القبلة سواء كان قاتل نفسه أو محدودا أو مرجوما أو ولد زنا إلا أن مالكا قال لا يصلى على المحدودين ويصلى عليهم أولياؤهم ، ولا يصلى على المبتدعة كالخوارج والقدرية والاباضية كما فى المدونة ١٨٢/١ ، ١٨٤ ، وبداية المجتهد ١٧٤/١ وأن أحمد قال لا يصلى على المبتدعة كالجهمية والرافضة ، ولا يصلى الامام على الغال ولا على قاتل نفسه كما فى المغنى ٥٥٨، ٥٥٦/٢ ، والمبدع ٢٦٢، ٢٦١/٢ .

(٤) وقال أبو حنيفة ومحمد لا يصلى على المقتول من البغاة وقطاع الطرق ويصلى على قاتل نفسه ، ووافقهما أبو يوسف فى الأول وخالفهما فى الثانى كما فى الهداية وشرح فتح القدير ١٠٩/٢ ، والراجح أنه يجوز للامام أن لا يصلى عليه عند المصلحة الراجحة لحديث ٩٤٦ .

(٥) المحاج ١٠٤٣/٣ ونسبه فى المشارق ٢٥٧/٢ إلى ابن دريد وقال عياض هو نصل السهم الطويل غير العريض ، وزاد فى النهاية ٤٩٠/٢ فإذا كان عريضا فهو المعبلة ، وقال فى شرح مسلم هو سهم عريض .

(٦) هو الباهلى مولاهم الخياط البصرى ، اسمه نافع أو رافع تابعى ثقة من الخامسة ، روى له الأربعة غير النسائى كما فى التقريب ص ٦٦٤ .

فقام حيال رأسه ، ثم جاؤوا بجنازة امرأة من قريش فقالوا : ياأباحمزة صل عليها فقام حيال وسط السرير فقال العلاء بن زياد هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قام مقامك منها ، ومن الرجل مقامك منه ؟ قال : نعم ، فلما فرغ قال : احفظوا " .

أخرجه أبو عيسى وقال : روى هذا من طريق آخر عن غالب عن أنس ، وإنما هو عن أبي غالب واختلف في اسم أبي غالب فقيل نافع وقيل رافع ، ذكر ذلك كله الترمذى .

- = وانظر : الجرح والتعديل ٤٥٥/٨ ، الثقات ٤٧١/٥ ، الكاشف ٣٢٢/٣ ، تاريخ ابن معين ٧١٩/٢ ، التهذيب ١٩٦/١٢ ، الخلاصة ص ٤٥٧ .
- (١) في جميع النسخ : "العلاء بن زيادة" والتصويب من الترمذى .
- (٢) هو العدوى أبو نصر البصرى ، أحد العباد ، ثقة من الرابعة ، مات سنة أربع وتسعين ، روى له البخارى تعليقاً وأبو داود فى المراسيل والنسائى وابن ماجه كما فى التقريب ص ٤٣٥ .
- وانظر : طبقات خليفة ص ٢٠٢ ، الجرح والتعديل ٣٥٥/٦ ، الثقات ٢٤٦/٥ ، الكاشف ٣٠٩/٢ ، الخلاصة ص ٢٩٩ ، التهذيب ١٨١/٨ .
- (٣) الترمذى ح ١٠٣٤ وقال حديث حسن ، وأبو داود مطولا ح ٣١٩٤ ومصححه فى المحلى ٢٢٩/٥ ، وفى أحكام الجنائز ص ١٠٩ صحح الاسنادين وهو كما قال فان اسناد الترمذى رجاله ثقات كما فى التقريب ص ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١

حديث فى ترك الصلاة على الشهيد :

(٩٤٨) عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما "أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد فى الثوب الواحد يقول أيهما أكثر أخذاً للقرآن ؟ فإذا أشير الى أحدهما قدمه فى اللحد وقال أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة وأمر بدفنهم فى دمائهم ولم يمل عليهم ولم يغسلوا" .

(١)

أخرجه الترمذى وقال حديث جابر حديث حسن صحيح .

واختلف العلماء فى الصلاة على الشهيد :

فقال أهل المدينة : لا يصلى عليه وهو قول الشافعى

(٢)

وأحمد .

- = انظر : الترمذى ٣٤٤/٣ ، شرح السنة ٣٦٠/٥ ، عمدة القارى ١٤٨/٧ ، الهداية ٨٩/٢ ، المحلى ٢٢٩/٥ ، المغنى ٥١٧/٢ ، المبدع ٢٥٠/٢ .
- (٥) وقال مالك : يقف الامام عند وسط الرجل ومنكبى المرأة كما فى مسالك الدلالة ص ١٠٠ واستدل به بحديث ابن مسعود مرفوعا وفيه : "فان كان رجلا قام عند وسطه" من رواية سحنون ، قال وفيه اسماعيل بن رافع متروك ورجل مجهول وانقطاع بين النخعى وابن مسعود ، فهو اسناد ساقط . اهـ
- (٦) وقال أبو حنيفة ومحمد وأبو يوسف فى المشهور عنه : يقف عند صدرهما كما فى شرح معانى الآثار ٤٩١/١ ، وعمدة القارى ٤٨/٧ وفيه أقوال أخرى .
- (٧) والراجح قول الجمهور لحديث أنس وحديث سمرة بن جندب الصحيحين ، وانظر نيل الأوطار ٧٦/٤ ، وأحكام الجنائز ص ١١٠ الهامش .
- (١) ح ١٠٣٦ وهو عند البخارى ٩٣/٢ .
- (٢) الترمذى ٣٤٦/٣ وبه قال عطاء والنخعى وسليمان بن موسى ويحيى الأنصارى والحكم وحماد والليث ومالك وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر كما فى المنتقى ١١/٢ ، والمغنى ٥٢٩/٢ ، والمجموع ٢١٣/٥ .

(١)

وقال الثوري وأهل الكوفة واسحاق يملى على الشهيد ،

واحتجوا بـ :

(٩٤٩) صلاة النبي صلى الله عليه وسلم على حمزة رضى الله

(٢)

عنه .

- (١) الترمذى ٣٤٦/٣ وهى رواية عن النخعى والحكم وسليمان ابن موسى وبه قال عكرمة والشعبى ومكحول والمزنى كما فى الحجة ٣٥٩/١ ، وشرح معانى الآثار ١/١-٥٠٦ ، وعبد الرزاق ج ٦٦٤٣، ٦٦٤٩ ، والمجموع ٢١٣/٥ .
- (٢) رواه الطحاوى ٥٠٣/١ عن عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر يوم أحد بحمزة فسجى ببرده .. ثم صلى عليه ، فكبر تسع تكبيرات ثم أتى بالقتلى يصفون ويملى عليهم وعليه معهم" ، قال فى أحكام الجنائز ص ٨٢ اسناده حسن رجاله كلهم ثقات معروفون ، وابن اسحاق (مدوق يدل) وقد صرح بالتحديث قلت رجاله كلهم ثقات كما فى التقريب ص ٦١٠، ٢٩٥، ٤٦٧ ، ٢٩٠، ٥٩٢ وشيخ الطحاوى فهد بن سليمان بن يحيى شقة ثبت كما فى مغانى الأخيار ج ٢ ل ٣٠٨ ، وله شاهد عن ابن مسعود عند أحمد ٤٦٣/١ والشعبى لم يسمع من ابن مسعود ومرسل الشعبى عند عبد الرزاق (ج ٦٦٥٣) أصح كما فى الدراية ٢٤٣/١ وذكر له شواهد ، وروى أبو داود ج ٣١٣٥ عن أنس "أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بحمزة وقد مثل به ، لم يصل على أحد من الشهداء غيره" ، والطحاوى ٥٠٣، ٥٠٢/١ ، والحاكم ٣٦٥/١ وسكت عنه ، وقال فى أحكام الجنائز ص ٨٢ اسناده حسن مع أن فيه أسامة ابن زيد الليثى وهو مدوق يهم كما فى التقريب ص ٩٨ ، وقال فى الفتوح ٢١٠/٣ وأسامة سئء الحفظ ، ثم قال وقد حكى الترمذى فى العلل عن البخارى أن أسامة غلط فى اسناده .. ثم قال ابن حجر : وقع فى رواية أسامة المذكورة : "لم يمل عليهم" (الترمذى ج ١٠١٦ وقال حسن غريب ، والحاكم ٣٦٥، ٣٦٦/١ وقال صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبى) كما فى حديث جابر (رقم ٩٤٨ من المصلى) وفى رواية عنه (أى عن أسامة) عند الشافعى (بدائع المنن ج ٥٥٧ عن بعض أصحابنا عن أسامة بن زيد ، ولم يذكر الصلاة على حمزة ، وذكر ذلك أبو داود ج ٣١٣٧ ، والطحاوى ٥٠٣، ٥٠٢/١) ، والحاكم (٣٦٥/١) : "ولم يمل على أحد غيره" - يعنى حمزة - وقال الدارقطنى : هذه اللفظة غير محفوظة - يعنى عن أسامة - والصواب الرواية الموافقة لحديث الليث (أى عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر ، قال الترمذى ٣٢٧/٣ سألت محمدا عن حديث الليث .. هذا فقال هو أصح) فظهر بهذا أن رواية أسامة التى فيها الصلاة على حمزة رواية منكورة لمخالفة أسامة السئء الحفظ من هم أوثق وأحفظ منه كالليث فى حديث جابر المتقدم ، ومعمرفى =



(١)

وحمل القائلون بعدم الصلاة ذلك على الدعاء .

حديث فيما اذا اجتمع جماعة يقدم أفضلهم الى جهة الامام :

(٢)

(٩٥٠) روى عن عمار مولى الحارث بن نوفل أنه شهد جنازة أم

كلثوم - بنت علي امرأة عمر بن الخطاب - وابنها زيد

ابن عمر رضي الله عنهم فجعل الغلام مما يلي الامام ،

= حديث جابر عند عبد الرزاق رقم ٦٦٣٣ ، فانهما لم يذكر الصلاة على حمزة رضي الله عنه ، وقد روى عن أسامة نفسه عدم ذكر هذه الزيادة ، رواه أبو داود ح ٣١٣٥ من طريق ابن وهب ورواه الترمذي ح ١٠١٦ من طريق أبي صفوان (المرواني) ، لكن روى البخاري عن عقبة بن عامر أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوماً فصلى على أهل أحد صلاته على الميت .. زاد في ك/المغازي ٢٩/٥ : " .. بعد ثمانين سنين كالمودع للأحياء والأموات " ، ورواه مسلم ك/الفضائل ح ٢٢٩٦ ، وفي الباب أيضا حديث شداد بن الهاد وفيه أن أعرابيا شارك في قتال العدو فأصيب بسهم فصلى عليه . هذا مختصر ما في مصنف عبد الرزاق ح ٦٦٥١ ، وعند النسائي ٦١،٦٠/٤ ، والطحاوي ٥٠٦،٥٠٥/١ ، والحاكم ٥٩٦،٥٩٥/٣ وصححه في أحكام الجنائز ص ٨٢ ، وشداد بن الهاد صحابي معروف ، وقال في التقريب ص ٢٦٤ شهد الخندق وما بعدها . قلت لكن في اسناده ابن أبي عمار واسمه عمار مولى بني هاشم ، قال في التقريب ص ٤٠٨ صدوق ربما أخطأ ، فالاسناد حسن في الشواهد ، والحاصل أن الصلاة على الشهيد تثبت بمجموع هذه الأحاديث والله تعالى أعلم .

(١) شرح السنة ٣٦٧/٥ ، وانظر المجموع ٢١٤/٥ . قلت ويرد ذلك قوله في حديث عقبة بن عامر المتفق عليه الذي تقدم قبل قليل "فصلى على أهل أحد صلاته على الميت" .

والراجح : التخيير بين الصلاة على الشهيد وتركها لثبوت الأحاديث في كلا الأمرين وهو إحدى الروايات عن أحمد ، وبه قال ابن حزم في المحلى ١٧٢/٥ ، وابن تيمية كما في الاختيارات الفقهية ص ٨٧ ، وابن القيم في تهذيب السنن ٢٩٥/٤ ، واللباني في أحكام الجنائز ص ٨٠ والله تعالى أعلم .

(٢) هو عمار بن أبي عمار مولى بني هاشم أو مولى بني الحارث صدوق ربما أخطأ من الثالثة ، مات بعد العشرين والمائة في آخر ولاية خالد القسري على العراق ، روى له الجماعة إلا البخاري .

انظر : طبقات خليفة ص ٢١٢ ، الجرح والتعديل ٣٨٩/٦ ، الثقات ٢٦٧/٥ ، الكاشف ٢٦١/٢ ، التقريب ص ٤٠٨ ، التهذيب ٤٠٤/٧ ، الخلاصة ص ٢٧٩ .

وفى القوم ابن عباس وأبو سعيد الخدرى وأبو قتادة  
(١)  
وأبو هريرة فقالوا هذا هو السنة .

#### حديث فى الصلاة على القبر :

(٩٥١) عن ابن عباس رضى الله عنهما "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بقبر قد دفن ليلا فقال : متى دفن هذا ؟ قالوا : البارحة ، قال : أفلا آذنتموني ؟ قالوا : دفناه فى ظلمة فكرهنا أن نوقظك ، فقام فصفنا خلفه ، قال ابن عباس : وأنا فيهم ، فصلى عليه " .  
(٢)  
أخرجه مسلم .

(٣)

واختلف أهل العلم فى جواز الصلاة على القبر :

فذهب جماعة من الصحابة ومن بعدهم الى جواز الصلاة على القبر ، وهو مذهب ابن المبارك والشافعى وأحمد وإسحاق .  
(٤)

- (١) أبو داود ح ٣١٩٣ ، والنسائى ٧١/٤ ، والبيهقى ٣٣/٤ ، وصححه النووى فى المجموع ٢٢٤/٥ ، وفى أحكام الجنائز ص ١٠٤ مع أن فيه عمار بن أبى عمار وهو صدوق ربما أخطأ كما سبق فى ترجمته ، فحديثه حسن فى الشواهد وهو يرتقى الى درجة الصحة بحديث ابن عمر عند عبد الرزاق ح ٦٣٣٧ ، وعند النسائى ٧٢، ٧١/٤ ، وابن الجارود ح ٥٤٥ ، وصححه فى التلخيص ١٤٦/٢ ، وفى أحكام الجنائز ص ١٠٣ . قلت اسناد عبد الرزاق عن ابن جريج قال سمعت نافعا يزعم أن ابن عمر مرفوعا ، وهذا اسناد صحيح رجاله ثقات كما فى التقريب ص ٥٥٩، ٣٦٣، ٣٥٤ والله أعلم .
- (٢) ح ٩٥٤ مختصرا ، واللفظ للبخارى ٨٩، ٨٨/٢ وفيه : "دفن" بدل "قد دفن" ، و"فى ظلمة الليل" عوض : "فى ظلمة" . وقال فى الفتح ١١٨/٣ اسم المقبور طلحة بن البراء بن عمير البلوى حليف الأنصار .
- (٣) أى لمن فاتته الصلاة على الجنائز .
- (٤) الترمذى ٣٤٧/٣ وهو قول الأوزاعى أيضا وروى عن على وأبى موسى وابن عمر وعائشة وابن سيرين ، واليه ذهب أصحاب الرأى ، وهى رواية ابن وهب عن مالك وعليها جمهور أصحابه ، وبه قال الظاهرية كما فى المنتقى ١٤/٢ ، وبداية المجتهد ١٧٤/١ ، والمحلى ٢٠٧/٥ ، والمغنى ٥١١/٢ ، والمجموع ١٩٩/٥ ، والمبسوط ٦٩/٢ ، وعمدة القارى ٣١/٧ .

وقال بعض أهل العلم لا يصلى على القبر وهو قول مالك بن أنس .  
(١)

ثم القائلون بالصلاة على القبر اختلفوا فى المدة التى يصلى عليه فيها :

فقال أحمد وإسحاق : يصلى عليه الى شهر ، وقالوا سمعنا أن النبى صلى الله عليه وسلم صلى على أم سعد بن عبادة رضى الله عنهما بعد شهر .  
(٢)

(٩٥٢) روى سعيد بن المسيب "أن أم سعد بن عبادة ماتت والنبى صلى الله عليه وسلم غائب فلما قدم صلى عليها وقد مضى لذلك شهر" .  
(٣)  
ذكر ذلك كله الترمذى .

(١) الترمذى ٣٤٧/٣ ، وبه قال النخعى ومالك وأشهب وسحنون من المالكية ، انظر : بداية المجتهد ١٧٣/١ ، المنقضى ١٤/٢ ، المغنى ٥١١/٢ ، المجموع ١٩٩/٥ .

(٢) الترمذى ٣٤٧/٣ ، وقول أحمد نص عليه واختاره أكثر أصحابه وهو وجه فى مذهب الشافعى ورجحه ابن تيمية ، وأما قول إسحاق فهو أن الغائب يصلى عليه الى شهر والحاضر الى ثلاثة أيام .

انظر : المحلى ٢٠٨/٥ ، المجموع ١٩٧/٥ ، ١٩٩ ، المبدع ٢٥٩/٢ ، الاختيارات الفقهية ص ٨٦ .

(٣) الترمذى ح ١٠٣٨ ، والبيهقى ٤٨/٤ كلاهما من طريق سعيد ابن أبى عروبة عن قتادة به ، وقال البيهقى مرسل صحيح ورواه البيهقى ٤٨/٤ ، ٤٩ من طريق سويد بن سعيد عن يزيد ابن زريع عن شعبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس موصولا مرفوعا فذكره وقال تفرد به سويد بن سعيد والمشهور عن قتادة عن ابن المسيب مرفوعا مرسلا (وأصله فى الكامل ١٢٦٤/٣) ونقل عن أحمد من رواية أبى داود أنه طعن فى الموصول .

قلت وروى ابن أبى شيبه ٣٦٠/٣ عن اسماعيل بن عليه عن أيوب (هو السخثيانى كما فى التهذيب ٥١/٣) عن حميد بن هلال "أن البراء بن معمر توفى فى صفر قبل قدوم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة بشهر فلما قدم صلى عليه" واسناده مرسل صحيح رجاله ثقات كما فى التقريب ص ١٠٥ ، ١١٧ ، ١٨٢ . وبهذا الشاهد يرتقى الحديث الى درجة الحسن ، وقد غفل الشيخ الألبانى عن هذا الشاهد فى الارواء ١٨٦/٣ وبالله التوفيق .

(٩٥٣) وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قتلى أحد

بعد ثمانى سنين " .

(١) (٢) (٣)

ذكره البغوى .

حديث فى الشفاعة للميت بالصلاة عليه :

(٩٥٤) عن عائشة رضى الله عنها " أن النبي صلى الله عليه

وسلم قال : مامن رجل مسلم يموت تصلى عليه أمة من

(١) شرح السنة ٣٦٣/٥ ولم يذكر له سنداً ولم يعزه الى من أخرجه وهو عند البخارى ك/المغازى ٢٩/٥ ، ومسلم ك/الفضائل ج ٢٢٩٦ .

(٢) وهناك أقوال أخرى منها : أنه يصلى عليه الى ثلاثة أيام لحديث نافع قال : "قدم ابن عمر بعد وفاة عاصم ابن عمر بثلاث فأتى قبره فصلى عليه " أخرجه البيهقى ٤٩/٤ ، ورواه ابن أبى شيبه ٣٦١/٣ عن اسماعيل بن عليه عن أيوب (السختياني) عن نافع وهذا اسناد صحيح رجاله ثقات كما فى التقريب ص ١٠٥ ، ١١٧ ، ٥٥٩ ، واليه ذهب أبو يوسف فى الامالى وذكره ابن رستم فى نوادره عن محمد عن أبى حنيفة ، وهو وجه فى مذهب الشافعى كما فى المجموع ١٩٧/٥ ، والمبسوط ٦٩/٢ ، وشرح العناية ٨٤/٢ .

وقول آخر : أنه يصلى عليه مالم يبلى وهو المشهور عن أصحاب الراى ، ووجه فى مذهب الشافعى ، وهى رواية عن أحمد كما فى المبدع ٢٥٩/٢ ، والانصاف ٥٣١/٢ ، والمجموع ١٩٧/٥ ، والمبسوط ٦٩/٢ ، والهداية ٨٤/٢ ، وعمدة القارى ٣١/٧ .

(٣) وقول آخر : أنه يصلى عليه أبداً وهو وجه فى مذهب الشافعى واتفق أصحابه على تضعيفه ، وهى رواية عن أحمد ، وهو مذهب ابن حزم كما فى المحلى ٢١١/٥ ، والانصاف ٥٣٢/٢ ، والمبدع ٢٥٩/٢ ، والمجموع ١٩٧/٥ .

والراجح مشروعية الصلاة على القبر لحديث ابن عباس المتفق عليه ، وأنه يصلى عليه لمدة شهر لمرسل ابن المسيب الذى عضده مرسل حميد بن هلال واسناد كل منهما صحيح ، وهنا يجب التفريق بين الصلاة على القبر التى هى صلاة على الميت بعد دفنه لمن فاتته صلاة الجنائز التى رأينا أنها مشروعة ، وبين الصلاة عند القبر التى يؤدىها بعض الناس كما يؤدى سائر الصلوات المفروضة والمسنونة التى نهي الشارع عنها لأنها ذريعة الى اتخاذها مساجد بقصدتها والعكوف عليها وتعلق القلوب بها رغبة ورهبة .

انظر : اقتضاء الصراط المستقيم ٦٦٧-٦٧٧ ، اعلام الموقعين ٣٦٥/٢ .



الناس يكملون مائة كلهم يشفعون له الا شفعا فيه " .  
(١)

أخرجه مسلم .

(٢)

(٩٥٥) وروى : "أربعون رجلا لا يشركون بالله الا شفعا فيه " .

(٣)

(٩٥٦) وروى : "ثلاثة صفوف من المسلمين الا أوجب" .

(٥)

(٤)

(٩٥٧) وعن [عبد الله بن] بريدة عن أبي الأسود قال : "أتيت

المدينة وقد وقع فيها مرض وهم يموتون موتا ذريعا  
(٦)

فجلست الى عمر رضى الله عنه فمرت جنازة فأثنى خيرا ،  
(٧) (٨)

فقال عمر : وجبت ، ثم مر بأخرى فأثنى خيرا فقال :  
(٩)

وجبت ، ثم مر بالثالثة فأثنى خيرا ، فقال : وجبت ،

(١) البغوى ج ١٥٠٤ ونحوه عند مسلم ج ٩٤٧ ، والترمذى ج ١٠٢٩ وقال حسن صحيح .

(٢) أبو داود ج ٣١٧٠ ، وقال مسلم ج ٩٤٨ : "الا شفعمهم الله فيه " ، وأخرجه ابن اجه ج ١٤٨٩ بمعناه ، روه كلهم عن ابن عباس .

(٣) أبو داود ج ٣١٦٦ ونحوه عند الترمذى ج ١٠٢٨ وحسنه وابن ماجه ج ١٤٩٠ ، والحاكم ٣٦٢/١ ، ٣٦٣ ، وزاد : "الا غفر له " وقال صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبى ، كلهم عن مالك بن هبيرة رضى الله عنه من طريق محمد بن اسحاق وهو صدوق يدل على سبق غير مرة وقد عنعنه هنا ، ولعل الترمذى حسنه باعتبار الشواهد التى ذكرها منها حديث عائشة المتقدم ، والا فلاسناد ضعيف .

(٤) فى جميع النسخ : "وعن بريدة " والزيادة من البخارى وقد سبقت ترجمته ، انظر ج ٣٤٣ .

(٥) هو الدؤلى ويقال الديلى ، واسمه ظالم بن عمرو على الأشهر ، وقيل غير ذلك ، وفى اسمه ونسبه ونسبته اختلاف كثير ، قاضى البصرة أيام على رضى الله عنه ، أول من وضع النحو بإشارة من على ، وحدث وأقرأ ، تابعى كبير مخضرم ثقة فاضل ، مات بالطاعون سنة تسع وستين على الصحيح وله خمس وثمانون سنة .

انظر : طبقات خليفة ص ١٩١ ، تاريخ الثقات ص ٢٣٨ ، طبقات النحويين ص ٢١-٢٦ ، الباب ٥١٤/١ ، أسد الغابة ١٠٣/٣ ، الاصابة ٢٦١/٥ ، العبر ٥٧/١ ، غاية النهاية ٣٤٥/١ ، انباه الرواة ٤٨/١ ، وفيات الاعيان ٥٣٥/٢ ، سير أعلام النبلاء ٨١/٤ .

(٦) ، (٨) ، (٩) فى جميع النسخ : "فأثنوا " ، والتصويب من البخارى ١٠١/٢ ، وشرح السنة ٣٨٤/٥ .

(٧) كذا فى (ت) ل ١٢٤/ب ، وفى سائر النسخ : "بأخرين " وهو تصحيف .

فقلت : وماوجب ياأمير المؤمنين ؟ قال قلت كما قال  
النبي صلى الله عليه وسلم : "أيما مسلم شهد له أربعة  
بخير أدخله الله الجنة ، قلنا : وثلاثة ؟ قال وثلاثة ،  
قلنا : واثنان ؟ قال : واثنان " ، ثم لم نسأله عن  
(١)  
الواحد . رواه البخارى .

(٢)  
(٩٥٨) وعن أنس بن مالك رضى الله عنه أنه قال : "... ثم مر  
بأخرى فآثنوا عليها شرا ، فقال وجبت ، فقال عمر بن  
الخطاب : ماوجب ؟ قال : هذا أثنيتم عليه خيرا فوجب  
له الجنة ، وهذا أثنيتم عليه شرا فوجب له النار ،  
أنتم شهداء الله فى الأرض " .  
(٣)  
أخرجه مسلم فى صحيحه .

#### حديث فى الصلاة على من قتل فى الحد :

(٩٥٩) عن أبى برزة الأسلمى رضى الله عنه : "أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لم يصل على ماعز بن مالك ولم يمه  
عن الصلاة عليه " .  
(٤)  
أخرجه أبو داود فى سننه .

(١) هذا لفظ البغوى ح ١٥٠٦ من طريق البخارى ، وأصله فى  
صحيحه ك/الشهادات ١٤٨/٣ ، ورواه أيضا فى  
ك/الجنائز ١٠١، ١٠٠/٢ غير أنه قال : "... فموت بهم " ،  
وقال : "... فأثنى على صاحبها خير" فى المواضع  
الثلاثة .

(٢) كذا فى (ت) ل ١٢٤/ب ، وفى سائر النسخ : "و" عوض :  
"ثم" كما فى مسلم والمثبت أعلاه رواية البخارى .

(٣) هذا لفظ البغوى ح ١٥٠٧ من طريق البخارى ، وأصله فى  
صحيحه ١٠٠/٢ ورواه بنحوه فى ك/الشهادات ١٤٨/٣ ،  
والذى فى مسلم ح ٩٤٩ مطولا حيث أنه كرر "وجب" - ثلاثا  
و : "أنتم شهداء الله فى الأرض" - ثلاثا .

(٤) ٣١٨٦ من طريق أبى بشر حدثنى نفر من أهل البصرة عن  
أبى برزة قال فى المختصر ٣٢٠/٤ فى أسناده مجاهيل ..  
ثم قال وأخرجه البخارى (ك/الحدود ٢٢/٨) عن جابر من =

غريبه :

أبو برزة : بباء معجمة بواحدة مفتوحة وراء ساكنة  
(١)  
وزاى مفتوحة وهاء ، قال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين :  
(٢)  
اسمه نضلة بن عبيد الله ، وقال غيرهما : نضلة بن عائذ ،  
(٣)  
وقيل نضلة بن عبد الله ، ذكره فى الاستيعاب .

وقد اختلف العلماء فى ذلك :

= طريق محمود بن غيلان عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى  
عن أبى سلمة وفيه : "فقال له النبى صلى الله عليه  
وسلم خيرا وصلى عليه" ، وقال البخارى : لم يقل يونس  
وابن جريج عن الزهرى : "فصلى عليه" .. ثم قال  
المنذرى وقال خالف محمود بن غيلان ثمانية من أصحاب  
عبد الرزاق فى هذه الزيادة فذكرهم ثم نقل عن البيهقى  
أن قول البخارى : "فصلى عليه" خطأ لاجتماع أصحاب عبد  
الرزاق على خلافه ثم اجماع أصحاب الزهرى على خلافه .  
وأوصل فى الفتح ١٢/١٣٠، ١٣١ من خالف محمود بن غيلان  
الى عشرة أنفس (منهم هؤلاء الحفاظ محمد بن يحيى  
الذهلى واسحاق بن راهويه وحميد بن زنجويه) فذكرهم  
وذكر مخرجهم .. ثم قال لكن ظهر لى أن البخارى قويته  
عنده رواية محمود بن غيلان بالشواهد فقد أخرج عبد  
الرزاق أيضا وهو فى السنن عن أبى أمامة بن سهل بن  
حنيف فى قصة ماعز ، قال : فقبل يارسول الله أتصلى  
عليه ؟ قال لا ، قال فلما كان من الغد قال صلوا على  
صاحبكم ، فصلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
والناس ، فهذا الخبر يجمع الاختلاف فتحمل رواية النقى  
على أنه لم يصل عليه حين رجم ، ورواية الاثبات على  
أنه صلى عليه فى اليوم الثانى . اهـ كلامه .  
ويشهد لرواية الاثبات ما رواه مسلم ك/الحدود ج ١٦٩٥ ،  
٢٣ فى قصة ماعز والغامدية وفيه : " .. أنه أمر بها  
فصلى عليها ودفنت" .

(١) الذى قاله ابن عبد البر : "قال أحمد بن زهير سمعت  
أبى يحيى بن معين" قلعه أراد بأحمد بن زهير : ابن  
أبى خيثمة الحافظ صاحب التاريخ الكبير كما فى تذكرة  
الحفاظ ١/٥٩٦ .

(٢) فى (ج) ص ٢٤٨ : "عامر" عوض : "عائذ" وهو تصحيف .

(٣) الاستيعاب ١٠/٢٩٥ وسبق أن ترجمت له فى ج ٢٤٠ .

- (١) فروي على كرم الله وجهه أنه رجم امرأة في الزنا وأمر  
(٢) أن يصلى عليها ، وهو قول أكثر أهل العلم .  
(٣)  
(٤)  
وقال مالك : من قتلته الامام في حد من الحدود لم يصلى  
عليه الامام ويصلى عليه أهله ان شاؤوا أو غيرهم .  
(٥)  
وقال الأوزاعي وأصحاب الرأي يغسل المرحوم ويصلى  
عليه .  
(٦)  
وقال أحمد بن حنبل : لا يصلى الامام على قاتل نفسه  
(٧)  
ولا غل .  
وقال أبو حنيفة : من قتل من المحاربين أو صلب لم يصلى  
عليه ، وكذلك الفئة الباغية لا يصلى على قتلاهم .  
(٨)

- (١) انظر التعليق على هذه العبارة في هامش ح ٣ من الصلب ،  
ويلاحظ أن عبارة الخطابي ٣٢٠/٤ : "رضى الله عنه" .  
(٢) سماها الخطابي شراحة كما في المعالم ٣٢٠/٤ ، وزاد  
عبد الرزاق راوى الاثر : "الهمدانية" .  
(٣) عبد الرزاق ح ٦٦٢٦ عن الثوري عن علقمة بن مرثد عن  
الشعبي وهذا اسناد صحيح رجاله ثقات كما في التقريب  
ص ٢٨٧، ٣٩٧، ٢٤٤ .  
(٤) المعالم ٣٢٠/٤ ونسبه الى الجمهور في شرح السنة ٣٧٠/٥  
في كل مقتول في حد ، وجعله في شرح مسلم ٤٧/٧ في كل  
مسلم محدودا كان أو مرجوما أو قاتل نفسه أو ولد زنا  
وجعله في المغنى ٥٥٦/٢-٥٥٩ في أهل الكبائر من  
المسلمين والمرجوم في الزنا وغيرهم ماعدا قاتل نفسه  
والغال وأهل البدع كالجهمية والرافضة .  
(٥) المعالم ٣٢٠/٤ ، وانظر المدونة ١٨٤/١ وفي ١٨٢/١ قال  
لا يصلى على القدرية والاباضية ، وفي المنتقى ٢١/٢ زاد  
أهل الكبائر لكن جعله من المستحب ، وذلك لمكان الزجر  
والعقوبة كما في بداية المجتهد ١٧٤/١ .  
(٦) المعالم ٣٢٠/٤ وقول أصحاب الرأي فيمن قتل في حد أو  
قصاص كما في الهداية وشرح فتح القدير ١٠٩/٢ .  
(٧) المعالم ٣٢٠/٤ وقال أحمد أيضا : لا يصلى على أهل البدع  
كالجهمية والرافضة ويصلى على سائر المسلمين من أهل  
الكبائر كما في المغنى ٥٥٦/٢-٥٥٩ .  
(٨) المعالم ٣٢٠/٤ ، وانظر الهداية وشرحها الكفاية ١٠٩/٢  
وذهب الأكثرون الى أنه يصلى عليهم كما في شرح السنة  
٣٧٢/٥ .



وذهب بعض أصحاب الشافعى أن تارك الصلاة اذا قتل لا يصلى  
(١)  
عليه .

وقال الشافعى أيضا لا تترك الصلاة على أحد من أهل  
(٢) (٣)  
القبلة برا كان أو فاجرا . هذا كله نقله الخطابى .

(١) المعالم ٣٢٠/٤ وعلى هذا جمهور السلف بناء على قول  
ابن تيمية أن تارك الصلاة عمدا مع اقراره بوجوبها  
كافر عند جمهور السلف ، وأما القول الآخر المقابل  
فمحكى عند الشافعى ومالك وأحمد فى رواية وأكثر  
أصحابهم يقولون هو مسلم فاسق يقتل حدا ولهذا قالوا  
يصلى عليه .

انظر : شرح السنة ٣٧١/٥ ، السياسة الشرعية ص ٧٦ ،  
بداية المجتهد ٦٥/١ ، ك/ الصلاة لابن القيم ص ٣٣ .  
(٢) المعالم ٣٢٠/٤ ، وانظر شرح السنة ٣٧٠/٥ ، وهو مذهب  
مالك كما فى الكافى ٢٤١/١ .

(٣) وهو معتقد أهل السنة والجماعة كما فى شرح العقيدة  
الطحاوية ص ٤٢١، ٤٢٥ ، لحديث أبى هريرة أن النبى صلى  
الله عليه وسلم قال : "صلوا خلف كل بر وفاجر" ، وصلوا  
على كل بر وفاجر ، وجاهدوا مع كل بر وفاجر" أخرجه  
الدارقطنى ٥٧/٢ وقال مكحول لم يسمع من أبى هريرة ومن  
دونه ثقات ، والبيهقى ١٩/٤ وقال بعد أن ذكر كلام  
الدارقطنى ، وقد روى فى ذلك أحاديث ضعيفة غاية الضعف  
وأصح ما روى فى هذا الباب حديث مكحول عن أبى هريرة ،  
وقد أخرجه أبو داود (ج ٢٥٣٣) إلا أن فيه إرسالاً كما  
ذكره الدارقطنى .

قلت وفيه معاوية بن صالح (هو ابن حدير) صدوق له  
أوهام كما فى التقريب ص ٥٣٨ فالإسناد ضعيف ، وله شاهد  
عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
"صلوا على من قال لا اله الا الله ، وصلوا خلف من قال  
لا اله الا الله" رواه أبو نعيم ٣٢٠/١٠ من طريق نصر بن  
الحريش عن المشمعل بن ملحان عن سويد بن عمرو عن سالم  
الافطس عن سعيد بن جبير ، قال فى الارواء ٣٠٧/٢ وهذا  
سند ضعيف نصر هذا قال الدارقطنى ضعيف (كما فى تاريخ  
بغداد ٢٨٦/٣) .

قلت المشمعل بن ملحان صدوق يخطئ كما فى التقريب  
ص ٥٣٣ ، وقال فى الدراية ١٦٩/١ إسناده ضعيف ، وبهذا  
الشاهد يرتقى الحديث الى درجة الحسن أن شاء الله  
تعالى ، ويشهد له أيضا عموم حديث أنس قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم : "من صلى صلاتنا واستقبل  
قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم الذى له ذمة الله  
وذمة رسوله فلا تخفروا الله فى ذمته" ، وحديث أنس قال  
"من شهد أن لا اله الا الله واستقبل قبلتنا وصلى صلاتنا  
وأكل ذبيحتنا فهو المسلم له مال للمسلم وعليه ماعلى  
المسلم" أخرجهما البخارى ك/ الصلاة ١٠٣، ١٠٢/١ ، الأول =

= موصولا مرفوعا والثانى معلقا موقوفا ومرفوعا ، وعموم حديث أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال "حق المسلم على المسلم خمس : رد السلام وعبادة المريض واتباع الجنائز واجابة الدعوة وتشميت العاطس" رواه البخارى ك/الجنائز ٧٠/٢ واللفظ له ، ومسلم ك/السلام ح ٢١٦٢ . وقد روى عبد الرزاق عن ابراهيم قال : لم يكونوا يحجبون الصلاة على أحد من أهل القبلة ح ٦٦١٥ ، وروى عن قتادة قال : لأعلم أحدا من أهل العلم اجتنب الصلاة على من قال لا اله الا الله ح ٦٦٢٣ ، وروى عن ابن سيرين قال ما علمت أحدا من أصحابنا ترك الصلاة على أحد من أهل القبلة ح ٦٦٢٤ ، ورواه ابن أبى شيبه ٣٥٠/٣ عن ابن سيرين بلفظ : ما أعلم أن أحدا من أهل العلم من الصحابة والتابعين ... ، وصحها فى المحلى ٢٥٢/٥ . ويستثنى من نقض الشهادتين بأحد نواقض الاسلام كالكفر والنفاق ، ومات على ذلك ، فلا يصلى على المرتد والزنديق كالحربى والذمى ومن فى حكمه وهو المعاهد والمستأمن ، كما فى شرح الطحاوية ص ٤٢٥ ، وعون البارى ٢٧٨/٢ ، ومجموع الفتاوى ٤٨/٢٢ ، ٣٥٠-٣٤٥/٢٣ ، ٢٨٩-٢٨٥/٢٤ ، والملا لابن القيم ص ٦٣-٣٣ ، وفتح العلم ١٨٩/١ .

## (١) القول فى دفن الميت

حديث فى اللحد :

(٩٦٠) عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "اللحد لنا والشق لغيرنا" .  
أخرجه أبو عيسى ، وقال فى الباب عن جرير بن عبد الله وعائشة وابن عمر وجابر رضى الله عنهم ، وقال حديث ابن عباس حديث غريب من هذا الوجه .<sup>(١)</sup>

(٩٦١) وقد روى عن عروة "أنه كان بالمدينة رجلان أحدهما يلحد والآخر لا يلحد ، فقالوا أيهما جاء أول عمل عمله ، فجاء الذى يلحد فلحد لرسول الله صلى الله عليه

(١) دفن الميت فرض كفاية باجماع كما فى المجموع ٣٣٠/٥ .  
(٢) الترمذى ح ١٠٤٥ وقوله حديث غريب موافق لبعض نسخ السنن كما فى التحفة ١٤٥/٤ ، لكن فى النسخة المطبوعة المتداولة : حديث حسن غريب ، وهو موافق لما فى العارضة ٢٦٦/٤ ، ورواه أبو داود ح ٣٢٠٨ ، والنسائى ٨٠/٤ ، وابن ماجه ح ١٥٥٤ وصححه ابن السكن مع أن فيه عبد الأعلى بن عامر وهو ضعيف كما فى التلخيص ١٢٧/٢ ، وقال فى التقريب ص ٣٣١ صدوق يهم ، ورواه أحمد ٣٦٢/٤ ، ٣٦٣ ، وابن ماجه ح ١٥٥٥ عن جرير بن عبد الله لكن فيه أبو اليقظان وهو عثمان بن عمير وهو ضعيف كما فى المصباح ٣٩/٢ ، والتقريب ص ٣٨٦ ، والتلخيص ١٢٧/٢ وفيه أيضا زاذان أبو عمر الكندى البزاز صدوق يرسل كما فى التقريب ص ٢١٣ وقد عنعنه عن جرير ، ولفظ أحمد " .. والشق لأهل الكتاب " ، وتابع أبا اليقظان : عمر ابن مرة وأبو جناب عند أحمد ٣٥٩، ٣٥٧/٤ ولكن فى أسنادهما زاذان ، وبهذا الشاهد يرتقى حديث الباب الى درجة الحسن كما فى تخريج المشكاة ٥٣٣/١ هـ ٣ ، وله شاهد آخر عن سعد بن أبى وقاص عند مسلم ح ٩٦٦ قال : "الحدوا لى لحدا ، وانصبوا على اللبن نصبا ، كما صنع برسول الله صلى الله عليه وسلم" ، وله شواهد أخرى كما فى التلخيص ١٢٧/٢ ، والدراية ٢٣٩/١ يرتقى بها حديث الباب الى درجة الصحيح ان شاء الله تعالى .

(١)

وسلم " .

(٩٦٢) وروى عن ابن عباس قال : "كان أبو عبيدة بن الجراح

(٢)

يضرح لأهل مكة ، وكان أبو طلحة زيد بن سهل يلحد لأهل

المدينة ، فدعا العباس رضى الله عنه رجلين ثم قال :

اذهب أنت الى أبي عبيدة ، واذهب أنت الى أبي طلحة ،

(٣)

اللهم خر لرسولك فوجد صاحب أبي طلحة أبا طلحة فلحد "

غريبه :

[قوله] : "الحد" ، قال الجوهرى : الحد بسكون الحاء

الشق فى جانب القبر ، و"الحد" بضم اللام لغة فيه ، تقول

(٤)

لحدت للقبر لحدا وألحدت له أيضا فهو ملحد .

(١) الموطأ ٢٣١/١ مرسل ، وله شاهد عن أنس عند ابن ماجه

ج ١٥٥٧ ، قال فى المصباح ٣٩/٢ اسناده صحيح رجاله ثقات

مع أن فيه مبارك بن فضالة البصرى وهو صدوق يدل

ويسوى كما فى التقريب ص ٥١٩ لكنه صرح هنا بالتحديث

فيكون الحديث حسنا وقد حسنه فى التلخيص ١٢٧/٢ ، ١٢٨ ،

وفى أحكام الجنائز ص ١٤٤ .

(٢) أنصارى من كبار الصحابة مشهور بكنيته ، أحد النقباء

ليلة العقبة ، شهد بدرا وما بعدها ، مات سنة أربع

وثلاثين ، روى له الجماعة رضى الله عنه .

انظر : طبقات خليفة ص ٨٨ ، ابن سعد ٥٠٤/٣ ، الجرح

والتعديل ٥٦٤/٣ ، تاريخ الثقات ص ١٠٦ ، الاستيعاب

٦٤/٤ ، أسد الغابة ٢٨٩/٢ ، التجريد ١٨١/٢ ، الاصابة

٥٥/٤ ، المعبر ٢٥/١ ، التقريب ص ٢٢٣ ، التهذيب ٤١٤/٣

سير أعلام النبلاء ٢٧/٢ .

(٣) البغوى ٣٨٩/٥ بلا اسناد ، ورواه أحمد كما فى تخريج

المسند ج ٢٣٥٧ ، ٢٦٦١ ، وابن ماجه ج ١٦٢٨ كلاهما من طريق

ابن اسحاق حدثنى حسين بن عبد الله عن عكرمة وحسين بن

عبد الله هو ابن عبيد الله بن عباس ضعيف كما فى

التقريب ص ١٦٧ ، ولهذا قال فى التلخيص ١٢٨/٢ اسناده

ضعيف ، لكن يشهد له حديث عائشة عند ابن سعد ٢٩٥/٢

واسناده رجاله ثقات كلهم الا أن ابن سعد صدوق كما فى

التقريب ص ٤٨٠ (واسمه محمد) ، وهذا اسناد حسن ، وله

شاهد آخر عن ابن عباس فى مشكل الآثار ٧٤/٤ ، وعند ابن

الجارود ج ٥٤٧ ، ومصححه ابن حبان ج ٢١٦١ ، وفى أحكام

الجنائز ص ١٤٥ .

(٤) المحاج ٥٣٥ ، ٥٣٤/٢ ، وانظر المشارق ٣٥٥/١ ، والنهاية

٢٤٦/٤ .



قوله : " الشق لغيرنا " ، وهو بفتح الشين ، وهو واحد  
(١)  
الشقوق .

قوله : " يضرح " ، أى يجعل لهم ضريحا ، وهو الشق فى  
وسط القبر ، والحد فى الجانب منه ، يقال منه ضرحت ضريحا  
(٢) (٣)  
إذا حفرته .

حديث فى وضع ثوب تحت الميت فى القبر :

(٤)  
(٩٦٣) وروى ابن أبى رافع قال [سمعت] شقران يقول : " أنا  
والله طرحت القطيفة تحت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فى القبر " .

أخرجه أبو عيسى وقال : فى الباب عن ابن عباس أخرجه  
(٥)  
عنه من طرق .

وحكى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه كره أن يوضع  
(٦) (٧)  
تحت الميت فى القبر شيء .

- 
- (١) الصحاح ١٥٠٢/٤ ، وانظر المشارق ٢٥٨/٢ .  
(٢) الصحاح ٣٨٦/١ وهو فعيل بمعنى مفعول من الضرح وهو  
الشق ، والضريح القبر كما فى النهاية ٨١/٣ ، وفى  
غريب الخطاى ٦٢٦/١ الضريح القبر المضروح وهو  
المشقوق فى الأرض طولا .  
(٣) قال فى المجموع ٢٣٧/٥ أجمع العلماء أن الدفن فى  
الحد وفى الشق جائزان . وقال فى الافصاح ١٩٢/١  
واتفقوا على أن السنة الحد وأن الشق ليس بسنة .  
(٤) الزيادة من الترمذى .  
(٥) هذا جزء من حديث رواه الترمذى رقم (١٠٤٧) وقال حسن  
غريب ، لكن فيه عثمان بن فرقد وهو صدوق ربما خالف  
كما فى التقريب ص ٣٨٦ ، ويشهد له حديث ابن عباس قال  
" جعل فى قبر النبى صلى الله عليه وسلم قطيفة حمراء " .  
رواه الترمذى ح ١٠٤٨ من طريقين أحدهما أصح كذا قال ثم  
قال حديث ابن عباس حديث حسن صحيح ، قلت وهو عند مسلم  
ح ٩٦٧ .  
فالحديث بمجموع روايتى شقران وابن عباس صحيح .  
(٦) الترمذى ٣٥٧/٣ وروى عبد الرزاق ح ٦٣٩٠ عن ابن عيينة  
عن عبد الله بن عبد الله بن أخى يزيد بن الأصم عن عمه  
قال ماتت ميمونة زوج النبى صلى الله عليه وسلم بسرف =

(٩٦٤) وقد روى عكرمة عن ابن عباس قال : قال شقران :

"والله لا يلبسها أحد بعدك ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتريها ويلبسها كثيرا" .  
(١)

وضبط "شقران" : بشين معجمة مضمومة وقاف ساكنة وراء

وَألف ونون ، واسمه صالح وهو مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وشقران لقبه .  
(٢)

حديث فيما يقال عند ادخال الميت القبر :

(٩٦٥) عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبی صلى

= وأخذت ردائي فبسطته تحتها ، فأخذه ابن عباس فرمى به  
ورجاله ثقات سوى عبد الله بن عبد الله بن الأصم فأنه  
صدوق كما فى التقريب ص ٢٤٠، ٣٠٩، ٥٩٩ فهذا اسناد حسن .  
(٧) ونص على الكراهة الشافعى وأحمد وجمهور أصحابهما  
قالوا إلا أن تكون ندوة بالأرض كما فى المجموع ٢٤٤/٥ ،  
والمبدع ٢٧١/٢ ، وعن أحمد الجواز مطلقا ، وبه قال  
ابن حزم كما فى المبدع ٢٧١/٢ ، والمحلى ٢٤١/٥ ، وعن  
أحمد الاستحباب أيضا كما فى المبدع ٢٧١/٢ .

(١) رواه ابن ماجه ح ١٦٢٨ من طريق ابن اسحاق ، قال  
البوصيرى فى الزوائد ٥٧/٢ فيه الحسن بن عبد الله بن  
عبيد بن عباس الهاشمى تركه أحمد وابن المدينى  
والنسائى وقال البخارى يقال انه يتهم بالزندقة وقواه  
ابن عدى ، وقال ابن الجوزى فى الضعفاء والمتروكين  
٢١٤/١ قال السعدى لا يشتغل بحديثه وقال يحيى ضعيف وقال  
مرة لأبأس به يكتب حديثه ، وقال ابن حجر فى التقريب  
ص ١٦٧ ضعيف ، ورواه البيهقى ٤٠٨/٣ وقال : فى هذه  
الرواية - ان كانت ثابتة - دلالة على أنهم لم يفرشوها  
فى القبر استعمالا للسنّة فى ذلك ، ثم قال وقد روى عن  
يزيد بن الأصم عن ابن عباس كراهة ذلك قلت وهو الراجح  
عندى لأن ابن عباس الذى قال : جعل فى قبر النبی صلى  
الله عليه وسلم قطيفة حمراء هو الذى أفتى بكراهية  
ذلك لغيره صلى الله عليه وسلم ، ولأنه فعل شقران وقد  
روى ابن عباس سبب فعله ، ولم يثبت عن النبی صلى الله  
عليه وسلم فى ذلك شيء والله أعلم .

(٢) وهو صحابى شهد بدرا وكان من المملوكين فأعتقه رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ، قيل مات فى خلافة عثمان  
رضى الله عنهما ، روى له الترمذى .

انظر : طبقات خليفة ص ٧ ، ابن سعد ٤٩/٣ ، الجرح  
والتعديل ٣٨٨/٤ ، تاريخ الصحابة ص ١٣٣ ، الاستيعاب  
٨٧/٥ ، أسد الغابة ٥٢٧/٢ ، التجريد ٢٥٩/١ ، الكاشف  
١٣/٢ ، الاصابة ٨٠/٥ ، التقريب ص ٢٦٨ ، التهذيب ٣٦٠/٤  
حلية الأولياء ٣٧٢/١ .

الله عليه وسلم كان اذا أدخل الميت القبر - وروى اذا  
(١)

وضع الميت فى لحده - قال مرة : بسم الله [وبالله]  
(٢)

وعلى ملة رسول الله - وقال مرة : بسم الله [وبالله]

وعلى سنة رسول الله " .

(٣)

أخرجه أبو عيسى وقال قد روى عن ابن عمر من غير وجه .

حديث فى كيف يؤخذ الميت من شفير القبر :

(٩٦٦) روى الشافعى بإسناده عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله

عنهما قال : "سل رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
(٤)

قبل رأسه " .

(١)، (٢) الزيادة من الترمذى .

(٣) الترمذى ح ١٠٤٦ وقال هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه  
ورواه ابن ماجه ح ١٥٥٠ بدون الزيادة ، وفى اسناديهما  
الحجاج وهو ابن أرطاة كما فى التهذيب ١٩٦/٢ وهو صدوق  
كثير الخطأ والتدليس كما فى التقريب ص ١٥٢ وقد عنعنه  
هنا عن نافع ، لكن الرواية الثانية بدون الزيادة عند  
أبى داود ح ٣٢١٣ من طريق همام عن قتادة عن أبى الصديق  
الناجى ، وصححه ابن حبان كما فى الموارد ح ٧٧٣ ،  
والحاكم ٣٦٦/١ على شرطهما ووافقه الذهبى وتابعهما فى  
أحكام الجنائز ص ١٥٢ وهو كما قالوا : أبو الصديق  
الناجى هو بكر بن عمرو ، ثقة من الثالثة كما فى  
التقريب ص ١٢٧، ٦٥٠ ، ورجح النسائى والدارقطنى الوقف  
كما فى التلخيص ١٢٩/٢ ، وقد صححه ابن حبان كما فى  
الموارد ح ٧٧٢ من طريق شعبة عن قتادة عن أبى الصديق  
بلفظ الرواية الأولى بدون الزيادة ، لكن أوقفه الحاكم  
٣٦٦/١ على ابن عمر ، ثم ذكر الرواية الأولى بزيادتها  
من طريق أبى حازم مولى الغفاريين عن البياضى مرفوعا  
واسناده حسن كما فى أحكام الجنائز ص ١٥٢ ، وذكر فى  
التلخيص ١٢٩/٢، ١٣٠ طريقين آخرين عن ابن عمر بإسنادين  
ضعيفين ، وشاهد آخر عن أبى أمامة عند الحاكم  
والبيهقى بإسناد ضعيف ، فالحديث بمجموع طرقه وشواهده  
صحيح ان شاء الله تعالى .

(٤) هذا الحديث رواه الشافعى من طريقين كما فى الأم ٢٧٣/١  
وبدائع المنن ح ٥٨٢، ٥٨٣ : الأول عن مسلم بن خالد وغيره  
عن ابن جريج عن عمران بن موسى مرفوعا ، والثانى عن  
الثقة عن عمر بن عطاء عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا ،  
ورواهما من طريق الشافعى البيهقى ٥٤/٤ لكن قال ابن =



(١)

واليه ذهب الشافعى .

التركمانى فى الذيل مسلم هو الزنجى ضعفه النسائى وقال أبو زرعة والبخارى منكر الحديث ، وقال ابن المدينى ليس بشيء (ووثقه ابن معين فى التاريخ ٥٦١/٢ وفى تاريخ عثمان بن سعيد الدارمى ص ١١٨ ، وقال فى سؤالات ابن الجنيد له ص ٤٧٢ ليس بذاك القوى ، وفى ص ٤٧٩ قال ثقة ليس به بأس ، وذكره ابن حبان فى الثقات ٤٤٨/٧ ، وقال فى التقريب ص ٥٢٩ فقيه صدوق كثير الاوهام) وقرنه الشافعى بغيره وهذا الغير مجهول ومع هذا كله فالحديث معضل (لأن عمران بن موسى من السابعة وهى طبقة مالك وأيضا هو وابن جريج واسمه محمد بن عبد الملك مقبولان كما فى التقريب ص ٤٩٤، ٤٣٠) والطريق الثانى قال فيه أخبرنا الثقة .. وهذا ليس بتوثيق ، وعمر بن عطاء (هو ابن وراز) ضعفه ابن معين والنسائى وقال النسائى مرة ليس بشيء (قال أحمد ليس بقوى فى الحديث ذكر ذلك كله ابن الجوزى فى الضعفاء والمتروكين ٢١٣/٢ وضعفه فى التقريب ص ٤١٦) . اهـ وقال فى الأم ٢٧٣/١ وأخبرنا بعض أصحابنا عن أبى الزناد وربيعه وأبى النضر لاختلاف بينهم فى ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سل من قبل رأسه وأبو بكر وعمر ، ورواه من طريقه البيهقى ٥٤/٤ ، قال ابن التركمانى فى الذيل انه مرسل وفى سنده مجهول . وروى ابن شاهين عن أنس مرفوعا : "يدخل الميت من قبل رجله ويسل سلا" ذكره فى الدراية ٢٤٠/١ وقال اسناده ضعيف وقال أيضا رواه ابن أبى شيبة ٣٢٧/٣ عن أنس موقوفا (انه أمر بذلك) واسناده صحيح ، ثم قال وروى أبو داود (ج ٣٢١١) عن أبى اسحاق (السبعى كما فى التلخيص ١٢٨/٢) أن الحارث أوصى أن يصلى عليه عبد الله بن يزيد (الخطمى كما فى التلخيص ١٢٨/٢) فصلى عليه ثم أدخله القبر من قبل رجله القبر وقال هذا هو السنة " ورجاله ثقات . اهـ كلامه فى الدراية .

ومصح فى المحلى ٢٦٢/٥ ، والبيهقى ٥٤/٤ حديث عبد الله بن يزيد (الأنصارى رضى الله عنه) وقال البيهقى هو فى حكم المسند ، وحديث أنس الموقوف رواه أيضا أحمد كما فى تخريج مسنده ج ٤٠٨١ ، وصححه أحمد شاكر ونقل عن الهيتمى فى المجمع ٤٣/٣ أن رجاله ثقات وصححه فى أحكام الجنائز ص ١٥١ .

(١) شرح السنة ٣٧٩/٥ ، وأصله فى الأم ٢٧٦، ٢٧٣/١ ، ومصح عن عبد الله بن يزيد رضى الله عنه وأنس بن مالك كما سبق وروى عن ابن عمر والنخعى والشعبى وهى رواية عن مالك وبه قال أصحاب الشافعى ، وهو مذهب أحمد وأكثر أصحابه وقيده هؤلاء بما اذا كان الأسهل ، انظر : العارضة ٢٧١/٤ ، والمغنى ٤٩٦/٢ ، والمجموع ٢٤٥/٥ ، والانصاف ٥٤٤/٢ .



وذهب جماعة الى أنه يؤخذ من جهة القبلة ، واليه ذهب

(١)(٢)

أصحاب الرأي .

(٣)(٤)

قال البخوي : والأول هو المشهور عند أهل الحجاز .

(١) شرح السنة ٣٩٧/٥ وصح عن علي ومحمد بن الحنفية وروى عن النخعي في رواية أخرى وهي رواية عن مالك وأحمد وبه قال اسحاق .

انظر : الحجة ٣٧٠/١ ، ٣٧١ ، المبسوط ٦١/٢ ، المحلى ٢٦٢/٥ ، المجموع ٢٤٥/٥ ، العارضة ٢٧١/٤ ، الانصاف ٥٤٤/٢ .

(٢) واستدلوا بحديث ابراهيم النخعي أن النبي صلى الله عليه وسلم أدخل قبره من قبل القبلة ، رواه عبد الرزاق ح ٦٤٧١ عن الثوري قال حدثت عن ابراهيم فذكره وهذا مرسل وفيه انقطاع بين الثوري وابراهيم ، ورواه ابن أبي شيبه ٣٢٨/٣ عن أبي خالد عن حجاج عن حماد عن ابراهيم مرفوعا مرسلًا بأطول منه وفيه حجاج وهو ابن أرطاة صدوق كثير الخطأ والتدليس (وقد عنعنه) وحماد هو ابن أبي سليمان صدوق له أوهام كما في التقريب ص ١٧٨، ١٥٢ ، ولهذا قال في المحلى ٢٦٢/٥ لا يصح ، واستدلوا أيضا بحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل قبرًا ليلاً فأسرج له سراج فأخذه من قبل القبلة ، الترمذي ح ١٠٥٧ ، وحسنه وفيه الحجاج بن أرطاة وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس والراوى عنه المنهال بن خليفة ضعيف كما في التقريب ص ١٥٢، ٥٧٤ ولهذا ضعفه البيهقي ٥٥/٤ وقال وروى من وجه آخر ضعيف عن ابن مسعود ، وحديث ابن عباس ضعفه البخوي أيضا ٣٩٨/٥ وصح عن علي ومحمد بن الحنفية من فعلهما كما في المحلى ٢٦٢/٥ وذكر في الدراية ٢٤٠/١ شاهدين لحديث النخعي أحدهما عن بريدة عند ابن عدى (والبيهقي ٥٥/٤ وضعفه لأجل أبي بردة قال وهو عمرو بن يزيد التميمي الكوفي ، وضعفه أيضا في التقريب ص ٤٢٨) والثاني عن أبي سعيد عند ابن ماجه (ح ١٥٥٢) قال وفيه عطية (أي العوفي كما في المصباح ٣٨/٢ قال البوصيري ضعفه أحمد وغيره) وهو ضعيف ، وقال في التقريب ص ٣٩٣ صدوق يخطئ كثيرا وكان شيعيا مدلسا ، قلت وقد عنعنه .

(٣) شرح السنة ٣٩٨/٥ وانظر البيهقي ٥٤/٤ .

(٤) والراجح القول الأول لحديث عبد الله بن يزيد الخطمي رضي الله عنه وفيه أن السنة ادخال الميت من قبل رجلى القبر ، وهو صحيح في حكم المرفوع كما سبق ، هذا هو السنة .

حديث فى تسطيح القبر وتسنيمه :

(٩٦٧) قال الشافعى : "بلغنا أن النبى صلى الله عليه وسلم

(١)

سطح قبر ابنه ابراهيم عليه السلام " .

(٢)

واليه ذهب الشافعى .

(٩٦٨) وروى القاسم بن محمد قال : "دخلت على عائشة رضى

الله عنها فقلت : يا أمه اكشفى لى عن قبر رسول الله

صلى الله عليه وسلم فكشفت لى عن ثلاثة قبور ، لامشرفة

(٣)

(٤)

(٥)

وللاطئة ، مبطوحة ببطحاء العرصة الحمراء ، فرأيت رسول

الله صلى الله عليه وسلم مقدما ، وأبا بكر رضى الله

عنه رأسه بين كتفى النبى صلى الله عليه وسلم ، وعمر

رضى الله عنه رأسه عند رجلي النبى صلى الله عليه

(١) هكذا ذكره البغوى ٤٠١/٥ وأصله فى الأم ٢٧٣/١ وروى فيه

الشافعى عن ابراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه

"أن النبى صلى الله عليه وسلم رش قبر ابراهيم ابنه

ووضع على قبره الحصباء" ، قال الشافعى : والحصباء

لا تثبت الا على قبر مسطح ، وهو فى بدائع المنن ج ٨٥

ورواه البيهقى ٤١١/٣ لكن قال ابن الترمذى :

ابراهيم هو الاسلمى مكشوف الحال وفى سماعه من جعفر بن

محمد نظر ، والحديث بعد هذا كله مرسل .

قلت سبق أن ابراهيم الاسلمى هذا متروك ، فلاحجة فى هذا

الحديث .

(٢) شرح السنة ٤٠٢/٥ ، وأصله فى الأم ٢٧٣/١ ونسبه فى

المجموع ٢٤٩/٥ الى أكثر أصحابه ومالك وداود ، ولم

أجده عنهما ، بل فى المنتقى ٢٢/٢ أن مالكا يقول

بالتسليم .

(٣) أى وللاصقة بالارض كما فى الصحاح ٧١/١ ، والنهاية

٢٤٩/٤ .

(٤) فى (ج) ص ٢٥٠ : "مبطوحة" وهو تصحيف .

(٥) بفتح العين المهملة وراء ساكنة ، وهى بالعقيق على

ثلاثة أميال بالمدينة وهناك قصر سعيد بن العاصى بن

سعيد بن العاصى كما فى معجم ما استعجم ٩٣٢/٣ ، ومعجم

البلدان ١٠١/٤ .

(١) (٢)  
وسلم "

(٩٦٩) وعن سفيان التمار قال : " رأيت قبر النبي صلى الله

عليه وسلم مسنما "

(٣) (٤)

أخرجه البخارى .

وقال البغوى : رواية القاسم أصح وأولى أن تكون

(٥) (٦)

محفوظة فى هذا الباب .

(١) أبو داود ح ٣٢٢٠ وصححه الحاكم ٣٦٩/١ ووافقه الذهبي ،

وصححه البيهقى ٤/٣/٤ وقال هو أصح من حديث سفيان التمار (الآتى) مع أن فيه عمرو بن عثمان بن هانىء وهو مستور كما فى التقريب ص ٤٢٤ فالحديث ضعيف كما أشار الى ذلك فى أحكام الجنائز ص ١٥٥ .

(٢) واستدل البيهقى ٤/٤ بقوله : "مبطوحة ببطحاء العرصة

الحمراء" على تسطيح القبور ، وقال الشافعى فى الأم ٢٧٣/١ وقد بلغنى عن القاسم بن محمد قال رأيت قبر النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر مسطحة ، واستدل البيهقى ٤/٢/٣ كذلك بحديث فضالة بن عبيد وحديث على فى أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتسوية القبور ، وأصلهما عند مسلم ح ٩٦٨، ٩٦٩ وليس فيهما دليل على تسطيح القبور كما سيأتى بيانه فى الترجيح ان شاء الله تعالى .

(٣) ١٠٧/٢ زاد أبو نعيم فى المستخرج : "وقبر أبى بكر وعمر

كذلك" كما فى الفتح ٢٥٧/٣ ، وروى هذه الزيادة ابن أبى شيبه ٣٣٤/٣ .

(٤) وبه أخذ أصحاب الراى ومالك وأحمد والثورى والمزنى

وكثير من الشافعية ، انظر : الهداية وشرح فتح القدير ٩٧/٢ ، المغنى ٥٠٢/٢ ، الفتح ٢٥٧/٣ ، المنتقى ٢٢/٢ .

(٥) شرح السنة ٤٠٣/٥ وعلل التسنيم بأنه أمر حدث فى زمان

الوليد بن عبد الملك أو عمر بن عبد العزيز ، وانظر البيهقى ٤/٤ ، وفى المجموع ٢٤٩/٥ ، والفتح ٢٥٧/٣ وأجاب ابن التركمانى قائلا : بل حديث التمار أصح لأنه مخرج فى صحيح البخارى وحديث القاسم لم يخرج فى شيء من الصحيح .

قلت سبق أن حديث القاسم ضعيف فكيف يقاوم حديث التمار الذى فى صحيح البخارى هذا من العجب .

(٦) الراجح القول بتسنيم القبور لمحة حديث التمار ،

ولحديث الشعبى قال : " رأيت قبور شهداء أحد جثى مسنمة " أخرجه ابن أبى شيبه ٣٣٤/٣ ، وصححه ابن

التركمانى وأحاديث الخصم أما ضعيفة كبلاغ الشافعى وحديث جعفر بن محمد عن أبيه مرسل من رواية الشافعى

وهو حديث ضعيف جدا ، وحديث القاسم لو صح لا يعارض حديث

التسنيم ويمكن الجمع بينهما كما أشار الى ذلك ابن =

غريبه :

[قوله] : "التمار" ، وهو بقاء معجمة باثنتين من فوق  
(١)  
وميم مشددة .

حديث فى النهى عن تجميىص القبور :

(٩٧٠) عن أبى الزبير عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما  
قال : "نهى عن تجميىص القبور ، فقليل له عن النبى صلى  
الله عليه وسلم قال ذلك أراد" .  
(٢) (٣)  
أخرجه مسلم .

= القيم فى الزاد ٥٢٤/١ ، وأما صحيحة كحديث فضالة بن  
عبيد وحديث على فى تسوية القبور وهما عند مسلم لكن  
تسوية القبور ليست بتسطيح كما قال الطبرى حكاه عنه  
ابن التركمانى ٤/٤ ، وكلا الفريقين يقول برفع القبور  
قدر شبر لحديث جابر عند ابن حبان فى صحيحه ح ٢١٦٠ ،  
والبيهقى ٤١٠/٣ واسناده حسن كما فى أحكام الجنائز  
ص ١٥٣، ١٥٤ ، وذكر له شاهدا عن صالح بن أبى صالح عند  
أبى داود فى المراسيل ، إنما الاختلاف فى أيهما أفضل  
لا فى أصل الجواز كما فى الفتح ٢٥٧/٣ والله تعالى  
أعلم .

(١) هو سفيان ابن دينار التمار أبو سعيد الكوفى ثقة من  
السادسة أو السابعة ، أدرك كبار الصحابة روى له  
البخارى والنسائى .

انظر : التقريب ص ٢٤٤ ، الجرح والتعديل ٢٢٠/٤ ،  
الثقات ٤٠٢/٦ ، الكاشف ٣٠٠/١ ، سؤالات ابن الجنيد لابن  
معين ص ٣٨٨ ، التهذيب ١٠٩/٤ ، الخلاصة ص ١٤٥ ، الفتح  
٢٥٧/٣ .

(٢) هذا لفظ البغوى ح ١٥١٧ من طريق أبى عبيد القاسم بن  
سلام ، وقد ذكره محقق غريب أبى عبيد بسنده هـ ٣ ،  
١٦٧/١ . أما مسلم فقد روى الجملة الأولى منه دون رفعه  
ح ٩٧٠ ، ٩٥ ورواه بلفظ : "نهى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أن يجمص القبر وأن يقعد عليه وأن يبني عليه كما  
فى ح ٩٧٠ ، ٩٤ ، ورواه الترمذى ح ١٠٥٢ بلفظ : "نهى  
النبى صلى الله عليه وسلم أن تجمص القبور وأن يكتب  
عليها وأن يبني عليها وأن توطأ" وقال حديث حسن  
صحيح .

(٣) فيه دليل على كراهة تجميىص القبور كما فى شرح مسلم  
٣٧/٧ ، والمغنى ٥٠٧/٢ .



غريبه :

[قوله] : "تقصيص" ، وهو بالقاف وهو التجصيص ، والقصة  
(١)

بفتح القاف هي الجص .

وقد رخص الحسن البصري والشافعي في تطيين القبور ،  
(٢) (٣) (٤)

وقالا لابأس به .

حديث في كراهية الجلوس على القبر :

(٩٧١) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه

وسلم قال : "لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثوبه حتى

تخلص إليه خير له من أن يجلس على قبر" .

(٥) (٦) (٧) (٨)

أخرجه مسلم .

(١) شرح السنة ٤٠٥/٥ ، وانظر غريب أبي عبيد ١٦٧/١ ،  
والمعالم ٣٤١/٤ غير أن الخطابي قال : القصة شيء شبيه

بالجص ، وقال في المشارق ١٨٨/٢ القصة هو الجير .

(٢) شرح السنة ٤٠٧/٥ وبه قال أحمد والقاسم وابن سيرين .

انظر : الترمذي ٣٦٠/٣ ، المغني ٥٠٧/٢ ، النيل ٩٧/٤ ،

ابن أبي شيبة ٣٤٢/٣ .

(٣) وكرهه أبو حنيفة والجويني والغزالي وابن القيم ورواه

ابن أبي شيبة ٣٤٢/٣ عن الحسن ومكحول ، الننف في

الفتاوى ١٣٠/١ ، والمحلى ١٩٩/٥ ، والمجموع ٢٥٠/٥ ،

والزاد ٥٢٤/١ .

(٤) والراجح الأول لما روى أبو بكر النجاد من طريق جعفر

ابن محمد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم رفع

قبره من الأرض شبرا وطين بطين أحمر من العرصة ذكره في

التلخيص ١٣٣/٢ .

قلت وهذا مرسل ، لكن روى أحمد بإسناده عن نافع عن

ابن عمر "أنه كان يتعاهد قبر عاصم بن عمر قال نافع

وتوفي ابن له وهو غائب فقدم فسألنا عنه فدللناه عليه

فكان يتعاهد القبر ويأمر بإصلاحه " ذكره في المغني

٥٠٧/٢ وأيضا ليس هناك نهى عن التطيين والله تعالى

أعلم .

(٥) هذا لفظ البغوي ح ١٥١٩ والذي في مسلم ح ٩٧١ مثله غير

أنه قال : "... ثيابه فتخلص إلى جلده " .

(٦) واليه ذهب أبو هريرة وابن عمر وابن مسعود وابن جبير =

حديث فى السؤال فى القبر :

(٩٧٢) عن البراء بن عازب رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "المسلم اذا سئل فى القبر يشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله فذلك قوله تعالى : {يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت فى الحياة الدنيا والآخرة} " .  
(١)

أخرجه مسلم عن محمد بن بشار عن محمد بن جعفر عن شعبة وقال نزلت فى عذاب القبر ، يقال له : من ربك ؟ فيقول :  
(٢)  
ربى الله ونبىي محمد صلى الله عليه وسلم .

حديث فى عذاب القبر :

قال الله تعالى : {وحاق بآل فرعون سوء العذاب ،

= والنخعي والليث والشافعي وأحمد والظاهرية قالوا : يكره الجلوس على القبر والاتكاء عليه والاستناد اليه . انظر : المغنى ٢/٥٠٨، ٥٠٧ ، المجموع ٥/٢٦٩ ، المحلى ٥/٢٠٠ .

(٧) وقال أصحاب الرأى ومالك يجوز ذلك كما فى شرح معانى الآثار ١/٥١٧ ، والمنتهى ٢/٢٤ ، ورواه الطحاوى ١/٥١٧ بسنده من فعل على وابن عمر ، وروى بسند (رواته ثقات كما فى الفتح ٣/٢٢٤) عن زيد بن ثابت أن النهى لحدث غائط أو بول .

(٨) والراجح الأول لحديث أبى هريرة فى هذا الباب وحديث جابر فى الباب الذى قبله وهما عند مسلم ، ورد ابن حزم على القول الثانى بأن ظاهر حديث أبى هريرة النهى عن الجلوس حقيقة قال وماعهدنا أحدا يقعد على ثيابه للغائط كما فى المحلى ٥/٢٠٢ ، وقال ابن بطال لأن الحدث على القبر أقبح من أن يكره وإنما يكره الجلوس المعروف ، وأقرهما ابن حجر وقال يؤيد ذلك ما رواه أحمد عن عمرو بن حزم الأنصارى قال : "رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا متكئ على قبر فقال : لا تؤذ صاحب القبر" واسناده صحيح كما فى الفتح ٣/٢٢٤، ٢٢٥ .

(١) سورة ابراهيم : ٢٧

(٢) هذا لفظ البخارى ك/التفسير ٥/٢٢٠ ، والذى فى مسلم ك/الجنة ج ٢٨٧١ ، ورواه أيضا البخارى ك/الجنائز ٢/١٠١ .

النار يعرضون عليها غدوا وعشيا ، ويوم تقوم الساعة أدخلوا  
(١)  
آل فرعون أشد العذاب .

أخبر أنهم يعذبون يوم القيامة أشد مما كانوا يعذبون  
(٢)  
قبله ، قال المفسرون : انما أراد به فى القبر .

(٩٧٣) وعن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه  
وسلم قال : " ان أحدكم اذا مات عرض عليه مقعده  
بالغداة والعشى ، ان كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة  
وان كان من أهل النار فمن أهل النار ، فيقال له هذا  
مقعدك حتى يبعثك الله اليه يوم القيامة " .  
(٣)

أخرجاه جميعا عن مالك .  
(٤)  
(٩٧٤) وعن مسروق أن يهودية دخلت على عائشة رضى الله عنها

- 
- (١) سورة غافر : ٤٥ ، ٤٦  
(٢) شرح السنة ٤٢١/٥ وقال : "يعنى" بدل : "قال المفسرون  
انما أراد به " ونسبه البغوى فى معالم التنزيل ٤٢/٤  
الى أكثر المفسرين ثم قال : وقيل فى الحياة الدنيا  
عند السؤال فى القبر ، وفى الآخرة عند البعث ، ثم قال  
والأول أصح ، وعزا القرطبى ٣٦٣/٩ القول الثانى الى  
القفال وجماعة ، وقال ابن كثير ٨١/٤ هذه الآية أصل  
كبير فى استدلال أهل السنة على عذاب البرزخ فى القبور  
وقال فى شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٥٠ وقد تواترت  
الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ثبوت  
عذاب القبر ونعيمه لمن كان لذلك أهلا ، وسؤال الملكين  
فيجب اعتقاد ثبوت ذلك والايمان به ، ولانكلم فى  
كيفية ، ان ليس للعقل وقوف على كيفية لكونه لاهد  
له به فى هذه الدار .  
(٣) البخارى ك/الجنائز ١٠٣/٢ ، ومسلم ك/الجنة ح ٢٨٦٦  
وأصله فى الموطأ ٢٣٩/١ .  
(٤) سبقت ترجمته ، انظر ح ٥٩٠ .

تسألها فقالت : أعاذك الله من عذاب القبر ، فسألت عائشة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : "إن عذاب القبر لحق ، قالت فما سمعته بعد ذلك صلى صلاة إلا تعوذ من عذاب القبر" .  
(١)  
أخرجه الشيخان .

(٩٧٥) وعن أنس بن مالك رضى الله عنه "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل حائطاً من حوائط بنى النجار فسمع صوتاً من قبر فقال متى دفن صاحب هذا القبر ؟ فقالوا فى الجاهلية فسر بذلك وقال لولا أن لاتدافنوا لدعوت الله أن يسمعكم عذاب القبور" .  
(٢)  
أخرجه مسلم .

#### القول فى التعزية :

(٩٧٦) عن أبى برزة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من عزى ثكلى كسى برداً من الجنة" .

أخرجه أبو عيسى وقال هذا حديث غريب وليس اسناده بالقوى .  
(٣)

---

(١) البخارى ١٠٢/٢ ، ومسلم ك/المساجد ج٥٨٦ ، ١٢٥ ، ١٢٦ بمعناه .

(٢) هذا لفظ البغوى ج١٥٢٦ من طريق حميد الطويل عن أنس ، والذي فى مسلم ك/الجنة ج٢٨٦٨ الجملة الأخيرة : "لولا أن لاتدافنوا .." من طريق قتادة عن أنس ، وأخرجه مسلم ج٢٨٦٧ بمعنى لفظ البغوى وأطول منه لكن عن أبى سعيد عن زيد بن ثابت رضى الله عنهما .

(٣) الترمذى ج١٠٧٦ وهو حديث ضعيف من أجل منية بنت عبيد ابن أبى برزة لايعرف حالها من الرابعة كما فى التقريب ص ٧٥٣ ، ورواه الخطيب ٣٩٧/٧ عن أنس مرفوعاً : "من عزى أخاه المؤمن فى مصيبة كساه الله حلة خضراء يحبر بها =



(٩٧٧) وعن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم : "من عزي مصابا كان له مثل

أجره " .

(١)

ذكره البغوى ولم يعزه الى كتاب .

قيل ما يحبر بها ؟ قال يغبط بها " وهذا سند رجاله كلهم ثقات غير محمد والد قدامة وهو الأشجعى فلم أجد له ترجمة كذا قال فى الارواء ٢١٧/٣ ثم قال ورواه ابن أبى شيبة (٣٨٦/٣) عن طلحة بن عبيد الله بن كريب بن نحوه موقوفا عليه وهو سند رجاله كلهم ثقات فالحديث مرسل جيد وله حكم الرفع لأنه مما لا يقال بالرأى لاسيما وقد روى مرفوعا عن أنس فالحديث بمجموع الطريقين حسن . اهـ كلام الشيخ الألبانى .

قلت أثر طلحة من قبيل المقطوع لأنه تنابى ثقة من الثالثة كما فى التقريب ص ٢٨٣ ، فلا يقال حديثه مرسل فى حكم المرفوع ، لكنه يصير كذلك برواية ابن أبى عمر عن طلحة قال رفعه كما فى المطالب العالية ح ٧٠٨ ، وله شاهد عن عبد الله بن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده مرفوعا : "مامن مؤمن يعزى أخاه بمصيبة الا كساه الله سبحانه من حل الكرامة يوم القيامة" أخرجه ابن ماجه ح ١٠٧٦ قال فى المصباح ٥١٠٥٠/٢ فيه قيس أبو عمارة مولى الأنصار وثقه ابن حبان (١٥/٩) والذهبي (الكاشف ٣٥٠/٢) وقال البخارى فيه نظر (التاريخ الصغير ١٤٢/٢) . اهـ

وضعه العقيلي ٤٦٨/٣ وقال فى التقريب ص ٤٥٨ فيه لين وأعله فى الارواء ٢١٧، ٢١٦/٣ بالارسال أيضا قائلًا محمد ابن عمرو بن حزم له رؤية وليس له سماع الا من الصحابة كما فى التقريب (ص ٤٩٩) . لكن قال فى الاصابة ٣١٦/٩ فى مثل هذا الاسناد : هذا من مسند عمرو بن حزم فالضمير فى قوله عن جده يعود على أبى بكر لعل عبد الله ، فعلى قول ابن حجر بطلت علة الارسال فى هذا الحديث ، ويكون الاسناد لين ، والحاصل أن الحديث بمجموع طرقه وشواهده صحيح ان شاء الله .

بل رواه البغوى ح ١٥٥١ من طريق عبد الحكيم بن منصور (١) عن محمد بن سودة - بضم أوله وسكون ثانيه - عن ابراهيم عن الأسود ، وقال عبد الحكيم بن منصور هو الخزاعى الواسطى فيه نظر (وهو متروك كذبه ابن معين كما فى التقريب ص ٣٣٢) ، قال البغوى ورواه على بن عاصم عن محمد بن سودة (رواه الترمذى ح ١٠٧٣ عن يوسف ابن عيسى عنه) قال أبو عيسى هذا حديث غريب لانعرفه مرفوعا الا من حديث على بن عاصم ، ورواه بعضهم عن محمد بن سودة بهذا الاسناد موقوفا (ويقال أكثر ما ابتلى به على بن عاصم بهذا الحديث نقموا عليه) ، وقال فى التلخيص ١٣٨/٢ : قال الخطيب روى من طرق ليس شئ منها ثابتا ثم قال ابن حجر كل المتابعين لعلى بن

حديث في البكاء على الميت :

(٩٧٨) عن أسامة رضى الله عنه قال حضر ابن لبنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرسلت اليه أن يجيء ، قال : " إن لله ما أخذ وما أعطى ، وكل شئ عنده إلى أجل مسمى فلتصبر ولتحتسب " ، فردت اليه الرسول تقسم عليه إلا جاء ، قال : فقام وقمنا معه سعد بن عبادة وأبى بن

= عاصم أضعف منه بكثير وليس فيها رواية يمكن التعلق بها إلا طريق اسرائيل فقد ذكرها صاحب الكمال من طريق وكيع عنه ولم أقف على اسنادها بعد ، قال فى الارواء ٢١٩/٣ أخرجه الخطيب ٤٥١/١١ عن أبى بكر الشافعى ثنا محمد بن عبد الله بن مهران الدينورى عن ابراهيم بن مسلم الخوارزمى - وفى رواية الوكيعى - عن قيس بن الربيع واسرائيل بن يونس عن محمد بن سودة عن ابراهيم عن الاسود عن عبد الله مرفوعا ، وهذه متبعة قوية اذا صح السند اليها فان اسرائيل ثقة وقيس صدوق سىء الحفظ وبقيّة رجاله ثقات معروفون الا الدينورى فهو مترجم فى تاريخ بغداد ٤٣٢/٥ وقال حدث أحاديث مستقيمة وذكره الدارقطنى فقال صدوق ، والا ابراهيم بن مسلم الخوارزمى فأورده الحافظ فى اللسان (١١١/١) وقال يغرب قاله ابن حبان (فى الثقات ٧١/٨) قال الاكبانى فمثله لا يحتج به ثم قال وجملّة القول أن الحديث ضعيف لا يبلغ أن يكون موضوعا كما زعم ابن الجوزى (ك/الموضوعات ٢٢٣/٣، ٢٢٤) ، وسبقه الى ذلك الحافظ صلاح الدين العلائى كما فى اللآلئ المصنوعة ٤٢١/٢-٤٢٥ ، وانظر فيض القدير ١٧٩/٦ لكن قال فى التلخيص ١٣٨/٢ : ومن شواهد حديث أبى برزة وحديث عبد الله بن أبى بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده (وحديث أنس وأشر طلحة بن عبيد الله بن كريب وقد سبق ذلك فى تخريج حديث أبى برزة وأنه صحيح بمجموع طرقه وشواهد) قلت يضاف اليها شاهد ابن مسعود من طريق اسرائيل وهو وان كان ضعيفا إلا أنه يتقوى بها ويرتقى الى درجة الصحيح كذلك ، لا كما قال فى الارواء ٢٢٠/٣ ، وفى أحكام الجنائز ص ١٦٣ أنه ضعيف من جميع طرقه وليس فيها ما يمكن أن يعتمد عليه فى تقويته غافلا عن الشواهد المذكورة والله تعالى أعلم .

(١) قال فى الفتح ١٥٦/٣ : الصواب فى حديث الباب أن المرسله هى زينب وأن الولد صبية كما ثبت فى مسند أحمد (٢٠٤/٥) عن أبى معاوية بسند البخارى فسمى المصيبة أمامة .

كعب أحسبه فرفع الصبي الى حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم ونفسه تقعقع ، قال ففاضت عيناه ، فقال سعد ابن عباد ما هذا يارسول الله ؟ قال : هذه الرحمة يصنعها الله فى قلب من شاء من عباده ، وانما يرحم الله من عباده الرحماء " .  
(١)  
أخرجه الشيخان .

غريبه :

[قوله] : "تقعقع" ، وضبطه بقافين وعينين مهملتين ، ومعناه تضطرب ولا تبقى على حالة ، ذكره فى الغريب .  
(٢)  
(٩٧٩) وعن أنس رضى الله عنه قال : "دخلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على أبى سيف القين ، وكان ظئرا لابراهيم عليه السلام فأخذ النبی صلى الله عليه وسلم ابراهيم فقبله وشمه ثم قال : دخلنا عليه بعد ذلك وابراهيم يجود بنفسه فجعلت عيننا رسول الله صلى الله عليه وسلم تذرفان ، فقال له عبد الرحمن بن عوف وأنت يارسول الله ؟ قال يا ابن عوف انها رحمة ثم أتبعها بآخرى فقال : ان العين تدمع وان القلب يحزن ولانقول الاما يرضى ربنا وانا لفراقك يا ابراهيم لمحزونون" .  
(٤)  
أخرجه مسلم فى صحيحه .

- 
- (١) هذا لفظ البغوى ح ١٥٢٧ والذى فى البخارى ٨٠/٢ ، ومسلم ح ٩٢٣ بمعناه .  
(٢) عن شرح السنة ٤٢٨/٥ بتصرف ، وفى المشارق ١٩١/٢ ، والنهاية ٨٨/٤ : تضطرب وتتحرك بصوت .  
(٣) عبارة : "عليه السلام" انفردت بها (ت) ل ١٢٦/ب وأثبتها فى الفتح ١٧٢/٣ فى متن الحديث أيضا وليست فى الصحيحين المتداولين ، ولا غبار على استعمالها .  
(٤) هذا لفظ البخارى ٨٥/٢ والذى فى مسلم ك/الفائىل ح ٢٣١٥ بمعناه .

غريبه :

[قوله] : "ظئرا" ، وضبطه بكسر الظاء المعجمة وهمزة ساكنة وياء وراء ، وهو زوج المرضعة ، والمرضعة أيضا تسمى ظئرا ، وأصله انعطاف الناقة على ولد غيرها ترضعه . ذكره (١) في المطالع .

حديث في كراهية البكاء على الميت :

(٩٨٠) قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال النبى صلى الله عليه وسلم : "ان الميت ليعذب ببكاء أهله عليه" . أخرجه الترمذى . (٢)

(٩٨١) وعن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : "اشتكى سعد بن عبادة شكوى له فأتاه النبى صلى الله عليه وسلم يعوده مع عبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبى وقاص وعبد الله بن مسعود ، فلما دخل عليه وجده فى غاشية [أهله] ، فقال قد قضى ؟ فقالوا : لا يارسول الله ، فبكى النبى صلى الله عليه وسلم فلما رأى القوم بكاء النبى صلى الله عليه وسلم بكوا ، فقال : "ألا تسمعون

(١) انظر المشارق الذى هو أصل المطالع ٣٢٧/١ ، والنهاية ١٥٤/٣ ، والفتح ١٧٣/٣ .

(٢) ح ١٠٠٢ وقال حسن صحيح ، وفى الباب عن ابن عمر وعمران ابن حصين ، ورواه مسلم من طريق آخر عن عمر مرفوعا : "ان الميت يعذب .." ح ٩٢٧ ورواه من طريق آخر البخارى ٨١، ٨٠/٢ ، ومسلم ح ٩٢٨ وفيه أن ابن عمر أرسلها رسالة وأما عمر فقال : "ببعض بكاء أهله" ، يريد عمر : "بما نصح عليه" كما فى رواية مسلم ح ٩٢٧ ، ١٧ ، والبخارى ٨٢/٢ من طريق آخر ، وقال أيضا : "المعول عليه يعذب" كما فى رواية مسلم ح ٩٢٧ ، ٢١ من طريق آخر .



ان الله لا يعذب بدمع العين ولا بحزن القلب ، ولكن يعذب  
بهذا - وأشار الى لسانه - أو يرحم ، وان الميت يعذب  
بكاء أهله عليه " .

وكان عمر يضرب فيه بالعصا ويحثى التراب . أخرجه  
(١)  
مسلم .

غريبه :

قوله : "فوجدته فى غاشية" ، ضبطه بغين معجمة وألف  
وشين معجمة وياء وهاء ، ويحتمل أن يراد به ما يغشاه من كرب  
المرض ، ويحتمل أن يراد به كثرة الناس الذين يغشونه  
للعيادة ، ذكره فى الغريب .  
(٢)

قوله : "ان الميت ليعذب ببكاء أهله عليه" .

(٩٨٢) فقد روى أنه لما مات عمر رضى الله عنه ذكر ذلك  
لعائشة رضى الله عنها فقالت رحم الله عمر ، لا والله  
ما حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم : "ان الله  
ليعذب المؤمن ببكاء أهله عليه ، لكن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال : ان الله يزيد الكافر عذابا

---

(١) هذا لفظ البخارى ٨٥/٢ والزيادة له ، والذي فى مسلم  
ج ٩٢٤ دون الجملة الأخيرة : "وكان عمر .." لكنه قال :  
"غشية" بفتح الغين المعجمة وكسر الشين وتشديد الياء  
كما هى رواية الأكثرين وضبطه بعضهم باسكان الشين  
وتخفيف الياء ، ذكره فى شرح مسلم ٢٢٦/٦ وقال : غشية  
وغاشية كله صحيح .

(٢) شرح السنة ٤٣٠/٥ ، ونقله فى المشارق ١٣٩/٢ عن  
الخطابى ، وذكر فى شرح مسلم ٢٢٦/٦ ، والفتح ١٧٥/٣  
الاحتمالين غير أنهما قالا فى الاحتمال الثانى : الناس  
الذين يغشونه للخدمة وغيرها ، ورجح ابن حجر الاحتمال  
الأول قائلًا : والمراد ما يغشاه من كرب الوجد الذى هو  
فيه لا الموت لأنه أفق من تلك المرفة وعاش بعدها  
زمانًا .

ببكاء أهله عليه " ، قالت عائشة : حسبكم القرآن :

(١)

{ولاتزر وازرة وزر أخرى} ، قال ابن عباس عند ذلك :

(٢)

"والله أضحك وأبكى" ، قال ابن أبي مليكة : فوالله

ما قال ابن عمر من شيء .

(٣) (٤) (٥)

أخرجه الشيخان .

وقال الشافعي في الكلام على هذا الحديث : رواية عائشة

أشبه بدلالة الكتاب ثم بالسنة ، وزيادة عذاب الكافر

(٦)

باستحبابه ذلك لابن زبغيره .

(١) سورة الأنعام : ١٦٤ ، سورة الإسراء : ١٥ ، سورة فاطر :

١٨ ، سورة الزمر : ٧ ، سورة النجم : ٣٨

(٢) تأول آية : {وأنه هو أضحك وأبكى} النجم : ٤٣

(٣) هذا آخر جزء من حديث طويل رواه البخاري ٨١٠٨٠/٢ ، ومسلم ح ٩٢٨ .

(٤) قال في الفتح ١٥٩/٣ قولها : "حسبكم القرآن .." أي في

تأييد ما ذهب إليه من رد الخبر ، وقوله : "والله هو أضحك وأبكى" أي أن العبرة لا يملكها ابن آدم ولا تسبب له فيها فكيف يعاقب عليها فضلا عن الميت .

(٥) قال ابن القيم في تهذيب السنن ٢٩٠/٤ هذا أحد الأحاديث

التي روتها عائشة واستدركتها ووهمت فيه ابن عمر ، والصواب مع ابن عمر فإنه حفظه ولم يتهم فيه ، وحفظه كذلك عمر وحفصة وصهيب والمغيرة ومحال أن يكونوا كلهم وهموا فيه ، وانظر الإجابة لايراد ما استدركته عائشة على الصحابة ص ٩٢ .

(٦) استدلل الشافعي في اختلاف الحديث ص ١٦٣ بقوله تعالى :

{ولاتزر وازرة وزر أخرى} (النجم : ٣٨) ، وقوله : {وأن

ليس للانسان الا ما سعى} (النجم : ٣٩) ، وقوله : {فمن

يعمل مثقال ذرة خيرا يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شرا

يره} (الزلزلة : ٨، ٧) ، وقوله : {لتجزى كل نفس بما

تسعى} (طه : ١٥) ، واستدل أيضا بحديث عبد الله بن

أبي مليكة عن عائشة (رقم ٩٨٢ في الصلب) وبحديث عمرة

عنها (الآتي رقم ٩٨٣) ، وقال وعمرة أحفظ عن عائشة من

ابن أبي مليكة وحديثها أشبه الحديثين أن يكون محفوظا

قال وهو واضح لا يحتاج الى تفسير لأنها (أي اليهودية)

تعذب بالكفر وهؤلاء يبيكون ولا يدرون ماهي فيه ، ثم قال

وحديث ابن أبي مليكة صحيح لأن على الكافر عذابا أعلى

فان عذب بدونه فزيد في عذابه بما استوجب بعمله لابن زبغيره

في بكائه عليه ، ويكون بكاءؤهم سببا لأنه يعذب

ببكاء أهله عليه .. ثم ساق قوله صلى الله عليه وسلم

لرجل : "هذا ابنك ؟ قال نعم ، قال : أما انه لايجنى

عليك ولا تجنى عليه " . اهـ مختصرا .

قال المزني : معنى كلام الشافعي وقوله : " باستحبابه ذلك " ، أنهم كانوا يوصون بالبكاء عليهم والنياحة ، وذلك معصية فمن أمر بها يستوجب الزيادة في العذاب ، فتكون زيادة العذاب بذنبه لا بذنب غيره .<sup>(١)</sup>

قال البغوي : ويمكن تصحيح رواية عمر رضي الله عنه على هذا التأويل إذا أوصى بذلك .<sup>(٢)</sup>

قال البغوي : والذي ذكر ذلك لعائشة بعد موت عمر هو ابن عباس قال لما أصيب عمر سمعت مهيبا يقول : وأخياه ، وأصحاباه ، ويبكى ، فقال يامهيبي أتبكي على وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه " ، قال فلما مات عمر ذكرت ذلك لعائشة فقالت رحم الله عمر .. - وتتم الحديث - ذكره البغوي .<sup>(٣)</sup>

(٩٨٣) وعن عمرة بنت عبد الرحمن أنها سمعت عائشة ، وذكر لها أن عبد الله بن عمر يقول إن الميت ليعذب ببكاء الحي عليه ، فقالت : أما إنه لم يكذب ولكنه أخطأ أو نسي ، إنما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على يهودية يبكي عليها أهلها فقال : " أنهم ليبكون عليها وإنها لتعذب في قبرها " .<sup>(٤)</sup>

(١) شرح السنة ٤٤٢/٥ ، ورواه البيهقي ٧٣/٤ بلاغا ، وأصله في مختصر المزني ص ٣٩ .

(٢) شرح السنة ٤٤٢/٥ .

(٣) في جميع النسخ : " وأحباه " والتصويب من مصادر التخريج الآتية .

(٤) بل رواه البغوي ج ١٥٣٧ من طريق الشافعي ، وهو في الأصل من روايته كما في بدائع المنن ج ٥٤٦ ، وقد أخرجه الشيخان كما سبق في المصنف ج ٩٨٢ .

(١) (٢)

أخرجه الشيخان جميعا عن مالك .

حديث في الصبر :

(٩٨٤) عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على امرأة عند قبر وهى تبكى ، فقال لها : " اتقى الله واصبرى " ، فقالت : اليك عنى فانك لم تصب بمصيبتي ، ولم تعرفه ، قال فقل لها انه النبى صلى الله عليه وسلم ، قال فأخذها مثل الموت ، قال فأتت النبى صلى الله عليه وسلم فلم تجد عنده بوابين ، فقالت يارسول الله لم أعرفك ، فقال صلى الله عليه وسلم : " الصبر عند الصدمة الاولى " .  
(٣)  
أخرجه الشيخان أيضا .

- (١) البخارى ٨١/٢ ، ومسلم ج ٩٣٢ ، ٢٧ ، وأصله فى الموطأ ٢٣٤/١ .
- (٢) اختلف العلماء فى مسألة تعذيب الميت بالبكاء عليه : فمنهم من غلط الرواة لها كعمر بن الخطاب وغيره (منهم ابنه عبد الله) وهذه طريقة عائشة والشافعى وغيرهما ، ومنهم من حمل ذلك على ما اذا أوصى به فيعذب على ايصائه وهو قول طائفة كالمزنى وغيره (ونسب الى الجمهور) ، ومنهم من حمل ذلك على ما اذا كانت عاداتهم فيعذب على ترك النهى عن المنكر ، وهو اختيار طائفة منهم أبو البركات جد ابن تيمية (وداود) ذكر هذه الأقوال الثلاثة فى مجموع الفتاوى ٣٧٠/٢٤-٣٧٤ وقال وكلها ضعيفة جدا ثم جنح الى أن معنى التعذيب تألم الميت بما يقع من أهله من النياحة وغيرها مستدلا بأن الحديث ورد فيه : "يعذب" ولم يرد فيه : "يعاقب" والعذاب أعم من العقاب فان العذاب هو الأثم وليس كل من تألم بسبب كان ذلك عقابا له على ذلك السبب .. قال فى الفتوح ١٥٥/٣ وهو اختيار الطبرى ورجحه ابن المرباط وعياض ومن تبعه ، وذكر أقوالا آخر كما فى ١٥٤/٣-١٥٦ والله تعالى أعلم .
- (٣) هذا لفظ البغوى ج ١٥٣٩ وقريب منه لفظ البخارى ٧٩/٢ ، ورواه مسلم ج ٩٢٦ ، ١٥ بمعناه .



غريبه :

(١)  
قوله : "عند الصدمة الأولى" ، أى عند فورة المصيبة  
وفجأتها ، والصبر عند ذلك لأنه على غفلة منه وذهول عن ألمه  
أما إذا مرت الأيام عليه هان أمره وصار كالمألوف ، ذكره فى  
(٢)  
الغريب .

حديث فيمن مات له ولد فاحتسب :

(٩٨٥) عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال : "لا يموت لأحد من المسلمين من الولد  
فتمسه النار إلا تحلة القسم" .  
أخرجه الشيخان عن مالك من عدة طرق ، وأخرجه الترمذى  
(٣)  
أيضا .

غريبه :

قوله : "الا تحلة القسم" ، وهو مصدر حلت اليمين  
تحليلا وتحلة : أبررتها ، وضبطه بفتح التاء المعجمة  
باشنتين من فوق وكسر الحاء المهملة ولام مشددة وهاء ، يريد

- 
- (١) فى جميع النسخ : "فور" الا أن فى حاشية (ت) ل ١٢٧/أ  
"فورة" كما فى شرح السنة ٤٤٨/٥ وأردفها بكلمة :  
"وحموتها" - أى وهى حامية - كأنه يشرحها ، وقال فى  
المشارك ٤٠/٢ فى أول حلولها ، وقال فى الصحاح ١٩٦٥/٥  
عند حدثها ، وقال فى النهاية ١٩/٣ عند قوتها وشدتها .  
(٢) عن شرح السنة ٤٤٨/٥ ، وذكره الخطابى بمعناه كما فى  
الفتح ١٥٠، ١٤٩/٣ .  
(٣) البخارى ك/الآيمان والنذور ٢٢٤/٧ ، ومسلم ك/البر  
والصلة ح ٢٦٣٢ ، وأصله فى الموطأ ٢٣٥/١ ، والترمذى  
ح ١٠٦٠ وقال حديث حسن صحيح .

(١)  
 به قوله تعالى : {وان منكم الا واردها} ، قيل أراد به الا  
 القدر الذى يخرج به من القسم فلا يزال به مكروه ، وقيل  
 القسم قوله تعالى : {فوربك لنحشرنهم} . (٢) (٣)  
 (٩٨٦) وعن أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال : " اذا مات ولد العبد قال الله  
 لملائكته قبضتم ولد عبدى ؟ فيقولون نعم ، فيقول قبضتم  
 ثمرة فؤاده ؟ فيقولون نعم ، فيقول : ماذا قال عبدى ؟  
 فيقولون حمدك واسترجع ، فيقول ابنوا لعبدى بيتا فى  
 الجنة وسموه بيت الحمد " .  
 (٤)  
 أخرجه الترمذى وقال هذا حديث حسن غريب .

- (١) سورة مريم : ٧١  
 (٢) سورة مريم : ٦٨  
 (٣) عن شرح السنة ٤٥٠/٥ ، مختصرا ، وأرى أن فى هذا  
 الاختصار قصور ، لأن البغوى ذكر أن المراد من التحلة :  
 الا قدر ما يبر الله قسمه فيه وهو قوله تعالى : {وان  
 منكم الا واردها} فاذا مر بها وجاوزها ، فقد أبر قسمه  
 قال وقيل معنى التحلة التعذير الذى لا يصيب منه مكروه  
 من قولهم ضربه تحليلا وتعذيرا اذا لم يبالغ فى ضربه ،  
 ورجح البغوى الأول (ونسبه ابن حجر الى الجمهور) ثم  
 قال وموضع القسم مردود الى قوله تعالى : {فوربك  
 لنحشرنهم} (أى وربك ان منكم ... على العطف) قال  
 وقيل : القسم فيه مضمرة : أى : وان منكم - والله - الا  
 واردها ، وانظر ذلك فى الفتح ٥٤٣/١١ مختصرا ،  
 ١٢٣/٣ مطولا .  
 (٤) ح ١٠٢١ وأحمد ٤١٥/٤ وصححه ابن حبان كما فى الموارد  
 ح ٧٢٦ كلهم من طريق أبى سنان عن أبى طلحة الخولانى عن  
 الضحاك بن عبد الرحمن بن عذرب عن أبى موسى به ، وأبو  
 سنان هو عيسى بن سنان الشامى كما فى التهذيب ١٣٨/١٢  
 وهو لين الحديث ، وكذلك أبو طلحة مقبول كما فى  
 التقريب ص ٦٥٢ ، لكن الحديث رواه الثقفى فى  
 الثقفيات عن عبد الحكم بن ميسرة الحارثى أبى يحيى عن  
 سفيان الثورى عن علقمة بن مرشد عن أبى بردة عن أبى  
 موسى ورجاله ثقات غير الحارثى فهو ضعيف قاله  
 الدارقطنى (كما فى اللسان ٣٩٤/٣ زاد ابن حجر يحدث  
 بما لا يتابع عليه أخرجه النسائى فى كتاب الضعفاء) كذا  
 فى السلسلة الصحيحة ح ١٤٠٨ وحسنه بمجموع الطريقين  
 (وهو كما قال) غير أنه قال فى الطريق الأول رجاله  
 ثقات رجال مسلم غير ابن عذرب فهو مجهول ، مع أن ابن  
 عذرب هذا قال فى التقريب ص ٢٧٩ ثقة وقد سبق قوله فى  
 أبى سنان وأبى طلحة والله أعلم .

غريبه :

قوله : "استرجع" ، أى قال : انا لله وانا اليه  
(١)  
راجعون .

(٩٨٧) وعن ابن عباس رضى الله عنهما أنه سمع رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يقول : "من كان له فرطان من أمتي  
أدخله الله بهما الجنة ، فقالت عائشة : فمن كان له  
فرط من أمتك ؟ قال : "ومن كان له فرط ياموفقة" ،  
قالت : فمن لم يكن له فرط من أمتك ؟ قال : أنا فرط  
أمتي لن يصابوا بمثلى".

(٢)

أخرجه أبو عيسى وقال هذا حديث [حسن] غريب .

- (١) انظر الصحاح ١٢١٨/٣ .  
(٢) ج ١٠٦٢ والزيادة الواردة فى النسخة المطبوعة المتداولة  
وفى العارضة ٢٨٣/٤ ، وأما فى النسخة التى اعتمدها  
صاحب التحفة ١٧١/٤ فقد جاء فيها : هذا حديث حسن صحيح  
غريب . ورواه أحمد ٣٣٥٠٣٣٤/١ وقال فى تخريج المسند  
ج ٣٠٩٨ اسناده صحيح : عبد ربه بن بارق الحنفى ثقة  
ذكره ابن حبان فى الثقات (١٥٣/٧) وروى عنه عمرو بن  
الفلاس وأثنى عليه خيرا ، وقال ابن الجوزى فى الضعفاء  
والمتروكين ٨٧/٢ قال يحيى : ليس بشيء وقال أحمد مابه  
بأس وقال النسائى ليس بالقوى ، وقال فى التقريب ص ٣٣٥  
صدوق يخطئ . فالحديث ضعيف كما فى ضعيف الجامع  
الصغير ٢٤٢، ٢٤١/٥ لكنه حسن - ماعدا الجملة الأخيرة -  
بما يشهد له عن معاذ عند أحمد والطبرانى واسناد أحمد  
حسن أو قريب من الحسن ، وعن ابن مسعود عند ابن ماجه  
هكذا ذكرهما فى الترغيب والترهيب ٣/٣٩٢، ٩٣ وفى اسناد  
ابن ماجه أبو محمد مولى عمر بن الخطاب وهو مجهول  
وباقى رجاله ثقات كما فى التقريب ص ١٠٤، ٥٦١، ٦٧١،  
٦٥٦ ، لكن رواه الترمذى ج ١٠٦١ وقال هذا حديث غريب  
وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه (عبد الله بن مسعود)  
والله تعالى أعلم .  
وأما حديث معاذ ففى اسناده يحيى بن عبيد الله بن  
موهّب قال فى تخريج المشكاة ٥٤٩/١ ضعيف ، وقال فى  
التقريب ص ٥٩٤ متروك ، وقال فى التهذيب ٢٥٤، ٢٥٣/١١  
تركه شعبة ويحيى بن سعيد القطان ومسلم والنسائى فى  
رواية فيكون هذا الاسناد ضعيفا جدا وحديث الباب يعتضد  
بحديث ابن مسعود فقط والله أعلم .

غريبه :

قوله : "فرط" ، وضبطه بفتح الفاء والراء وطاء مهملة  
(١)  
وهو الذى يتقدم القوم الى الماء ، وقد ذكرناه .

حديث فى استحباب عمل الطعام لاهل الميت :

(٢) (٣) (٤)  
(٩٨٨) عن جعفر عن أبيه [عن] عبد الله بن جعفر رضى الله  
عنه قال : لما جاء نعى جعفر رضى الله عنه قال النبى  
صلى الله عليه وسلم : "اصنعوا لاهل جعفر طعاما  
فـ[انه] قد جاء [هم] مايشغلهم" .  
(٥)  
أخرجه أبو عيسى وقال هذا حديث حسن [صحيح] .

- (١) لم أره ذكره فيما مضى ، وهو فى هذا الحديث المتقدم  
للثواب والشفاعة والجنة ، انظر الصحاح ١١٤٨/٣ ، ١١٤٩ ،  
المشارك ١٥١/٢ ، النهاية ٤٣٤/٣ .
- (٢) هو جعفر بن خالد بن سارة المخزومى حجازى ثقة من  
السابعة روى له الأربعة كما فى التقريب ص ١٤٠ .  
وانظر : الجرح والتعديل ٤٧٧/٢ ، الثقات ١٣٤/٦ ،  
الكاشف ١٢٩/١ ، التهذيب ٨٩/٢ ، الخلاصة ص ٦٢ .
- (٣) وأبوه خالد بن سارة المخزومى المكى صدوق من الثالثة  
روى له الأربعة كما فى التقريب ص ١٨٨ .  
وانظر : الجرح والتعديل ٣٣٥/٣ ، الثقات ٢٦٤/٦ ،  
الكاشف ٢٠٤/١ ، التهذيب ٩٣/٣ ، الخلاصة ص ١٠١ .
- (٤) هو ابن أبى طالب الهاشمى ، أحد الأجواد ، ولد بئر  
الحبشة ، وله صحبة ، مات سنة ثمانين وهو ابن ثمانين  
روى له الجماعة كما فى التقريب ص ٢٩٨ .  
انظر : طبقات خليفة ص ٥ ، الجرح والتعديل ٢١/٥ ،  
تاريخ الصحابة ص ١٤٨ ، الاستيعاب ١٣٣/٦ ، أسد الغابة  
١٩٨/٣ ، التجريد ٣٠٢/١ ، الاصابة ٣٨/٦ ، التهذيب  
١٧٠/٥ ، سير أعلام النبلاء ٤٥٦/٣ .
- (٥) ٩٩٨ بالزيادات الثلاثة الأولى ، الرابعة فى نسخة  
العارضة ٢١٩/٤ وليست فى التحفة ٧٨/٤ ، والحديث صححه  
الحاكم ٣٧٢/١ ووافقه الذهبى وصححه ابن السكن كما فى  
التلخيص ١٣٨/٢ ، والالبانى فى تخريج المشكاة ٥٤٥/١  
ها .



قال وقد ذهب بعض أهل العلم الى استحباب ذلك ، وهو  
(١) (٢)  
مذهب الشافعى .

(٣)  
قال وجعفر الراوى هو ابن خالد وهو ثقة .

غريبه :

قوله : "نعى" ، وهو بفتح النون وكسر العين المهملة  
(٤) (٥)  
وتشديد الياء ، وقد مضى تفسيره .

حديث فى كراهية النوح وضرب الخدود :

(٩٨٩) عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه عن النبى صلى  
الله عليه وسلم أنه قال : "ليس منا من شق الجيوب  
وضرب الخدود ودعا بدعوى الجاهلية" .  
(٦)  
أخرجه أبو عيسى وقال هذا حديث حسن صحيح .

- 
- (١) الترمذى ٣١٤/٣ وهو مذهب أصحاب الراى ومالك وأحمد  
كذلك ، انظر : مختصر المزنى ص ٣٩ ، المجموع ٢٧١/٥ ،  
المغنى ٥٥٠/٢ ، الكافى ٢٤٤/١ ، تبیین الحقائق وحاشية  
الشلبى عليها ٢٤٦/١ .
- (٢) وأما صنع أهل الميت طعاما للناس فبدعة منكرة من عمل  
أهل الجاهلية لحديث جرير بن عبد الله رضى الله عنه :  
"كنا نعد الاجتماع الى أهل الميت وصنعة الطعام بعد  
دفنه من النياحة" رواه أحمد ٢٠٤/٢ ، وابن ماجه ح ١٦١٢  
من طريقين ، وصححه النووى والبوصيرى ، انظر المغنى  
٥٥٠/٢ ، والمجموع ٢٧١/٥ ، ومصباح الزجاجة ٥٣/٢ .
- (٣) الترمذى ٣١٤/٣ ومكانه المناسب عقيب قوله : حسن صحيح .
- (٤) أى على وزن فعيل ، وفيه لغة ثانية باسكان العين  
وتخفيف الياء كما فى الصحاح ٢٥١٢/٦ ، والمشارك ١٩/٢ .
- (٥) انظر الفائدة الاولى بعد ح ٩٣١ .
- (٦) ح ٩٩٩ ورواه البخارى ٨٢/٢ ، ومسلم ك/الايمان ح ١٠٣ ،  
١٦٥ .

(١) وعن على بن ربيعة الأسدي قال : " مات رجل من الأنصار  
يقال له : قرظة بن كعب فنيح عليه فجاء المغيرة بن  
شعبة فصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه وقال : مابال  
النوح في الاسلام ! أما انى سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقول : من نيح عليه عذب مانيح عليه " .  
أخرجه الترمذى وقال وهو حديث حسن صحيح ، قال : وفى  
الباب عن عمر وعلى وأبى موسى وقيس بن عاصم وأبى هريرة  
وأنس وأم عطية وسمرة وأبى مالك الأشعرى رضى الله عنهم .  
(٢) (٣) (٤) (٥)

غريبه :

قوله : " دعوى الجاهلية " ، قال الهروى : هو قولهم يال  
(٦) (٧)  
فلان .

قوله : " قرظة " ، وضبطه بـ قاف مفتوحة وراء مفتوحة وظاء  
معجمة مفتوحة وهاء ، هو ابن كعب الخزرجى الأنصارى ويكنى  
أبا عمرو ، شهد أحدا ومابعدا ، وولاه على رضى الله عنه

- 
- (١) هو أبو المغيرة الكوفى تابعى ثقة من كبار الثالثة  
روى له الجماعة .  
انظر : تاريخ الثقات ص ٣٤٦ ، التاريخ الكبير ٢٧٣/٧ ،  
الجرى والتعديل ١٨٥/٦ ، الثقات ١٦٠/٥ ، الكاشف ٢٤٨/٢  
التقريب ص ٤٠١ ، التهذيب ٣٢٠/٧ ، الخلاصة ص ٢٧٤ .  
(٢) فى ( ز ) ١/١٤١ : " جا " بالقصر ، وفى سائر النسخ :  
" جاز " وهو تصحيف ، والتصويب من الترمذى .  
(٣) فى جميع النسخ : " مابالنا أنوح .. " والتصويب من  
الترمذى .  
(٤) كما فى نسخة التحفة ٨٠/٤ وأما فى المطبوع المتداول  
٣١٦/٣ ، وفى نسخة العارضة ٢٢٠/٤ ففيهما : " بما " .  
(٥) ح ١٠٠٠ ورواه بمعناه البخارى ٨١/٢ ، ومسلم ح ٩٣٣ من  
عدة طرق .  
(٦) النهاية ١٢٠/٢ وقال فى غريب ابن الجوزى ٣٣٩/١ :  
يالفلان .  
(٧) فى الحديث دليل على تحريم النياحة وأنها من أمر  
الجاهلية باجماع كما فى شرح السنة ٢٣٦/٦ .

(١)

الكوفة واستصحبه معه فى وقعة صفين ، ذكره فى الاستيعاب .

### حديث فى كراهية زيارة القبور :

(٩٩١) عن أبى هريرة رضى الله عنه "أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم لعن زوارات القبور" .

أخرجه أبو عيسى وقال وفى الباب عن ابن عباس وحسان بن

(٢)

شابت ، وقال هذا حديث حسن صحيح .

قال أبو عيسى : وقد قال بعض أهل العلم إنما كان ذلك

قبل أن يئذن فى زيارة القبور ، فلما رخص دخل فى الرخصة

(٣)

الرجال والنساء .

(١) الاستيعاب ٢٠٨/٩ وشهد فتوح العراق ومات فى حدود

الخمسين على الصحيح ، روى له النسائى وابن ماجه ، رضى الله عنه كما فى التقريب ص ٤٥٤ .

وانظر : طبقات خليفة ص ٩٤ ، ابن سعد ١٧/٦ ، أسد

الغابة ٣٩٩/٤ ، التجريد ١٤/٢ ، الاصابة ١٥٧/٨ ، الفتح

١٦٢/٣ .

(٢) ح ١٠٥٦ ، وابن ماجه ح ١٥٧٦ ، وصححه ابن حبان كما فى

الموارد ح ٧٨٩ وفيه عمر بن أبى سلمة بن عبد الرحمن بن

عوف وهو صدوق يخطئ كما فى التقريب ص ٤١٣ ، وقال فى

أحكام الجنائز ص ١٨٥ لعل حديثه لا ينزل عن رتبة الحسن

قلت فإن أراد أنه حسن لذاته فيعكر عليه ما قاله ابن

حجر . ويشهد للحديث رواية حسان بن ثابت عند ابن ماجه

ح ١٥٧٤ قال فى المصباح ٤٤/٢ اسناده صحيح رجاله ثقات ،

مع أن فيه عبد الرحمن بن بهمان وهو مقبول كما فى

التقريب ص ٣٣٧ فحديث حسن فى الشواهد ، وللحديث شاهد

آخر عن ابن عباس أخرجه ابن ماجه أيضا ح ١٥٧٥ ، وصححه

ابن حبان كما فى الموارد ح ٧٨٨ مع أن فيه أبا صالح

مولى أم هانئ وهو ضعيف كما فى التلخيص ١٣٧/٢ واسمه

بإدام قال فى التقريب ص ١٢٠ ضعيف يرسل .

فالحديث بهذين الشاهدين يرتقى الى رتبة الصحيح قاله

فى أحكام الجنائز ص ١٨٥ ، وقال فى مجموع الفتاوى

٣٥١/٢٤ : أقل أحواله أن يكون من الحسن لتعدد طرقه .

(٣) الترمذى ٣٦٣/٣ وهو وجه فى مذهب الشافعى ورواية عن

أحمد ونسبه ابن حجر الى الأكثر اذا أمنت الفتنة لحديث

بريدة (الآتى رقم ٩٩٢) قالوا والنساء يدخلن فى عموم

الاذن الذى فى هذا الحديث واللعن نهى خاص بنسخه عموم

الاذن بالزيارة ، انظر المغنى ٥٧٠/٢ ، والمجموع ٢٦٧/٥

والفتح ١٤٨/٣ .

وقال بعضهم : يختص ذلك بالنساء لقلة صبرهن وكثرة  
(١) (٢) (٣)  
جزعهن .

حديث في اباحة زيارة القبور :

(٤)  
(٩٩٢) عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم : "نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها

فان زيارتها تذكركم" .

(٥)

أخرجه مسلم .

حديث فيما يقول اذا دخل المقبرة أو مر بها :

(٦)

(٩٩٣) عن ابن بريدة عن أبيه قال : "كان رسول الله صلى

(١) الترمذى ٣٦٣/٣ وهؤلاء فريقان : فريق أول قال بالكراهة  
التنزيهية وهم أكثر الشافعية ورواية عن أحمد واليه  
ذهب الحنابلة والمالكية ، انظر المجموع ٢٦٧/٥ ،  
والمبدع ٢٨٤/٢ ، والكافى ٢٤٥/١ . وفريق ثان قال  
بالكراهة التحريمية واليه ذهب بعض الشافعية وهى  
رواية عن أحمد كما فى المجموع ٢٦٧/٥ ، والمبدع  
٢٨٤/٢ .

(٢) والقول الرابع هو وجوب الزيارة للرجال والنساء معا  
ولو مرة فى العمر ، وبه قال ابن حزم كما فى المحلى  
٢٣٧/٥ ، ودليله فى هذا حديث بريدة الآتى .

(٣) الراجع تحريم زيارة القبور للنساء لحديث الباب كما  
هو ترجيح ابن تيمية فى مجموع الفتاوى ٣٤٦/٢٤ ، ٣٤٨ ، قال  
والنساء لم يدخلن فى الاذن بالزيارة لعدة وجوه فذكرها  
ورد على النسخ من وجوه أيضا فى ٣٥٢/٢٤ - ٣٥٦ ورجحه  
أيضا ابن القيم كما فى تهذيب السنن ٣٤٩/٤ ، ٣٥٠ .

(٤) هو ابن الحبيب الأسلمى المروزي قاضيا تابعى ثقة من  
الثالثة ، مات سنة خمس ومائة وله تسعون سنة ، أخرج  
له الجماعة الا البخارى كما فى التقريب ص ٢٥٠ .

وانظر : طبقات خليفة ص ٣٢٢ ، تاريخ الثقات ص ٢٠٠ ،  
التاريخ الكبير ٤/٤ ، الجرح والتعديل ١٠٢/٤ ، الثقات  
٣٠٣/٤ ، الكاشف ٣١١/١ ، التهذيب ١٧٥/٤ ، الخلاصة  
ص ١٥٠ .

ح ٩٧٧ .

(٥) هو سليمان بن بريدة كما فى مسلم ٦٧١/٢ .

(٦)



الله عليه وسلم اذا خرج الى المقابر يقول : السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ، وانا ان شاء الله بكم لاحقون ، أنتم لنا فرط ونحن لكم تبع ، نسأل الله العافية " .

أخرجه مسلم وفى رواية : "نسأل الله لنا ولكم العافية " .<sup>(١)</sup>

(٩٩٤) وعن عائشة قالت : "كان رسول الله صلى الله عليه ولم كلما كانت ليلتها منه يخرج من آخر الليل الى البقيع فيقول : السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا واياكم متواعدون غدا ومؤجلون ، وانا ان شاء الله بكم لاحقون اللهم اغفر لأهل بقيع الغرقد " .<sup>(٢)</sup>  
أخرجه مسلم فى صحيحه .

#### غريبه :

[فيه] ألفاظ :

الأول : "بقيع الغرقد" ، ضبطه بياء معجمة بواحدة مفتوحة وقاف مكسورة وياء وعين مهملة ، وهى مقبرة المدينة والغرقد : ضبطه بغيين معجمة مفتوحة وراء ساكنة وقاف مفتوحة وodal مهملة ، وهو نبت معروف أضيفت الأرض اليه لأنه كان ينبت

---

(١) الرواية الأولى للبغوى ح ١٥٥٥ ، والرواية الثانية لابن ماجه ح ١٥٤٧ ، ومسلم ح ٩٧٥ الا أن مسلما قال : " .. أسأل الله " ولم يقلوا معا : " .. وأنتم لنا فرط ونحن لكم تبع " ، وقالها النسائى ٩٤/٤ غير أنه ذكر : " .. أسأل الله " مثل مسلم .

(٢) هذا لفظ البغوى ح ١٥٥٦ والذى فى مسلم ح ٩٧٤ بلفظ : " ... وأتاكم ماتواعدون غدا ، مؤجلون .. " ، ورواه النسائى ٩٤،٩٣/٤ بلفظ : " .. وانا واياكم متواعدون غدا أو مواكلون " .

(١)(٢)(٣)

بها ، ذكره فى مجمع الغرائب .

(٤)

حديث فى كراهية الوطء على القبور والجلوس عليها :

(٥)

(٩٩٥) عن أبى مرشد الغنوى رضى الله عنه قال قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم : "لاتجلسوا على القبور ولا تصلوا

اليها " .

(٦)

أخرجه الترمذى ولم يذكر فى الباب غير هذا الحديث .

(١) انظر : المجمع المغيث ١٨٠/١ ، المشارق ١١٥/١ ، معجم

ما استعجم ٢٦٥/١ ، معجم البلدان ٤٧٣/١ قال ياقوت

الحموى : أصل البقيع فى اللغة هو الموضع الذى فيه

أروم الشجر من ضروب شتى ، وبه سمى بقيع الغرقد ،

والغرقد كبار العوسج .

(٢) واللفظ الثانى : "متواعدون غدا" قال السندى فى

حاشيته على النسائى ٩٤/٤ أى كائن كل منا ومنكم وعد

صاحبه حضور يوم القيامة .

(٣) واللفظ الثالث : "أو مواكلون" - كما فى رواية

النسائى - قال السندى : أى متكل بعضهم على بعض فى

الشقاعة والشهادة .

(٤) فى (ت) ق ١٢٨/ب : "الوطء" ، وفى باقى النسخ :

"الوط" ، والصواب ما أثبتناه لأن الهمزة اذا كانت

متطرفة وقبلها ساكن تكتب على السطر كما فى المفرد

العلم ص ١٦ ، وأدب الكاتب ص ٢٦٦ ، ٢٦٧ .

(٥) بفتح الميم وسكون الراء بعد مثلثة ، واسمه كنان

- بتشديد النون وآخره زاي - ابن الحصين بن يربوع ،

صحابى بدرى ، مشهور بكنيته ، مات سنة اثنتى عشرة من

الهجرة أخرج له مسلم والأربعة سوى ابن ماجه كما فى

التقريب ص ٦٧١ ، ٦٦٢ .

وانظر : طبقات خليفة ص ٨ ، ابن سعد ٤٧/٣ ، الجرح

والتعديل ١٧٤/٧ ، تاريخ الصحابة ص ٢١٩ ، الاستيعاب

١٤٠/١٢ ، أسد الغابة ٢٨٢/٦ ، التجريد ٢٠١/٢ ، الإصابة

١٥/١٢ ، التهذيب ٢٢٨/١٢ ، حلية الأولياء

١٩/٢ .

(٦) ح ١٠٥٠ من طريق عبد الله بن المبارك عن عبد الرحمن بن

يزيد بن جابر عن بسر بن عبيد الله عن أبى ادريس

الخولانى عن واثلة بن الأسقع عن أبى مرشد ، وح ١٠٥١ من

طريق آخر دون ذكر أبى ادريس ، قال وهذا هو الصحيح ،

وأخطأ ابن المبارك فى ذكره ، هكذا رواه غير واحد دون

ذكره مع تصريح بسر بن عبيد الله بالسماع من واثلة بن

الأسقع .

قلت منهم أبو داود ح ٣٢٢٩ ، والحديث فى صحيح مسلم

ح ٩٧٢ ، ٩٨٠ ، ٩٧٠ من الطريقين اللذين عند الترمذى ،

وصححه الألبانى فى صحيح الترمذى ح ٨٤٠ .

حديث فى أن نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه :

---

(٩٩٦) عن أبى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم : "نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى

عنه " .

(١)

أخرجه الترمذى من طريقين . والله أعلم .

---

(١) ح ١٠٧٨ من طريق سعد بن ابراهيم عن أبى سلمة عن أبى هريرة ، وح ١٠٧٩ من طريق سعد بن ابراهيم عن أبيه عن عمر بن أبى سلمة عن أبى هريرة وقال هذا حديث حسن وهو أصح من الأول ، وأخرجه ابن ماجه ح ٣٤١٣ من الطريق الثانى ، وصحه فى تخريج المشكاة ٨٨٠/٢ هـ ٢ .

## كتاب الزكاة



## كتاب الزكاة

(١)  
القول فى وجوب الزكاة :

(٩٩٧) عن ابن عباس رضى الله عنهما "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث معاذاً الى اليمن فقال : انك تأتي قوماً أهل كتاب فادعهم الى شهادة أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله ، [فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات فى اليوم والليلة] ، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم ، فإن هم أطاعوا لذلك فأياك وكرائم أموالهم ، واتق دعوة المظلوم فأنها ليس بينها وبين الله حجاب" .  
(٢)  
(٣)  
(٤)  
أخرجه الشيخان .

وفى الحديث فوائد :

الأولى : أنه يدل على أن المال إذا تلف من غير تفريط فى الأداء وقت الامكان لم تجب عليه الزكاة لأنه قال : "صدقة

- 
- (١) أجمعوا على أن الزكاة أحد أركان الإسلام وفروضة ، كما فى البداية ١٧٨/١ ، والمغنى ٥٧٢/٢ ، والمجموع ٢٧٧/٥ لقوله تعالى : {وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة} (البقرة ٤٣) واتفقوا على تكفير من منع الزكاة جاحداً لوجوبها إذا لم يكن قريب عهد بالاسلام أو نشأ ببادية كما فى المعالم ١٦٨/٢ ، وشرح السنة ٤٩٢/٥ ، والافصاح ٢١٩/١ .  
(٢) هذه الجملة سقطت من جميع النسخ .  
(٣) فى جميع النسخ : "لك" وهو تصحيف .  
(٤) البخارى ك/الزكاة ١٣٦/٢ ، ومسلم ك/الايمان ج ١٩ ، ٢٩ واللفظ له .

(١)

أموالهم " فيستدعى أن يكون المال باقيا موجودا .

الثانية : أنه يدل على وجوب الزكاة في مال الصبي

والمجنون لأنه قال : "في أموالهم" والصبي والمجنون لهما

(٢)

مال .

الثالثة : أنه قال : "على فقراهم" فدل على أن الغنى

(٣)

لاحظ له في الصدقة .

الرابعة : أنه يدل على أنه لايجوز نقل الصدقة الى بلد

آخر لقوله : "على فقراهم" ، وقد كره ذلك أكثر العلماء

ولكنهم قالوا اذا نقلت أجزاء مع الكراهة الا عمر بن عبد

العزیز فانه حملت صدقة خراسان الى الشام فردها الى خراسان

(٤)

ولم ير جواز ذلك .

(١) شرح السنة ٤٧٣/٥ ، وقال في الفتح ٣٦٠/٣ : فيه نظر

— ولم يبيظه — .

قلت : مذهب مالك والشافعي وأحمد في رواية وإسحاق وأبى شور والحسن بن صالح وابن المنذر أنه اذا تلف المال قبل التمكن من الأداء سقطت الزكاة ، وان تلف بعده لم تسقط كما في المجموع ٢٨٦/٥ ، والمغنى ٦٨٢/٢ والكافي ٢٦٢/١ . والمشهور عن أحمد أنها لا تسقط فرط أو لم يفرط كما في المغنى ٦٨٢/٢ . وقال أصحاب الرأي تسقط بعد التمكن ولا تجب قبل التمكن كما في بدائع

المصنائع ٨٥٣/٢ .

(٢) المعالم ١٩٩/٢ ، وشرح السنة ٤٧٣/٥ ولم يذكر المجنون

وذكره في الافصاح ١٩٦/١ ونسب هذا القول الى الجمهور : مالك والشافعي وأحمد ، قال خلافا لأبى حنيفة الذي لا يوجبها في مالهما — وتفصيل ذلك سيأتي في القول في

زكاة اليتيم ان شاء الله تعالى — انظر ص ١٢٧٥ .

(٣) اجماعا كما في المنتقى ١٥١/٢ ، والمغنى ٦٦١/٢ قال

ابن قدامة واختلف العلماء في الغنى المانع من أخذها . قلت سيأتي تفصيل هذا الاختلاف في القول فيمن لا تحل له

الصدقة ان شاء الله تعالى ، انظر ص ١٢٨٣ .

(٤) المعالم ١٩٩/٢ ، وشرح السنة ٤٧٤/٥ ، وفي المسألة

أربعة أقوال :

الأول جواز نقلها قاله أبو العالية والليث والبخاري وهي رواية عن الأئمة الأربعة الا أن أبا حنيفة خصها بذوى القرابة وكذا مذهب إبراهيم والحسن .

انظر : ك/الأموال ص ٥٣٠ ، صحيح البخاري ترجمة ب/٣٦ ، =

الخامسة : يدل على أنه لا يأخذ الساعى كرائم الأموال الا  
أن يرضى رب المال ، فان النبى صلى الله عليه وسلم حذر عن  
ذلك . وقد قال عمر رضى الله عنه : "لا تفتنوا الناس لاتأخذوا  
(١)(٢)(٣)  
حزرات المسلمين" .

- = ١٣٦/٢ ، الفتح ٣٥٧/٣ ، الانصاف ٢٠١/٣ ، المجموع ١٧٠/٦  
المنتقى ١٤٩/٢ ، المبسوط ٨١/٢ .  
والثانى : عدم جواز نقلها قاله عمر بن عبد العزيز  
وابن جبير ومجاهد والنخعى والشافعى فى رواية وأحمد  
فى المشهور عنه .  
انظر : ك/الأموال ص ٥٢٧، ٥٢٦ ، المجموع ١٧٠/٦ ، المغنى  
٦٧١/٢ ، الانصاف ٢٠٠/٣ .  
الثالث : الجواز مع الكراهة واليه ذهب أصحاب الراى  
وأحمد فى رواية كما فى المبسوط ١٨١، ١٨٠/٢ ، والانصاف  
٢٠١، ٢٠٠/٣ .  
الرابع جواز نقلها لمصلحة راجحة وهو المشهور عن مالك  
ورواية عن أحمد واختاره ابن تيمية كما فى المنتقى  
١٤٩/٢ ، والانصاف ٢٠١/٣ ، والاختيارات الفقهية ص ٩٩ .  
والراجح البدء بتوزيعها على أهل كل بلد اذا كان فيهم  
ذوو الحاجة باجماع العلماء كما فى ك/الأموال ص ٥٢٨  
فاذا استغنوا جاز نقلها الى غيرهم ممن يستحقها فى  
بلد آخر بالاجماع كما فى الافصاح ٢٢٨/١ ، ومجموع  
الفتاوى ٣٩/٢٥ وتحديد المنع من نقلها بمسافة القصر  
ليس عليه دليل شرعى كما فى الاختيارات الفقهية ص ٩٩  
ويستحب دفعها الى الأقارب المستحقين الذين لا تجب  
نفقتهم كالزوجة والولد والوالدين كما فى مجموع  
الفتاوى ٨٨/٢٥ ، والفتح ٣٣٠، ٣٢٩/٣ وذلك لحديث سليمان  
ابن عامر مرفوعا "الصدقة على المسكين صدقة وهى على  
ذى الرحم ثنتان : صدقة وصلية" أخرجه الترمذى ح ٦٥٨  
وقال حديث حسن وفى الباب عن زينب امرأة ابن مسعود  
وجابر وأبى هريرة ، وصححه ابن حبان كما فى الموارد  
ح ٨٣٣ لكن فيه الرباب وهى أم الراث بنت صليح - مصغرا  
وهى تابعة مقبولة كما فى التقريب ص ٧٤٧ ، ويشهد له  
حديث زبيب امرأة ابن مسعود عند البخارى ١٢٨/٢ لما  
سألت النبى صلى الله عليه وسلم عن الصدقة هل تجزىء  
عن زوجها ؟ قال نعم ولها أجران : أجر القرابة وأجر  
الصدقة . والله تعالى أعلم .  
(١) فى جميع النسخ : "أموالهم" عوض : "المسلمين"  
والتمويب من مصادر التخرىج .  
(٢) أخرجه مالك ٢٦٧/١ ، وأبو عبيد فى ك/الأموال ص ٣٦٥  
كلاهما من طريق يحيى بن سعيد الأنصارى عن محمد بن يحيى  
ابن حبان عن القاسم بن محمد عن عائشة عن عمر ، وهذا  
اسناد صحيح رجاله ثقات كما فى التقريب ص ٥٩١، ٥١٢، ٥١٠  
ورواه أبو عبيد من نفس الطريق عن عائشة من قولها .  
(٣) شرح السنة ٤٧٥/٥ وفيه أن أخذ خيار المال ظلم بدليل  
قوله : "واتق دعوة المظلوم" كما فى الفتح ٣٦٠/٣ .

(١) (٢)  
قال أبو عبيد : الحزرة : خيار المال ، سميت بذلك لأن  
صاحبها يحزرها في كل وقت ، والواحدة حزرة - بسكون الزاي  
وفي الجمع تحرك الزاي ، ذكر ذلك في الغريب .  
(٣)  
(٤)

حديث في قتال مانعي الزكاة :

(٩٩٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : " لما توفي رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ، وكان أبو بكر [رضي الله  
عنه] وكفر من كفر من العرب ، قال عمر لأبي بكر : كيف  
تقاتل الناس وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم :  
"أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا اله الا الله ،  
فمن قال لا اله الا الله عصم مني ماله ونفسه الا بحقه  
وحسابه على الله " ، فقال أبو بكر : والله لأقاتلن من  
فرق بين الصلاة والزكاة ، فان الزكاة حق المال ،  
والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها - وفي رواية :  
عقالا - الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم  
على منعها ، قال عمر : فوالله ما هو الا أن [قد] شرح  
(٥)  
(٦)  
(٧)  
(٨)

- 
- (١) في جميع النسخ : "الخيار" والتصويب من أبي عبيد .  
(٢) غريب أبي عبيد ٢٥٦/١ ، ك/الأموال له ص ٣٦٥ .  
(٣) شرح السنة ٤٧٥/٥ ونسبه الى بعضهم ، وهو في الفائق  
٢٧٨/١ ، والنهاية ٣٧٧/١ .  
(٤) الصحاح ٦٢٩/٢ ، والنهاية ٣٧٧/١ .  
(٥) الجملة : "والله لأقاتلن .. حق المال" سقطت من (ت)  
ل ١/١٢٩ .  
(٦) ، (٨) في جميع النسخ : "يؤدونه" ، و"منعه" ، والتصويب  
من البخاري ، وشرح السنة .  
(٧) هذه الرواية الثانية لمسلم ك/الايمان ج ٢٠ ، ٣٢ ، ولأبي  
داود ك/الزكاة ج ١٥٥٦ والزيادتان لهما .



الله صدر أبى بكر [رضى الله عنه] فعرفت أنه الحق  
 - وفى رواية : الا [أن رأيت الله عز وجل قد] شرح الله  
 (١) (٢)  
 صدر أبى بكر [القتال] - .

وقد تكلم الخطابى فى هذا الحديث وأطنب وذكر فيه

فوائد :

الأولى : قال : الذين ارتدوا منفان :

صنف ارتدوا عن الدين بالكلية وعادوا الى الكفر ، وهم  
 الذين عناهم أبو هريرة بقوله : "وكفر من كفر من العرب" ،  
 وأنكروا نبوة النبى صلى الله عليه وسلم ، وقاتلهم أبو بكر  
 (٣) (٤)  
 حتى أفناهم وأبادهم وعاد منهم من عاد .

والصنف الثانى هم الذين فرقوا بين الصلاة والزكاة  
 وأنكروا وجوب الزكاة ووجب دفعها الى الامام ، وهم فى  
 الحقيقة أهل بغى ، وانما لم يدعوا بهذا الاسم فى ذلك الوقت  
 لدخولهم فى غمار أهل الردة وغلب اسم الردة لأنها أعظم  
 الأمرين ، وانما ظهر هذا الاسم فى أيام على رضى الله عنه

- 
- (١) هذه الرواية الثانية لمسلم ك/الايمان ج ٢٠ ، ٣٢ ، ولابى  
 داود ك/الزكاة ج ١٥٥٦ والزيادتان لهما .  
 (٢) الرواية الاولى أخرجها البغوى ج ١٥٦٧ من طريق البخارى  
 وأصله فى صحيحه ك/الزكاة ١١٠، ١٠٩/٢ .  
 (٣) عن المعالم ١٦٣/٢ مختصرا ، وهذا اختصار مخل بالأصل لأن  
 الخطابى ذكر بعد قوله : "وكفر من كفر من العرب" أن  
 هذه الفرقة طائفتان أحدهما المنكرون لنبوة محمد صلى  
 الله عليه وسلم المدعون لنبوة غيره .. والطائفة  
 الثانية المنكرون للشرائع بالكلية العائدون الى  
 ماكانوا عليه فى الجاهلية .  
 (٤) عاد من المتنبيين الى الاسلام طليحة وسجاج ، نقله فى  
 الفتح ٢٧٦/١٢ عن ابن حزم ، وهو فى جوامع السير له  
 ص ٣٣٩ .

لأنفراد أهله عن أهل الردة . قال : وفى هؤلاء وقعت الشبهة  
لعمر ووقع الخلاف فى قتالهم الى أن قال عمر : فلما رأيت أن  
الله شرح صدر أبى بكر للقتال علمت أنه الحق ، واتفقت  
الكلمة على ذلك فصار اجماعا .<sup>(١)</sup>  
<sup>(٢)</sup>

وقد وقع خيال لقوم لضعف يقينهم فى الدين ، وهو  
التمسك فيما زعموا بأن قوله تعالى : {ان صلاتك سكن لهم} أن  
الزكاة كان أخذها مخصوصا بالنبي صلى الله عليه وسلم لأن  
صلاته كانت سكنا لهم وليست صلاة غيره سكنا .<sup>(٣)</sup>

قال الخطابى : وهؤلاء قوم لاخلق ولاحظ لهم فى الدين .<sup>(٤)</sup>  
وقد بينا أن أهل الردة انقسموا الى أصناف : منهم من  
ارتد عن الدين بالكلية وهؤلاء ادعوا نبوة مسلمة ، ومنهم  
من أنكر الشرائع بالكلية ، فهؤلاء الذين رأى الصحابة سبى  
ذرائعهم حتى ان عليا كرم الله وجهه استولد جارية من بنى  
<sup>(٥)</sup>  
<sup>(٦)</sup>  
<sup>(٧)</sup>

- 
- (١) عن المعالم ١٦٤/٢ ، ١٦٥ ، مختصرا ، وانظر شرح السنة  
٤٩٢ ، ٤٩١/٥ ، وشرح مسلم ٢٠٥ ، ٢٠٤/١ وسيأتى التعليق على  
كونهم أهل بغى أولا ان شاء الله تعالى .  
(٢) انظر : المنتقى ١٥٧/٢ ، والمغنى ٥٧٤ ، ٥٧٢/٢ ، المجموع  
٢٨٨/٥ ، مجموع الفتاوى ٥١٩/٢٨ ، مختصر السيرة ص ٤١١ .  
(٣) سورة التوبة : ١٠٣ ومطلعها : {خذ من أموالهم صدقة  
تطهرهم وتزكّيهم بها وصل عليهم ...} .  
(٤) عن المعالم ١٦٥/٢ ، ١٦٦ ، مختصرا ، وقد سماهم الروافض ،  
وانظر شرح مسلم ٢٠٣/١ ، وفى شرح السنة ٤٩١/٥ ،  
والبداية والنهاية ٣١١/٦ ، والمغنى ٥٧٤/٢ أنه استدلال  
مانع الزكاة أنفسهم .  
(٥) وهم بنو حنيفة وخلق كثير باليمامة ، وآخرون ادعوا  
نبوة طليحة الأسدى الكاهن وهم بنو أسد وطى وغطفان ،  
وغيرهم كأصحاب الأسود العنسى الكاهن ، وأصحاب المعرور  
ابن النعمان بن المنذر ، وأصحاب الأشعث بن قيس الكندى  
كما فى سيرة ابن هشام ٥٩٩/٢ ، والبداية والنهاية  
٣١١/٦ ، وتاريخ الطبرى ٢٤٢/٣ .  
(٦) وعادوا الى ماكانوا عليه فى الجاهلية كما فى المعالم  
١٦٣/٢ .  
(٧) سبق التعليق على هذه العبارة : "كرم الله وجهه" فى  
هامش ح ٣ فى أول الرسالة .

حذيفة فولدت له محمد بن علي رضي الله عنهما ، ثم لم ينقض  
عصر الصحابة رضي الله عنهم حتى أجمعوا على أنه لا يجوز سبى  
المرتدين فكان الاجماع بعد ذلك .<sup>(١)</sup>

وأما المصنف الآخر وهم الذين منعوا الزكاة وأقاموا على  
أصل الدين فهم أهل بغى ، وان أطلق عليهم اسم الردة ،  
فإنما كان ذلك لمشاركتهم المرتدين في بعض ما اعتمدوه من  
منع الزكاة ، والارتداد هو الرجوع عن الشيء والعود الى  
ماكان عليه لغة ، وهؤلاء لما منعوا ماكانوا عليه من بذل  
الزكاة فقد صاروا راجعين الى ماكانوا عليه لغة فشملمهم  
الاسم لهذا المعنى .<sup>(٢)</sup>

(١) المعالم ١٦٦/٢ ، وانظر شرح السنة ٤٩١،٤٩٠/٥ ، وشرح  
مسلم ٢٠٤/١ وفيها أن السبى رأى أبى بكر وأكثرت  
الصحابة ، وانظر الاجماع أيضا في مجموع الفتاوى  
٤١٤/٢٨ .

(٢) المعالم ١٦٦/٢ ، وانظر شرح السنة ٤٩١/٥ ، وشرح مسلم  
٢٠٤/١ ، وعمدة القارى ١٧١/٧ .

قلت في اعتبار مانعى الزكاة من أهل البغى نظر لأنهم  
أنكروا وجوبها ووجب دفعها الى أبى بكر بعد أن كانوا  
يقرون بها ويؤدونها الى النبی صلى الله عليه وسلم ،  
والزكاة من الواجبات الظاهرة المتواترة التي يعتبر  
منكرها كافرا مرتدا باجماع المسلمين كما في شرح  
العقيدة الطحاوية ص ٣٥٥ ، والسياسة الشرعية ص ٧٦  
فلا يمكن عذرهم بالجهل وبحدثة عهدهم بالاسلام لأن هذا  
يتصور فيمن لا يعلم حكم الزكاة وهم كانوا يقرون بها  
ويؤدونها فاختلف الأمر ، وأيضا قوله في الحديث :  
"وكفر من كفر من العرب" ظاهر في أن المرتدين منصف  
واحد وان كانوا في الحقيقة ثلاثة أصناف كما سيأتى في  
آخر هذا التعليق وخص منهم بالذكر مانعو الزكاة لأنهم  
كانوا موضع الشبهة عند الصحابة ، لكن أبا بكر رد هذه  
الشبهة بقوله : "والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة  
فان الزكاة حق المال" فقامت الزكاة على الصلاة وجعل  
تارك الصلاة وتارك الزكاة في الحكم سواء ، وقد جاء في  
حديث أبى هريرة عند البيهقي وابن عساكر التصريح  
بارتداد العرب حول المدينة عامة ، وكذا جاء في حديث  
عائشة عند أبى القاسم البغوي وأبى بكر الشافعي في  
فوائده وابن عساكر كما في تاريخ الخلفاء ص ٧٣، ٧٤ ،  
وجاء التصريح بارتداد مانعى الزكاة عند الطبري في  
تاريخه ٢٤١/٣ عن عمر بن شبة عن علي بن محمد عن جماعة =



= ذكرهم عن مشيختهم ، و ٢٤٤/٣ عن السرى بن يحيى الوالبي عن شعيب بن ابراهيم عن سيف بن عمر عن سهل بن يوسف عن القاسم بن محمد ، وعند الاسماعيلي عن عمر كما فى تاريخ الخلفاء ص ٧٣،٧٢ ، وروى الطبرى ٢٥٠/٣ عن السرى عن شعيب عن سيف عن عبد الله بن سعيد عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك وشاركه فى العهد والكتاب قحذم ، فكانت الكتب الى قبائل العرب المرتدة كتابا واحدا فذكر فيه "وقد بلغنى رجوع من رجع منكم عن دينه بعد أن أقر بالاسلام وعمل به .. وانى بعثت اليكم فلانا .. وأمرته أن لا يقاتل أحدا ولا يقتله حتى يدعوه الى داعية الله فمن استجاب له وأقر وكف وعمل صالحا قبل منه وأعانه عليه ، ومن أبى أمرت أن يقاتله على ذلك .. ويقتلهم كل قتلة وأن يسبى النساء والذراري ولا يقبل من أحد الا الاسلام ، وقال فى تاريخ الاسلام ٢٠/٣ : "لما اشتهرت وفاة النبى صلى الله عليه وسلم بالنواحي ارتدت طوائف كثيرة من العرب عن الاسلام ومنعوا الزكاة" وجاء فى مختصر السيرة ص ٤١١، ٤١٢ : "وقد اتفقت العرب على الارتداد فهم بين مرتد وبين مانع صدقة مثل مرتد" ، وقال ابن تيمية : قالت طائفة من أصحاب أبى حنيفة والشافعى وأحمد وغيرهم مانعوا الزكاة بغاة كالخوارج وأهل الجمل وصفين وغيرهم ممن يعد من البغاة المتأولين . وفرق الجمهور بين هذه الطوائف منهم المحاربة وعامة المحدثين والفقهاء وهو معتقد أهل السنة والجماعة . فأما البغاة فلا يكفرون باتفاق أئمة الدين ولا يبدؤون بالقتال ، وأما أهل الجمل وصفين كان فيهم الصحابة وقد اتفق السلف والأئمة على الثناء على المقتولين منهم والامساك عما شجر بينهم فليسوا بغاة وقتالهم قتال فتنة مدح تاركه وأثنى عليه ، وأما الخوارج فقد أمر النبى صلى الله عليه وسلم بقتالهم واتفق على ذلك الصحابة ، واختلف السلف والأئمة فى كفرهم على قولين مشهورين هما روايتان لأحمد ، وأما مانعوا الزكاة فقد اتفق الصحابة على البدء بقتالهم وجرى فيهم الخلاف فى كفرهم كالذى فى الخوارج ، لكن قتال مانعى الزكاة أعظم ، وقد رجح ابن تيمية كفر مانعى الزكاة ، وقال هم مرتدون لأنه لم تكن لهم شبهة سائغة فهم يقاتلون على منعها وان أقروا بوجوبها ، وهم أحد الثلاثة أصناف : المرتدون عن الدين بالكلية والمرتدون عن بعضه والمرتدون عن اخلاص الدين باشرافهم فى النبوة .

انظر : مجموع الفتاوى ٢٨/٤١٢، ٤١٣، ٥١٣-٥١٩، ٥٣٠، ٥٣١ ، ٥٧-٥٣/٣٥ ، منهاج السنة النبوية ٢/٣٠٢، ٣٠٣ ، السياسة الشرعية ص ٧٦، ١٢٧، ١٢٨ والله تعالى أعلم .



وأما ماتمسك به القائلون بمنع قتالهم من الآية وهي  
(١)  
قوله : {خذ من أموالهم ..} الآية ، قال الخطابي : الخطاب  
ينقسم الى ثلاثة أقسام :

خطاب عام لقوله تعالى : {يا أيها الذين آمنوا كتب  
(٢)  
عليكم الصيام} ونحو ذلك من أوامر الشريعة .  
(٣)

وخطاب خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو ما اختص به  
(٤)  
صلى الله عليه وسلم كقوله : {خالصة لك من دون المؤمنين} ،  
(٥) (٦)  
{تهجد به نافلة لك} .

وخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والمراد به مشاركة  
(٧)  
أمته فيه كقوله تعالى : {أقم الصلاة لدلوك الشمس} ، وقوله  
تعالى : {فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان  
(٨)  
الرجيم} ، وقوله تعالى : {واذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة}  
(٩)  
{واذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة} (١٠)  
وقوله تعالى : {خذ من أموالهم صدقة} ، من هذا القبيل  
يشاركه فيه من يقوم مقامه بالأمر بعده صلى الله عليه وسلم  
(١١) (١٢)  
وكذلك قوله تعالى : {يا أيها النبي اذا طلقتم النساء} .

- 
- (١)، (١٠) سورة التوبة : ١٠٣  
(٢) سورة البقرة : ١٨٣  
(٣) المعالم ١٦٦/٢ ، وانظر شرح مسلم ٢٠٤/١ وهو قول أكثر  
العلماء والأصوليين كما في أحكام الأحكام ٢٥١/٢ ،  
والمسودة ص ٣٣ .  
(٤) سورة الأحزاب : ٥٠  
(٥) سورة الاسراء : ٧٩  
(٦) المعالم ١٦٦/٢ ، وانظر شرح مسلم ٢٠٤/١ ، وأحكام  
الأحكام ٢٤١/٢ .  
(٧) سورة الاسراء : ٧٨  
(٨) سورة النحل : ٩٨  
(٩) سورة النساء : ١٠٢  
(١١) سورة الطلاق : ١  
(١٢) المعالم ١٦٦/٢ ، ١٦٧ ، وانظر شرح مسلم ٢٠٤/١ ، ٢٠٥ ،  
ونسبه في شرح الكوكب المنير ٢١٨/٣ الى أحمد وأكثر  
أصحابه والحنفية والمالكية .

وقد يواجه بالخطاب صلى الله عليه وسلم ويراد به غيره  
كقوله تعالى : {فان كنت فى شك مما أنزلنا اليك} ، والشك<sup>(١)</sup>  
عليه مستحيل .<sup>(٢)</sup>

وأما قوله تعالى : {تطهرهم وتزكيهم بها} ، فذلك أثر<sup>(٣)</sup>  
فعل المزكى لأنه قد ينال ذلك كله بطاعة الله سبحانه وطاعة  
رسوله صلى الله عليه وسلم فيها ، وكل ثواب موعود به على  
عمل طاعة كان فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم فهو باق<sup>(٤)</sup>  
بعده غير منقطع بوفاة صلى الله عليه وسلم .

ويؤيد حديث أبى هريرة ورأى أبى بكر :<sup>(٥)</sup>  
(٩٩٩) مارواه ابن عمر رضى الله عنهم عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أنه قال : "أمرت أن أقاتل الناس حتى  
يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ويقيموا  
الصلاة ويؤتوا الزكاة ، فاذا فعلوا ذلك عصموا منى  
دماءهم وأموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله " .  
<sup>(٦)</sup> <sup>(٧)</sup>  
أخرجه البخارى فى الجامع الصحيح .

وفى هذه الأحاديث ألفاظ وفوائد :

- 
- (١) سورة يونس : ٩٤
  - (٢) المعالم ١٦٧/٢ ، وانظر شرح مسلم ٢٠٥،٢٠٤/١ ، ورجحه  
البغوى والشوكانى فى جملة أقوال ذكرها ، انظر معالم  
التنزيل ٢١٠/٣ ، وفتح القدير ٤٧٣/٢ .
  - (٣) سورة التوبة : ١٠٣
  - (٤) عن المعالم ١٦٧/٢ مختصرا ، وانظر شرح مسلم ٢٠٥/٢ .
  - (٥) فى (ت) ل ١٣٠/أ : "عمر" عوض : "ابن عمر" والتمويب من  
مصادر التخرىج .
  - (٦) ك/الايمان ١٢٠،١١/١ .
  - (٧) المعالم ١٦٩/٢ ، وانظر شرح مسلم ٢٠٦،٢٠٥/١ .

أما الألفاظ :

اللفظ الأول : "عناقاً" ، وهو بفتح العين ، وهى الانثى  
(١)  
من ولد المعز ، والجمع أعنق وعنوق ، ذكره الجوهري .  
اللفظ الثانى : "عقالاً" ، وهو بكسر العين ، وقد اختلف  
(٢)  
فى تفسيره : فقال أبو عبيد : هو صدقة عام ، وقال غيره :  
هو الحبل الذى يعقل به البعير ، وهو يؤخذ مع الفريضة لأن  
(٣)  
على صاحبها التسليم ولا يقع فيها الا برباطها ، وقيل : كان  
عادة الممدق اذا أخذ الصدقة يعمد الى قرن وهو الحبل فيقرن  
(٤)  
بين بعيرين لئلا تشرد الابل فكل قرنين عقال ، ذكر ذلك  
(٥)  
الخطابى .

وأما الفوائد :

فالأولى : أنه يدل على أن الكفار مخاطبون بفروع الاسلام  
فانه صرح بأنه مقاتلهم على منع الصلاة والزكاة ، وانما  
(٦)  
يقاتلهم عليها اذا كانوا مخاطبين بها .

- 
- (١) الصحاح ١٥٣٤/٤ ، زاد فى النهاية ٣١١/٣ مالم يتم لها  
سنة ، وهى السخال كما فى شرح مسلم ٢٠٧/١ .  
(٢) غريب أبى عبيد ٥٠٤/٢ ، وحكى عن مالك والنسائى  
والكسائى والنضر وأبى عبيدة والمبرد كما فى المشارق  
١٠٠/٢ ، شرح مسلم ٢٠٨/١ ، والفتح ٢٧٨/١١ .  
(٣) المشارق ١٠٠/٢ وعزاه فيه الى الليث .  
(٤) وبه قال ابن عائشة كما فى المعالم ١٧١/٢ .  
(٥) المعالم ١٧١/٢ واختار القول الثانى ابن الاثير واليه  
ذهب الاكثر كما فى النهاية ٢٨٠/٣ ، والفتح ٢٧٨/١٢ ،  
والله تعالى أعلم .  
(٦) المعالم ١٧٠/٢ وبه قال أحمد والشافعى وجمهور الاشعرية  
والمعتزلة والجصاص والكرخى من الحنفية وهو ظاهر مذهب  
مالك ، وفى مقابل هذا القول ذهب اكثر الحنفية  
والشافعى فى قول ، اختاره أبو حامد الاسفرايينى  
والرازى ، وأحمد فى رواية الى أنهم غير مخاطبين  
بالفروع . وهناك قول ثالث وهو أنهم مخاطبون بالنواهي  
فقط . وأما الايمان فقد أجمعت الأمة على أنهم مخاطبون  
به .

انظر : شرح تنقيح الفصول ص ١٦٢ ، ١٦٣ ، احكام الاحكام  
١٣٣/١-١٣٦ ، تيسير التحرير ١٤٨/٢ ، شرح الكوكب  
المنير ٥٠٠/١-٥٠٤ ، والراجع أنهم مخاطبون بالفروع  
كما ذهب اليه الجمهور ورجحه ابن حزم والنووى وابن  
تيمية والشوكانى ومحمد أمين الشنقيطى كما فى المحلى  
٣٠٨/٥ ، وشرح مسلم ١٩٨/١ ، والمسودة ص ٤٦ ، وارشاد  
الفحول ص ١٠ ، ومذكرة أصول الفقه ص ٣٣ ، ٣٤ .

الثانية : أن المراد بقوله : "حتى يقولوا لا اله الا

(١)

الله " : أهل الأوثان فان أهل الكتاب يقولون ذلك .

الثالثة : أنه يدل على أن الكافر في السر اذا أظهر

(٢)

الاسلام والتزم أحكامه لا يقاتل فانه قال : "حتى يقولوا " .

الرابعة : أنه يدل على أن أي كافر أسلم وتاب قبلت

(٣)

توبته لعموم لفظه .

(٤)

وذهب مالك بن أنس الى أن توبة الزنديق لا تقبل ، قال

(٥) (٦) (٧)

الخطابي : وحكى ذلك عن أحمد بن حنبل .

الخامسة : أنه قال : "لو منعوني عناقا " ، وهو يدل

(١) المعالم ١٧٠/٢ وقال القاضي عياض المراد بهذا مشركو

العرب وأهل الأوثان ومن لا يوحد كما في شرح مسلم ٢٠٧/١ .

(٢) المعالم ١٧٠/٢ ، وانظر الفتح ٢٨٠/١٢ .

(٣) المعالم ١٧٠/٢ وقال : وهو قول أكثر العلماء .

قلت : وهو أصح الأوجه الخمسة في مذهب الشافعي واحدى

الروايتين عن أحمد وأبى حنيفة ، ومذهب العنبري ،

وروى عن ابن مسعود وعلى كما في شرح مسلم ٢٠٧/١ ،

والمغنى ١٢٦/٨ ، وعمدة القاري ٣٦٤/١٩ .

(٤) في جميع النسخ : "أنس بن مالك" والتصويب من المراجع

الآتية .

(٥) أي حتى الزنديق كما في المعالم ١٧٠/٢ وهي الرواية

الثانية عن أحمد وأبى حنيفة وقول الليث واسحاق كما

في المغنى ١٢٦/٨ ، وشرح مسلم ٢٠٦/١ ، وعمدة القاري

٣٦٤/١٩ وانظر قول مالك في مسالك الدلالة ص ٢٩٧ ،

وقيده في الثمر الداني ص ٥٨٧ ، بما اذا ظهر عليه .

(٦) وفي الفتح ٢٧٣/١٢ قول ثالث وهو أنه ان جاء تائبا

قبلت توبته والا فلا ونسبه الى مالك وأبى يوسف وأبى

اسحاق الاسفراييني وأبى منصور البغدادي ، وانظر شرح

معاني الآثار ٢١٠/٣ ، والثمر الداني ص ٥٨٧ وقيده فيه

بقوله : قبل أن يظهر عليه .

(٧) قال في مجموع الفتاوى ١١٠/٣٥ : أفتى الاكثرون بأنه

يقتل وان أظهر التوبة فان كان صادقا في توبته نفعه

ذلك عند الله وقتل في الدنيا وكان الحد تطهيراً له

كما لو تاب الزاني والسارق ونحوهما بعد أن يرفعوا

الى الامام فانه لابد من اقامة الحد عليهم فانهم ان

كانوا صادقين كان قتلهم كفارة لهم ومن كان كاذباً في

التوبة كان قتله عقوبة له ، وهو الراجح عندي لانه

لا يعلم صدقه والله تعالى أعلم .



على وجوب الزكاة فى السخال والفصلان والعجاويل ، وأن  
(١)  
الواحد منها يجزى عن الأربعين اذا كان الكل صفارا .

السادسة : يدل على أن حول الصفار حول الأمهات ، اذ لو  
كان يستأنف لها حول لم يوجد سبيل الى أخذ العناق لأنها  
(٢)  
لاتبقى عناقا بعد الحول .

وقد اختلف العلماء فيما يؤخذ فى السخال :

فقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن : لاشئ فيها ، وهو  
(٣)  
أظهر قولى أبى حنيفة ، وهو مذهب أحمد بن حنبل .  
(٤)  
وقال مالك : فيها مسنة .

وقال الشافعى : يؤخذ من أربعين سخلة واحدة منها ،  
(٥)  
وهو قول الاوزاعى وأبى يوسف واسحاق بن راهويه .

السابعة : أنه يدل على أن الواحد من الصحابة اذا  
خالف سائر الصحابة لا يكون شاذا عنهم ، ويعتد بخلافه لمخالفة  
(٦)  
عمر رضى الله عنه فى أول الأمر .

(١) المعالم ١٧٠/٢ ، والجملة الأولى فى شرح السنة ٤٩٣/٥ .

(٢) المعالم ١٧٠/٢ .

(٣) المعالم ١٧٠/٢ وزاد وحكى ذلك عن الثورى ، وفى  
الهداية وشرحها الكفاية وشرح العناية ١٣٩/٢ أن ذلك  
آخر أقوال أبى حنيفة ، وبه قال محمد واستثنيا أن  
يكون معها كبار ، ونسبه فى عمدة القارى ٢٧٥/٧ الى  
الشعبى وداود وأبى سليمان ، وأما نسبه الى أحمد  
ففيه نظر لأنى لم أجده فى المغنى ٦٠٣/٢ ، ولا الانصاف  
٦٠٠،٥٩/٣ ، ولا المبدع ٣٢٠/٢ .

(٤) المعالم ١٧٠/٢ ، وانظر المنتقى ١٤٣/٢ وهو أول أقوال  
أبى حنيفة وبه أخذ زفر وأبو ثور وأحمد فى رواية كما  
فى الهداية ١٣٩/٢ ، وعمدة القارى ٢٧٦/٧ ، والانصاف  
٥٩/٣ .

(٥) المعالم ١٧١/٢ وقول أبى يوسف هو القول الثانى لأبى  
حنيفة كما فى الهداية وشرحها الكفاية وشرح العناية  
١٣٩/٢ ، وهو المنصوص عن أحمد والصحيح من مذهبه كما  
فى الانصاف ٥٩/٣ ، والمبدع ٣٢٠/٢ ، والمغنى ٦٠٣/٢ .

(٦) المعالم ١٧١/٢ بل قال فى شرح مسلم ٢١٣/١ أن الاجماع  
لا ينعقد اذا كان المخالف من أهل الحل والعقد على  
الصحيح المشهور وان خالف فيه بعض الأصوليين ، وانظر =

الثامنة : أنه يدل على أن الاختلاف إذا وقع أولا بين

الجماعة وزال الخلاف بعد ذلك ووقع الاجماع أن الذي مضى سقط  
(١)(٢)  
كأن لم يكن لقصة السبى فى مانعى الزكاة .

التاسعة : يدل على أن الردة لاتسقط الزكاة عن المرتد  
(٣)(٤)

فى حال رده بل تستوفى منه لفعل أبى بكر رضى الله عنه .  
(٥)

ذكر ذلك كله الخطابى .

= شرح تنقيح الفصول ص ٣٣٦ ، الاحكام فى أصول الاحكام  
٢٢٨/١ وما بعدها ، أصول السرخسى ٣١٦/١-٣١٧ ، شرح  
الاسنوى ٣١٠،٣٠٩/٢ ، المسودة ص ٣٣٠،٣٢٩ ، شرح الكوكب  
المنير ٢٣٠،٢٢٩/٢ ، ارشاد الفحول ص ٨٨ .

(١) المعالم ١٧١/٢ ونصه : وفيه دليل على أن الخلاف إذا  
حدث فى عصر ، فلم ينقرض العصر حتى زال الخلاف وصار  
اجماعا أن الذى مضى من الخلاف ساقط كأن لم يكن . اهـ  
ونقله عنه البغوى ٤٩٥،٤٩٤/٥ ، وقال ابن تيمية الجد  
فى المسودة ص ٣٢٤ : صح وارتفع الخلاف وان لم يعتبر  
انقراض العصر فى قول الأكثرين ، وقال الباقلانى وعبد  
الوهاب والآمدى والصيرفى والشافعى فيما حكاه ابن  
برهان فى الوجيز : لا يكون اجماعا بل اختلافهم أولا  
اجماع على تسويغ الخلاف ، وقال الجوينى : ان قرب عهد  
المختلفين ثم اتفقوا على قول فهو اجماع ، وان تمالى  
الخلاف فى زمان طويل ثم اتفقوا فليس اجماع .  
انظر : شرح تنقيح الفصول ص ٣٢٨ ، المسودة ص ٣٢٤ ،  
شرح الاسنوى ٣٠٢/٢ ، تيسير التحرير ٢٣٥/٣ ، الاحكام فى  
أصول الاحكام ٢٥١/١ ، شرح الكوكب المنير ٢٧٦/٢ ،  
البرهان ٧١٠/١ ، ارشاد الفحول ص ٨٦ ، مذكرة أصول  
الفقه ص ١٥٥،١٥٦ .

(٢) والراجع ماذهب اليه أصحاب القول الاول من أنه اجماع ،  
والمانعون محجوجون بقصة السبى فى مانعى الزكاة فانه  
أجازه أبو بكر وجمهور الصحابة ثم لم ينقرض عصر  
الصحابة حتى أجمعوا على منع سبى المرتدين كما فى  
مجموع الفتاوى ٤١٤/٢٨ وبقصة خلافة أبى بكر فانهم  
اختلفوا فيها ثم اتفقوا عليها ، ورجحه فى شرح الكوكب  
المنير ٢٧٧/٢ ، ومذكرة الأصول ص ١٥٦ .

(٣) المعالم ١٧١/٢ وهو قول الشافعية والحنابلة ، وقال  
أبو حنيفة تسقط بناء على أصله أن المرتد يصير  
كالكافر الاصل لا يطالب بالزكاة وانما يطالب بالايمان  
كما فى المجموع ٢٨٠/٥ ، وحاشية الروض المربع ٢٩٣/٣ ،  
والفتح ٢٧٩/١٢ ، وتبيين الحقائق وحاشية الشلبى عليها  
٢٥٣/١ .

(٤) والراجع أن المرتد مطالب بالزكاة وبسائر الشرائع لانه  
مخاطب بها كما سبق أن رجحنا ذلك قبل قليل ، والله  
تعالى أعلم .

(٥) بتوسع فى المعالم ١٦٣/٢-١٧١ ، وكذا البغوى ٤٨٩/٥-  
٤٩٥ .

القول فيما تجب فيه الزكاة من الأموال :

القول فى زكاة الابل والغنم والورق :

(١٠٠٠) عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن أبا بكر الصديق

كتب له هذا الكتاب لما وجهه الى البحرين :

"بسم الله الرحمن الرحيم ، هذه فريضة الصدقة التى

فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين والتى أمر

الله بها رسوله صلى الله عليه وسلم فمن سئلها من المسلمين

على وجهها فليعطها ، ومن سئل فوقها فلا يعط : فى أربع<sup>(١)</sup>

وعشرين من الابل فما دونها ، من الغنم من كل خمس شاة ،

فاذا بلغت خمسا وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض

أنثى ، فاذا بلغت ستا وثلاثين الى خمس وأربعين ففيها بنت

لبون أنثى ، فاذا بلغت ستا وأربعين الى ستين ففيها حقة

طروقة الجمل ، فاذا بلغت احدى وستين الى خمس وسبعين ففيها<sup>(٢)</sup>

جذعة ، فاذا بلغت ستا وسبعين الى تسعين ففيها بنتا لبون ،

فاذا بلغت احدى وتسعين الى عشرين ومائة ففيها حقتان

طروقتا الجمل ، فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين<sup>(٣)</sup>

بنت لبون وفى كل خمسين حقة ، ومن لم يكن معه الا أربع من

الابل فليس فيها صدقة الا أن يشاء ربها ، فاذا بلغت خمسا من<sup>(٤)</sup>

الابل ففيها شاة .

---

(١)، (٢)، (٣) فى جميع النسخ : "فلا يعطه" فى الموضع الاول ،

و"الفحل" فى الموضع الثانى كما فى أبى داود ح ١٥٦٧ ،

والتمويب من البخارى .

(٤) البخارى ك/الزكاة ب ٣٨ ، ١٢٣/٢ ، ١٢٤ .

(١٠٠١) ومن بلغت عنده صدقة الجذعة وليس عنده جذعة وعنده حقة فانها تقبل منه الحقة ويجعل معها شاتين ان استيسرتا له او عشرين درهما ، ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده الحقة وعنده الجذعة فانها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهما او شاتين ، ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده الا ابنة لبون فانها تقبل منه ابنة لبون ويعطى شاتين او عشرين درهما ، ومن بلغت عنده ابنة لبون وليست عنده وعنده حقة فانها تقبل منه الحقة ويعطيه المصدق عشرين درهما او شاتين ومن بلغت عنده صدقة بنت لبون وليست عنده وعنده ابنة مخاض فانها تقبل منه بنت مخاض ويعطى معها عشرين درهما او شاتين .<sup>(١)</sup>

(١٠٠٢) ومن بلغت عنده صدقة بنت مخاض وليست عنده وعنده ابنة لبون فانها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهما او شاتين ، فان لم يكن عنده بنت مخاض على وجهها وعنده ابنة لبون فانه يؤخذ منه وليس معه شيء .<sup>(٢)</sup>

(١٠٠٣) وفي رواية : "فلا يخرج في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا تيس الا ماشاء المصدق" .<sup>(٣)</sup>

(١٠٠٤) وفي صدقة الغنم في سائمتها اذا كانت اربعين الى عشرين ومائة شاة ، فاذا زادت على عشرين ومائة الى مائتين فشاتان ، فاذا زادت على مائتين الى ثلاث مائة ففيها ثلاث شياه ، فاذا زادت على ثلاث مائة ففي كل

---

(١) البخارى ك/الزكاة ب٣٧ ، ١٢٣/٢ .  
 (٢) البخارى ك/الزكاة ب٣٣ ، ١٢٢/٢ .  
 (٣) البخارى ك/الزكاة ب٣٩ ، ١٢٤/٢ .



- (١) مائة شاة ، فاذا كانت سائمة الرجل ناقصة عن أربعين شاة فليس فيها صدقة الا أن يشاء ربها .
- (٢) (١٠٠٥) وفى الرقة ربع العشر ، فان لم تكن الا تسعين ومائة فليس فيها شيء الا أن يشاء ربها .
- (٣) (١٠٠٦) "ولا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ، وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية " .
- (٤) (٥) رواه البخارى .
- (٦) (٧) (١٠٠٧) عن أنس أن أبا بكر رضى الله عنهما لما استخلف بعثه الى البحرين وكتب له هذا الكتاب وختمه بخاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان نقش الخاتم ثلاثة أسطر محمد سطر ، ورسول سطر ، والله سطر ، وذكر الحديث .
- (٨) (٩)

- (١) فى جميع النسخ - "واذا" ، والتصويب من البخارى .
- (٢) فى (ج) ص ٢٦١ : "الاتسع" وهو تصحيف ، وفى باقى النسخ "الاتسعون" ، والتصويب من البخارى .
- (٣) البخارى ك/الزكاة ب٣٨ ، ١٢٣/٢ ، ١٢٤ .
- (٤) كذا فى جميع النسخ ، وورد : "متفرق" وكله عند البخارى كما فى الفتح ٣١٤/٣ .
- (٥) البخارى ك/الزكاة ب٣٤ ، ١٢٢/٢ .
- (٦) البخارى ك/الزكاة ب٣٥ ، ١٢٢/٢ ، ١٢٣ .
- (٧) أى فى مواضع متفرقة كما سبق بيانه فى كل فقرة ، ورواه الحاكم ٣٩٠/١ من طريق حماد بن سلمة عن شامة عن أنس به وقال على شرط مسلم ووافقه الذهبى ، وقال الدارقطنى اسناده صحيح وكلهم ثقات كما فى سننه ١١٦، ١١٥/٢ ، ونقل البيهقى ٨٧، ٨٦/٤ عن الشافعى أنه حديث ثابت من جهة حماد بن سلمة وغيره ، ونقل فى التلخيص ١٥٠/٢ عن ابن حزم قوله هذا كتاب فى نهاية الصحة عمل به المديق بحضرة العلماء ولم يخالفه أحد (كما فى المحلى ٨/٦) ، ثم قال ابن حجر وصححه ابن حبان أيضا وغيره . اهـ أوردت ذلك كله لأن الدارقطنى طعن فى حديث البخارى من طريق محمد بن عبد الله بن المثنى الانصارى عن أبيه عن شامة عن أنس كما فى الالتزامات ص ٣٦٦ ، وانظر الفتح ٣١٨/٣ ، ومقدمته ص ٣٥٧ .
- (٨) فى جميع النسخ : "سطر محمد ، وسطر رسول ، والله سطر" والتصويب من مصادر التخريج .
- (٩) هذا لفظ البخارى ك/الخمسة ٤٦، ٤٧ ورواه فى ك/اللباس ٥٤، ٥٣/٨ بلفظ : "لما استخلف كتب له وكان نقش الخاتم" =

(١)

(١٠٠٨) وأخرج أبو داود الحديث بطوله عن أنس في رواية أخرى

(١٠٠٩) وذكر أبو داود عن ابن شهاب أنه قال هذه نسخة كتاب

رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كتب في الصدقة

وهي عند آل الخطاب ، وقال ابن شهاب أقرأنيها سالم بن

عبد الله بن عمر فوعيتها على وجهها وهي التي انتسخ

(٢) (٣)

عمر بن عبد العزيز من عبد الله بن عبد الله بن عمر

وسالم بن عبد الله وذكر الحديث وقال فيه :

"فاذا كانت احدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون

حتى تبلغ تسعا وعشرين ومائة ، فاذا كانت ثلاثين ومائة

ففيها بنتا لبون وحقة حتى تبلغ تسعا وثلاثين ومائة ، فاذا

بلغت أربعين ومائة ففيها حقتان وبنت لبون حتى تبلغ تسعا

وأربعين ومائة ، فاذا كانت خمسين ومائة ففيها ثلاث حقائق

حتى تبلغ تسعا وخمسين ومائة ، فاذا كانت ستين ومائة ففيها

أربع بنات لبون حتى تبلغ تسعا وستين ومائة ، فاذا بلغت

سبعين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون وحقة حتى تبلغ تسعا

= ورواه الترمذى ك/الباس ح ١٧٤٧، ١٧٤٨ بلفظ : "كان نفس

خاتم النبي صلى الله عليه وسلم .." دون ذكر القصة

وقال حديث حسن صحيح ، كلاهما من طريق محمد بن عبد

الله الأنصاري ، وقول المصنف "وذكر الحديث" أي مثل

حديث أنس المتقدم ، وهو عند ابن خزيمة ح ٢٢٦١ مطولا

بمثل الحديث المتقدم .

(١) ح ١٥٦٧ من طريق حماد (وهو ابن سلمة كما سبق من رواية

الحاكم ٣٩٠/١) وبلغ حديث البخاري المتقدم مع اختلاف

بسيط في بعض الكلمات وتقديم وتأخير .

(٢) في (ت) ق ١/١٣١ ، و (ح) ص ٢٦١ : "من عبد الله بن عمر"

وهو تصحيف .

(٣) وهو حفيد عمر بن الخطاب أبو عبد الرحمن المدني تابعي

ثقة من الثالثة مات سنة خمس ومائة ، روى له الجماعة

سوى ابن ماجه كما في التقريب ص ٣١٠ .

وانظر : تاريخ الثقات ص ٢٦٦ ، الجرح والتعديل ٩٠/٥ ،

الثقات ٦/٥ ، الكاشف ٩١/٢ ، التهذيب ٢٨٥/٥ .

وسبعين ومائة ، فاذا كانت ثمانين ومائة ففيها حقتان وبنتا لبون حتى تبلغ تسعا وثمانين ومائة ، فاذا كانت تسعين ومائة ففيها ثلاث حقائق وبنت لبون حتى تبلغ تسعا وتسعين ومائة ، فاذا كانت مائتين ففيها أربع حقائق أو خمس بنات لبون ، أى السنين وجدت أخذت - وذكر الحديث - .. " .  
(١)  
هكذا ذكر أبو داود .

(١٠١٠) وهو الذى ذكر الترمذى ورفعہ الى سالم عن أبيه :  
"أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب كتاب الصدقة فلم يخرجہ الى عماله حتى قبض فقرنه بسيفه ، فلما قبض عمل به أبو بكر حتى قبض ، وعمر حتى قبض ، وكان فيه : "فى خمس من الابل شاة ، وفى عشر شاتان ، وفى خمس عشرة ثلاث شياه ، وفى عشرين أربع شياه ، وفى خمس وعشرين بنت مخاض - ثم تمم الحديث - .. " .

وقال الترمذى فى آخره : وقال الزهرى : اذا جاء المصدق قسم الشاء اثلاثا : ثلث حسان ، وثلث أوساط ، وثلث شرار ، وأخذ المصدق من الوسط ، وقال حديث ابن عمر حديث حسن ، وقال فى حديث سالم انه رواه جماعة عنه ولم يرفعه ، وانما رفعه سفيان بن حسين ، وسفيان بن حسين هو راوى الحديث عن الزهرى عن سالم عن أبيه ، ذكره الترمذى فى سند  
(٢)  
الحديث .

(١) ح ١٥٧٠ مرسل من طريق ابن المبارك عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب .

(٢) الترمذى ح ٦٢١ ، وأبو داود ح ١٥٦٨ كلاهما من طريق عباد ابن العوام عن سفيان بن حسين عن الزهرى عن سالم عن أبيه مرفوعا وقال أبو عيسى وفى الباب عن أبى بكر الصديق وبهز بن حكيم عن أبيه عن جده وأبى ذر وأنس ، وحسن حديث ابن عمر . وأخرجه الحاكم ٣٩٢/١ ، ٣٩٣ وقال =

غريب هذه الأحاديث وفوائدها :

أما غريبها ففيها ألفاظ :

اللفظ الأول : قوله : "فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم" ، فى إضافة الفرض اليه صلى الله عليه وسلم اشكال ، فان الفرض لله عز وجل ، وقد أجاب عنه الخطابى وغيره بوجهين :

أحدهما : أن يكون الفرض بمعنى الإيجاب فيكون معناه أن الله أوجبها وأحكم فرضها ثم أمر رسوله بالتبليغ فأنصيف اليه ، يعنى : اذكره وبلغ إيجابه ، وقد أوجب الله طاعته (١) فأنصيف الفرض اليه . والوجه الثانى حكاه عن ابن الأعرابى :

= سفيان بن حسين وثقه ابن معين ويصححه على شرطهما حديث ابن المبارك (أى الذى قبل هذا رقم ١٠١٠) وان كان فيه أدنى إرسال فانه شاهد صحيح لحديث سفيان بن حسين ، وقال الذهبى فى الذيل سفيان وثقه ابن معين ويقوى الحديث ، والحديث صححه من قبل ابن خزيمة ح ٢٢٦٧ ، وقال فى المختصر ١٨٧/٢ سفيان أخرجه له مسلم واستشهد به البخارى الا أن حديثه عن الزهرى فيه مقال وقد تابع سفيان على رفعه سليمان بن كثير وهو ممن اتفق الشيوخ على الاحتجاج به ، وقال أيضا وقال الترمذى فى العلل سألت البخارى عن هذا الحديث فقال أرجو أن يكون محفوظا وسفيان صدوق .

قلت متابعه سليمان بن كثير عند ابن ماجه ح ١٧٩٨ وسليمان هذا لابس به فى غير الزهرى ، وسفيان بن حسين ثقة فى غير الزهرى باتفاقهم كما فى التقريب ص ٢٥٤ ، ٢٤٤ أى أن كل واحد منهما متكلم فى روايته عن الزهرى لكن يشد بعضهما بعضا فيرتقى الحديث الى درجة الحسن لاسيما وقد ذكر له الترمذى شواهد كما سبق ، وهو صحيح بحديث أنس عن أبى بكر الذى رواه البخارى وغيره من طرق والله تعالى أعلم .

(١) عن المعالم ١٧٧/٢ مختصرا ، وانظر شرح السنة ٨٠٧/٦ بايجاز ، والنهاية ٤٣٢/٣ ، والفتح ٣١٨/٣ ، والقول ان الفرض هو الالتزام والإيجاب هو مذهب أكثر المالكية وأهل العراق كما فى المشارق ١٥٢/٢ .



أن يكون الفرض هاهنا السنة أى أن النبى صلى الله عليه  
(١)  
وسلم سنّها . وقيل الفرض بمعنى القراءة ، يقال فرضت حزبي  
(٢)  
بمعنى قرأته .

وقيل : الفرض هاهنا بيان المقدار بدليل قوله تعالى :  
(٣)  
{أو تفرضوا لهن فريضة} ، أى تقدروا لهن ، ومنه سمى تقدير  
(٤)  
نفقة المرأة فرضا . ذكر ذلك كله الخطابى .  
(٥)

(٦)  
اللفظ الثانى : قوله : "ومن سئل فوقها فلا يعط" ،  
(٧)  
يحتمل وجهين : أحدهما : لا يعطى الزيادة . والثانى : لا يعطى  
شيئا لأنه إذا سأل زيادة على ما بين رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فقد خان فانعزل . قال الخطابى : وفى هذا الوجه  
(٨)  
دليل على أن الامام أو الحاكم إذا ظهر فسقهما بطل حكمهما .

- 
- (١) المعالم ١٧٧/٢ ، وانظر شرح السنة ٨/٦ وحكياه أيضا عن  
أبى العباس أحمد بن يحيى ، وذكر الخطابى هذا المعنى  
والذى بعده فى معرض الكلام على الوجه الأول ، وليس هو  
الوجه الثانى عنده .
- (٢) المعالم ١٧٧/٢ ، وانظر شرح السنة ٨/٦ وحكياه عن أبى  
العباس أحمد بن يحيى أيضا .
- (٣) سورة البقرة : ٢٣٦
- (٤) المعالم ١٧٧/٢ ، وانظر شرح السنة ٧/٦ ، والمشارك  
١٥٢/٢ ، والنهاية ٤٣٢/٣ ، والفتح ٣١٨/٣ وهو الوجه  
الثانى عند الخطابى ، وفى الكشاف ١٤٤/١ ، وتفسير  
القرطبى ١٩٧/٣ ، وتفسير ابن كثير ٢٨٨/١ ، وزاد  
المسير ٢٧٩/١ ، وفتح القدير ٢٥٢/١ أن المراد  
بالفريضة المهر .
- (٥) المعالم ١٧٧/٢ .
- (٦) فى جميع النسخ : "فلا يعطه" كما فى أبى داود ، والممنف  
ذكر رواية البخارى وليس فيها ضمير الغائب .
- (٧) المعالم ١٧٧/٢ ، وانظر شرح السنة ٨/٦ ، وقال فى  
الفتح ٣١٩/٣ الزيادة فى سن أو عدد ، ونقل عن الرافعى  
الاتفاق على ترجيحه .
- (٨) المعالم ١٧٨/٢ ، وانظر شرح السنة ٨/٦ وقالا جميعا  
"سقطت طاعته" مكان : "انعزل" وقال فى الفتح ٣١٩/٣  
محل هذا إذا طلب الزيادة بغير تأويل . وقال فى  
الافصاح ٢١٢/١ اتفقوا على أنه يجوز لرب الأموال  
الظاهرة اخراجها بنفسه ، وله دفعها الى الامام  
واختلفوا فى الأموال الظاهرة . وقال فى مجموع الفتاوى =

اللفظ الثالث : "الأوقاص" ، وهو جمع وقص وهو بواو مفتوحة وقاف مفتوحة وماد مهملة ، وهو ما بين القرضين زائداً على النصاب ، وجمعه أوقاص ، ذكره أبو عبيد فيما حكاه الهروى وذكره الجوهرى أيضاً .  
(١)

اللفظ الرابع : "بنت مخاض" ، وهذه اللفاظ معناها بيان أسنان الابل فنحتاج الى بيانها جملة لنستغنى عن التكرار ، قال أبو داود :  
(٢)

"إذا وضعت الناقة فمشى ولدها سمى حواراً الى سنة ،  
(٣)

فاذا فصل عن أمه وفطم فهو فصيل والفصال الفطام ، وهى بنت مخاض الى سنتين ، فاذا دخلت فى الثالثة فهى ابنة لبون ،  
(٤)

فاذا تمت لها ثلاث سنين فهى حق [وهى] حقة الى تمام أربع سنين لأنها استحققت أن تتركب وأن يحمل عليها الفحل ويقال  
(٥)

= ٨١/٢٥ اذا أخذ الامام العادل الزكاة فانها تسقط عن صاحبها باتفاق العلماء ، واذا كان ظالماً لا يصرفها فى مصارفها الشرعية فلا ينبغى لصاحبها أن يدفعها اليه بل يصرفها هو الى مستحقيها ، فان أكره على دفعها الى الظالم بحيث لو لم يدفعها اليه لحمل له الضرر فانها تجزئ فى هذه الصورة عند أكثر العلماء . اهـ مختصراً  
(١) غريب أبى عبيد ٢٤٤/٢ ، والمصاح ١٠٦٢، ١٠٦١/٣ ، وانظر النهاية ٢١٤/٥ ، وقال فى المجموع ٣٣٥/٥ فتح القاف أشهر عند أهل اللغة والسكون هو المستعمل عند الفقهاء .

(٢) يريد : هذه وما شابهها من اللفاظ .

(٣) ذكر فى سننه أنه سمعه من الرياشى وأبى حاتم وغيرهما ومن كتاب الضر بن شميل ومن كتاب أبى عبيد .

(٤) بضم الحاء المهملة كما فى أبى داود ١٠٦/٢ ، والمصاح ٦٤٠/٢ .

(٥) هذا قريب من لفظ أبى عبيد فى غريبه ٤٠٩، ٤٠٨/١ ، وأما لفظ أبى داود : "قالوا يسمى الحوار ثم القصيل اذا فصل" .

(٦) سميت كذلك لأن أمها تمخض بولد آخر ، والمخاض الحوامل كما فى شرح السنة ١٧/٦ ، وانظر النهاية ٣٠٦/٤ .

(٧) الزيادة من أبى عبيد ٤٠٩/١ .

(٨) فى أبى داود ١٠٦/٢ : "وهى يحمل عليها الفحل وهى تلقح ولا يلحق الذكر حتى يثنى" .

للحقة طروقة الفحل لأن الفحل يطرقها فتسمى كذلك الى أن  
تطعن في الخامسة ، فاذا طعنت في الخامسة فهي جذعة الى أن  
(١)  
تطعن في السادسة ، فاذا طعن في السادسة وألقى ثنيته فهو  
ثنى حتى يستكمل ستا ، فاذا دخل في السابعة سمى الذكر  
رباعيا والآنثى رباعية - بتخفيف الباء فيهما - فاذا دخل في  
الثامنة وألقى السن السديس وهو الذى بعد الرباعية فهو  
سديس وسدس ، فاذا دخل في التاسعة وطلع نابه فهو بازل - أى  
بزل نابه أى طلع - فاذا دخل في العاشرة فهو مخلف ، ثم ليس  
له اسم بعد ذلك ، بل يقال بازل عام وبازل عامين ، ومخلف  
(٢) (٣)  
عام ومخلف عامين [ومخلف ثلاثة أعوام ، الى خمس سنين] ،  
(٤) (٥)  
والخلفة الحامل ، وفصول الأسنان عند طلوع سهيل ، هكذا ذكره  
(٦) (٧)  
أبو داود .

اللفظ الخامس : "ذات عوار" ، وهو بضم العين وفتحها  
(٨)  
أيضا والفتح أصح ، ذكره في الغريب وقال وهو العيب والنقص.

- 
- (١) في أبى داود ١٠٧/١ : "حتى يتم لها خمس سنين" .  
(٢)، (٣) في جميع النسخ : "أو" بدل الواو ، والتصويب من  
أبى داود .  
(٤) الزيادة من أبى داود .  
(٥) في جميع النسخ : "المخلف : الحائل" والتصويب من أبى  
داود ١٠٧/٢ ، وغريب أبى عبيد ٤١٠/١ ، وغريب الخطابى  
٣٩١/١ ، وفي جميعها : الخلفة بفتح الخاء المعجمة  
وكسر اللام .  
(٦) سهيل نجم كما في الصحاح ١٧٣٣/٥ ويطلع في آخر الليل  
كما في أبى داود ١٠٧/٢ .  
(٧) سنن أبى داود ١٠٧، ١٠٦/٢ ، وانظر غريب أبى عبيد  
٤١٠، ٤٠٩/١ ، وشرح السنة ١٨، ١٧/٦ ، والمجموع ٣٢٩/٥ ،  
٣٣٠ وفيه أنه رواية حرملة عن الشافعى ، وانظر صحيح  
ابن خزيمة ١٦، ١٥/٤ وقد زاد في آخره : "فاذا كبر  
فهو عود والآنثى عودة ، واذا هرم فهو قحر للذكر ، وأما  
الآنثى فهي الثاب والشارف" .  
(٨) شرح السنة ١٣/٦ وزاد في الفتح ٣٢١/٣ وقيل بالفتح  
العيب ، وبالضم العور ، قال واختلف في ضبطها فالاكثر  
على أنه ما يثبت به الرد في البيع ، وقيل ما يمنع  
الاجزاء في الاضحية ، ويدخل في المعيب المريض والذكورة  
بالنسبة الى الانوثة ، والصغير سنا بالنسبة الى سن  
أكبر منه .

(١)

اللفظ السادس : "تيس الغنم" وهو فحلها .

(٢)

اللفظ السابع : قوله : "الا ماشاء المصدق" ، أراد به

(٣)

رب المال .

وأما مافيها من الفوائد :

فالأولى : أن الحديث يدل على أنه إذا علم أن هذا كتاب

العامل وتحقق ذلك يجوز روايته عنه ويجب العمل به لأنه عمل

بكتاب النبي صلى الله عليه وسلم بالخط ومعرفته ، وقد

(٤)

اختلف الناس في ذلك ، حكاه الأحمدي .

القائدة الثانية : اختلف العلماء في أن الفرض هل

يتعلق بالوقص الذي بين النصابين أم لا ؟ :

فذهب الشافعي في أحد قوليه الى أنه يتعلق بالجميع

حتى لو هلك الوقص بعد الحول وقبل التمكن من الأداء فإنه

يسقط من الفرض بحسابه ، واستدل بقوله في الحديث - صلى

---

(١) شرح السنة ١٤/٦ ، المعالم ١٨٣/٢ ، الفتح ٣٢١/٣ .  
(٢) بفتح الدال عند أبي عبيد أي صاحب الماشية ، وبكسرهما  
عند عامة الفقهاء - أي عامل الزكاة - انظر ك/الاموال  
ص ٣٥٦ ، المعالم ١٨٤/٢ ، النهاية ١٨/٣ ، وقال في  
الفتح ٣٢١/٣ والأكثر على أنه بالتشديد (أي تشديد  
الماد) .

(٣) المعالم ١٨٤/٢ ، النهاية ١٨/٣ ، الفتح ٣٢١/٣ .  
(٤) عن العارضة ١٠٦/٣ باختصار ، ونصه : اختلف في كتاب  
العالم إذا تحقق كتابه فهل تكون روايته صحيحة ويلزم  
العمل به أو لا ؟ وفي حديث الرباعيات للبخاري أنه  
يجوز أن يقرأ الرجل كتاب أبيه يتيقن أنه بخط أبيه  
فيحدث عنه فيكون مسندا ، فأما اسمه إذا قرأه أحد من  
أجانب العالم فلا يكون مسندا ولكن يقول دفعه اليه فلان  
ولاتقل كما قال مالك قراءته في كتاب عمر (لعله أراد  
بذلك ما رواه يحيى بن يحيى عن مالك أنه قرأ كتاب عمر  
كما في الموطأ ٢٥٧/١) فإنه لا يوجب حكما باتفاق . اهـ  
وانظر كلام ابن حجر في المكاتب في الفتح ١٥٤/١ ، ١٥٥ .



الله عليه وسلم - : "فاذا بلغت خمسا وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض" فانه يدل على أن بنت المخاض فيها (١) كلها .

والقول الثانى وهو مذهب أبى حنيفة أن الوقص عفو لايتعلق به الفرض ، واستدلوا بقوله عليه السلام : "فى كل أربعين بنت لبون ، وفى كل خمسين حقة " . (٢)

الفائدة الثالثة : أنه يدل على أن الابل اذا زادت مائة وعشرين لاتستأنف الفريضة فانه قال : "فى كل أربعين بنت لبون ، وفى كل خمسين حقة " ، وهو قول أكثر أهل العلم ، (٤) (٥) (٦) واليه ذهب أهل الحجاز .

وقال النخعى : اذا زادت على عشرين ومائة تستأنف

- 
- (١) شرح السنة ٩/٦ وهو قول الشافعى فى البويطى من كتبه الجديدة ، وقول محمد وزفر ، ورواية عن مالك كما فى المجموع ٣٣٤/٥ ، ٣٣٥ ، ٣٣٧ ، والاشراف ١٦٠/١ ، والمنتنقى ١٢٧/٢ ، والهداية ١٤٩/٢ .
- (٢) شرح السنة ٩/٦ ونص عليه الشافعى فى القديم وفى أكثر كتبه الجديدة وهو أصح القولين عند أصحابه وبه قال أيضا أبو يوسف وأحمد وداود وهو الصحيح من مذهب مالك واختاره القاضى أبو الحسن وابن أبى زيد القيروانى والقاضى عبد الوهاب من أصحابه ، ونسبه ابن المنذر الى أكثر العلماء ، وهو الراجح لحديث أنس (١٠٠٠) ولضعف أدلة الخصم كما فى ص ١٤٣٥ هـ ٣ .
- انظر : المجموع ٣٣٥/٥ ، ٣٣٧ ، الهداية وشرح فتح القدير ١٤٩/٢ ، المغنى ٥٩٠/٢ ، المنتنقى ١٢٧/٢ ، الاشراف ١٦٠/١ ، مسالك الدلالة ص ١٣٠ .
- (٣) فى جميع النسخ : "صارت" والتصويب من المراجع الآتية .
- (٤) شرح السنة ٩/٦ أى فى احدى وعشرين ومائة ثلاث بنات لبون ، وهو قول الشافعى والأوزاعى وأحمد وإسحاق وأبى شور وداود ومالك فى رواية كما فى المغنى ٥٨٣/٢ ، والمنتنقى ١٢٩/٢ ، والمحلى ٢٨٠/٢٤ ، والمجموع ٣٤٣/٥ .
- (٥) وقال ابن اسحاق صاحب المغازى وأبو عبيد ومالك وأحمد فى رواية لهما : فيها حقتان حتى تبلغ مائة وثلاثين كما فى المجموع ٣٤٣/٥ ، والمحلى ٢٤/٦ ، والمغنى ٨٣/٢ ك/الاموال ص ٣٣٣ ، والكافى ٢٦٩/١ .
- (٦) وعن مالك رواية شالطة أنه مخير بين ثلاث بنات لبون وحقتان كما فى المحلى ٢٤/٦ ، والمجموع ٣٤٣/٥ ، ٣٤٤ ، والكافى ٢٦٩/١ .

الفريضة فيجب في كل خمس شاة مع الحقتين الى مائة وخمس وأربعين ففيها حقتان وبنت مخاض ، فاذا بلغت مائة وخمسين ففيها ثلاث حقا ، ثم تستأنف الفريضة فيجب في كل خمس شاة مع الحقا الثلاث الى مائة وخمس وسبعين ففيها ابنة مخاض مع الحقا الثلاث ، وفي مائة وست وثمانين بنت لبون مع الحقا الثلاث ، وفي مائة وست وتسعين الى المائتين أربع حقا ، وتستأنف الفريضة ، وهو قول أبي حنيفة واحتجوا :<sup>(١)</sup>

(٢) بما روى عن عاصم بن ضمرة عن علي كرم الله وجهه (١٠١١) حديث الصدقة وفيه : " اذا زادت الابل على عشرين ومائة (٣) ترد الفرائض الى أولها " .

(١) المعالم ١٧٩/٢ ، شرح السنة ١٠٠٩/٦ وهو قول الثوري وأصحاب الرأي وابن مسعود وعلى ولم يثبت عن علي كما في الهداية وشرح العناية ١٢٨/٢-١٣٠ ، والمغنى ٥٨٤/٢ .  
(٢) سبق التعليق على هذه العبارة في هامش ج ٣ من المتن .  
(٣) ك/الأموال ج ٩٤٥ ، ابن أبي شعبة ١٢٥/٣ ، البيهقي ٩٢/٤ كلهم من طريق سفيان الثوري عن أبي اسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة ، وأبو اسحاق ثقة اختلط باخرة كما في التقريب ص ٤٢٣ لكن سفيان الثوري أثبت الناس فيه كما في التهذيب ٦٤/٨ وهو من جملة من أخرج الشيخان روايتهم عن أبي اسحاق كما في الكواكب النيرات ص ٣٥١ وعاصم بن ضمرة اختلف فيه كما في التهذيب ٤٥/٥ ، وأعدل الأقوال فيه أنه صدوق كما قال في التقريب ص ٢٨٥ فحديثه حسن عند ابن حجر الا أنه قال اختلف على أبي اسحاق كما في الدراية ٢٥١/١ .

قلت وتابع زهير سفيانا عند أبي داود ج ١٥٧٢ ومن طريقه البيهقي ٩٤،٩٣/٤ غير أن زهيرا وهو ابن معاوية روى عن أبي اسحاق بعد اختلاطه كما في الكواكب النيرات ص ٣٥٠ والتقريب ص ٢١٨ ، وأيضا فقد بين البيهقي ٩٣/٤ الاختلاف على أبي اسحاق ، فقد روى من طريق الشافعي عن شريك عن أبي اسحاق عن عاصم عن علي قال : اذا زادت الابل على عشرين ومائة ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون ، ومن طريق عمرو بن الهيثم وغيره عن شعبة عن أبي اسحاق عن عاصم عن علي مثله قال الشافعي وبهذا نقول وهو موافق للسنة وهم يعنى بعض العراقيين لا يأخذون بهذا فيخالفون ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما والثابت عن علي رضي الله عنه عندهم الى قول ابراهيم وشيء يغلط به =

قال الخطابي : حديث عاصم لا يقاوم حديث أنس عن أبي بكر  
رضي الله عنهما فإنه في الصحيح رواه البخاري في جامعه عن  
محمد بن عبد الله الأنصاري عن أبيه عن شامة عن أنس عن أبي  
بكر رضي الله عنهما ، وقد اشتمل حديث عاصم على أمر متروك  
بالاجماع فإنه قال : "وفي خمس وعشرين خمس شياه" ، ولم يذهب<sup>(١)</sup>  
إلى ذلك أحد بل هو متروك بالاجماع ، وشعبة وسفيان لم يرفعا<sup>(٢)</sup>  
حديث عاصم ووقفاه على كرم الله وجهه .<sup>(٣) (٤)</sup>

= على على رضي الله عنه ، فتحصل أن للحديث علقين :  
الأولى الاختلاف على أبي اسحاق فبعضهم رواه عن علي  
مرفوعا وبعضهم رواه عنه موقوفا ولو قدر صحة حديث علي  
المرفوع فإنه لا يقاوم حديث أنس الذي صححه البخاري  
وغيره كما سبق فيكون حديث أنس هو المقدم قاله  
الحازمي في الناسخ والمنسوخ ص ١٤ وسبقه إلى ذلك  
الشافعي كما ذكره البيهقي ٩٣/٤ ، والعللة الثانية في  
متن حديث علي المرفوع نقلها ابن شداد عن الخطابي  
عقيب الحديث كما سيأتي وحكاها البغوي ١٠/٦ وهي أنه  
اشتمل على أمر متروك بالاجماع وهو قوله : "وفي خمس  
وعشرين من الأبل خمس شياه فإذا بلغت ستا وعشرين ففيها  
بنت مخاض" ، وقال ابن المنذر أجمعوا على أن في خمس  
وعشرين بنت مخاض كما في المجموع ٣٤٣/٥ وقال النووي  
حديث علي متفق على ضعفه وهائه وضعفه أيضا في  
المعالم ١٧٩/٢ ، وشرح السنة ١٠/٦ ، والبيهقي ٩٣/٤  
والله تعالى أعلم .

(١) زاد البغوي ١٠/٦ : "وفي ست وعشرين بنت مخاض" ، يريد  
حديث أبي داود رقم (١٥٧٢) ومن طريقه البيهقي ٩٤، ٩٣/٤  
وصححه ابن خزيمة ح ٢٢٧٠ كلهم من رواية زهير عن أبي  
اسحاق عن عاصم بن ضمرة وعن الحارث الأعور عن علي رضي  
الله عنه قال زهير أحسبه عن النبي صلى الله عليه

وسلم .  
قلت زهير هو ابن معاوية بن حديج ثقة ثبت إلا أن سماعه  
عن أبي اسحاق باخرة كما في التقريب ص ٢١٨ فالاسناد  
على أحسن أحواله ضعيف لا يحتج به .

(٢) المعالم ١٧٩/٢ وليس فيه : بل هو متروك بالاجماع .

(٣) انظر التعليق على هذه العبارة في هامش ح ٣ من المتن .

(٤) المعالم ١٧٩/٢ ، شرح السنة ١٠/٦ ، والجملة الأخيرة من

"وسفيان وشعبة ... ذكرها أبو داود عقيب ح ١٥٧٤ ،  
ورواه البيهقي ٩٣/٤ بسنده عن علي موقوفا من طريق  
شريك وشعبة ، وقال في تهذيب السنن ١٨٨/٢ ورواه معمر  
موقوفا أيضا .



وذهب ابن جرير الطبري الى أن رب المال مخير ان شاء  
استأنف الفريضة اذا زادت الابل على مائة وعشرين ، وان شاء  
(١)  
أخرج الفرائض .

(٢)  
قال الخطابي : وهذا لا يصح لأن الأمة فرقت بين القولين  
واشتهر الخلاف فيه بين العلماء فمن رأى استئناف الفريضة لم  
ير أخراج الفرائض ، ومن رأى أخراج الفرائض لم ير  
(٣)  
الاستئناف .

الفائدة الرابعة : أنه يدل على أن كل واحدة من  
الشاتين أو العشرين درهما أصل وليست بدلا عن الأخرى فانه  
(٤)  
خير بينهما بلفظة : "أو" ، وعمل بظاهر ذلك النخعي  
(٥)  
والشافعي وإسحاق بن راهويه .

وقال الثوري : عشرة دراهم أو شاتان ، واليه ذهب أبو  
(٦)  
عبيد .

- 
- (١) المعالم ١٧٩/٢ ، شرح السنة ١٠/٦ ، المجموع ٣٤٤/٥ .  
(٢) في (ج) ص ٢٦٤ : "الآية" وفي باقى النسخ : "الأئمة" ،  
والتصويب من المعالم .  
(٣) المعالم ١٧٩/٢ . يريد ، والله تعالى أعلم ، أنه  
لا يجوز أحداث قول ثالث بعد أن ثبت الإجماع على الاختلاف  
فى مسألة ما على قولين ، وهى مسألة أصولية اختلف  
فيها على ثلاثة أقوال : أولا يحرم مطلقا وهو قول  
الجمهور ، ثانيا قال جماعة ان رفع حكما مجمعا عليه  
حرم والا فلا ، ثالثا لا يحرم مطلقا وبه قال أحمد  
والظاهرية وبعض الحنفية .  
انظر : أصول السرخسي ٣١٠، ٣١٩ ، تنقيح الفصول ص ٣٢٦  
٣٢٨ ، الأحكام فى أصول الأحكام لابن حزم ٥٠٧/٤ ، وللأمدى  
٢٤٢/١ ، المسودة ص ٣٢٦ ، الكوكب المنير ٢٦٤/٢-٢٦٧ ،  
ارشاد الفحول ص ٨٦ .  
(٤) فى (ج) ص ٢٦٥ : "وانه" وفى سائر النسخ : "فانه" وهو  
الصواب لأن الفاء هنا معناها التعليل فكأنه قال :  
"لأنه" كما هو لفظ الخطابي والبغوى .  
(٥) المعالم ١٧٩/٢ ، ١٨٠ ، شرح السنة ١٢، ١١/٦ وبه قال أيضا  
أحمد وأبو ثور وداود وقول إسحاق هو رواية عنه كما فى  
المغنى ٥٨٧/٢ ، والمحلى ٤٤، ٤٣/٦ ، والمجموع ٣٥٣/٥ .  
(٦) المعالم ١٨٠/٢ ، شرح السنة ١٢/٦ ، المجموع ٣٥٣/٥ ،  
ك/الأموال ص ٣٣٥ .



(١)

وقال مالك على رب المال أن يبتاع السن التي وجبت  
(٢)

عليه .

(٣)

وقال أصحاب الرأي : يأخذ قيمته .

قال الخطابي : وأصح هذه الأقوال قول من ذهب الى أن كل

واحد من الشاتين أو العشرين درهما أصل في نفسه وليس له

العدول عنهما الى القيمة ، إذ لو كان للقيمة مدخل لم يكن

لنقل الفريضة الى ما فوقها وما هو أسفل منها معنى ، والله

(٤)

أعلم .

الفائدة الخامسة : قوله : "ومن بلغت صدقته بنت مخاض

(٥)

وليس عنده الا ابن لبون ذكر فانه يقبل منه " ، فعلق الحكم

بكونه عنده قادرا على تحصيله ، فان قيل فما معنى قوله :

(١) في جميع النسخ : "السن الذي وجبت" وقال الخطابي :

"السن الذي يجب" ، والذي أثبتناه هو الموافق لما

قاله البغوي لأن السن مؤنث كما في الصحاح ٢١٤٠/٥ .

(٢) المعالم ١٨٠/٢ ، شرح السنة ١٢/٦ ، المجموع ٣٥٣/٥ ،

ك/الأموال ص ٣٣٥ ، الموطأ ٢٦٢/١ ، الكافي ٢٧٠/١ .

(٣) المعالم ١٨٠/٢ ، شرح السنة ١٢/٦ وبه قال أيضا مكحول

والأوزاعي كما في ك/الأموال ج ٩٥٥ ، المجموع ٣٥٣/٥ لكن

عند التحقيق وجدنا أصحاب الرأي يقولون : ان المصدق

مخير بين أخذ قيمة الواجب أو أخذ ما وجد ورد فضل

القيمة ان كان أفضل ، فان كان دونه أخذ القيمة دراهم

لأن جبران ما بين السنين غير مقدر ولكنه بحسب الغلاء

والرخص كما في المبسوط ١٥٥/٢ ، وانظر الهداية ومعها

شرح فتح القدير والكفاية وشرح العناية ١٤٣، ١٤٢/٢ .

(٤) المعالم ١٨٠/٢ ورجحه البغوي بمعناه كما في شرح السنة

١٢/٦ وكذا النووي في المجموع ٣٥٣/٥ ، وابن حجر في

الفتح ٣١٤، ٣١٣/٣ ، ورجح ابن تيمية عدم اخراج القيمة

الا للحاجة أو المصلحة أو العدل قال لأن النبي صلى

الله عليه وسلم لم يعدل الى القيمة في تقويم الجبران

ولأنه متى جوز اخراج القيمة مطلقا فقد يعدل المالك

الى أنواع رديئة وقد يقع في التقويم ضرر ، ولأن

الزكاة مبناها على المواساة وهذا معتبر في قدر المال

وجنسه كما في مجموع الفتاوى ٨٣، ٨٢/٢٥ والله تعالى

أعلم .

(٥) هذه رواية أبي داود ج ١٥٦٧ من طريق حماد بن سلمة عن

ثمامة .

"ذكر" مع أن ابن لبون لا يكون إلا ذكرا ، قيل فيه وجهان :

أحدهما : يحمل على المبالغة والتأكيد وهي لغة العرب  
(١) (٢)  
حتى في القرآن ، قال تعالى : {تلك عشرة كاملة} .

والوجه الثانى : أنه لما كان قبول الذكر نادرا في  
باب الصدقة احتاج الى زيادة تأكيد وبيان للمبالغة في  
افهام رب المال أنه قد قبل منه نقصان الاثوثة ، والمبالغة  
في افهام الساعى أنه قد أذن في ذلك ، ذكره الخطابى .  
(٣) (٤)  
والقول الاول يتجه في قوله : "ابنة لبون أنثى" .

الفائدة السادسة : قوله : "ان استيسرتا له " أى اذا  
(٥)  
كانتا موجودتين عنده فهو مخير أيهما شاء أعطى .

الفائدة السابعة : قوله : "وفى صدقة الغنم فى  
سائماتها الزكاة" دليل ظاهر على أن المعلوفة لاتجب فيها  
الزكاة ، وكذلك لاتجب فى عوامل الابل والبقرة ، ووجهه أن  
السوم والعلف وصفان معتوران على المحل لايمكن خلوه عن  
أحدهما ، فاذا رتب على أحدهما حكم علم ضده فى الوصف الآخر  
(٦)  
ذكره الخطابى واليه ذهب عامة الفقهاء وأهل الحجاز .

- 
- (١) سورة البقرة : ١٩٦  
(٢) هذا أحد الأقوال فى تفسير الآية كما فى زاد المسير  
١٩٧/١ ، والقرطبى ٤٠٣/٢ ، وابن كثير ٢٣٤/١ .  
(٣) عن المعالم ١٨٢/٢ ، ١٨١/٢ مختصرا وانظر الفتح ٣١٩/٣ .  
(٤) يريد المصنف - والله أعلم - أن قوله : "ابن لبون  
ذكر" فى رواية أبى داود متجه لو جاء فيها : "ابنة  
لبون أنثى" ولم يجر هذا فى رواية أبى داود ، قلت فى  
رواية البخارى ١٢٤/٢ جاء : "فاذا بلغت خمسا وعشرين  
الى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى ، فاذا بلغت ستا  
وثلاثين الى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى" .  
(٥) المعالم ١٨٢/٢ .  
(٦) المعالم ١٨٢/٢ ، ١٨٣ ، شرح السنة ١٣/٦ ، عمدة القارى  
٢٧٣/٧ ، المغنى ٥٧٦/٢ .

(١)(٢)

وأوجب مالك في عوامل البقر ونواضح الابل الزكاة .

الفائدة الثامنة : قوله : "فاذا زادت على ثلاث مائة

ففى كل مائة شاة " ، قال الخطابى : يراد به اذا صارت أربع مائة ففى كل مائة شاة ، وهو قول عامة العلماء .  
(٣)

وقال الحسن بن صالح : اذا زادت على ثلاث مائة واحدة

(٤)(٥)

وجب فيها أربع شياه .

الفائدة التاسعة : قوله : "لايفرق بين مجتمع ولايجمع

بين مفترق خشية المدقة " ، فيه دليل على أن الخلطة تجعل

مال الرجلين كمال الرجل الواحد فى الزكاة ، وذلك يؤثر فى

تقليل الزكاة تارة ، وفى تكثيرها أخرى :

أما التقليل : اذا كان مال كل واحد منهما أربعين

فخلطا فتقل زكاة كل واحد منهما ، فانه كان واجب كل واحد

(١) المعالم ١٨٣/٢ ، وانظر ٢٦٢/١ وقال أيضا لاتجب فى المعلوفة كما فى المنتقى ١٣٠/٢، ١٣٦ وبه قال قتادة والزهرى ومكحول والليث وبعض أهل الظاهر ونصره ابن حزم كما فى المحلى ٤٦/٦ ، وعمدة القارى ١٧٣/٧ ، والمبسوط ١٦٥/٢ .

(٢) والراجح قول الجمهور لصحة حديث أنس عن أبى بكر وفيه "وفى صدقة الغنم فى سائمتها الزكاة" رواه البخارى وغيره ، ولحديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعا : "وفى كل ابل سائمة فى كل أربعين بنت لبون .." أخرجه فى ك/الاموال ح ٩٨٧ ، وأبو داود ح ١٥٧٥ ، والنسائى ١٥/٥ ١٧ وصححه ابن خزيمة ح ٢٢٦٦ ، والحاكم ٣٩٨/١ ووافقه الذهبى ، وصححه ابن المدينى وأحمد كما فى تهذيب السنن ١٩٤/٢ وانتمصر له ابن القيم ونقل قبل ذلك تضعيفه من قبل أبى حاتم والشافعى وابن حبان . قلت مدار الحديث على بهز بن حكيم قال فى التقريب ص ١٢٨ صدوق ، وقد حسنه فى الارواء ٢٦٣/٣ ، وانظر تخريج محمد الفقى للمنتقى ١٢١/٢ .

(٣) المعالم ١٨٣/٢ ، وانظر : شرح السنة ١٣/٦ ، المغنى ٩٨/٢ ، المبسوط ١٨٢/٢ ، المنتقى ١٣٠/٢ .

(٤) المعالم ١٨٣/٢ ، وانظر شرح السنة ١٣/٦ وهى رواية عن أحمد وحكى عن النخعى كما فى المغنى ٥٩٨/٢ .

(٥) والراجح قول الجمهور لصحة حديث أنس عن أبى بكر رضى الله عنهما رقم (١٠٠٤) عند البخارى وغيره .

منهما شاة لما كان منفردا فصار نصف شاة .  
وأما التكثير : فأن يكون لكل واحد من الخليطين دون  
الأربعين فاختلطا فصار المالان أربعين فتجب فيهما شاة ، ولو  
انفرد كل واحد منهما لم يجب عليه شيء .

فنهى رب المال عن التفريق قصدا لتقليل الصدقة ، ونهى  
الساعي عن الزام الخلطة قصدا لتجب الزكاة .

والى تأثير الخلطة فى التقليل والتكثير ذهب أكثر أهل  
العلم .  
(١)

وقال أصحاب الرأى : لاتؤثر الخلطة شيئا ولاتغير حكم  
الزكاة ، بل حكم كل واحد من الخليطين حكم حالة انفراده .  
(٢)

وقال مالك وسفيان : لاحكم للخلطة الا أن يكون مال كل  
واحد من الخليطين نمابا ، فان كان دون النصاب فلا أثر لها .  
(٣)

الفائدة العاشرة : قوله : "وماكان من خليطين فانهما  
يتراجعان بينهما بالسوية" ، معناه اذا كانت الخلطة خلطة  
مجاورة بحيث يعرف كل واحد من الشريكين مال نفسه فيأخذ  
الساعي من نصيب أحدهما شاة ، فانه يرجع على شريكه بقيمة  
نصف الشاة المأخوذة من ماله .  
(٤) (٥)

(١) عن شرح السنة ١٥،١٤/٦ مختصرا ، وانظر المجموع ٣٨٤/٥  
المغنى ٦٠٧/٢ ، المحلى ٦١-٥٦/٦ .

(٢) فى (ج) ص ٢٦٦ : "سياه" وهو تصحيف .  
(٣) شرح السنة ١٥/٦ وبه قال ابن حزم كما فى المراجع  
السابقة ، وانظر المبسوط ١٥٤،١٥٣/٢ .

(٤) شرح السنة ١٦،١٥/٦ وبه قال أيضا أبو ثور وابن المنذر  
كما فى المراجع السابقة سوى المبسوط ، وانظر المنتقى  
١٣٧،١٣٦/٢ .

(٥) والراجع قول الجمهور لصحة حديث أنس عن أبى بكر رضى  
الله عنهما رواه البخارى وغيره .

(٦) المعالم ١٨٤/٢ ، شرح السنة ١٧/٦ ، وانظر المنتقى  
١٣٩/٢ ، وقال فى المجموع ٤٠٣/٥ يرجع على صاحبه بنصف  
قيمة الشاة لابقيمة نصف الشاة لأن نصف قيمة الشاة أكثر  
وانظر الفتح ٣١٥/٣ .



الفائدة الحادية عشرة : قوله : "فى الرقة ربع العشر"  
(١)  
أراد به الورق ، فاذا بلغت مائتين ففيها خمسة دراهم وهى  
(٢)  
ربع العشر .

قوله : "فى الرقة" قال الهروى : الورق ، والورق بكسر  
الراء وسكونها ، والرقة بكسر الراء الدراهم وجمعها رقات ،  
(٣)  
هكذا ذكر الهروى ولم يتعرض الى أن القاف مشددة أو مخففة ،  
وحكاها صاحب المعلم كذلك ثم قال وقال غيره الرقة بتخفيف  
القاف ، قال ومذه الحديث : "فى الرقة ربع العشر" ، وحكى  
(٤)  
أن جمعها رقات بالتاء .

وقال الهروى : الورق الدراهم المضروبة ، وكذلك الرقة  
والهاء عوض من الواو ، وذكر الحديث : "فى الرقة ربع  
العشر" ، قال وتجمع على رقين مثل ارة ارين ، ولم يذكر  
(٥)  
خلافاً فى أن القاف مخففة :

- 
- (١) شرح السنة ١٧/٦ ، وزاد فى المجموع ٤٦٣،٤٦٢/٥ : وقيل  
الدراهم خاصة ، وقيل الذهب والفضة ، قال النووى وهو  
غلط فاحش ولم يقل أصحابنا ولا أهل اللغة ولا غيرهم أنها  
تطلق على الذهب ، بل هى الورق .
- (٢) شرح السنة ١٧/٦ ، وهو اجماع كما فى مراتب الاجماع  
ص ٣٤ ، والافصاح ٢٠٦/١ ، واجماع ابن المنذر ص ٤٨ ،  
والمغنى ٨٠٧،٣/٣ ، وبداية المجتهد ١٨٦/١ .
- (٣) النهاية ٢٥٤/٢ وذكر اللغتين فى الورق مع بيان فتح  
الواو فيهما ، ثم ذكر لغة ثالثة بكسر الواو وسكون  
الراء ، وكذا فى الصحاح ١٥٦٤/٤ .
- (٤) النهاية ٢٥٤/٢ ، المجموع ٤٦٧/٥ ، الفتح ٣٢١/٣ .
- (٥) الصحاح ١٥٦٤/٤ ، النهاية ٢٥٤/٢ ، المشارق ٢٩٨/١ ،  
٢٨٤،٢٨٣/٢ وقال القاضى عياض : وقال غيره : الورق  
المسكوك خاصة والرقة الفضة مسكوكة أو غير مسكوكة ،  
وقيل كلاهما ينطلق على المسكوك وغير المسكوك والرقة  
هى الورق نفسها لكنها مفتوحة ، وقال فى الفتح ٣٢١/٣  
وقيل الرقة أصلها الورق فحذفت الواو وعوضت الهاء  
- وقال فى المشارق ٢٩٨/١ وجمع الرقة : رقوت ورقات -  
وكان الأولى للمصنف أن يذكر شرح هذه الكلمة فى مكانها  
المناسب وهو قبل الشروع فى ذكر الفوائد .

قال الجوهري : وأصل ارة : ارى بهمزة مكسورة وراء ساكنة وياء ، والهاء عوض عن الياء ، والارة موضع توقد فيه النار ، وجمعه أرون بهمزة وراء مضمومة وواو ساكنة ونون ،  
(١)  
هكذا ذكره الجوهري وضبطه في كتابه بالشكل .

(٢)  
وكشفت ماحكاه المازري عن الهروي فلم أجده في كتابه .  
الفائدة الثانية عشرة : قوله : "وان لم تكن الا تسعين ومائة فليس فيها شيء" ، هذا ربما أوهم أنها اذا زادت على ذلك شيئا وجبت فيها الصدقة ، وان لم تبلغ المائتين .

قال الخطابي والبغوي : وليس كذلك ، بل لو نقص عن المائتين أى مقدار كان وان راج رواج المائتين لاتجب فيه  
(٣)  
الزكاة لقوله عليه السلام : "ليس فيما دون خمس أواق [من  
(٤) (٥)  
الورق] صدقة" ، وانما ذكر التسعين لأنها آخر عقود العشرات فان العدد آحاد وعشرات ومئون وألوف ، هكذا ذكره الخطابي  
(٦) (٧)  
[والبغوي] .

وفى الذهب ربع العشر ، وفى العشرين من الذهب نصف  
(٨)  
مثقال ، قال صاحب المعلم ومستنده الاجماع ، قال وفيما زاد

- 
- (١) الصحاح ٢٢٦٧/٦ ، وانظر النهاية ٤٢/١ .  
(٢) يريد فى المعلم ، ولعله فى شرح التلقين .  
(٣) وهو مذهب الشافعى وأحمد وإسحاق وابن المنذر كما فى شرح مسلم ٥٣/٧ ، والمغنى ٤/٣ . وقال مالك تجب فيها الزكاة كما فى المرجعين السابقين ، وانظر الاشراف ١٧٤/١ ، وهو الراجح لظاهر حديث : "ليس فيما دون خمس أواق صدقة" المتفق عليه كما فى هـ .  
(٤) الزيادة من الخطابي والبغوي .  
(٥) رواه البخارى ١٢٥/٢ ، ومسلم ح ٩٨٠ بهذه الزيادة وروياه بدونها كما فى البخارى ١٢١/٢ ، ومسلم ح ٩٧٩ ، ٥٠٣،١ .  
(٦) الزيادة يقتضيها السياق .  
(٧) المعالم ١٨٥/٢ ، شرح السنة ١٧/٦ ، وانظر الفتح ٣٢١/٣ .  
(٨) حكاه القاضى عياض عن المازري كما فى شرح مسلم ٤٨/٧ ، وانظر : اجماع ابن المنذر ص ٤٨ ، مراتب الاجماع ص ٣٥ الافصاح ٢٠٦/١ ، المغنى ٧٠٦/٣ ، وقال فى شرح مسلم ٤٩/٧ وأجمعوا على أن فى عشرين مثقالا من الذهب زكاة =

(١) (٢)

فيهما بحسابه ولم يذكر الخطابى :

(١٠١٢) حديث عاصم بن ضمرة عن على رضى الله عنه [عن النبى

(٣)

صلى الله عليه وسلم] قال : "فاذا كان لك مائتا درهم

وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم وليس عليك شيء

(٤)

- يعنى فى الذهب - حتى يكون لك عشرون دينارا ، فاذا

كان لك عشرون دينارا وحال عليها الحول ففيها نصف

(٥) (٦) (٧)

دينار ، فما زاد فبحساب ذلك .

= الا ماروى عن الحسن والزهرى أنهما قالا لا تجب فى أقل من أربعين مثقالا والأشهر عنهما الوجوب فى عشرين كما قاله الجمهور . ورواه عبد الرزاق ح ٧٠٧٨ عن الحسن وعطاء وطاوس .

(١) واليه ذهب عامة أهل العلم منهم على وابن عمر وبه قال

عمر بن عبد العزيز والنخعى والثورى ومالك وابن أبى

ليلى والشافعى وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وأحمد وأبو

ثور وأبو عبيد وابن المنذر كما فى المعالم ١٧١/٢ ،

وشرح السنة ٤٨/٦ ، والمغنى ٨/٣ ، والمجموع ٤٧٧/٥ .

وقال سعيد بن المسيب وعطاء وطاوس والحسن والشعبى

ومكحول والزهرى وعمرو بن دينار وأبو حنيفة : لا شيء فى

الزيادة حتى تبلغ أربعين درهما كما فى المراجع

السابقة ، وانظر : المحلى ٨٠/٦ ، الهداية والكفاية

وشرح العناية ١٥٨/٢ ، ١٥٩ ، عبد الرزاق ح ٧٠٧٨ ، ٧٠٨٢ -

٧٠٨٤ ، ابن أبى شيبة ١١٨/٣ - ١٢٠ .

(٢) المعالم ١٧٣/٢ .

(٣) ، (٤) ، (٥) فى جميع النسخ : "وقال : واذا" ، وفيها :

"وليس عليكم شيء - قال الخطابى يعنى الذهب -" وفيها

كذلك : "وقيما زاد فبحسابه" ، والتصويب من أبى داود .

(٦) أخرجه أبو داود ح ١٥٧٣ من طريق جرير بن حازم ، وسمى

آخر ، عن أبى اسحاق عن عاصم بن ضمرة والحارث عن على

مرفوعا ، قال فى التلخيص ١٧٤/٢ هو معلول بعدم سماع

جرير سماع من أبى اسحاق وقد رواه حفاظ أصحاب ابن وهب

عنه عن جرير عن الحسن بن عمار (والحسن متروك كما فى

التقريب ص ١٦٢) ، ورواه زهير بن معاوية عن أبى اسحاق

عند أبى داود (١٥٧٢) وسمعه بعد اختلاطه كما فى

الكواكب النيرات ص ٣٥٠ ، والتقريب ص ٢١٨ ، وتابعه

أيضا أبو عوانة عند أبى داود ح ١٥٧٤ ، والترمذى ح ٦٢٠

وأبو عوانة هو وضاح اليشكرى ثقة ثبت روى له الجماعة

كما فى التقريب ص ٥٨٠ ، لكن روى موقوفا عن على رضى

الله عنه عند عبد الرزاق ح ٧٠٧٤ من طريق معمر ،

وح ٧٠٧٦ من طريق سفيان الثورى ، ومن طريقه أيضا رواه

ابن أبى شيبة ١١٨/٣ ، قال فى الارواء ٢٩١/٣ اسناده

=

جيد موقوف .



قلت فيكون حديث على مرفوعا حسنا بطرقه لكنه معلول بالوقف ، وللمرفوع شواهد : الأول حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند الدارقطني ٩٣/٢ وسنده ضعيف كما في التلخيص ١٧٣/٢ ، والثاني حديث عمرو بن هرم عن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري أن في ك/رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي ك/عمر في الصدقة ... عند أبي عبيد في ك/الأموال ج ١١٠٦ قال في الارواء ٢٩٠/٣ وهذا سند صحيح مرسل في حكم المسند (لكن رواه عن عمرو بن هرم حبيب بن أبي حبيب وهو مقبول كما في التقريب ص ١٥٠) ، والشاهد الثالث عن عائشة وابن عمر عند ابن ماجه ج ١٧٩١ من طريق ابراهيم بن اسماعيل ضعفه البوصيري (كما في المصباح ٨٧/٣ وهو ابن مجمع كما في الدارقطني ٩٢/٢ وضعفه في التقريب ص ٨٨ كذلك) ذكر هذه الشواهد في الارواء ٢٨٩/٣-٢٩٢ وصححه بمجموعها مع أنها خالية من الجملة : "فما زاد فبحساب ذلك" فلم يثبت اذن الا حديث على موقوفا ، ورواه عبد الرزاق وابن أبي شيبه باسناد صحيح عن ابن عمر مثله كما في الدراية ٢٥٧/١ ، وأما حديث على المرفوع فقد ضعفه ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى ١٢/٢٥ ، والغريب أن النووي قال في المجموع ٤٦٣/٥ اسناده حسن أو صحيح .

(٧) والراجح فيما زاد عن نصاب الفضة والذهب ماذهب اليه جمهور العلماء من أنه بحساب تلك الزيادة كثيرها وقليلها دون اعتبار وقص كما في المواشي ، وذلك لحديث أبي سعيد الخدري المتفق عليه ونصه : "ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة" قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى ١١/٢٥ ظاهر هذا الحديث ايجاب الزكاة فيه لعدم النص بالعفو عما زاد ، ونصه على العفو فيما دونها ، وذلك ايجاب لها في الخمس فما فوقها ، هذا في الفضة ، وأما الذهب فقاسوه على الفضة وحكى فيه الاجماع كما سبق ، وأما الحديث الذي يروى فيه عن على مرفوعا فقد رأينا أنه ضعيف لا تقوم به حجة ، وأن الذي صح ماروى موقوفا على على وابن عمر ، قال ابن قدامة ٨/٣ ولم نعرف لهما مخالفا من الصحابة فيكون اجماعا ، والواجب في نصابهما وما زاد عليه ربع العشر لحديث أنس عن أبي بكر مرفوعا : "في الرقة ربع العشر" وهو في صحيح البخاري وصححه غيره أيضا وهو مجمع عليه أيضا كما سبق ، وانظر مجموع الفتاوى ١٢/٢٥ .

وأما أصحاب القول الثاني فقد احتجوا بحديث معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن لا يأخذ من الكسور شيئا فيما بين العشرين والأربعين درهما .. رواه الدارقطني ٩٣/٢ وقال فيه المنهال بن الجراح متروك الحديث ، وهو أبو العتوف واسمه الجراح بن المنهال وكان ابن اسحاق يقلب اسمه اذا روى عنه (وهذا من روايته) ، وانظر ك/الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ١٦٧/١ ، وتعجيل المنفعة ص ٦٧ ، وقال في الدراية ٢٥٧/١ اسناده ضعيف جدا .



القول فى زكاة البقر :

(١٠١٣) عن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال : "بعثنى رسول

الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن فأمرنى أن آخذ من

كل ثلاثين بقرة تباعا أو تبعة ، ومن كل أربعين مسنة

ومن كل حالم ديناراً أو عدله معافراً " .

(١)

أخرجه أبو داود والترمذى .

وقال أبو عيسى : وروى مسروق أن النبى صلى الله عليه

وسلم بعث معاذاً الى اليمن فأمره أن يأخذ .. وقال الترمذى

= واستدلوا أيضاً بحديث عمر أنه أمر أنسا أن لا يأخذ فوق نصاب الذهب حتى تبلغ أربع دنانير ، وفوق نصاب الفضة حتى تبلغ أربعين درهما ، رواه أبو عبيد فى ك/الأموال ح ١١٦٧ ، والمحلى ٨٣/٦ ، لكن فيه يحيى بن أيوب وهو الغافقى ضعفه فى المحلى ٨٨/٦ وقال فى الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ١٩١/٣ قال أبو حاتم محله المصدق ولا يحتج به ، وقال النسائى ليس بذاك القوى ولا يحتج به ، وقد اختلف فى توثيقه وتضعيفه كما فى التهذيب ١٨٦/١١-١٨٨ ، وقال فى التقريب ص ٥٨٨ صدوق ربما أخطأ .

قلت : الحديث فيه مقال ، قال أبو عبيد ص ٣٨٣ يحتمل أن يكون انما أراد أن يفهم الناس الحساب وأن يعلمهم أن فى كل أوقية درهما ، وهو مع هذا يرى أن مازاد على المائتين وعلى عشرين ديناراً ففيه الزكاة بالحساب . والله تعالى أعلم .

(١) أبو داود ح ١٥٧٦ عن أبى وائل عن معاذ عن النبى صلى الله عليه وسلم ، ح ١٥٧٧ عن ابراهيم عن مسروق عن معاذ مرفوعاً ، ح ١٥٧٨ عن أبى وائل عن مسروق عن معاذ قال بعثه ، والترمذى ح ٦٢٣ وحسنه وصححه ابن خزيمة ح ٢٢٦٨ ، وابن حبان كما فى الموارد ح ٧٩٤ ، والحاكم ٣٩٨/١ ووافقه الذهبى ، وتابعهما فى الارواء ٢٦٩/٣ ، وقال فى التلخيص ١٥٢/٢، ١٥٣ قال ابن عبد البر اسناده متكمل صحيح ثابت ، ولا خلاف بين العلماء أن السنة فى زكاة البقر على ما فى حديث معاذ هذا ، وأنه النصاب المجمع عليه فيها . والحديث ضعفه ابن حزم لارساله ثم استدرك على نفسه فصحه موصولاً كما فى المحلى ٤٢٩/٥، ٤٣٠، ٤٣٨ .

(١)

وهذا أصح ، وقال فى الأول هو حديث حسن .

غريبه :

وفيه ألفاظ :

الأول : قوله : "تبيع" ، وهو العجل الذى يتبع أمه الى

تمام السنة ، والمأخوذ فى الزكاة الذى أتى عليه حول .

اللفظ الثانى : "المسنة" ، وهى التى أتى عليها

الحولان وطعننت فى الثالثة ، وهى أيضا ثنية لأنها تجذع فى

السنة الثانية ، وتثنى فى الثالثة ، ذكره فى الغريب .<sup>(٢)</sup>

اللفظ الثالث : "معافر" ، وضبطه بفتح الميم وعين

مهملة وألف وفاء مكسورة وراء مهملة ، وهى ثياب تكون فى

<sup>(٣)</sup>

اليمن ، ذكره فى الغريب .

(١) الترمذى ١١/٣ ، وقال فى التلخيص ١٥٢/٢ ورجح الترمذى

والدارقطنى فى العلل الرواية المرسلة .

قلت وعلى تقدير أن المرسل أصح فقد روى الحديث مالك

٢٥٩/١ من طريق حميد بن قيس المكى عن طاوس اليمانى عن

معاذ من فعله ، وأحمد ٢٣١٠/٥ عن عمرو بن دينار أن

طاوس أخبره به نحوه ، قال فى الارواء ٢٧٠/٣ وهذا سند

رجاله ثقات كلهم الا أنه منقطع بين طاوس ومعاذ ، لكن

نقل فى التلخيص ١٥٢/٢ عن الشافعى قوله طاوس عالم

بأمر معاذ وان لم يلقيه لكثرة من لقيه ممن أدرك معاذ

وهذا مما لا أعلم فيه خلافا ، وقد رواه الدارقطنى ٩٩/٢

من طريق بقية حدثنى المسعودى عن الحكم عن طاوس عن

ابن عباس قال لما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم

معاذا الى اليمن أمره أن يأخذ .. قال فى التلخيص

١٥٢/٢ وهذا موصول لكن المسعودى اختلط وتفرّد بوصله

عنه بقية بن الوليد . لكن للحديث شاهد عن ابن مسعود

مرفوعا عند الترمذى ح ٦٢٢ قال أبو عيسى لم يسمع أبو

عبيدة بن عبد الله بن مسعود من أبيه ، وقال فى

الارواء ٢٧١/٣ قلت وخفيف سىء الحفظ (قال فى التقريب

ص ١٩٣ صدوق سىء الحفظ خلط باخرة) ثم قال فالحديث

بطرقه وبهذا الشاهد صحيح لا ريب فيه .

(٢) شرح السنة ٢١/٦ ، وانظر النهاية ١٧٩/١ ، ٤١٢/٢ .

(٣) شرح السنة ٢٠/٦ ، وانظر النهاية ٢٦٢/٣ .

وفيه فائدة : وهى أن الحديث يدل على أن الواجب لايزداد  
فى البقر على الأربعين حتى تبلغ ستين ثم تجب فيها تبيعان ،  
(١)  
وبعده فى كل أربعين مسنة ، وفى كل ثلاثين تبيع .

وقال أبو حنيفة : فيما زاد على الأربعين بحسابه الى  
(٢) (٣) (٤) (٥) (٦)  
الستين ، ذكره الخطابى .

القول فيما لا يؤخذ فى الصدقة :

وهو قسمان :

القسم الأول : ما لا يؤخذ لنقصه :

(١٠١٤) عن ابن شهاب أنه قال فى نسخة كتاب رسول الله صلى  
الله عليه وسلم : "... ولا يؤخذ فى الصدقة هرمة ولا ذات  
(٧)  
عوار ولا تيس الغنم الا أن يشاء المصدق " .

- (١) المعالم ١٨٩/٢ وهى رواية عن أبى حنيفة ، وبه قال الجمهور كما فى المغنى ٥٩٢/٢ ، ٥٩٣ ، وبداية المجتهد ١٩١/١ ، والمجموع ٣٦١/٥ ، والمبسوط ١٨٧/٢ .
- (٢) المعالم ١٨٩/٢ ، وانظر المبسوط ١٨٧/٢ وفيه أن لأبى حنيفة رواية شالطة وهى أنه لازيادة حتى تبلغ الخمسين .
- (٣) وفيه قول آخر وهو أن زكاة البقر كزكاة الابل حكاه فى المحلى ٤١٦/٥ ، ٤١٧ عن عمر وجابر وابن المسيب وأبى قلابة والزهرى وابن خلدة الأنصارى .
- (٤) حكى الاجماع على القول الأول ابن عبد البر كما مر فى تخريج حديث الباب ، وفى ك/الأموال ص ٣٤٦ ، والافصاح ١٩٩/١ ، والمنتهى ١٣٢/٢ ، والتحقيق أنه قول الجمهور للاختلاف المذكور آنفا .
- (٥) والراجع قول الجمهور لصحة حديث الباب بطرقه وشاهده وانظر الرد على القول بالقياس على زكاة الابل وعلى القول بأن لزكاة فى أقل من خمسين فى المحلى ٤٢٧/٥ - ٤٢٩ .
- (٦) قال فى مجموع الفتاوى ٣٧/٢٥ والجواميس بمنزلة البقر حكى ابن المنذر فيه الاجماع . وأما بقر الوحش فلا زكاة فيها عند الجمهور ، وقال بعضهم فيها الزكاة ، فان تولد من الوحشى والأهلى فذكر اختلاف العلماء فيه .
- (٧) وهو نفس الحديث المتقدم رقم (١٠٠٩) وهذه الجملة رواها البخارى كما فى الحديث السابق رقم (١٠٠٣) .

وقد ذكرنا معنى هذه اللفاظ ، إلا أن الخطابي قال :  
 وكان أبو عبيد يرويه " إلا أن يشاء المصدق " بفتح الدال ،  
 (١)  
 يريد صاحب المال ، وخالفه سائر الرواة في ذلك فرووه بكسر  
 (٢)  
 الدال أي العامل .  
 (٣)  
 والحديث رواه أبو داود .  
 (٤)  
 (١٠١٥) وروى أيضا عن سهل بن حنيف رضى الله عنه قال : " انتهى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجعرور ، ولون  
 (٥) (٦)  
 الحبيب ، أن يؤخذا في الصدقة " .

- 
- (١) سبق شرحها بعد ح ١٠١١ المتقدم ، انظر اللفظ الخامس  
 والسادس والسابع .  
 (٢) لم يذكر هذا المعنى الثانى فى اللفظ السابع المتقدم  
 وقد ذكرته هناك فى الهامش فانظر مراجعه .  
 (٣) وهو نفس الحديث المتقدم رقم (١٠٠٩) وهذه الجملة  
 رواها البخارى كما فى الحديث السابق رقم (١٠٠٣) .  
 (٤) هو الانصارى الأوسى ، أبو سعيد وقيل غير ذلك ، كان من  
 السابقين الى الاسلام ، شهد بدرا والمشاهد كلها ، ثبت  
 يوم أحد عندما انكشف الناس وباع يومئذ على الموت ،  
 وكان ينفع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنبل ،  
 استخلفه على المدينة والبصرة وبلاد فارس ، مات  
 بالكوفة سنة ثمان وثلاثين وصلى عليه على رضى الله  
 عنهما ، روى له الجماعة .  
 انظر : طبقات خليفة ص ٨٥ ، ابن سعد ٤٧١/٣ ، تاريخ  
 الصحابة ص ١٢١ ، الاستيعاب ٢٧٥/٤ ، أسد الغابة ٤٧٠/٢  
 التجريد ٢٤٣/١ ، الاصابة ٢٧٣/٢ ، التقريب ص ٢٥٧ ،  
 التهذيب ٢٥١/٤ ، العبر ٣٣/١ ، سير أعلام النبلاء ٣٢٥/٢  
 (٥) كذا فى (ت) ل ١٣٤/ب ، وفى سائر النسخ بصيغة الافراد  
 كما فى أبى داود ١١١/٢ ، والمثبت كما فى مختصر أبى  
 داود ٢٠٣/٢ وهو الذى يقتضيه السياق .  
 (٦) لم يعزه الى مخرجه ، وهو عند أبى داود ح ١٦٠٧ وتمامه  
 " قال الزهرى : لو نين من تمر المدينة " ، قال أبو داود  
 وأسنده أيضا أبو الوليد (هو الطيالسى كما فى المحلى  
 ٣٩٥/٥) عن سليمان بن كثير عن الزهرى .  
 قلت يريد أن سليمان هذا تابع سفيان بن حسين والأول  
 لباأس به والثانى ثقة لكن فى غير الزهرى جميعا كما فى  
 التقريب ص ٢٤٤، ٢٥٤ ، ومع ذلك فقد صححهما فى المحلى  
 ٣٩٦، ٣٩٥/٥ ، وصحح المتابعة الحاكم ٤٠٢/١ ، ٢٨٥، ٢٨٤/٢ =



غريبه :

[اللفظ الأول] "الجعرور" ، وهو بضم الجيم وسكون العين

= ووافقه الذهبي . ولكن للحديث متابعة حسنة وهو ما رواه النسائي ٤٣/٥ من طريق عبد الجليل بن حميد اليحصبي عن ابن شهاب عن أمانة بن سهل بن حنيف "فى الآية التى قال الله عز وجل : {ولا تميموا الخبيث منه تنفقون} (البقرة ٢٦٧) قال هو الجعرور ولون حبيق فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يؤخذ فى الصدقة الرذالة " وجميع رجاله ثقات سوى عبد الجليل فإنه لابس به كما فى التقريب ص ١٤٨، ١٤٨، ٣٢٨، ٣٣٢، ٥٠٦، ١٠٤ ، وأبو أمانة اسمه أسعد أدرك النبى صلى الله عليه وسلم قبل وفاته بعامين ولم يسمع منه فهو من كبار التابعين كما فى الاستيعاب والاصابة ١٥٨، ١٥٧/١ ، فاسناد هذه المتابعة الثانية مرسل حسن . ولهذه المتابعة شاهدان : الشاهد الأول عن عوف بن مالك رضى الله عنه قال : "خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وبيده عصا وقد علق رجل قنوه حشف فجعل يطعن فى ذلك القنوه فقال : لو شاء رب هذه المدقة تصدق بأطيب من هذا ، ان رب هذه المدقة يأكل حشفا يوم القيامة " أخرجه النسائي ٤٤، ٤٣/٥ ، وأبو داود ح ١٦٠٨ كلاهما من طريق يحيى - يعنى القطان - عن عبد الحميد بن جعفر عن صالح بن أبى عريب عن كثير ابن مرة به ، وعبد الحميد صدوق روى بالقدر وربما وهم وصالح مقبول كما فى التقريب ص ٢٧٣، ٣٣٣ فهذا اسناد ضعيف .

والشاهد الثانى عن البراء بنحوه مطولا عند الترمذى ك/التفسير ح ٢٩٨٧ من طريق اسرائيل عن السدى عن أبى مالك (الغفارى) وقال هذا حديث حسن غريب صحيح ، وقد روى سفيان (الثورى) عن السدى شيئا من هذا (المحلى ٣٩٥/٥ واستدل به ابن حزم) وصححه الحاكم ٢٨٥/٢ من طريق أسباط عن السدى عن عدى بن ثابت ووافقه الذهبي ، ومن نفس الطريق رواه ابن ماجه ح ١٨٢٢ ، وقال فى المصباح ٩٠/٣ اسناده صحيح رجاله ثقات مع أن أسباط بن نصر صدوق كثير الخطأ ويغرب ، والسدى هو اسماعيل كما فى التهذيب ١٦٥/٧ وهو ابن عبد الرحمن كما فى التقريب ص ٧٠٧ ، وهو صدوق يهم ورمى بالتشيع كما فى التقريب ص ١٠٨، ٩٨ وهذا اسناد ضعيف جدا ، واسناد الترمذى أحسن منه وأصح فيه السدى وهو صدوق يهم ورمى بالتشيع كما سبق ، والراوى عنه اسرائيل وهو ابن يونس بن أبى اسحاق السبىعى كما فى التهذيب ٢٦١/١ وهو ثقة تكلم فيه بلا حجة ، والراوى عنه عبيد الله بن موسى وهو الكوفى كما فى التهذيب ٥١، ٥٠/٧ وهو ثقة كان يتشيع كما فى التقريب ص ٣٧٥، ١٠٤ وهذا اسناد ضعيف لكن الحديث بمجموع طرقه وشواهده صحيح ان شاء الله تعالى.

(١)

المهملة وراءين بينهما واو ، وهو نوع من الدقل ردى .  
 اللفظ الثانى : "لون الحبيق" ، ضبطه الجوهري بضم  
 الحاء المهملة وفتح الباء المعجمة بواحدة وياء ساكنة وقاف  
 (٢) (٣)  
 وفسره بنوع من التمر ردى .

القسم الثانى : مالا يؤخذ لنفسه :

(١٠١٦) وقد روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال لعامله :  
 "اعتد عليهم بالسخلة التى يروح بها الراعى ولا تأخذها  
 ولا تأخذ الاكولة ولا الربى ولا الماخض ولا فحل الغنم ، وخذ  
 (٤) (٥)  
 الجذعة والثنية ، وذلك عدل بين غداء المال وخياره " .

- 
- (١) غريب ابن الجوزى ١٥٨/١ ، المشارق ١٥٨/١ ، النهاية  
 ٢٧٦/١ ، الصحاح ٦١٥/٢ لكن قال الجوهري هو بفتح الجيم  
 وهو أردأ التمر .  
 (٢) الصحاح ١٤٥٥/٤ ، وانظر المشارق ١٧٦/١ ، والنهاية  
 ٣٣١/١ .  
 (٣) وقد حكى فى التمهيد ٨٧/٦ الاجماع على أنه لا يؤخذ  
 الردىء من التمر فى الصدقة اذا كان معه غيره .  
 (٤) فى (ز) ل ١/١٤٩ : "غداء" بالبدال المهملة وهو تمحيص .  
 (٥) هكذا ذكره البغوى ٢١/٦ بدون اسناد ، وأقرب منه  
 مارواه مالك ٢٦٥/١ ثم مارواه الشافعى ج ٦٠٦ ، وعبد  
 الرزاق ج ٦٨٠٨ ، ٦٨٠٦ ، ثم مارواه أبو عبيد ج ١٠٤٣ ،  
 وضعف فى المحلى ٤١٢/٥ : اسناد مالك بقوله فيه من  
 لم يسم ، واسناد الشافعى بقوله فيه بشر بن عاصم بن  
 سفيان عن أبيه وكلاهما غير معروف ، واسناد أبى عبيد  
 بقوله عكرمة بن خالد ضعيف ، لكن قال فى التلخيص  
 ١٥٤/٢ أخطأ ابن حزم فى تضعيف عكرمة بن خالد لأنه ظنه  
 الضعيف ولم يرو الضعيف هذا ، انما هو عكرمة بن خالد  
 الثقة الثبت .  
 قلت وأما بشر بن عاصم بن سفيان عن أبيه فالابن ثقة  
 والاب صدوق كما فى التقريب ص ٢٨٥ ، ١٢٣ فهذا اسناد حسن  
 وأما سند أبى عبيد فان الراوى عن عكرمة أيوب وهو ابن  
 أبى تميمة البصرى ثقة ثبت حجة ، والراوى عن أيوب  
 اسماعيل بن ابراهيم وهو البصرى المعروف بابن عليه  
 ثقة حافظ ، والذى روى عنه عكرمة هو مالك بن أوس  
 الحدثان له رؤية فهو من كبار التابعين روى له  
 الجماعة كما فى التقريب ص ١٠٥ ، ١١٧ ، ٥١٦ فهذا اسناد  
 صحيح رجاله ثقات .  
 والآثر رواه أيضا عبد الرزاق ج ٦٨١٦ عن معمر عن أيوب  
 عن عكرمة بن خالد عن سفيان بن عبد الله الثقفى عامل  
 عمر على الطائف وهو صحابى كما فى التقريب ص ٢٤٤ فهذا  
 اسناد آخر صحيح رجاله ثقات ، فالحاصل من هذا كله أن  
 أثر عمر صحيح لا غبار عليه ولله الحمد .

[قوله] : "والربى" ، بضم الراء وتشديد الباء ، التى

يتبعها ولدها .

[قوله] : "والماخض" ، الحامل .

[قوله] : "والأكولة" ، السمينة .

[قوله] : "وغذاء المال" ، بكسر الغين المعجمة والذال

(١)

المعجمة ، صغار السخل ، جمع غذى ، ذكر ذلك فى الغريب .

القول فى صدقة الحلى :

(٢)

(١٠١٧) عن زينب امرأة عبد الله عن النبی صلى الله عليه

وسلم قالت : "خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم

(٣)

فقال : يامعشر النساء تصدقن ولو من حليكن ، فانكن

أكثر أهل جهنم يوم القيامة " .

(٤)

رواه الترمذى .

(١) شرح السنة ٢١/٦ ، وانظر الموطأ ٢٦٥/١ ، وعبد الرزاق

١١/٤ ، والمجموع ٣٧٦/٥ ، وجامع الأصول ٦٠٢/٤ .

(٢) هى بنت معاوية أو ابنة عبد الله بن معاوية ، ويقال

بنت أبى معاوية ، الشقفية زوج ابن مسعود صحابية روى

لها الجماعة رضى الله عنها كما فى التقريب ص ٧٤٨ .

وانظر : طبقات خليفة ص ٣٣٧ ، تاريخ الصحابة ص ١١١ ،

الاستيعاب ٢٩/١٣ ، أسد الغابة ١٣٤/٧ ، التجريد ٢٧٤/٢

الاصابة ٢٨٧/١٢ ، التهذيب ٤٢٢/١٢ ، الخلاصة ص ٤٩١ ، ٤٩٢ .

(٣) فى (ت) ل ١٣٤/ب : "يامعشر" وهو تصحيف .

(٤) ح ٦٣٥ من طريق أبى معاوية عن الأعمش عن أبى وائل عن

عمرو بن الحارث بن المصطلق عن ابن أخى زينب ، وح ٦٣٦

من طريق أبى داود (الطيالىسى ح ١٦٤٢) عن شعبة عن الأعمش

قال سمعت أبا وائل يحدث عن عمرو بن الحارث ابن أخى

زينب عن زينب مرفوعا نحوه ، وقال أبو عيسى وهذا أصح

من حديث أبى معاوية وأبو معاوية وهم فى حديثه فقال

عن عمرو بن الحارث عن ابن أخى زينب والصحيح انما هو

عن عمرو بن الحارث ابن أخى زينب ، والطريق الثانى

عند البخارى ١٢٨/٢ من طريق حفص بن غياث ، ومسلم

ح ١٠٠١ ، ٤٦ ، ٤٥ من طريق حفص وأبى الأحوص .



(١) (٢)  
(١٠١٨) وروى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى  
الله عليه وسلم "أنه رأى فى الحلّى الزكاة" .  
(٣)  
قال أبو عيسى وفى اسناده مقال .

قال : وقد ذهب اليه جماعة من الصحابة ما كان من ذهب  
وفضة ، وبه يقول الثورى وعبد الله بن المبارك .  
(٤)  
(٥)  
وقال ابن عمر وعائشة وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك  
رضى الله عنهم : ليس فى الحلّى زكاة ، وهو مذهب جماعة من

(١) هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن  
العاص تابعى صدوق من الخامسة ، مات سنة ثمانى عشرة  
ومائة ، روى له الأربعة والبخارى فى جزء القراءة كما  
فى التقريب ص ٤٢٣ .

وانظر : طبقات خليفة ص ٢٨٦ ، تاريخ الثقات ص ٣٦٥ ،  
الجرح والتعديل ٢٣٨/٦ ، تاريخ ابن معين ٤٤٦/٢ ،  
التاريخ الكبير ٣٤٢/٦ ، المجروحين ٧١/٢ ، الضعفاء  
الكبير ٢٧٣/٣ ، الكاشف ٢٨٦/٢ ، التهذيب ٤٨/٨ .  
(٢) هو صدوق ثبت سماعه عن جده تابعى من الثالثة كما فى  
التقريب ص ٢٦٧ .

وانظر : طبقات خليفة ص ٢٨٦ ، الجرح والتعديل ٣٥١/٤ ،  
الثقات ٣٥٧/٤ ، الكاشف ١٢/٢ ، التاريخ الكبير ٢١٨/٤ ،  
التهذيب ٣٥٦/٤ ، الخلاصة ص ١٦٧ ، تاريخ الاسلام ١٨١/٥ .  
(٣) كذا ذكره الترمذى بدون اسناد ٢٠/٣ كأنه يشير بذلك  
الى الحديث رقم (١٠١٩) الآتى .

(٤) الترمذى ٢٠/٣ وهو قول عمر وابنه عبد الله وابن مسعود  
وابن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص وعائشة وابن  
المسيب وعبد الله بن شداد وطاوس وذر الهمداني وميمون  
ابن مهران وابن جبير وعطاء وابن سيرين وجابر بن زيد  
ومجاهد والزهرى والحسن وابن شبرمة والأوزاعى والحسن  
ابن حبيب وأصحاب الرأى ، وهو أحد قولى الشافعى فى  
الجديد الذى رجح عنه ، وهى رواية عن أحمد ، وبه أخذت  
الظاهرية .

انظر : الأم ٤١/٢ ، الحجة ٤٤٨/١ ، المعالم ١٧٦/٢ ،  
المحلى ٩٣/٦ ، ك/الأموال ص ٣٩٩، ٣٩٨ ، شرح السنة ٥٠/٦ ،  
المبسوط ١٩٢/٢ ، الهداية ١٦٣/٢ ، المغنى ١١/٣ .  
(٥) فى (ت) ل ١٣٥/١ ، و(ح) ص ٢٦٩ : "عمر" ، والتصويب من  
المراجع الآتية .



(١) (٢)

التابعين ، واليه ذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحاق .

(١٠١٩) وقد روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده "أن امرأتين

أتتا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي أيديهما

سوارين من ذهب فقال لهما : أتؤديان زكاته ؟ قالتا :

لا ، فقال لهما : أتحبان أن يسوركما الله بسوارين من

نار ؟ قالتا : لا ، قال : فأديا زكاته " .

(١) الترمذي ٢٠/٣ وهو أظهر قول الشافعي ، نص عليه في القديم وفي البويطي وهو آخر ما رجع إليه في الجديد ، وبه قال أسماء وعمرة بنت عبد الرحمن والقاسم وقتادة والشعبي وأبو جعفر محمد بن علي ، وهي رواية عن طاوس والحسن وابن المسيب والثوري ، ومذهب مالك والليث وظاهر مذهب أحمد وعليه أكثر أصحابه ، وبه قال إسحاق وأبو ثور وأبو عبيد وحكاه ابن المنذر عن ابن جبير وعطاء ومجاهد وابن سيرين وعبد الله بن شداد والزهرى واختاره .

انظر : الأم ٤١/١ ، ك/الأموال ص ٤٠٢، ٤٠٣ ، الموطأ ٢٥١، ٢٥٠/١ ، المدونة ٢٤٥/١ ، المنتقى ١٠٧/٢-١٠٩ ، الإشراف ١٧٦/١ ، المعالم ١٧٦/٢ ، شرح السنة ٤٩/٦ ، المجموع ٤٩٢/٥-٥٠١ ، المحلى ٩٤/٦ ، المغنى ١١/٣ ، الأنصاف ١٣٨/٣ ، المبدع ٣٦٩/٢ ، مجموع الفتاوى ١٧، ١٦/٢٥ .

واستدلوا بحديث جابر بن عبد الله مرفوعا : "ليس في الحلى زكاة" قال في التلخيص ١٧٦/٢ رواه البيهقي في المعرفة من حديث عافية بن أيوب عن الليث عن أبي الزبير عن جابر ، ثم قال : لأصل له ، وإنما هو عن جابر من قوله ، وعافية قيل ضعيف ، وقال ابن الجوزي ما نعلم فيه جرحا ، وقال البيهقي مجهول ، ونقل ابن أبي حاتم توثيقه عن أبي زرعة ، وقال في الإرواء ٢٩٥/٣ رواه عن عافية إبراهيم بن أيوب الحوراني وقد ضعفه أبو العرب وأبو الطاهر أحمد بن محمد بن عثمان المقدسي ، قال وله علة أخرى وهي الوقف فقد رواه ابن أبي شيبة ١٥٥/٣ ، والشافعي ح ٦٣٣ ، وأبو عبيد ح ١٢٧٥ عن جابر موقوفا عليه وإسنادهما على شرط الشيخين وحكم على الحديث المرفوع بأنه باطل .

(٢) وهناك قول ثالث وهو أن الزكاة مرة في العمر رواه البيهقي ١٣٨/٤ عن أنس ، وحكاه عنه في المحلى ٩٤/٦ ، وفتح العلام ٢٧٥/١ .

وقول رابع وهو أن زكاته عاريتها رواه البيهقي ١٤٠/٤ عن ابن عمر ، ورواه أبو عبيد ص ٤٠١، ٤٠٠ عن ابن المسيب والحسن وقتادة والشعبي .

ذكره أبو عيسى وقال هذا حديث ذكره ابن الصباح وابن لهيعة وهما مضعفان في الحديث ، قال ولم يصح في هذا الباب (١) (٢)  
عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء .

(١) الترمذى ج ٦٣٧ من طريق ابن لهيعة وذكر له متابعا عن المثنى بن الصباح وضعفهما ونفى أن يصح في الباب شيء غير أنه غفل عن متابعة حسين المعلم عند أبي عبيد ج ١٢٦٠ ، وأبي داود ج ١٥٦٣ ، والنسائى ٣٨/٥ متصلا ومرسلا ورجح المتصل ، كلهم بنحو رواية الترمذى ، وحسين المعلم : قال في التقريب ص ١٦٦ ثقة ربما وهم ، والحديث صححه ابن القطان كما في نصب الراية ٣٧٠/٢ وحسنه في المجموع ٤٨٩/٥ ، وفي تخريج المشكاة ٥٦٨/١ هـ ٢ وقواه في بلوغ المرام ص ١٢٣ ، وواه في المحلى ٩٧/٦ وهو حديث حسن من أجل عمرو بن شعيب لأنه صدوق كما سبق في ترجمته قبل قليل .

وللحديث شاهد عن عائشة عند أبي داود ج ١٥٦٥ ، والدارقطنى ١٠٦، ١٠٥/٢ من طريق محمد بن عمرو بن عطاء قال الدارقطنى وهو مجهول ، ووثقه في الترغيب والترهيب ٢٧٢/١ ، وفي التقريب ص ٤٩٩ لكن في الاسناد يحيى بن أيوب وهو الغافى ضعفه في المحلى ٩٩/٦ ، وقال في التقريب ص ٥٨٨ صدوق ربما أخطأ فهذا الاسناد حسن في الشواهد وليس بصحيح كما قال الحاكم ٣٨٩/١ ووافقه الذهبي وتابعهما في الارواء ٢٩٧/٣ وكما قال ابن دقيق العيد كما ذكره في الدراية ٢٥٩/١ ، ولا بحسن كما قال في المجموع ٤٩٠/٥ .

وللحديث شاهد آخر عن أم سلمة عند أبي داود ج ١٥٦٤ من طريق عتاب بن بشير عن ثابت بن عجلان ، قال في المحلى ٩٨/٦ عتاب مجهول ، وقال في التقريب ص ٣٨٠ صدوق يخطئ وتابعه محمد بن مهاجر عن ثابت عند الدارقطنى ١٠٥/١ وصححه الحاكم ٣٩٠/١ ووافقه الذهبي ، ومحمد بن مهاجر هو الأنصارى الشامى وثقوه كما في الجرح والتعديل ٩١/٨ والميزان ٤٩/٤ ، والتهذيب ٤٧٨/٩ ، وقال في التقريب ص ٥٠٩ ثقة ، لكن قال البيهقى ١٤٠/٤ تفرد به ثابت بن عجلان ، وقال عبد الحق الاشبيلى لا يحتج به ، وقال العقيلى لا يتابع عليه ، ورد عليهم بأنه وثقه ابن معين والنسائى ، وقال النسائى أيضا ودحيم لابس به ، وقال أبو حاتم والذهبي صالح الحديث ، وقال ابن حجر صدوق . انظر هذه الأقوال في : المحرر في الحديث ص ١٠٦ ، نصب الراية ٣٧٢/٢ ، التهذيب ١٠/٢ ، الكاشف ١١٦/١ ، التقريب ص ١٣٢ فمثله لا يضر تفرد مالم يخالف الثقات ويكون حديثه حسن . قال حاصل أن حديث أم سلمة حسن ان شاء الله تعالى ، وحديث الباب بمجموع طرقه وشواهده صحيح بلاريب والله تعالى أعلم .

(٢) والراجح في زكاة الحلى الوجوب لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده الذى ثبتت صحته بمجموع طرقه وشواهده ، =

القول فى زكاة الخيل والعبيد :

(١٠٢٠) عن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه

وسلم قال : "ليس على المسلم فى عبده ولا فى فرسه

(١)

صدقة " .

(١٠٢١) وعن أبى هريرة أيضا أن النبى صلى الله عليه وسلم

= وقد رأينا أن حديث جابر المرفوع : "ليس فى الحلى زكاة" باطل لأصل له ، والثابت فى هذا عن عائشة وابن عمر فروايتهما عند مالك ٢٢٠/١ باسنادين صحيحين ، وعن جابر عند الشافعى ح ٦٣٣ باسناد صحيح ، وعن أسماء عند الدارقطنى ١٠٩/٢ باسناد صحيح ، وهذه الآثار وإن صحت فهى موقوفة على أصحابها فلا تقاوم حديث النبى صلى الله عليه وسلم الصحيح فى وجوب زكاة الحلى ، والأحوط أدائها كما فى المعالم ١٧٦/٢ ، وأضواء البيان ٤٠٦/٢ - ٤٠٨ ، وفى الرسالتين الموجزتين فى الزكاة والمصيام ص ١٠٩ ، استدل أيضا بعموم قوله صلى الله عليه وسلم : "مامن صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأحمى عليها فى نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره ، كلما بردت أعيدت له فى يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله أما إلى الجنة وأما إلى النار" .

قلت هذا مطلع حديث أبى هريرة الطويل رواه مسلم ح ٩٨٧ ورواه البخارى ١١٠/٢ عن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من آتاه الله مالا فلم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعا أقرع له زبيبتان يطوقه يوم القيامة ثم يأخذ بلهزته - يعنى شذقيه - ثم يقول أنا مالك أنا كنزك ثم تلا : لا يحسبن الذين يبخلون (بما آتاهم الله من فضله .. آل عمران : ١٨٠) وذكر صاحب أضواء البيان مرجحات للقول بوجوب زكاة الحلى فقال : منها أن من رواه من الصحابة مرفوعا أكثر ، ومنها أن أحاديثه أقوى سنداً ، ومنها أن مادل على الوجوب مقدم على مادل على الإباحة للاحتياط فى الخروج من عهدة الطلب كما تقرر فى الأصول ، ومنها دلالة النصوص الصريحة على وجوب الزكاة فى أصل الفضة والذهب وهى دليل على أن الحلى من نوع ما وجبت الزكاة فى عينه والله تعالى أعلم .

(١) عزاه المصنف إلى الترمذى ، وهذا اللفظ لمالك ٢٧٧/١ ، ولمسلم ح ٩٨٢ من طريق مالك ، وأما لفظ الترمذى ح ٦٢٨ بتقديم فرسه على عبده ، ورواه البخارى ١٢٧/٢ بلفظ : "ليس على المسلم صدقة " .



قال : "ليس على المسلم في فرسه ولا في مملوكه صدقة " .

(١)

أخرجه الشيخان .

والحديث الأول أخرجه الترمذي وقال حديث أبي هريرة

(٢)

حديث صحيح .

(٣)

(١٠٢٢) وعن علي كرم الله وجهه قال قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم : "عفوت عن الخيل والرقيق فهاثوا صدقة

الرقعة من كل أربعين درهما درهما وليس في مائة وتسعين

شيء ، فاذا بلغت مائتين ففيها خمسة دراهم " .

(٤)

أخرجه أبو داود .

قال الخطابي : انما أسقط زكاة الخيل اذا كانت للركوب

والرقيق للخدمة . أما اذا كانت للتجارة ففيها الزكاة

(١) هذا لفظ البغوي ج ١٥٧٤ من طريق علي بن الجعد ، والذي

في البخاري ١٢٧/٢ من طريق آدم بلفظ : "وغلामه " بدل :  
"ولافي مملوكه " ، وليس في مسلم الا بلفظ مالك كما سبق .

(٢)

الترمذي ١٥/٣ .

(٣) انظر التعليق على هذه العبارة في هامش ج ٣ من المتن .

(٤)

ج ١٥٧٤ ، والترمذي ج ٦٢٠ كلاهما من طريق أبي عوانة عن  
أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة به ، وقال : رواه أيضا  
الأعمش عن أبي اسحاق باسناده السابق ، ورواه الثوري  
وابن عيينة وشيبان أبو معاوية وابراهيم بن طهمان عن  
أبي اسحاق عن الحارث عن علي مرفوعا مثله ، زاد أبو  
داود وروى حديث النفيلي (عن زهير عن أبي اسحاق عن  
عاصم والحارث عن علي قال زهير أحسبه عن النبي صلى  
الله عليه وسلم أنه قال : "هاثوا ربع العشر ، من كل  
أربعين درهما درهما .." رواه أبو داود ج ١٥٧٢) شعبة  
وسفيان وغيرهما عن أبي اسحاق عن عاصم عن علي لم  
يرفعوه (أوقفوه عن علي) .

قلت كأنه يشير الى أن علة المرفوع الوقف كما سبق  
تقريره في تخريج حديث (١٠١٢) ، لكن المرفوع يشهد  
للجملة الأولى منه حديث أبي هريرة رقم (١٠٢٠) و (١٠٢١)  
وهما في الصحيحين كما سبق ، ويشهد للجملة الثانية  
منه حديث أنس عن أبي بكر مرفوعا رقم (١٠٠٥) الذي  
رواه البخاري وغيره كما سبق .

قلت المرفوع حسنه في الفتح ٣٢٧/٢ وفي صحيح ابن ماجه  
ج ١٤٤٧ ، ومصححه ابن حزم في المحلى ٣٣٩/٥ والله تعالى  
أعلم .



(١)  
باعتبار قيمتها .

وقد اختلف الناس فى صدقة الخيل :

فذهب أكثر الفقهاء الى أنه لزكاة فيها ، وروى ذلك عن  
عمر رضى الله عنه ، وبه قال سعيد بن المسيب وعمر بن عبد

(٢)

العزیز ، وهو مذهب مالك والشافعى وغيرهما .

(٣)

وقال حماد بن أبى سليمان : فى الخيل صدقة .

وقال أبو حنيفة : تجب الزكاة فى الإناث منها فى كل

فرس دينار ، وإن شئت قومتها دراهم فجعلت فى كل مائتى درهم

خمسة دراهم . هكذا حكى البغوى ، وزاد الخطابى : وقال تجب

(٤) (٥)

فى الخيل إذا أعدها للنسل .

(١) المعالم ١٩٢/٢ ، وانظر الترمذى ١٥/٣ . والجملة  
الثانية مجمع عليها وكذا البغال والحمير إذا كانت  
للتجارة كما فى الانصاف ٢٠١،٢٠٠/١ ، والغنم المعلوفة  
كما فى مجموع الفتاوى ٤٥/٢٥ .

(٢) شرح السنة ٢٣/٦ وهو أيضا قول أحمد وأبى يوسف ومحمد  
ابن الحسن والثورى وإسحاق وأبى شور وأبى خيثمة وأبى  
بكر بن أبى شيبة والأوزاعى والليث وأهل الظاهر ، وحكى  
عن الشعبى وعطاء ومكحول والحسن البصرى والحكم بن  
عتيبة ، وروى عن أبى بكر وعمر وابنه عبد الله وعلى  
كما فى المحلى ٣٠٤/٥ ، والمجموع ٢٩١،٢٩٠/٥ ، والمنقضى  
١٧١/٢ ، وبداية المجتهد ١٨٣/١ ، والطحاوى ٢٧/٢ ،  
والمبسوط ١٨٨/٢ ، والمغنى ٦٢٠/٢ ، والمبدع ٢٩١/٢ .

(٣) شرح السنة ٢٣/٦ ، وانظر المعالم ١٩٢/٢ ، والمحلى  
٣٣٧/٥ .

(٤) شرح السنة ٢٣/٦ ، المعالم ١٩٢/٢ وهو قول النخعى وزفر  
أيضا كما فى موطأ محمد بن الحسن ص ١١٨ ، وشرح معانى  
الآثار ٢٦/٢ ، وانظر المبسوط ١٨٨/٢ ، والهداية ١٣٧/٢  
وكتاب الآثار لأبى يوسف فقرة ٤٢٩ ، وكتاب الآثار لمحمد  
ابن الحسن ص ٦٢،٦١ ، واستدلوا أولا : بحديث جابر  
مرفوعا : "فى كل فرس سائمة دينار أو عشرة دراهم" عند  
الدارقطنى ١٢٥/٢، ١٢٦ وقال : تفرد به غورك عن جعفر بن  
محمد عن أبيه ، وهو ضعيف جدا ومن دونه ضعفاء ، وقال  
فى العلل المتناهية ٥/٢ هذا حديث لا يصح وغورك ليس  
بشيء ، وقال فى المجموع ٢٩١/٥ واتفقوا على تضعيف =

حديث في صدقة الحمر :

(١٠٢٣) سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحمر فقال :

"ما أنزل على فيها شيء إلا هذه الجامعة الفاذا : {فمن

يعمل مثقال ذرة خيرا يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شرا

(١)

يره } "

(٢)

أخرجه الشيخان .

= غورك الحضرمي وهو مجهول . وثانيا بحديث عمر أخرجه الدارقطني ١٢٦/٢ عن حارثة بن مضرب وفيه : وأخذ من الفرس عشرة دراهم ، والبيهقي ١١٩/٤، ١٢٠ عن يعلى بن أمية : "فضرب على الخيل ديناراً" ، وهو مفسر بما رواه الدارقطني ١٢٦/٢ ، والبيهقي ١١٨/٤، ١١٩ عن حارثة بن مضرب أن عمر استشار الصحابة وفيهم على فقال هو حسن ان لم يكن جزية يؤخذون بها من بعدك راتبة " وكذا رواه الطحاوي ٢٨٠، ٢٧/٢ . وأيضا روى مالك ٢٧٧/١ ، والبيهقي ١١٨/٤ من طريقه أن عمر كتب الى أبي عبيدة : "ان أحبوا فخذها" قال الطحاوي ٢٧/٢ فلم يأخذ ذلك على أنه واجب عليهم . وثالثا حديث أبي هريرة المرفوع الطويل في اثم مانع الزكاة فقد رواه مسلم ج ٩٨٧ أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الخيل فقال : "هي لثلاثة : لرجل أجر ، ولرجل ستر ، ولرجل وزر ، فأما الذي هي له ستر فالرجل يتخذها تكراها وتجملا ولا ينسى حق ظهورها وبطونها في عسرها ويسرها" ، وفي رواية : "فلم ينس حق الله في رقابها ولا في ظهورها" ، قال الطحاوي ٢٧/٢ قوله : "لم ينس حق الله فيها" أنه قد يجوز أن يكون ذلك الحق حقا سوى الزكاة ، وقال في شرح مسلم ٦٦/٧ تأوله الجمهور على أن المراد أن يجاهد بها وقد يجب الجهاد بها اذا تعين ثم ذكر احتمالات أخرى .

(٥) والراجع قول الجمهور بأن لازكاة في الخيل لحديث أبي هريرة في الباب وهو متفق عليه وهو ترجيح الطحاوي وأبي عبيد والخطابي وابن قدامة وابن حزم كما في شرح معاني الآثار ٢٧/٢-٣٠ ، ك/الأموال ص ٤٢٠ ، المعالم ١٩٢/٢ ، المغني ٦٢٠، ٦٢١/٢ ، المحلى ٣٣٨/٥-٣٤٠ ، وأما أدلة الخصم فهي اما ضعيفة جدا أو أنها لانص فيها على زكاة الخيل ، والله تعالى أعلم .

(١) سورة الزلزلة : ٨

(٢) البخاري ك/الجهاد ٢١٧/٣ ، ومسلم ج ٩٨٧ مع تقديم "الفاذا" وأصله في الموطأ ٤٤٤/٢، ٤٤٥ كلهم عن أبي هريرة .

غريبه :

قوله : "الجامعة" ، انما سماها جامعة لاشتمال اسم  
(١)  
الخير على جميع أنواع الطاعات فرائضها وسننها .

قوله : "الفاذة" ، قال البغوى : الفذ الواحد الفرد ،  
يقال فذ الرجل عن أصحابه اذا انفرد عنهم وبقي وحده ، قال  
ولما خلت هذه الآية عن تفصيل ماتحتها وبيان أنواعها سماها  
(٢)  
فاذة ، والله أعلم .

وقال فى المطالع : معنى الفاذة المنفردة القليلة  
المثل فى بابها ، قال ويروى : الفذة ، ويروى : "الشاذة" ،  
وكله بمعنى المنفردة ، ومعناها المبالغة فى معناها ، ذكر  
(٣)(٤)  
ذلك فى باب الفاء والذال المعجمة .

القول فى أنه لازكاة فى المستفاد حتى يحول عليه الحول :

(١٠٢٤) روى ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم : "من استفاد مالا فلازكاة عليه  
حتى يحول عليه الحول" .  
(٥)(٦)  
أخرجه أبو عيسى .

- 
- (١) شرح السنة ٢٦/٦ ، وانظر الفتح ٦٥/٦ .  
(٢) شرح السنة ٢٦/٦ ، وانظر النهاية ٤٢٢/٣ .  
(٣) المشارق ١٥٠/٢ .  
(٤) قال فى الافصاح ٢٠١/١ اتفقوا على أنها (أى البغال  
والحمير بحسب السياق) اذا لم تكن للتجارة فلازكاة  
فيها .  
قلت هذا مذهب الاثمة الأربعة والظاهرية كما فى الكافى  
٢٤٧/١ ، وشرح معانى الآثار ٣٠/٢ ، والام ٢٦/٢ ، والمحلى  
٣٤١/٥ ، وكشاف القناع ١٩٣/٢ .  
(٥) ح ٦٣١ وفيه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعفه الترمذى  
١٧/٣ وقال ضعفه أحمد وابن المدينى وغيرهما وهو كثير  
الغلط .

(١)  
(١٠٢٥) ورواه من طريق آخر عن ابن عمر أيضا قال : "من استفاد مالا فلازكاة عليه حتى يحول عليه الحول عند ربه " .

قال : وهذا أصح ، وقال وقد روى من طرق عن ابن عمر (٢)  
موقوفا .

وقد اختلف العلماء فى ذلك :  
فذهب الى أنه لازكاة فيه حتى يحول عليه الحول غير واحد من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم ، واليه ذهب

= وانظر : الجرح والتعديل ٢٣٣/٥ ، الميزان ٥٦٤/٢ ، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٩٥/٣ ، التهذيب ١٧٧/٦ ، التقريب ص ٤٣٠ .  
(٦) هذا الحديث سقط من (ج) ص ٢٧٠ .  
(١) فى جميع النسخ : "أن النبى صلى الله عليه وسلم" والتصويب من الترمذى .  
(٢) ح ٦٣٢ من طريق أيوب عن نافع وصحح الألبانى المرفوع فى صحيح الترمذى ح ١٥٥ بالاحالة على ابن ماجه ح ١٧٩٢ وبالرجوع الى ابن ماجه وجدته عن عائشة مرفوعا بلفظ : "لازكاة فى مال حتى يحول عليه الحول" ويلاحظ أنه غير حديث الترمذى الذى هو خاص بالمال المستفاد قبل حلول الحول ، ثم صحح الألبانى حديث الترمذى الموقوف رقم (٥١٦) قائلا هو فى حكم المرفوع ، وقال فى التلخيص ١٥٦/٢ قال الترمذى والصحيح عن ابن عمر موقوف وكذا قال البيهقى وابن الجوزى وغيرهما ، وروى الدارقطنى فى غرائب مالك من طريق اسحاق بن ابراهيم الحنيسى عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعا نحوه ، قال الدارقطنى الحنيسى ضعيف (وكذا قال فى التقريب ص ٩٩) والصحيح عن مالك موقوف على ابن عمر ، وروى البيهقى عن أبى بكر وعلى وعائشة موقوفا عليهم مثل ما روى عن ابن عمر والاعتماد فى هذا على الآثار عن أبى بكر وغيره . اهـ وانظر نصب الراية ٣٢٩/٢ ، ٣٣٠ ، وقال فى المحلى ٤١١، ٤١٠/٥ ، ١٠٧/٦ صح ذلك عن على وأبى بكر وعائشة وابن عمر .



(١)

الشافعي وأحمد بن حنبل واسحاق .

وذهب جماعة الى أنه اذا استفاد مالا وعنده من جنسه  
ما تجب فيه الزكاة وهو نصاب ضم المستفاد اليه في الحول ،  
روى ذلك عن ابن عباس ، وبه قال الحسن البصري وأصحاب  
(٢) (٣)  
الرأى .

واتفقوا على انضمام النجاج والربح الى الأصل في الحول  
(٤)  
في التجارة .

وفي الحديث فائدة : وهي أنه يدل على اشتراط الحول  
(٥)  
وهو قول الشافعي .

وذهب أصحاب الرأى الى أن النصاب يعتبر في أول الحول  
(٦)  
وآخره .

وذهب مالك الى أن النصاب يعتبر في آخر الحول حتى لو  
ملك دينارا واحدا فحال عليه الحول وقد صار عشرين وجبت فيه  
(٧)  
الزكاة كما في زكاة التجارة ، هكذا حكى الخطابي .

(١) القرمذي ١٧/٣ وبه قال عطاء والنخعي وعمر بن عبد  
العزیز وسالم ومالك كما في : شرح السنة ٢٩/٦ ،  
المغنى ٦٢٨/٢ ، المعالم ١٩١/٢ ، المدونة ٢٦٠/١ ،  
الكافي ٢٥١-٢٥٠/١ ، الفواكه الدواني ٣٨٦/١ .

(٢) والزهرى كما في المعالم ١٩١/٢ ، والثوري كما في  
القرمذي ١٨/٣ ، وشرح السنة ٢٩/٦ وأخطأ البغوي في  
عزوه الى مالك ، وانظر مختصر الطحاوي ص ٤٩ ، وتبيين  
الحقائق ٢٧٢/١ .

(٣) هذا الاختلاف المذكور في المال المستفاد بميراث أو  
مدقة أو هبة أو غير ذلك مما ليس من ربح المال ونجاج  
السائمة يدل على ذلك اللحاق .

(٤) شرح السنة ٢٩/٦ ، وانظر المغنى ٦٢٦/٢ .

(٥) المعالم ١٩١/٢ ، وانظر شرح السنة ٢٩/٦ وهو وجه في  
مذهب أحمد كما في الانصاف ٣٠، ٢٩/٣ .

(٦) المعالم ١٩١/٢ ، وانظر شرح السنة ٢٩/٦ ، وشرح فتح  
القدير ١٦٨/٢ وهو وجه في مذهب أحمد كما في الانصاف  
٣٠/٣ ، قال في مجموع الفتاوى ١٤/٢٥ : اذا أقام في  
ملكه حولا وجبت الزكاة .

(٧) أي في الناض (وهو الذهب والفضة كالحال في زكاة  
التجارة) حكاه البغوي ٣٠، ٢٩/٦ ، ولم يتعرض له  
الخطابي ١٩١/٢ ، وانظر الاشراف ١٨١، ١٨٠/١ وخمسة بأموال =

(١٠٢٦) وروى أبو داود حديث عاصم بن ضمرة وزاد فيه على  
(١)  
ما ذكر الترمذى ، فانه قال : " اذا ملك عشرين دينارا " .  
(٢)

[فائدته] :

(٣)  
وقال : قوله : "لازكاة فى مال حتى يحول عليه الحول"  
انما أراد به المال النامى كالمواشى والنقود لأن نماها  
لايظهر حتى يمضى الحول ، فأما الزرع والثمار فانه لايعتبر  
فيها الحول ، وانما ينظر اليها فى وقت ادراكها واستحصادها  
(٤)  
فيخرج الحق منها .

(٥)  
القول فى زكاة الخضروات :

(١٠٢٧) عن معاذ بن جبل رضى الله عنه "أنه كتب الى النبى  
(٦)  
صلى الله عليه وسلم يسأله على الخضروات ، وهى البقول  
فقال : ليس فيها شيء " .

أخرجه أبو عيسى وقال اسناده ليس بصحيح وليس يصح فى  
(٧)  
هذا الباب شيء عن النبى صلى الله عليه وسلم .

- = التجارات ، وأما الماشية فاعتبر مالك النصاب فيها  
بأول الحول وآخره كمذهب أبى حنيفة ذكره فى بداية  
المجتهد ١٩٩/١ .
- (١) يريد ح ١٠١٢ المتقدم ، وهو عند الترمذى ح ٦٢٠ ، وأبى  
داود ح ١٥٧٤ مقتصر على ذكر الفضة فقط دون ذكر  
الحول .
- (٢) انفرد به أبو داود عن الترمذى ، انظر ح ١٥٧٣ وقد سبق  
ذكره فى المتن برقم (١٠١٢) وقد انتهينا الى أن  
الصحيح أنه موقوف عن على رضى الله عنه ، ومحل الشاهد  
منه : "وليس فى مال زكاة حتى يحول عليه الحول " .
- (٣) أى الخطابى .
- (٤) المعالم ١٩٠/٢ ، ١٩١ .
- (٥) ، (٦) فى (ت) ل ١٣٦/١ "الخضرات" وهو تمحييف .
- (٧) الترمذى ح ٦٣٨ زاد أبو عيسى على ما حكاه عنه ابن شداد  
وانما يروى هذا عن موسى بن طلحة مرفوعا مرسل ، ثم  
ذكر علة الاسناد الأول وهو الحسن بن عمار - بضم العين  
وقال وهو ضعيف عند أهل الحديث ، ضعفه شعبة وغيره ،  
وتركه ابن المبارك ، وجاء فى الضعفاء والمتروكين لابن  
الجوزى ٢٠٧/١ كذبه شعبة وابن معين ، وقال أحمد =

(١)

قال : والعمل عند أهل العلم على هذا ليس في الخفريات  
(٢) (٣)

صدقته .

### القول في زكاة الثمار وخرصها :

(١٠٢٨) عن عتاب بن أسيد رضى الله عنه أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال في زكاة الكروم : "تخرص كما يخرص

= والرازي (أبو حاتم) والنسائي والفلاس ومسلم ويعقوب بن شيبه وعلى بن الجنيد والدارقطني كلهم قالوا متروك ، وانظر الجرح والتعديل ٢٨٠٢٧/٣ ، وقال في التلخيص ١٦٥/٢ رواه الدارقطني (٩٧،٩٦/٢) ، والحاكم (٤٠١/١) والبيهقي من طريقه (١٢٩،١٢٨/٤) عن موسى بن طلحة (بلفظ : عندنا كتاب معاذ عن النبي صلى الله عليه وسلم "أنه إنما أخذ الصدقة من الحنطة والشعير والزبيب والتمر" وقال الحاكم صحيح على شرطهما وموسى ابن طلحة تابعي كبير لا يذكر أنه أدرك أيام معاذ ، ووافقه الذهبي) ، قال ابن حجر وأعله أبو زرعة وابن عبد البر بالانقطاع بينهما ، ثم ذكر له طرقا أخرى بعضها مرسل وبعضها ضعيف والبعض الآخر ضعيف جدا . اهـ لكن قال في الارواء ٢٧٧/٣-٢٧٩ هذه وجادة من أقوى الوجادات لقرب العهد بصاحب الكتاب ، قال ويشهد له طريق أبي حذيفة عن سفيان عن طلحة بن يحيى عن أبي بردة عن أبي موسى ومعاذ بنحو حديث معاذ وهو عند الدارقطني (٩٨/٢) والحاكم (٤٠١/١) وقال صحيح الاسناد ووافقه الذهبي . وصححه الألباني بمجموع طرقه . قلت رواه البيهقي من طرق عن سفيان بن سعيد ١٢٥/٤ وقال في خلافياته رواته ثقات وهو متصل كما في تحفة المحتاج ج ٩١٥ ، وفي المطالب العالية ج ٨٣٥ قال محققه في هامش (٢) قال البوصي رواه أبو يعلى والبيهقي بسند رجاله ثقات ، وقال في المجموع ٧٥/٣ رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح . فالحاصل أن الحديث صحيح بمجموع طرقه والله أعلم .

(١) في (ت) ل ١٣٦/أ "الخفريات" وهو تصحيف كما سبق .

(٢) الترمذي ٢٢/٣ ، ونسبه في شرح السنة ٤٠/٦ الى أكثر

العلماء قالوا : لا عشر في الخفريات ، ثم نقل عن أبي

حنيفة وجوب ذلك الا في الحطب والحشيش والقصب الفارسي

قال البغوي وخالفه صاحباه ، وانظر : المغني ٦٩١/٢ ،

المقدمات ٢٠٥/١ ، المجموع ٤٤٤،٤١٣/٥ ، الهداية وشرح

فتح القدير ١٨٧،١٨٦/٢ .

(٣) والراجح قول الجمهور لصحة الحديث في ذلك وهو ترجيح

أبي عبيد في ك/الاموال ص ٤٤٧،٤٤٨ .

النخل ثم تؤدى زكاته زبيبا كما تؤدى زكاة النخل  
تمرا " .

(١٠٢٨م) وباسناده "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث

من خرس على الناس كرومهم وثمارهم " .

(١)

أخرجه الترمذى وقال هذا حديث حسن [غريب] .

(١) هكذا رواهما الشافعى ح ٦١٢، ٦١٣ والذى عند الترمذى  
ح ٦٤٤ بتقديم الرواية الثانية على الأولى ، والزيادة  
من النسخة المطبوعة المتداولة ومثن العارضة ١٤٣/٣ ،  
زاد الترمذى : وقد رواه ابن جريج عن ابن شهاب عن  
عروة عن عائشة قال سألت محمدا (أى البخارى) عنه  
فقال حديث ابن جريج غير محفوظ ، وحديث (محمد بن صالح  
التمار عن ابن شهاب عن) ابن المسيب عن عتاب بن أسيد  
أثبت وأصح .

قلت محمد بن صالح التمار صدوق يخطئ ، والراوى عنه  
عبد الله بن نافع الصائغ ثقة صحيح الكتاب فى حفظه  
لين كما فى التقريب ص ٣٢٦، ٤٨٤ ، ثم ان ابن المسيب لم  
يسمع من عتاب شيئا ذكره أبو داود عقيب ح ١٦٠٤ الذى  
رواه من طريق الصائغ ، ووافقه على ذلك فى المختصر  
٢١١/٢ ، وابن نافع لم يدركه كما فى التلخيص ١٧١/٢ .  
ورواه أبو داود ح ١٦٠٣ من طريق عبد الرحمن بن اسحاق  
عن الزهرى عن ابن المسيب عن عتاب قال : "أمر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أن يخرص العنب كما تخرص  
النخل .." ، لكن قال ابن أبى حاتم فى العلل ٢١٣/١  
سألت أبى وأبا زرعة عن حديث عبد الله بن نافع الصائغ  
فقالا هذا خطأ رواه عبد الرحمن بن اسحاق عن الزهرى عن  
سعيد أن النبى صلى الله عليه وسلم أمر عتاب بن أسيد  
(أى مرسل وعبد الرحمن صدوق روى بالقدر كما فى  
التقريب ص ٣٣٦) ، ورواه يونس بن يزيد عن الزهرى  
مرفوعا ، قال أبو زرعة هذا الصحيح عندى ولا أعلم أحدا  
تابع عبد الرحمن بن اسحاق ، وقال أبو حاتم الصحيح  
عندى عن الزهرى عن ابن المسيب قال كان يخرص العنب ..  
كذا رواه بعض أصحاب الزهرى . اهـ مختصرا

لكن لحديث عتاب شواهد منها : حديث سهل بن أبى حشمة  
مرفوعا : "إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث ، فان لم  
تدعوا الثلث فدعوا الربع" أخرجه الترمذى ح ٦٤٣ وفيه  
الراوى عن سهل وهو عبد الرحمن بن مسعود بن نيار  
مقبول كما فى التقريب ص ٣٥٠ ، ومع ذلك صححه ابن  
خزيمة ح ٣٢٢٠، ٣٢١٩ ، وابن حبان كما فى الموارد ح ٧٩٨ ،  
وصحح حديث عتاب ابن حبان كما فى الموارد ح ٧٩٩، ٨٠٠  
كما صححه ابن خزيمة ح ٢٣١٦ مع أن فيه العلل الثلاث  
المذكورة آنفا .



والعمل على هذا عند أهل العلم ، وهو قول مالك  
والشافعي وأحمد وإسحاق أنه تخرص الثمار على أربابها ،  
وذلك أن يبعث الإمام الخارص بعد بدو الصلاح فيقول يحصل من  
هذا الرطب كذا من التمر ، ومن هذا العنب كذا من  
الزبيب فيحصى على أرباب الأموال ويخلى بينهم وبينها .  
(١)  
(٢)  
وأنكر أصحاب الرأي الخرص .  
وقال بعضهم إنما كان يخرص تخويفا لصاحب المال لئلا

= ومن الشواهد أيضا حديث جابر عند أحمد ٣/٢٩٦، ٣٦٧ من  
طريقين أولهما طريق ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه  
سمع جابر في قصة فتح خيبر : " أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بعث عبد الله بن رواحة فخرصها أربعين ألف  
وسق " وسنده صحيح على شرط مسلم كما في الارواء ٢/٢٨١ ،  
ومن الشواهد كذلك حديث أبي أمامة بن سهل قال : " مضت  
السنة أن لا تؤخذ الزكاة من نخل ولا عنب حتى يبلغ خرصها  
خمسة أوسق - قال الزهري ولانعلم يخرص من الثمر إلا  
التمر والعنب " . رواه البيهقي ٤/١٢٢ من طريق إسحاق  
ابن إبراهيم عن أحمد بن منيع عن ابن المبارك عن يونس  
عن الزهري ، ورجاله كلهم ثقات غير يونس وهو ابن يزيد  
الايلى كما فى التهذيب ١١/٤٥٠ وهو ثقة إلا أن فى  
روايته عن الزهري وهما قليلا ، انظر التقريب ص ٨٥، ٩٩ ،  
٣٢٠، ٦١٤، ٥٠٦ ، وأبو أمامة اسمه أسعد له رؤية كما فى  
التقريب ص ١٠٤ فهو على هذا تابعى كبير ، فالاسناد  
مرسل مرفوع جيد فى حكم المرفوع ، ومن الشواهد أيضا  
حديث أبى حميد الساعدي قال : " خرجنا مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عام تبوك حتى جئنا وادى القرى  
فاذا امرأة فى حديقة لها فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لأصحابه : احرصوا ، فخرص القوم وخرص رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عشرة أوسق .. " رواه البخارى  
٢/١٣٢ ، ومسلم ك/الفضائل ج ١٣٩٢ ، ١١ ، فالحاصل أن  
حديث الباب صحيح بمجموع طرقه وشواهدة والله تعالى  
أعلم .

- (١) الترمذى ٣/٢٦، ٢٧ ، وانظر المعالم ٢/٢١٢ ، وشرح السنة  
٦/٣٨ ، والمغنى ٢/٧٠٦ ، والموطأ ١/٢٧١ ، وبدائية  
المجتهد ١/١٩٤ .  
(٢) المعالم ٢/٢١٢ ، شرح السنة ٦/٣٨ ، وانظر شرح معانى  
الآثار ٢/٣٩-٤١ .

(١)

يخون ، أما أن يجعل ذلك حكما فلا لأنه ظن وتخمين .  
(٢) (٣) (٤)  
وقال الشعبي : الخرص بدعة .

قال البغوي : واتفق أهل العلم على وجوب العشر في  
(٥)

النخيل والكرم ومايقتات من الحبوب مما يزرعه الأدميون .

واختلفوا فيما عداه من الثمار والزروع :

فذهب الشافعي وابن أبي ليلى إلى أن العشر لا يجب في

شيء منها ، وكذلك قال مالك لا يجب العشر في شيء من الفواكه  
(٦)

والبقول .

(٧) (٨)

وقال أبو حنيفة : يجب العشر في جميعها .

وذهب الشافعي في القديم إلى إيجاب العشر في الزيتون

- 
- (١) المعالم ٢١٢/٢ ، شرح السنة ٣٨/٦ ، ك/الأموال ص ٤٤٠ ،  
المغني ٧٠٦/٢ وقد ردوا فيه على هذا القول .
- (٢) في (ت) ل ١/١٣٦ ، و (ح) ص ٢٧١ : "الشافعي" عوض :  
"الشعبي" وهو تصحيف .
- (٣) المعالم ٢١٢/٢ ، شرح السنة ٣٨/٦ ، المغني ٧٠٦/٢  
ورواه عنه عبد الرزاق ح ٧٢١١ وقال عبد الرزاق :  
"وبلغني أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالخرص على  
يهود مرة أو مرتين ثم تركه بعد" .
- (٤) والراجح قول الجمهور لثبوت الحديث في الخرص بمجموع  
طرقه وشواهده ، ورجحه البغوي ٣٨/٦ قائلا لأن النبي صلى  
الله عليه وسلم عمل به والصحابة من بعده وعامة  
العلماء على تجويزه .
- (٥) شرح السنة ٣٩/٦ ، وانظر : مراتب الإجماع ص ٣٥ ،  
المجموع ٤٢٠/٥ ، بداية المجتهد ١٩٣/١ ، شرح مسلم  
٥٤/٧ ، المغني ٦٩٠/٢ .
- (٦) شرح السنة ٣٩/٦ وهو قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن كما  
في المجموع ٤١٣/٥ ، والهداية وشرح فتح القدير  
١٨٧، ١٨٦/٢ .
- (٧) شرح السنة ٣٩/٦ وهو أيضا مذهب النخعي ومجاهد وحمام  
وزفر كما في الهداية وشرح فتح القدير ١٨٧، ١٨٦/٢ ،  
وحاشية الشلبي على تبیین الحقائق ٢٩١/١ .
- (٨) ومذهب أحمد أن الزكاة تجب في الحبوب كلها وفي كل ثمر  
يبقى ويكال ويدخر كما في الانصاف ٨٦/٣ ، والمغني  
٦٩١-٦٩٠/٢ ، ومجموع الفتاوى ٢١٠٢٠/٢٥ .

(١)(٢)

وهو قول مالك والاوزاعي والثوري وأصحاب الرأي .

(١) هذه مسألة فرعية اقتصر فيها ابن شداد رحمه الله على

ذكر قول الجمهور وسماهم ، وذلك اتباعا للبغوي ٤٠،٣٩/٦ زاد البغوي فذكر الزهري .

قلت وبه قال أيضا النليث وأبو شور وأحمد في رواية ابنه صالح كما في المجموع ٤١٣/٥ ، والمغني ٦٩٥،٦٩٤/٢ وانظر الهداية ١٨٦،١٨٧/٢ ، والمنثقي ١٦٣/٢ .

وهناك قول ثان وهو : لذكاة في الزيتون وهو قول الشافعي في الجديد ورواية عن أحمد اختارها بعض أصحابه ، واليه ذهب الحسن بن صالح وابن أبي ليلى وأبو عبيد كما في المغني ٦٩٥/٢ ، والمجموع ٤١٣/٥ ، والمبدع ٣٤٠/٢ .

(٢) والراجح قول الجمهور لما استدلوا به من آثار ضعيفة

يعضد بعضها بعضها منها حديث ابن عباس وحديث عمر كما في التلخيص ١٦٦،١٦٧/٢ ، والبيهقي ١٢٥،١٢٦/٤ ، وقال البيهقي أصحابها ما روى من قول الزهري "مضت السنة في زكاة الزيتون أن يؤخذ ممن عصر زيتونه حين يعصره" رواه من طريق الوليد بن مسلم عن الاوزاعي .

قلت وهو في حكم المرفوع المرسل كما تقرر في الأصول والمصطلح من أن قول التابعي : "السنة كذا" له هذا الحكم .

قلت وأصح من قول الزهري قول موسى بن طلحة : أمر معاذ أن يأخذ الصدقة من الحنطة والشعير والنخل والعنب - أو قال التمر والزبيب - والسلت والزيتون . أخرجه أبو عبيد ح ١٣٧٥ عن محمد بن ربيعة وأبي نعيم كلاهما عن عمرو بن عثمان عن موسى بن طلحة ، ومحمد صدوق وأبو نعيم هو الفضل بن دكين ثقة ثبت ، وعمرو بن عثمان هو ابن عبد الله بن موهب ثقة وموسى بن طلحة ثقة جليل من كبار التابعين كما في التقريب ص ٤٧٨، ٤٤٦، ٤٢٤ فالسند صحيح وقد رفع موسى بن طلحة الحديث بقوله : "أمر معاذ" أي أمره النبي صلى الله عليه وسلم صرح بذلك في رواية أبي عبيد ح ١٣٧٤ فهذا مرسل مرفوع صحيح ، وهو أصح من مرسل الزهري لأن الزهري من رأس الطبقة الرابعة وهي طبقة تلي الوسطى من التابعين كما في التقريب ص ٧٥ ، وموسى بن طلحة من كبار التابعين كما سبق ، ونقل الزيلعي ٣٨٦،٣٨٧/٢ عن أبي زرعة وابن دقيق العيد أنه عن معاذ مرسل ، لا يضر لأن ابن سعد ٢١١/٦ ذكر أنه ممن روى عن معاذ ، والمثبت مقدم على الناقى (انظر في مسألة قول التابعي : "أمرنا بكذا" ، وقوله "من السنة كذا" في شرح مسلم ٣١،٣٠/١ ، والمجموع ١٠٢/١ ، والتقريب والإيضاح ص ٥٤ ، والمسودة ص ٢٩٤، ٢٩٥ ، والكوكب المنير ٤٩٠/٢ ، ونزهة النظر ص ٥٧ ، ومقدمة ابن الصلاح ص ٢٥ ، وتدريب الراوي ١٩٢/١ ، وتيسير التحرير ٦٩/٣ ، وارشاد الفحول ص ٦١ ، ومذكرة أصول الفقه ص ٩٧ ، وشرح ألفية السيوطي ص ٢٤) فتحصل لدينا مرسلان صحيحان : أحدهما عن الزهري ، والثاني عن موسى ابن طلحة يقوى بعضهما بعضا ويكون مجموعهما في حكم الموصول المرفوع الحسن ان شاء الله تعالى .



واختلفوا فى كيفية الاخذ :

فقال مالك والاوزاعى : اذا بلغ خمسة أوسق يؤخذ منه  
(١)

بعد العصر .

(٢) (٣) (٤) (٥)

وقال أصحاب الراى يؤخذ من ثمره .

القول فى القدر المأخوذ :

(١٠٢٩) عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن النبي صلى الله

عليه وسلم أنه قال : "فيما سقت السماء أو العيون أو

كان عثريا العشر ، وماسقى بالنضح نصف العشر" .

(٦)

أخرجه مسلم فى صحيحه .

(١) شرح السنة ٤٠/٦ ، وهو قول الليث كذلك كما فى المغنى

٧١٣/٢ ، والمجموع ٤١٣/٥ ، وانظر الموطأ ٢٧٢/١ ،

والمدونة ٣٤٢/١ ، والاشراف ١٧٣/١ ، والموطأ ٢٧٢/١ ،

وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن : لا يلتفت الى الزيت

انما ينظر الى الزيتون كما فى موطأ محمد بن الحسن

ص ١٢١ ، وانظر شرح معانى الآثار ٣٦/٢ ، ومختصر

الطحاوى ص ٤٦ ، والهداية ١٨٦/٢ ، ١٨٧ .

(٢) أى قليله وكثيره كما فى مراجع الحنفية السابقة .

(٣) وقال أحمد فى الرواية التى أوجب فيها العشر فى

الزيتون قال يخرج منه حبا ، وان صفاه وأخرج عصير

زيتته فهو أفضل كما فى المبدع ٣٤٠/٢ .

(٤) وان كان مما لازيت فيه فيخرج حبا قاله أحمد ومالك كما

فى المغنى ٧١٣/٢ ، وبداية المجتهد ١٩٥/١ .

(٥) الراجع وجوب العشر فى الزيتون حبا ، والأفضل بعد عصره

لأنه المقصود منه كما ذهب اليه أحمد فى رواية ايجاب

الزكاة فيه ، وهو أعدل الأقوال ، وهو يجمع بين القول

باخراجه زيتا والقول باخراجه حبا ، والله تعالى

أعلم .

(٦) هذا لفظ البخارى ١٣٣/٢ ، والذي فى مسلم ح ٩٨١ عن جابر

بمعناه ، ونقل فى التلخيص ١٦٩/٢ عن أبى زرة فيما

حكاه عنه ابن أبى حاتم فى العلل (٢٢٤/١) قوله :

الصحيح وقفه على ابن عمر ، وقال الترمذى قد صح حديث

ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم فى هذا الباب

ثم ساقه برقم (٦٤٠) وقال عقيبه هذا حديث حسن صحيح ،

ومهما قيل فى حديث ابن عمر فإنه رواه مسلم عن جابر

كما سبق وقد رواه عنه أبو الزبير مصريا بالسمع منه

فأسناده صحيح كما قال البيهقى ١٣٠/٤ وقد صح من قبل

حديث ابن عمر من رواية البخارى وهارون بن سعد الأيلى

وله شاهد عن معاذ وهو الحديث الآتى .



(١) (٢)  
(١٠٣٠) وروى : "ماسقى بعلا العشر" .

وفيه ألفاظ :

(٣)  
الأول : قوله : "عشرى" ، وهو الزرع الذى لايسقيه الا  
ماء السماء ، قال الجوهري : "والعشرى" ، بفتح العين  
والثاء وهو العذى ، وهو الذى لايسقيه الا ماء السماء ، قال  
"والعذى" ، بكسر العين المهملة وتسكين الذال المعجمة وهو  
الزرع لايسقيه الا ماء المطر . (٤)

اللفظ الثانى : قوله : "بالنضح" ، وضبطه بفتح النون  
وسكون الضاد المعجمة والحاء المهملة ، قال الهروى :

---

(١) فى جميع النسخ : زيادة : "فيه" والتصويب من مصدر  
التخريج .

(٢) أخرجه ابن ماجه ح ١٨١٨ عن معاذ بن جبل قال بعثنى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن وأمرنى أن آخذ  
مما سقت السماء ، وماسقى بعلا ، العشر . ورواه عن  
معاذ أيضا بمثله الدارمى ح ١٦٧٤ وحسنه فى الارواء  
٢٧٤/٣ مع أن فيه عاصم بن أبى النجود ، واسم أبيه  
بهذلة ، وهو صدوق له أوهام كما فى التقريب ص ٢٨٥  
فهذا اسناد حسن فى الشواهد وهو صحيح بما قبله والله  
تعالى أعلم .

(٣) فى (ج) ص ٢٧٢ : "عشرى" وهو تصحيف .

(٤) الصحاح ٧٣٧/٢ ولم يذكر الجملة الأولى : "وهو الذى  
لايسقيه الا ماء السماء" وتعتبر تكرارا هنا لطائل تحته  
وحكى أبو عبيد فى ك/الأموال ص ٤٢٩ عدم الاختلاف فى ذلك  
وكذا حكاه فى المجموع ٤٢٠/٥ عن القلى وردة النووى  
بأنه قول بعضهم فقط ، ثم نقل عن ابن فارس فى مجمل  
اللغة (٦٤٧/٣) قولين : قولاً مثل ما ذكره الجوهري ،  
وقولاً آخر وهو أنه ماسقى من النخل سيحاً والسيح الماء  
الجارى ، ثم قال النووى والأصح ما قاله الأزهرى (فى  
تهذيب اللغة ٣٢٤/٢) وغيره أنه مخصوص بماء السيل  
(والمطر) فيجعل عاشورا وشبه ساقيته بحفر يجرى فيها  
الماء الى أصوله .

قلت واختاره فى المشارق ٩٧/١ ، وفى الفتح ٣٤٩/٣ بعد  
أن نقل معناه عن القاضى أبى يعلى (الذى فى المغنى  
٦٩٨/٢) .

وماسقى من الزرع نضجا ففيه نصف العشر ، قال وهو الذى يسقى  
بالنواضح ، وهو جمع ناضحة ، وهو أن يستخرج القليل من  
الماء ، ومنه قوله : "من السنن العشر الانتضاح بالماء" ،  
وهو دون النضج بالخاء المعجمة ، هكذا ذكره الهروى .

اللفظ الثالث : "بعلا" ، وهو بفتح الباء وسكون العين  
المهملة ، قال الهروى : وهو الذى يشرب بعروقه من الأرض من  
غير سقى من سماء ولاغيرها ، نقله عن أبى عبيد ، ثم قال :  
وقال الأزهري : هكذا فسرّه الأصمعى ، وجاء القتيبي وغلط أبا  
عبيد وهو بالغلط أولى ، قال وهذا الصنف رأيته بالبادية  
وهو نخيل تنبت فتشرب من مائها فترسخ عروقه فى الماء  
وتستغنى من ماء السماء وغيره .

#### القول فى زكاة العسل :

(١٠٣١) عن ابن عمر رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم : "فى العسل فى كل عشرة أزق زق" .  
أخرجه أبو عيسى وقال ليس يصح فى هذا الباب عن النبى

- 
- (١) فى (ج) ص ٢٧٢ : "الاستماع" وهو تصحيف .  
(٢) روى مسلم فى ك/الطهارة ج ٢٦١ عن عائشة مرفوعا : "عشر  
من الفطرة ... فذكرت : وانتقاص الماء" قال وكيع يعنى  
الاستنجاء . وقال فى شرح مسلم ١٥٠/٣ وقد جاء فى رواية  
"الانتضاح" بدل : "انتقاص الماء" قال الجمهور الانتضاح  
نضح الفرج بماء قليل بعد الوضوء لينفى عنه الوسواس .  
(٣) المطبوع من الغريبين للهروى الجزء الأول وينتهى بآخر  
حرف الجيم ، وقال فى المجموع ٤٢٠/٥ : قال أهل اللغة  
النضح السقى من ماء بئر أو نهر بساقية ، وانظر  
المشارك ١٦/٢ ، والنهاية ٦٩/٥ .  
(٤) ك/الأموال ص ٤٢٩ .  
(٥) تهذيب اللغة ٤١٣/٢ .  
(٦) الغريبين ١٨٨/١ ، وأصله فى تهذيب اللغة ٤١٣/٢ .

(١)

صلى الله عليه وسلم [كبير] شيء .

(١) ح ٦٢٩ وزاد : حديث ابن عمر فى اسناده مقال ، صدقة بن عبد الله ليس بحافظ (قال فى التقريب ص ٢٧٥ ضعيف ، وانظر الجرح والتعديل ٤/٤٢٩ ، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٢/٥٤ ، والتهذيب ٤/٤١٦) وقد خولف وساق ح ٦٣٠ من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن المغيرة ابن حكيم أنه قال : ليس فى العسل صدقة ، فقال عمر بن عبد العزيز عدل مرضى فكتب الى الناس أن توضع - يعنى عنهم - قال فى الارواء ٣/٢٨٦، ٢٨٧ اسناده صحيح لكنه مقطوع (أى لاجحة فيه كما فى المصطلح) ، وحديث ابن عمر وان كان ضعيف السند فمثله لابس به فى الشواهد لاسيما وقد أثبت له البخارى أصلا من حديث نافع مرسلا فيما نقله عنه الترمذى (ونقله البيهقى ٢/١٢٦ بواسطة الترمذى) ، قال وفى الباب شواهد أخرى منها عن أبى هريرة مختصرا مرفوعا بلفظ : "فى الغسل العشر" رواه العقيلي فى الضعفاء وضعفه .

قلت نص العقيلي ٢/٣١٠ فيه عبد الله بن محرر الجزرى منكر لا يتابع عليه ونقل عن أحمد أن الناس تركوا حديثه وعن ابن معين أنه قال مرة ضعيف ومرة ليس بثقة ، وعن البخارى قوله منكر الحديث (ونقل عنه فى الفتح ٣/٣٤٨ قوله : ولا يصح فى زكاة العسل شيء) ، ثم قال لا يثبت فيه شيء مرفوعا وانما صح عن عمر بن الخطاب فعله . قلت ونقل ابن الجوزى فى الضعفاء ٢/١٣٨ عن ابن المبارك أنه أثنى عليه ، وعن السعدى أنه هالك وعن الفلاس والنسائى والدارقطنى وعلى بن الجنيدي أنه متروك وعن ابن حبان أنه كان من خيار عباد الله الا أنه كان يكذب ولا يعلم ويقلب الأخبار ولا يفهم ، وقال فى التقريب ص ٣٢٠ متروك .

قلت فسقط الاحتجاج به ولا يمكن أن يكون شاهدا كما قال الألبانى ، ثم ذكر فى الارواء ٣/٢٨٤ مارواه أبو عبيد ح ١٤٨٨ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤخذ فى زمانه من قرب العسل من كل عشر قربات قربة من أوسطها" وفيه ابن لهيعة سىء الحفظ (وفى التقريب ص ٣١٩ أنه صدوق خلط بعد احتراق كتبه) ، وأخرجه ابن ماجه ح ١٨٢٤ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا : "أنه أخذ من العسر العشر" وفيه نعيم بن حماد ضعيف .

(قلت هو صدوق يخطئ كثيرا وفيه أسامة بن زيد وهو ابن أسلم ضعيف من قبل حفظه كما فى التقريب ص ٩٨، ٥٦٤) لكن أخرجه أبو داود ح ١٦٠٠ ، والنسائى (٤٦/٥) من طريق عمرو بن الحارث المصرى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : جاء هلال أحد بنى متعان - بضم الميم وسكون المثناة بعدها مهملة - الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعشور نحل له وكان سألته أن يحمى له واديا - يقال له سلبة - فحمى له رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك الوادى ، فلما ولى عمر رضى الله عنه كتب =



= سفيان بن وهب الى عمر يسأله عن ذلك ، فكتب عمر رضى الله عنه : إن أدى اليك ما كان يؤدي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من عشور نحلته فاحم له سلبته ، والا فانما هو ذباب غيث يأكله من شاء . قال الألباني : وهذا سند صحيح (يريد الى عمرو بن شعيب) فان عمرو بن الحارث المصري ثقة فقيه حافظ كما في التقريب (ص ٤١٩) ومجموع طرقه وشواهد .

قلت قال في الفتح ٣٤٨/٣ اسناده صحيح الى عمرو (يعنى ابن شعيب وهو صدوق كما في التقريب ص ٤٢٣ أى أن حديثه هذا حسن) الا أنه محمول على أنه في مقابلة الحمى (وهو الذى فهمه الخطابى فى المعالم ٢٠٨/٢ ، وابن خزيمة فى صحيحه ١٤٥/٤ ، وابن العربى فى العارضة ١٢٤/٣) ونقل عن ابن المنذر أنه ليس فى العسل خبر يثبت ولا اجماع فلازكاة فيه .

قلت لكن روى الطيالسى ح ٨٢٦ ، وأحمد ٢٣٦/٤ ، وابن ماجه ح ١٨٢٣ ، وعبد الرزاق ح ٦٩٧٣ من طريق سليمان بن موسى عن أبى سياره المتعنى رضى الله عنه قال : "قلت يارسول الله ان لى نحلا ، قال أد العشر ، قلت يارسول الله احم لى جبلها فحماء لى" واللفظ للطيالسى وفى اسنادهم سعيد بن عبد العزيز التنوخى وهو ثقة لكنه اختلط باخرة وسليمان بن موسى هو الدمشقى صدوق فى حديثه بعض لين وخولط قبل موته كما فى التقريب ص ٢٣٨ ، ٢٥٥ ، وأيضا سليمان لم يدرك أحدا من الصحابة قاله البخارى وأبو حاتم كما فى المصباح ٩١/٣ ، قال البيهقى ١٢٦/٢ وهذا أصح ما روى فى وجوب العشر وهو منقطع (أى مرسل) . وأيضا فقد روى الشافعى ح ٢٤٠ ، وأحمد ٢٤٠/١ من طريق الحارث بن عبد الرحمن بن أبى ذباب عن أبيه عن سعد بن أبى ذباب رضى الله عنه "أن النبى صلى الله عليه وسلم استعمله على قومه وأنه قال لهم أدوا العشر فى العسل وأتى به عمر بن الخطاب فقبضه فباعه ثم جعل ثمنه فى صدقات المسلمين" وفيه الحارث صدوق يهم كما فى التقريب ص ١٤٦ ، وأبوه عبد الرحمن ذكره ابن حبان فى الثقات كما فى تعجيل المنفعة ص ٢٥٢ ، ورواه أبو عبيد ح ١٤٨٦ ، وأحمد ٧٩/٤ وابن أبى شيبه ١٤١/٣ من طريق الحارث بن عبد الرحمن بن أبى ذباب عن منير بن عبد الله عن أبيه عن سعد بن أبى ذباب بمعناه ، وفيه منير بن عبد الله ضعفه البخارى والأزدي وغيرهما كما فى التلخيص ١٦٨/٢ ، وذكره ابن حبان فى الثقات كما فى تعجيل المنفعة ص ٤١٣ ، وقال البخارى عبد الله والد منير عن سعد بن أبى ذباب لم يصح حديثه كما فى البيهقى ١٢٧/٤ .

والحاصل من هذا كله أن حديث ابن عمر عند الترمذى ، وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بمجموع طريقيه عند أبى عبيد وعند ابن ماجه ، وحديث أبى سياره المتعنى عند الطيالسى وغيره ، وأن كانت كلها ضعيفة الا أن ضعفها ينجبر ، ومجموعها يرتقى الى درجة الحسن على أقل مراتبه ان شاء الله تعالى .



وقد روى عن عمر بن عبد العزيز أنه قال لزكاة في  
 (١) العسل ، وبه قال مالك وابن أبي ليلى والثوري والشافعي .  
 وذهب قوم الى ايجاب الزكاة فيه ، وبه قال مكحول  
 والزهرى ، واليه ذهب الأوزاعي وأصحاب الراى وأحمد وإسحاق ،  
 (٣) (٤)  
 حكى ذلك البغوى .

غريبه :

قوله : "فى كل عشر أزق زق" ، وضبطه بكسر الزاى وقاف  
 مشددة ، ذكره الجوهري وقال جمع القلة أزقاق ، والكثرة  
 زقاق وزقان بضم الزاى وتشديد القاف وألف ونون مثل ذئاب  
 (٥) (٦)  
 وذؤبان ، هكذا ضبطه فى صحاحه .  
 وقد ذكر فى هذا الحديث "أزق" فدل على أن فيه لغة  
 أخرى .

القول فى أن الصدقة تؤخذ من الاغنياء وترد الى الفقراء :

(١٠٣٢) عن عون بن أبى جحيفة عن أبيه قال : "قدم علينا  
 مصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ الصدقة من

- 
- (١) سبق تخريجه فى أول تخريج حديث ابن عمر .  
 (٢) شرح السنة ٤٥/٦ وهو قول أبى شور والبخارى والحسن بن  
 صالح وابن المنذر وغيرهم كما فى المعالم ٢٠٩/٢ ،  
 والفتح ٣٤٨/٣ ، وانظر المنتقى ٢٧٢/٢ ، وأضواء البيان  
 ١٩٨/٢ .  
 (٣) شرح السنة ٤٥/٦ وبه قال سليمان بن موسى والظاهرية  
 كما فى المغنى ٧١٣/٢ ، والمحلى ٣٤٦/٥ ، وأضواء  
 البيان ١٩٨/٢ .  
 (٤) والراجح القول بوجوب العشر فى زكاة العسل لما ثبت فى  
 الحديث ولأنه الأحوط ، وانظر أضواء البيان ١٩٨/٢ .  
 (٥) فى جميع النسخ : "ذباب وذبان" وهو تصحيف ، والتصويب  
 من الصحاح .  
 (٦) الصحاح ١٤٩١/٤ قال وهو السقاء ، وانظر القاموس  
 المحيط ٢٤١/٣ .

أغنياثنا فجعلها فى فقرائنا وكنت غلاما يتيما فأعطاني  
منها قلوصا " .

أخرجه الترمذى وقال : فى الباب عن ابن عباس ، وقال  
(١)  
حديث أبى جحيفة أصح .

غريبه :

قوله : "قلوصا" ، هو بفتح القاف وضم اللام وواو وصاد  
(٢)  
مهملة ، وهى الناقة اذا سمت فى الصيف ، ذكره الجوهري .

القول فى زكاة مال اليتيم :

(١٠٣٣) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده "أن النبی صلى  
الله عليه وسلم خطب الناس فقال : ألا من ولى يتيما له  
مال فليتجر فيه ولا يتركه حتى تاكله الصدقة " .

(١) ح ٦٤٩ لكن الذى فى النسخة المطبوعة المتداولة ، قال  
أبو عيسى حديث أبى جحيفة حديث حسن ، وكذا يوجد فى  
النسخة التى شرحها فى العارضة ١٤٨/٣ ، وأما فى  
النسخة التى اعتمدها صاحب التحفة ٣١٣/٣ قال أبو عيسى  
حديث حسن غريب ، قال الشارح قال فى النيل (١٧٠/٤)  
رجال هذا الحديث ثقات الا أشعث بن سوار ففیه مقال وقد  
أخرج له مسلم متابعة .

قلت : أولا قول المصنف ان الترمذى قال حديث أبى جحيفة  
أصح (أى من حديث ابن عباس حسب السباق) ان كان قاله  
فهو وهم لأن حديث ابن عباس مر فى أول كتاب الزكاة  
برقم (٩٩٧) وهو متفق عليه فيكون حديث ابن عباس هو  
الأصح ، ولعل المصنف أراد هذا ولكن النسخ صحفه ،  
ثانيا لم يتعرض الشوكانى لشيخ الترمذى على بن سعيد  
الكندى الكوفى وهو صدوق وباقى الرجال ثقات الا أشعث  
وهو ابن سوار الكندى الكوفى كما فى التهذيب ٣٥٢/١  
فهو ضعيف ، انظر التقريب ص ٤٠١ ، ١٧٣ ، ١١٣ ، ٣٣٣ فالاسناد  
على هذا ضعيف ولهذا قال الترمذى من جهة : "غريب"  
وقوله من جهة أخرى "حسن" باعتبار شاهد ابن عباس ،  
والا فانه يرتقى به الى درجة الصحيح والله أعلم .

(٢) المحاج ١٠٥٣/٣ ونسبه الى ابن السكيت ، وقال فى  
١٠٥٤/٣ : القلوص من النوق الشابة ، كما فى النهاية  
١٠٠/٤ ، ونسب ابن الجوزى ٢٦٢/٢ الجملة الأولى الى  
الكسائى .

(١)

أخرجه أبو عيسى وقال فى اسناده مقال .

قال وقد اختلف الناس فى ذلك :

فراى غير واحد من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم فى  
(٢)

مال اليتيم زكاة منهم عمر وعلى وعائشة وابن عمر رضى الله

(١) ح ٦٤١ وقال المثنى بن الصباح يضعف فى الحديث (قال فى التقريب ص ٥١٩ ضعيف اختلط باخرة) وروى بعضهم هذا الحديث عن عمرو بن شعيب عن عمر موقوفا بمعناه ، وقال فى بلوغ المرام ص ١٢١ وله شاهد مرسل عند الشافعى . قلت يريد ح ٦٢٠ كما فى بدائع المنن ٢٣٥/١ عن عبد المجيد عن ابن جريج عن يوسف بن ماهك مرفوعا بمعناه وعبد المجيد هو ابن أبى رواد صدوق يخطئ كما فى التقريب ص ٣٦١ ، وقد تابع المثنى بن الصباح مندل (وهو ابن على ضعيف كما فى التقريب ص ٥٤٥) عند الدارقطنى ١١٠/٢ ومندل ضعيف وكذا الراوى عنه (وهو عبيد بن اسحاق العطار ضعفوه كما فى الضعفاء والمتروكين للذهبى ص ٢٠٧) وتابعه أيضا محمد بن عبيد الله (العرزمى) عند الدارقطنى (١١٠/١) وهو متروك كما فى التقريب ص ٤٩٤) قال الدارقطنى والصحيح أنه من كلام عمرو بن شعيب كما فى الدراية ٢٤٩/١ ، وقال فى التلخيص ١٥٨/٢ وفى الباب عن أنس مرفوعا عند الطبرانى فى الأوسط فى ترجمة على بن سعيد (الرازى كما فى الدراية ٢٤٩/١) وذكره فى المجمع ٦٧/٣ وقال أخبرنى شيخى أن اسناده صحيح (يريد شيخه الحافظ العراقى كما فى انباء الغمر لابن حجر ١٧١/٥، ١٧٢) فالحديث بمجموع طرقه وشواهده صحيح أن شاء الله تعالى .

وحديث عمر الذى أشار اليه الترمذى رواه الدارقطنى ١١٠/١ من طريق حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن ابن المسيب عن عمر موقوفا بمعنى المرفوع وصححه البيهقى ١٠٧/٤ وذكر له شواهد ، وقال الدارقطنى فى العلل رواه ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عمرو بن شعيب عن عمر وهو أصح ، ذكره فى التلخيص ١٥٨/٢ وقال وإياه عنى الترمذى .

(٢)

سبق ذكر حديث عمر وأنه صحيح ، وحديث على رواه الدارقطنى ١٠٨، ١٠٧/٤ من طرق ، وحديث عائشة رواه مالك ٢٥١/١ واسناده صحيح ، وحديث ابن عمر رواه الشافعى ح ٦٢٦ باسناد صحيح ، وروى أيضا عن جابر أخرجه عبد الرزاق ح ٦٩٨١ باسناد صحيح كما فى الدراية ٢٤٩/١ .

- (١) عنهم ، وبه قال مالك والشافعي وأحمد وإسحاق .
- (٢) وقال سفيان الثوري وابن المبارك لازكاة عليه واليه (٣) (٤) (٥) ذهب أصحاب الرأي .
- (٦) واتفقوا على وجوب العشر فيما أخرجت الأرض التي هي له (٧) ووجوب صدقة الفطر عنه .
- وعمر بن شعيب هو ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، وشعيب قد سمع من جده عبد الله بن عمرو ، وقد تكلم يحيى بن سعيد في حديث عمرو بن شعيب ، وقال : هو عندنا واه

- (١) الترمذي ٢٤/٣ وبه قال عطاء وطاوس ومجاهد وابن سيرين والأوزاعي وابن أبي ليلى والحسن بن علي وجابر بن زيد وربيعة والحسن بن صالح والعنبري وأبو عبيد وأبو ثور والظاهرية كما في ك/الأموال ص ٤٠٤-٤٠٧، ٤١٠، والمحلى ٢٩٧/٥، ٣٠٢، ٣٠٦، ٣٠٧، والمغنى ٦٢٢/٢، والاقصاح ١٩٦/١.
- (٢) الترمذي ٢٤/٣ .
- (٣) شرح السنة ٦٤/٦ وهو قول ابن المسيب والحسن وابن جبير وأبي وائل والنخعي كما في المغنى ٦٢٢/٢، وانظر الحجة ٤٥٧/١-٤٦٢، وبدائع الصنائع ٨١٤/٢-٨١٦ .
- (٤) وهناك قول آخر وهو أن وليه يحصيها حتى يبلغ فإن شاء زكى أو أمسك رواه البيهقي ١٠٨/٤ عن ابن مسعود وضعفه بالانقطاع بين مجاهد وابن مسعود ، وليث بن أبي سليم ليس بحافظ وضعفه أهل العلم ، وفي الباب عن ابن عباس تفرد به ابن لهيعة وهو لا يحتج به كذا قال البيهقي ، وحكى عن الثوري وابن أبي ليلى والأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز كما في المغنى ٦٢٢/٢، والمجموع ٢٨٣/٥، والمبسوط ١٦٢/٢، وك/الأموال ص ٤٠٨ .
- (٥) والراجح قول الجمهور بأن في أموال اليتيم زكاة لصحة الحديث في ذلك وردوا على من قال ليس فيها زكاة بأن الزكاة حق يتعلق بالمال خلافا للصلاة والصوم لتعلقهما بالبدن ، فأشبهت نفقة الأقارب وغرامات المتلفات ، ولاتفاق المذكور فيما يلي ، انظر المغنى ٦٢٢/٢، ٦٢٣، والمجموع ٢٨٢/٥ .
- (٦) شرح السنة ٦٤/٦، وانظر ك/الأموال ص ٤٠٩ .
- (٧) شرح السنة ٦٤/٦، وانظر اجماع ابن المنذر ص ٤٩ ، بداية المجتهد ٢٠٤/١، المجموع ٢٨٢/٥ .
- قلت لكن الظاهرية خالفت في ذلك كما في المحلى ١٩٦/٦، ١٩٧، والتمهيد ٣٣١/١٤ .



ومن ضعفه فانما ضعفه من قبل أنه يحدث من صحيفة جده عبد الله بن عمرو ، وأما أكثر أهل الحديث فيحتجون بحديث عمرو ابن شعيب فيثبتونه منهم أحمد وإسحاق وغيرهما .<sup>(١)</sup>

#### القول فى زكاة المعدن والركاز :

(١٠٣٤) عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال "جرح العجماء جبار [والبئر جبار] والمعدن جبار ، وفى الركاز الخمس" .<sup>(٢)</sup>  
أخرجه الشيخان .

#### غريبه :

قوله : "جرح العجماء جبار" ، قال الهروى : أراد بالعجماء البهيمة سميت بذلك لأنها لا تتكلم وكل من لا يقدر على الكلام فهو أعجمى ، قال ومعناه أن البهيمة تنقلت فتصيب فى انفلاتها انسانا فذلك جبار ، ومعناه هدر .<sup>(٣)</sup>

---

(١) الترمذى ٢٤/٣ ، وانظر الميزان ٢٦٣/٣-٢٦٨ وقد ذكر فيه أن يحيى بن سعيد هو القطان ونقل عنه أيضا قوله : اذا روى عن ثقة فهو حجة ، وقال البخارى فى التاريخ الكبير ٣٤٢/٦ ، ٣٤٣ : ورأيت أحمد وعلى بن المدينى والحميدى وإسحاق بن راهويه يحتجون بحديثه . وزاد فى الكاشف ٢٨٧/٢ ، وفى التهذيب ٤٩/٨ أبا عبيد وعامة أصحاب الحديث ، وقد أثبت سماع شعيب من جده جماعة منهم أحمد والبخارى وأبو داود وأقره ابن حجر كما فى لسان الميزان ٢٦٦/٣ ، والتهذيب ٥١٠٥٠/٨ ، والتقريب ص ٢٦٧ .

(٢) هذا لفظ البغوى بما فيه الزيادة ح ١٥٨٦ من طريق مالك وأصله فى الموطأ ٨٦٨/٢ ، ٨٦٩ ورواه البخارى ١٣٧/٢ عن مالك بلفظ : "العجماء جبار .." ، ك/الديات ٤٧٠٤٦/٨ ، ومسلم ك/الحدود ح ١٧١٠ كلاهما عن الليث بلفظ : "العجماء جرحها جبار .." .

(٣) فى الغريبين للهروى ٣١٤/١ "جبارا" أى هدر ، "والعجماء" البهيمة . وانظر : النهاية ١٨٧/٣ ، المشارق ٦٨/٢ ، شرح مسلم ٢٢٥/١ ، الفتح ٣٦٥/٣ .

اللفظ الثانى : "والمعدن جبار" ، قال الجوهرى : سمي المعدن بكسر الدال معدنا لأن الناس يقيمون فيه صيفا وشتاء ،  
(١)  
ومركز كل شيء معدنه ، قال البغوى : ومعنى قوله : "المعدن جبار" أى يستأجر الرجل الرجل فيحفر بئرا أو معدنا فينهار  
(٢)  
عليه فلا ضمان عليه .

اللفظ الثالث : قوله : "فى الركاز الخمس" ، وضبطه بكسر الراء ، قال الهروى واختلف فى تفسيره : فقال أهل العراق هى المعادن ، وقال أهل الحجاز هى كنوز أهل الجاهلية ، قال وكل محتمل فى اللغة ، والأصل فيه قولهم : ركز فى الأرض اذا ثبت فيها ، والكنز يركز فى الأرض كما يركز  
(٣)  
الرمح ، وقال الحسن : الركاز الكنز العادى .  
(٤)

واتفق أهل العلم على وجوب الخمس فى الركاز حالة مايجده ولاينتظر به الحول بشرط أن يوجد فى موات أو فى أرض جاهلية لم يجر عليها ملك فى الاسلام ، وأن يكون من دفن  
(٥)  
الجاهلية .

- 
- (١) الصحاح ٢١٦٢/٦ ، وانظر النهاية ١٩٢/٣ .  
(٢) شرح السنة ٥٨/٦ ، وانظر الفتح ٣٦٥/٣ ، وشرح مسلم ٢٢٦/١١ ، والمشارك ٧٠/٢ .  
(٣) المشارك ٢٨٩/١ ، والنهاية ٢٥٨/٢ ، والجملة الأولى فى ك/الاموال ص ٣٠٩،٣٠٨ غير أنه قال : قال أهل العراق الركاز هو المعدن والمال المدفون ، وقال أهل الحجاز الركاز هو المال المدفون خاصة ، والتحقيق أن قول الحنفية أن الركاز إنما هو ما وجد فى المعدن ، وإنما المال المدفون جعل نظير المال يستخرج من المعدن ، وقول أهل الحجاز هو دفن الجاهلية ، وانظر : الموطأ ٢٥٠/١ ، الأم ٤٤/٢ ، موطأ محمد بن الحسن ص ١١٩ ، الحجة ٤٣٢،٤٣١/١ .  
(٤) رواه أبو داود ك/الخراج والامارة والفى ج ٣٠٨٦ .  
(٥) شرح السنة ٥٩/٦ ، وانظر اجماع ابن المنذر ص ٤٩ ، والاقماف ٢١٧/١ ، والمجموع ٤٥،٣٨/٦ ، والفتح ٣٦٥/٣ .

واختلف الناس فيما يؤخذ منه الخمس :

فعند الشافعى فى أظهر قوليه أنه لا يجب الا فى الذهب  
(١)

والفضة .

(٢)

وأوجبہ أبو حنيفة فى كل جوهر يطبع كالحديد والنحاس .  
(٣) (٤) (٥) (٦)

وقال الحسن فى العنبر واللؤلؤ الخمس .

- (١) شرح السنة ٦٠/٦ ، وهو نمه فى الأم والاملاء من كتبه الجديدة ، وهو قول مالك الثانى كما فى المدونة ٢٩٢/١ والكافى ٢٥٧/١ ، والمجموع ٤٥/٦ ، والأم ٤٥/٢ .
- (٢) شرح السنة ٦١/٦ ، وهو نص الشافعى فى القديم والبويطى من الجديد ، وهو قول مالك الأول والآخر ، وقول أحمد وإسحاق وأبى عبيد وجماهير العلماء ، واختاره ابن المنذر . انظر : المدونة ٢٩٢/١ ، التمهيد ٢٩/٧ ، المغنى ٢١/٣ ، المبدع ٣٦٠/٢ ، موطأ محمد بن الحسن ص ١١٩ ، المبسوط ٢١١/٢ ، ك/الأموال ص ٣١٠ .
- (٣) رواه فى ك/الأموال عن الحسن والزهرى وأيضاً ح ٨٨٨، ٨٨٧ ، وهو قول مالك الأول والثالث الذى رجع اليه ، ورواية عن أحمد كما فى المدونة ٢٩٢/١ ، والمغنى ٢٧/٣ . وذهب مالك فى القول الثانى وسفيان الثورى وجمهور العلماء الى أنه لا خمس فيه ، وروى عن جابر وابن عباس رضى الله عنهما كما فى ك/الأموال ح ٨٨٥، ٨٨٤ ، ص ٣١٧ منه ، والمغنى ٢٧/٣ ، والمدونة ٢٩٢/١ ، والحجة ٤٥٧/١ ، ومختصر المزنى ص ٥٠ ، والمجموع ٣١/٦ .
- (٤) والراجح أنه لاشئ فى العنبر واللؤلؤ وسائر الجواهر المستخرجة من البحر لاثتر جابر وابن عباس رضى الله عنهم ، ولأنه قد كان يستخرج على عهده صلى الله عليه وسلم وعهد خلفائه فلم يأت فيه سنة عنهم من وجه يصح ، ولأن الأصل عدم الوجوب فيه ، ولا يصح قياسه على معدن البر ، انظر ك/الأموال ص ٣١٠ ، والمغنى ٢٨/٣ .
- (٥) لم يتعرض المصنف رحمه الله لاختلاف العلماء فى المعادن وفى المسألة أربعة أقوال :
- الأول : قال الشافعى فى أظهر قوليه تجب الزكاة فى الذهب والفضة - لاغير - ربع العشر اذا بلغ نصاباً ولا يشترط فيه الحول ، كذا فى شرح السنة ٦٠/٦ ، ونسبه الى عمر بن عبد العزيز ومالك .
- قلت لكن استثنى مالك فى رواية ابن القاسم ما لم يتكلف فيه العمل والمؤنة والطلب كالندرة - وهى القطعة التى تندر من الذهب والورق - وشبهها ففها الخمس كالركاز ورواه أشهب عن أبى الزناد عن عمر بن عبد العزيز ، ذكر ذلك كله فى المدونة ٢٨٧/١-٢٨٩ ، وأما فى رواية ابن نافع فقال مالك فيها الزكاة كما فى التمهيد ٣٢/٧ والمنتقى ١٠٢/٢-١٠٤ .

القول فى زكاة التجارة :

(١٠٣٥) روى عن سمرة بن جندب رضى الله عنه أنه قال : "أما

بعد ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا أن

(١)

نخرج الصدقة من الذى يعد للبيع " .

قال البغوى : وذهب عامة العلماء الى أن مال التجارة

= القول الثانى لأحمد فقد جعل الزكاة فى كل مستخرج من الأرض مما له قيمة كما فى المغنى ٣/٢٤، ٢٦، ٢٧ . والقول الثالث للشافعى فى رواية المزنى ، والليث وإسحاق والظاهرية وابن المنذر قالوا مثل قول الشافعى الأول إلا أنهم اشترطوا الحول كما فى مختصر المزنى ص ٥٣ ، والتمهيد ٣٣/٧ ، والمغنى ٣/٢٦، ٢٧ ، والمجموع ٣٧/٦ .

القول الرابع لأصحاب الراى أى فى الذهب والفضة وكل جامد يذوب وينطبع كالحديد والرماس والنحاس ففى قليله وكثيره الخمس كما فى المبسوط ٢/٢١١ ، وعمدة القارى ٣٦٥/٧ .

(٦) والراجح أنه يعتبر فى الذهب والفضة وكل ماخرج من الأرض مما له قيمة نصاب الذهب والفضة لقوله تعالى : {ياأيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ماكسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض} (البقرة : ٢٦٧) ولأنه معدن ، فتعلقت الزكاة بالخارج منه كالإثمان ، ولأنه مال لو غنمه وجب عليه خمسة ، فإذا أخرجه من معدن وجبت فيه الزكاة كالذهب ، وقدر الواجب فيه ربع العشر إذا بلغ نصابه نصاب الذهب والفضة ، ولايشترط له حول كالزرع والثمار والركاز ، كما فى المغنى ٣/٢٤، ٢٦، ٢٧ ، والله تعالى أعلم .

(١) لم يعزه اتباعا للبغوى ٥٢/٦ ، وأخرجه أبو داود ح ١٥٦٢ قال فى التلخيص ١٧٩/٢ فى أسناده جهالة ، وفى بلوغ المرام ص ١٢٤ أسناده لين ، لكن فى الباب عن أبى ذر مرفوعا : "فى البز صدقة" رواه الدارقطنى ١٠٠/٢-١٠٢ بأسنادين مدارهما على موسى بن عبيدة الربذى (وهو ضعيف كما فى التقريب ص ٥٥٢) وبأسناد ثالث من طريق ابن جريج ولم يسمعه من عمران بن أنس ، لكن رواه الحاكم (٣٨٨/١) وقال صحيح على شرطهما ، من طريق سعيد ابن سلمة ثنا عمران ، وهذا أسناد لابأس به ، ذكر ذلك كله فى التلخيص ١٧٩/٢ وقال فى الدراية أسناده حسن .



تجب فيه الزكاة فى قيمته اذا كانت نصيبا عن تمام الحول  
(١)  
فيخرج منها ربع العشر .

وقال داود : زكاة التجارة غير واجبة ، وهو مسبوق  
(٢) (٣)  
بالاجماع .

#### القول فى الاعتداء فى الصدقة :

(١٠٣٦) عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم : "المعتدى فى الصدقة كمانعها" .  
(٤)  
أخرجه أبو عيسى وقال هذا حديث غريب .

#### غريبه :

قال فى الغريب : معنى [الحديث أن على] المعتدى فى  
الصدقة [من الاثم ما على المانع] الذى يكتم ماله ، فلا يذبغى  
(٥)  
للانسان أن يكتم ماله وان تعدى عليه الساعى .

- 
- (١) شرح السنة ٥٣/٦ ، وانظر التمهيد ١٢٥/١٧ ، والمغنى  
٣٠/٣ ، والمجموع ٣/٦ ، ورواه البيهقى ١٤٧/٤ عن ابن  
عمر قوله : "ليس فى العروض زكاة الا أن يراد به  
التجارة" وصححه ، كما صححه فى الدراية ٢٦١/١ من طريق  
عبد الرزاق (ج ٧١٠٣) ورواه البيهقى عن ابن المسيب  
والقاسم وعروة .  
(٢) شرح السنة ٥٣/٦ ، وبه قال ابن حزم كما فى المحلى  
٣٥٥،٣٥٤/٥ .  
(٣) والراجع القول الأول لثبوت حديث الباب وللأشار  
المذكورة . وانظر اجماع ابن المنذر ص ٥١ ومجموع  
الفتاوى ١٥/٢٥ . والله أعلم .  
(٤) ج ٦٤٦ قال ورواه عن أنس سعد بن سنان وقيل سنان بن سعد  
ونقل عن البخارى ترجيح الثانى ، وصححه ابن خزيمة  
ج ٢٣٣٥ ، والطريق الأول رواه أبو داود ج ١٥٨٥ ، وأبو  
عبيد ج ١٠٨٢ ، وقال فى التقريب ص ٢٣١ سعد بن سنان  
ويقال له سنان بن سعد صدوق له أفراد .  
قلت على هذا يكون هذا الحديث حسنا غريبا ، وقد حسنه  
فى تخريج المشكاة ٥٦٦/١ هـ ٣ ، وقال فى المجمع ٨٣/٣  
رواه الطبرانى فى الكبير عن جرير مرفوعا ورجاله ثقات  
(ج ٢٢٧٥) .  
(٥) عن شرح السنة ٧٨/٦ والزيادة منه ، وأصله فى الترمذى  
٣٠/٣ ، وانظر النهاية ١٩٣/٣ .

(١٠٣٧) وقد سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم "أن أهل

الصدقة يعتدون علينا أفنكتم من أموالنا بقدر

ما يعتدون علينا ؟ فقال : لا " .

(١)

أخرجه أبو داود .

وقال الخطابي يمكن أن ينهاهم عن ذلك من أجل أن

المصدق له أن يحلف رب المال أن اتهمه ، فقليل لهم لاتكتموا

(٢)

المال واحتملوا الضيم ولاتكتموهم وإن اعتدوا .

القول فيمن لاتحل له الصدقة :

(١٠٣٨) عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما عن النبي صلى

الله عليه وسلم قال : "لاتحل الصدقة لغنى ولالذى مرة

سوى " .

أخرجه أبو عيسى وقال حديث عبد الله بن عمرو حديث

(٣)

حسن .

(١) ج ١٥٨٦، ١٥٨٧ وفى اسنادهما ديسم السدوسى قال فى

الميزان ٢٩/٢ لايدرى من هو ، تفرد عنه أيوب السختياني

وقال فى الكاشف ٢٢٧/١ وثق ، وقال فى التهذيب ٢١٤/٣

ذكره ابن حبان فى الثقات (٢٢٠/٤) ، وفى التقريب ص ٢٠١

مقبول ، فيكون الحديث عنده لنا ، لكن له شاهد عن

جرير بن عبد الله عند مسلم ج ٩٨٩ .

(٢) عن المعالم ٢٠١/٢ مختصرا ، وزاد البغوى ٧٩/٦ فان كتم

عن الساعى العدل عزز ، وإن كتم عن غير العدل ليؤدى

بنفسه لم يعزر .

(٣) ج ٦٥٢ من طريق الشورى مرفوعا ثم ذكر أن شعبة رواه

موقوفا ، وفى سند المرفوع ريجان بن يزيد العامرى

وثقه ابن معين كما فى تاريخ عثمان بن سعيد الدارمى

ص ١٠٩ ، وقال أبو حاتم شيخ مجهول كما فى الجرح

والتعديل ٥١٧/٣ ، وذكره ابن حبان فى الثقات ٢٤١/٤ ،

وقال فى الكاشف ٢٤٥/١ وثق ولايعرف ، وقال فى التقريب

ص ٢١٢ مقبول .

قلت وله شاهد عن أبي هريرة بلفظه عند الطبرانى فى

الأوسط ورجاله رجال الصحيح كما فى المجمع ٩٢/٣ ،

ومححه ابن خزيمة ج ٢٣٨٧ ، والحاكم ٤٠٧/١ على شرط =

غريبه ومعناه :

أما غريبه ففيه ألفاظ :

(١)

الأول قوله : "لذى مرة" ، ضبطه بكسر الميم وتشديد

الراء ، ذكره الهروى وفسره فقال هو ذو العقل والشدة ،

ومعناه القادر على الكسب ، وانما يقدر عليه بالعقل وسلامة

(٢)

الأعضاء ، وقد قال فى مجمع الفرائد : قادر على الكسب سليم

(٣)

الأعضاء ، وفسره فى المطالع بالقدرة على الكسب والعمل .

اللفظ الثانى : "سوى" ، وضبطه بسين مهملة مفتوحة

(٤)

وواو مكسورة وياء مشددة ، وهو القادر على الكسب .

[وأما معناه] : قال فى الغريب : ومعنى الحديث المنع

(٥)

من المسألة للقادر على الكسب ، ذكره الترمذى .

- 
- = الشيخين - كلاهما من طريق أبى حازم - ووافقه الذهبى ،  
ورواه أحمد ٣٨٩/٢ من طريق سالم بن أبى الجعد ، وصححه  
ابن حبان كما فى الموارد ج ٨٠٦ ، وله شاهد آخر عن  
عبيد الله بن عدى بن الخيار بلفظ : "ان شئتما  
أعطيتهما ولاحظ فيها لغنى وللقوى مكتسب" . قال ذلك فى  
رجلين جليدين سألاه المدقة فى حجة الوداع . رواه أبو  
داود ج ١٦٣٣ ، والنسائى ١٠٠،٩٩/٥ ، وقال فى المجموع  
١٣٥/٦ روياه وغيرهما بأسانيد صحيحة ، وقال الزيلعى  
٤٠١/٢ قال صاحب التنقيح : حديث صحيح ورواته ثقات ،  
قال الامام أحمد ما أجوده من حديث هو أحسنها اسنادا ،  
وقال فى الارواء ٣٨١/٣ اسناده صحيح ، وقال فى المجمع  
٩٢/٣ رواه الطبرانى فى الأوسط ورجاله رجال الصحيح .  
فالحاصل أن الحديث بشواهده صحيح .
- (١) فى (ت) ل ١٣٨/١ : "لذى مرة سوى" والصواب ما أثبتناه  
لما يدل عليه اللحاق .
- (٢) قال فى الصحاح ٨١٤/٢ المرة القوى وشدة العقل ، وقال  
فى النهاية ٣١٦/٤ ، والفائق ٣٦٢/٣ القوة والشدة .
- (٣) المشارق ٣٧٦/١ .
- (٤) فى المشارق ٢٣٢/٢ المعتدل الخلق المستوى التام ، وفى  
النهاية ٣١٦/٤ الصحيح الأعضاء .
- (٥) بل ذكره البغوى ٨١/٦ .

وقد اختلف العلماء فى القوى القادر على الكسب : هل

تحل له الصدقة أم لا ؟

فذهب أكثرهم الى أنه لا تحل له الصدقة ، وهو قول

(١)

الشافعى واسحاق .

وقال أصحاب الرأى : تحل له الصدقة اذا لم يملك مائتى

(٢) (٣)

درهم .

وذهب سفيان الثورى وعبد الله بن المبارك وأحمد

واسحاق الى أنه لا يجوز أن يعطى الرجل من الزكاة أكثر من

(٤) (٥)

خمسين ولا يعطى اذا ملك خمسين درهما .

(١) شرح السنة ٨٣، ٨٢/٦ ، وبه قال أبو عبيد وأحمد وابن

المنذر كما فى المعالم ٢٣٤/٢ ، والمغنى ٢٦٣/٢ .

(٢) شرح السنة ٨٣/٦ وبه قال مالك فى أحد قوليه وحده فى

القول الثانى بأربعين درهما كما فى المنتقى ١٥٢/٢ ،

والكافى ٢٨٥/١ ، وانظر شرح معانى الآثار ١٤/٢ .

(٣) والراجح أنها لا تعطى للقوى السوى المكتسب لحديث الباب

الصحيح لغيره فان كان قويا سويا غير مكتسب كأن يكون

أخرق اليد أو كثير العيال أو لا يجد عملا تعطى له

الصدقة لحديث عبيد الله بن الخيار الصحيح الذى ذكرته

شاهدا لحديث الباب كما فى الأم ٧٣/٢ ، والمعالم ٢٣٣/٢

والله أعلم .

(٤) فى جميع النسخ : "شيئا" مكان "درهما" ، وهو تصحيف

والتصويب من المراجع الآتية .

(٥) شرح السنة ٨٥/٦ ، وأصله فى الترمذى ٣٢/٣ ، وانظر

المغنى ٦٦١/٢ وفيه أنه أظهر روايتى أحمد وقول النخعى

وعلى وابن مسعود لحديث ابن مسعود مرفوعا : "من سأل

وله مايغنيه جاءت مسأله يوم القيامة خموشا أو خدوشا

أو كدوحا فى وجهه ، فقليل يارسول الله : ما الغنى ؟

قال خمسون درهما أو قيمتها من الذهب" رواه الترمذى

ح ٦٥٠ من طريق شريك عن حكيم بن جبير عن محمد بن عبد

الرحمن بن يزيد عن أبيه عن ابن مسعود وقال هذا حديث

حسن وقد تكلم شعبة فى حكيم بن جبير من أجل هذا

الحديث .

قلت هو ضعيف كما فى التقريب ص ١٧٦ وفيه شريك أيضا

وهو ابن عبد الله النخعى الكوفى القاضى صدوق يخطئ

كثيرا تغير حفظه منذ ولى القضاء بالكوفة ، لكن لهذا

=



وقال أصحاب الراى حد الغنى المانع من الزكاة أن يملك  
(١)

مائتى درهم فانه يصير غنيا .

(٢)(٣)

وقال أبو عبيد الغنى من يملك أربعين درهما .

وذهب الاكثرون الى حد الغنى أن يكون عنده مايكفيه  
(٤)

وعياله .

- = الاسناد متتابعة جيدة فقد رواه الترمذى ح ٦٥١ ، وأبو داود ح ١٦٢٦ ، والنسائى ٩٧/٥ ، وابن ماجه ح ١٨٤٠ كلهم من طريق سفيان الثورى سمعت زبيدا يحدث بهذا عن محمد ابن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه ، وزبيد هو ابن الحارث وكلهم ثقات كما فى التقريب ص ٢٤٤ ، ٢١٣ ، ٤٩٣ ، ٣٥٣ فهذا اسناد صحيح وقد صححه فى تخريج المسند ح ٣٦٧٥ ، وفى تخريج المشكاة ٥٧٨/١ هـ ٣ ، لكن قال الذهبى فى الميزان ٥٨٤/١ نقلا عن يحيى بن معين فى رواية عباس الدورى أنه قال يرويه سفيان عن زبيد ولا أعلم أحدا يرويه غير يحيى بن آدم ، وهذا وهم ، لو كان كذا لحدث به الناس عن سفيان ، ولكنه حديث منكر ، يعنى وانما المعروف بروايته حكيم ، وقال فى الفتح ٣٤١/٣ وهو (أى زبيد بن الحارث) شيخ حكيم ، ونص أحمد فى علل الخلال وغيرها أن رواية زبيد موقوفة ، فعلى هذا يكون فى هذا الاسناد علتان : النكارة والوقف ، ولا يصح الحديث مرفوعا ولا يحتج به والله أعلم .
- (١) شرح السنة ٨٥/٦ وهى رواية المغيرة عن مالك كما فى المنتقى ١٥٢/٢ ، وانظر الهداية وشرح فتح القدير ٢١٥/٢ ، وبه قال ابن شبرمة كما فى التمهيد ١٠١/٤ .
- (٢) شرح السنة ٨٦/٦ ، وانظر ك/الأموال ص ٤٩٣ ، وهى رواية الواقدي عن مالك وبه قال الحسن كما فى التمهيد ١٠٠،٩٣/٤ والحديث عن عطاء بن يسار عن رجل من بنى أسد مرفوعا : "من سأل منكم وله أوقية أو عدلها فقد سأل الحافا" رواه مالك ٩٩٩/٢ وقال فى التمهيد ٩٣/٤ تابع مالكا هشام بن سعد وغيره وهو حديث صحيح وجهالة المحابى لاتفر ، وانظر ك/الأموال ح ١٧٣٣ ، ١٧٣٤ وله شاهد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا : "من سأل وله أربعون درهما فهو الملحف" رواه النسائى ٩٨/٥ واسناده حسن من أجل عمرو بن شعيب والا فباقى رجاله ثقات كما فى التقريب ص ٨٠ ، ٥٨٧ ، ٢٤٥ ، ١٩٨ .
- (٣) وقال مالك فى رواية ابن القاسم يعطى من له أربعون درهما وله عيال كما فى المدونة ٢٩٥/١ ، وانظر الاشراف ١٩٢/١ ، والمنتقى ١٥٢/٢ ، وقال فى التمهيد ٩٨/٤ وهو المشهور من مذهبه .
- (٤) شرح السنة ٨٦/٦ وهى رواية مهنا عن أحمد كما فى الافصاح ٢٢٩/١ وحكاها عن مالك فى بداية المجتهد ٢٠٣/١ .

قال الشافعى يعطى الفقير من الزكاة حتى يزول عنه اسم  
(١)(٢)(٣)  
الفقر والحاجة من غير تحديد .

القول فيمن تحل له الصدقة من الاغنياء :

(١٠٣٩) عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : "أصيب رجل  
فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فى شمار  
ابتاعها وكثر دينه فقال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم : تمصدقوا عليه ، فتمصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك  
وفاء دينه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لغرمائه : خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك" .

- (١) شرح السنة ٨٦/٦ .  
(٢) وذهب بعضهم الى أن حد الغنى قوت اليوم والليلة لحديث  
سهل بن الحنظلية مرفوعا : "من سأل وعنده مايغنيه  
فانما يستكثر من النار ، فقالوا : يارسول الله  
وما يغنيه ؟ قال قدر مايغنيه ويعشيه - وفى رواية قال  
أن يكون له شبع يوم وليلة أو ليلة ويوم" رواه أبو  
داود ج ١٦٢٩ ورجاله ثقات سوى مسكين وهو ابن بكير  
الحرانى صدوق يخطئ ، كما فى التقريب ص ٥٠٩، ٥٢٩، ٣٢١ ،  
٦٦٨، ٢٠٨ ، ورواه أبو عبيد ج ١٧٣٦ ورجاله ثقات سوى  
هشام بن عمار شيخ أبى عبيد وهو ابن نصير السلمى  
الدمشقى صدوق كبر فمار يتلقن فحديثه القديم أصح كما  
فى التقريب ص ٦٦٨، ٣٥٣، ٢٧٥، ٥٧٣ ولا يلتفت الى قول ابن  
حزم فى المحلى ٢١٩/٦ : أبو كبشة السلولى مجهول ، لأنه  
ثقة كما فى التقريب ص ٦٦٨ . وقد تابع هشام الوليد  
ابن مسلم عند أحمد ١٨١، ١٨٠/٤ والوليد ثقة لكنه كثير  
التدليس والتسوية كما فى التقريب ص ٥٨٤ وقد صرح هنا  
بالتحديث وصححه ابن حبان كما فى الموارد ج ٨٤٤ .  
فالحديث بمجموع طرقه صحيح ان شاء الله .  
(٣) والراجح أن حد الغنى أربعون درهما فمن ملكها فلا تحل  
له الزكاة لحديث عطاء بن يسار عن رجل من بنى أسد  
الذى صحناه بشاهده المذكور فى التخرىج ، وهو الظاهر  
من تصرف البخارى فى ترجمة باب قول الله تعالى :  
{لايسألون الناس الحافا} كما فى الفتح ٣/٣٤٢ ، وأما  
القول بأن حد الغنى خمسون درهما فالحديث فيه ضعيف ،  
وأما القول بأن حد الغنى قوت يوم وليلة فالحديث  
الوارد فيه صحيح لكنه أعطاهما من سهم المؤلفة قلوبهم  
كما فى المعالم ٢/٢٣٠ والله أعلم .

أخرجه أبو عيسى وقال : وفى الباب عن عائشة وجويرية  
وأنس ، وقال حديث أبى سعيد حديث حسن صحيح ، ولم يذكر فى  
(١) (٢)  
الباب غيره .

القول فى كراهية الصدقة للنبي صلى الله عليه وسلم  
وأهل بيته ومواليه :

(٣) (٤)  
(١٠٤٠) عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال : "كان النبي  
صلى الله عليه وسلم إذا أتى بشيء سأل أصدقته هى أم  
هدية ؟ فإن قالوا صدقة لم يأكل ، وإن قالوا هدية  
أكل " .

- (١) الترمذى ج ٦٥٥ واسناده صحيح رجاله ثقات على شرط  
الشيخين كما فى التقريب ص ٤٥٤، ٤٦٤، ١٢٨، ٤٣٧ .
- (٢) قلت : اتفق أهل العلم على أن الزكاة لا تحل للأغنياء إلا  
لخمسة استثناهم رسول الله صلى الله عليه وسلم كما فى  
التمهيد ٩٧/٥ ، وشرح السنة ٨٥/٦ وذلك لحديث عطاء بن  
يسار مرفوعا مرسل : "لا تحل الصدقة إلا لخمسة : لغاز فى  
سبيل الله ، أو لعامل عليها ، أو لغارم ، أو لرجل  
اشتراها بماله ، أو لرجل كان له جار مسكين فتصدق على  
المسكين فأهداها المسكين للغنى" أخرجه مالك ٢٦٨/١ ،  
وأبو داود من طريقه ج ١٣٣٥ ، ووصله فى ج ١٣٣٦ ، كما  
وصله ابن ماجه ج ١٨٤١ ، وأحمد ٥٦/٣ ، وصححه ابن خزيمة  
ج ٢٣٧٤ ، والحاكم ٤٠٧/١ على شرطهما ووافقه الذهبى ،  
وصححه ابن حزم كما فى المحلى ٢١٦/٦ ، والالبانى فى  
الارواء ٣٧٨/٣ ونقل عن ابن عبد البر أن هذا الحديث  
وصله جماعة عن زيد بن أسلم ، كما نقل عن ابن حجر (فى  
التلخيص ١١١/٣) أنه صححه جماعة .
- (٣) اختلف فى توثيقه وتضعيفه ورجح ابن حجر أنه صدوق ،  
وهو تابعى من السادسة ، مات قبل الستين ومائة ، روى  
له الأربعة والبخارى تعليقا .
- انظر : تاريخ ابن معين ٦٤/٢ ، التاريخ الكبير ١٤٢/٢  
الجرح والتعديل ٤٣٠/٢ ، الميزان ٣٥٣/١ ، التهذيب  
٤٩٨/١ ، التقريب ص ١٢٨ ، الخلاصة ص ٥٣ .
- (٤) هو حكيم بن معاوية بن حيدة القشيرى ، تابعى صدوق من  
الثلاثة أخرج له الأربعة والبخارى تعليقا كما فى  
التقريب ص ١٧٧ .
- وانظر : تاريخ الثقات ص ١٣٠ ، التاريخ الكبير ١٢/٣ ،  
الجرح والتعديل ٢٠٧/٣ ، الثقات ١٦١/٤ ، الكاشف ١٨٦/١  
التهذيب ٤٥١/٢ ، الخلاصة ص ٩١ .



(١)

أخرجه الترمذى وقال حديث حسن غريب .

وقال : جد بهز بن حكيم اسمه معاوية بن حيدة القشيري

(٢)

وقال فى الاستيعاب هو معاوية بن حيدة بحاء مهملة وياء

ساكنة ودال مهملة وهاء ، ابن قشير بن كعب القشيري .

(٣)

(١٠٤١) وعن ابن أبى رافع [عن أبى رافع رضى الله عنه ] "أن

(٤)

رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث رجلا من بنى مخزوم

على الصدقة فقال لأبى رافع اصحبنى كيما تصيب منها

فقال لا حتى آتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله

فانطلق الى النبى صلى الله عليه وسلم فسأله فقال :

(١) الترمذى ح ٦٥٦ زاد وفى الباب عن جماعة من الصحابة فذكرهم .

قلت اسناده حسن من أجل بهز بن حكيم عن أبيه وكلاهما صدوق كما سبق ، وهو صحيح بالشواهد التى ذكرها الترمذى منها حديث أبى هريرة عند البخارى ك/الهيئة ١٣١/٣ ، ومسلم ح ١٠٧٧ بمعناه .

(٢) الجملة الاولى عند الترمذى ٣٦/٣ ، والجملة الثانية فى الاستيعاب ١٠/١٣٣ زاد وهو معدود فى أهل البصرة غزا خراسان ومات بها .

قلت وله وفاة وصحبة وسماع من النبى صلى الله عليه وسلم ، روى له الأربعة والبخارى تعليقا رضى الله عنه . انظر : طبقات خليفة ص ٥٨ ، ابن سعد ٣٥/٧ ، الجمهرة ص ٢٩٠ ، تاريخ الصحابة ص ٢٣١ ، أسد الغابة ٢٠٨/٥ ، التجريد ٨٢/٢ ، الاصابة ٢٣٠/٩ ، التهذيب ٢٠٥/١٠ ، التقريب ص ٥٣٧ ، الخلاصة ص ٣٨١ .

(٣) الزيادة من الترمذى وقد سقطت من جميع النسخ .

(٤) قال فى مختصر أبى داود ٢٤٥/٢ . هو الأرقم بن أبى الأرقم القرشى المخزومى أبو عبد الله من المهاجرين الأولين ، استخفى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى داره بمكة فى أسفل الصفا حتى كملوا أربعين رجلا آخرهم عمر بن الخطاب ، وهى التى تعرف بالخيرزان .

انظر : الأسماء الميهممة ص ٢٠ ، تاريخ الصحابة ص ٣٥ ، أسد الغابة ٧٤/١ ، التجريد ١٢/١ ، الاصابة ٤٠/١ ، سير أعلام النبلاء ٤٧٩/٢ .



ان الصدقة لاتحل لنا وان موالى القوم من أنفسهم " .  
(١)  
أخرجه أبو عيسى وقال هذا حديث حسن صحيح .

و"أبو رافع" مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ،  
(٢)  
واسم ابن أبي رافع عبيد الله بن أبي رافع كاتب على بن أبي  
(٣)  
طالب رضى الله عنه ، ذكره أبو عيسى .  
(٤)  
(١٠٤٢) وعن محمد بن زياد قال : "سمعت أبا هريرة يقول أخذ  
(٥)  
الحسن بن على رضى الله عنهما ثمرة من تمر الصدقة  
فجعلها فى فيه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كخ ألقها ، أما شعرت أنا لئأكل الصدقة " .  
(٦)  
أخرجه الشيخان .

(١٠٤٣) وعن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم : "انى لأنقلب الى أهلى فأجد التمرة ساقطة على

- 
- (١) ح ٦٥٧ وقال فى الفتح ٣/٣٥٦ رواه أصحاب السنن وصححه  
الترمذى وابن حبان وغيره .  
قلت وصححه ابن خزيمة ح ٢٣٤٤ ، والحاكم ٤٠٤/١ على  
شرطهما ووافقه الذهبى من طريق أحمد بن حنبل عن محمد  
ابن جعفر (المعروف بغندر) عن شعبة عن الحكم (هو ابن  
العتيبة) به وهو فى المسند ١٠/٦ ورجاله ثقات كما فى  
التقريب ص ٨٤، ٤٧٢، ٢٦٦، ١٧٥ ، وصححه فى الارواء ٣/٣٨٧ .  
(٢) فى جميع النسخ : "عبد الله" والصواب مصغرا .  
(٣) الترمذى ٣/٣٦ وقد سبقت ترجمتهما ، انظر ح ٥٠٥، ٤٤٨ .  
(٤) هو الجمحى مولاهم أبو الحارث المدنى نزيل البصرة  
تابعى ثقة ثبت ربما أرسل من الثالثة ، روى له  
الجماعة كما فى التقريب ص ٤٧٩ .  
انظر : الجرح والتعديل ٧/٢٥٧ ، الثقات ٥/٣٧٢ ، سؤالات  
ابن الجنيد ص ٣٩٠ ، الكاشف ٣/٣٩ ، التهذيب ٩/١٦٩ ،  
الخلاصة ص ٣٣٦ .  
(٥) فى جميع النسخ : "الحسين" وهو تصحيف ، والتصويب من  
المصادر الآتية .  
(٦) هذا لفظ البغوى ح ١٦٠٥ ورواه بمعناه كل من البخارى  
٢/١٣٥ ، ومسلم ح ١٠٦٩ .

فراشى أو فى بيتى فأرفعها لآكلها ثم أخشى أن تكون من  
الصدقة فألقيها " .

اتفق الشيخان على اخراجه ، وانفرد به مسلم من طريق  
(١)  
آخر .

والاحاديث دالة على الكراهية وهى التحريم ، فان الناس  
ما اختلفوا فى تحريم الصدقة الواجبة على رسول الله صلى  
الله عليه وسلم . (٢)

(٣)  
وأما بنو هاشم فتحرم عليهم عند أكثر العلماء ، وقال  
الشافعى : ولا تحل لبنى المطلب فان النبى صلى الله عليه

(١) هذا لفظ البغوى ج ١٦٠٦ ورواه بمعناه البخارى ك/ اللقطة  
٩٤/٣ ، ومسلم ج ١٠٧٠ ، ١٦٣ كلاهما من طريق عبد الرزاق  
ومسلم ج ١٠٧٠ ، ١٦٢ من طريق ابن وهب .  
(٢) المعالم ٢٤٤/٢ ، شرح السنة ١٠٣/٦ ، بلوغ الأمانى ٨٢/٩  
التمهيد ٩١٠٨٨/٣ ، الفتح ٣٥٤/٣ وقال فيه نقل الاجماع  
على ذلك غير واحد منهم الخطابى .

(٣) قلت وكذلك أصحاب المراجع السابقة نقلوا الاجماع .  
هم آل العباس وآل على وآل جعفر وآل عقيل وآل الحارث  
كما فى الافصاح ٢٣٠/١ ، والهداية ٢١٣/٢ ، وفتح العلام  
٢٨٥/١ .

(٤) المعالم ٢٤٤/٢ ، وشرح السنة ١٠٣/٦ وحكى الاتفاق على  
ذلك فى المراتب ص ٩٦ ، والافصاح ٢٣٠/١ ، والمغنى  
٦٥٥/٢ ، والتمهيد ٩١/٣ والتحقيق أن قوما خالفوا فى  
ذلك فرأوا اباحة ذلك لبنى هاشم لأنهم حرموا من سهم  
ذوى القربى بعد موت النبى صلى الله عليه وسلم منهم  
أبو حنيفة والأبهرى المالكى وهو وجه لبعض الشافعية ،  
وعن أبى يوسف يحل من بعضهم لبعض لامن غيرهم كما فى  
الفتح ٣٥٤/٣ ، وانظر شرح معانى الآثار ١١٠٣/٢ فقد  
استدل لهم بحديث رواه بسنده الى ابن عباس قال :  
"قدمت غير المدينة فاشتري منها النبى صلى الله عليه  
وسلم متاعا فباعه فربح أواق فضة فتصدق بها على أرامل  
بنى المطلب ثم قال : لأعود أن أشتري بعدها شيئا أبدا  
وليس ثمنه عندي" لكن قال الطحاوى : ليس فيه حجة لأنه  
يحتمل أن يكون النبى صلى الله عليه وسلم فعل هذا من  
جهة الصدقة التى تحل لهم .

(١)(٢)

وسلم سوى بينهم في سهم ذوى القربى .

وأما موالى بنى هاشم : فمن العلماء من لم يبح لهم

(٣)

الصدقة لظاهر الحديث ، ومنهم من أباح لهم ذلك لأنهم لاحظ

لهم في سهم ذوى القربى الذى عوض ذوا القربى عن الصدقة به

وحديث أبى رافع محمول على أنه قصد تنزيهه ، ومعنى قوله :

"فإن موالى القوم من أنفسهم" ، أراد به الاستئذان بسنتهم

(٤)(٥)

والتخلق بأخلاقهم ، ذكره فى الغريب .

(١) المعالم ٢/٢٤٥ ، وشرح السنة ٦/١٠٣ وهو قول مجاهد

وقتادة وابن جريج ومسلم بن خالد وأبى ثور ، ورواية

عن أحمد وقول بعض المالكية وابن حزم كما فى المحلى

٦/٢١٠ ، والمغنى ٢/٦٥٦ ، ٦٥٧ ، وشرح مسلم ٧/١٧٦ ،

وأضواء البيان ٢/٣٦١ .

(٢) والراجع ما اختاره ابن حجر فى الفتح ٣/٣٥٤ أن المراد

بالآل هنا بنو هاشم وبنو المطلب على الأرجح من أقوال

العلماء ، واستدل فى الفتح ٦/٢٤٤ بحديث جبير بن مطعم

مرفوعا وفيه : "إنما بنو المطلب وبنو هاشم شيء واحد"

(أخرجه البخارى فى ك/الخمسة ٤/٥٦، ٥٧) ومال إليه فى

فتح العلام ١/٢٨٥، ٢٨٦ ، وفى أضواء البيان ٢/٣٦١ وذكر

فيه الشنقيطى أن الذين قالوا بأنهم بنو هاشم فقط هم

عمر بن عبد العزيز وزيد بن أرقم ومالك والثورى

والأوزاعى ومجاهد وعلى بن الحسن وغيرهم .

قلت وهو قول أصحاب الراى ورواية عن أحمد كما فى

المغنى ٢/٦٥٧ ، والهداية وشرح فتح القدير ٢/٢١١-٢١٣ .

(٣) شرح السنة ٦/١٠٣ وهو قول أصحاب الراى وأحمد وأصح

الوجهين عند الشافعية ، وبه أخذ ابن الماجشون ومطرف

من المالكية والثورى كما فى الهداية وشرح فتح القدير

٢/٢١٣، ٢١١ ، وشرح مسلم ٧/١٧٦ ، والفتح ٣/٣٥٦ ،

والمغنى ٢/٦٥٦ ، والافصاح ١/٢٣١ ، والمنقى ٢/٣٢٥ .

(٤) بل فى شرح السنة ٦/١٠٣ وهو قول مالك وأحد الوجهين فى

مذهب الشافعى ، وبه أخذ الجمهور ، ومال إليه الخطابى

كما فى المعالم ٢/٢٤٥ ، والمنقى ٢/٣٢٥ ، والمغنى

٢/٦٥٦ ، وشرح مسلم ٧/١٧٦ ، والفتح ٣/٣٥٦ .

(٥) والراجع تحريم الزكاة على موالى بنى هاشم وبنى

المطلب لحديث أبى رافع الصحيح فى الحاق الموالى

بأقوامهم فى تحريم الصدقة وهو نص صريح فى المسألة

فهو مقدم على أدلة الخصم فانهم قالوا بعدم مشاركتهم

فى النسب وليس لهم فى الخمس سهم كما فى فتح العلام

١/٢٨٦ ، وانظر المغنى ٢/٦٥٦ والله أعلم .

وذكر البغوى أن صدقة التطوع كانت مباحة لآل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما تركها النبى صلى الله عليه وسلم تنزها .  
(١)

#### القول فى التصدق بالشئ اليسير :

(١٠٤٤) عن عدى بن حاتم رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : "ما منكم من أحد الا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان فينظر أيمن منه فلا يرى الا ما قدم من عمله ، وينظر أشأم منه فلا يرى الا ما قدم ، وينظر أمامه فلا يلقى الا النار تلقاء وجهه ، فاتقوا النار ولو بشق تمرة " .

#### (١) شرح السنة ١٠٣/٦ .

قلت هنا ثلاث مسائل :

المسألة الأولى صدقة التطوع للنبى صلى الله عليه وسلم وفيها قولان : القول الأول يحرم عليه وهو أصح الوجوه عند الشافعية والمشهور عن أحمد ، وبه أخذ أصحاب الرأى وابن حزم والجمهور كما فى شرح مسلم ١٧٦/٧ ، وشرح معانى الآثار ١١/٢ ، والمغنى ٦٦٠/٢ ، والتمهيد ٨٨/٣ ، والمحلى ٢١٠/٦ . والقول الثانى : تحل له وهو أحد الوجوه عند الشافعية ورواية الميمونى عن أحمد وبه أخذ طائفة من أهل العلم كما فى شرح مسلم ١٧٦/٧ ، والمغنى ٦٦٠/٢ ، والتمهيد ٨٨/٣ . والراجح أنها تحرم لحديث أبى هريرة المتقدم المتفق عليه كما فى الفتح ٣٥٤/٣ ، ورجحه أيضا فى شرح مسلم ١٧٦/٧ .

والمسألة الثانية : صدقة التطوع لآل النبى صلى الله عليه وسلم ومواليهم ، وفيها قولان : الأول تحرم عليهم وهو وجه عند الشافعية وقول مطرف وابن الماجشون وابن نافع وأصبغ من المالكية وابن حزم وأصحاب الرأى وهى رواية عن أحمد كما فى المنتقى ١٥٣/٢ ، وشرح مسلم ١٧٦/٧ ، والمحلى ٢١٠/٦ ، وشرح معانى الآثار ١١/٢ ، والمغنى ٦٦٠/٢ . والقول الثانى يحل لهم وهو وجه عند الشافعية وقول ابن القاسم وأبى بكر الأبهري ونص عليه أحمد وجزم به أكثر أصحابه لحديث : "كل معروف صدقة " (أخرجه البخارى ك/الادب ٧٩/٧ ، ومسلم ج ١٠٠٥ كلاهما عن جابر رضى الله عنه كما فى المبدع ٤٣٥/٢ ، وانظر المنتقى ١٥٢/٢ ، ١٥٣ ، وشرح مسلم ١٧٦/٧ .



(١)

أخرجه مسلم فى صحيحه .

(١٠٤٥) وقد روى عن الأعمش بمعناه وزاد فقال : "فمن استطاع

(٢)

أن يلقى وجهه النار ولو بشق تمرة ، فإن لم يجدوا

فبكلمة طيبة " .

(٤)

(٣)

أخرجاه جميعا ، وانفرد به مسلم من طريق آخر .

القول فى خير الصدقة عن ظهر غنى :

(١٠٤٦) عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم : "انما الصدقة عن ظهر غنى ، وان

اليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول " .

(٥)

أخرجه الشيخان .

قال فى الغريب : معنى ذلك أن خير الصدقة ما يترك

(١) هذا لفظ البغوى ح ١٦٣٨ ، والذي عند مسلم ح ١٠١٦ ، ٦٧

بلفظ : "بين يديه" عوض : "أمامه" وكذا رواه البخارى

ك/التوحيد ٢٠٢/٨ .

(٢) فى جميع النسخ : "فان لم يجد" والتصويب من البغوى .

(٣) هذا لفظ البغوى ١٣٨/٦ والذي عند البخارى ك/التوحيد

٢٠٢/٨ ، ومسلم ح ١٠١٦ عن الأعمش حدثنى عمرو بن مرة عن

خيثمة مثل الرواية السابقة وزاد فيه : "ولو بكلمة

طيبة " .

(٤) البخارى ك/الادب ٨٠،٧٩/٧ ، ومسلم ح ١٠١٦ ، ٦٨ من نفس

الطريق بلفظ : "فمن لم يجد فبكلمة طيبة" ، ومسلم

ح ١٠١٦ ، ٦٨ مكرر من طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن

خيثمة بلفظ : "فان لم تجدوا فبكلمة طيبة" .

(٥) هذا لفظ البغوى ح ١٦٧٥ ومثله عند مسلم لكن عن حكيم بن

حزام ح ١٠٣٤ غير أنه قال : "أفضل الصدقة (أو خير

الصدقة) ... " ورواه البخارى ١١٧/٢ عن حكيم بن حزام

لكن بتأخير الجملة : "وخير الصدقة عن ظهر غنى (زاد)

ومن يستعفف يعفه الله ، ومن يستغن يغنه الله" ورواه

عن أبى هريرة أيضا بلفظ : "خير الصدقة ما كان عن ظهر

غنى وابدأ بمن تعول" فقط .

لنفسه ما يستظهر به على الخواائب التي تنوبه . قال ابن عباس  
رضى الله عنهما وهو معنى قوله تعالى : {يسألونك ماذا  
ينفقون . قل العفو} أى ما فضل عن أهلك .  
(١) (٢)

#### القول فى الصدقة على الأولاد والأقارب :

(١٠٤٧) عن أم سلمة رضى الله عنها أنها قالت : "يارسول  
الله ان بنى سلمة فى حجرى وليس لهم شيء الا ما أنفقت  
عليهم ولست بتاركتهم كذا ولا كذا ، أفلى أجر ان أنفقت  
عليهم ؟ فقال النبى صلى الله عليه وسلم : أنفقى  
عليهم فان لك أجر ما أنفقت عليهم " .  
(٣)  
أخرجه الشيخان .

(١٠٤٨) عن أنس بن مالك رضى الله عنه أنه قال : "كان أبو  
طلحة أكثر أنصار المدينة مالا ، وكان أحب أمواله  
بئرحاء ، وكانت مستقبله المسجد ، وكان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب ، قال  
(٤) (٥)

- 
- (١) سورة البقرة : ٢١٩  
(٢) عن شرح السنة ١٧٩/٦ مختصرا ، والاثار أخرجه وكيع وسعيد  
ابن منصور وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن  
أبى حاتم والنحاس فى ناسخه والطبرانى والبيهقى فى  
الشعب كما فى الدر المنثور ٦٠٧/١ ، زاد السيوطى وفى  
لفظ قال : الفضل من العيال .  
قلت واختاره الطبرى ٣٦٥/٢ ، والبغوى فى شرح السنة  
١٨١/٦ ، والقرطبى ٦١/٣ ونسبه أيضا الى الحسن وقتادة  
وعطاء والسدى والقرطبى محمد بن كعب وابن أبى لیلی  
وغيرهم ، وعزاه ابن كثير ٢٥٦/١ كذلك الى ابن عمر  
ومجاهد وعكرمة وابن جبير والقاسم وسالم وعطاء  
الخراسانى والربيع بن أنس وغير واحد .  
(٣) هذا لفظ البغوى ح ١٦٧٩ من طريق عبد الرزاق ، ورواه  
مسلم بمعناه ح ١٠٠١ ، والبخارى مختصرا ١٢٨/٢ .  
(٤) فى الموطأ والبخارى : "مالا من نخل" .  
(٥) فى (ز) ل ١٥٣ ب : "من مائها" وهو تمحييف .

أنس : فلما نزلت هذه الآية : {لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون} قام أبو طلحة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يارسول الله ان الله تعالى يقول في كتابه : {لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون} ، وان أحب أموالى إلى بئير حاء وانها صدقة لله أرجو ذخرها وبرها عند الله فضعها يارسول الله حيث شئت ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : بخ بخ ذلك مال رابح ، وقد سمعت ما قلت فيها ، وانى أرى أن تجعلها فى الأقربين ، فقال أبو طلحة أفعل يارسول الله فقسمها أبو طلحة فى أقاربه وبنى عمه " .  
(٥)  
أخرجه الشيخان .

#### غريبه :

قوله : "بخ بخ" ، كلمة تقال على وجه التعظيم للأمر والتفخيم له ، وفيها لغتان : أحدهما سكون الخاء كاللام من "هل" و"بل" ، والثانية الكسر مع التنوين كـ : "مه" وما أشبهه من الأصوات ، وقال ابن السكيت : "بخ بخ" مثل "به" به " بمعنى واحد ، ذكره فى الغريب .  
(٦)

- 
- (١) سورة آل عمران : ٩٢  
(٢) كذا فى جميع النسخ وفى شرح السنة ، وجاء فى الموطأ والصحيحين : "بخ ، ذلك مال رابح ، ذلك مال رابح" .  
(٣) كذا فى جميع النسخ وفى شرح السنة وفى صحيح مسلم ، والذى فى الموطأ وصحيح البخارى : "فيه" .  
(٤) الجملة : "أفعل يارسول الله" ليست فى مسلم .  
(٥) هذا لفظ البغوى ح ١٦٨٣ عن مالك ، وأصله فى الموطأ ٩٩٥/٢ ، وعن مالك رواه بنحوه البخارى ١٢٦/٢ ، ومسلم ح ٩٩٨ .  
(٦) شرح السنة ١٩٠/٦ ، وذكر فى المشارق ٧٩/١ لغة شالثة وهى بالتشديد والضم والتنوين ونقل عن الخليل استعمالها فى الرضى بالشئ ، وقال فى النهاية ١٠١/١ وهى مبنية على السكون فاذا وصلت جررت ونونت ، ويقال بخبخت الرجل اذا قلت له ذلك .

قوله : "مال رابح" ، فيه روايتان : احدهما بالياء المعجمة بواحدة ، أى ذو ربح كقولك : "لابن" و "تامر" ، والثانية بالياء المعجمة باثنتين على معنى أنه قريب الفائدة حاضر المنفعة ، ذكره فى الغريب .<sup>(١)</sup>

وفيه من الفقه : أن صدقة الحبس يجوز أن يقع أصلها مبهما ثم يفصل بعد ذلك . وقال بعض أهل العلم : لا يصح الوقف حتى يبين المصروف ويرد منتهاه الى الفقراء والمساكين .<sup>(٢)</sup> وقال الخطابى : الحديث يدل على أن الحبس اذا وقع مبهما ولم يذكر سبله وقع صحيحا ، فاذا مات المحبس عليه ولم يذكر المحبس مصرفها بعد موته كان مرجعها الى أقرب الناس الى الوقف ، فان هذه الأرض حبسها أبو طلحة بأن جعلها لله تعالى ولم يذكر سبلها فمصرفها رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أقرب الناس من قبيلته .<sup>(٣)</sup>

ومن ألفاظ الحديث : "بئر حاء" وهو موضع ، وقد رواه أبو داود : "بأريحاء" .<sup>(٤)</sup>

(١) شرح السنة ١٩٠/٦ ، وانظر النهاية ٢/١٨٢، ٢٧٤ ، وحكى فى الفتح ٣/٣٢٦ فى الرواية الأولى معنى آخر على أنه فاعل بمعنى فعيل أى مال مربوح فيه ، وحكى فى الرواية الثانية معنى آخر أيضا على أنه يروح بالأجر ويغدو به .

(٢) عن شرح السنة ١٩٠/٦، ١٩١ مختصرا .

(٣) عن المعالم ٢/٢٥٨، ٢٥٩ مختصرا ، زاد الخطابى : وهذا يشبه معنى قول الشافعى ، أما المزنى فقال : يرجع الى أقرب الناس به اذا كان فقيرا ، ورجح الخطابى الأول بقوله وقصة أبى بن كعب (فى رواية مسلم ح ٩٩٨ ، ٤٣ : "فجعلها فى حسان بن ثابت وأبى بن كعب") تدل على أن الفقير والغنى فى ذلك سواء ، وقال الشافعى وكان أبى يعد من مياسير الأنصار .

(٤) انظر رواية أبى داود فى سننه ح ١٦٨٩ بفتح الألف وسكون الراء وفتح الياء المعجمة باثنتين من تحت وفتح الحاء =



(١٠٤٩) وقد روى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :  
"من سره أن يبسط عليه في رزقه وينسأ في أثره فليصل  
رحمه" .

(١)

رواه أبو داود .

قال الخطابي : قوله : "ينسأ في أثره" ، معناه يؤخر  
في أجله ، قال ولهذا يقال للرجل نسأ الله في عمرك وأنسأ  
الله عمرك ، والأثر هاهنا آخر العمر .

(٢)

القول في الصدقة على الجار :

(١٠٥٠) عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت :  
"قلت يارسول الله ان لى جارين فالى أيهما أهدي ؟ قال

= وألف ممدودة ، وفى مسلم ج ٩٩٨ ، ٤٣ : "بريحا" بفتح  
أوله وكسر ثانيه ، وح ٩٩٨ ، ٤٢ "بيرحى" بفتح أوله  
وسكون ثانيه وفتح ثالثه ورابعه ، وألف مقصورة فى  
الروايتين ، والرواية المثبتة "بيرحاء" فى الموطأ  
والبخارى وشرح السنة كما سبق قال فيها ابن الأثير :  
تروى بفتح الباء وكسرها وفتح الراء وضمها وبالمد  
والقصر فهذه ثمان لغات ، قال الباجى أفصحها بفتح  
الباء وسكون الباء وفتح الراء مقصور ، وكذا جزم به  
المغانى وقال انه فيعلى من البراج قال ومن ذكره بكسر  
الموحدة وظن وأنها بئر من آبار المدينة فقد صحف .  
قلت يريد بذلك قول البكرى فانه جاء فى معجمه : وحاء  
موضع بالمدينة وهو الذى ينسب اليه بئر حاء .  
انظر : معجم ما استعجم ٤١٣/٢ ، معجم البلدان ٥٢٥/١ ،  
المشارك ١١٦/١ ، النهاية ١١٤/١ ، شرح مسلم ٨٤/٧ ،  
الفتح ٣٢٦/٣ .

(١) ح ١٦٩٣ وقال فى المختصر ٢٦١/٢ أخرجه الشيخان .  
قلت هو فى البخارى ك/الادب ٧٢/٧ ، ومسلم ك/البر

ح ٢٥٥٧ .  
(٢) المعالم ٢٦١/٢ ، وانظر جامع الأصول ٤٨٩/٦ ، والمشارك  
٢٦/٢ ، والصحاح ٧٦/١ .

عليه السلام : الى أقربهما بابا " .  
(١)  
أخرجه البخارى .

(١٠٥١) وعن أبى ذر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم : "لا تحقرن من المعروف شيئا ولو أن  
تلقى أخاك بوجه طليق ، وإذا طبخت مرقة فأكثرها واغرف  
لجيرانك منها " .  
(٢) (٣)  
(٤)  
أخرجه مسلم .

#### القول فى الصدقة عن الميت :

(١٠٥٢) عن عائشة زوج النبى صلى الله عليه وسلم "أن رجلا  
أتى النبى صلى الله عليه وسلم فقال ان أمى ا قتلت  
نفسها وأراها لو تكلمت لتمدقت أفأتصدق عنها ؟ فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم " .  
(٥)  
أخرجه الشيخان .

#### غريبه :

قوله : "ا قتلت نفسها " ، أى ماتت فجأة ، أى أخذت

- 
- (١) ك/الشفعة ٤٧/٣ ، ك/الهبة ١٣٦/٣ ، ك/الادب ٧٩/٧ .  
(٢) فى جميع النسخ : طلق كما فى مسلم ، لكن الرواية هنا  
للبنغوى .  
(٣) فى ضبطها ثلاثة أوجه : اسكان اللام ، وكسرها ، وطلاق  
بزيادة الياء ، ومعناه سهل منبسط كما فى شرح مسلم  
١٧٧/١٦ ، والنهاية ١٣٤/٣ غير أن ابن الأثير قال :  
منبسط الوجه متعلله .  
(٤) هذا لفظ البنغوى ح ١٦٨٩ ، والجملتان روى مسلم فى  
ك/البر كل واحدة منهما على انفراد : الأولى ح ٢٦٢٦ ،  
والثانية ح ٢٦٢٥ بنحوها .  
(٥) هذه رواية البنغوى ح ١٦٩٠ عن مالك ، وانظر الموطأ  
٧٦٠/٢ ورواه بمعناه البخارى ك/الجنائز ١٠٦/٢ ، ومسلم  
ك/الزكاة ح ١٠٠٤ .

(١)

فلتة أى بغتة ، ذكره فى الغريب .

القول فى صدقة المرأة من بيت زوجها :

(١٠٥٣) عن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم : " اذا أنفقت المرأة من بيت زوجها

غير مسرفة كان لها أجرها وله مثلها ، لها بما أنفقت

وله بما اكتسب ، وللخازن مثل ذلك " .

(٢)

أخرجه الشيخان .

(١٠٥٤) وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم : "لاتصوم المرأة وبعلمها شاهد الا

بإذنه ، ولا تأذن فى بيته وهو شاهد الا بإذنه ،

وما أنفقت من كسبه من غير أمره فان نصف أجره له " .

(٣)

أخرجه الشيخان أيضا .

قال البغوى : والذى عليه العمل عند عامة العلماء أن

المرأة ليس لها أن تتصدق بشئ من مال الزوج الا بإذنه ،

وكذلك الخادم ، ويأثمان ان فعلا ذلك ، وحديث عائشة محمول

---

(١) شرح السنة ١٩٩/٦ ، وانظر شرح مسلم ٩٠/٧ ، والفتح

٢٥٥/٣ ، قال ابن حجر : "اقتلت" بضم التاء وكسر اللام

أى سلبت على مالم يسم فاعله ، وضبطه بعضهم بفتح

السين (فى نفسها) على التمييز أو على أنه مفعول ثان .

(٢) هذا لفظ البغوى ح ١٦٩٣ ورواه بإلفاظ متقاربة البخارى

١٢٠/٢ ، ومسلم ح ١٠٢٤ .

(٣) هذا لفظ البغوى ح ١٦٩٤ ومثله عند مسلم ح ١٠٢٦ غير أنه

قال : "لاتصم .. بلا الناهية ، والذى عند البخارى

ك/النكاح ١٥٠/٦ بنحوه الا أنه قال فى آخره : "فانه

يؤدى اليه شطره" وروى الجملة الأخيرة بمثلها فى

ك/البيوع ٨/٣ ، ك/النفقات ١٩٢/٦ .

على عادة أهل الحجاز فانهم يطلقون الأمر للمرأة والخادم في  
(١)  
التصدق واكرام من قصد من الضيوف .

(١٠٥٥) وقد روى أبو أمامة الباهلي رضى الله عنه قال :  
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في خطبته  
عام حجة الوداع : "لا تنفق المرأة شيئا من بيت زوجها  
الا باذن زوجها ، قيل يارسول الله ولا الطعام ؟ قال ذلك  
أفضل أموالنا " .

(٢)

أخرجه الترمذي وقال هذا حديث حسن صحيح .

(٣)

قال والمراد بالصوم في الحديث صوم النفل .

(١) شرح السنة ٢٠٥/٦ ، وقال في شرح مسلم ١١٣، ١١٢/٧ قوله  
في حديث أبي هريرة : "من غير أمره" معناه من غير  
أمره الصريح الخاص بقدر معين ، والا فمعها اذن عام  
سابق اما بالصريح أو بالعرف ، وهذا مفروض في قدر  
يسير يعلم رضا المالك به في العادة ، وأما مع عدم  
الاذن مطلقا فلا أجر لها بل عليها وزر ، وقال في الفتح  
٢٩٧/٩ ويحتمل أن يكون هذا في المال الذي يعطيه الرجل  
في نفقة المرأة ، قال ويؤيده حديث أبي هريرة : "ما  
سئل في المرأة تتصدق من بيت زوجها ؟ قال : لا ، الا من  
قوتها والاجر بينهما ، ولا يحل لها أن تصدق من مال  
زوجها الا باذنه " .

قلت يريد الحديث الذي رواه أبو داود برقم ١٦٨٨ من  
طريق عطاء وقال هذا يضعف حديث همام - أي ح ١٦٨٧ بنص  
الجملة الأخيرة من حديث الباب - .

(٢) ح ٦٧٠ وقال حديث حسن كما في النسخة المطبوعة  
المتداولة والعارضة ١٧٧/٣ ، والتحفة ٣٤٢/٣ ، وشرح  
السنة ٢٠٥/٦ وقد رواه البغوي من طريقه ، ولهذا نرى  
أن ابن شداد رحمه الله أخطأ في ذكر زيادة : "صحيح"  
لأسيما وأن الحديث من رواية اسماعيل بن عياش عن  
شرحبيل بن مسلم الخولاني وشرحبيل شامي تابعي صدوق فيه  
لين من الثالثة كما في التقريب ص ٢٦٥ ، وحسنه في  
صحيح ابن ماجه ح ١٨٥٩ ولعله أراد أنه حسن في الشواهد  
وأنه يعتضد بما قبله .

قلت هو صحيح بما قبله والله تعالى أعلم .  
(٣) هذا كلام البغوي ٢٠٣/٦ وليس كلام الترمذي كما يوهمه  
السياق هنا ، قال في الفتح ٢٩٦، ٢٩٥/٩ يعني في غير  
ميام أيام رمضان ، وكذا في غير رمضان من الواجب اذا  
ضاق الوقت ، وقد خصه البخاري في ترجمة ب ٨٤ ، ١٥٠/٢ ،  
بصوم التطوع باذن زوجها ، قال وكأنه تلقاه من رواية =



القول فى نهى المتصدق أن يشتري صدقته :

(١٠٥٦) عن ابن عمر "أن عمر رضى الله عنهما حمل على فرس فى سبيل الله فوجده يباع فأراد أن يبتاعه فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : لا تبتعه ولا تعد فى صدقتك" .

(١)(٢)

أخرجه مسلم فى صحيحه .

القول فىمن تصدق بشئ ثم ورثه :

(٣)  
(١٠٥٧) عن عبد الله بن بريدة [عن أبيه] قال : "كنت جالسا عند النبى صلى الله عليه وسلم إذ أتته امرأة فقالت يارسول الله انى كنت تصدقت على أمى بجارية ، وانها ماتت ؟ قال : وجب أجرك وردها عليك الميراث ، قالت يارسول الله انه كان عليها صوم شهر أفأصوم عنها ؟

- = الحسن بن على فان فيها : "لاتصوم المرأة غير رمضان" وأخرج الطبرانى عن ابن عباس مرفوعا فى أثناء حديث : "ومن حق الزوج على زوجته أن لاتصوم تطوعا الا باذنه فان فعلت لم يقبل منها" والجمهور على تحريم صوم التطوع عليها اذا كان بغير اذن زوجها ، قال ويؤكد التحريم ثبوت الخبر بلفظ النهى . اهـ كلام ابن حجر .
- (١) ك/الهيئات ج ١٦٢١ ، والبخارى ك/الجهاد ١١/٤ كلاهما عن مالك وأصله فى الموطأ ٢٨٢/١ .
- (٢) اتفقوا على أنه لايجوز الرجوع فى الصدقة بعد القبض كما فى الفتح ٢٣٥/٥ ، واختلفوا فى النهى عن اشتراء المتصدق صدقته ، فقال الجمهور هو نهى تنزيه ، وقال قوم هو نهى تحريم كما فى شرح مسلم ٦٣/١١ ، والفتح ٢٣٧/٥ ، وبلوغ الأمانى ١٣٣/٩ ونقل الساعاتى فى بلوغ الأمانى عن ابن المنذر أنه قال رخص فى شرائها الحسن وعكرمة وربيعه والأوزاعى .
- قلت ويلحق بالصدقة النذر والكفارة وسائر القربات كما فى المجموع ١٩٢/٦ ، وشرح الزرقانى ١٤٥/١ .
- (٣) هذه الزيادة سقطت من جميع النسخ وهى ثابتة فى مصادر التخرىج .
- (٤) ، (٥) فى جميع النسخ : "ورد" ، "صوم" .. أفصوم " والتصويب من مصادر التخرىج .

قال صومي عنها ، قالت يارسول الله انها لم تحج قط  
 أفأحج عنها ؟ قال نعم حجي عنها " .  
 (١)  
 أخرجه مسلم في صحيحه .

وقد ذهب أكثر أهل العلم الى أنه اذا تصدق ثم ورثها  
 فان له أخذها .

(١) ك/الصيام ج ١١٤٩ ، والترمذى ج ٦٦٧ وقال حديث حسن صحيح  
 واللفظ له .  
 قلت في اسنادهما عبد الله بن عطاء ، وهو الطائفي  
 المكي ، ويقال الكوفي والواسطي والمدني ، قال في  
 التهذيب ٣٢٢/٥ ، ٣٢٣ : وثقه ابن معين (كما في تاريخه  
 ٣٢٠/٢) ، وابن حبان (كما في الثقات ٤١/٧) ، ونقل عن  
 الترمذى (٤٦/٣) أنه قال ثقة عند أهل الحديث ، وعن  
 النسائي أنه قال ضعيف وفي موضع آخر (كتاب الضعفاء  
 والمتروكين ص ١٤٦) ليس بالقوى .  
 قلت وذكره ابن عدى في الضعفاء كما في الكامل ٤٨٥/٤ ،  
 وقال في الكاشف ٩٨/٢ صدوق ووثقه ابن معين كما في  
 تاريخه ٣٢٠/٢ ، وابن حبان في الثقات ٤١/٧ ، وفي  
 التقريب ص ٣١٤ صدوق يخطئ ويدلس .  
 قلت وقد عنعنه عن عبد الله بن بريدة ، ومع ذلك صح  
 الالبانى الجملة الثانية التى فى قصة الصوم كما فى  
 صحيح ابن ماجه ج ١٤٢٤ ، ١٥٧٩ ، ورمز فيه الى صحة  
 رواية أبى داود محيلا على صحيح أبى داود ج ٢٥٦١ ، وهو  
 فى سنن أبى داود برقم ج ١٦٥٦ وفيه قصة الجارية فقط .  
 وروى هذه القصة أيضا النسائي فى سننه الكبرى وقال  
 حديث اسحاق الأزرق (وهو ابن يوسف كما فى مسلم) خطأ  
 (أى عن عبد الملك بن أبى سليمان عن عبد الله بن عطاء  
 المكي عن سليمان بن بريدة) والصواب حديث عبد الله بن  
 بريدة ، وعبد الله بن عطاء ليس بذاك القوى كذا ذكره  
 فى تحفة الأشراف ٨٦/٢ .  
 قلت لكن الجملة الثانية فى الصوم رواها البخارى  
 ٢٤٠/٢ ، ومسلم ج ١١٤٨ من طرق عدة عن ابن عباس مرفوعا  
 وصرح فى احدى طرقه أنه صوم نذر ، والجملة الثالثة فى  
 الحج لها شاهد عن ابن عباس مرفوعا فى حج النذر عند  
 البخارى ك/جزاء الصيد ٢١٧/٢ ، ٢١٨ ، ورواه الدارقطنى  
 ٢٦٠/٢ فى الحج المطلق من طريق ابن اسحاق ثنى خالد بن  
 كثير عن عطاء بن أبى رباح عن ابن عباس وخالد ليس به  
 بأس كما فى التقريب ص ١٩٠ ، ورواه أيضا عن عباد بن  
 راشد عن ثابت عن أنس وعباد صدوق له أوهام كما فى  
 التقريب ص ٢٩٠ .

وقال البغوى : وقد ذهب بعضهم الى أنه اذا أخذها  
فليصرفها فى مثل ذلك لأنه جعلها لله تعالى ، والله عز وجل  
(١)  
أعلم .

القول فى صدقة الفطر :

(١٠٥٨) عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : "كنا نخرج  
(٢)  
زكاة الفطر اذا كان قينا رسول الله صلى الله عليه  
وسلم صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر  
أو صاعا من زبيب أو صاعا من أقط ، فلم نزل نخرجه حتى  
قدم معاوية المدينة فتكلم فكان مما كلم به الناس :  
(٣)  
انى لأرى مدين من سمراء الشام تعدل صاعا من تمر ،  
قال فأخذ الناس بذلك ، قال أبو سعيد فلا زال أخرجه  
كما كنت أخرجه " .

(٤)

أخرجه أبو عيسى وقال هذا حديث حسن صحيح .

(١٠٥٩) وعن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : "فرض  
رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعا من  
تمر أو صاعا من شعير على الحر والعبد والذكر والأنثى  
والصغير والكبير من المسلمين وأمر بها أن تؤدى قبل

- 
- (١) شرح السنة ٢١١/٦ ، وأصله فى الترمذى ٤٦/٣ .  
(٢) جاء فى النسخة المطبوعة المتداولة لسنن الترمذى ٥٠/٣  
وفى تحفة الأحوذى : " اذا " والتصويب من العارضة ١٧٩/٣  
وصحيح مسلم ٦٧٨/٢ .  
(٣) كذا فى (ت) لى ١٤٠/ب مهموز الالف ، وفى سائر النسخ  
بتخفيف الهمز ، والأصل فيه الهمز ويجوز فيه التسهيل  
كما فى معجم ما استعجم ٧٧٣/٣ ، ومعجم البلدان ٣١١/٣ ،  
وتهذيب الأسماء واللغات ١٧١/٣ ، والمشارك ٢٦٢، ٢٤٢/٢ .  
(٤) ح ٦٧٣ ، ورواه مسلم ح ٩٨٥ ، ١٨ بلفظ : "عن كل صغير  
وكبير ، حر أو مملوك صاعا ... " ، والبخارى ١٣٩/٢  
بنحو رواية الترمذى .

خروج الناس الى الصلاة " .

(١)

أخرجه مسلم .

(١٠٦٠) وفى رواية أخرى عن نافع عن ابن عمر "أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على

الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل حر أو عبد

ذكر أو أنثى من المسلمين" .

(٣)

أخرجه الشيخان ، وأبو داود وزاد فيه : "والصغير

(٤)

والكبير" .

وفى هذه الأحاديث فوائد ذكرها الخطابى :

الأولى : أن الحديث يدل على وجوب زكاة الفطر وجوب فرض

(٥)

لا وجوب ندب ، فانه ذكرها بلفظ الفرض .

(١) هذا لفظ البغوى ج ١٥٩٤ من طريق البخارى ، وهو فى

صحيحه ١٣٨/٢ ، والذى فى مسلم ج ٩٨٤ ، ١٣ "على كل عبد

أو حر ، صغير أو كبير" ، و ١٤ : "على الحر والعبد

والذكر والأنثى" ، والجملة : "وأمر بها .." رواها

مسلم ج ٩٨٦ .

(٢) فى جميع النسخ : "فى" مكان : "من" والتصويب من مصادر

التخريج .

(٣) هذا لفظ البغوى ج ١٥٩٣ من طريق مالك ، وأصله فى

الموطأ ٢٨٤/١ ، ومن طريقه أيضا مسلم ج ٩٨٤ ، ١٢ ،

والبخارى ١٣٨/٢ غير أنه لم يذكر : "من رمضان على

الناس" .

(٤) ج ١٦١٣ .

(٥) المعالم ٢١٤/٢ ، ونسبه الخطابى الى عامة أهل العلم

زاد البغوى ٧١/٦ وذهب أصحاب الراى الى أنها واجبة

ليست بفريضة .

قلت وقال بعض أهل العراق وبعض الشافعية وبعض

المثأخرين من المالكية والظاهرية انها سنة مؤكدة كما

فى التمهيد ٣٢٣/١٤ ، وشرح مسلم ٥٨/٧ ، وهذا يقدر فى

الاجماع الذى حكاه ابن المنذر والطبرى والبيهقى على

فرضيتها كما فى اجماع ابن المنذر ص ٤٩ ، والتمهيد

٣٢٢/١٤ ، ومسالك الدلالة ص ١٣٢ ، ١٣٣ ، وانظر المبسوط

١٠١/٣ ، والمغنى ٥٥/٣ ، والفتح ٣٦٧/٣ ، والمنتهى

١٨٦ ، ١٨٥/٢ ، والمحلى ١٦٢/٦ .

والراجح قول جمهور السلف والخلف ان زكاة الفطر فرض

لدخولها فى عموم قوله تعالى : {وآتوا الزكاة} ،

ولقوله "فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة

الفطر" وهو غالب فى استعمال الشرع بهذا المعنى ورجحه

النووى كذا فى شرح مسلم ٥٨/٧ .



الفائدة الثانية : أنه يدل على أنها تجب على الصغير  
(١)

والكبير .

الفائدة الثالثة : أنه أوجبها مطلقا فيتناول الوجوب  
(٢)

من ملك مائتي درهم ومن لم يملك . وقال أصحاب الرأي : من  
حلت له الصدقة لا تجب عليه زكاة الفطر ، وعندهم تحل لمن ملك  
(٣)

دون المائتين . وقال مالك بن أنس : صدقة الفطر على الغنى  
(٤)

والفقير ، وهو قول الشافعي إذا فضل عن قوته وقوت أهل بيته  
(٥) (٦) (٧)  
مقدار ما يؤدي .

الفائدة الرابعة : قوله : "حر أو عبد" ، يدل على

أنها تجب على العبد إلا أنه لا يملك شيئاً فيتحملها السيد

(١) المعالم ٢/٢١٥ ، والمسألة خلافية كما سيأتي في  
الفائدة الخامسة .

(٢) عن المعالم ٢/٢١٥ بتصرف .

(٣) المعالم ٢/٢١٥ ، وانظر شرح السنة ٦/٧١ ، والمبسوط  
٣/١٠٢ ، والهداية وشرح فتح القدير ٢/٢١٨-٢٢٠ .

(٤) المعالم ٢/٢١٦ ونسبه أيضا إلى الشعبي وابن سيرين  
وعطاء والزهرى ، وكذا في شرح السنة ٦/٧١ وهو رواية  
عن مالك كما في التمهيد ١٤/٣٢٨ .

(٥) المعالم ٢/٢١٦ ونسبه أيضا إلى ابن المبارك وأحمد ،  
وكذا في شرح السنة ٦/٧١ وهو رواية عن مالك كما في  
الإشراف ١/١٨٨ ، ونسبه في بداية المجتهد ١/٢٠٤ إلى  
أكثر العلماء ، وانظر قول أحمد في المغنى ٣/٧٣ ونسبه  
ابن قدامة أيضا إلى أبي هريرة وأبي العالية وأبي  
ثور .

(٦) وقال أهل الظاهر والشافعية في أصح الوجهين المشهورين  
فإن لم يقدر إلا على بعض صاع أداه ولا بد كما في المحلى  
٦/١٩٨، ١٩٩ ، والمجموع ٦/٥١، ٥٢ واحتجوا بحديث : "وإذا  
أمرتكم بأمر فأتوا به ما استطعتم" رواه البخارى عن  
أبي هريرة ك/الاعتصام ٨/١٤٢ ومطلعه : "دعوني  
ما تركتكم" ورواه مسلم ك/الفضائل ج ١٣٣٧ بلفظ :  
"ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فافعلوا منه  
ما استطعتم" .

(٧) والراجح وجوبها على الغنى والفقير كما هو قول  
الجمهور العموم حديث ابن عمر ولادليل على اعتبار الغنى  
كالحال في زكاة الأموال ، ولأنها صدقة الأبدان ، والله  
تعالى أعلم .

(١)

عنه .

الفائدة الخامسة : الحديث يدل على أنها تجب على

(٣)

(٢)

الصغير كوجوبها على الكبير يتيما كان أو غير يتيما . وقال

محمد بن الحسن لا تجب على الصغير في ماله يتيما كان أو غير

(٤) (٥) (٦)

يتيم .

الفائدة السادسة : أنه يدل على الوجوب بسبب العبد

(٧) (٨) (٩)

سواء كان للخدمة أو للتجارة لأنه أطلقه .

الفائدة السابعة : أنه يدل على أنها لا تجب بسبب العبد

الكافر لأنه قال : "من المسلمين" ، وهذا مذهب مالك

(١) المعالم ٢١٦/٢ زاد الخطابي : وقال داود هو لازم للعبد

وعلى سيده أن يمكنه من الكسب حتى يكسب فيؤديه ، زاد

ابن حجر في الفتح ٣٦٨/٣ وخالفه أصحابه والناس

واحتجوا بحديث أبي هريرة مرفوعا : "ليس في العبد

صدقة إلا صدقة الفطر" أخرجه مسلم (ح ٩٨٢ ، ١٠) .

قلت قول ابن حزم مثل قول الجمهور كما في المحلى

١٨٧/٦ وهو الراجح .

(٢) الجملة من "على العبد - الى - الكبير" سقطت من (ح) ص

٢٨١ ماعدا : "على الصغير" .

(٣) المعالم ٢١٦/٢ ونسبه الى أكثر الفقهاء ، ومعناه أنها

تجب في مال الصغير والا فعلى من تلزمه نفقته كما في

الفتح ٣٦٩/٣ .

(٤) المعالم ٢١٦/٢ ، ونقل عنه في الفتح ٣٦٩/٣ أنها على

مال الأب مطلقا فان لم يكن له أب فلا شيء عليه ، وفي

المبسوط ١٠٤/٣ نسبه الى زفر كذلك ونقل عنهما أنه لو

أدى من مال الصغير ضمن .

(٥) وحكى الخطابي ٢١٦/٢ ، والبغوي ٧٢/٦ عن علي بن أبي

طالب أنها تجب على من أطاق الصوم .

(٦) والراجح قول الجمهور لأن ظاهر الحديث وجوبها على

الصغير ، والمخاطب عنه وليه كما في الفتح ٣٦٩/٣ .

(٧) المعالم ٢١٦/٢ ونسبه في شرح السنة ٧٢/٦ الى الزهري

والشافعي وأكثر العلماء .

(٨) وقال أصحاب الرأي لا تجب عليه في رقيق التجارة لأن

الزكاة تجب فيهم فلا يجتمع زكاتان على ملك واحد على

رجل واحد كما في الحجة ١/٥١٩، ٥٢٠، ٥٢٧، ٥٣٢ ، والمبسوط

١٠٢/٣ .

(٩) والراجح قول الجمهور لظاهر الحديث ولأنه لا مانع من

اجتماع زكاتين فيهم لأن الأولى زكاة الأموال والثانية

زكاة الفطر ، كما في المغنى ٧١/٣ .

(١)  
والشافعى وأحمد بن حنبل . وقال الثورى وأصحاب الراى :  
(٢) (٣)  
يؤدى عن العبد الذمى ، وهو قول عطاء والنخعى .

الفائدة الثامنة : أنه يدل على أنه لايجزىء أقل من صاع لأنه ذكر الصاع من جميع ماوجب منه الزكاة من الأنواع فدل على أنه لايجزىء مادونه . وقال مالك والشافعى وأحمد (٤)  
واسحاق لايجزئ منه البر أقل من صاع . وقال الثورى وأصحاب الراى يجزئ منه نصف صاع من البر ، وفى سائر الحبوب لايجزئ منه أقل من صاع إلا أن أبا حنيفة قال : يجزئ منه الزبيب نصف صاع كالبر ، وتمسكوا : (٥)

(١٠٦١) بحديث أبى سعيد وقول معاوية [فيه] : "انى أرى أن مدين من سمراء الشام تعدل صاعا من تمر" . (٦)  
قال أبو داود وقد رواه بعضهم : "أو صاعا من حنطة" ،

- 
- (١) المعالم ٢١٧/٢ زاد وروى عن الحسن البصرى ، وانظر شرح السنة ٧٢/٦ ، التمهيد ٣٣٣،٣٣٢/١٤ ، المغنى ٥٦/٣ المجموع ٥٨/٦ .
- (٢) المعالم ٢١٧/٢ ، ونسبه البغوى ٧٢/٦ الى ابن المبارك واسحاق كذلك ، وانظر الحجة ٥٢٣/١ ، ٥٢٤ ، والمبسوط ١٠٣/٣ ، وعمدة القارى ٣٧٣/٧ .
- (٣) والراجع قول الجمهور لقوله : "من المسلمين" وهو تخصيص عموم : "العبد" ، ولأنها طهرة للمسلمين وتزكية كما فى شرح السنة ٧٢/٦ ، والتمهيد ٣٣٣/٤ ، والمغنى ٥٦/٣ ، والفتح ٣٧٠/٣ .
- (٤) المعالم ٢١٧/٢ زاد : وروى ذلك عن جابر بن زيد والحسن ونسبه فى شرح السنة ٧٤/٦ الى جماعة من الصحابة وذكر منهم أبا سعيد الخدرى ، ونسبه ابن عبد البر الى البصريين كذلك كما فى التمهيد ١٣٥/٤ ، وانظر المغنى ٥٦/٣ .
- (٥) المعالم ٢١٧/٢ زاد : وروى جماعة من الصحابة اخراج نصف صاع من البر ، وهؤلاء ذكرهم ابن عبد البر وذكر أيضا جماعة من التابعين والأوزاعى والليث كما فى التمهيد ١٣٥/٤ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، وانظر الحجة ٥٣٦/١ - ٥٣٩ ، وشرح معانى الآثار ٤٣/٢ - ٤٨ ، وعمدة القارى ٣٧٦/٧ ، ٣٧٧ .
- (٦) انظر ح ١٠٥٨ المتقدم .

(١)

قال وليس بمحفوظ .

قال الخطابي : ان صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه أمر أن يخرج صاع من قمح فأخرج عنه نصف صاع على سبيل البذل على ما ذكره معاوية فلا يجوز لما فيه من الربا لانه بيع صاع من قمح بنصف صاع من قمح ، ولكنه اذا أخرج نصف صاع برئت ذمته منه وبقي عليه نصف صاع آخر . (٢) (٣)

(١) ذكر أبو داود هذه الرواية في آخر ح ١٦١٦ قال : رواه ابن عليّة وعبدّة وغيرهما عن ابن اسحاق عن عبد الله بن عبد الله بن عثمان بن حكيم بن حزام عن عياض عن أبي سعيد بنحوه ، وذكر رجل واحد فيه عن ابن عليّة : "أو صاع من حنطة" وليس بمحفوظ ، ورواه ح ١٦١٨ من طريق ابن عيينة ويحيى عن ابن عجلان عن عياض عن أبي سعيد بنحو حديث الباب ، زاد سفيان : "أو صاعاً من دقيق" قال حامد شيخ أبي داود وتلميذ ابن عيينة : فأنكروا عليه فتركه سفيان ، قال أبو داود فهذه الزيادة وهم من ابن عيينة .

(٢) المعالم ٢١٨/٢ ، ٢١٩ .

(٣) والراجح جواز اخراج نصف صاع من بر لما جاء في ذلك من أحاديث مرفوعة منها: حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند الترمذي ح ٦٧٤ وقال حسن غريب ، وفيه سالم بن نوح صدوق له أوهام ، وفيه عنعنّة ابن جريج وكان يدلّس ويرسل كما في التقريب ص ٢٢٧ ، ٣٦٣ ، فالإسناد ضعيف ، وحديث أسماء بنت أبي بكر عند أحمد وفيه ابن لهيعة كما في الدراية ٢٧١/٢ ورواه الطبراني في الكبير وإسناده له طريق رجاله رجال الصحيح كذا في المجموع ٨١/٣ - وحديث ابن عمر عند الدارقطني ١٤٥/٢ وفيه سليمان بن موسى وثقه بعضهم وتكلم فيه بعضهم كما في الزاد ٢٠/٢ ، وفيه محمد بن شربيل الصنعاني ضعفه الدارقطني كما في الميزان ٥٧٩/٣ - وحديث جابر عند الطبراني في الأوسط وفيه الليث بن حماد ضعيف كما في المجموع ٨١/٣ - وحديث ابن المسيب مرسل من طرق كما في نصب الراية ٤٢٢/٢ ، ٤٢٣ ونقل صاحب التنقيح في رواية الطحاوي من طريق الشافعي قوله : وهذا المرسل إسناده صحيح كالشمس ومراسيل سعيد حجة - وحديث عمر موقوفاً من طريق عبد العزيز بن أبي رواد عند أبي داود ح ١٦١٤ ، وعبد العزيز صدوق عابد ربما وهم كما في التقريب ص ٣٥٧ - وحديث ابن عباس عند أحمد رقم ٣٢٩١ كما في تخريج المسند وقال محققه إسناده صحيح وقد أشرنا إليه هناك وذكرنا اختلافهم في سماع الحسن من ابن عباس ، ويؤيد سماعه ما قلنا في ح ٣١٢٦ حيث فيه : "وقال الحسن لابن عباس" وقال في حديث رقم ٢١٨٨ عن محمد بن سيرين أن ابن عباس حدثه فثبت بذلك سماعهما منه . اهـ كلامه =



الفائدة التاسعة : أنه يدل على أنه لايجوز اخراج

القيمة عنه لأنه ذكر أشياء مختلفة القيم فدل على أنه أراد  
(١) (٢) (٣) (٤)  
أعيانها .

الفائدة العاشرة : أنه يدل على أنه لايجوز اخراج

الدقيق والسويق وما أشبه ذلك لأنه نص على أعيان كاملة لم  
(٥) (٦) (٧)  
يذهب من منافعها شيء ، فدل على أنه أراد ذلك .

- = فالحديث بمجموع هذه الطرق والشواهد يرتقى الى درجة الصحيح ان شاء الله تعالى ، وقد أشار الى ذلك ابن القيم في الزاد ٢/١٩-٢١ ونقل تقوية هذا المذهب عن ابن تيمية وأنه قال هو قياس قول أحمد في الكفارات . اهـ ، ورواه ابن المنذر بأسانيد صحيحة عن عثمان وعلى وأبي هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير وأسماء بنت أبي بكر كما في الفتح ٣/٣٧٤ والله أعلم .
- (١) المعالم ٢/٢١٩ وهو قول مالك والشافعي وأحمد وابن المنذر والظاهرية كما في المجموع ٦/٨٥ ، والمغنى ٣/٦٥ ، والمحلى ٦/١٦٢ ، ١٩٣ ، والكافي ١/٢٨١ وفيه أنه الصحيح عن مالك وعليه أكثر أصحابه .
- (٢) وقال بجواز اخراج القيمة الثوري وأصحاب الرأي ومالك في رواية وحكى عن الحسن وعمر بن عبد العزيز كما في المغنى ٣/٦٥ ، والمجموع ٦/٨٥ ، والكافي ١/٢٨١ ، وانظر المبسوط ٣/١٠٧ ، وبدائع الصنائع ٢/٩٦٩ .
- (٣) وقال باخراج القيمة عند الضرورة اسحاق وأبو ثور كما في المجموع ٦/٨٥ .
- (٤) والراجع اخراجها من الاصناف المذكورة أو ما أشبهها من قوت البلد لحديث أبي سعيد وحديث ابن عمر المتفق عليهما وعدم اخراج القيمة لعدم ورود الدليل في ذلك .
- (٥) المعالم ٢/٢١٩ وهذا قول مالك والشافعي وابن حزم كما في الكافي ١/٢٨٠ ، والام ٢/٦٧ ، والمحلى ٦/١٦٢ .
- (٦) وقال أحمد وأصحاب الرأي يجوز اخراجها ، وروى عن ابن سيرين كما في المغنى ٣/٦٣ ، والهداية وشرح وفتح القدير ٢/٢٢٥ ، والحجة ١/٥٣٩ .
- (٧) والراجع جواز اخراج الدقيق والسويق لحديث ابن عباس مرفوعا عند الدارقطني ٢/١٤٤ وفيه : "من أدى دقيقا قبل منه ، ومن أدى سويقا قبل منه" وقال في التنقيح رجاله ثقات الا أن فيه انقطاعا ، قال أحمد وابن المديني وابن معين والبيهقي ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس شيئا ، وقال ابن أبي حاتم في علله (٢١٦/١) سألت أبي عن هذا الحديث فقال حديث منكر ، ذكر ذلك محقق سنن الدارقطني في الهامش رقم (١٨) ، ورواه البزار كما في كشف الاستار ج ٩٠٨ عن الحسن البصري عن ابن عباس وأعله بالانقطاع أيضا . لكن أحمد شاكر أثبت =

الفائدة الحادية عشرة : أن قوله : "ذكر أو أنشئ" يدل

على إسقاط فطرة الزوجة عن الزوج لأنه أوجب عليها فلا تسقط إلا

بدليل ، واليه ذهب سفيان الثوري وأصحاب الرأي . وقال مالك

والشافعي وأحمد وإسحاق يخرج الزوج عن زوجته لأنه يموئها .

(١٠٦٢) وقد روى جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي صلى الله

(٣) (٤) (٥)

عليه وسلم قال : "ممن تمونون" .

= في تخريج المسند قبل قليل سماع الحسن البصري من ابن عباس بصدد الكلام على ح ٣١٢٦، ٣٢٩١ ، وبين في رقم (٢١٨٨) سماع ابن سيرين من ابن عباس حيث صرح فيه بالتحديث منه .

قلت فانتفى بذلك الانقطاع المزعوم في روايتي الدارقطني والبخاري ، وثبت بذلك الحديث ، هذا من طريق النقل ، وأما من طريق النظر يقال لا يخرج الدقيق والسويق عن كونهما حبا مطحونا وهذا أنفع للفقير والمسكين كما في المغني ٦٤، ٦٣/٣ والله تعالى أعلم .

(١) المعالم ٢٢٠/٢ وبه قال ابن حزم ، انظر الحجة ٥٢٦/١ ، المبسوط ١٠٥/٣ ، المحلى ١٩٤/٦ .

(٢) المعالم ٢٢٠/٢ وحكى عن علي وابن عمر والليث وأبي ثور

انظر : التمهيد ٣٣٠/١٤ ، المغني ٦٩/٣ ، المجموع ٥٨/٦

(٣) في جميع النسخ والمعامل ٢٢٠/٢ : "عمن" عوض : "ممن" والتصويب من مصادر التخرير .

(٤) أخرجه الشافعي ح ٦٥٦ مرسل وفيه إبراهيم بن محمد وهو الأسلمي متروك كما في التقرير ص ٩٣ ، ومن طريقه

البيهقي ١٦١/٤ ، ورواه من طريق حاتم بن اسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي مرفوعا مرسل (أي منقطع

كما في الفتح ٣٦٩/٣) ومن طريق آخر عن ابن عمر مرفوعا بمثله وقال أسناده غير قوي ، ومن طريق آخر عن علي

موقوفاً وقال عبد الأعلى غير قوي إلا أنه إذا انضم إلى ما قبله (أي حديث علي المرفوع) قويا فيما اجتمع فيه .

قلت هذه الطرق وإن كانت كلها ضعيفة يقوى بعضها بعضها والله تعالى أعلم .

(٥) والراجح الجمع بين الأدلة بأن يقال تجب في مال المرأة أن كانت موسرة لظاهر حديث ابن عمر المتفق عليه حيث

أنها مخاطبة فيه بدفع الزكاة ، وإن كانت معسرة فعلى زوجها الحاقا بالنفقة ، ولحديث : "ممن تمونون"

كالقول في الصغير في حال اليسر والعسر كما سبق ، وقد قال الشافعي وأصحابه يستحب أن تخرج المرأة عن نفسها

من مالها خروجاً من الخلاف كما في المجموع ٦٥/٦ والله تعالى أعلم .

القول فى تعجيل الصدقة :

(١٠٦٣) عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : "بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب رضى الله عنه على المدقة فمنع ابن جميل وخالد بن الوليد والعباس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما ينقم ابن جميل الا أن كان فقيرا فأغناه الله ، وأما خالد فانكم تظلمون خالدا فقد احتبس أذراعه وأعتده فى سبيل الله ، وأما العباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم فهى على ومثلها ، ثم قال : أما شعرت أن عم الرجل منو الأب أو منو أبيه " .

(٣) أخرجه مسلم وأبو داود .

وفيه ألفاظ وفوائد :أما ألفاظه :

فاللفظ الأول : "ما ينقم" ، قال الجوهري يقال نَقَمْتُ عَلَى الرجل أَنْقَمَ بالكسر فى المستقبل فأننا ناقم اذا عتبت عليه ،

- (١) قال فى الفتح ٣٣٣/٣ لم أقف على اسمه فى كتب الحديث ، وقيل عبد الله ، وقيل حميد ، وقيل أبو جهم بن جميل وقيل أبو جهم بن حذيفة وخطأه ابن حجر لأنه قرشى والأكثر على أن ابن جميل أنصارى .
- (٢) فى جميع النسخ : "حبس أذراعه وعتاده" والتمويب من أبى داود .
- (٣) هذا لفظ أبى داود ح ١٦٢٣ ، والذى فى مسلم ح ٩٨٣ بنحوه ورواه البخارى ١٢٩/٢ بنحوه أيضا لكنه قال : "فهى عليه مدقة ومثلها معها" وفى رواية له قال : "هى عليه ومثلها معها" . وسيأتى ترجيح رواية مسلم وأبى داود .

وحكى عن الكسائي أنه قال : يقال نكمت بالكسر فى الماضى  
(١)  
لغة .

(٢)

اللفظ الثانى : قوله : "أدراعه" ، وهو جمع درع .  
(٣)  
اللفظ الثالث : قوله : "وأعتده" ، العتاد ما أعده

الرجل من سلاح أو مركب وآلة الجهاد ، يقال منه أعتدت الشيء  
(٥)  
ومنه سميت عتيدة العطر والزينة .

اللفظ الرابع : قوله : "صنو الأب أو صنو أبيه" ، ضبطه  
بكسر الصاد المهملة ، ومعناه شقيق الأب وأصله من النخلتين  
تخرجان من أصل واحد ، يقال منه : صنو وصنوان كقنو وقنوان  
(٦)  
قال الخطابى : وقل ماجاء الجمع على هذا البناء .

وأما فوائده :

فالاولى : أنه يدل على أن مانع الصدقة إذا لم يكن

- 
- (١) المحاج ٢٠٤٥/٥ ، وفى المشارق ٢٤/٢ ، والنهاية ١١٠/٥  
بفتح القاف فى الماضى والمستقبل ، وفى شرح مسلم ٥٦/٧  
الكسر فى المستقبل أفصح .
- (٢) لم يعزه ابن شداد ، وانظر النهاية ١١٤/٢ ففيها :  
الدرع هى الزردية ، وفى المشارق ٢٥٦/١ درع الحرب  
والحديد أيضا مؤنثة وقيل يذكر أيضا ، وفى الصحاح  
١٢٠٦/٣ الجمع القليل أدرع وأدراع ، فإذا كثرت فهى  
الدروع ، وتمغيرها دريع (بضم ثم فتح) على غير قياس .
- (٣) فى جميع النسخ : "عتاده" والتصويب من أبى داود ، وفى  
رواية مسلم : "أعتاده" ، وكلاهما جمع عتاد كما فى شرح  
السنة ٣٣/٦ .
- (٤) كذا فى (ت) ل ١٤١/ب وفى سائر النسخ : "أعتده" وهو  
تصحيف ، والتصويب من الخطابى والبغوى .
- (٥) المعالم ٢٢٣/٢ ، وشرح السنة ٣٣/٦ ، وقال فى النهاية  
١٧٧/٣ : العتيدة الصندوق الصغير الذى تترك فيه  
المرأة ما يعز عليها من متاعها ، وقال فى الفتح ٣٣٣/٣  
أعتد بضم التاء ، وقال فى النهاية ١٧٦/٣ أعتدة بكسر  
التاء ، وكلاهما جمع قلة ، ونقل هو وابن الجوزى فى  
غريبه ٦٦/٢ عن أحمد أن رواية مسلم : "أعتاد" خطأ  
وتصحيف ، والله تعالى أعلم .
- (٦) المعالم ٢٢٥/٢ ، وانظر النهاية ٥٧/٣ ، والمشارق ٤٧/٢  
وشرح مسلم ٥٧/٧ فقد حكوا عن ابن الأعرابى أن الصنو  
المثل .



ممتنعا بقتال وقوة وسلاح فانها تستخرج منه ولايعاقب عليها ،  
 وقتال أبى بكر رضى الله عنه عليها انما كان لامتناعهم  
 (١) (٢)  
 بالقتال .

- (١) المعالم ٢٢٢/٢ وجمهور الفقهاء على أخذها منه قهرا من غير زيادة اذا منعها بخلا أو غيبها أو كتمها ، وقال أحمد فى رواية والشافعى فى القديم تؤخذ وشرط ماله لحديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده : "فى كل سائمة من الابل فى أربعين بنت لبون .. ومن منعها فانا آخذوها وشرط ماله عزمة من عزمات ربنا عز وجل" أخرجه أبو داود ح ١٥٧٥ ، وأحمد ٤/٥ ، والنسائى ١٧،١٥/٥ ، وبهز ابن حكيم قال الشافعى ليس بحجة ، وقال أبو حاتم هو شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به ، وقال ابن حبان يخطئ كثيرا ، وقال ابن عدى لم أر له حديثا منكرا ، وقال ابن الطلاع مجهول ، وقال ابن حزم غير مشهور بالعدالة وخطأهما فى التلخيص ونقل عن ابن معين أن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده اسناد صحيح ، وقال ابن حجر وقد وثقه خلق من الأئمة ، كما نقل ابن القيم عن على بن المدينى وأحمد أن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده صحيح ، انظر ذلك كله فى تلخيص الحبير ١٦١،١٦٠/٢ ، والمجموع ٢٨٤/٥ وتهذيب السنن ١٩٤/٢ ، والمجروحين ١٩٤/١ ، والجرح والتعديل ٤٣١/٢ ، وقال فى التقريب ص ١٢٨ صدوق . فعلى قول ابن حجر يكون الحديث حسنا ، وقد صححه ابن خزيمة ح ٢٢٦٦ ، والحاكم ٣٩٨،٣٩٧/١ ووافقه الذهبى وحسنه فى الارواء ٢٦٣/٣ ، لكن ادعى الجمهور نسخ الحديث وأن العقوبة بالمال كانت فى أول الاسلام ، وأبطل ذلك النووى وابن القيم لكن النووى مال الى تضعيف الحديث ومال ابن القيم الى تصحيحه ، انظر مراجع البحث الآتية المجموع ٢٨٨-٢٨٤/٥ ، تهذيب السنن ١٩٣/٢ ، المبدع ٤٠١/٢ ، حاشية الروض ٢٩٤/٣ ، بلوغ الأمانى ٢١٨/٨ .
- (٢) والراجح أنه لايتصور منع الزكاة من مؤمن مقر بفريضة الزكاة لقوله تعالى : {فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما} (النساء : ٦٥) وقد سبق قول ابن تيمية فى تكفير مانعى الزكاة ح ٩٨٦ وأنهم ارتدوا عن بعض دينهم ، وأنهم يقاتلون على منعها وان أقروا بوجوبها .
- قلت فعلى هذا يستتاب مانع الزكاة فان أقر بها طولب بدفعها فان أصر على منعها قتل مرتدا كتارك الصلاة المقر بها ، وانظر ك/الملا لابن القيم ص ١٨-٢٠، ٣١، ٣٠، ٢٠-١٨ وقد استدل فيه بقوله تعالى : {... فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم} (وفى آية : {فاخوانكم فى الدين} التوبة : ١١، ٥) ، وبحديث ابن عمر عند البخارى ك/الايمان ١٢، ١١/١ : "أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ...." .
- وقال فى مختصر فتاوى ابن تيمية ص ١٦٣ : ومن ترك الزكاة أخذت منه قهرا ، فان غيب ماله قتل فى أحد قولى العلماء .

الفائدة الثانية : قوله فى حق خالد انه احتبس أدراعه  
وأعتده فى سبيل الله يحتمل وجهين : أحدهما أنه إنما طوّل  
بالزكاة عن ثمن الأدرع والعتاد وأنها كانت للتجارة فأخبر  
النبي صلى الله عليه وسلم أنه لازكاة عليه فيها فأنه حبسها  
والوجه الثانى أن يكون قد اعتذر عن خالد ودافع عنه فيكون  
معناه أن خالدًا قد حبس أدراعه وعتاده تبرعا وتقربا ولم  
يكن ذلك واجبا عليه وكيف يمنع ما يجب عليه . (٢) (٣)

الفائدة الثالثة : قوله فى حق العباس : هى على مثلها  
يحتمل وجهين : أحدهما أنه كان صلى الله عليه وسلم قد  
استسلف منه صدقة عامين فصارت دينًا عليه ، وهذا يدل على

(١) المعالم ٢٢٣/٢ ، وقال فى شرح السنة ٣٤/٦ ، وشرح مسلم  
٥٦/٧ : فيه دليل على وجوب زكاة التجارة وصحة وقف  
المنقول ، وهو قول الجمهور ، وخالف فى الأول داود  
الظاهرى ، وخالف فى الثانى أبو حنيفة وبعض الكوفيين  
لكن قال فى الفتح ٣٣٤/٣ وهذا يحتاج الى نقل خاص  
فيكون فيه حجة لمن أسقط الزكاة عن الأموال المحبسة  
ولمن أوجبها فى عروض التجارة .

(٢) المعالم ٢٢٣/٢ ، وانظر شرح السنة ٣٤/٦ ، وشرح مسلم  
٥٦/٧ .

(٣) وقد جعل ابن حجر فى الفتح ٣٣٤/٣ هذين الوجهين من  
أجوبة الجمهور على استدلال البخارى بقصة خالد على  
جواز اخراج مال الزكاة فى شراء السلاح وغيره للجهاد  
فى سبيل الله وذلك بناء على أنه صلى الله عليه وسلم  
أجاز لخالد أن يحاسب نفسه بما حبسه فيما يجب عليه .

(٤) رواه الطبرانى والبخارى عن ابن مسعود وفيه محمد بن  
ذكوان ضعيف كما فى التلخيص ١٦٣/٢ ، والفتح ٣٣٤/٣ ،  
وقال فى المجمع ٧٩/٣ فيه كلام وقد وثق ، زاد الهيثمى  
ورواه الطبرانى فى الأوسط عن أبى رافع بلفظ : "إن  
العباس كان أسلفنا صدقة العام عام أول" وفيه اسماعيل  
المكى وفيه كلام كثير وقد وثق ، وضعف أسناده فى الفتح  
٣٣٤/٣ ، ورواه الدارقطنى ١٢٤/٢ عن ابن عباس بلفظ :  
"... صدقة العام والعام المقبل" وفيه مندل وهو ضعيف  
كما فى التقريب ص ٥٤٥ وضعف أسناده فى الفتح ٣٣٤/٣ ،  
ورواه الترمذى ح ٦٧٨ عن اسماعيل بن زكريا عن الحجاج  
ابن دينار عن الحكم بن عتيبة عن حجية بن عدى عن على  
"أن العباس سأل النبي صلى الله عليه وسلم فى تعجيل  
صدقته قبل أن تحل فرخص له فى ذلك" وقال هو عندى أصح =



(١)  
جواز تعجيل الصدقة قبل محلها وقد ذهب الى ذلك الاوزاعي  
(٢)  
والزهري وأصحاب الرأي والشافعي . وقال مالك لاتعجل قبل وقت  
محلها . وقال الحسن ان للصلاة وقتا وان للزكاة وقتا فمن  
(٣)(٤)  
صلى قبل الوقت أعاد ومن زكى قبل الوقت أعاد .  
والوجه الثانى : أن يكون النبى صلى الله عليه وسلم

- = من حديث اسراييل عن الحجاج عن الحكم بن حجل عن حجر  
العدوى عن على ، ثم قال وقد روى عن الحكم بن عتيبة  
مرفوعا مرسل .  
قلت فى اسناد الأول الحجاج بن دينار لابأس به وحجية  
ابن عدى صدوق يخطئ كما فى التقريب ص ١٥٣، ١٥٤ ولهذا  
قال فى الفتح ٣٣٣/٣ فى اسناده مقال .  
قلت ومع هذا فقد صححه الحاكم ٣٣٢/٣ ووافقه الذهبى  
وحسنه فى المجموع ٨٦/٦ ، ورواه أبو داود ح ١٦٢٤ وقال  
رواه هشيم عن منصور بن زاذان عن الحكم عن الحسن بن  
مسلم مرفوعا مرسل وقال هذا أصح .  
قلت الحسن بن مسلم تابعى ثقة من الخامسة كما فى  
التقريب ص ١٦٤ ، ورجحه الدارقطنى ١٢٤/٢ ، وقال فى  
الارواء ٣٤٨/٣ مرسل صحيح الاسناد وله شواهد . ورواه  
الدارقطنى عن موسى بن طلحة مرفوعا : "انا كنا احتجنا  
فتعجلنا من العباس صدقة ماله سنتين" ذكره فى الفتح  
٣٣٣/٣، ٣٣٤ وقال هذا مرسل ورواه الدارقطنى أيضا موصولا  
بذكر طلحة فيه واسناد المرسل أصح ، ورواه البيهقى عن  
أبى البحتري عن على مرفوعا ورجاله ثقات الا أن فيه  
انقطاعا كما فى التلخيص ١٦٢/٢ ، وقال فى الفتح ٣٣٤/٣  
وليس بثبوت هذه القصة فى تعجيل الصدقة ببعيد فى  
النظر بمجموع هذه الطرق ، وقال فى الارواء ٣٤٩/٣  
الحديث بمجموع شواهد يرتقى الى درجة الحسن على أقل  
الأحوال ، والله تعالى أعلم .  
(١) أى قبل تمام الحول كما فى شرح السنة ٣٢/٦ ، والمحلى  
١٢٤/٦ .  
(٢) المعالم ٢٢٤/٢ وهو قول أحمد واسحاق ، وصح عن ابن  
جبير وعطاء وابراهيم والضحاك والحكم والزهري وأجازوه  
الحسن البصرى وأصحاب الرأي لأكثر من السنة . انظر :  
شرح السنة ٣٢/٦ ، المغنى ٦٣٠/٢ ، الهداية وشروحا  
١٥٧-١٥٤/٢ .  
(٣) المعالم ٢٢٤/٢ وبه قال الليث وابن سيرين وأبى سليمان  
وربيعة والظاهرية أيضا الا أن مالكا جوزه قبل حلول  
الحول بشئ يسير . انظر المدونة ٢٨٥، ٢٨٤/١ ، والمحلى  
١٢٥، ١٢٤/٦ ، والمغنى ٦٣٠/٢ ، وعبد الرزاق ح ٧٠٧١، ٧٠٧٠  
وأبو عبيد ح ١٨٩٣ .  
(٤) والراجع القول الأول الذاهب الى الجواز ، وهو قول  
الجمهور لثبوت الحديث فى ذلك والله أعلم .

قد قبض منه صدقة ذلك العام الذى شكاه فيه العامل وصدقة  
العام الثانى فقال : "هى على ومثلها" أى الصدقة التى قد  
(١)  
حلت .

قال الخطابى : ويحتمل أن النبى صلى الله عليه وسلم  
تحمل عنه الصدقة . وضمنها وضمن أداؤها عنه لسنتين فلذلك قال  
أن عم الرجل صنو أبيه . قال والأول أصوب لأن الضمان يجوز فى  
(٢)  
معلوم ، وضمانه عن العباس ماسيجب مجهول وذلك لايجوز .  
(٣)

وقد قال أبو عبيد : أرى والله أعلم أن يكون النبى  
صلى الله عليه وسلم قد أخر عنه صدقة عامين لحاجة العباس  
اليها فعلى هذا يجوز للامام أن يؤخرها اذا كان ذلك على وجه  
(٤)  
النظر .

(١٠٦٤) وقد روى ان العباس رضى الله عنه استأذن النبى صلى  
الله عليه وسلم فى تعجيل صدقة عامين فأذن له ، ذكر  
(٥)  
ذلك كله الخطابى والله أعلم .

- 
- (١) المعالم ٢٢٥/٢ ، وانظر شرح السنة ٣٥/٦ وتمامه عندهما  
معمثلها من صدقة عام واحد لم تحل .  
(٢) فى جميع النسخ : "أداها" بتسهيل الهمزة .  
(٣) المعالم ٢٢٥/٢ .  
(٤) المعالم ٢٢٥/٢ وأصله فى ك/الأموال ص ٥٢٥ ذكره بعد أن  
ساق بسنده مثل رواية البخارى التى فيها : "فهى عليه  
ومثلها معها" فتكون هذه الرواية فى تأخير الزكاة ،  
ورواية مسلم وأبى داود التى أثبتها ابن شداد هنا فى  
تعجيل الزكاة ، قال أبو عبيد وكلا الوجهين جائز للامام  
على سبيل الاجتهاد .  
(٥) المعالم ٢٢٣/٢ - ٢٢٥ .